أطلس فلسطين

1966-1917

أطلس فلسطين

1966-1917

سلمان حسين أبو ستة

هيئة أرض فلسطين
لندن

حقوق التأليف محفوظة للمؤلف
سلمان حسين أبو سته
حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر
هيئة أرض فلسطين لندن
مؤسسة أكاديمية بريطانية مستقلة لتوثيق
فلسطين أرضاً وشعباً.
موقع الهيئة: www.plands.org

الطبعة الأولى، لندن 2011
ISBN 978 – 0 – 9549034 – 3 – 5

للإتصال: info@plands.org.

قائمة الموزعين في العالم على الرابط:
http://www.plands.org/atlas/002-17.html

Copyright © Salman H. Abu-Sitta, 2011
First published in 2011 by
Palestine Land Society
32 Store Street
Stratford, London, E15 1PU

FOR ORDERS CONTACT:
Palestine Land Society
www.plands.org
Email: info@plands.org
Distributors: http://www.plands.org/atlas/002-17.html

The right of Salman H. Abu-Sitta to be identified as the author of the work has been asserted herein in accordance with the Copyright, Designs and Patents Act 1988.

All rights reserved. This book is sold subject to the condition that it shall not, by way of trade or otherwise, be lent, resold, hired out or otherwise circulated without the publisher's prior consent in any form of binding or cover other than that in which it is published and without a similar condition including this condition being imposed on the subsequent purchaser.

British Library Cataloguing in Publication Data
A catalogue record for this book is available from the British Library

ISBN 978-0-9549034-3-5
EAN 9780954903435

الإهداء

إلى أهلي، أبناء وبنات الشعب الفلسطيني،
في الوطن وتحت الاحتلال وفي المنافي
هذا كل شبر من وطنكم، فأعملوا على العودة إليه.

وكما قال الشاعر الجليلي توفيق زيّاد:

سأحفر رقم كل قسيمة، من أرضنا سُلبت
وموقع قريتي، وحدودها، وبيوت أهليها التي نُسفت
وأشجاري التي أقتلعت، وكل زهيرة برية سحقت،
لكي أذكر.

شكر وتقدير

هذا الأطلس ثمرة أعمال إمتدت لسنوات عديدة لجمع الوثائق من مختلف بلاد العالم وتحقيقها وتحليلها وجمعها وإخراجها في هذا الأطلس، وهو النسخة العربية من الأطلس الذي صدر باللغة الإنجليزية عام 2010 مع بعض التصرف. وهو مشروع أخر من مشاريع "هيئة أرض فلسطين". وقد تم هذا العمل بدعم مالي سخي من أبن فلسطين البار غازي كامل أبو نحل، وقبله دعم مالي من المرحوم ناصر محمد الخرافي وسامر يونس، فلهم جميعاً الشكر والتقدير.

لقد ساهم الفريق الفني في إنجاز هذا الأطلس بكفاءة ومثابرة وعلى رأسه علاء حمود وزميله في. إس. أبلاش المتخصصين في الخرائط، وساعدهم كي بلاجي. وساعدهم بالأستشارات وتجهيز النظام أحمد سعد الدين الشريف وكذلك استعنا أحياناً بشروق الخطيب وثروت زعزع.

وقامت بترجمة النص في الجزء الأول من الأنجليزية إلى العربية السيدة مها بحبوح بإقتدار ودقة، ولم تحتج ترجمتها إلا إلى مراجعة وتحقيق محدودين. وفي النصوص العربية قامت بالمراجعة والتدقيق في الأسماء والنصوص السيدة أسماء سمير محمد المهدي، وقام عبد الله سمير فؤاد بالعمل الدءوب لتجهيز 60,000 إسماً في الفهرس، وهو عمل مرهق يحتاج إلى عناية فائقة. وكانت هناك حاجة لمراجعة نطق وتهجئة الأسماء لدى أهالي القرى أنفسهم، فساعدنا في ذلك مؤلف الموسوعات الفلسطينية حسين اللوباني، كما ساهم في ذلك في فترات مختلفة محدودة فايز فردة وعبد الكريم الحشاش ونبيل السهلي. وكانت كتب القرى التي ألفها أهلها المرجع الهام للتحقق من أسماء الأماكن، فإستعنا بعشرات منها.

ولم يمكن لهذا الأطلس أن يخرج بهذه الصورة الواضحة والبهيجة لولا التصميم المبدع للصفحات الذي قام به متطوعاً وبكل إخلاص وليد أبو غزالة من شركة "مستشاري الخيال" (www.khayal.com) ومساعده عثمان حلبي. لكل هؤلاء، الذين ذكرنا أسمائهم والذين لم نذكر بالاسم، إما لرغبتهم وإما لضيق المجال، نقدم لهم عظيم الشكر والتقدير. وأملنا أن يكون هذا المرجع مفيداً لكل بيت فلسطيني ولكل مدافع عن الحق والعدالة. وهو أحسن جزاء.

ولا بد من القول أن أي قصور في العمل بعد ذلك هو مسئولية المؤلف وحده.

سلمان أبو سته
سبتمبر 2011

المحتويات

الجزء الأول/ عرض عام: فلسطين أرضاً وشعباً

1 نظرة تاريخية عامة 3
1-1 الانتداب البريطاني 3
1-2 قرار التقسيم 5
1-3 حدود فلسطين 7
أ- الحدود مع مصر 8
ب- الحدود مع لبنان وسوريا 10
ج- الحدود مع الأردن 12
د- الإرث المر: إجتراح حدود فلسطين 18

2 شعب فلسطين وأرضها 21
2-1 تعداد السكان 21
2-2 جغرافية فلسطين 22
2-3 المسح الميداني لأرض فلسطين 25
2-4 إحصاءات القرى 1945 28
إطار: تصنيفات الأراضي في فلسطين 30
2-5 الملكية (الحيازة) اليهودية للأراضي 38
إطار: قوانين الأراضي في حكومة الانتداب البريطاني 45
إطار: المنظمات الصهيونية في فلسطين خلال فترة الانتداب 47
إطار: نظام امتلاك الأراضي في فلسطين 48
2-6 أراضي الدولة 50
2-7 بئر السبع 52
2-8 البنية التحتية والمرافق العامة والأماكن الدينية 54
2-9 موجز ملكية الأراضي 56
2-10 مدن وقرى فلسطينية مختارة 58

3 النكبة 85
3-1 الغزو الصهيوني 85
3-2 اتفاقيات الهدنة 91
3-3 سجل النكبة 106

4 ما بعد النكبة: تدمير فلسطين 121
4-1 أنماط التهجير العرقي 121
4-2 نهب الممتلكات الفلسطينية وتدميرها 126
4-3 التصرف بممتلكات الفلسطينيين 129
4-4 الصيغة السياسية والقانونية الزائفة للاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية 131
4-5 تغيير طبيعة الأرض 136
4-6 توزيع السكان 139
4-7 المياه والزراعة 142
4-8 خطة العودة 147
4-9 خاتمة: إعادة الوطن الى أصله: من اسرائيل الى فلسطين 154

المراجع 156

الجزء الثاني/ عرض عام: أطلس فلسطين 163

الملاحظات الفنية 164
مفتاح الخرائط 167
فهرس ترقيم صفحات الأطلس 168-169
صفحات الأطلس 170-655
الفهرس 656

قائمة الخرائط

1-1 مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة رقم (181) بتاريخ 29 نوفمبر 1947 6

2-1 أراضي القبائل الفلسطينية في سيناء التي ضمت إلى مصر 9

3-1 الخريطة المرفقة باتفاق الأول من أكتوبر 1906 (النسخة العربية) والذي يحدد الخط الإداري الفاصل بين فلسطين ومصر 9

4-1 المواقع النهائية لأعمدة الحدود المختلف عليها بعد قرار هيئة التحكيم 10

5-1 مخطط سايكس – بيكو والمشروع الصهيوني لحدود فلسطين المقدم إلى مؤتمر السلام، باريس، 1919 11

6-1 (أ) خريطة تبين تعيين الحدود الفاصلة بين فلسطين وسوريا / لبنان في الثالث من فبراير 1922 كما حددها نيوكمب وبوليه (لوحة I, II) 12

6-1(ب) خريطة تبين تعيين الحدود الفاصلة بين فلسطين وسوريا / لبنان في الثالث من فبراير 1922 كما حددها نيوكمب وبوليه (لوحة II, III) 13

7-1 أعمدة الحدود المرقمة على الحدود الفلسطينية مع سوريا ولبنان مع بيان الادعاءات الإسرائيلية 14

8-1 خريطة تبين النقطة الحدودية الفاصلة على خليج العقبة حسب اتفاق ممثلي بريطانيا في فلسطين وشرق الأردن في 1946/5/30 14

9-1 خريطة تبين الباقورة، نهاريم، جسر المجامع وفقاً لملحق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994 15

10-1 خريطة تبين مثالا على التغيرات في مجرى نهر الأردن 15

00-11-1 خريطة تبين الأراضي المتبادلة بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة وفقاً لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994 من الخرائط المتوفرة مع 9 تفصيلات 15

01-11-1 غور فيفا 16

02-11-1 وادي الجيب 16

03-11-1 سهل الفدان 16

04-11-1 الحفيرة 17

05-11-1 الغمر 17

06-11-1 وادي البها 17

07-11-1 الريشة 18

08-11-1 نقب ترابة / بيّان 18

09-11-1 سبخة طابا 18

1-2 التضاريس الطبيعية والمساحات والأطوال في فلسطين 23

2-2 الأراضي المفتلحة وسقوط الأمطار 24

3-2 شبكة المثلثات المساحية لفلسطين في 31 ديسمبر 1946 26

4-2 تسوية الأراضي المنجزة حتى عامي 1936، 1947 26

5-2 مخطط لوحات المساحة الطبوغرافية وتحديد الملكية 27

6-2 المساحات المقاسة للألوية والأقضية في فلسطين 28

7-2 ملكية الأراضي لكل مدينة وقرية حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945 39

8-2 التركيبة السكانية لكل مدينة وقرية حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945 39

9-2 التركيبة السكانية للبلدات حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945 مع إضافة القرى الثانوية 39

10-2 الأراضي اليهودية حسب إدعاء فايتز ولفشيتس 42

11-2 أراضي الدولة في فلسطين 52

12-2 القدس الكبرى عام 1947 61-65

13-2 القدس العتيقة 1948 66-67

14-2 حيفا 1945 68-69

15-2 عكا 1945، 1953 70

16-2 يافا 1944 71

17-2 اللد 1942 72

18-2 الرملة 1947 73

19-2 الناصرة 1946 74

20-2 صفد 1942 75

21-2 طبرية 1942 76

22-2 بيسان 1943 77

23-2 بئر السبع 1945-1946 78

24-2 المجدل وعسقلان 1942-1945 78

25-2 الخليل 79

26-2 نابلس 80

1-3 الغزو الصهيوني حتى 30 مارس 1948 86

2-3 الغزو الصهيوني حتى 15 مايو 1948 86

3-3 الغزو الإسرائيلي حتى 11 يونيو 1948 (الهدنة الأولى) 88

4-3 الغزو الإسرائيلي حتى 18 يوليو 1948 (الهدنة الثانية) 88

5-3 الغزو الإسرائيلي حتى 24 أكتوبر 1948 (عملية يوآف) 88

6-3 الغزو الإسرائيلي حتى 31 أكتوبر 1948 (عملية حيرام) 90

7-3 الغزو الإسرائيلي حتى 8 يناير 1949 90

8-3 الغزو الإسرائيلي حتى ابريل 1949 (المرحلة النهائية) 90

9-3 خط الهدنة الأصلي والمقتطع في قطاع غزة 98

10-3 المنطقة منزوعة السلاح في القدس حسب اتفاقية 7 يوليو 1948 99

11-3 المثلث المتنازل عنه في المفاوضات السرية مع الأردن 99

12-3 الأراضي الحرام في القدس 100

13-3 الأراضي الحرام في اللطرون 100

14-3 خط الهدنة المتغير في القدس واللطرون 101

15-3 القرى التي قسّمها خط الهدنة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومساحة الأراضي المقسمة على جانبي الخط 102

16-3 المنطقة منزوعة السلاح على الحدود الفلسطينية السورية وأراضي قراها 103

17-3 مصادر تحديد خط الهدنة 104

18-3 تصنيف كافة القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية عام 1948 وفقاً لموقعها من خط الهدنة 106

19-3 تصنيف كافة القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية وفقاً لحالتها قبل وبعد النكبة 106

20-3 أسباب الخروج من القرى الفلسطينية المهجّرة 117

21-3 تواريخ وأسباب الخروج والعمليات العسكرية المرافقة 117

22-3 المذابح والفظائع عام 1948-1949 118

1-4 معسكرات عمال السخرة بإدارة إسرائيل عام 1948 122

2-4 مواطن اللاجئين الفلسطينيين 1948 122

3-4 اللاجئون الفلسطينيون في الشتات 122

4-4 أهالي بيت محسير في الشتات 123

5-4 أهالي الرملة في الشتات 123

6-4 اتجاهات التهجير العرقي 124

7-4 توزيع الفلسطينيين في العالم 124

8-4 تدمير فلسطين 129

9-4 البلدات التاريخية المهجّرة والمدمّرة 130

10-4 الأراضي المصادرة عامي 1954/1953 132

11-4 الأراضي التي صادرها الصندوق القومي اليهودي 133

12-4 تغيرات البحر الميت قبل وبعد تحويل مجرى نهر الأردن 136

13-4 بحيرة الحولة قبل وبعد التجفيف 137

14-4 المدن والقرى الفلسطينية الباقية (أ، ب) 139

15-4 كثافة السكان اليهود في إسرائيل 140

16-4 كثافة السكان الفلسطينيين في إسرائيل 141

قائمة الخرائط تتمة

17-4 استعمالات الأراضي الحالية في فلسطين 1948 142

18-4 مصادر المياه في فلسطين (1920-1943) 143

19-4 مصادر المياه في فلسطين: المياه السطحية والجوفية 143

20-4 سحب مياه الآبار في خزان المياه الجوفية الغربي (2005) 145

21-4 المواقع الخالية للقرى المهجّرة 148

22-4 استعمالات الأراضي في المنطقة الجنوبية .. 149

23-4 القرى الأصلية للاجئين في مخيم جباليا ... 149

24-4 برنامج العودة للواء الشمالي 150

25-4 برنامج العودة للواء الجنوبي الأعلى 150

26-4 برنامج العودة للمدن 151

قائمة الجداول

1-1 تقسيم السكان حسب قرار الأمم المتحدة رقم 181 6

2-1 تقسيم الأراضي والقرى حسب قرار الأمم المتحدة رقم 181 7

3-1 مقارنة بين الأراضي اليهودية والأراضي المخصصة لكل من الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم رقم 181 7

1-2 التعداد السكاني لفلسطين شاملاً اليهود (1922-1945) 21

2-2 التعداد السكاني لفلسطين بما فيهم اليهود مصنفاً لكل قضاء ولكل مدينة حسب إحصاء 1931 22

3-2 الهجرة اليهودية إلى فلسطين (1920-1945) 22

4-2 الأراضي المزروعة بالمحاصيل الرئيسة 1945 24

5-2 توزيع المحاصيل حسب الفصول 1944-1945 25

6-2 مجموعة الخرائط الطبوغرافية لفلسطين مقياس 1:100,000 27

7-2 المسح الميداني المبكر والخرائط الأولى لفلسطين 1921-1927 27

8-2 أسماء ومساحات الألوية والأقضية في فلسطين 1945 29

9-2 ملخص التعداد السكاني وملكية الأراضي حسب "إحصاءات القرى" 1945 29

10-2 النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء 31-37

11-2 متوسط التعداد السكاني ومساحات الأراضي 38

12-2 تصنيف القرى حسب أصول السكان وحجم القرية 38

13-2 ملخص لتصنيف القرى حسب الأقضية لكل فلسطين 38

14-2 مقارنة بين الأراضي اليهودية عام 1944 من مصادر مختلفة 40

15-2 تحليل لأرقام شتاين (Stein) 40

16-2 مساحة الأراضي اليهودية المقاسة والمدّعاة حسب خريطة يوسف فايتز وزلمان لفشيتس (J. Weitz & Z. Lifshitz) في ديسمبر 1944 41

17-2 مقارنة بين أملاك الشركات اليهودية الاستعمارية عبر السنوات من مصادر مختلفة 42

18-2 مقارنة بين الملكيات اليهودية الكبيرة مع خريطة فايتز 43

19-2 الأراضي اليهودية حسب جرانوت (Granott) 43

20-2 الأراضي التي باعها الملاك غير الفلسطينيين لليهود 44

21-2 أراضي الدولة نهاية عام 1943 51

22-2 أراضي الدولة حسب القضاء مطلع 1945 53

23-2 الأراضي المفتلحة ومعدلات سقوط الأمطار (1948) والتعداد السكاني (1998) لقضاء بئر السبع 53

24-2 المطارات والمهابط ومعسكرات الجيش في فلسطين الانتدابية 55

25-2 الطرق والسكك الحديدية في فلسطين 55

26-2 المباني الحكومية والعامة والخدمات والإنشاءات 56

27-2 الآبار والينابيع والأحواض في فلسطين حسب القضاء 56

28-2 المواقع الدينية حسب كل قضاء (باستثناء القدس القديمة) 57

29-2 ملكية الأراضي حسب سجلات حكومة فلسطين المالية 57

30-2 مساحة الأراضي العربية الفلسطينية في إسرائيل (فلسطين 1948) حسب تقديرات هداوي وقبرصي، وأيضاً لجنة التوفيق الدولية 58

31-2 التقديرات الإسرائيلية لأراضي اللاجئين .. 59

1-3 عمليات الغزو الإسرائيلي 87

2-3 جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956 92-97

3-3 ملخص مساحات الأراضي الواقعة داخل وخارج وعلى خط الهدنة لكل فلسطين 102

4-3 رمز تصنيف القرى وفقاً لمواقعها من خط الهدنة وأحوال التهجير 103

5-3 ملخص مساحات أراضي القرى التي قسمها خط الهدنة أو عزلها حسب كل قضاء في فلسطين 104

6-3 تصنيف كل القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية في فلسطين عام 1948 بالعدد 105

7-3 تصنيف كل القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية في فلسطين عام 1948 وفقاً لموقعها من خط الهدنة 105

8-3 القرى والمدن الفلسطينية التي وقعت تحت حكم إسرائيل عام 1948 107

9-3 سجل النكبة 108-115

10-3 تصنيف أسباب الخروج حسب بني موريس 116

11-3 تصنيف أسباب الخروج لكل قضاء 116

12-3 مقدار تدمير القرى الفلسطينية 119

1-4 توزيع اللاجئين المسجلين حسب نوع مكان الإقامة 124

2-4 نسبة اللاجئين المسجلين في المنافي حسب تاريخ الميلاد 124

3-4 توزيع الفلسطينيين في العالم في منتصف 2008 125

4-4 اللاجئون الفلسطينيون والمهجّرون داخلياً 1950-2005 125

5-4 النهب والتدمير وإحلال السكان 128

6-4 الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل عامي 1953/1954 132

7-4 قائمة أراضي اللاجئين التي استولى عليها الصندوق القومي اليهودي واستعمالاتها ... 133

8-4 الأراضي الفلسطينية واليهودية تحت إدارة إسرائيل 134

9-4 تقدير الأملاك الفلسطينية المصادرة حسب هداوي وقبرصي 135

قائمة الجداول تتمة

10-4 التغيرات في مساحة إسرائيل 136

11-4 عدد القرى الباقية في إسرائيل (1998) 138

12-4 استعمالات الأراضي في إسرائيل 142

13-4 توزيع استعمالات المياه للعرب واليهود حسب سجلات 1920-1943 144

14-4 تخصيص أو استهلاك المصادر المائية بين فلسطين 1967 وإسرائيل (فلسطين 1948) لعام 2003 145

15-4 مراحل عودة القرى 148

16-4 مراحل عودة المدن 150

قائمة الصور

1-2 عكا 1918 70

2-2 يافا 1917 71

3-2 اللد 1918 72

4-2 الرملة 1917 73

5-2 الناصرة 1917 74

6-2 صفد 1918 75

7-2 طبرية 1918 76

8-2 بيسان 1939 77

9-2 نابلس 1918 80

10-2 غزة 1918 81

11-2 بيت لحم 1918 81

12-2 الخليل 1918 82

13-2 طولكرم 1918 82

14-2 بيت جبرين 1918 83

15-2 عراق المنشية 1918 83

16-2 السوافير الغربي 1918 84

17-2 إسدود 1918 84

18-2 زرنوقة 1918 84

19-2 الطنطورة 1949 84

20-2 قيسارية 1918 84

1-4 تدمير مدينة طبرية 127

2-4 التنقيب في أحد أحياء يافا المدمرة 127

قائمة الأشكال

1-2 مقارنة بين ملكيات الشركات اليهودية الاستعمارية من مصادر مختلفة 43

1-3 التطابق بين عمليات الغزو الإسرائيلي والمذابح وتهجير القرى 107

1-4 بطاقة تسجيل لاجئ في الخمسينات 123

2-4 نسبة اللاجئين المدينيين والقرويين المسجلين وغير المسجلين 123

3-4 معدل استهلاك المياه الفلسطيني والإسرائيلي في الفترة 1940-2005 144

4-4 توقعات الزيادة السكانية المستقبلية 152

5-4 إعادة الوطن إلى أصله 153

الجزء الأول

عرض عام: فلسطين أرضاً وشعباً

الفصل الأول

نظرة تاريخية عامة

1-1 الانتداب البريطاني

شن الجيش البريطاني، مساء الواحد والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1917، هجوماً مفاجئاً ساحقاً بقوة كبيرة اكتسح فيه موقع الحامية التركية الصغير في مدينة بئر السبع. جاء الهجوم من جهتي الجنوب والشرق في حين كان من المتوقع أن يأتي من جهة الغرب. وهكذا أُنزل العلم التركي، الذي كان يواجه المسجد، ورُفع العلم البريطاني، وبهذا انتهى عهد من الحكم العربي الإسلامي استمر 1,400 عام.

كان الجيش البريطاني الغازي – المعروف باسم قوات الحملة المصرية – بقيادة الجنرال أللنبي Allenby. وكان أللنبي قد خلف الجنرال موراي Murray في حزيران/يونيو 1917 بعد إخفاق موراي مرتين في الاستيلاء على غزة. وقد تكبدت القوات البريطانية خسائر فادحة في ذلك الهجوم الفاشل. دكت مدافع الجنرال أللنبي ودباباته الحديثة العديد من المباني في غزة محوّلة إياها إلى ركام، بما في ذلك أبنية تاريخية كالسراي الحكومية. ولم يسلم المسجد العمري العريق من الدمار الشديد أيضاً.

كان الجيش البريطاني الغازي يتألف من 150,000 جندي من أبناء مناطق السيادة البريطانية British Dominions، ويضم فرقاً من البريطانيين والأستراليين والنيوزيلنديين والهنود. أما الأعمال الشاقة، مثل تمديد خطوط السكك الحديدية لنقل المؤن، وتمديد أنابيب المياه عبر صحراء سيناء، وبناء المعسكرات والمخازن، ونقل الذخيرة الحربية وتفريغ السفن، فقد تُركت ليقوم بها 150,000 ألف عامل مصري أقوياء البنية كانوا "مجندين" من القرى المصرية النائية. ورغم العقود الاسمية المبرمة معهم، فإنهم في واقع الأمر كانوا عمال سخرة. وقد هلك المئات منهم نتيجة العطش الشديد وانفجار الذخائر بهم، ودُفنوا في قبور جماعية مجهولة.[1]

شعر أللنبي بالسرور بسبب الإنجاز الفذ لفرقة الخيالة الخفيفة الرابعة الأسترالية، وكانت في طليعة الفرق التي اخترقت الدفاعات التركية في بئر السبع، وأرسل برقية إلى لندن يعلمهم فيها بالاستيلاء على بئر السبع ويعبّر عن أمله في الاستيلاء على القدس بحلول عيد الميلاد.[2] كان أللنبي محقاً في مشاعره. فقد كانت بئر السبع مفتاح الدخول إلى فلسطين من بوابتها الجنوبية. وأصبحت فلسطين مشرعة الأبواب أمام الاحتلال البريطاني.

قبل أشهر من تلك الأحداث، وفي بريطانيا على بعد آلاف الكيلومترات من فلسطين، كانت تجري محادثات بين عالم كيمياء يهودي، وهو حاييم وايزمان Chaim Weizmann، ووزير الخارجية البريطاني، آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour، هدفها إصدار إعلان بتسهيل إنشاء "وطن قومي لليهود" في فلسطين. وبناء على طلب بلفور، وُضعت عدة مسودات للإعلان في صيف عام 1917 لكنها ظلت طي الكتمان لئلا يعرف بها العرب. وكانت تلك آخر فصول الاستعمار الأوروبي في الشرق.

عندما وصلت برقية أللنبي التي تحمل نبأ الانتصار البريطاني في بئر السبع إلى لندن، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر على الأرجح، فتح بلفور درجه المغلق وأعلن ما أصبح يُعرَف بوعد بلفور، وهو في الحقيقة "إعلان بلفور"، وكان ذلك في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917. كانت الرسالة المؤلفة من 67 كلمة، المذيلة بتوقيع بلفور والموجَّهة إلى اللورد روتشيلد Rothschild أحد وجهاء اليهود الإنكليز المعروف بتعاطفه مع المطامح الصهيونية، على الشكل التالي:

تنظر حكومة جلالته بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن يكون واضحاً أنه لن يتم عمل ما من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود الموجودين في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.[3]

مثّل وعد بلفور ذروة إنجازات مجموعة صغيرة ناشطة من الداعين للصهيونية السياسية.[4] فقد كانت عقيدة الصهيونية السياسية تتمحور حول فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان تيودور هرتزل Theodor Herzl، وهو رئيس تحرير صحيفة مهمة تصدر في فيينا والأب المؤسس لفكرة الصهيونية، أول من وضع تصوراً مفصلاً للفكرة في كتابه "دولة اليهود" Der Judenstaat الصادر عام 1896.[5] وبعد عام عقد هرتزل المؤتمر الصهيوني الأول، في مدينة بازل Basle السويسرية لشرح فكرته والترويج لها.

لكن جهود هرتزل الرامية للحصول على تأييد الأوروبيين لفكرته لم تتكلل بالنجاح. كما واجه الرفض من السلطان التركي عبد الحميد، الحاكم المطلق للإمبراطورية العثمانية الفقيرة التي كانت في طريقها للأفول. فقد قال له السلطان: "لا أستطيع بيع قدم مربع واحد من فلسطين، فهي إرث المسلمين ولن أفرّط بها لقاء ذهب العالم. فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا قُسّمت الإمبراطورية، فقد يتمكن اليهود من الحصول عليها مجاناً، ولكن فوق أجسادنا".[6] توفي هرتزل دون أن يشهد تحقيق حلمه.

بعد عقدين، على الأقل، من المحاولات الفاشلة مع القوى الاستعمارية الأوروبية، تمكنت الحركة الصهيونية من إحراز النجاح. وبجرة قلم ألغى وزير الخارجية البريطاني التصريح الأنغلو – فرنسي[7] الصادر عام 1918 والقاضي بإنشاء حكومات حرة ومستقلة في المنطقة العربية المحررة، وذلك لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وفي تعليق على مضامين البيان، قال بلفور بكل صراحة:

....في فلسطين، نحن لا ننوي حتى استشارة السكان الحاليين للبلاد ولو شكلياً... القوى العظمى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية، سواء أكانت على خطأ أم على صواب، صالحة أم سيئة، فهي متجذرة ضمن تقاليد قديمة، وضمن الاحتياجات الحالية، وضمن الآمال المستقبلية، التي تتمتع بتأثير يتجاوز عمقُه الرغبات والتعصبات [وليس الحقوق] للعرب القاطنين على هذه الأرض العريقة والبالغ عددهم 700,000 شخص.[8]

لم يكن بلفور مؤمناً فحسب بأن تأييد الصهيونية مشروع استعماري جدير بالمساندة وأن اليهود خير من يديره، بل كان يرى أن حقوق العرب ليست جديرة بأن تؤخذ في الحسبان، لان العرب،

عموماً برابرة، وهم قبائل سوداء متخلفة ومشرذمة.[9]

1 للاطلاع على المزيد حول قوات الحملة المصرية، أنظر
A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, July 1917-October 1918, London: HMSO, 1919.
وأنظر ايضاً: سلمان أبو سته، العمال المصريون: بناة الامبراطورية، مجلة الهلال، القاهرة، عدد 111، ابريل 2003، ص ص 42-48.

2 Mark Cocker, Richard Meinertzhagen: *Soldier, Scientist and Spy.* London: Seeker and Warburg, 1989, p. 99

3 Survey of Palestine, Vol. I, London: Her Majesty"s Stationary Office وأعيد نشر وعد بلفور في أعيد نشر المجلد كاملاً من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص 1.

4 للاطلاع على مراجعة نقدية للصهيونية السياسية، أنظر:
Moshe Menuhin, *The Decadence of Judaism in our Time.* Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1969; Elmer Berger, *Who Knows Better Must Say So.* 2nd Edition. Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1970; Alfred Lilienthal, *What Price Israel?* 2nd Edition. Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1969; Bernard Avishai, *The Tragedy of Zionism.* New York: Helios Press, 2002; Baruch Kimmerling, *The Invention and Decline of Israeliness, State, Society and the Military.* Los Angeles: University of California Press, 2001.

5 Theodore Herzl, *The Jewish State.* New York: Dover Publications, 1988

6 رفيق شاكر النتشة، *"السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين"*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 178-179. أنظر أيضاً، حسان علي حلاق، موقف *الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909*. بيروت: الدار الجامعية، 1980، ص 122.

7 Joseph M.N. Jeffries, Palestine: *The Reality.* New York: Longmans, 1939, pp. 237-38.

8 Christopher Sykes, *Crossroads to Israel, 1917-1948.* Bloomington: Indiana University Press, 1973, p. 5.
وللاطلاع على دراسة يهودية لوعد بلفور انظر،
Leonard Stein, The Balfour Declaration. Jerusalem: The Magnes Press and Hebrew University, 1983.

9 مقتبس من: Phillip Knightly and Colin Simpson, The Secret Lives of Lawrence of Arabia. London: Thomas Nelson and Sons, 1969, p.112
في عام 1903، وكل هرتزل المحامي دافيد لويد جورج ليصوغ وثيقة "صندوق الاستعمار اليهودي" لاجل انشاء مستعمرة يهودية في شرق أفريقيا تحت التاج البريطاني. ورفضت بريطانيا الموافقة عليها لطموحها الزائد. وفي عام 1904 أقنع وايزمان استاذ الكيمياء النائب البرلماني لدائرة مانشستر آرثر بلفور بدعم الصهيونية. وفي عام 1917، أصبح بلفور وزيراً لخارجية بريطانيا ولويد جورج رئيساً للوزراء. وأعيدت صياغة الوثيقة القديمة لتناسب فلسطين، بدل شرق افريقيا، مع إضافة فقرة تنص على التحفظ على حقوق "المجتمعات غير اليهودية الموجودة هناك".
Kattan, Victor, From Coexistence to Conquest: International law and the Origin"s of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949, London: Pluto Press, 2009, pp 36-37.

وكان وعد بلفور قد صدر إثر اتفاق سابق تم بين الدبلوماسيين الفرنسيين والبريطانيين بشأن تحديد مناطق نفوذ كلٍّ من الدولتين في الجزء الشرقي من العالم العربي. فبموجب معاهدة سايكس – بيكو التي أُبرمت عام 1916.[10] وُضع العراق وفلسطين تحت السيطرة البريطانية. وكان البريطانيون يحتلون مصر في الأصل. وعُهد إلى الفرنسيين بالسيطرة على الجزء الشمالي من سورية الكبرى (التي قُسّمت لاحقاً إلى سورية ولبنان). وبينما كان الدبلوماسيان مارك سيكس Mark Sykes وفرانسوا جورج بيكو Francois Georges Picot يجريان مباحثات سرية لتقسيم الشرق الأوسط، كانت طائرات الحلفاء ترمي منشورات على المدن والبلدات العربية تؤكد فيها دعم الحلفاء لاستقلال العرب.[11]

اعترف المسؤولون البريطانيون والأميركيون بصعوبة وضع وعد بلفور موضع التنفيذ.[12] وقد مهَّد هذا الوعد لأكثر من تسعين عاماً من المعاناة وسفك الدماء. ويقول المحامي الفلسطيني هنري كتن Henry Cattan: "كان وعد بلفور لاغياً من الوجهة القانونية، وشريراً من الوجهة الأخلاقية، وخبيثاً من الوجهة السياسية".

أولاً، كان لاغياً من الوجهة القانونية لأنه لم يتم الحصول على موافقة شعب فلسطين، أصحابها الأصليين الذين يتمتعون بالسيادة على أرضها (السيادة بكل معنى الكلمة بعد انفصالهم عن تركيا). كما أنه يُعتبر لاغياً لأن تركيا، صاحبة السيادة القانونية على فلسطين وقت صدور الوعد، لم توافق عليه...[ومن هنا كان الإصرار على دمجه ضمن معاهدة السلام مع تركيا]. وبالإضافة لما تقدم، يعتبر الوعد لاغياً لأن الحكومة البريطانية، وهي قوة أجنبية بالنسبة لفلسطين، لم تكن تملك، ولم تملك مطلقاً، أية سيادة، أو أي حق بالتصرف، أو أية سلطة قانونية على فلسطين، تمكّنها من منح أي شعب غريب أية حقوق على أرض فلسطين، سواء أكانت حقوقاً سياسية أو تتعلق بالأرض... لقد كان إصدار وعد بلفور يماثل إصدار كمبيالة مزورة.

كان وعد بلفور شريراً من الوجهة الأخلاقية لأن مثله مثل أمة تمنح بلد أمة أخرى لا تملكها إلى طرف ثالث. وفي واقع الأمر فإن بريطانيا عندما وعدت بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إنما أنكرت على شعب فلسطين تحقيق استقلاله بممارسة حقه في تقرير المصير.....

[كان الوعد] خبيثاً من الوجهة السياسية لأنه زرع بذور صراع دموي بين العرب واليهود الذين كانوا، ولقرون مضت، قد عاشوا بسلام وانسجام في فلسطين وفي الدول العربية الأخرى. وفوق ذلك، أدى هذا الوعد إلى نتائج كارثية للشعب الفلسطيني...مما جعل اللورد إيسلنغتن Islington يقول: "إن خطة استجلاب شعب غريب وتوطينه وسط شعب يقطن أرضه تتعارض وجميع توجهات العصر...إنها بمثابة الدعوة لكارثة محققة، بالمعنى الحرفي للكلمة".[13]

بعد أن أمَّنت الحركة الصهيونية دعم الحكومة البريطانية لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وجَّهت جهودها نحو مؤتمر باريس للسلام الذي عُقد عام 1919 حيث تناولت عصبة الأمم، التي كانت وليدة آنذاك، مسألة الأقاليم العربية التي كانت سابقاً تشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وتم وضع نظام الانتداب بغية تسهيل عملية استقلال المناطق التي لم تكن تحكم نفسها، ومن بينها فلسطين. واستناداً إلى ميثاق عصبة الأمم،[14] تم تصنيف فلسطين ضمن فئة الانتداب "A"، التي يعترف باستقلالها من حيث المبدأ. وقد ورد في الفقرة 4 من المادة 22 من الميثاق المذكور، مايلي:

وصلت بعض المجتمعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى الإمبراطورية التركية، مرحلة من التطور يمكن فيها الاعتراف بوجودها كشعوب مستقلة شرط قيام سلطة انتداب بتقديم النصح والمساعدة في مجال الإدارة لحين تصبح فيه المجتمعات المذكورة قادرة على الاعتماد على نفسها.[15]

استخدم المسؤولون الصهاينة نفوذهم لإضافة مضمون وعد بلفور إلى وثيقة انتداب فلسطين، ونجحوا في مساعيهم. وخلافاً للهدف المتوخى من نظام الانتداب، أصبح هدف الانتداب على فلسطين تسهيل استعمار البلد عن طريق الهجرة اليهودية والاستيطان بغية إنشاء وطن قومي لليهود. وقد ورد في المادة 6 من صك الانتداب مايلي:

سوف تقوم حكومة فلسطين، بعد التأكد من عدم المساس بحقوق ومكانة المجتمعات الأخرى من السكان، بتسهيل الهجرة اليهودية ضمن الظروف المناسبة، وسوف تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة 4، استيطاناً كثيفاً close settlement لليهود على أرض فلسطين، بما في ذلك أراضي الدولة والأراضي القفر التي لا تصلح للأغراض العامة.[16] **[إبراز الكلمات أضيف إلى النص]**

منحت حكومة الانتداب في فلسطين حقوقاً سياسية ومدنية كاملة للأقلية اليهودية وليهود الشتات؛ لكنها لم تعترف بالحقوق السياسية للشعب العربي الفلسطيني الأصلي الذي يشكل أغلبية تبلغ 92% من السكان، وكانت تشير إليه بتعبير السكان غير اليهود الموجودين في البلد.

ولكي يحقق أهداف الصهيونية قام وايزمان بالعمل على جبهتين سياسيتين وأرسل لهما رسالتين مختلفتين. ففي اجتماعاته مع القادة العرب، كان يدعو إلى التعايش السلمي ويعدهم بالخيرات التي ستعود عليهم من وراء ثروات اليهود ونشاطهم التجاري، ويؤكد لهم أن حقوق الغالبية العرب في فلسطين ومصالحها ستكون مصانة وأن،

شعرة واحدة على رأس عربي لن تمسّ.... وليس في أهدافنا أن نقتلع أي شخص من أملاكه.[17]

ولكنه في اجتماعاته مع مسئولي المستعمرات البريطانية، كان يحذرهم من أخذ حقوق الأغلبية العربية في فلسطين في الاعتبار، لأن،

العربي لا يؤمن جانبه.... يبدو ذكياً في الظاهر، ولكنه يعبد شيئاً واحداً هو القوة والنفوذ.... وهو غير أمين، غير متعلم، جشع، مهمل ومخادع.[18]

لقد نجح وايزمان في مسعاه على الجبهة الاستعمارية. فقد أُوكلت إلى بريطانيا العظمى، باعتبارها القوة المنتدَبة، مسؤولية تقديم النصح والمساعدة إلى حين نشوء دولة فلسطين المستقلة. لكن التناقض الكامن في طبيعة الانتداب على فلسطين وسم فترة السيطرة البريطانية على البلد بطابع مخادع. وكما قال رونالد ستورز Ronald Storrs، الحاكم البريطاني للقدس خلال الفترة 1917-1926، الذي كان يعتبر الصهيونية أداة لدعم المصالح البريطانية في المنطقة، حمل الانتداب على فلسطين طابعاً مميزاً. ففي حين كان السكان الفعليون للبلد هم المستفيدون من جميع أشكال الانتداب الأخرى، كان المستفيد من انتداب فلسطين "أي يهودي وحيثما كان يعيش".[19]

عُيّن هربرت صموئيل Herbert Samuel، المعروف بتعاطفه مع الحركة الصهيونية والمستشار السابق للمفوضية الصهيونية بقيادة وايزمان، أول مندوب سام لفلسطين في كانون الثاني/يناير 1920. ولم تقم عصبة الأمم المتحدة بالتصديق على الانتداب قبل الرابع والعشرين من تموز/يوليو عام 1922، أي بعد عامين من تعيين صموئيل. لكن الانتداب لم يكتسب شكله القانوني الكامل قبل شهر آب/أغسطس من عام 1924، أي بعد توقيع تركيا معاهدة السلام مع قوات الحلفاء.[20] ما يعني أن تعيين صموئيل قبل الأوان كان بمثابة خرق للقانون. خلال مدة تعيينه (1920-1925)، أشرف صموئيل على استصدار ما ينوف على مائة قانون محلي، وقد مهدت تلك القوانين الطريق أمام إنشاء البنى التحتية الأساسية للدولة اليهودية.[21] وتضمن ذلك تشريعاً يتعلق بالهجرة اليهودية، وباستخدام الأراضي، وبالاعتراف بالعبرية كلغة رسمية، وبالاعتراف بيوم السبت كعطلة رسمية، وإنشاء مصارف للإقراض لتسهيل بيع الأراضي، وتأسيس جمعيات تعاونية يهودية. وهكذا، وضعت الأسس المتينة للانفصال التي مهدت لقيام دولة إسرائيل على حطام فلسطين.[22]

كما تم تأسيس الوكالة اليهودية للتنسيق مع الإدارة البريطانية بشأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وبدأت المنظمات الصهيونية شيئاً فشيئاً في الحصول على الأراضي اللازمة لتوطين اليهود، ولو أن نجاحها في هذا المجال ظل محدوداً. (**انظر، الأراضي ضمن الملكية اليهودية، القسم 2-3**) لكن الأهم هو أن الهجرة الجماعية أوجدت أقلية يهودية لا يستهان بها. وبحلول عام 1948، كان السكان اليهود يشكلون 30% من مجموع سكان فلسطين.[23] كما تمكنت الحركة الصهيونية من تكوين وحدات مقاتلة مسلحة مستقلة، ونظاماً تعليمياً، وبنى تحتية صناعية شملت توليد الكهرباء (Rutenberg)، وشبكات مياه (Mekorot) وقطاع الإنشاء (Solel Boneh)، ونظام مصرفي، واتحاد عمالي يقتصر على اليهود (Histadrut).[24]

أدى ذلك إلى معارضة الأغلبية الفلسطينية العربية الأصلية التي رفضت إنشاء دولة أخرى على أراضيها. وعبَّر السكان عن قلقهم العميق إزاء الهجرة الجماعية اليهودية، وإزاء فقدانهم لأرضهم لصالح الاستعمار الصهيوني، ومحاولات تغيير الواقع الديني للبلد. ولم يترك السكان العرب وسيلة سلمية تخطر على بال إلا ولجأوا إليها لعرض مشكلتهم.[25] لقد طالبوا بانتخاب مجلس نيابي انتخاباً ديموقراطياً وإنشاء مؤسسات حكومية مستقلة، كما وعد الحلفاء قبل الحرب العالمية الأولى واثنائها.

---

10 أنظر عموماً A.L. Tibawi, *Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine 1914-1921.* London: Luzac & Company Ltd., 1977. تم كشف المعاهدة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1917، أثناء الثورة البلشفية التي أطاحت بعرش القيصر في روسيا. عثر رجال الثورة على الوثيقة في سجلات الحكومة الروسية السابقة. وكانت كل من روسيا وإيطاليا قد حصلت بموجب المعاهدة على جزء يسير من الإرث التركي. ونشر رجال الثورة المعاهدة السرية وهو ما سبب حرجاً شديداً للبريطانيين والفرنسيين. لكن الكشف عن المعاهدة لم يغير من سياسة القوى الاستعمارية. في نفس المصدر، أنظر أيضاً.

11 George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement.* New York: Capricorn Books, 1965. المصدر السابق

12 John Quigley, *Palestine and Israel, A Challenge to Justice.* Durham: Durham University Press, 1990, p. 12.

13 Henry Cattan, *The Palestine Question.* 2nd Edition. London: Saqi Books, 2000, pp. 13-15. *Also see,* Sami Hadawi, *Bitter Harvest: A Modern History of Palestine,* Scorpion Publishing Ltd., London, 1989; W. Khalidi (ed.), *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.* 2nd Edition. Washington, DC: The Institute of Palestine Studies, 1982. وللاطلاع على تحليل لوعد بلفور والقانون الدولي، أنظر Henry Cattan, *Palestine and International Law.* London: Longman, 1973; Francis A. Boyle, *Palestine, Palestinians and International Law.* Atlanta: Clarity Press Inc., 2003; W.T. Mallison, *The Legal Problems Concerning the Judicial Status and Political Activities of the Zionist Organization/Jewish Agency.* Monograph No.14. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968; W.T. Mallison and S.V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order.* Essex: Longman, 1986; and, Musa Mazzawi, *Palestine and the Law.* Reading: Ithaca, 1997

14 ميثاق عصبة الأمم منشور في *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, pp. 2-3.

15 المصدر السابق

16 إنتداب فلسطين، الهامش 3. جاء في المادة 4 مايلي: "يتم الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة باعتبارها هيئة عامة بهدف تقديم النصح والتنسيق مع إدارة فلسطين [البريطانية] في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الأخرى من حيث تأثيرها على إنشاء وطن قومي لليهود وعلى مصالح الشعب اليهودي في فلسطين، ودائماً تحت إشراف الإدارة، وذلك للمساعدة والمشاركة في تطوير البلد. وسوف يتم الاعتراف بالمنظمة الصهيونية باعتبارها الوكالة المذكورة، طالما أن تنظيمها وقانونها يُعتبران مناسبين من وجهة نظر إدارة الانتداب. وسوف تتخذ هذه الوكالة بالتشاور مع حكومة جلالته البريطانية الإجراءات التي من شأنها تأمين تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة بإنشاء الوطن القومي اليهودي".

17 المصدر السابق
Sykes, *supra* note 8, p.95. *See* also David Hirst, *The Gun and Olive Branch.* London: Faber and Faber, 2003, p.162, and Minutes of Meeting with: A.J. Balfour, W. Churchill, Weizmann and others, pp.59-61.

18 Letter from Balfour to Weizmann dated 30 May 1918, quoted in: Doreen Ingrams (ed.), *Palestine Papers, 1917-1922; Seeds of Conflict.* London: John Murray, 1972, p.31

19 Ronald Storrs, *Orientations.* London: Nicholson and Watson, 1945, p. 358, n. 3. *Also see,* Sahar Huneidi, *A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians.* London: New York: I.B. Taurus, 2001, p. 21.

20 للإطلاع على المزيد بشأن المسائل القانونية، انظر سايكس، الهامش 8.

21 ساعد صموئيل في مساعيه سكرتيره القانوني نورمان بينتويتش Norman Bentwich، الذي أصبح لاحقاً المدعي العام. الهنيدي، الهامش 19، ص ص 22-23.

22 انظر التحليل البارع الذي قدمته باربرا سميث
Barbara Smith, The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1912, London: I.B. Tauris, 1993.

23 ارتفع المعدل السنوي للهجرة اليهودية في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ارتفاعاً حاداً، من 4,565 (1931) إلى 61,854 (1935). وليد الخالدي، *خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947-1997)*. بيروت: دار النهار، 1998، ص 11.

24 سميث Smith، الهامش 22.

25 للإطلاع على الأنشطة السياسية الفلسطينية، انظر هنيدي، الهامش 16؛ بيان نويهض الحوت (محررة)، *وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939 – من أوراق أكرم زعيتر، 1918-1939*. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984؛ بيان نويهض الحوت (محررة) *الحركة الوطنية الفلسطينية – مذكرات أكرم زعيتر، 1935-1939* الطبعة الثانية. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1992؛ عبد الوهاب الكيالي، *تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة التاسعة*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985؛ عجاج نويهض، *ذكريات 60 عاماً من المسيرة العربية*. بيان الحوت [محررة] بيروت: دار الاستقلال، 1993؛ *وثائق المقاومة العربية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918-1939)* بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

لكن ونستون تشرتشل Winston Churchill، وزير المستعمرات البريطاني، لم يكن يقبل بتطبيق قواعد الديموقراطية ما دام الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الأغلبية في فلسطين، وما دام المهاجرون اليهود لم يحصلوا بعد على مساواة عددية مع العرب ولم تتكون لهم قاعدة قوية في البلاد تمكنهم من السيطرة عليها بالقوة.

وعندما قابل وفد فلسطيني رفيع ونستون تشرتشل في القدس عام 1921، طالبه الوفد بضرورة تمثيل الشعب الفلسطيني تمثيلاً ديموقراطياً، فأجاب،

> **سنطور المؤسسات الديموقراطية خطوة خطوة، وسيؤدي ذلك إلى حكومة كاملة الاستقلال، ولكن هذا لن يتم قبل وفاة أولاد أولادكم.**[26]

ولكن الفلسطينيين استمروا في جهودهم للمطالبة بالاستقلال. فقد عقدوا المؤتمرات الوطنية التي حضرتها زعامات كل منطقة من مناطق فلسطين. وبعثوا بالوفود إلى لندن، وأرسلوا العرائض إلى القوى الأوروبية وحتى إلى البابا. كما خرجوا في مظاهرات ملأت الشوارع. وجرت عدة صدامات بين الفلسطينيين وبين البريطانيين والسكان اليهود والمهاجرين الجدد، وحدث ذلك في العامين 1921 و1929، وفي سياق الإضراب العام والثورة العربية الكبرى ضد السياسة البريطانية التي استمرت من عام 1936 ولغاية 1939.

إثر الصدامات التي جرت في أيار/مايو من عام 1921، توصل السير توماس هيكرافت Thomas Haycraft، الذي ترأس لجنة تقصي الحقائق في أحداث الشغب، إلى أن أصل السبب في الاضطرابات المدنية هو استياء العرب من السياسة البريطانية المتمثلة في السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين.[27] شكلت الحكومة البريطانية لجنة أخرى للتحقيق (لجنة شو Shaw) بعد اندلاع اضطرابات خطيرة عام 1929 وذلك عندما أنشأ اليهود لأنفسهم ممرات إلى حائط البراق (وهو يشكل الحد الغربي للحرم الشريف) المعروف لدى اليهود باسم الحائط الغربي [حائط المبكى]. اعتبر السكان العرب الفلسطينيون تلك الممرات محاولة لتغيير الواقع الديني في المدينة القديمة. وتوصلت اللجنة الدولية التي زارت فلسطين في حزيران/يونيو عام 1930، إلى نتيجة مفادها أن الجدار ملكية إسلامية. ورغم السماح لليهود بالصلاة هناك "حسب العادة"، فإنهم لا يتمتعون بحق الملكية، وبالتالي لا يُسمح لهم ببناء منشآت دائمة.[28]

في مطلع الثلاثينات، أوفدت الحكومة البريطانية السير جون هوب – سيمبسون John Hope-Simpson للتحقيق بشأن الظروف الزراعية التي يعيشها المزارعون العرب. فقد أدى استيلاء اليهود على الأراضي إلى تجريد العديد من المرابعين الفلسطينيين من الأراضي التي يعملون بها. وتبع هوب – سيمبسون خبير آخر، وهو لويس فرنش Lewis French. وتوصّل الرجلان إلى أن الهجرة والاستيطان اليهوديان لم يكونا "في مصلحة العرب".[29] وخشية من الحكومة البريطانية من أن يشكل ذلك تهديداً للظروف المعيشية للعرب، وبالتالي مدخلاً للاضطرابات في البلد، أصدرت الكتاب الأبيض الذي أعده اللورد باسفيلد Pass-field وأوصى فيه بوضع القيود على تحويل ملكية الأراضي في فلسطين.[30] لكن احتجاجات الشعب الفلسطيني وأعمال المقاومة التي قام بها دفعت الحكومة البريطانية إلى إرسال لجنة أخرى عام 1937. اقترحت هذه اللجنة الملكية، لجنة (Peel)، التي كانت أكثر ميلاً للمطامع الصهيونية في فلسطين، تقسيم البلد بحيث تقوم على الشريط الساحلي الضيق، حيث يتركز المهاجرون اليهود، دولة يهودية، وتظل باقي البلد بمعظمها للعرب.[31]

بدأ العديد من المسؤولين البريطانيين يدركون أن الانتداب قد خلق وضعاً مستحيلاً، وذلك عندما حاولوا دون جدوى التوفيق بين الالتزام القانوني الذي قطعوه بمساعدة الفلسطينيين على بناء دولة فلسطين المستقلة، وبين الوعد السياسي المناقض للالتزام المذكور، وهو إنشاء وطن قومي لليهود على نفس الأرض. وعندما بدأت المقاومة الفلسطينية تتصاعد، شرعت الإدارة البريطانية بتبنّي إجراءات أكثر قسوة لقمع الشعب الفلسطيني. فاستدعت تعزيزات عسكرية؛ وحلّت جميع الأحزاب والجمعيات الفلسطينية؛ ومنعت اقتناء الأسلحة؛ وطبقت العقوبات الجماعية بحق سكان القرى، فهدمت المنازل، ودمرت المؤن الغذائية وجمعت الرجال أقوياء البنية لاحتجازهم. كان اقتناء مسدس كافياً لحكم الإعدام؛ واقتناء سكين يقود إلى السجن لمدة طويلة. وفي نفس الوقت، كان الجيش البريطاني يؤمن التدريب والدعم للمليشيات اليهودية التي تشكلت قبل قيام الدولة، وهي قوات الهاغانا Hagana.[32] وما أن جاء عام 1939 حتى قصمت بريطانيا ظهر فلسطين بنكبة سبقت نكبة فلسطين الكبرى بعشر سنوات.

عندما لاحت نذر الحرب العالمية الثانية في الأفق، اضطرت بريطانيا العظمى أخيراً لإعادة النظر في أسلوبها القاسي في التعامل مع العرب وذلك لتأمين دعمهم للمجهود الحربي. وفي عام 1939، أصدر وزير المستعمرات، مالكوم ماكدونالد Malcom MacDonald، كتاباً أبيض جديد تعهدت فيه بريطانيا بدعم قيام دولة فلسطين المستقلة خلال عشر سنوات.[33] وحدَّد الكتاب عدد المهاجرين اليهود المسموح لهم بدخول فلسطين (75,000 يهودي خلال خمس سنوات، وبعد ذلك، على أساس موافقة العرب الفلسطينيين) كما حدَّد نقل ملكية الأراضي من العرب لليهود. واجه المسؤولون الصهاينة تلك المقررات بالمعارضة الشديدة. وفي شهر أيار/مايو 1942، اجتمع 600 مسؤول صهيوني في مدينة نيويورك، في فندق بلتمور Biltmore وأعلنوا برنامجاً يقضي "بإنشاء كيان يهودي Jewish commonwealth في [كامل] فلسطين ضمن بنية العالم الديمقراطي الحديث".[34]

جاء البرنامج بمثابة ضربة أخرى للتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وذكّر الملك عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، الرئيس الأميركي تيودور روزفلت Theo-dore Roosevelt بهذه الحقيقة في الاجتماع الذي ضمهما في شباط/فبراير من عام 1945. فقد حاول روزفلت إقناع الملك بالحاجة إلى السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين لتخفيف معاناتهم في ألمانيا النازية، وسأله عن اقتراحاته بهذا الشأن. أجاب الملك عبد العزيز: "فليدفع المجرمون ثمن ما اقترفوه؛ وليس الأبرياء. لماذا لا تقدمون للضحايا اليهود أفضل البيوت والأراضي في ألمانيا؟ ما الذي اقترفناه نحن العرب بحق اليهود لكي ندفع ثمناً كهذا؟". وعد روزفلت الملك أن أمريكا لن تكون سياستها "عدائية" تجاه العرب.[35]

وبينما استمر الوضع في فلسطين بالتدهور، ضاعفت المليشيات الصهيونية أنشطتها الإرهابية ضد الضباط البريطانيين والمنشآت البريطانية في المنطقة. ففي عام 1944، مثلاً، اغتيل في القاهرة اللورد موين Moyne، وزير شؤون الشرق الأوسط والصديق الحميم لرئيس الوزراء ونستون تشرشل Winston Churchill. كما جرى خطف الضباط البريطانيين وشنقهم على الأشجار. وكانت أسوأ الهجمات قيام المليشيات الصهيونية بنسف أحد أجنحة فندق الملك داوود في القدس، وكان مقراً للإدارة البريطانية في القدس. كما حوَّلت الحركة الصهيونية مجال نفوذها الضاغط إلى الولايات المتحدة حيث كان هاري ترومان Harry Truman قد أصبح رئيساً للجمهورية. مارس ترومان الضغط على بريطانيا لتسمح بهجرة 100,000 يهودي جديد إلى فلسطين؛ في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة، بموافقة الوكالة اليهودية، تضع العراقيل أمام دخول اليهود إليها.[37]

وفي محاولة أخيرة لاستعادة بعض الانضباط، اقترحت بريطانيا، ضمن خطة مشتركة مع الولايات المتحدة (خطة Morrison-Grady 1946)، تشكيل دولة فلسطينية فدرالية واحدة. لكن آراء الاطراف تضاربت بشأن هذه الخطة فلم تحظ بالموافقة. وهكذا، قررت بريطانيا في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل 1947 إلقاء المشكلة الفلسطينية على كاهل الأمم المتحدة، التي كانت قد أنشئت حديثاً. وكان عدد السكان اليهود في فلسطين قد تضاعف عشر مرات خلال ثلاثة عقود تقريباً من الحكم البريطاني، عن طريق الهجرة بصورة أساسية، كما تضاعف معدل امتلاك اليهود للأراضي خلال نفس الفترة أربع مرات. كانت حكومة الانتداب البريطاني قد ساعدت الحركة الصهيونية على إنشاء بنية لحكومة مؤقتة إضافة إلى قوة عسكرية تضم ما يقارب 60,000 رجل من المقاتلين، في الوقت الذي كانت تقوم فيه بنفي الزعماء الفلسطينيين أو منعهم من المشاركة في العمل السياسي، كما كانت البنية المدنية الفلسطينية تتعرض لضربات بريطانية قاسية، بحيث لم تتمكن من بناء آليات الدفاع عن النفس ضد خطط الغزو الصهيوني المرتقب.

1-2 قرار التقسيم

في أيار/ مايو من عام 1947، شكلت الأمم المتحدة لجنة تضم أحد عشر عضواً، وهي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) لوضع توصيات حول الوضع المستقبلي للبلاد. ولم تكن تلك اللجنة تتمتع بتمثيل كاف للمنطقة، كما أن أعضاءها لم تتوفر لهم الكثير من المعلومات المستقاة من مصادر مباشرة حول فلسطين.[38] وإضافة لما تقدم، كان مجرد قرار تشكيل لجنة خاصة يتعارض مع الاجراء الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والخاص بالتعامل مع المناطق التي لا تتمتع بالاستقلال. فقد كان من شأن إنهاء الانتداب أن يؤدي إلى إحدى نتيجتين محتملتين. فإما أن تصبح المناطق الخاضعة للانتداب دولاً مستقلة بالكامل، أو يمكن، بدل ذلك، للقوة المنتَدَبة أن تطلب وضع المناطق المذكورة تحت وصاية الأمم المتحدة إلى حين اعتبارها جاهزة للاستقلال.

كرسّت لجنة UNSCOP خمسة أشهر فقط لمعالجة المشكلة. قضى أعضاء اللجنة خمسة أسابيع فقط في فلسطين. ومن ثم عادوا إلى جنيف في أواخر آب/أغسطس 1947. ولم يستطع أعضاء اللجنة التوصل إلى إجماع بشأن جميع المسائل المطروحة. تم إعداد المسودة النهائية لتقرير اللجنة على عجل خلال ثلاثة أيام وصدرت التوصيات في الأول من أيلول/ سبتمبر 1947.[39] وافق أعضاء اللجنة بالإجماع على إحدى عشرة توصية عامة، لكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى إجماع بخصوص الوضع المستقبلي لفلسطين.[40] أوصى معظم أعضاء اللجنة بتقسيم البلد إلى دولتين – واحدة لليهود وأخرى للعرب الفلسطينيين أصحاب الأرض. أما بقية أعضاء اللجنة فقد ارتأوا إنشاء دولة واحدة فيدرالية لضمان حقوق متساوية للعرب واليهود في دولة مشتركة.

يعتبر الجدل الذي دار في الأمم المتحدة خلال الشهرين التاليين صورة معبرة عن المعركة الدائرة للسيطرة على فلسطين. فقد عارض أعضاء اللجنة الفرعية الثانية، وهي إحدى ثلاث لجان تم تشكيلها من قبل اللجنة المشكلة خصيصاً لمعالجة قضية فلسطين، شرعية خطة التقسيم التي وافق عليها معظم الأعضاء. وكانت حجتهم أن الأمم المتحدة، وبموجب ميثاقها، لا تتمتع بصلاحية تقسيم البلاد،

26 Hirst, *supra* note 17, p. 180.
27 انظر مثلاً، Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*. Indianapolis: Indiana University Press, 1994, p. 171.
28 تقرير اللجنة المشكّلة من قبل حكومة جلالته بموافقة مجلس عصبة الأمم، للفصل في حقوق وادعاءات المسلمين واليهود بشأن الحائط الغربي أو حائط المبكى في القدس. كانون الأول/ديسمبر 1930. London :HMSO, 1931.
29 *Survey of Palestine, supra* note 3, pp. 28-29. *See* also Kenneth Stein, *Land Question in Palestine: 1917-1939*. Chapel Hill: University of Carolina Press, 1984, p. 164.
30 واصف عبوشي، "فلسطين قبل الضياع: قراءة جديدة في المصادر البريطانية"، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1987، ص 123.
31 Cmd.5479, Report of the Royal (Peel) Commission cited in *Survey of Palestine, supra* note 3, p. 40.
32 الهنيدي، الهامش 19، ص 39.
33 *Survey of Palestine, supra* note 3, pp. 52-56
34 Simha Flapan, *The Birth of Israel, Myths and Realities*. London: Croom Helm, 1987, p. 23.
35 الخالدي، الهامش 23، ص 41.
36 Edward Horne, *A Job Well Done: A History of the Palestine Police Force 1920-1948*. Sussex: The Book Guild Ltd., 2003, pp. 267-313.
37 عبوشي، الهامش 30، ص 332.
38 لم يكن بين أعضاء لجنة UNSCOP (11 عضواً) من يمثل الدول الأفريقية، وكان تمثيل الدول الآسيوية محدوداً؛ كان معظم الأعضاء من الدول الغربية. وكان ممثل غواتيمالا، Granados، وهو عضو في اللجنة، واضحاً في إبداء عداوته للعرب، كما تظهر محاضر الاجتماعات. *Ilan Pappe, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*. London: I.B. Tauris, 1992, p. 18.
39 *Report of the UN Special Committee on Palestine, The Question of Palestine*. U.N. Doc. A/364 (1947).
40 كان ذلك يتضمن إنهاء الانتداب، وتنفيذ مبدأ المرحلة الانتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، وحماية الأديان وحقوق الأقليات (بما في ذلك حقوق المواطَنة والملكية) في فلسطين، المصدر السابق.

وطالبوا بالحصول على استشارة قانونية من محكمة العدل الدولية بخصوص فاعلية ومعنى وعد بلفور، واستطراداً فاعلية ومعنى الانتداب بحد ذاته. لكن تم تجاهل تلك الاعتراضات القانونية نظراً "لرغبة غالبية الوفود في حل المشكلة بطريقة ما معينة، بغض النظر عن الوقائع الموضوعية للقضية أو عن الالتزامات القانونية للأطراف المعنية".[41] أو بكلمات أوضح، أن التيار الإستعماري في الأمم المتحدة يرغب في تقسيم البلاد لمصلحة اليهود تحت أي مبررات.

أثناء الجدل بشأن خطة التقسيم، ظهر واضحاً مدى نفوذ جماعات الضغط اليهودية – الصهيونية. لكن الأصوات الفلسطينية، في المقابل، كانت لا تُسمع إلا بالكاد. ورغم ذلك، لم يتم الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لتمرير التوصية بالتقسيم في الجمعية العامة، إلا بشق النفس. صوتت لصالح القرار ثلاث وثلاثون دولة، وصوتت ثلاث عشرة دولة ضده، وامتنعت عشر دول عن التصويت. وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة القرار رقم 181/II (أي قرار التقسيم).[42] لم يؤد قرار التقسيم إلا لإذكاء نار الصراع في فلسطين. وإذا تفحصنا ملياً خريطة التقسيم (**الخريطة 1-1**) والجداول المرفقة بها تتكشف لنا المشاكل الكامنة في فكرة التقسيم بحد ذاتها.

ومع أن الأمم المتحدة أوصت بتقسيم البلد إلى دولتين، فإنها كانت عاجزة عن الإتيان بخطة عملية للتقسيم. فالدولة اليهودية كانت ستصبح دولة تضم معظم اليهود (نصف مليون تقريباً) (**الجدول 1-1**)، لكنها كانت ستضم أيضاً عدداً مماثلاً من الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة تحت سيطرة مهاجرين أجانب. خصصت خطة التقسيم 55% من مساحة فلسطين للدولة اليهودية، أي ما يعادل أحد عشر ضعفاً من مساحة أملاك اليهود من الأراضي خلال مرحلة الانتداب. أنظر **الجدول 1-2**. وكانت الدولة اليهودية المقترحة تضم 172 مستعمرة يهودية، بالمقارنة مع 467 قرية وثلاث مدن عربية فلسطينية. أنظر **الجدول 1-3**. وعلى الشريط الساحلي حيث تركزت معظم المستوطنات اليهودية – 111 مستوطنة من أصل 172 مستوطنة – كانت الدولة اليهودية ستضم مساحة من الأرض تبلغ ضعفي ونصف المساحة التي كان يملكها اليهود خلال فترة الانتداب. وحول مدينة طبرية في الجليل والغور الأعلى، حيث كانت توجد سبع وخمسون مستوطنة يهودية، كانت الدولة اليهودية ستضم مساحة تبلغ 3.2 أضعاف ممتلكاتها السابقة. أما الدولة العربية، فكانت ستضم عدداً قليلاً من اليهود (8,000 تقريباً). أما القدس، التي تقرَّر أن تصبح كياناً دولياً مستقلاً (Corpus Separatum)، فكانت ستضم عدداً متساوياً من العرب واليهود.

وفي جنوب فلسطين، بدا الوضع الذي خلقه قرار التقسيم أكثر مأساوية. فقد كانت مساحة قضاء بئر السبع (النقب) تبلغ 12.5 مليون دونم (1 دونم= 1000م^2 أو 0.2471 اكر). ولم يكن فيها، عملياً، أي وجود لليهود لغاية الشهور الأخيرة من فترة الانتداب. (**انظر بئر السبع، القسم 2-7**). وكان 95% من سكانها العرب، الذين قدَّر البريطانيون عددهم 127,000 نسمة، يعيشون في شمال وغرب القضاء. مع ذلك، تم ضم القضاء إلى الدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم. وكانت الاقتراحات السابقة المقدَّمة بخصوص التقسيم قد اعتبرت هذه المنطقة منطقة عربية.[43] خلال إقامة أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين القصيرة في فلسطين، في صيف عام 1947، جرى اصطحابهم في جولة على المستعمرات الأمامية اليهودية واطَّلعوا على معارضها الزراعية. تركت الجهود الصهيونية انطباعاً قوياً لدى أعضاء اللجنة.[44] وفي نفس الوقت، تدبرت جماعات الضغط في الولايات المتحدة أمر تغيير سياسة الولايات المتحدة التي كانت تفضل تخصيص تلك المنطقة للدولة العربية. وتمكن حاييم وايز من Chaim Weizmann في اجتماع عقده على عجل بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، من إقناع هاري ترومان Harry Truman، الذي كان آنذاك رئيس الولايات المتحدة، بأن قضاء بئر السبع يجب أن يكون جزءاً من الدولة اليهودية. اتصل ترومان بوزارة الخارجية وأعلم المسؤولين الذين صعقتهم الدهشة بالتغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة.[45]

لم يقرر قرار التقسيم إطلاقاً دولتين، عربية ويهودية، صافيتين إثنياً ودينياً ولا يمكن أن يكون الامر كذلك حسب القانون الدولي. بل تضمَّن القرار بنوداً شاملة بشأن حقوق الإنسان الأساسية، والحماية ضد التمييز. وتناول كلٌّ من الفصلين الثاني والثالث من القرار الحقوقَ المدنية والدينية والسياسية لكل مجتمع عربي أو يهودي، باعتباره أقلية ضمن دولة الأكثرية. وتضمَّن ذلك حماية حق المواطنة وحق الملكية. كما ربط القرار الاعترافَ الدولي بالدولتين بشرط دمج الحمايات المذكورة ضمن دستور كلٍّ من الدولتين.[46] وكان ذلك يمثل مشكلة أساسية بالنسبة للحركة الصهيونية التي كانت ترغب في إنشاء دولة يهودية صافية في فلسطين. فقد كانت فكرة التخلص من السكان الأصليين Transfer تمثّل على الدوام إحدى ركائز النظرية والممارسات الصهيونية.[47]

خريطة 1-1: مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة رقم (181) بتاريخ 29 نوفمبر 1947

جدول 1-1: تقسيم السكان حسب قرار الأمم المتحدة رقم 181

المرجع	التعداد السكاني منتصف 1948 (قرى فلسطينية)			التعداد السكاني منتصف 1948 (مستعمرات يهودية)			التعداد السكاني منتصف 1948 (قرى مختلطة وقرى غير محددة)			مجموع التعداد السكاني منتصف 1948		
	عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع	عرب	يهود	المجموع
JP1	137,545	16,902	154,447	4,359	314,189	318,548	68,440	80,308	148,748	210,344	411,398	621,743
JP2	81,027	4,563	85,591	65	18,604	18,669	16,173	9,275	25,448	97,266	32,442	129,708
JP3	97,829	319	98,148		1,500	1,500				97,829	1,819	99,648
دولة يهودية	**316,401**	**21,784**	**338,185**	**4,425**	**334,292**	**338,717**	**84,613**	**89,583**	**174,196**	**405,439**	**445,659**	**851,098**
AP1	524,122	2,468	526,590		2,425	2,425				524,122	4,893	529,015
AP2	124,794	1,362	126,156		2,021	2,021				124,794	3,382	128,177
AP3	121,274	574	121,848							121,274	574	121,848
AP4	72,265	29,783	102,048							72,265	29,783	102,048
دولة عربية	**842,456**	**34,187**	**876,643**		**4,446**	**4,446**				**842,456**	**38,633**	**881,089**
القدس	**42,208**		**42,208**		**394**	**394**	**65,476**	**103,177**	**168,652**	**107,684**	**103,570**	**211,254**
المجموع الكلي	**1,201,066**	**55,971**	**1,257,036**	**4,425**	**339,132**	**343,557**	**150,089**	**192,759**	**342,848**	**1,355,579**	**587,862**	**1,943,441**

ملاحظات:

1- تعداد السكان لمنتصف 1948 مأخوذ من "إحصاءات القرى" لعام 1945، رفعت إلى عام 1948 بنسبة 1.089810 للعرب و1.063677 لليهود.

2- أضيفت القرى الصغيرة إلى أقرب قرية كبيرة. مجموع سكان هذه القرى 8,148 يهودي و8,304 عربي.

3- تقدير سكان بئر السبع في "إحصاءات القرى" ناقص العدد. الأقرب إلى الصحة وهو 86,340 لعام 1945 موزع كالتالي: 90% في JP3 و10% في AP3. كذلك يوجد 180 يهودي في قضاء بئر السبع.

41 من رسالة وفد المملكة المتحدة في الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. ورد في:
Patricia Toye and Angela Seay (eds.), *Israel: Boundary Disputes with Arab Neighbours, 1946-1964.* Vol. 1 (1948-1950). Reading: Archive Editions, 1995, pp. 643-644.

42 G.A. Res. 181 (II), U.N. GAOR 128th Plen. Mtg. 1st Sess., U.N. Doc. A/64 (1947).

43 ومن بينها اللجنة الملكية (Peel) عام 1937، والاقتراح الأول المقدَّم من اللجنة الفنية البريطانية عام 1938، والاقتراحات التي قدمتها الحكومة البريطانية اعتباراً من عام 1944، واقتراح Morrison-Grady عام 1946. أحياناً كان المقترح أن يظل الجزء الجنوبي من فلسطين تحت الانتداب البريطاني للحفاظ على اتصال الدول العربية، شرق وغرب فلسطين، ببعضها، وكانت تلك الدول ستنفصل عن بعضها لولا ذلك، وأيضاً للحفاظ على التواصل بين القواعد البريطانية في المنطقة.

44 Ruth Kark, "Jewish Frontier Settlement in the Negev, 1880-1948: Perception and Realization", 17 *Middle Eastern Studies* (1981), pp. 334-356.

45 روى هذه القصة الغريبة أحد المشاركين الأساسيين في جهود جماعات الضغط، أنظر: Eliahu Epstein, *Israel and Elath: The Political Struggle for the Inclusion of Elath in the Jewish State.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1966. ولتخليد ذكرى تلك الحادثة غيَّر Epstein اسمه إلى إيلات (أم رشرش)، التي تقع في أقصى جنوب منطقة بئر السبع على خليج العقبة.

جدول 1-2: تقسيم الأراضي والقرى حسب قرار الأمم المتحدة رقم 181

المرجع	مساحة الأرض المقاسة (دنم)	النسبة المئوية من مجموع المساحة	عدد القري							
			قرى فلسطينية			مستعمرات يهودية			مختلط	غير محدد	مجموع القرى
			رئيسة	ثانوية	أخرى	رئيسة	ثانوية	أخرى			
JP1	2,150,684	8.2%	102	30	7	106	6	-	1		252
JP2	1,749,858	6.6%	128	27	3	49	9	1	2	2	221
JP3	10,707,940	40.7%	77	93		3					173
دولة يهودية	14,608,482	55.5%	307	150	10	158	15	1	3	2	646
AP1	7,907,426	30.0%	458	14	2	7					481
AP2	1,156,276	4.4%	79	18	1	3					101
AP3	2,444,345	9.3%	36	21							57
AP4	11,921	0.0%	1								1
دولة عربية	11,519,968	43.8%	574	53	3	10	-	-	-	-	640
القدس	195,997	0.7%	16			1			1		18
مجموع الأراضي	26,324,448	100.0%	897	203	13	169	15	1	4	2	1,304
بحيرة طبرية	168,278	25.4%								1	1
نصف البحر الميت	493,306	74.6%									-
مجموع المسطحات المائية	661,584	100.0%	-	-	-	-	-	-	-	1	1
المجموع الكلي	26,986,031		896	204	13	170	12	1	4	3	1,305
			1,113			183					

ملاحظات (راجع خريطة 1-1):

1- المساحات بالدنم (1000 متر مربع) مقاسة من خرائط بمقياس رسم كبير.
2- عدد القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية محسوبة من خرائط الانتداب.
3- توجد 10 مستعمرات في الدولة العربية هي: عطاروت، بن شيمن، هارتوف، حانيتا، كفار ها حوريش، كفار مناحم، كفار يوريا، نهاريا، نبي يعقوب وقريات عنابيم.
4- المدن الثلاث المختلطة في الدولة اليهودية هي حيفا، صفد، طبرية، المدينة المختلطة الأخرى هي القدس.
5- في المنطقة JP2 بحيرة وامتياز الحولة مدرجان تحت "قرى غير محددة".
6- رئيسة: قرية رئيسة تنسب إليها الأرض. ثانوية: قرية صغيرة على نفس الأرض. أخرى: نقطة مفترضة لتحديد مكان أرض أخرى. انظر التفصيل في النص.

جدول 1-3: مقارنة بين الأراضي اليهودية والأراضي المخصصة لكل من الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية وفقا لقرار التقسيم رقم 181

المنطقة	(B) مساحة الأراضي اليهودية	(A) مساحة المنطقة المخصصة في مشروع التقسيم	نسبة الأرض اليهودية إلى مساحة المنطقة %	(B-A) مساحة الأرض الفسطينية المخصصة للدولة اليهودية
JP1	871,720	2,150,684	%40.53	1,278,964
JP2	550,201	1,749,858	%31.44	1,199,657
JP3	119,693	10,707,940	%1.12	10,588,247
دولة يهودية	1,541,614	14,608,482	%10.55	13,066,868
AP1	67,247	7,907,426	%0.85	7,840,179
AP2	34,782	1,156,276	%3.01	1,121,494
AP3	9,616	2,444,345	%0.39	2,434,729
AP4		11,921	%0.00	11,921
دولة عربية	111,645	11,519,968	%0.97	11,408,323
القدس	18,361	195,997	%9.37	177,636
المجموع	1,671,620	26,324,448	%6.35	49,128,019

ملاحظات

1- المساحات بالدنم (1000 متر مربع).
2- مساحة الأراضي اليهودية (1,671,620 دنم) مقاسة من خرائط فايتز ولفشيتس (Weitz and Lifshitz) لعام 1944، وهذه المساحة مبالغ فيها. (راجع النص).
3- مساحة الأراضي الفلسطينية بإجمالي (26,324,447 دنم) هي مقاسة ودون احتساب مساحة البحيرات.

لقد قيل الكثير حول رفض العرب لقرار التقسيم وقبول اليهود له. والواقع أنه بالإضافة إلى الإشكالات القانونية المحيطة بتوصية الأمم المتحدة، التي لم تلق الاهتمام الواجب، ينبغي النظر إلى الموقف العربي على ضوء مدى خسارتهم في عملية التقسيم ومدى المكسب الذي حققته الحركة الصهيونية. بموجب القرار، ازدادت مساحة الأرض التي يسيطر عليها اليهود في فلسطين أحد عشر ضعفاً. والأهم من ذلك أن الحركة الصهيونية كانت تعتبر التقسيم الخطوة الأولى نحو إنشاء دولة يهودية على كامل أرض فلسطين. فاستناداً إلى ما قاله ديفيد بن غوريون David Ben Gurion رئيس الوكالة اليهودية الذي أصبح أول رئيس وزراء في إسرائيل، "إن كل تلميذ مدرسة يعرف أنه لا وجود في التاريخ لما يُدعى بالاتفاق النهائي. وأنا لا أعتبر التقسيم الحلّ النهائي للمسألة الفلسطينية".[48] ويقول بن غوريون في رسالة بعث بها إلى زوجته باولا وإلى أولاده:

> **الدولة اليهودية ليست الغاية النهائية بل هي البداية.... سوف ننشئ جيش دفاع متطور (جيش النخبة). ولا شك عندي بأن جيشنا سيصبح أفضل الجيوش في العالم. وأنا واثق من أنه لن يستطيع أحد منعنا من الاستيطان في أجزاء أخرى من البلاد، سواء عن طريق التراضي مع جيراننا أو عن طريق وسائل أخرى. (التأكيد أضيف إلى النص)[49]**

1-3 حدود فلسطين

هناك دول قليلة في العالم مثل فلسطين كانت حدودها مصدر نزاع مرير طويل الأمد. كانت فلسطين، شأنها شأن مصر وسورية ولبنان والأردن والعراق، تشكل جزءاً من الإمبراطوريات الإسلامية – العربية المتتالية التي امتدت يوماً ما من الصين وحتى أسبانيا. وخلال العهد العثماني (1517-1917) كانت فلسطين، كبقية الولايات العربية الأخرى، مقسمة إدارياً إلى سناجق. وخلال الفترة (1875-1914) كانت فلسطين مؤلفة من أربعة سناجق وهي

46 G.A. Resolution 181 (II), supra note 38.
47 كان موضوع التهجير العرقي، المعروف تأدباً باسم Transfer، يمثّل أحد المكوّنات الأساسية للسياسة الصهيونية منذ أيام هرتزل، أنظر مثلاً: *e.g.,* Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882-1948.* Washington, DC: Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1992; Nur Masalha, *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians.* London: Faber and Faber, 1997; Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem.* London: Pluto Press, 2003; and, Nur Masalha, *An Israeli Plan to Transfer Galilee"s Christians to South America: Yosef Weitz and "Operation Yohanan" 1949-1953,* Center for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, Occasional Paper No.55, 1996.
48 Flapan, *supra* note 34, p. 22.
49 المصدر السابق، ويضيف بن غوريون: "بعد إنشاء جيش ضخم في أعقاب تأسيس الدولة، سوف نلغي قرار التقسيم ونتوسع لنستولي على كامل أرض فلسطين"، المصدر السابق.

عكا ونابلس وغزة والقدس. وقد عكست حدود فلسطين الحديثة المحاولات الأوروبية الرامية لتوسيع مناطق نفوذها في المنطقة، كما عكست تلك الحدود المحاولات التي بذلتها الحركة الصهيونية لإنشاء دولة يهودية صرفة على أرض فلسطين.[50] وقد تم تناول مسألة الحدود في اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربية المجاورة وبين إسرائيل بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وفي ما تلاها من اتفاقيات سلام في المنطقة في الفصل الثالث. وغالباً ما حملت تلك الاتفاقيات معها تأثيرات ضارة بالأهالي المحليين على طول الحدود المرسومة حديثاً. فالاهالي، أصحاب الأرض، لم يستشاروا على الاطلاق. ولا تزال حدود فلسطين مصدراً للنزاع والحروب إلى يومنا هذا.

(أ) الحدود مع مصر

تم تعيين الحدود بين مصر وجنوب فلسطين خلال مراحل عديدة مرت على المنطقة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن. وتتضمن التطورات المذكورة الصراع بين المصالح البريطانية والتركية في المنطقة، وكذلك بنود معاهدة السلام المعقودة بين مصر وإسرائيل عام 1979.

جرى تعيين الخط الإداري الأول الذي يرسم الحدود بين مصر وفلسطين في فرمان صدر عن السلطان التركي عام 1841. منح الفرمان محمد علي باشا والمنحدرين من صلبه حكم مصر لقاء انسحابه من سورية الكبرى (أي سورية ولبنان وفلسطين والأردن) التي كان قد احتلها لمدة عشر سنوات. وبموجب الفرمان المذكور كانت الحدود تمتد بخط مستقيم من رَفَحْ وصولاً إلى السويس، ما يترك ثلثي صحراء سيناء داخل سورية الكبرى. وفي ما بعد، سمح السلطان لمحمد علي باشا بإنشاء مخافر حراسة على درب الحج المصري في صحراء سيناء خارج الخط الاداري الأول على طول الطريق من السويس وحتى العقبة. وهكذا أصبحت سيناء تحت الإدارة المصرية.

ظل خط الحدود الافتراضي هذا دون تغيير لغاية ثمانينات القرن التاسع عشر عندما أمَّنتْ القوات البريطانية لنفسها موطئ قدم في مصر بعد قمع ثورة اندلعت ضد الخديوي توفيق، حاكم مصر. وكان توفيق قد طلب مساعدة عسكرية من الأسطول البريطاني ضد بعض الضباط المصريين الثائرين بقيادة عرابي باشا الذين طالبوا بالإصلاح وبحكم رشيد. استجابت البحرية البريطانية لطلب الخديوي ودمرت احياء مدينة الإسكندرية الساحلية. وبعد هزيمة الضباط المصريين الثوار على يد الجيش البريطاني، حكم البريطانيون مصر حكماً فعلياً حتى حرب السويس عام 1956 (العدوان الثلاثي) عندما انسحبت بريطانيا نهائياً في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

سيطرت بريطانيا العظمى على مصر سيطرة تامة لعدة عقود؛ وخلال الفترة التي نحن بصددها، كان الحاكم البريطاني هو اللورد كرومر Cromer. وخلال فترة حكمه، سعى اللورد كرومر، الذي لم يكن مقتنعاً بالفرمان الصادر عام 1841 لأنه يترك رفح والعقبة خارج نطاق السيطرة المصرية، لتقوية وجود الحكومة المصرية، التي تهيمن عليها بريطانيا، في سيناء. فقام العميد أوين Owen، رئيس الاستخبارات العسكرية وأحد مساعدي كرومر، بتعيين جينغز براملي W.E Jennings Bramly. مفتشاً على سيناء ليقوم بالتجسس على القوات التركية في فلسطين (أي في سورية الجنوبية). وبعد قضاء عامين في النخْل، وهي قرية صغيرة في وسط سيناء، أخبر براملي أوين أن من الصعوبة اختيار الخط المستقيم الوهمي بين رفح والعقبة كخط للفصل بين البريطانيين والأتراك لأن الأراضي التابعة للعشّيرتين الفلسطينيتين، الترابين والتياها، تمتد إلى داخل سيناء وتصل إلى مدينة العريش.[51] بدأ براملي سلسلة من المناوشات ضد الأتراك، وحاول إقامة مراكز متقدمة داخل المنطقة الجنوبية من فلسطين التي يسيطر عليها الأتراك، كما حاول كسب ولاء العشائر الموجودة في سيناء.[52] أثارت أفعال براملي قلق الأتراك، وكان من الصعب على مرؤوسيه تبرير نشاطه المتزايد دبلوماسياً.

تحول النزاع المحدود بين براملي والقائد التركي في العقبة إلى أزمة دبلوماسية وعسكرية. فقد اعتبر الأتراك تحركات براملي تهديداً عسكرياً، لاسيما بالنسبة لخطوط مواصلاتهم، بما في ذلك خط سكة الحديد الجديد الذي كان يجري إنشاؤه بين دمشق والمدينة المنورة. وقام الحاكم التركي لغزة بزيارة المقضبة والقصيّمة غرب الخط الوهمي بين رفح والعقبة، وذلك لإثبات وجود الحكم التركي. كما قام الأتراك، الذين كانوا مدركين للمخططات البريطانية في جنوب فلسطين، ببناء مدينة بئر السبع الحديثة فوق أنقاض المدينة القديمة وبنفس الاسم لتكون مركزاً لقواتهم ومواد تموينهم. وسعى الأتراك أيضاً لتقوية بلدة عوجة الحفير (على خط الحدود الفلسطينية – المصرية كما تم تعيينه لاحقاً) ومدينة العقبة. وهكذا، استنتج البريطانيون أن من الواجب تحديد الخط الفاصل بين الدولتين بشكل حاسم.

ولدى مناقشة النزاع الحدودي، ادَّعى اللورد كرومر أن الفرمان الصادر عام 1841، الذي يعيّن الحدود الإدارية بين فلسطين ومصر، لم يعثر عليه. ولسبب غير مفهوم، لم يستطع الأتراك ولا حلفاؤهم الألمان إبراز الوثيقة المذكورة. وبنفس أسلوب القرصنة البريطانية المعتاد في ذلك الوقت، أرسلت بريطانيا بوارج إلى شواطئ رفح والعقبة. رافق مجيء البوارج رسالة مفادها أن بريطانيا ستحتل هاتين المنطقتين إذا لم يوافق السلطان على خط حدود مستقيم يمتد بينهما. وافق السلطان وأُصْدر إرادة سلطانية بتاريخ 12 أيلول /سبتمبر 1906، قبل ساعات قليلة من الوقت الذي كان من المفروض أن ينزل فيه الجنود البريطانيين إلى البر. وهكذا، اضطر الضباط الأتراك للجلوس مع الضباط البريطانيين ومساعديهم المصريين في خيمة شمال العقبة لرسم خط الحدود.[53]

بدأ ترسيم الحدود من موقع أم رشرش (التي صار اسمها لاحقاً إيلات) شرق طابة على خليج العقبة.[54] كانت نقطة بداية الخط على بعد ستة كيلومترات (3.75 ميل) غرب قلعة العقبة على خط الساحل. مدَّ المسّاحون البريطانيون خط الحدود شمالاً إلى رفح بشكل مستقيم عن طريق وضع علامات (بنيت عليها أعمدة فيما بعد) يمكن رؤيتها من على القمم المتوالية للجبال والهضاب. ولكن كان الأمر احيانا يتطلب الانحراف عن الخط المستقيم في بعض المواقع بسبب مشاكل محلية. ولو استمر الخط مستقيماً فإنه سيقطع أراضي العشائر واسباب معيشتهم لوقوعها على جانبي الخط. ولذلك اعترض الاتراك عليه. فهناك مشكلة عين قديس والقصّيمة التي تقع في أراضي العزازمة غربي الخط، وبها أيضاً وحولها حقوق للترابين وصقيرات التياها. أما منطقة المقضبة والعوجة فهي من أراضي الترابين. وعلى وجه العموم، فإن معظم أراضي قبائل الترابين والتياها والعزازمة تقع في فلسطين ولكنها تمتد إلى سيناء، ولذلك تعتبر هذه القبائل فلسطينية. وتخضع هذه القبائل للحكم التركي وتدفع الضرائب إلى قائمقام بئر السبع، الذي يرسل دورياته إلى تلك المناطق حتى العريش لجمع الضرائب وإقرار الأمن. كما أن حل الخلافات بين العشائر كان يتم في بئر السبع.

تسلمت لجنة الحدود هذه الدعاوي التركية ورد عليها الضباط البريطانيون بتقديم مضبطة من بعض شيوخ العشائر في سيناء بأنهم يرغبون في أن يكونوا تحت الحكم المصري نظراً لقسوة الحكم التركي عليهم.

وبعد مجادلات مطوّلة امتد الخط الإداري على شكل خط مستقيم مع انحراف بسيط. وهكذا ضمت منطقة تبلغ مساحتها 3,200 كيلو متر مربع من أراضي الترابين والتياها والعزازمة إلى مصر. أنظر **خريطة 1-2**. وهذه المنطقة التي تم ضمها تحتوى على آبار عديدة ومناطق زراعية. وليس من المستغرب في ضوء ذلك أن قام بعض أفراد العشائر بمهاجمة لجنة الحدود اثناء عملها. ولكن تم الوصول إلى تسوية بتعديل شروط إتفاقية الحدود بحيث يسمح للعشائر بعبور الخط إلى أراضيهم وآبارهم على جانبيه.[55]

جرى توقيع الاتفاق النهائي الذي يعيّن "الخط الإداري" (أي أنه ليس خط حدود دولي) بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس من جهة وبين شبه جزيرة طور سيناء، من قبَل ممثلين عن مصر وعن تركيا في الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر، 1906.[56] (**انظر الخريطة 1-3**). (لاحظ أن ولاية الحجاز كانت طرفاً في الاتفاق، وهذا ما دعى الملك عبد العزيز بعد ذلك بعقود إلى المطالبة بجنوب فلسطين وجنوب الأردن حتى معان.) من جهة أخرى جاء في المادة السادسة من الاتفاق، "جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها، أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر".[57] وتسمح المادة السابقة بحق المرور عبر الخط دون عوائق بما في ذلك العساكر الشاهانية والجندرمة، ولكن المادة السابقة تمنع مرور العساكر التركية إلى غربى الخط الفاصل، وهم مسلّحون.[58] أما المادة الثامنة فجاء فيها: "تبقى [حقوق] أهالي وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلاً من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي في الجهتين كما هو متعارف بينهم".[59]

لم يطرأ أي تغيير جوهري على الخط الإداري بعد احتلال البريطانيين لفلسطين عام 1917 وتأسيس حكومة الانتداب (1920-1948). ورغم وجود مخافر للشرطة المصرية في رفح والعريش والقنطرة الواقعة على قناة السويس، على طول خط السكة الحديد الذي يربط بين مصر وفلسطين، فإن جوازات السفر الفلسطينية كانت تختم في القنطرة فقط باعتبار أن أصحابها دخلوا قلب الأراضي المصرية. ولدى توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ومصر في 24 شباط/ فبراير 1949[60]، (انظر اتفاقيات الهدنة، **القسم 2-3**)، أصبح الخط المذكور خط حدود بحكم الواقع. وبعد أسبوع تقريباً من توقيع اتفاقية الهدنة، احتلت إسرائيل جميع المناطق الواقعة جنوب بئر السبع وصولاً إلى شاطئ العقبة، بما في ذلك أم رشرش (إيلات لاحقاً). في عام 1951، قدمت مصر مذكرة[61] إلى الولايات المتحدة تحتج فيها على احتلال إسرائيل لأم رشرش باعتباره خرقاً لاتفاقية الهدنة. وخلال

50 الحدود الشرقية والشمالية لفلسطين، على سبيل المثال، تحددت بتأثير من الضغوط الصهيونية لضم الموارد المائية الشمالية والشرقية إلى فلسطين. لدراسة موضوع المياه والحدود، انظر:
Sherif Elmusa, *Water Conflict.* Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1997; Stephen Lonegran and David Brooks, : *Watershed: The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinian Conflict.* Ottawa: IDRC, 1994; *Water Resources of the Occupied Palestinian Territory,* U.N. Doc. UNA/AC.183(02)W21. New York (1992); Basheer Nijm, "Water Resources in the History of the Palestine-Israel Conflict", 21 *GeoJournal* 4 (1990), pp. 317-323; Donald Neff, "Israel-Syria: Conflict at the Jordan River, 1949-1967", 23 *Journal of Palestine Studies* 4 (Summer 1994), pp. 26-40.

51 رسالة من جينينغز براملي إلى العميد أوين بتاريخ 29 آب/أغسطس 1902. W.E. Jennings Bramly Papers, London: Royal Geographical Society.
كانت التقارير الميدانية لبراملي تركز بشكل أساسي على قوة وتسليح الجيش التركي في العقبة وبئر السبع، لكنها أيضاً كانت تتضمن تفاصيل وافرة حول الحياة في جنوب فلسطين آنذاك، حول عدد ومواقع الآبار، ودرجة ملوحتها واستخدامها، وملكيتها، والطرق والمعابر المهمة، ومن يستخدمها ولأي غرض، وأسماء القبائل والعشائر الموجودة في سيناء، وشيوخها وعاداتها وتقاليدها، ونوع الوسم الذي تضعه كل قبيلة على ماشيتها، وعدد أفراد تلك القبائل والعشائر وقوتها وولاءاتها.

52 اتصل براملي بشيوخ العشائر في المنطقة لضمان ولائهم. وكانت العشائر تدفع الضرائب إلى قائم مقام بئر السبع الذي كان جنوده يحمون مناطق العشائر وصولاً إلى العريش في سيناء. قال الشيوخ لبراملي إنهم لن يحاربوا ضد تركيا ولا ضد مصر، لأنهما دولتان مسلمتان.

53 روى القصة الكاملة نعوم شقير، تاريخ سيناء. بيروت: دار الجيل، 1991، ص 588-616. كان شقير سكرتير لجنة ترسيم الحدود.

54 في رسالة من السفير البريطاني في القسطنطينية إلى لندن في الثالث من أيار/ مايو 1906، وصف السفير طابة بالقول "لا مجال للنقاش بأنها تقع داخل الأراضي المصرية".
From N. O"Conor to Sir Edward Grey, Constantinople, May 3, 1906, Correspondence Respecting the Turco-Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula, p. 7, Presented to both Houses of Parliament, July 1906, HMSO, London.

55 لقد شغل هذا الموضوع عدة مراسلات بين الحكومة المصرية تحت الحكم البريطاني ولندن والسفير البريطاني في القسطنطينية لعدة شهور حول حقوق العشائر وأملاكهم وتصرفاتهم المحتملة وكذلك عن القوات التركية في فلسطين، وقدرة السلطان على القيام بعمل مضاد وعلى دور الاسطول البريطاني في المنطقة. للتفاصيل، أنظر
Patricia Toy (ed.), Palestine Boundaries, 1833-1947, Cambridge: Archive Editions, 1989, Vol.1, pp. 548-630.

56 أنظر نعوم شقير، هامش 53، ص 613-614. أنظر أيضاً:
Text of the Agreement Defining the Turco-Egyptian Boundary (in English). *Palestine Boundaries 1833-1947,* Reading: Archives Edition, 1989, Vol. 1, pp. 693-694.

57 المصدر السابق

58 المصدر السابق

59 المصدر السابق

60 Egyptian-Israeli General Armistice Agreement, U.N. Doc. S/1264/Corr.1, 23 February 1949.

61 Aide-Memoire from the Egyptian Ministry of Foreign Affairs enclosed with the British Embassy letter, Cairo to London, May 18, 1951. Cited in Toye and Seay, Vol. 5, *supra* note 41, p. 81.

خريطة 1-2: أراضي القبائل الفلسطينية في سيناء التي ضمت إلى مصر

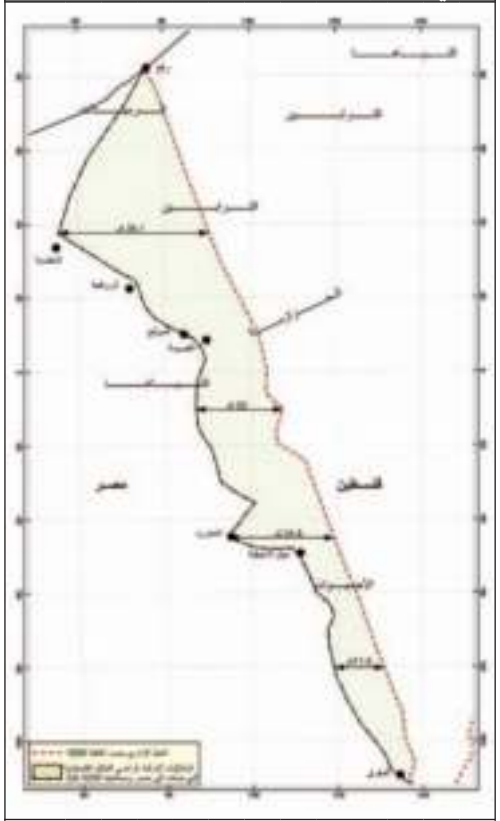

المصدر: أحمد صادق القشيري، حكم هيئة تحكيم طابا. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

حرب عام 1967، احتلت إسرائيل كل سيناء بما في ذلك طابا جنوب غرب أم رشرش.

عندما وقعت مصر وإسرائيل في ما بعد معاهدة السلام في 26 آذار/مارس 1979[62]، اعترفتا بالخط الإداري المرسوم عام 1906 كخط حدود دولي بينهما. وبموجب الاتفاقية اعترفت إسرائيل بأن المنطقة الواقعة غرب الخط مصرية؛ واعترفت مصر بأن المنطقة الواقعة شرق الخط "إسرائيلية" (أي، ليست فلسطينية)، رغم أن الجزء الأكبر من المنطقة تم احتلالها من قبل إسرائيل بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949.[63] لكن مصر لم تعترف بإسرائيلية الأرض في ذلك الجزء من الخط عند رفح الذي يشكل خط الحدود الغربي لقطاع غزة.[64] وتنص المادة II من اتفاقية عام 1979 على أن "خط الحدود الدائم بين مصر وإسرائيل هو خط الحدود الدولي المعترف به بين مصر وبين فلسطين تحت الانتداب، كما تبين الخريطة في الملحق II، دون المساس بوضع قطاع غزة".[65] وفي نفس تاريخ توقيع معاهدة السلام هذه، أعلن الطرفان، في مضمون رسالة أرسلت إلى الرئيس الأمريكي، نيتهما في الدخول في مفاوضات لأجل انشاء "سلطة حكم ذاتي" في الضفة الغربية وغزة والاتفاق على صلاحيات هذه السلطة ومسئولياتها، وسيدعى الفلسطينيون والاردن للمشاركة في تلك المفاوضات. والذى حدث بعد ذلك أنه لم تتم هذه المفاوضات على الإطلاق. ولو تمت لأصبح موضوع شرعية المفاوضات على الحقوق الفلسطينية في غياب الفلسطينيين امراً مشكوك فيه قانونياً.

في معاهدة السلام وافقت مصر على اعتبار الأرض الفلسطينية شرقى الخط الأداري، التى احتلتها إسرائيل خلافاً لاتفاقية الهدنة مع مصر وخلافاً لقراري مجلس الامن في 4 و16 نوفمبر 1948[66] والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التى احتلتها قبل هذين التاريخين، أرضاً إسرائيلية. وهذه الموافقة تخلى طرف مصر ضمناً من مسئوليتها تجاه فلسطين التى جاءت قواتها عام 1948 للدفاع عنها وفشلت في ذلك.

خريطة 1-3: الخريطة المرفقة باتفاق الأول من أكتوبر 1906 (النسخة العربية) والذي يحدد الخط الإداري الفاصل بين فلسطين ومصر

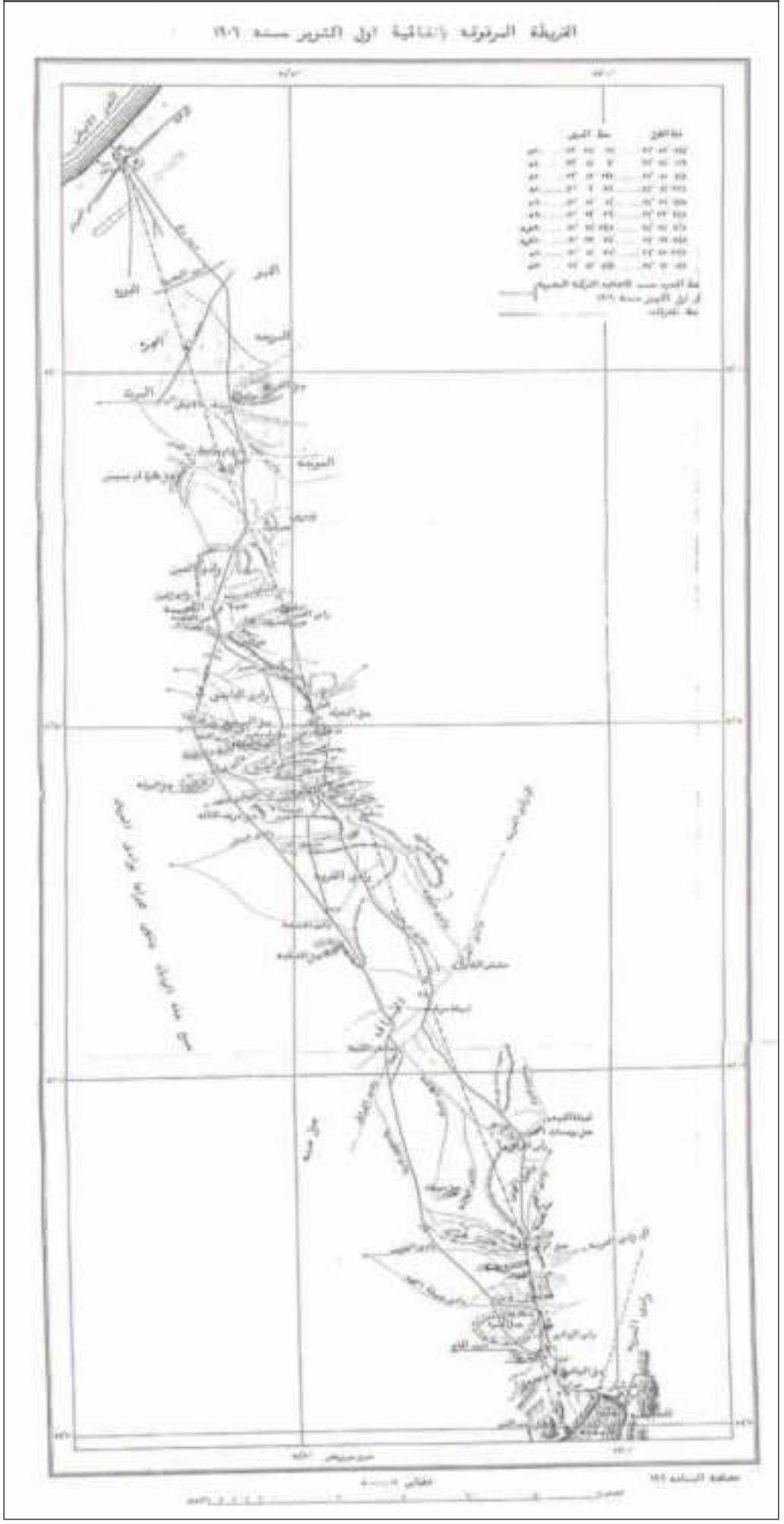

لكن هذه الموافقة لا تمنح إسرائيل حقوقاً في تلك الأراضي التى احتلتها. فقد جاء في بيان أصدره رالف بانش Ralph J. Bunche، الوسيط الدولي بالوكالة في فلسطين، (بعد اغتيال الكونت برنادوت)، أمام مجلس الأمن في 4 أغسطس

62 Peace Treaty between Israel and Egypt ["Camp David Agreement"], March 26, 1979.

63 See, Article II and Annex II (Map of Israel-Egypt International Boundary), *ibid.*

64 المصدر السابق

65 المصدر السابق

66 S/RES/61 (1948), S/1070 and S/RES/62 (1948), S/1080.

1949 مايلى،

إن قرارات مجلس الأمن [السابقة] لاتزال سارية المفعول [بعد توقيع اتفاقيات الهدنة] وستبقى كذلك إلى أن يصدر مجلس الأمن القرارات المناسبة حولها.[67]

لقد استمدت إسرائيل من احتلالها النقب قوة المطالبة بحق السيادة على جنوب فلسطين. وبعد 9 سنوات من معاهدة السلام مع مصر، دخلت إسرائيل مع مصر في نزاع حول أعمدة الحدود على الخط الاداري الفاصل لعام 1906، خصوصاً موقع فندق طابا. ولم تكتف إسرائيل بأن مصر غضت الطرف عن احتلالها لجنوب فلسطين، فهى الآن تنازعها على الأرض المصرية نفسها.

تحول النزاع على طابا وأعمدة الحدود إلى تحكيم دولي،[68] فيما يتعلق بموقع أعمدة الحدود أرقام 7، 14، 15، 17، 27، 46، 51، 52، 56، 85، 86، 87، 88، 91. العمود الأخير 91 على شاطئ العقبة هو الذى سلطت عليه الاضواء لانه يحدد موقع طابا. صدر قرار التحكيم لصالح مصر حول موقع 10 أعمدة، وصدر لصالح إسرائيل حول موقع 4 أعمدة. **الخريطة رقم 4-1** تبين مواقع الأعمدة الاخيرة الهامة ومساحة الأرض المحكوم بها للطرفين. وفي المحصلة النهائية كسبت مصر 10.2 كيلو متر مربع وكسبت إسرائيل 0.09 كيلو متر مربع بالنسبة إلى مطالبات كل منهما. يمكن الرجوع إلى تفاصيل التحكيم وادعاءات الطرفين في الكتب التى أصدرتها هيئة الدفاع المصرية.[69]

وفيما يتعلق بالشريط الحدودي في سيناء مع إسرائيل حسب معاهدة السلام، فإن مصر استرجعت السلطة المدنية الكاملة على سيناء واسترجعت سلطة عسكرية محدودة عليها حسب 4 قطاعات شمالية جنوبية قسمت سيناء عسكرياً بحيث يكون أقل تواجد عسكرى مصرى على القطاع الملاصق لإسرائيل وأكثره شرق قناة السويس ولكنه ليس كاملاً في كل الحالات.

(ب) الحدود مع لبنان وسوريا

تأثر ترسيم الحدود بين فلسطين وبين كل من سورية ولبنان، شمال البلاد، بشروط الانتداب التي وضعتها عصبة الأمم كما تمليها المصالح الأنغلو – فرنسية في المنطقة، والصراع للسيطرة على الموارد المائية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وطبقاً لمعاهدة سايكس-بيكو[70] المعقودة بين بريطانيا العظمى وفرنسا، تم تقسيم سورية الكبرى إلى دولتَيْ سورية ولبنان. عهدت عصبة الأمم بلبنان وسورية إلى الانتداب الفرنسي، في حين وُضعت كل من فلسطين وإمارة شرق الأردن (الأردن حالياً) تحت الانتداب البريطاني. وخلال مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي عام 1919، تقدم المسؤولون الفرنسيون والبريطانيون والصهاينة باقتراحات تخدم مصلحة كل منهم تتعلق بحدود فلسطين.

وبينما كانت حملة اللنبى تواصل تقدمها في احتلال فلسطين وسورية، قدم الصهاينة مطالباتهم لتوسيع حدود فلسطين إلى أقصى ما يمكن شمالاً لتشمل مصادر المياه في جميع روافد نهر الأردن والليطانى وجبل الشيخ واليرموك. وكان من أهم أنصارهم ماينر تسهاجن Meinertzhagen، الضابط السياسي في حملة اللنبى، والصهيوني العريق. وقد ساعدتهم في ذلك العلاقة الوثيقة بين اللورد بلفور وحاييم وايزمان، والتى لم تؤثر في نتائج المفاوضات لصالحهم فحسب، بل مكنتهم من صياغة نصوص القرارات السياسية التى توصلت إليها الدول الاستعمارية.

جاء في البيان الذى قدمه الصهاينة، إلى مؤتمر السلام في باريس عام 1919، إشارتهم إلى فلسطين بأنها "الموطن التاريخي لليهود"، ودرءاً للمخاوف من احتمال نشؤ قاعدة

خريطة 1-4: المواقع النهائية لأعمدة الحدود المختلف عليها بعد قرار هيئة التحكيم

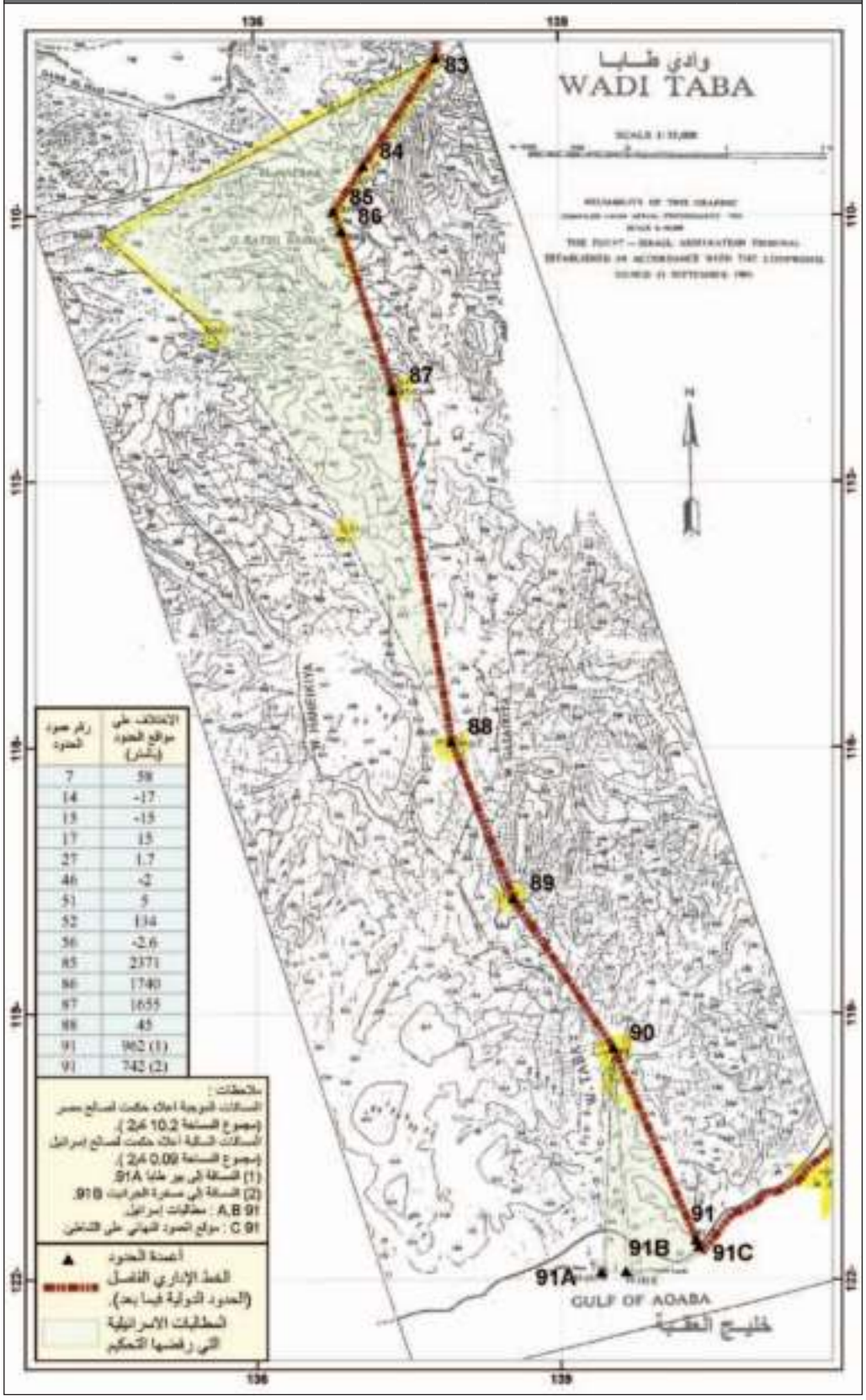

قوية ليهود العالم في فلسطين، أضاف البيان أن "معظم اليهود البالغ عددهم 14 مليون سيبقون في مواطنهم الحالية".[71]

وقد أدعى البيان الصهيوني أن فلسطين "أرض قفر"، وأنه لا يطأ أرضها سوى عرب رحل يرعون أغنامهم ثم يرحلون. وللتأكيد على هذه الفرية قدم الصهاينة لمؤتمر باريس خريطة لفلسطين مظللة في كل مناطقها، عدا المناطق الجبلية، كتب عليها بالخط العريض "مراعي"، متجاهلين ذكر حوالى 1,000 مدينة وقرية في فلسطين ضاربة جذورها في عمق التاريخ.

وعلى سبيل المقارنة بين العرب واليهود ذكر البيان أن فلسطين أرض بكر تحتاج إلى سكان "نشيطين وأذكياء وأصحاب رسالة تدعمهم موارد مالية هائلة، ومن غير اليهود يمكن أن ينطبق عليهم هذا الوصف؟".

ووصف البيان الحدود الضرورية لفلسطين لكى يمكن "وضع أساس اقتصادى متين لها في ظل حكومة متمدنة رشيدة تستعمل الطرق العلمية الحديثة" مايحتاج إلى جميع الموارد المائية المتوفرة.

67 S/1363 (1949). See also http://content.cdlib.org/xtf/

68 See, Taba Arbitration (Egypt v Israel) (1988) 80 ILR 226. Also, Israel and Egypt, Arbitration Compromis regarding the Permanent Boundary between Israel and Egypt, Giza, 11 September 1986, UN Treaty Series No. 29013. See the arbitration award: Israel and Egypt, Agreement regarding the Permanent Boundary, 29 September 1988, UN Treaty Series No. 29014.

69 أنظر، يونان لبيب رزق، طابا، قضية العصر، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1989؛ أحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الماضي والحاضر، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1989؛ أحمد صادق القشيرى، حكم هيئة تحكيم طابا، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1995.

70 الهامش 10.

71 Statement of the Zionist Organization to the Paris Peace Conference regarding Palestine, Feb 3, 1919, Political Report, Reports of the Executive of the Zionist Organization to the XII Zionist Congress, 1921, pp.74-83, quoted in: P.Toye (ed), Palestine Boundaries 1833-1947, Cambridge: Archive Editions, 1989, Vol. 2, pp. 213-223

وفيما يلي الحدود التى اقترحها الصهاينة لفلسطين (**انظر الخريطة 1-5**):

تتبع حدود فلسطين الخطوط الآتية بوجه عام:
يبدأ الخط في الشمال على البحر الابيض المتوسط بنقطة تقع في محيط صيدا ويتبع خط سقوط مياه الأمطار على سفوح جبال لبنان حتى جسر القرعون، ثم البيرة، على الحد الفاصل بين حوض وادي التيم وحوض وادي القرن، ثم في إتجاه جنوبى يتبع الحد الفاصل بين السفوح الشرقية والغربية لجبل الشيخ في محيط بيت جن ثم في إتجاه شرقي يتبع خط مساقط المياه الشمالية لنهر المغنية قريباً من خط سكة الحجاز وإلى غربه. في الشرق خط قريب من خط سكة الحجاز وإلى غربه. في الجنوب خط يتفق عليه مع الحكومة المصرية. في الغرب شاطي البحر الابيض المتوسط. يتم ترسيم الحدود، أو أى تعديلات ضرورية عليها. بواسطة مفوضية خاصة يكون فيها تمثيل يهودي.[72]

لقد تعارضت مطالب الصهاينة القصوى هذه مع تقسيم البلاد العربية المتفق عليه بين الدول الاستعمارية حسب اتفاقية سايكس – بيكو Sykes-Picot في عام 1916 كما هو ظاهر في خريطة 1-5. ومن الواضح أن المسئولين الصهاينة قدموا خريطة الحدود المقترحة من أجل تحقيق أغراضهم في انشاء "وطن قومي لليهود في فلسطين".[73] لقد تغلغلت هذه الحدود في أراضي شرق الأردن وأحاطت بكل مصادر المياه في فلسطين عند طبرية والحولة واليرموك وفي جنوب لبنان حتى حدود صيدا. قدم البريطانيون اقتراحاً مضاداً يضم أرضاً أقل ولكنه يستحوذ على كل مصادر المياه الرئيسة.[74] وبالمقابل قدم الفرنسيون اقتراحاً يرمي إلى قيام دولة مسيحية في لبنان قابلة للحياة. وهذا معناه توسيع رقعة لبنان إلى الجنوب لتشمل الأراضي التى تقطنها غالبية شيعية (المتاولة)، وقد اعتبر الفرنسيون أنه لن يتأتى ضرر أو تهديد للدولة المسيحية في لبنان من الأهالي الشيعة في الأرض التى سيتم التوسع فيها.

وبموجب التسوية التي توصلت إليها بريطانيا وفرنسا، خططت حدود فلسطين مع سوريا ولبنان بحيث تشمل: بدءاً من شرق الأردن مصب نهر اليرموك وصولاً إلى قرية الحمة، وكامل بحيرة طبرية وشريط من الأرض محيط بها بعرض عشرة أمتار، وكامل بحيرة الحولة، وشريط من الأرض شرق نهر الأردن وصولاً إلى تل القاضي (الذي كانت تملكه عائلة لبنانية). بعد ذلك، تنحرف الحدود جنوباً بعد المطلة، تاركة مدينة بانياس ضمن الأراضي السورية، بحيث لا تترك تقريباً أية مجموعة سكانية شيعية داخل فلسطين، ومن ثم تصل إلى البحر الأبيض المتوسط عند رأس الناقورة. كانت حدود فلسطين مع لبنان تمتد بطول 78 كم، وحدود فلسطين مع سورية 79 كم (أو 82 و78 كم على التوالي حسب مقياس منظومة GIS "Geographical Information System" إذا قيست على خط منحن).

قام المقدم ستيوارت نيوكومب Stuart Newcombe ونظيره الفرنسي المقدم م. بوليه M. Paulet بإجراء مسح للحدود كما اتُّفق عليها، وقدما تقريرهما في الثالث من شباط/فبراير، 1922.[75] **انظر الخرائط 1-6** (أ، ب). تم التصديق على الاتفاق الحدودي في السابع من آذار/مارس، 1923 بين ممثلي الانتداب الفرنسي والانتداب الإنكليزي.[76] وكما في جنوب فلسطين، ووجه قرار ترسيم الحدود بمعارضة السكان المحليين، وخصوصاً أولئك الذين تأثروا مباشرة بالترسيم دون أن تجري استشارتهم. فقد قسمت الحدود 31 قرية فلسطينية في منطقتي صفد وعكا.[77] وانقسمت العائلات ومصادر المياه، ومناطق صيد السمك، والحقول والمراعي على طرفي الحدود الجديدة. وأصبح الاتفاق بكامله عرضة للخطر. (وقد حصلت حادثة مماثلة بعد ذلك بست وعشرين سنة أثناء ترسيم خط الهدنة في الضفة وغزة (انظر **اتفاقيات الهدنة، القسم 3-2**)).

نتيجة للمشاكل الحدودية تم توقيع اتفاقية "حسن الجوار"[78] في الثاني من شباط/فبراير 1926، بين المندوبين الساميين الفرنسي والبريطاني، في (لبنان وسورية) وفلسطين، من

خريطة 1-5: مخطط سايكس - بيكو والمشروع الصهيوني لحدود فلسطين المقدم إلى مؤتمر السلام، باريس، 1919

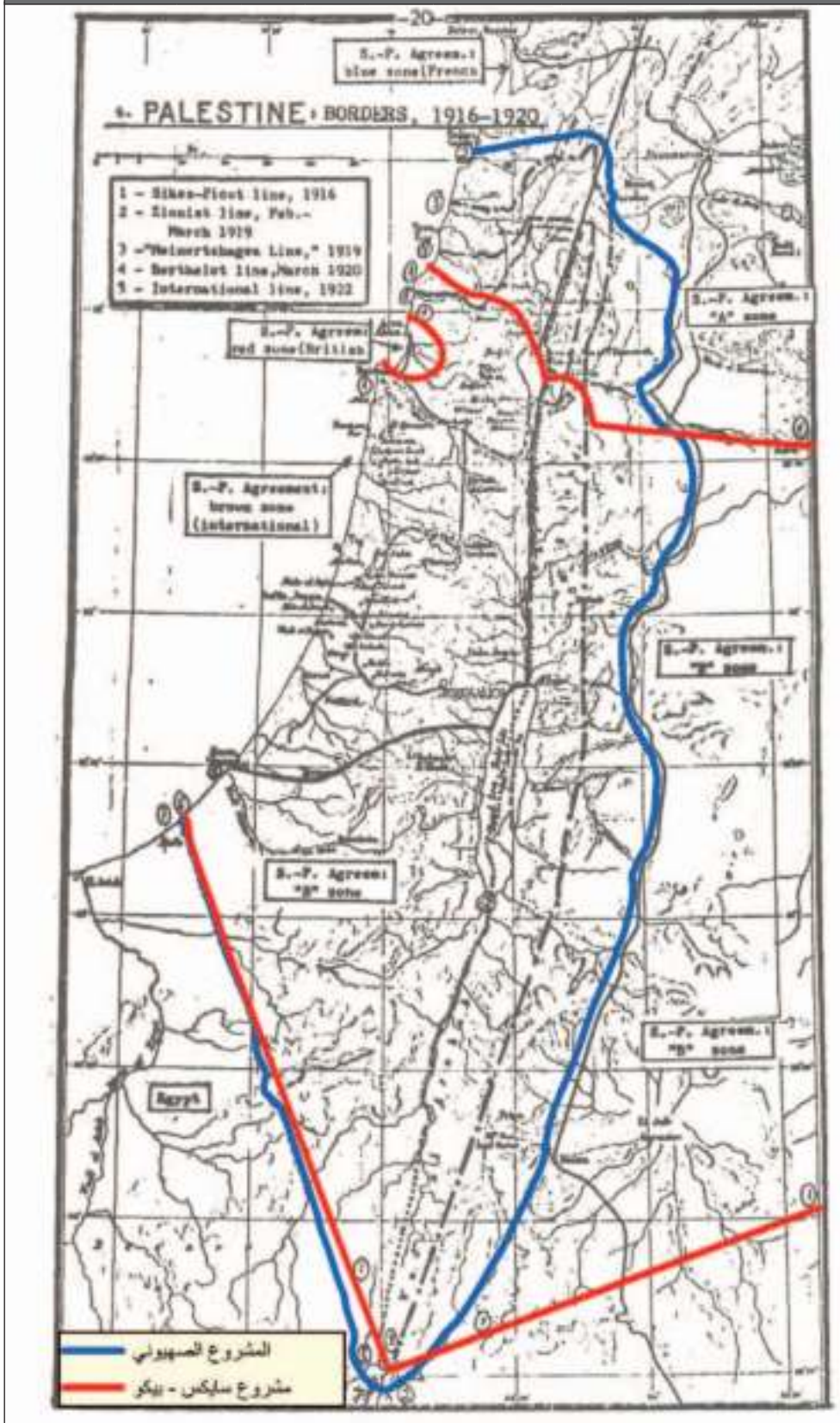

المصدر: Statement of the Zionist Organization to the Paris Peace Conference regarding Palestine, Feb 3, 1919, Political Report, Reports of the Executive of the Zionist Organization to the XII Zionist Congress, 1921, pp.74-83, quoted in: P. Toye (ed.), Palestine Boundaries 1833-1947, Cambridge: Archive Editions, 1989, Vol. 2, pp. 213-223.

72 Ibid, item: The Boundaries of Palestine: Schedule, p.11 of the Report, p. 214 of the Archives.

73 Gideon Biger, *An Empire in the Holy Land: Historical Geography of the British Administration in Palestine, 1917-1929*. New York: St. Martin"s Press and Jerusalem: The Magnes Press and Hebrew University, 1994, p. 47.

74 أحد الاقتراحات الإنكليزية قدمها Meinertzhagen، وهو كولونيل بريطاني كان قد جاء من افريقيا ليصبح ضابط الاستخبارات الرئيس لدى الجنرال اللنبي. كان ماينر تسهاجن صهيونياً متعصباً معروفاً بعدائه للعرب. للاطلاع على المزيد حول عنصريته وكرهه للعرب، انظر:
Colonel R. Meinertzhagen, Middle East Diary, 1917-1956. London: The Cresset Press, 1959.
ورغم أن الكتاب يوصَف بالمذكرات، فإن بعض الباحثين يعتقدون أنه كتبه بعد تقاعده نظراً لوجود تناقضات وثغرات.

75 لمزيد من التفاصيل، انظر Toye and Seay, especially Vol. 1 to Vol. 5, *supra* note 41.

76 ومحمد محمود الديب، *حدود فلسطين: تحليل وثائق الانتداب*. *القاهرة*: مؤسسة الدراسات والأبحاث العربية، 1977؛ وموشى براور، حدود إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل، عمان: دار الجليل، 1990 (ترجمة من العبرية).
المصدر السابق.

77 تضم القرى المذكورة: المطلة، النخيلة، علما، إقرت، معصوبة، دحيرجة، جردية، كفر برعم، سروح، النبي روبين، الناعمة، الخالصة، الزوية، المنصورة، الزوق التحتاني، الزوق الفوقاني، خان الدوير، الخصاص، دفنة، اللزازة وثلاثة قرى أخرى بالإضافة إلى ما يُسمى "بالقرى السبع" وهي: أبل القمح، هونين، مالكية، طربيخة، قدس، صلحة، النبي يوشع. عدد هذه القرى يختلف قليلاً من دراسة إلى أخرى. بعد عام النكبة، منحت لبنان الجنسية اللبنانية لاهالي القرى السبع، وهم في نفس الوقت لاجئون مسجلون لدى الأمم المتحدة.

78 للمزيد من التفاصيل، انظر، Toye and Seay, *supra* note 41; Brawer, *supra* note 75, pp. 129-132; and, ad-Deeb, *supra* note 75, pp. 65-77.

خريطة 1-6 (أ): خريطة تبين تعيين الحدود الفاصلة بين فلسطين وسوريا / لبنان في الثالث من فبراير 1922 كما حددها نيوكمب وبوليه (لوحة I, II)

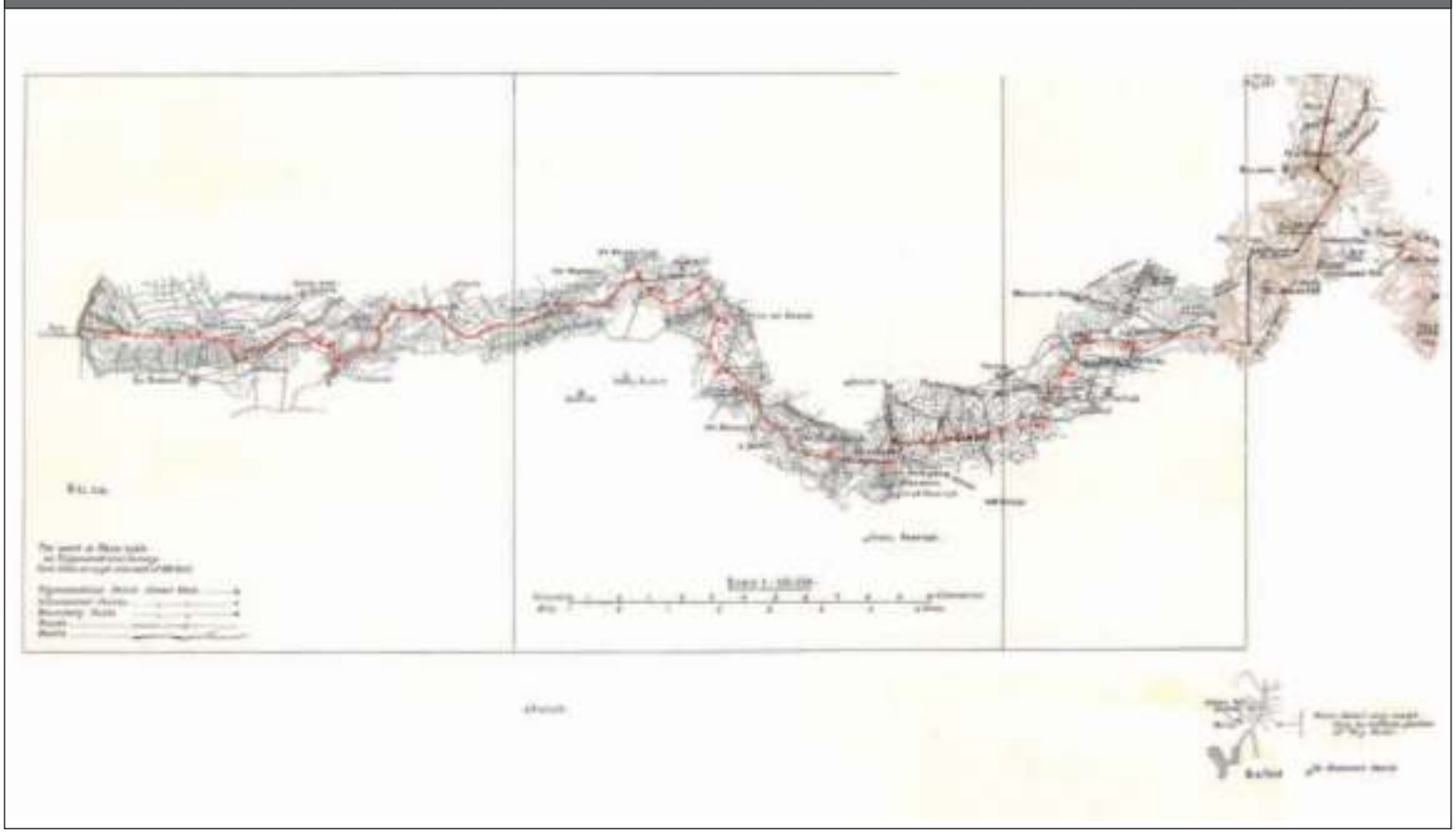

أجل معالجة بعض الإشكالات التي خلقها اتفاق عام 1923. تضمنت الاتفاقية الجديدة بنوداً مشابهة لاتفاق عام 1906 الذي حدد الخط الإداري بين مصر وجنوب فلسطين من حيث حرية سكان الحدود. ضمنت هذه الاتفاقية حقوق السكان على جانبي الحدود في الاستفادة من المياه، وفي الإبحار وصيد السمك، وفي عبور الحدود دون جوازات سفر، وفي نقل البضائع في الاتجاهين، وفي دفع ضرائب بقيمة أقل ضريبة مطبقة على أي جانب من الحدود. وهذه المزايا تنطبق فقط على السكان الموجودين في منطقة الحدود. وبخلاف اتفاق عام 1906 الذي لم ينص على أي تحكيم، نصت اتفاقية حسن الجوار على أنه في حال عدم إمكان حل الخلافات بطريقة ودية بواسطة لجنة خاصة تشكلها الحكومات الثلاث، تُحال تلك الخلافات إلى محكمة دولية.[79]

وخلال فترة الانتداب على فلسطين، أقيم 71 عموداً حدودياً بين فلسطين من جهة ولبنان وسوريا من جهة أخرى، من بينها 40 عموداً حدودياً مع لبنان. وبالاضافة إلى ذلك أقام الانتداب البريطاني 85 نقطة مراقبة خرسانية قريباً من حدود لبنان لتمنع وصول المتطوعين والسلاح لدعم ثورة 1936-1939.

لم تتوقف الأطماع الصهيونية في جنوب لبنان للاستيلاء على مياه الليطاني بعد قيام إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948. فقد غزت إسرائيل جنوب لبنان ومناطق استراتيجية أخرى واستمر احتلالها 22 عاماً قبل أن تنسحب في 24 أيار/مايو 2000. ولكن المنطقة الحدودية مع لبنان لا تزال موضع تعديات إسرائيل من البر والبحر والجو إلى يومنا هذا.

وقد تطابق خط الهدنة بين إسرائيل ولبنان مع الحدود الدولية لفلسطين عام 1923 حسب اتفاق الانتداب البريطاني والفرنسي. ولكن لا يوجد أي إتفاق مع إسرائيل على مكان هذا الخط.

وقد أثارت إسرائيل بعد انسحابها من لبنان كثيراً من المشاكل حول موضع خط الهدنة المطابق لحدود فلسطين مع لبنان. ورغم أن أعمدة ثابتة قد نصبت على هذا الخط منذ وقت طويل، إلا أن إسرائيل تنازع لبنان على مكان الخط بين هذه الأعمدة. **خريطة 1-7** تلخص مناطق النزاع. تبين هذه الخريطة الأعمدة الحدودية أولها المرقم برقم 1 في راس الناقورة والعمود 71 عند ملتقى الحدود السورية الأردنية. ويلاحظ من هذه الخريطة أن خرائط مساحة فلسطين (مقياس 1:20,000) تطابق خط الأمم المتحدة (الخط الازرق: خريطة Map 4143 rev. 1) المنشورة في تموز/يوليه 2000، وكلاهما يمر بالأعمدة الحدودية. كما تبين الخريطة القرى الفلسطينية المهجرة شمال فلسطين والتي طرد أهلها إلى لبنان بما فيها القرى السبعة المذكورة بالاسم. كما تبين الخريطة مواقع 15 من نقاط المراقبة التي أقامتها بريطانيا، وتبين الخريطة ادعاءات إسرائيل حول المناطق الحدودية التي تنازع فيها إسرائيل حدود الأراضي اللبنانية.[80]

أما وضع حدود فلسطين مع سوريا، بعد قيام إسرائيل، فهو معقد جداً. لقد اجتاحت إسرائيل المناطق المنزوعة السلاح في الحولة وطبرية وبانياس واحتلت مرتفعات الجولان في الفترة 1950-1967، وذلك بعد الاتفاق على وضع هذه المناطق المنزوعة السلاح في اتفاقية الهدنة مع سوريا الموقعة في 20 تموز/يوليه 1949. ثم إحتلت إسرائيل كامل الجولان عام 1967. سنأتي على شرح هذه التفاصيل بالخرائط في قسم 3-2 (اتفاقيات الهدنة).

(ج) الحدود مع الأردن

تأثرت مسألة ترسيم الحدود بين فلسطين والأردن، أيضاً، بشروط الانتداب التي وصفتها عصبة الأمم، كما تأثرت في ما بعد بمعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل.

في عام 1921، قرر ونستون تشرشل Winston Churchill، وزير المستعمرات البريطاني، الاعتراف بشرق الأردن كمنطقة منفصلة تحت حكم الأمير (الملك لاحقاً) عبد الله، ابن الشريف حسين. وكان الشريف حسين قد تزعم الثورة العربية ضد حكم الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى. اعتُبر قرار تشرشل تعويضاً جزئياً عن خيانة بريطانيا للوعد الذي كانت قد قطعته للعرب بالاستقلال التام الكامل على أراضيهم.[81] تم ضم مدينة معان، الواقعة على الحدود الشرقية لوادي عربة وكانت سابقاً تابعة لولاية الحجاز، إلى إمارة شرق الأردن عام 1927. وكانت معان أيضاً منفذ الأردن إلى البحر عند العقبة.

ظلت الحدود هادئة لغاية عام 1946 حين نسفت المجموعات الصهيونية المسلحة الجسور الموجودة على نهر الأردن لمنع التعزيزات العربية من الوصول إلى الفلسطينيين.[82] في الثالث من حزيران/يونيو 1946، بعث السير أليك كيركبرايد Alec Kirkbride، ممثل بريطانيا في عمان، رسالة إلى لندن يطلب المشورة بشأن سلامة أراضي إمارة شرق الأردن لأن المخططات الصهيونية بدأت تنذر بالشؤم. قال كيركبرايد إنه "طالما كانت الدولتان [فلسطين وشرق الأردن] تشكلان جزءاً من منطقة الانتداب [البريطانية]، فإن الترتيبات الحالية تعتبر كافية للاحتياجات العملية، ولكن الآن، وبعد استقلال إمارة شرق الأردن، ينبغي جعل الوضع نظامياً".[83]

وكان كيركبرايد، من باب الحيطة، قد اتفق مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين على ضرورة الحاجة إلى ترسيم الحدود.[84] ووقّع مديرَيْ دائرة المساحة البريطانيّين في كل من القدس وعمان، أ. ب. ميتشل A. P. Mitchell وج. ف. وولبول G. F. Walpole، على التوالي، اتفاقية في الخامس من أيار/مايو 1946.[85] تم فيها تحديد نقطة الحدود على خليج العقبة على بعد ميلين (3.2 كم) إلى الغرب من أبعد المنازل باتجاه الغرب في مدينة العقبة. بعد تلك النقطة يسير الخط الحدودي بشكل مستقيم شمالاً إلى أن يلتقي بأخفض نقطة متوسطة في وادي عربة. أنظر **الخريطة 1-8**. وهكذا أصبح جانبا وادي عربة بضفتيه داخل فلسطين عند العقبة. واعتباراً من تلك النقطة، يتبع خط الحدود منتصف وادي عربة كمعْلم مادي طبيعي.

79 *See,* Clause 12 of the Good Neighbourly Agreement, in ad-Deeb, *supra* note 75, pp. 76-77.

80 الادعاءات الإسرائيلية مأخوذة من:
David Eshel, The Israel-Lebanon Border Enigma, University of Durham, IBRU Bulletin, Winter 2000-2001.
مواقع الأعمدة والقرى ونقاط المراقبة مأخوذة من:
Border BPs, villages, blockhouses are based on Survey of Palestine Sheets 1:20,000.

81 For a summary *see,* Mary C. Wilson, *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987, p. 53.

82 وردت في رسالة من أ. كيركبرايد إلى إرنست بيفين Ernest Bevin، وزير الخارجية، 28 حزيران/يونيو 1946، في
Toye and Seay, Vol.1 supra note 41, p. 433.

83 المصدر السابق، ص 440.

84 وردت في رسالة من كيركبرايد، المقيم البريطاني في عمان إلى المندوب السامي لشرق الأردن، القدس 2 تشرين الأول/أكتوبر 1945، في
Toye and Seay, Vol. 1 supra note 41,p. 395.

85 المصدر السابق، ص 413.

خريطة 1-6 (ب): خريطة تبين تعيين الحدود الفاصلة بين فلسطين وسوريا / لبنان في الثالث من فبراير 1922 كما حددها نيوكمب وبوليه (لوحة II, III)

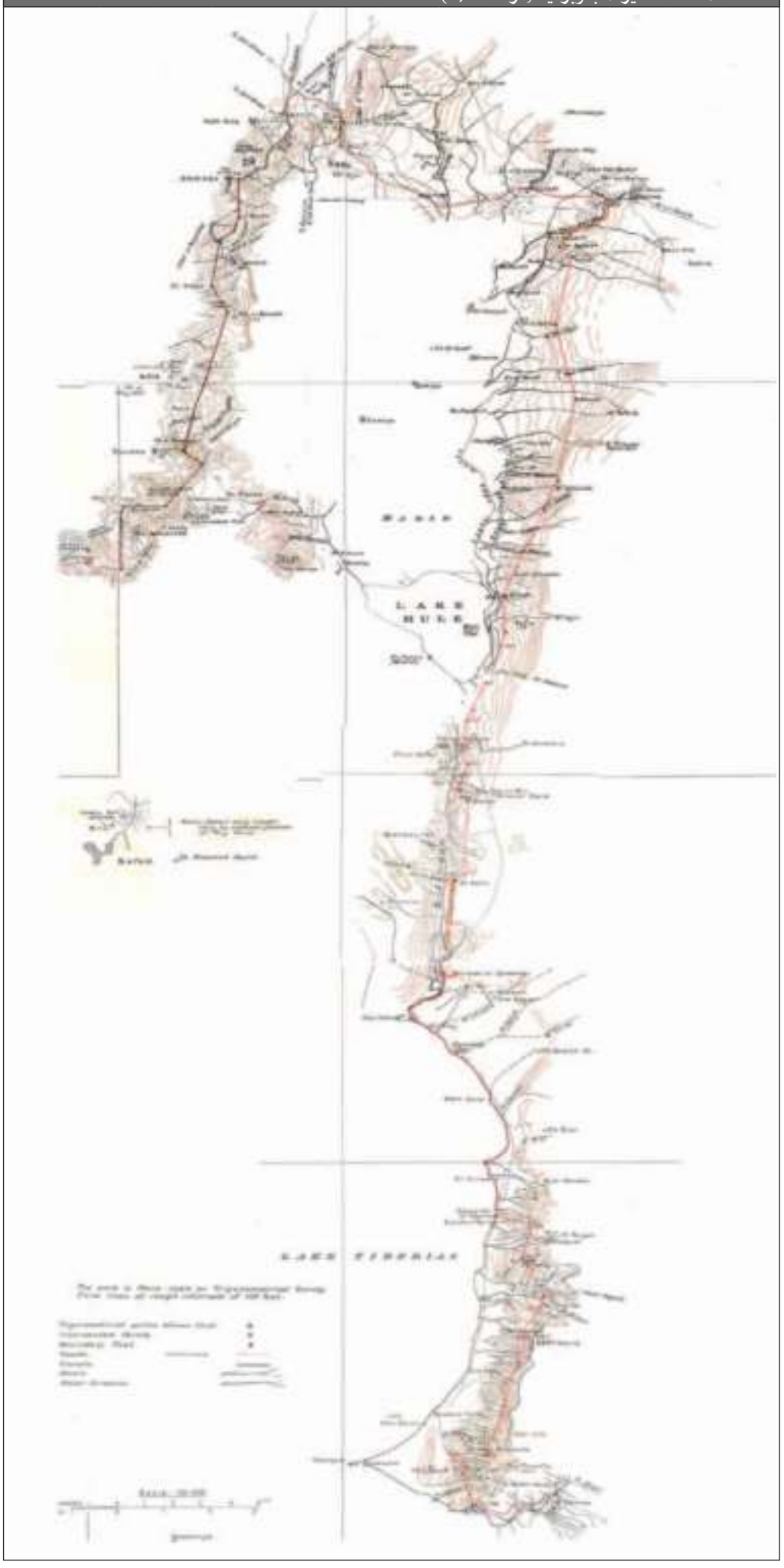

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، أصبحت الحدود بين فلسطين وشرق الأردن تشكل مصدراً دائماً للنزاع. فبالإضافة إلى المناوشات على خط الهدنة في فلسطين (انظر **اتفاقية الهدنة، القسم 2-3**)، كانت هناك أربع مناطق متنازع عليها بين الأردن وإسرائيل: (1) الباقورة أو جسر المجامع؛ (2) خط الحدود على مجرى نهر الأردن؛ (3) وادي عربة؛ (4) الأراضي التي يدّعي اليهود أنهم اشتروها من وجهاء أردنيين.

بالنسبة للمنطقة الاولى، بدأت مشكلة الباقورة عام 1927، عندما حصل بنحاس روتنبيرغ Pinhas Rutenberg، وهو مهندس صهيوني جاء إلى فلسطين من أوكرانيا عام 1919، على إذن من حكومة الانتداب لشراء 6,000 دونم عند تقاطع نهري الأردن واليرموك.[86] كما حصل على ترخيص لبناء محطة لتوليد الكهرباء. وكانت الأرض تابعة لشرق الأردن لكنها كانت تخدم شركة الكهرباء الفلسطينية، وهي مشروع صهيوني أسسه روتنبيرغ عام 1923. وكان خط سكة الحديد الذي يربط بين بيسان وسمخ على بحيرة طبريا وكلاهما في فلسطين، يجتاز هذه الأرض لمسافة 4 كم قبل أن يعاود دخول أرض فلسطين. كانت المنطقة تضم خزان اليرموك، وخطاً برقياً، ومركزاً للجمارك، ومساحة مخصصة لهبوط الطائرات، ومخفراً لحرس حدود شرق الأردن. اكتشف روتنبيرغ لاحقاً أنه لا يحتاج إلى 6,000 دونم فباع الأرض للعاملين في مجال الاستيطان اليهودي بدل أن يعيدها إلى الدولة.[87] وفي ما بعد، أقيمت مستوطنة نهاريم الصهيونية على هذه الأرض. انظر **الخريطة 1-9**.

في صيف 1950، احتلت إسرائيل جسر المجامع المؤدي إلى الباقورة متذرعة بأن المنطقتين تقعان على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة.[88] فتقدمت المملكة الأردنية الهاشمية (أي إمارة شرق الأردن وأرض الضفة الغربية الفلسطينية التي ألحقتها الأردن بها عام 1950) بشكوى إلى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بموجب المعاهدة الأنغلو – أردنية الموقعة عام 1946.[89] والتصريح الثلاثي في عام 1950.[90] لكن الدول الموقعة على المعاهدة أو التصريح لم تتحرك لمساعدة الأردن لا بموجب المعاهدة أو التصريح. وظل الموضوع مصدراً للاحتكاك المستمر والسخط الشعبي لمدة نصف قرن تقريباً. وتم حل النزاع في النهاية رسمياً عندما وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام في السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1994.[91] وبموجب المعاهدة المذكورة يُسمح للإسرائيليين المقيمين في نهاريم (الباقورة)، وللزائرين والعمال والموظفين الاسرائيليين بعبور الحدود الأردنية دون عوائق. كما يُستثنون من دفع الضرائب والرسوم الجمركية. ويمكن لرجال الشرطة الإسرائيليين دخول المنطقة كما يحلو لهم. كما يُطبَّق القانون الإسرائيلي في نهاريم. ولا يسمح لأشخاص أردنيين مسلحين بدخول المنطقة. في المقابل، تعترف إسرائيل بالسيادة الأردنية على المنطقة نظرياً.

المنطقة الثانية موضوع النزاع كانت خط الحدود على طول نهر الأردن من بحيرة طبرية وصولاً إلى البحر الميت. فاستناداً إلى معاهدة السلام لعام 1994، وافقت كل من الأردن وإسرائيل على إعتبار أن خط الحدود يتبع خط منتصف جريان النهر أو أن "خط الحدود يتبع مجرى النهر الجديد... [فقط] في حال حدوث أية تغييرات طبيعية في المجرى".[92] وإلا، "لن يتأثر خط الحدود إلا إذا تم الاتفاق على شيء مغاير".[93] ولاختبار هذه الحالة، قارنت دراستنا هنا بين خرائط عام 1924 الصادرة من مساحة فلسطين Survey of Palestine وبين الصور الجوية التي التقطتها القوات الجوية الملكية البريطانية عام 1945 لمواقع عدة على النهر. أنظر **الخريطة 1-10**. ولم يظهر أي تغيير يذكر في مجرى النهر خلال الفترة المذكورة (1924-1945). ولكن إذا جرت مقارنة نفس خط الحدود القديم بمجرى النهر حسب الخرائط الإسرائيلية لعام 1998، نجد أن النهر يتخذ مسارات مختلفة، بحيث يمكن القول، وسطياً، إن إسرائيل /فلسطين تكسب بعض الأراضي وإن الأردن تخسر. ولكن

86 Wilson, supra note 81, p. 100.
87 المصدر السابق، ص 105.
88 Monthly Situation Report of Jordan for September 1950, October 1, 1950 from the British Legation, Amman in Toye and Seay, *supra* note 41, Vol. 2, pp. 669-670.
89 Wilson, supra note 81, p. 148.
90 تيسلر Tessler، الهامش 27، ص 275. التزمت الدول الثلاث بموجب التصريح بدعم أي طرف في الشرق الأوسط يتعرض للاعتداء من قبل طرف آخر بما يؤدي لتغيير نتيجة حرب 1948.
91 Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan, 26 October 1994, Article III, paragraph 8, and Annex 1(b).
92 Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan, Article 3, paragraph 5, *supra* note 91.
93 المصدر السابق.

خريطة 1-7: أعمدة الحدود المرقمة على الحدود الفلسطينية مع سوريا ولبنان مع بيان الادعاءات الإسرائيلية

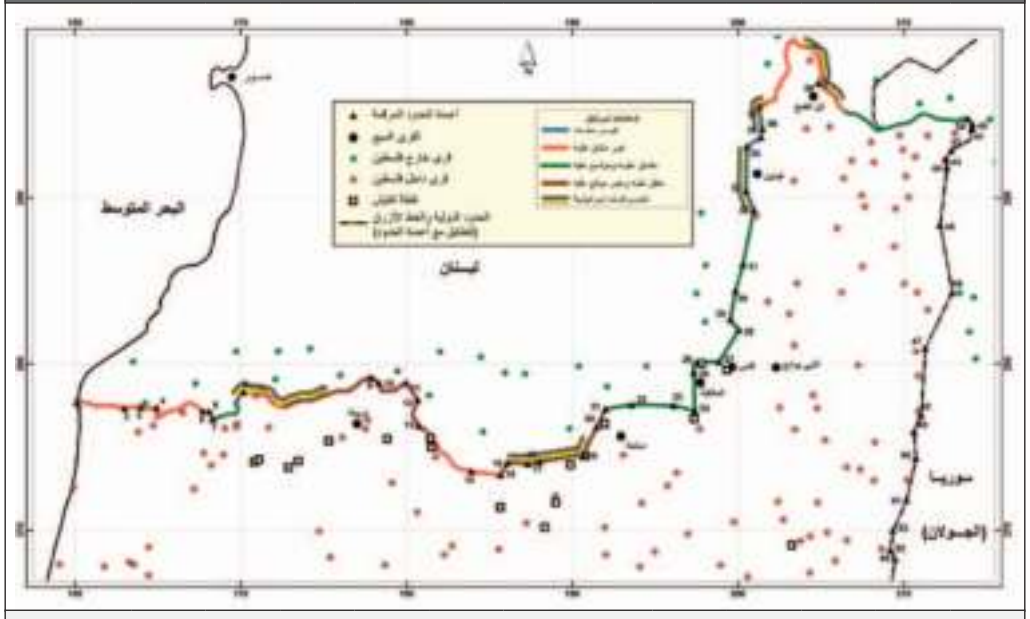

المصدر: Survey of Palestine 1:20,000.
الادعاءات الإسرائيلية من: David Eshel, IBRU Bulletin, Winter 2001-2000.

خريطة 1-8: خريطة تبين النقطة الحدودية الفاصلة على خليج العقبة حسب اتفاق ممثلي بريطانيا في فلسطين وشرق الأردن في 1946/5/30

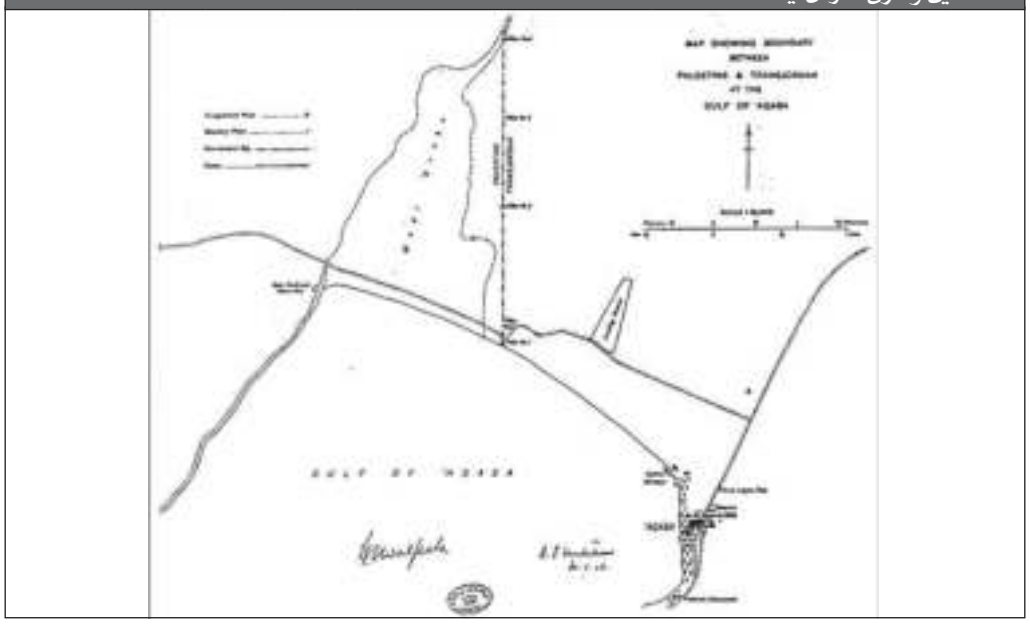

لا يمكن معرفة إن كان ذلك يمثل ظاهرة طبيعية أم أنه من صنع البشر، دون البحث الميداني والعلمي المفصل.

المنطقة الثالثة موضوع النزاع وأهمها هى وادي عربة. مباشرة بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر في 24 شباط/فبراير 1949، والتى كانت تقصر تواجد القوات الإسرائيلية على المنطقة الواقعة شمال خط يمر بين بئر السبع والعوجة حفير، تخطى طابوران عسكريان إسرائيليان هذا الخط وأتجها إلى أم رشرش (التى بنيت عليها إيلات) على خليج العقبة. مر أحد الطابورين براس النقب في الأراضي المصرية بسيناء ومر الآخر محاذياً لوادي عربة. زُرع العلم الإسرائيلي على أم رشرش في 10 آذار/مارس 1949، وبذلك استولت إسرائيل على 7,000 كيلو متر مربع في جنوبي فلسطين دون إطلاق رصاصة واحدة من الجانب الأردني أو المصري. وهذا الاحتلال مخالف بطبيعة الحال لاتفاقية الهدنة مع مصر وقرارات مجلس الأمن في 4 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 1948. وعليه لا توجد اتفاقية هدنة أو غيرها تحكم هذه المنطقة المحتلة. وقد سبب هذا إحراجاً للحكومة الأردنية التى كانت تفاوض في ذلك الوقت في رودس مع إسرائيل لتوقيع اتفاقية هدنة، كما أنه إحراج لقواتها التى يقودها ضباط بريطانيين والتى لم تتحرك لرد الاحتلال الإسرائيلي رغم وجود قوات بريطانية في العقبة على مرأى العين.

ولم تكتف إسرائيل بهذه الأراضي التى احتلتها، بل بدأت بشق طريق في وادي عربة يخترق الأراضي الأردنية. وفي عام 1951 أخبرت الأردن لجنة الهدنة المشتركة بأنه "في المنطقة الواقعة بين كيلو 74 و78 في وادي عربة" تعدت إسرائيل الحدود إلى الأراضي الأردنية "لمسافة تبلغ 4.7 كيلو متر بعمق يصل إلى 500 متر" بين احداثيات:[94]

نقطة (42.789-) 164.351, 957.211
ونقطة (47.200-) 164.456, 952.800

كشفت هذه المعلومات عن التعديات مساحة إسرائيلية أردنية مشتركة بمرافقة ضباط الهدنة تمت في اواخر 1950 لإستجلاء الموقف. ومنها اتضح أن إسرائيل عبرت الطريق القديم في وادي عربة الذى استخدمه الأردن للوصول إلى العقبة لمدة 30 عاماً خلت وبذلك اخترقت الأراضي الأردنية. وهذه الأراضي هى أردنية حسب خرائط المساحة بمقياس 1:100,000. لكن إسرائيل رفضت الاعتراف بالحدود حسب هذه الخرائط أو حسب العرف السائد قديماً بأن حدود الأردن تبدأ من منتصف وادي عربة حسب ما جاء في القانون الصادر عام 1922، وأصرت على التمسك بخرائط 1:250,000[95] الأقل دقة والتى تخلق مجالاً أكبر للمناورة الإسرائيلية.

فيما بعد، قدم الضباط البريطانيون المشاركون تقريرهم إلى رؤسائهم. وأُرسل التقرير في مذكرة رسمية إلى لندن. قراءة التقرير تعكس الوضع السائد في ذلك بكل وضوح. جاء فيه ما يلى:

لقد أوضحت حادثة وادي عربة العوامل التى تتحكم في الموقف:

1- لجنة الهدنة المشتركة عاجزة عن القيام بأى عمل فعال ولن تعمل شيئاً لا تقبله إسرائيل.

2- اليهود أقوى عسكرياً من الأردن وهم مصممون دائماً على إملاء الشروط وليس التفاوض.

وعندما يتضح الأمر، كما هو الحال في وادي عربة، أنهم مخطئون، فإنهم يهددون ويتحدون.[96]

واستمر التعدى على أراضي الأردن دون توقف. ولكنه وصل إلى حد مريع بعد حرب 1967، واحتلال الضفة وسيناء والجـولان. وفي الفترة بين 1968 و1970 احتل الجيش الإسرائيلي بقيادة شارون مساحة قدّرت ب 344 كيلو مترا مربعاً، داخل مستطيل طوله 100 كيلو متر وعرضه أقصاه 8.5 كيلو متر.[97] وفي السنوات التالية حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، أقامت إسرائيل في المنطقة حاميات عسكرية ومزارع وسحبت المياه من آبار حفرت في الأراضي الأردنية.

تمت تسوية هذه التعديات في معاهدة السلام لعام 1994 بين الأردن وإسرائيل، التى وُقّعت في مكان له مغزى، في وادي عربة، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994. وتم الاتفاق، بموجب المعاهدة، أن تحتفظ إسرائيل بالمزارع في الأراضي الأردنية وتعوض الأردن بدلاً عنها بأرضي داخل الأراضي الفلسطينية في إسرائيل.[98]

وهكذا تحول خط الحدود منذ الانتداب البريطاني من خط انسيابي في منتصف وادي عربة إلى خط متعرج يبرز في الأراضي الأردنية ثم يتراجع ثم يعود ليبرز مرة أخرى. وقد قدر فيشباخ Fischbach نتيجة هذه التعرجات أن الأردن كسبت 344 كيلو متر مربع.[99] لكن الخرائط التالية هنا تعطى صورة أخرى لهذا الوضع الغريب.

تبادل الأراضي الذى تم مبين في **الخريطة 1-11-00** المأخوذة من وثائق الخارجية الأردنية وفي 9 خرائط أضفناها للايضاح. في هذه الخرائط الايضاحية، اعتمدنا على خرائط مساحة فلسطين (مقياس 1:100,000) لبيان حدود فلسطين الانتدابية حتى عام 1948، وكانت تتبع منتصف وادي عربة في الغالب. وخرائط الانتداب هذه أعيد طبعها في إسرائيل عام 1952، مما يدل على الاعتراف بها. أما الحدود الحالية حسب معاهدة 1994 فقد أخذت من خرائط إسرائيل مقياس 1:50,000 لعام 2000 ومن الخرائط الأردنية غير المفصلة محدودة التوزيع التى صدرت لإيضاح تبادل الأراضي حسب معاهدة 1994.

تبين الخرائط الأردنية المنطقة التى سوّرتها إسرائيل وسيطرت عليها قبل المعاهدة. يمكن تقسيم هذه المنطقة إلى قسمين: الاول بين احداثيات 18.00+ و48.00- شمالاً، وتقدر مساحتها ب 311.4 كيلو متر مربع وأضلاعها تقريباً 68 كيلو متر طولاً و4.5 كيلو متر عرضاً. والثاني بين احداثيات

94 Minutes of the 47th MAC Meeting held on 6 February 1951, quoted in: Israel: Boundary Disputes with Arab Neighbours, 1946-1964, Toye and Seay (ed.), Archive Editions, 1995, *Supra* note 41, Vol. 5, p. 291.

95 Toye and Seay, Vol. 5, *supra* note 41, pp. *See,* Note on the Situation on the Israeli-Jordanian Demarcation Line, February 12, 1951 460-464.

96 Ibid., p. 461.

97 Michael R. Fischbach, Settling Historic Land Claims in the Wake of Arab-Israeli Peace, 27 *Journal of Palestine Studies* 1 (1997), p. 42, pp. 38-50.

98 Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan, Article III, paragraph 9, and Annex I(c), *supra* note 91.

99 Fischbach, *supra* note 97, p. 44.

خريطة 1-9: خريطة تبين الباقورة، نهاريم، جسر المجامع وفقاً للحق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994

خريطة 1-11-00: خريطة تبين الأراضي المتبادلة بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة وفقاً لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994 من الخرائط المتوفرة مع 9 تفصيلات

خريطة 1-10: خريطة تبين مثالا على التغيرات في مجرى نهر الأردن

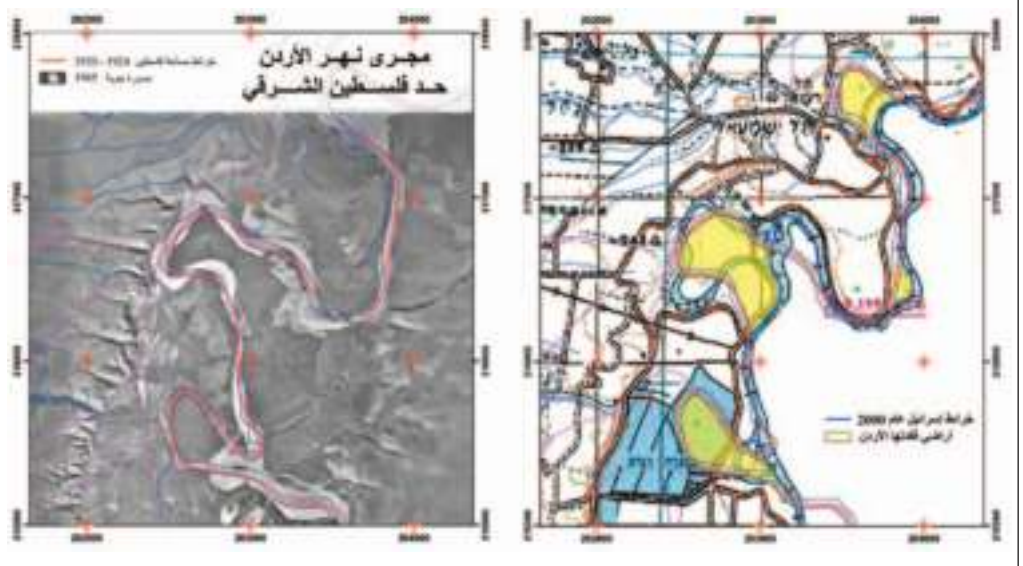

ملاحظات: الخريطة والصورة الجوية (على اليسار) تبين عدم وجود تغيير في حوالي 20 سنة (1922-1945) بينما طرأت تغيرات هامة (على اليمين) في الفترة (1967-2000) نتج عنها فقدان الأردن لبعض الأراضي.

58.00- و80.00- شمالاً وتقدر مساحتها ب 60.5 كيلو متر مربع وأضلاعها تقريباً 20 كيلومتر طولاً و3 كيلو متر عرضاً. فيكون المجموع 371.90 كيلو متر مربع، وهو أكبر قليلا من المساحة التى سبقت الإشارة إليها. ولكن ليس هناك دليل مستقل على أن إسرائيل قد سيطرت على كل هذا المساحة واستفادت منها. وهى إشارة فقط إلى مدى عمق الاختراق الإسرائيلي في الأراضي الأردنية.

ولكن مما لا شك فيه، حسب الخرائط المتوفرة، مدى تبادل الأراضي بالمقارنة بين حدود الانتداب وحدود المعاهدة كما هو مبين في خرائط التفاصيل. وخلاصة ذلك أن الأردن خسرت وإسرائيل كسبت 52.39 كيلو متر مربع والتى تحتوى على مزارع وآبار مياه ومنشآت عسكرية ومدنية. وبالمقابل فإن الأردن كسبت 35.01 كيلو متر مربع من أرض فلسطين في إسرائيل، لا توازي ما خسرته الأردن من حيث القيمة أو الأهمية. وعلى ذلك يكون صافي الخسارة للأردن 17.39 كيلو متر مربع مع مراعاة فرق الأهمية والموقع والخصوبة في هذا التبادل. وفي الخرائط التسعة التفصيلية نبيّن مقدار المكسب والخسارة لكل طرف.

التفصيل 1-11-01 يبيّن منطقة قاع الصافي والسبخة وغور فيفا، بما فيها الملاحات التى خسرها الأردن.

خريطة 1-11-01: غور فيفا

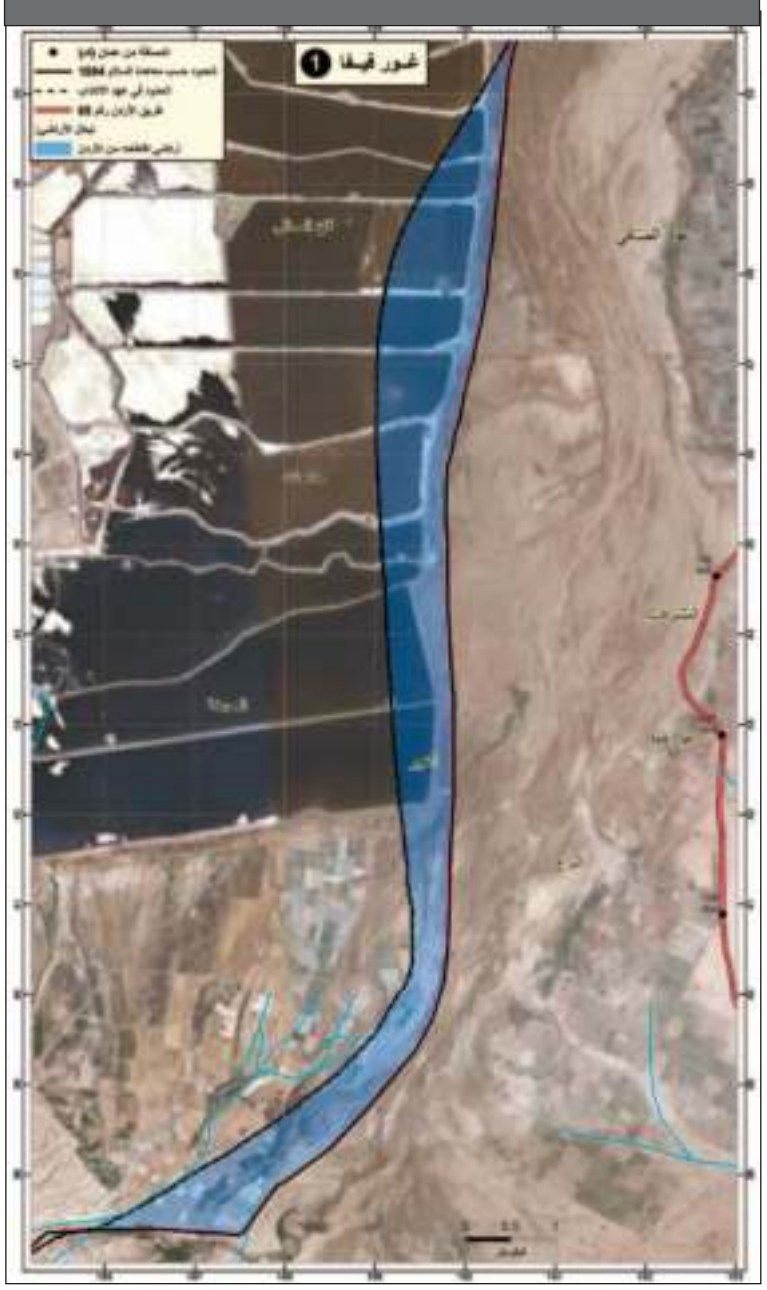

خريطة 1-11-02: وادي الجيب

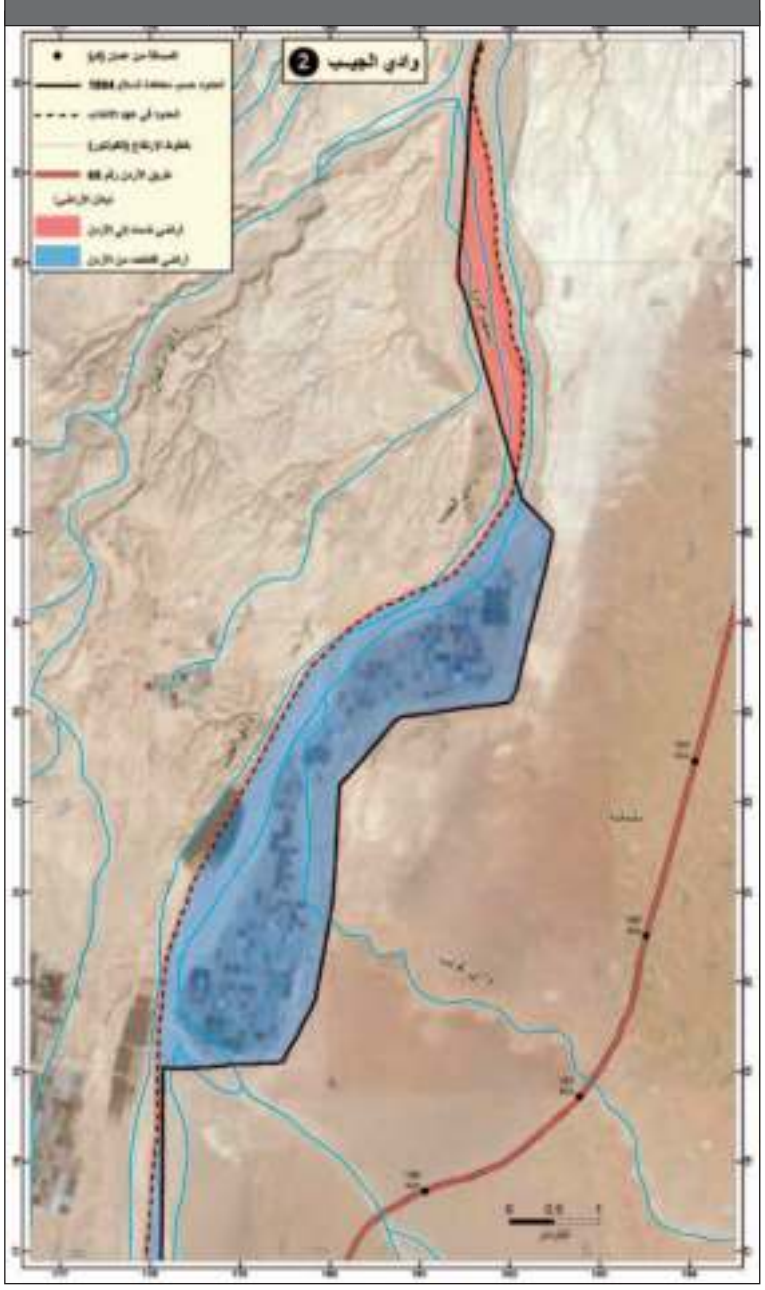

التفصيل 1-11-02 يبيّن المـزارع في وادي الجيب قرب السليمانية التى كسبتها إسرائيل والأراضي التى كسبتها الأردن. وللايضاح تبين كل التفاصيل المسافة من عمان على طريق رقم 65.

التفصيل 1-11-03 يبيّن امتداد المنطقة الإسرائيلية المغلقة التى ضمت إلى إسرائيل عند الكيلو 174 من عمان.

والتفصيل 1-11-04 يبيّن عين الحفيرة في مصب وادي المَحلّى على بعد 180 كيلو مترا من عمان. وفي هذا الموقع أقيمت مستعمرة عين ياهاف على أراضٍ ضمت إلى إسرائيل.

تفصيل 1-11-05 في موقع الغمر *(زوهـار)* يبيّن تبادل الأراضي، ولكنه يبيّن بشكل خاص المنطقة في الأراضي الأردنية التى حفرت فيها إسرائيل آباراً للمياه وتجرها إليها. وتبلغ مساحة هذه المنطقة 30.6 كيلو متر مربع بما فيها 4.3 كيلو متر مربع من المزارع تمتد إلى 5 كيلو متر داخل الأردن. وهذه المنطقة تقع، مثل الباقورة، تحت السيادة الأردنية ولكن لإسرائيل الحق في التواجد فيها وإدارة المزارع وصيانة شبكات المياه فيها دون عائق.

لقد جاء في معاهدة السلام المادة 6 (المياه)، ملحق II، الفقرة IV مايلى:

الفقرة الأولي: ".. بعض الآبـار التى حفرتها إسرائيل واستعملتها بما في ذلك الاجهزة المرافقة تقع على الجانب الأردني من الحدود. هذه الآبار وأجهزتها تقع تحت السيادة الأردنية. وستواصل إسرائيل استعمال هذه الآبار"..

الفقرة الثالثة: "يجوز لإسرائيل زيادة معدل سحب المياه وأجهزتها بحد أقصى يصل إلى 10 مليون متر مكعب سنوياً فوق الضخ المذكور في الفقرة الأولى أعلاه".

وقد أوضحت الأردن موقفها على الشكل التالي:[100]

"ولقد نجحنا في زيادة الموارد المائية الأردنية بالتفاوض، فبالاضافة إلى لجم إسرائيل عن مياه اليرموك، خصصت المعاهدة التى بين أيديكم 50 مليون متر مكعب من المياه الإضافية للأردن. وعلينا التعاون مع إسرائيل لتحديد مصدرها خلال عام واحد. ونجحنا بإجراء تبادل ل 10 مليون متر مكعب سنوياً سمحنا لإسرائيل بضخها من وادي عربة وهى مياه نوعيتها متدنية مقابل أن نأخذ من إسرائيل في الشمال 10 مليون متر مكعب من مياه صالحة للشرب تأتى من محطة تحلية (سوف) تقيمها إسرائيل. وإلى أن تقام تلك المحطة ستعطينا إسرائيل تلك المياه من بحيرة طبريا".

تفصيل 1-11-06 يبيّن تبادل الأراضي في منطقة محاذية للبتراء على بعد 220 كيلو متر من عمان. ويلاحظ من هذا التفصيل وغيره أن الأراضي الفلسطينية التى ضُمّت إلى الأردن تعويضاً لها هى أراضٍ جرداء قفر لم يسكنها أو يستعملها الأردنيون.

أما تفصيل 1-11-07 في منطقة الريشة فيبيّن ذلك بوضوح. الأراضي التى ضمت إلى الأردن محصورة بين قمم الجبال ولا تصلح للزراعة.

وبالمقابل، فإن تفصيل 1-11-08 يبيّن المزارع الإسرائيلية

خريطة 1-11-03: سهل الفدان

التى تخترق الأردن في منطقة بيّان ونقب ترابة، على بعد 40 كيلو مترا شمال العقبة.

وتفصيل 1-11-09 يبيّن مثالاً آخر على أراض فلسطينية ضمت إلى الأردن ولكنها لم تستعمل مع أنها على بعد 15

خريطة 1-11-04: الحفيرة

خريطة 1-11-05: الغمر

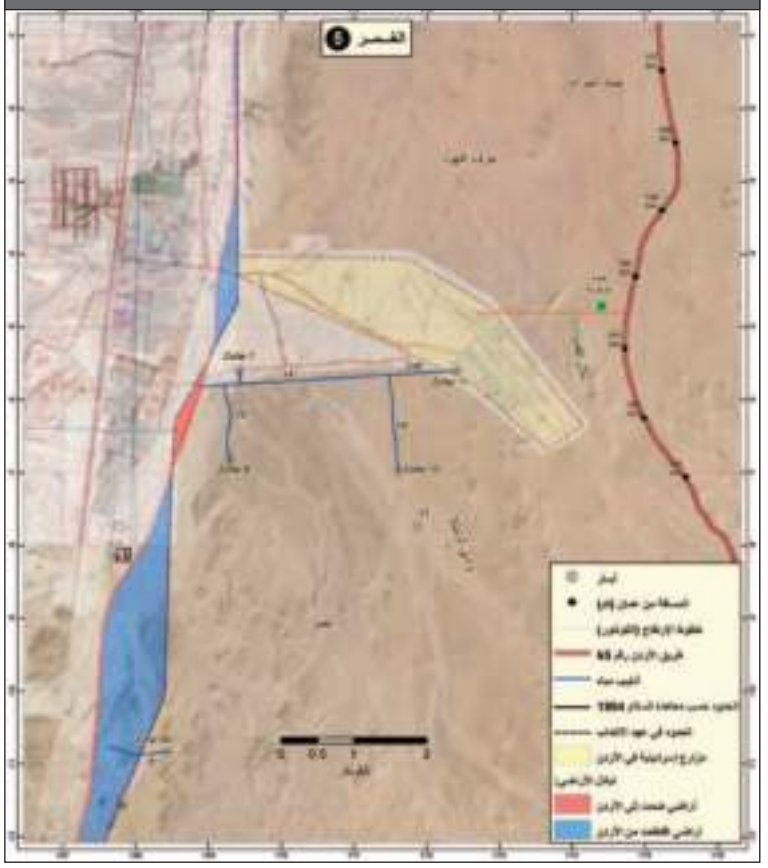

خريطة 1-11-06: وادي البها

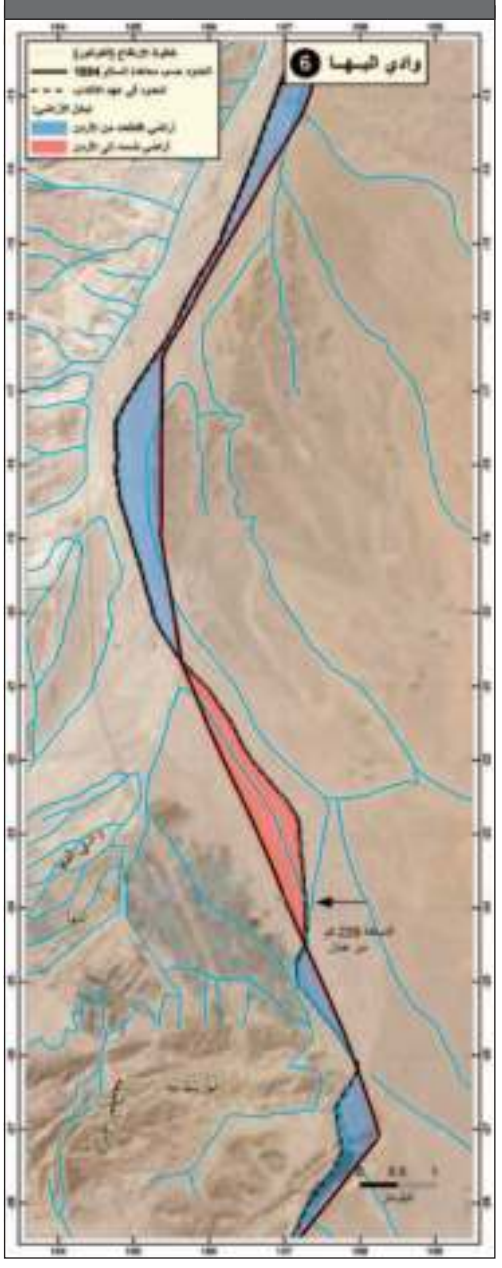

كيلو مترا شمال العقبة، وبها مياه غزيرة ويخدمها الطريق 65 على بعد 1 كيلو متر فقط.

ونقطة النزاع الرابعة والاخيرة نشأت حول الأراضي التى يدعى اليهود أنهم اشتروها أو استثجروها في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي من وجهاء شرق الأردن.

وتزخر السجلات البريطانية في تلك الفترة بتقارير عن محاولات الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية لشراء أو تأجير الأراضي، خصوصاً على نهر الأردن وعلى شاطئ البحر الميت الشرقي إما مباشرة أو بواسطة وسطاء عرب يستعملون كواجهة.[101] هذه التقارير وغيرها تبين أن وجهاء شرق الأردن كانوا متحمسين جداً للدخول في هذه الصفقات وقابلوا اليهود عدة مرات في فلسطين.

ويدعى اليهود أنهم أبرموا صفقات تأجير أو دفعوا عربون لشراء عشرات الالاف من الدونمات في غور الكبد وغور الكفرين وغور نمرين وزور الكتار وعين حُمَّر وزيزيا وجيزا وبارازين وغور الصافي والعديسة جنوب اليرموك.[102]

وقد اعترضت بريطانيا من خلال ممثلها المقيم في عمان على هذه الصفقات من حيث أنها تسبب تهديداً "لأمن الأهالي وصالحهم العام".[103] لم يسجّل أي من هذه الصفقات في دائرة الأراضي،[104] مع أن البائعين قاموا بعدة محاولات للحصول على الموافقة على تسجيل هذه الأراضي. وقد بينت الابحاث الأخيرة خلال تسعينات القرن الماضي أنه لا يوجد أثر لتسجيل لهذه الأراضي في سجلات الحكومة.[105] وفي نهاية المطاف، ليس معلوماً كيف تمت معالجة هذه المسألة في معاهدة السلام.

وخلاصة القول، أنه بموجب التسويات التى تمت من خلال مفاوضات معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أن إسرائيل كسبت أراض جديدة. لقد جاء في سجل إسرائيل الاحصائي Statistical Abstracts of Israel التى يصدرها المكتب المركزى للاحصاء في إسرائيل أن مساحة إسرائيل قد زادت بمساحة 192 كيلو متر مربعاً بعد معاهدة السلام، وأن هذه الزيادة هى نتيجة لمعاهدة السلام هذه.[106] للاستزادة من هذه المعلومات، أنظر **جدول 4-10 (التغيرات فى مساحة اسرائيل)**.

وخلافاً لمعاهدة السلام مع مصر، لم يأت في معاهدة السلام مع الأردن أى ذكر أو تحفظ على حقوق الفلسطينيين في أراضيهم غربي نهر الأردن. لقد كان لمعاهدة السلام وقع مؤثر على الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية التى كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية لأربعة عقود، وعلى الفلسطينيين أنفسهم الذين يكونون نسبة كبيرة من سكان المملكة.

ولا تذكر المعاهدة شيئاً عن حقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية. لقد كانت إسرائيل تتفاوض مع الأردن باعتبار أنه من المفهوم ضمناً أن الأردن تتكلم باسم الفلسطينيين في الضفة أيضاً. ومنذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، تسيطر إسرائيل على مياه الضفة كلها، وتبقى الحقوق الفلسطينية فيها غائبة. انظر **القسم 4-7 المياه والزراعة**.

وفيما يتعلق بحق العودة للاجئين إلى ديارهم ومعظمهم مواطنون أردنيون، فإن حقوقهم قد اختزلت إلى كونها مسألة إنسانية. جاء في المادة 8 من المعاهدة ضرورة الأخذ في الاعتبار "المسألة الانسانية الكبرى" للاجئين التى يجب أن تعالج "حسب برامج الأمم المتحدة والبرامج الاقتصادية الدولية التى يتفق عليها فيما يخص اللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم". والتوطين هنا يعنى ابعادهم عن ديارهم إبعاداً نهائياً. ولم تذكر في المعاهدة أية قرارات دولية تؤيد حق اللاجئين في العودة وأهمها قرار 194 أو اعتراف الأمم المتحدة بأن هذا الحق "غير قابل للتصرف".

100 منذر حدادين، سلام على اليرموك: المواجهات والمفاوضات (1969-2000) عمان، الناشر هو المؤلف، 2007 ص 251-252.

101 See for example: Reports from C.H.F. Cox, the British Resident in Amman to London, dated from 7 March 1932 to 3 March 1936, p. 340, 402, 407, 420, 438, 482, 542, 545, 586, 587, 598, 599, 613, 622 and 697 in: Robert L. Jarman(ed.), *Political Diaries of the Arab World: Palestine and Jordan,* Cambridge: Archive Editions, 2001, Vol.2 1924-1936.

102 Wilson, *supra* note 81, pp. 105-110.

103 Cox, *supra* note 101, p. 407.

104 Cox, *supra* note 101, p. 546.

105 Michael R. Fischbach, *State, Society and Land in Jordan,* Leiden, Boston: Brill, 2000, pp. 178-187.

106 *See,* for example, Table 1.1, *Statistical Abstracts of Israel, No. 50.* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1999, n.1.

خريطة 1-11-07: الريشة

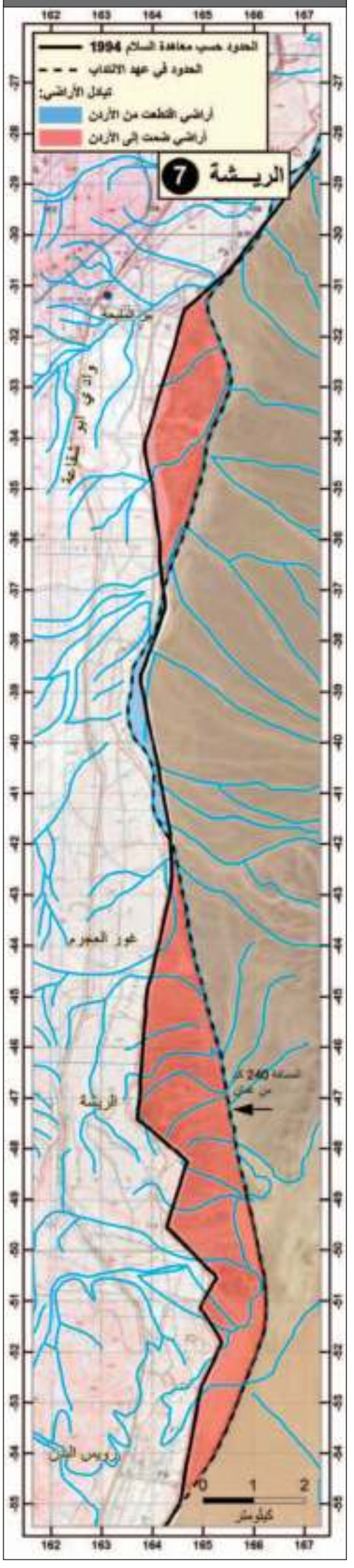

خريطة 1-11-08: نقب ترابة/بيّان

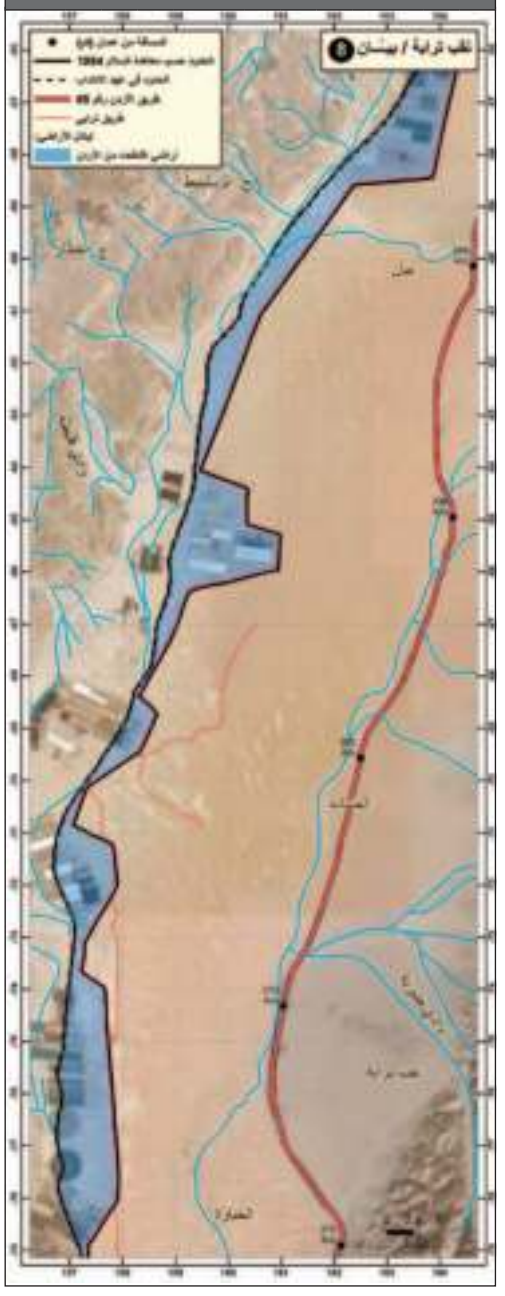

خريطة 1-11-09: سبخة طابا

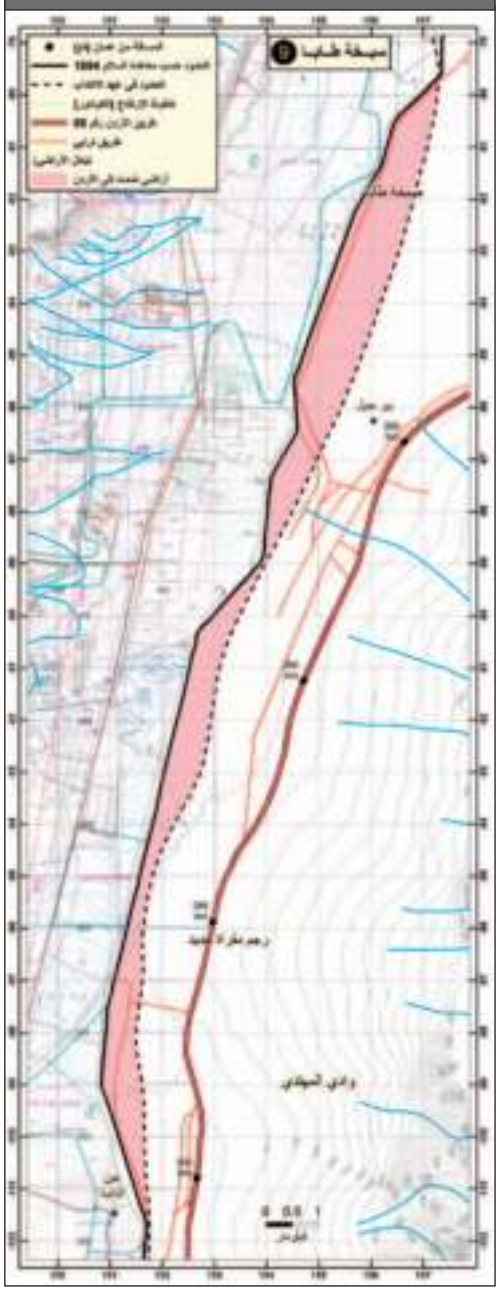

أما فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية التى وقعت تحت سلطة الأردن في الفترة 1948-1988، فقد وردت إشارة عابرة في المادة 3 (الحدود الدولية)، الفقرة 2 بأن ذلك ".... دون المساس بوضع أي مناطق وقعت تحت سلطة الحكومة الإسرائيلية في 1967". ولم تسم هذه "المناطق" بأنها فلسطينية ولم تذكر أي إشارة إلى حدود الضفة الغربية التى تم ترسيمها في اتفاقية الهدنة مع الأردن عام 1949. انظر **قسم 3-2 اتفاقيات الهدنة**. كما تعترف المعاهدة بأن الأراضي الفلسطينية إلى الغرب من وادي عربة هى أراض إسرائيلية مع أنه، كما بيّنا سابقاً، احتلت إسرائيل هذه الأراضي خلافاً ولاحقاً لاتفاقيات الهدنة مع مصر والأردن التى كانت قواتها تتواجد في تلك المناطق اثناء الغزو الإسرائيلي.

(د) الإرث المر: إجتراح حدود فلسطين

تنشأ الحدود عادة بين الأمم على مدى فترة طويلة من الزمن خلال مراحل من القبول المتبادل. وعادة تفصل الحدود بين الأمم أو الجماعات العرقية على أساس عوائق طبيعية مثل البحار والأنهار أو سلاسل الجبال، أو في حالات أخرى، اختلافات في الثقافة أو اللغة أو الدين أو طبيعة الحكم إذا أمتد انتشار هذه الأمم أو الجماعات على مساحات واسعة من السهول أو الصحاري، التي لا تمثل عوائق طبيعية كبيرة.

وإذا حدث تقسيم لأمة متجانسة في منطقة متصلة، بسبب حرب أهلية، أو غزو استعماري، كما كان الأخير سائداً في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فإن هذا التقسيم يبقى مصدراً للحروب والثورات والنزاعات.

وهـذا هـو مـا حل بـالأمـة العربية، وبفلسطين على وجه الخصوص.

وقصة حدود فلسطين هى قصة آخر مشروع استعماري في العالم، بدأ تنفيذه بعد الحرب العالمية الأولى، ولايزال قائماً حتى اليوم، مدعوماً بالسلاح والمال والسياسة من نفس القوى الإستعمارية السابقة التي خلقته، وإن تغير تركيبها حسب تسابقها نحو القوة والنفوذ. وهو مشروع يختلف عن مثيلاته من المشاريع الإستعمارية الأخرى في أن يجمع بين الاحتلال العسكري والعنصرية والفصل العنصري (الأبارتهايد) والقتل والتدمير والتعذيب وطرد الأهالي والإستيلاء على ممتلكاتهم وطمس تاريخهم وهويتهم وذكرهم. وهى أمور لم تجتمع في أي مشروع إستعماري على الإطلاق. كما أنه يختلف عن أي مشروع إستعماري آخر في أنه ليست له حدود ثابتة فهو يتوسع كلما سنحت له الفرصة، وقد ينكمش قليلاً عند ضغط المقاومة، وقد يمتد إلى مساحة أكبر تحت مسميات تتراوح بين الإحتلال العسكري المباشر والضم غير المعلن، حتى لا يقع تحت طائلة القانون الدولي. ولذلك يسعى القائمون على هذا المشروع الإستيطاني إلى إجبار الشعب المحتل على قبول هذا التوسع بموجب إتفاقيات وهمية، توقع تحت ضغط الإذعان.

لذلك فإن حدود فلسطين، التي خلقتها القوى الإستعمارية والقوات الصهيونية الغازية لفلسطين لإستقطاع فلسطين من جسم الأمة العربية، ذات مظاهر وصفات فريدة ذات دلالات كبيرة.

الصفة الأولى أنها جميعاً خططت على يد قوى أجنبية.

وباستثناء الخط الإداري الفاصل بين فلسطين ومصر لعام 1906 فإن كل حدود فلسطين الأخرى قد تحددت مثله أيضاً من قبل قوى إستعمارية أجنبية، ولكن بتأثير قوى من الصهيونية وبتخطيط مباشر منها.

والصفة الثانية لهذه الحدود أن الأهالي الطبيعيين القاطنين في المناطق المقسمة لم يستشاروا أبداً عن هذا التقسيم، ولم يوافقوا على تمزيق بلادهم. ولم تؤخذ في الاعتبار حقوقهم أو مصالحهم، إلا بقدر محدود ومؤقت عندما أثاروا المتاعب للمستعمرين عند تطبيق اتفاقياتهم، كما هو الحال في الحدود الغربية والشمالية لفلسطين. وغنى عن القول أن تقسيم البلاد جاء لمصالح المستعمرين، ولذلك كان رضاء الأهالي أو سخطهم أمراً ثانوياً يمكن مداواته باجراءات محدودة، سقطت مع الزمن.

والصفة الثالثة لهذه الحدود، أنها كانت ومازالت، مصدراً مستمراً للنزاعات والاضطرابات والحروب في معظم سنوات القرن الماضي، وذلك لمقاومة الشعب العربي على جانبي الحدود المفتعلة سيطرة المستعمرين على الوطن العربي، سواء كان ذلك بحروب نظامية أو مقاومة شعبية، وهو الأغلب. وبالمقارنة، فإن هذه المناطق قبل تقسيمها نعمت بالاستقرار لعدة قرون، لانها كانت لشعب واحد تحت حكومة واحدة.

والصفة الرابعة أن خطوط الهدنة في الاتفاقيات التى عقدت بين إسرائيل والدول العربية عام 1949، كان لها نفس تأثير ترسيم الحدود الدولية على الأهالي، رغم أنه ليس لها وزن قانوني مثل الحدود الدولية. فخطوط الهدنة، مثل الحدود الدولية، قطّعت أوصال القرى والمدن الواقعة على هذه الخطوط وشردت العائلات ومزّقت أراضيهم. ولكن حماية الدول الحدودية لمواطنيها المكفولة باتفاقيات الحدود ووجود حكومة شرعية ذات سيادة على جانبى الحدود لم تكن متوافرة للفلسطينيين الذين مزقهم خط الهدنة. وخلافاً لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات حدود فلسطين مع مصر ولبنان وسوريا، فإنه لا توجد في اتفاقيات الهدنة أية بنود تضمن حرية عبور الأهالي إلى الجانب الآخر للوصول إلى أراضيهم ومياههم وأماكن عبادتهم ومقابرهم، رغم أن خط الهدنة أقل شأناً قانونياً وفعلياً من الحدود الدولية.

والصفة الخامسة أن إسرائيل فرضت نفسها كخليفة (Successor) لحكومة فلسطين ذات السلطة على البلاد دون أى مسوغ قانوني مقبول. ومن أجل ذلك نشأت نزاعات بين إسرائيل من جهة ومصر حول طابا، والأردن حول وادي عربة، وسورية حول الحولة وطبرية والجولان، ولبنان حول مزارع شبعا وحول مجرى الحدود من جهة أخرى. ولو لم تنشأ على أرض فلسطين دولة غازية مثل إسرائيل، لما نشأت كل هذه النزاعات، أو كانت ذات طابع محلي إداري بسيط. ولذلك فإن وجود إسرائيل هو السبب الرئيس للحروب والقلاقل والإضطرابات وحتى عدم الإستقرار السياسي الداخلي في الدول العربية المجاورة لفلسطين، بسبب تعدي إسرائيل على أراضيها، بغض النظر عن موقفها من قضية فلسطين الأساس. ومن المفارقات أنه لو إفترضنا جدلاً أن إسرائيل هي قانوناً خليفة حكومة فلسطين الإنتدابية، لكان عليها واجب قبول عودة اللاجئين الذين طردتهم من ديارهم، والإعتراف لهم بجنسية بلادهم. ولكن إسرائيل تريد المغنم وترفض المغرم.

والصفة السادسة أن هذه الحدود لم تنعم بجو طبيعى من التعايش مثل سائر بلاد العالم، حيث يفلح المزارعون أراضيهم حتى المتر الأخير من خط الحدود، أو يعبرون الحدود لبيع وشراء بضائعهم من دكان يقع عبر الخط، كما هو الحال في حدود فرنسا وسويسرا. ولكن لأن حدود فلسطين وخطوط الهدنة فيها خُلقت بسبب الاستعمار والحروب فإن الطرفين على جانبي الحدود قد فُصلا بمنطقة عازلة يتراوح عرضها ما بين 0.5 إلى 5.0 كيلو متر. ولأن هذه الحدود فرضت بالغزو العسكرى الإسرائيلي فإنها مسوّرة بالاسلاك الشائكة وابراج الإستطلاع ومراقبة بالدوريات المسلحة، والمنطقة العازلة تتواجد فقط على الطرف العربي وليس الإسرائيلي. وهذه معناه سيطرة إسرائيل على مساحة جديدة من الأراضي العربية ما يجعل مساحة غزة على سبيل المثال تتكمش بنسبة ثمانية في المائة، بمنع المزارعين من فلاحة أراضيهم قرب السلك، على حدود بني سهيلة وعبسان، وإقتطاع مساحة كبيرة في شمال القطاع. وعلى طول وادي عربة، لا يتمكن المواطنون الأردنيون، دون إذن، من الإقتراب من الحدود الجديدة بعد المعاهدة إلى بعد يصل أحياناً إلى خمسة كيلو مترات منها. والإستثناء الوحيد هو الحدود اللبنانية، إذ بفضل المقاومة الوطنية، يزرع الفلاحون أراضيهم إلى أخر متر من حدود السلك الفاصل دون خوف أو وجل.

والصفة السابعة أن الفصل القسرى للشعب العربي في المشرق خصوصاً في فلسطين وحولها، حسب إملاءات سايكس وبيكو وبلفور وبن جوريون، قد خلق كيانات سياسية مستقلة لها زعماء لهم مصالح محلية مختلفة عن مصالح المنطقة ككل. وهذا أدى، ولكن بدرجة أقل، إلى خلق تقسيمات اجتماعية وحتى ثقافية بين أهالي المنطقة المتجانسين. وبينما رحلت الجيوش الاستعمارية عن هذه المنطقة منذ نصف قرن، عدا إسرائيل، إلا أن الندوب والجروح في الجسم الواحد ستأخذ وقتاً أطول في الشفاء. ولا شك أن لحمة الشعب الواحد ستعود إليه في المستقبل، فإرث عشرات القرون أقوى من الإرث المر لقرن واحد، وهذا الربيع العربي عام 2011 يؤكد هذه الصفة الأصيلة.

الفصل الثاني

شعب فلسطين وأرضها

2-I تعداد السكان

يمكن استنتاج عدد سكان فلسطين قبل عام 1948 من مصادر عدة. من بين هذه المصادر السجلات العثمانية، والإحصاء الذي أجرته حكومة الانتداب البريطانية، ومجموعة الوثائق الخاصة بإحصاءات عدد السكان وملكية الأراضي التي أعدتها الحكومة ونشرتها تحت عنوان *إحصائيات القرى Village Statistics*.

نظم العثمانيون سجلات دورية للنفوس موثوقة إلى حد مقبول.[107] وتوفر سجلات الضرائب العثمانية جداول مفيدة ومفصلة تتضمن عدد السكان، وتركيبتهم الإثنية والاجتماعية، وعدد القرى وحجمها، والفعاليات الاقتصادية في أراضي فلسطين التي كانت سابقاً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. ويشمل "دفتري مفصَّل" معلومات حول سكان سورية الكبرى عام 1596، أي بعد تسع وسبعين عاماً من قيام الإمبراطورية العثمانية باحتلال فلسطين.[108] يعدّد السجل 955 قرية في فلسطين. منها 196 قرية فقط تحمل حالياً اسماً مختلفاً أو مجهولة الاسم. وإذا وضعنا بالاعتبار الاختلاف الطفيف في حدود فلسطين آنذاك عن الحدود خلال فترة الانتداب، يمكننا مقارنة عدد وأسماء 759 قرية معروفة عام 1596، مع 827 قرية (كبرى) عام 1948. فالتوافق بين أسماء القرى في السجلَّين اللذين يفصل بينهما 350 عاماً، يبدو مثالاً على الاستمرارية. واستناداً إلى السجلات العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى، كان عدد سكان فلسطين (1914-1915) يبلغ 722,143، منهم 602,377 مسلماً، و81,012 مسيحياً، و38,754 يهودياً.[109] من بين اليهود، كان 12,332 من الرعايا العثمانيين،[110] والباقي مهاجرون أو أوروبيون.

كما نظمت حكومة الانتداب البريطانية سجلات إحصاء سكانية مفصّلة ومنتظمة إلى حد ما. أجرت الحكومة إحصاء في فلسطين في مناسبتين: في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1922، وفي الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1931. وقد اعتُبر الإحصاء الثاني "إحصاء مفصلاً أُجري وفق أساليب علمية قدمت صورة كاملة إلى حد ما لديمو غرافية البلد".[111] بلغ عدد السكان في إحصاء عام 1931، 1,033,314 نسمة. وهذا الرقم بعد تعديله يصبح 1,035,821 نسمة، وهو يعكس التقديرات المختلفة لتعداد البدو وعدد القوات البريطانية في البلد. لكن كلا الرقمين يقدمان رقماً أقل من الرقم الحقيقي لعدد النساء والأطفال. فإذا تم تصحيح هذا الخلل، أمكن تقدير عدد سكان فلسطين عام 1931 ب 1,054,189 نسمة، بينهم 775,181 مسلماً، و92,802 مسيحياً، و175,936 يهودياً، و10,270 من ديانات أخرى.[112] ونظراً للاضطرابات التي وقعت في فلسطين نتيجة الهجرة اليهودية والحرب العالمية الثانية، لم يجر أي إحصاء بعد ذلك. لكن دائرة الإحصاء الحكومية كانت تصدر تقديرات سنوية.

الأرقام المذكورة تعاني من خللين إضافيين مهمين: (1) تقدير عدد أفراد العشائر البدوية في قضاء بئر السبع بأقل من الرقم الحقيقي، و(2) تقدير عدد المهاجرين اليهود في فلسطين بأقل من الرقم الحقيقي. أجري عارف العارف، وكان قائمقام قضاء بئر السبع، أول إحصاء للمنطقة عام 1931. لكن هذا الإحصاء يقدر عدد النساء بأقل من الرقم الحقيقي، كما يتجاهل عدد أفراد العشائر التي تعذر عليه الوصول إليها. والغريب أن الرقم الوارد في إحصاء 1931 (وهو 66,553 نسمة لجميع أفراد العشائر في فلسطين، أي في بئر السبع وفي الشمال) ظل دون تغيير لغاية نهاية الانتداب عام 1948. ولم يؤخذ في الاعتبار مقدار الزيادة الطبيعية أو تصحيح التقدير الخاطئ للعدد. وتفادى بعض المسؤولين الحكوميين المشكلة برمتها بالإشارة إلى "سكان مستقرين" فقط. ولكن لم يتم تعريف هذا التعبير بوضوح في الوثائق الحكومية. واستناداً لمصادر حكومة انتداب فلسطين، دخل مهاجرون يهود غير شرعيين إلى فلسطين عن طريق تفادي نقاط التفتيش الحدودية، أو التهريب بالرسو على الشواطئ ليلاً، أو تمديد تأشيراتهم السياحية أو عقد زيجات صورية. وتشير التقديرات الحكومية إلى هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين باسم سكان "الأمر الواقع". قدَّر إحصاء عام 1931 مجموع عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين ما بين 50,000-60,000 مهاجر.[113] وكانت أرقام الوكالة اليهودية تتجاوز، على نحو منتظم، الأرقام التي تقدمها دائرة الإحصاء الحكومية. وقد استُخدمت تلك الأرقام لدعم الادعاءات المطالبة بإنشاء دولة يهودية في فلسطين.[114]

ورغم التناقضات الواردة، تقدم الأرقامُ الرسمية صورة دقيقة إلى حد ما عن سكان فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني (1922-1948). فخلال الفترة 1922-1946، ازداد عدد السكان العرب بمعدل 2.05 ضعفاً نتيجة الزيادة الطبيعية. وازداد عدد السكان اليهود بمعدل سبعة أضعاف، نتيجة الهجرة بصورة أساسية. أنظر **الجدول 2-1**. وقد نتجت نسبة 75% (376,415 نسمة) من مجموع زيادة عدد السكان اليهود البالغ 499,537 بسبب الهجرة. فقد ارتفعت نسبة اليهود إلى مجموع عدد السكان من 11% عام 1922،

جدول 2-1: التعداد السكاني لفلسطين شاملاً اليهود (1922-1945)

السنة	إجمالي السكان	من بينهم: اليهود فقط
1922 (إحصاء)	752,048	83,790
1923 منتصف العام	778,989	89,660
1924 منتصف العام	804,962	94,945
1925 منتصف العام	847,238	121,725
1926 منتصف العام	898,902	149,500
1927 منتصف العام	917,315	149,789
1928 منتصف العام	935,951	151,656
1929 منتصف العام	960,043	156,481
1930 منتصف العام	992,559	164,796
1931 (احصاء)	1,033,314	174,606
1932 (ديسمبر **31**)	1,073,827	192,137
1933 (ديسمبر **31**)	1,140,941	234,967
1934 (ديسمبر **31**)	1,210,554	282,975
1935 (ديسمبر **31**)	1,308,112	355,157
1936 (ديسمبر **31**)	1,366,692	384,078
1937 (ديسمبر **31**)	1,401,794	395,836
1938 (ديسمبر **31**)	1,435,285	411,222
1939 (ديسمبر **31**)	1,501,698	445,457
1940 (ديسمبر **31**)	1,544,530	463,535
1941 (ديسمبر **31**)	1,585,500	474,102
1942 (ديسمبر **31**)	1,620,005	484,408
1943 (ديسمبر **31**)	1,676,571	502,912
1944 (ديسمبر **31**)	1,796,537(2)	528,702(1)
1945 (ديسمبر **31**)	1,871,271(2)	554,329(1)
1946 (ديسمبر **31**)	1,952,920(2)	583,327(1)

المصدر: Survey of Palestine, Vol. 1, Table 1, p.141 and Supplement p.10. See also McCarthy Table A3-1, p.65.
ملاحظات:
1- أرقام واقعية على الطبيعة.
2- أرقام "إحصاءات القرى" مصححة لسكان القبائل ومرفوعة بنسبة 3.5% سنويا للتعديل من عام 1944 إلى 1946.
3- أرقام أعوام 1932 إلى عام 1943 تشمل رقماً ثابتاً لقبائل بئر السبع وهو 66,553 وهو خطأ غير مقبول. صُحح هذا الرقم لأعوام 1944-1946.

107 للاطلاع على موجز لسجلات النفوس من مصادر عثمانية وأوروبية ومصادر الانتداب، بدءاً من 1877، مع وجود تقديرات عن الفترة السابقة للتاريخ المذكور، أنظر:
Justin McCarthy, *The Population of Palestine; Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate.* New York: Columbia University Press, 1990.

108 تم تحليل "دفتري مفصل" بشكل تفصيلي من قبل الباحثين. أنظر، مثلاً:
Wolf-Dieter Hütteroth and Kamal Abdul Fattah, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16th Century, Selbstverlag der Frankischen Geographischen Gesellschaft.* Erlangen: University of Erlangen, 1977, p. 15.

109 Table 1.4D, McCarthy, *supra* note 107 p. 10.

110 الجدول 1-7، نفس المصدر، صفحة 14. الرقم يعود لعام 1912. تميل المصادر الصهيونية لتضخيم الرقم الذي يظل مع ذلك ضئيلاً.

111 *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, p. 160.

112 Table 2.14, McCarthy, *supra* note 107 p. 35.

113 *Survey of Palestine, supra* note 3, Vol. 1, p. 210.

114 *Ibid.,* p. 63.

جدول 2-2: التعداد السكاني لفلسطين بما فيهم اليهود مصنفاً لكل قضاء ولكل مدينة حسب إحصاء 1931

القضاء 1931	مجموع السكان	اليهود منهم	سكان المناطق الريفية	اليهود منهم	المدن	سكان المناطق الحضرية	اليهود منهم
غزة	94,634	421	67,551	417	غزة	17,046	1
					خان يونس	3,811	3
					المجدل	6,226	
بئر السبع	51,082	17	48,123	6	بئر السبع	2,959	11
يافا	145,502	69,789	47,535	17,016	يافا	51,866	7,209
					تل أبيب	46,101	45,564
الرملة	70,579	8,496	48,908	8,460	الرملة	10,421	8
					اللد	11,250	28
الخليل	67,631	135	50,100		الخليل	17,531	135
بيت لحم	23,725	42	14,180	39	بيت لحم	6,815	2
					بيت جالا	2,730	1
القدس	132,661	54,538	42,158	3,316	القدس	90,503	51,222
أريحا	3,483	243	3,483	243			
رام الله	39,062	1	34,775		رام الله	4,287	1
طولكرم	46,328	666	41,501	648	طولكرم	4,827	18
نابلس	68,706	10	51,517	4	نابلس	17,189	6
جنين	41,411	4	38,705	2	جنين	2,706	2
حيفا	95,472	23,367	42,245	7,443	حيفا	50,403	15,923
					شفا عمرو	2,824	1
الناصرة	28,592	3,172	19,836	3,093	الناصرة	8,756	79
بيسان	15,123	1,950	12,022	1,862	بيسان	3,101	88
طبرية	26,975	7,785	18,374	2,404	طبرية	8,601	5,381
عكا	45,142	296	37,245	59	عكا	7,897	237
صفد	39,713	3,678	30,272	1,131	صفد	9,441	2,547
المجموع	1,035,821	174,610	648,530	46,143		387,291	128,467

المصدر: Survey of Palestine, Vol. 1, Tables 7a, b, c, pp.147-149.
ملاحظات:
1- الأرقام تشمل القوات البريطانية (2,500) وتقدير جزافي للقبائل، ولذلك فالأرقام تختلف قليلاً عن جدول 2-1.
2- تصنيف الأقضية كما كان عام 1931. ولكن في عام 1944 تغيرت حدود الأقضية قليلاً وهذا الأخير هو المعتمد في الأطلس.

جدول 2-3: الهجرة اليهودية إلى فلسطين (1920-1945)

السنة	الهجرة اليهودية الشرعية (المرخص بها)
1920	5,514
1921	9,149
1922	7,844
1923	7,421
1924	12,856
1925	33,801
1926	13,081
1927	2,713
1928	2,178
1929	5,249
1930	4,944
1931	4,075
1932	9,553
1933	30,327
1934	42,359
1935	61,854
1936	29,727
1937	10,536
1938	12,868
1939	16,405
1940	4,547
1941	3,647
1942	2,194
1943	8,507
1944	14,464
1945	12,751
1946	7,851
المجموع	376,415

المصدر: Survey of Palestine, Vol.1, Table 1, p.185 and Supplement; and McCarthy, Table A9-1, A9-2, p.171.
ملاحظات: تشمل الأرقام المهاجرين اليهود بترخيص بريطاني وآخرون دخلوا كسوّاح ثم سجلوا كمهاجرين، ولا تشمل المتسللين والهجرة غير الشرعية.

أي إثر تولي إدارة الانتداب مقاليد الأمور مباشرة، إلى 30% عام 1946، قبيل انتهاء فترة الانتداب. ولو لم تكن هناك هجرة يهودية منذ بدء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917، لأصبح عدد السكان اليهود 90,000 نسمة عام 1946، وذلك على أساس المعدل الوسطي للزيادة الطبيعية. ويُظهر العدد الفعلي لليهود في فلسطين عام 1946 (583,327) زيادة إضافية لحوالي 500,000 مهاجر يهودي وأولادهم خلال فترة الانتداب. بعبارة أخرى، أدت الهجرة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين بنسبة تعادل 80% من عدد السكان المسلمين في فلسطين عام 1917.

يُظهر **الجدول 2-2** مجموع تعداد السكان وسكان الريف في كل قضاء حسب التقسيمات الإدارية لعام 1931، وعدد السكان الحضر في المدن المبينة في الجدول. ويجب التنويه إلى أن حدود الأقضية قد تغيرت قليلاً عام 1944.[115] كانت فلسطين مقسمة إلى ستة ألوية (الجليل، حيفا، السامرة (نابلس)، القدس، اللد، غزة)، وكانت تضم ستة عشر قضاء يتألف كل قضاء من عدد من المدن والقرى. وتستند جميع البيانات الواردة في هذه الدراسة إلى تقسيمات الأقضية عام 1944، ما لم يذكر خلاف ذلك. ولا تبدو تعريفات الدولة للسكان "الحضر" والسكان "الريفيين"، في الجدول 2-2، دقيقة عدا اعتبارها أن كلمة حضر تشير إلى سكان المدن المبينة في الجدول. ورغم افتقار ذلك للدقة، فإنه يُظهر وجود نزعات واضحة في حركة السكان. في عام 1931، كانت نسبة 70% من السكان المسلمين تعيش في القرى، ويمثّل ذلك انخفاضاً بمعدل 6% عن النسبة عام 1922، ما يشير إلى نزعة واضحة للتطور الحضري. وقد انتقل معظم هؤلاء للعيش في القدس وحيفا ويافا وغزة، وبنسبة أقل إلى الخليل ونابلس. من جهة أخرى، ازداد مجموع عدد اليهود الذين يعيشون في القرى من 18% عام 1922، إلى 25% عام 1944. ورغم تلك الزيادة، "ظلت الشخصية الأساسية للمجموعة اليهودية شخصية سكان حضريين، فقد كان ثلثا المجموعة تقريباً يعيشون في المدن الأربع الكبرى: تل أبيب والقدس وحيفا ويافا".[116] ويمكن أن نعزو الزيادة في سكان الريف اليهود إلى سياسة الاستيطان الصهيونية، التي كانت تركّز على تطوير المزارع الجماعية (الكيبوتزات) حيث كان يجري توطين المهاجرين للعمل في الأرض.[117]

تشكل الهجرة اليهودية مكوّناً رئيساً في المشروع الصهيوني. فمشروع "الوطن القومي" الذي وُعِدَ به اليهود في فلسطين كان يُقصد به أن يتحول في النهاية إلى دولة. والدولة بحاجة إلى مواطنين، مثلما هي بحاجة إلى أيد عاملة تزرع الأراضي المشتراة أو المستولى عليها، وتبني عليها. وفوق كل ذلك، تحتاج الدولة المنوى قيامها إلى شباب أقوياء وملتزمين لكي يشكلوا قوتها العسكرية من أجل حماية وتوسيع القاعدة الصغيرة التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية البريطانية. يُظهر **الجدول 2-3** الهجرة اليهودية "الشرعية" خلال فترة الانتداب. خلال فترة هربرت صموئيل Herbert Samuel، ارتفع عدد المهاجرين من 5,514 عام 1920 إلى 33,801 عام 1925، أي سنة ترك صموئيل منصبه. بعد ذلك، تضاءل عدد المهاجرين لأسباب عدة لغاية 1933 عندما هاجرت أعداد كبيرة من اليهود الأوروبيين إلى فلسطين. وبلغ أكبر عدد من المهاجرين في تاريخ فترة الانتداب، 61,854 عام 1936، أو ما يعادل أحد عشر ضعفاً من عدد الدفعة الأولى التي جاءت عام 1920.

2-2 جغرافية فلسطين

تتصف فلسطين بطبيعة خاصة وهي التنوع الكبير في التضاريس ضمن مساحة صغيرة، بدءاً من السهل الساحلي وصولاً إلى سلسلة الجبال الوسطى التي تنتهي في غور نهر الأردن، حيث تقع أخفض نقطة على سطح الأرض في البحر الميت.

يمكن تقسيم فلسطين إلى سبع مناطق جغرافية:

1- **السهل الساحلي:** يبدأ من الحدود مع مصر ويمتد شمالاً حتى ينتهي في جبل الكرمل جنوب حيفا؛
2- **سهل عكا الساحلي:** يبدأ من شمال جبل الكرمل وينتهي في رأس الناقورة؛
3- **سهل عريض يمتد من حيفا حتى وادي الأردن في اتجاه جنوبي شرقي:** الجزء الغربي من هذا السهل هو مرج ابن عامر. والجزء الشرقي منه هو وادي بيسان؛
4- **سلسلة الجبال الوسطى:** وتتألف من جبال القدس وجبال نابلس. توجد أعلى نقطة في هذه المنطقة على جبل عيبال (934 م)، ويقع في نابلس؛
5- **جبال الجليل:** وهي تشغل شمال فلسطين بالكامل، عدا سهل عكا الضيق ووادي الأردن. توجد أعلى نقطة في هذه الجبال على جبل الجرمق (1,208 م)، وهو أعلى جبال فلسطين. ويقع في نفس المنطقة جبل عداثر (1,006 م)؛
6- **وادي الأردن:** ويمتد من الحدود مع سوريا إلى البحر الميت. وغالباً ما يسمى القسم الشمالي من الوادي بإسم حوض الحولة؛
7- **قضاء بئر السبع:** مثلث واسع، يقع رأس هذا المثلث على

115 1945 Administrative Divisions (Amendment) Proclamation, *Palestine Gazette* No. 1415, June 7, 1945.

116 *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, p. 158.

117 تغيرت هذه الصورة تغيراً كبيراً منذ ذلك الحين. حالياً يتضاءل عدد سكان الكيبوتزات. في عام 2002، كان سكان الريف في إسرائيل يمثلون 10% من السكان اليهود. كان سكان الكيبوتزات يشكلون 2% من عدد السكان اليهود في إسرائيل أو 1.6% من مجموع عدد سكان الدولة. أنظر الجدول 2-6، موجز إحصائي لإسرائيل، رقم 54. المكتب المركزي للإحصاء (2003).

خليج العقبة، وهو يضم نصف مساحة أرض فلسطين تقريباً (12,576 كم^2 على وجه التقريب).

تُظهر **الخريطة 2-1** التضاريس والمرتفعات والأطوال والمساحات الخاصة بالمعالم الأساسية لفلسطين ما قبل 1948 وقياسها في الوقت الحالي بالطرق الحديثة.

أطول أنهار فلسطين وأهمها هو نهر الأردن. يبلغ الطول الكامل لنهر الأردن، من منبعه قرب بانياس في النقطة الأقصى من شمال فلسطين وحتى البحر الميت 252 كم مقسمة كالآتي: شمال بحيرة الحولة، 14 كم؛ عبر بحيرة الحولة (التي تم تجفيفها)، 5 كم؛ من بحيرة الحولة إلى بحيرة طبرية، 18 كم، ضمن هذه المسافة يهبط النهر بعمق 280 م؛ عبر بحيرة طبرية، 21 كم؛ من بحيرة طبرية وحتى البحر الميت، 194 كم. أما نهر اليرموك، الذي يصب في نهر الأردن قرب جسر المجامع، على مسافة بضعة كيلومترات إلى جنوب بحيرة طبرية، فيبلغ طوله 40 كم، منها 17 كم فقط داخل فلسطين. ثم هناك نهر المقطّع الذي يصب في خليج عكا على مسافة قريبة من شرق حيفا، ويبلغ طوله 13 كم. وكذلك نهر العوجة الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط شمال يافا، ويبلغ طوله 26 كم. وهناك ما يزيد على 3,000 واد ومسيل في فلسطين، يظهر أهمها على الخريطة 2-1، ومجمّوع الوديان يظهر في الأطلس.

قبل عام 1948، كانت مساحة فلسطين الكلية (الأرض والمسطحات المائية) تبلغ 27,024 كم مربع. حالياً، تبلغ مساحتها 26,986 كم مربع، استناداً للقياسات الحديثة. في السابق، كانت المياه الداخلية تتألف من بحيرة الحولة، تبلغ مساحتها 14 كم مربع، وتقع على ارتفاع 70 م فوق سطح البحر؛ وبحيرة طبرية، وتبلغ مساحتها 165 كم مربع، وينخفض منسوب مياها 209 م تحت سطح البحر؛ والبحر الميت، وتبلغ مساحته الكلية 1,050 كم مربع، نصفها داخل الحدود الفلسطينية، وينخفض منسوب مياهه 392 م تحت سطح البحر.

حالياً، تم تجفيف بحيرة الحولة. ظلت مساحة بحيرة طبرية بحدود 168 كم مربع، مع تفاوت في انخفاضها عن سطح البحر. كما تقلّص حجم المياه في البحر الميت إلى حد كبير بسبب تحويل مياه نهر الأردن عنه وبسبب التبخر. تبلغ مساحة البحر الميت على الجانب الفلسطيني 443,58 كم مربع، بما في ذلك الملاحات (بعد أن كانت 525 كم مربع قبل عام 1948) وينخفض منسوب مياهه إلى 415 م تحت سطح البحر، ومن مساحة البحر الميت على الجانب الفلسطيني تقع مساحة 175.5 كم مربع على شاطئ الضفة الغربية. انظر مناقشة تلك التغيرات المادية الأساسية بالتفصيل في **القسم 4-5 تغيير طبيعة الأرض.**

المناخ وأنواع التربة والزراعة[118]

أبرز ميّزات المناخ الفلسطيني هي حدوث فصلَيْن واضحَيْن، فصل الأمطار الشتوية ويبدأ في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ولغاية منتصف نيسان/أبريل، وتتلوه ستة أشهر جافة. ويُعتبر وجود الرطوبة، أو عدمه، العامل المحدّد للإنتاج الزراعي. حيث تكون مياه الري وفيرة فإنها تدعم الهطل المطري (من الآبار وبعض الينابيع) في منطقة الحولة والمنطقة المحيطة بنهر الأردن. **أُنظر القسم 4-7 المياه والزراعة.** ويمكن للأرض أن تنتج بغزارة طوال العام تقريباً. وفي الظروف الطبيعية، يعتمد المحصول الصيفي بالكامل على درجة رطوبة التربة التي يمكن الحفاظ عليها خلال الفصل الممطر عن طريق الزراعة المتناوبة للأرض المبورة. وفي جزء كبير من البلاد (قضاء بئر السبع وفي وادي الأردن اعتباراً من المنطقة الواقعة جنوب مدينة طبرية وصولاً إلى البحر الميت) لا تكفي كمية المطر لهذا النوع من الحفاظ على رطوبة التربة كما أنها غالباً ما تكون غير كافية أو موزعة بصورة غير مناسبة بحيث لا تكفي حتى لمحصول شتائي يبذر خلال فصل المطر.

خريطة 2-1: التضاريس الطبيعية والمساحات والأطوال في فلسطين

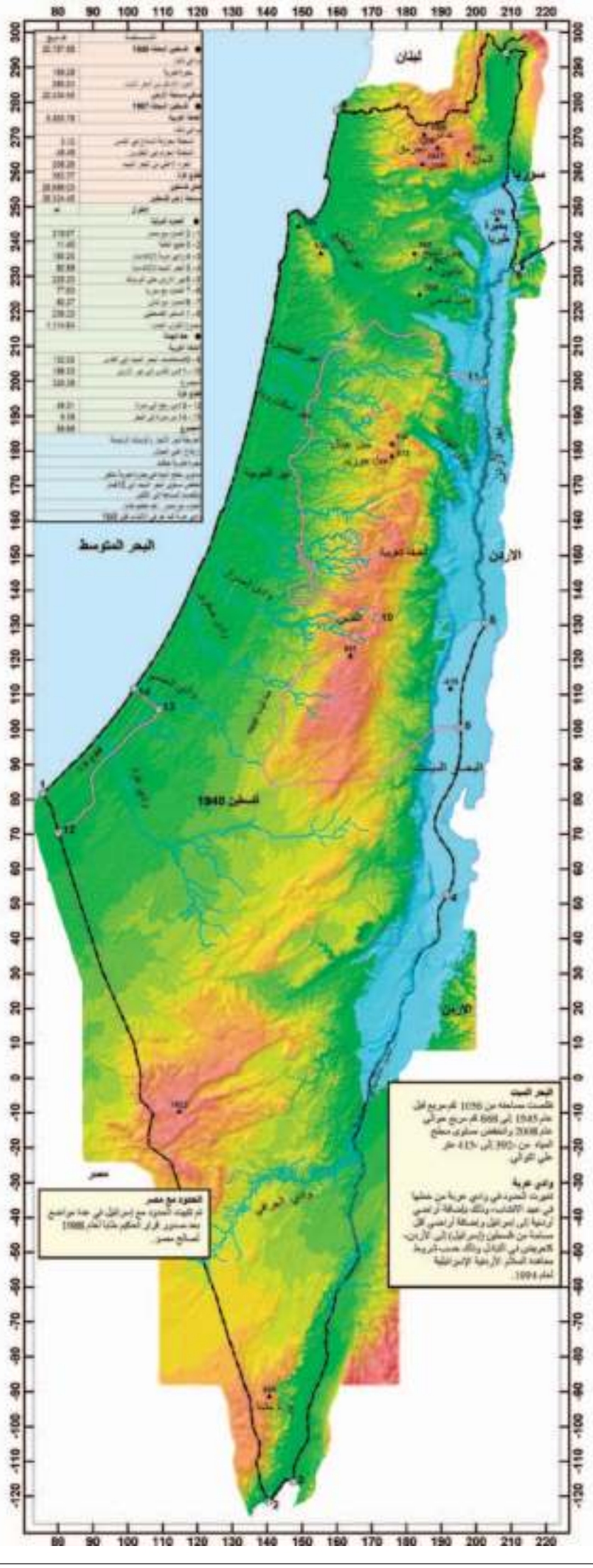

118 مقتبس من: Survey of Palestine, *supra* note 3, Vol I, Chapter IX, p. 309 ff.

خريطة 2-2: الأراضي المفتلحة وسقوط الأمطار

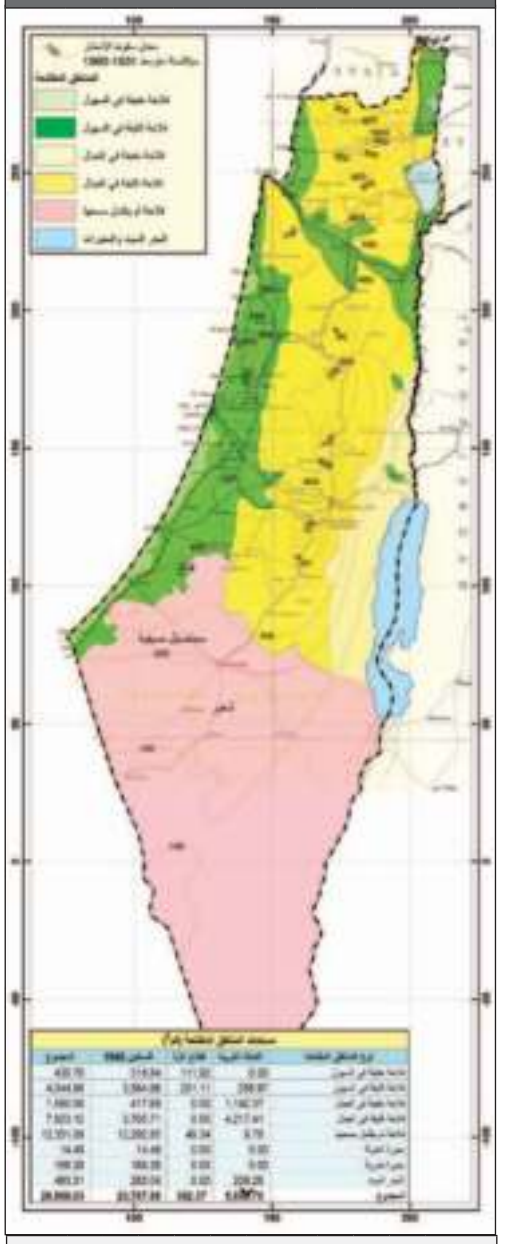

المصدر: Cultivation: Survey of Palestine, Jaffa, 1937, Rainfall: 1931-1947, Government of Palestine annual Reports; after 1948, the Atlas of Israel, 1985.

يتراوح المعدل الوسطي لهطول المطر بين 150 مم سنوياً في أريحا إلى 220 مم في بئر السبع، وبين 370 مم في غزة إلى 500 مم تقريباً على طول السهل الساحلي، وبين 600-800 مم في المرتفعات. وتتناقص الأمطار اعتباراً من جنوب مدينة بئر السبع لتصل إلى 120 مم في عسلوج و100 مم في العوجة.

وفي حين أن أنواع التربة غالباً ما تتنوع تنوعاً كبيراً حتى ضمن مناطق محدودة، فإنها تُعتبر عموماً شديدة الخصوبة إذا أخذنا بالاعتبار أنها لم تحصل غالباً على سماد طبيعي منذ قرون. ويضم السهل الساحلي مساحات واسعة من الأراضي ذات التربة الرملية أو الطفال الرملي التي تتخللها منطقة واسعة من التربة الكثيفة، وهو شديد الخصوبة، وتقع فيه بيارات الحمضيات المشهورة. أما السهل الداخلي، مثل مرج ابن عامر والحولة، فإنه يضم تربة كثيفة غرينية تناسب الحبوب. وتضم مرتفعات المنطقة الوسطى والجليل جيوباً من التربة الحمراء وهي منتجة للفواكه والعنب والزيتون. وفي وادي الأردن الجنوبي، تنحصر أنواع التربة الصالحة للزراعة في المناطق حيث تغطي الرسوبياتُ المرّل marls والمناطق التي يمكن تنقيتها من الأملاح. ويسمح المناخ الحار بنمو المحاصيل المدارية في أنواع التربة الخصبة المروية بصورة وافية. وتتكوَّن بنية هضبة بئر السبع، وهي أكبر امتداد سهلي في البلاد، من راسب طفالي (محمول بالرياح)؛ وهي "صالحة لزراعة الشعير" خلال فصول الشتاء حين يكون هطول المطر كافياً، لكن هطول المطر متقلب وغير مأمون بحيث لا تنمو أية محاصيل في بعض السنوات. تظهر **الخريطة 2-2** المناطق الزراعية ذات الكثافة العالية والمنخفضة ومعدلات هطول المطر خلال الفترة 1931-1960.

تعتبر زراعة الحبوب ذات أهمية خاصة لمعظم المزارعين العرب. وتختلف دورات تعاقب المحاصيل بين (أ) شعير كل عام، كما في الأراضي المسامية في قضاء بئر السبع الجافة، و(ب) دورة تستمر عامين يجري فيها تناوب المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير مع المحاصيل الصيفية كالذرة والسمسم، و(ج) دورة تستمر ثلاثة أعوام تجري فيها زراعة نوع من البقول كمحصول شتائي إضافي. والدورة التالية هي الأكثر شيوعاً فهي كالأتي:

قمح أو شعير يُبذر في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ويُحصد في أيار/مايو -حزيران/يونيو، يتلوهما.
أرض بور (**مراحة**) لغاية نيسان/إبريل التالي عندما تبذر الأرض.
بالذرة أو السمسم ويجري حصدهما في آب/أغسطس ومن ثم تعود زراعة القمح أو الشعير (أو بنوع من البقول في دورة تدوم ثلاث سنوات).

ويعتبر القمح والشعير محصولا الشتاء الرئيسيين من الحبوب. ينمو القمح عادة في أنواع التربة الأكثر كثافة، في حين ينمو الشعير في أنواع التربة الأكثر مسامية، وخصوصاً في الجنوب في بئر السبع، حيث يكون هطول المطر أقل مما هو في الشمال، إضافة إلى أن فصل المطر أقصر. تقدّر دائرة الزراعة الفلسطينية مجموع المساحة التي يُزرَع فيها المحصولان (القمح والشعير) بأكثر من 4,500,000 دونم، وتختلف المساحة الفعلية حسب الطقس والدورات الزراعية؛ والنسب الخاصة بكل محصول متساوية تقريباً.

يعتبر قضاء بئر السبع سلة خبز فلسطين. فقد كانت السفن المحملة بالقمح والشعير تبحر من ميناء غزة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكان هذان المحصولان يُزرعان في المنطقتين الشمالية والغربية من قضاء بئر السبع حيث يتجاوز معدل هطول المطر 100 مم/عام. وقد ورد في تقارير دائرة الزراعة ما يلي:

الزراعة ممكنة في هذه المنطقة فقط، بالإضافة إلى بقع مختلفة من الأرض الموجودة في مساكب الوادي. وتضم هذه المنطقة ما يقارب 1,640,000 دونم من الأرض القابلة للزراعة. ويقوم السكان البدو بزراعة كل دونم يمكن زراعته من الوجهة الاقتصادية. والبدو مزارعون مهرة إضافة إلى أنهم واعون لإمكانيات تحسين أساليبهم الزراعية. ولقد انتشر أسلوب الحراثة بالجرارات انتشاراً واسعاً خلال السنوات الماضية كما وتجري زراعة الفواكه على أراض تزداد مساحتها عاماً بعد عام. هناك مساحة لا بأس بها من هذه المنطقة الخصبة نسبياً مغطاة بكتلة من الرمال المنزاحة.

وهكذا يمكن تقسيم قضاء بئر السبع كالتالي:

	دونم	دونم
المنطقة (ج)		
(الشمال والغرب)		
منطقة قابلة للزراعة	1,640,000	
منطقة غير قابلة للزراعة	1,260,000	**2,900,000**
المنطقتان (أ) و(ب):		
(الجنوب الشرقي والغرب)		**9,676,000**
المجموع		**12,576,000**

ويبدو واضحاً أن العقبة الرئيسة أمام زيادة الإنتاج هي عدم توفر المياه؛ فالأمطار شحيحة وغير منتظمة كما أن الدراسات المتعلقة بالموارد الموجودة تحت سطح الأرض جاءت نتائجها مخيبة للآمال.[119]

جدول 2-4: الأراضي المزروعة بالمحاصيل الرئيسة 1945

المحصول الزراعي	المساحة بالدنم (1945)
الحبوب والبقول:	
قمح	1378.50
شعير	1575.90
أخرى	1413.20
مجموع جزئي	4367.60
خضروات	279.90
أشجار مثمرة وفواكه:	
زيتون	600.10
عنب	178.30
لوز	38.10
تين	108.00
تفاح	17.70
كمثرى وخلافه	6.50
موز	8.00
حمضيات	293.00
أخرى	36.40
مجموع جزئي	1286.10
بطيخ	126.00
تبغ	22.30
مجموع كلي	6081.90
مجموع كلي مصححاً للقمح والشعير	7,627.50

المصدر: Survey of Palestine, supra note 3, Vol. I, adapted from Table 1, p. 320.
ملاحظات: تقدر دائرة الزراعة مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب (قمح وشعير) في حدود 4,500,000 دنم.

تبدو القيمة المقدَّرة للمساحة المزروعة في بئر السبع (1,640,000 دونم) منخفضة. وربما كانت على هذا النحو في إحدى سنوات القحط، بينما قدَّرت دائرة الزراعة المساحة المزروعة بالقمح والشعير ب 4,500,000 دونم. هذا الرقم يتضمن ايضا مناطق زراعية صغيرة في مناطق أخرى من فلسطين.

بالعودة إلى الخريطة 2-2، نجد أن المساحة المقاسة في قضاء بئر السبع والتي تتلقى من المطر ما بين 100-200 مم/العام تبلغ 3,060,000 دونم، في حين أن المساحة التي تتلقى ما بين 200-300 مم/العام تبلغ 950,000 دونم، والمساحة التي تتلقى أكثر من 300 مم/عام تبلغ 500,000 دونم، ومجموعها قريب من الرقم 4,500,000 دونم الذي أوردته دائرة الزراعة. كما أنه قريب من رقم المناطق المفتلحة في بئر السبع.[120]

تكثف الزراعة في المناطق التي يرتفع فيها معدل هطول المطر، لا سيما لدى وجود موارد مائية أخرى، كالآبار والينابيع. ويتسم الفلاح الفلسطيني بالنشاط. وقد استطاع تسوية المناطق الجبلية بما في ذلك المنحدرات الصخرية وتحويلها إلى مساحات متدرجة صالحة للزراعة بنظام السلسلة. كما أنه لم يترك قطعة من الأرض صالحة للزراعة دون زراعتها، هذا إذا أخذنا بالاعتبار الرأسمال والآليات المتوفرة لديه. وتبين الخريطة 2-2، مساحة الأراضي الكثيفة الزراعة في السهول 4,045,000 دنم وفي الجبال 7,923,000 دنم، أما الأراضي خفيفة الزراعة فتبلغ مساحتها في السهول 430,000 دنم وفي الجبال 1,560,000 دنم، هذا بإستثناء قضاء بئر السبع.

بالإضافة إلى القمح والشعير، تشتهر فلسطين بزراعة الزيتون. وتعتبر شجرة الزيتون الشجرة التاريخية المباركة في فلسطين منذ قرون. كانت مساحة مزارع الزيتون في فلسطين قبل عام 1948، تبلغ 600,000 دونم، وجميعها مملوكة للعرب عدا 1%.

أما المنتوج الزراعي الشهير الآخر فهو أشجار الحمضيات بمختلف أنواعها، والمعروفة عموماً ببرتقال يافا (الشموطي

119 Survey of Palestine, *supra* note 3, Vol. I, p. 370.
120 انظر القسم 2-7، الجدول 2-23. تُظهر السجلات المالية لحكومة فلسطين مساحة أراضي المزروعة بالحبوب والخاضعة للضرائب 6,317,285 دونم، ومساحة أراضي الحبوب غير الخاضعة للضرائب 951,343 دونم. انظر القسم 2-8 الجدول 2-29.

جدول 2-5: توزيع المحاصيل حسب الفصول 1944-1945

المحصول	شتوي	صيفي	شتوي وصيفي	أشجار مثمرة دائمة	المجموع
حبوب	3,388,000	972,000	7,561	-	4,367,561
علف	91,000	29,877	23,264	-	144,141
خضروات	34,733	111,284	133,923	-	279,940
بطيخ	-	125,979	-	-	125,979
تبغ	-	28,169	-	-	28,169
أشجار مثمرة	-	-	-	1,259,059	1,259,059
المجموع	**3,513,733**	**1,267,309**	**164,748**	**1,259,059**	**6,204,849**

المصدر: Survey of Palestine, supra note 3, Vol. I, Table 2, p. 321.

ملاحظات: 1 المساحات بالدنم. 2- تقدير الحبوب ناقص بمقدار 1,545,000 دنم. 3- الفواكه تشمل الحمضيات.

وفالينسيا) إضافة إلى الليمون الهندي (جريب فروت) والليمون. في عام 1939، كانت المساحة المزروعة تبلغ 293,000 دونم، نصفها مملوك للعرب. ويعود سبب الحصة اليهودية الكبيرة نسبياً إلى وصول المهاجرين اليهود المبكر إلى ميناء يافا واستقرارهم في ضواحي المدينة. وهناك اشتروا بعض المزارع وأنشأوا ضاحية قرب يافا أطلقوا عليها اسم تل أبيب.

تعتبر كروم العنب من الزراعات المهمة في فلسطين؛ وكانت تُزرع في جميع أنحاء البلاد تقريباً. تبلغ مساحة الكروم المزروعة 178,000 دونم منها 86% مملوكة للعرب. كما ويعتبَر التين من الثمار التقليدية التي كانت تُزرع في فلسطين منذ القدم، وهي ثمرة مباركة ورد ذكرها في القرآن الكريم مثل الزيتون. وتبلغ المساحة المزروعة 106,000 دونم، مملوكة بالكامل تقريباً للعرب. كما كان اللوز يُزرع في فلسطين منذ القدم؛ وتبلغ المساحة المزروعة حوالي 40,000 دونم، جميعها عدا 4% مملوكة للعرب. الثمار الأخرى التي تزرع في فلسطين هي المشمش والدراق والموز والجوافة والمانجة والبلح؛ والقسم الأعظم من هذه الأراضي المزروعة مملوكة للعرب.

الجدول 2-4 يضم ملخصاً للمناطق التي كانت تُزرَع بالمحاصيل الرئيسة عام 1945. **الجدول 2-5** يُظهر التوزع الفصلي للمحاصيل الرئيسة.

3-2 المسح الميداني لأرض فلسطين

فلسطين من البلاد القليلة في تاريخ العالم التي لعب فيها رسم الخرائط دوراً رئيساً في تقرير مصيرها. كانت فلسطين، الأرض المقدسة، قبلة أنظار الغرباء منذ القديم، وأولهم الصليبيون والمستعمرون الأوروبيون. وكانوا يسعون دائماً إلى دراسة صفاتها الطبيعية والتاريخية مقدمةً لاحتلالها في المستقبل.

كثّف الأوروبيون جهودهم الرامية لإعادة اكتشاف فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.[121] من بين تلك الجهود، يبرز صندوق استكشاف فلسطين (Palestine Exploration Fund) من حيث اتساعه الجغرافي وشموليته. جرى مسح أرض فلسطين من صور في الشمال إلى وادي غزة في الجنوب، ومن ثم جرى فرز المعلومات بيانياً في 26 خريطة بمقياس 1:63,360. كانت المجلدات العشرة المرافقة للفرز البياني تغطي المعالم الآثارية وحيوانات المنطقة ونباتاتها، والقدس، إضافة إلى 10,000 إسم عربي لمواقع في فلسطين مكتوبة بأحرف إنكليزية.[122]

كان الهدف المعلَن لصندوق استكشاف فلسطين "دراسة آثار فلسطين وجغرافيتها وجيولوجيتها وتاريخها الطبيعي".[123] لكن "الرغبة الضمنية" للمساهمين المؤسسين لصندوق استكشاف فلسطين كانت العثور على موقع هيكل سليمان، ومعرفة تاريخ إنشاء قبة الصخرة والموقع الأصلي لكنيسة القيامة.[124] وكانت هناك أيضاً أغراض عسكرية مستترة وراء المشروع.

إلى جانب الأبحاث التوراتية، جمع صندوقُ استكشاف فلسطين معلومات قيمة حول القرى والآبار والمواقع الدينية والطرق والتضاريس الطبيعية، وقد خدمت تلك المعلومات أهدافَ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917-1918. واستعداداً للحملة المعروفة باسم الحملة المصرية لإحتلال فلسطين بقيادة اللنبي (**أنظر القسم 1-1**)، جرى رسم المزيد من الخرائط. وقام خبير المساحة الكابتن س. ف. نيوكومب S. F. Newcombe عام 1914 بمسح جنوب البلاد (النقب) من غزة وحتى العقبة عام 1914.[125]

لكن كل ذلك لم يكن كافياً للأغراض العسكرية. فقد أُجري أول تصوير جوي لمعرفة مواقع التحصينات التركية ومخططات المدن.[126] وكانت الصور الجوية تؤخذ ويجري تحميضها وتطويرها إلى خرائط لخدمة تقدُّم الجيش. وهناك مثال جدير بالذكر على استخدام تلك الصور في غزة. فقد تم إعداد خريطة القصف المدفعي لغزة بالاعتماد التام تقريباً على الصور الجوية، ولم تكن هناك سوى القليل من المعلومات الميدانية.[127]

وفي حين كان يجري إعداد الخرائط في بلاد أخرى من أجل أهداف تاريخية أو عسكرية، كانت أعمال مسح فلسطين بعد صدور وعد بلفور، في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917، تجري بصورة أساسية بهدف تعريف الصهاينة بالأراضي الموجودة في البلاد للإستيلاء عليها فيما بعد.

خلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية (1917-1920)، تهيأ الصهاينة للاستيلاء على كامل أرض فلسطين. وكان حاييم وايزمان يترأس المفوضية الصهيونية الخاصة بفلسطين التي شُكّلت بعد إعلان وعد بلفور، وقام بتعيين هربرت صموئيل، اليهودي الذي أصبح لاحقاً المندوب السامي في فلسطين، رئيساً للجنة الاستشارية التابعة للمفوضية المذكورة.[128]

حث وايزمان البريطانيين على إغلاق سجلات تسجيل الأراضي لمنع ارتفاع أسعار الأراضي وطالب بتشكيل لجنة الأرض (Land Commission) (**أنظر القسم 6-2 أراضي الدولة**) لدراسة وضع الأراضي في فلسطين. كانت المهمة العاجلة هي امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأرض، لا سيما الأراضي الحكومية، والأراضي البور والأراضي المتروكة والأراضي غير المزروعة،[129] التي تُرك تعريفها الفضفاض لتفسير المتعاونين مع الصهيونية.

خضعت الأرض في جميع بلاد السلطنة العثمانية لأحكام الشريعة الإسلامية لعدة قرون، وذلك لمنفعة المسلمين، وهم غالبية السكان. وتم تحديد الأراضي الحكومية وأراضي البور على أساس قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858 وملاحقه، وذلك لصالح سكان البلاد وانتفاعهم بأرضهم.

عندما استلم صاموئيل منصبه كمندوب سامي في فلسطين بموجب الانتداب البريطاني، أدخل تغييرات شاملة في القانون السائد. خلال فترة شغله لمنصبه (1920-1925)، أصدر عشرات القوانين التي غيّرت أو عدّلت قوانين الأرض بهدف تمكين اليهود من امتلاك الأراضي. كما شكّل "لجنة الأرض" التي كانت مهمتها تقييم الأراضي المتوفرة لاستيطان اليهود. وكانت معظم التشريعات التي أصدرها قبل عام 1924 بها خلل قانوني لأنه لم تكن لديه الصلاحية لإصدارهذه القوانين بموجب صك الانتداب قبل توقيع تركيا لمعاهدة السلام عام 1924.

وخلافاً للأسلوب المألوف الذي تبدأ فيه أعمال مسح أراضي أي دولة بوضع خرائط طبوغرافية تصف تضاريس الأرض، أصر الصهاينة على سرعة وضع خرائط مسحية من نوع cadastral. وهدفها هو إجراء "دراسة قانونية لفحص شرعية جميع صكوك الملكية في فلسطين".[130] وبالتالي، إذا لم يتم إثبات مساحة وملكية أرض بشكل قاطع، فإنه قد تصنف أراض حكومية أو أرض موات، وتصبح بالتالي متاحة للاستيطان الإسرائيلي.

وسرعان ما تم إنشاء دائرة مساحة فلسطين يعمل فيها ضباط استعماريون بريطانيون من ذوي الخبرة، استُقدموا من مصر بصورة خاصة. وفي تموز/يوليو 1920، بدأت الدائرة أعمال المسح في غزة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1921، وُضع خط قاعدي بطول 4730.6 م، في الأراضي السهلية في منطقة العمارة، الواقعة في منتصف الطريق بين خان يونس وبئر السبع. ووُضعت الشبكة المحلية لفلسطين ("Palestine 1923 Grid") باختيار إحداثيات (100, 100) على تل الشيخ على المنطار في الضواحي الشرقية لغزة. وفي شباط/فبراير 1921، وُضعت منظومة شبكة تثليث (Triangulation). وكان أساسها شبكة التثليث التي حدَّدها صندوق اكتشاف فلسطين قبل خمسين عاماً.[131] في نهاية عام 1946، انتهى إعداد شبكة التثليث الخاصة بفلسطين من الخَلصة في الجنوب إلى الخالصة في الشمال. **أنظر الخريطة 2-3**. كان تركيز المساحة في عهد الإنتداب ينصب دائماً على السهل الساحلي وموارد المياه، خصوصاً المناطق التي يمتلك فيها اليهود أراض. امتدت شبكة التثليث مؤخراً إلى خليج العقبة ونهر الأردن ومرتفعات الجولان انطلاقاً من خطوط قاعدية أخرى في شبكة إسرائيل.

121 كان الكابتن جاكوتين Jacotin أول من قام برسم خريطة ميدانية بأساليب مسح حديثة متتبعاً مسار جيش نابوليون الزاحف إلى عكا عام 1799. كما جرى وضع خرائط لمدينة القدس من قِبَل F.W. Sieber (عام 1818)، وF. Catherwood (عام 1833)، وسلاح الهندسة الملكي البريطاني (عام 1841). أما أكثر خرائط القدس تفصيلاً فقد رسمها الكابتن Charles Wilson عام 1865 وظلت هي المرجع الرئيس لغاية عام 1937. ورسم الضابط الهولندي C.M.W. van de Velde خريطة دقيقة لسوريا الكبرى في عصره بما فيها فلسطين، نشرت عام 1851، وقد تضمنت وصفاً مفصلاً لمدينة القدس. كما كانت هنا خرائط أخرى ذات طابع خاص وضعها العثمانيون والأميركيون والمستوطنون اليهود لأغراض أو مواقع خاصة.

122 انظر The Survey of Western Palestine, 1882-1888, 10 vols. and maps, London: PEF and The Royal Geographical Society, reprinted by Archive Editions with PEF, 1998.

123 انظر مثلاً:
See for example, Yolande Hodson and David M. Jacobson, *The Survey of Western Palestine: Introductory Essays,* London: PEF, 1999, John Moscrop, *Measuring Jerusalem: The Palestine Exploration Fund and British Interests in the Holy Land,* London. p. 4. and New York: Leicester University Press, 2000. *وكذلك أنظر:*

124 المصدر السابق، Hodson p. 5

125 مسح نيوكومب المنطقة بمساعدة أشخاص من سكان العريش (للتنقل بواسطة الجمال) وأشخاص من بئر السبع عملوا معه كأدلاء كونهم يعرفون أسماء المواقع. رافقه طاقم من العاملين في مصلحة المساحة المصرية؛ ومن هنا نشأ الخطأ في تهجئة بعض الأسماء بسبب اختلاف نطقها باللهجة المصرية عنها بلهجة السكان العرب أهل البلاد. وعند مقارنة تلك الخرائط بالخرائط الحديثة، تبين لنا بعض الأخطاء. وفي نفس الفترة، قام T.E. Lawrence وC. Leonard Woolley بجمع معلومات إستخباراتية في المنطقة تحت غطاء التنقيب الأثري. وكان عنوان التقرير الذي قدَّماه "Wilderness of Zin"، الذي أعيد نشره مؤخراً: (London: Stacey International, 2003).

126 D. Gavish and G. Biger, Innovative Cartography in Palestine: Initial use of Aerial Photography in Town Mapping, London: Survey *Review* 27 (1983) 208: pp. 81-91.

127 خريطة غزة، مقياس 1:7500 أُعدَّت على أساس مجموعة من الصور الجوية، بواسطة مصلحة المساحة المصرية، 25 كانون الثاني/يناير 1917. تم تقسيم خريطة القصف المدفعي هذه إلى 28 مربع طول كل ضلع 1000 ياردة. ليس في الخريطة أية إحداثيات. وهي تحتوي على بضعة أسماء فقط، تم تحديدها من قبل بعثة تبشيرية إنجليزية مقيمة في غزة.

128 Don Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948,* Oxford: Routledge–Curzon, 2005, p. 33.

129 المصدر السابق، ص 32-33.

130 المصدر السابق، ص 32.

131 تم إدراج هذه الخريطة في Survey of Western Palestine *supra* note 122, Vol.1, frontispiece.
تم توسيع شبكة التثليث التي تعود إلى عام 1921 قليلاً باتجاه مصر وباتجاه الشرق والشمال. بعد عام 1948، تبنى الإسرائيليون نفس الشبكة التي كان قد وضعها الانتداب وتوسع فيها باتجاه الجنوب إلى أم رشرش (إيلات).
انظر: *Atlas of Israel,* Tel Aviv: The Survey of Israel, London: Collier MacMillan, New York: MacMillan Publishing, Third Edition, 1985.

خريطة 2-3: شبكة المثلثات المساحية لفلسطين في 31 ديسمبر 1946

المصدر: Palestine Government, Department of Surveys, Annual Reports of the Director of Surveys, 1940-1946, with supplement for 1947-1948.

أدى الضغط الإسرائيلي المستمرعلى سلطات الانتداب للبدء فوراً بأعمال مسح الأراضي المرتبطة بملكية الأراضي، وليس بالخرائط الطبوغرافية الأساسية، إلى تعثر مشروع المسح لمدة 8 سنوات تقريباً. أخيراً، تم تبني نظام تورينز الأسترالي Australian Torrens وإعلان القانون الخاص بذلك وهو "قانون تحديد ملكية الأراضي" عام 1928. كان النظام المذكور يعمل بالشكل التالي:

ترسم خريطة منفصلة لكل قرية، وتصبح تلك الخريطة أساساً للآتي (1) لخرائط طبوغرافية بمقياس 1:20,000 (2) لتقييم ضرائب الأملاك الريفية (3) لتصبح مرجعاً لعمليات "تحديد الملكية". وكما سبق ذكره ففي فلسطين ستة عشر قضاء وأكثر من 1000 قرية. قُسّمت كل قرية إلى أحواض، مساحة الحوض حوالي 600 دونم. وكان التقدير أن 20,000 حوض سوف تغطي مساحة الأراضي المطلوب تحديد ملكيتها. قُسّم كل حوض إلى ما يزيد على مائة قسيمة أرض، وكانت المساحة الوسطية للقسمة 15 دونماً. وكان يجري توصيف الملكية فقط حسب رقم الحوض والقسيمة واحداثيتهما.

في حال وجود نزاع بشأن الملكية، كانت تجري تسويته فوراً في الموقع. كانت تجري أعمال المسح وتحديد الملكية جنباً إلى جنب في الموقع. وهكذا كانت نفس المجموعة من ضباط المساحة تقوم بتوصيف الأرض وصاحبها، وبتحديد المساحة الدقيقة للملكية.[132]

ورغم أن نظام تورينز Torrens كان لا يخلو من العيوب والمشاكل، فإنه وفّر معطيات دقيقة عصرية حول الملكية. وكانت إحدى ميزات ذلك النظام أنه حل محل النظام التركي الذي كان يورد حدوداً وصفية للملكية، على سبيل المثال، من شجرة علي إلى الوادي.

ولكن كانت هناك عقبتان تواجهان تطبيق نظام تورينز Torrens في فلسطين. الأولى أن إجراءات النظام كانت تتطلب التالي: "يجب إحالة كل عملية نقل ملكية إلى الحكومة (حكومة التاج)؛ ثم تقوم الحكومة بدراسة الوضع والتدقيق في الحقوق الجديدة في الملكية في كل عملية تحويل ملكية ومن ثم يقوم أمين السجل بتسجيل الحقوق في دفتر تسجيل الأراضي (الطابو) ويصدر وثيقة تصادق على تلك الحقوق (كوشان). استناداً إلى هذا النظام (شبه الإقطاعي)، لا توجد أية إشارة إلى الملكية المطلقة للأرض عدا حق الانتفاع الممنوح من قبل الحكومة".[133] وهذا يعني أن جميع أراضي فلسطين كانت فعلياً تحت سيطرة حكومة الانتداب، وكانت تُسلم إلى المالك فقط القسائم التي يستطيع المالك أن يقدم دليلاً قاطعاً على ملكيتها. العقبة الثانية، بما أن أراض كثيرة كانت مملوكة بموجب القانون العرفي (قانون العرّف والعادة) Custom Law – وهو اعتراف بوضع اليد القديم – أو كانت ملكاً مشاعاً، أو أنها كانت تستعمل للرعي أو للتحطيب، فإن النظام المذكور كان يضر بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني على أرضه. وعندما أدرك الفلسطينيون الدوافع الصهيونية الكامنة خلف أعمال المسح البريطانية، فقد قاوموا أعمال المسح لدرجة أنهم كانوا يطاردون ضباط المساحة أو يحطمون معداتهم.

خريطة 2-4: تسوية الأراضي المنجزة حتى عامي 1936، 1947

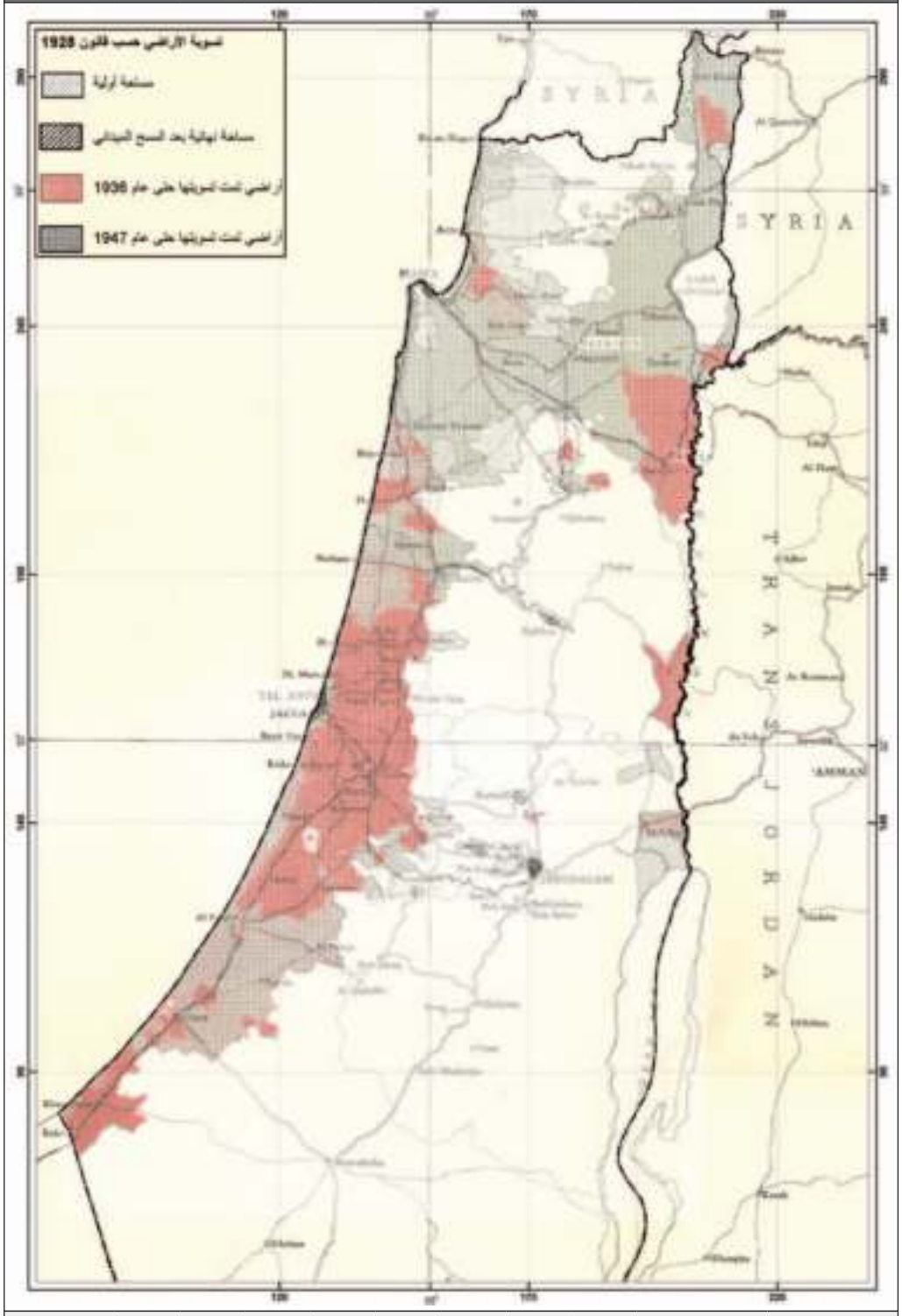

المصدر: Survey of Palestine, 1936 and Maps of Palestine, the UN Special Committee on Palestine (UNSCOP), June 1947, prepared by the Survey of Palestine.

وهكذا تواصَل العمل في الخريطة المسحية بشكل متقطع خلال الثورة الكبرى، التي اندلعت خلال الفترة 1939-1936، وخلال الحرب العالمية الثانية. ومع انتهاء الانتداب، كانت مساحة الأراضي التي تم "تحديد" حق الملكية فيها في السجلات الحكومية تبلغ 5,243,042 دونماً أو 20% من مساحة فلسطين.[134] وغالبها الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات اليهودية في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وشمال بحيرة طبرية على طول نهر الأردن. تُظهر **الخريطة 2-4** مساحات الأراضي التي تم تحديد ملكيتها خلال العامين 1936 و1947 (العام الأخير). أما الأراضي التي لم يكتمل تحديد ملكيتها فهي أرض عربية بالكامل تقريباً.

132 أنظر تقرير آخر لمدير مساحة فلسطين وبه شرحا كامل لنظام تورينز ومزاياه والمشاكل المتضمّنة فيه. انظر:
J.W. Loxton, Systematic Surveys for Settlement of Title and Registration of Rights to Land in Palestine, *Conference of British Commonwealth Survey Officers,* 1947, Report of the Proceedings, London: HMSO, 1951.

133 Gavish, supra note 128, p. 150.

134 Survey of Palestine, *supra* note 3, Vo.I p. 237, 241 and Supplement p. 29.

جدول 2-6: مجموعة الخرائط الطبوغرافية لفلسطين مقياس 1:100,000

لوحة رقم	المجموعة الأولى 1934-1938	المجموعة الجديدة 1938-1942	مجموعة الستة عشر 1942
1	حيفا (1935)	حيفا	المطلة
2	صفد (1935)	صفد	حيفا
3	زخرون (1938)	زخرون	صفد
4	بيسان (1937)	بيسان	زخرون
5	طولكرم (1937)	يافا – تل أبيب	الناصرة
6	نابلس (1936)	نابلس	يافا – تل أبيب
7	يافا – تل أبيب (1935)	غزة	نابلس
8	القدس (1934)	الخليل	بينة
9	غزة (1936)	القدس	الرملة
10	الخليل (1936)	رفح (1938)	القدس
11	بيت لحم (1937)	بئر السبع (1938)	غزة
12		الزويرة (1938)	الخليل
13			البحر الميت
14			رفح
15			بئر السبع
16			جبل إصدم

المصدر: Davish, supra note 128, p. 227. See also Map 2.5.

جدول 2-7: المسح الميداني المبكر والخرائط الأولى لفلسطين 1921-1927

السنة	المنطقة	المقياس	المساحة بالدنم التركي
1921	منقطة غزة، القدس	1:2,000	غير معلوم
1922	بيسان	1:4,000	غير معلوم
1923	إريحا	1:2,000	غير معلوم
1924	دير سنيد، المحرّقة، هوج، دير البلح	1:2,000	120,000
	خان يونس، رفح، سمسم، برير	1:2,500	101,000
	الكثبان الرملية الساحلية	1:5,000	56,000
1925	برير، بيت طيما، بيت جرجا	1:2,500	81,940
	بيارات يافا وتل أبيب	1:2,500	18,680
	اثني عشر قرية في محيط يافا	1:2,500	103,000
	قيسارية (أراضي امتياز كبّارة)	1:2,500	18,000
	جنوب فلسطين	1:5,000	17,000
	قضاء يافا	1:5,000	1,000
	قيسارية	1:5,000	30,000
	اللد، مزارع الزيتون		12,000
1926	قضاء يافا باستثناء بتاح تكفا	1:2,500	400,000
	قضاء يافا	1:5,000	49,000
	بيارات ومزارع يافا		74,000
1927	جبل الكرمل (كل المساحات ابتداء من 1927 بالدنم المتري)		37,000
	وادي الأردن	1:5,000	150,000
	السهل الساحلي جنوب ديران (رحفوت)	1:10,000	320,000
	حيفا، الخضيرة، طولكرم، إجليل (هرتزليا)	1:2,500	36,500
	يازور، الساقية، كفر عانة	1:500	غير معلوم
	عكا	1:2,500	غير معلوم

المصدر: Government of Palestine, Annual Report of Director of Surveys, 1921-1927. Quoted in Gavish, supra note 128, p. 123

ملاحظات: الدنم في العهد التركي = 0.919 دنم متري.

تتطابق خريطة تحديد ملكية الأراضي، سواء تلك التي أنجزت لغاية عام 1936 أو التي أنجزت عام 1947، تطابقاً شديداً مع الأرض الفلسطينية التي اقترح مشروع التقسيم، الصادر عام 1947، أن تخصص للدولة اليهودية. وتقع ضمن تلك الأرض الأراضي التي امتلكها اليهود خلال فترة الانتداب، والتي تمثل 5% من مساحة فلسطين. وكما أوردنا سابقاً، فإن مشروع التقسيم قد خصص 56% من مساحة فلسطين لحدود دولة يهودية، وهذا يتطابق تقريباً مع "المنطقة التي تم تحديد ملكيتها". والنتيجة أن إسرائيل احتلت عام 1948 جميع الأراضي "التي تم تحديد ملكيتها"، بالأضافة إلى بئر السبع (النقب) والجليل، أي ما مجموعه 78% من أرض فلسطين.

كان ذلك مثالاً للوسائل التي استُخدمت فيها عمليات مسح فلسطين لخدمة الأغراض العسكرية أو السياسية لبريطانيا أو للصهيونية. وهناك أمثلة أخرى. فمع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبروز التهديد الصهيوني بالاستيلاء على فلسطين من جهة، وإخفاق الاحتجاجات الفلسطينية والمسيرات السلمية في إحداث أية نتائج من جهة أخرى، ظهرت في الأفق بوادر ثورة عامة. وسارعت دائرة مساحة فلسطين لإنهاء الخرائط الطبوغرافية للمرتفعات التي لم يكن قد اكتمل مسحها في مناطق أشتعال الثورة تمهيداً لوصول فرقتين من الجيش البريطاني، جاءتا لسحق الثورة. يورد مدير المساحة هذه الحادثة كالآتي:

لحسن الحظ كنت قد أنهيت الخرائط الخاصة بالمناطق التي يتواجد فيها العدد الأكبر من الجنود: طولكرم ونابلس وجنين، وهي المدن الأسوأ من حيث تواجد العصابات (هكذا وردت). وهكذا تمكنت من إصدار تلك الصفحات حال وصول الفرقتين...[135]

وقد تلقى الشكر الواجب من قبَل الفريق ج ج ديل J. G. Dill قائد القوات البريطانية في فلسطين.

كانت الاحتياجات العسكرية للحرب العالمية الثانية، بما في ذلك احتمال قيام الألمان بغزو فلسطين من جهة الغرب، والمناوشات مع القوات الفرنسية في سوريا ولبنان شمالاً، واحتمال تجدد الثورة الفلسطينية ضد سيطرة الصهاينة الوشيكة على فلسطين، كل هذه كانت تتطلب عملية تحديث وإنتاج سلسلة المخططات الطبوغرافية بمقياس 1:100,000 بالسرعة الممكنة. وتم تنفيذ ذلك في الوقت المحدد خلال الحرب.

يظهر **الجدول 2-6** تطور العمل في السلسلة الطبوغرافية بمقياس 1:100,000، التي تضم آخر خريطة فيها أحدث المعطيات التي لم تتضمنها الخرائط المسحية السابقة بمقياس 1:20,000.وهذه الخرائط الأخيرة مع الخرائط الطبوغرافية بمقياس 1:100,000 تلخص أخر الأعمال التي أنجزتها دائرة مساحة فلسطين. تظهر **الخريطة 2-5** حدود تلك الخرائط وتاريخ المسح للخرائط بمقياس 1:20,000.

كما جرى وضع العديد من الخرائط التفصيلية الأخرى لبعض المدن والمواقع الخاصة. يظهر **الجدول 2-7** بعض تلك التفاصيل مع تواريخها ومقاييسها. وبالإضافة لمخططات جميع المدن الفلسطينية، أُجري مسح شامل لمدينة القدس.

خريطة 2-5: مخطط لوحات المساحة الطبوغرافية وتحديد الملكية

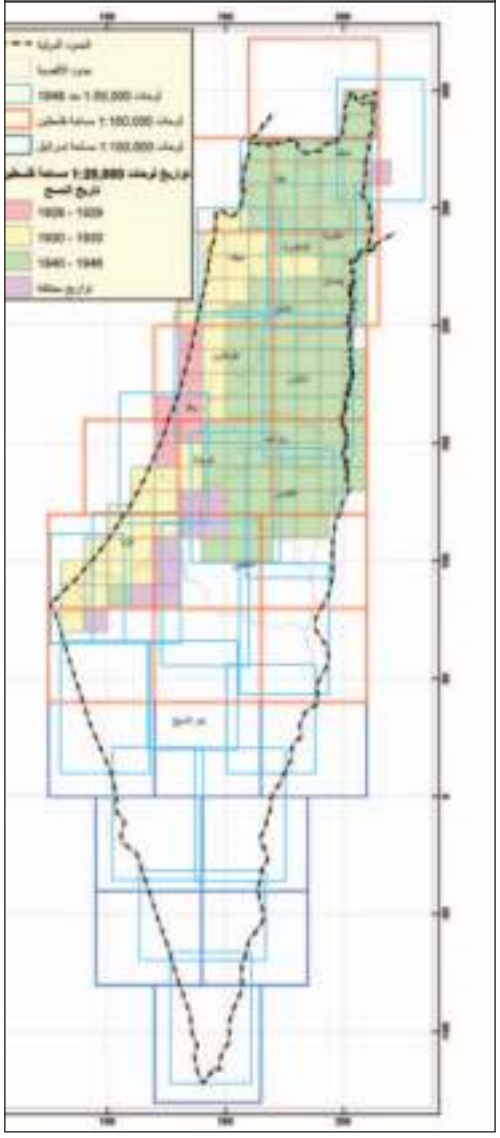

135 محاضرة ألقاها ف ج سالمون F. G. Salmon أمام الجمعية الملكية لآسيا الوسطى، في لندن عام 1938، أوردها Gavish supra note 128, p. 253.

بعد حدوث النكبة واستيلاء إسرائيل على فلسطين، أنتجت دائرة مساحة إسرائيل عدداً كبيراً من الخرائط (تضم الخريطة 2-5 مثالاً على تلك الخرائط) بتصاميم ومقاييس مختلفة. خلال السنوات العشرة أو العشرين الأولى بعد إنشاء إسرائيل، استخدمت إسرائيل الخرائط الفلسطينية، حيث أبقت على الأسماء العربية للقرى الفلسطينية (المكتوبة بالإنجليزية) وطبعت فوقها أسماء جديدة بالعبرية. ومن ثم تم إنتاج خرائط جديدة جرى فيها محو القرى التي تم طرد سكانها ومحو الطرق الفرعية، لتظهر مكانها الكيبوتزات التي أنشئت على أراضي اللاجئين وطرق فرعية جديدة، بأسماء عبرية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة الإرهاب الصهيوني الموجَّه ضد البريطانيين والعرب، شعرت حكومة الانتداب، ثانية، أنها ملزمة بإنهاء أعمال مسح فلسطين، إن لم يكن نتيجة التزاماتها كسلطة انتداب، فهو بسبب متطلبات المرحلة الجديدة التي أصبحت فيها بريطانيا جاهزة لتسليم فلسطين للأمم المتحدة.

أجرى سلاح الجو الملكي البريطاني مسحاً جوياً شاملاً لفلسطين خلال الفترة 1945-1946 وأُخذت 5,000 صورة بمقاس 21×21 سم، كان معظمها بمقياس 1:15,000. وفي هذه المرة أيضاً، كانت المنطقة التي تم مسحها هي كل المنطقة الساحلية وبعض المناطق الجبلية (أي الضفة الغربية حالياً)، إلى جانب الحدود الشرقية لفلسطين على نهر الأردن، وبعض المناطق المتفرقة في غزة وبئر السبع ومثلث العوجة في الجنوب. كما أُخذت صور جوية متفرقة لمناطق المعارك التي دارت عام 1948.

وهكذا أنتجت حكومة الانتداب البريطاني خلال عشرين عاماً تقريباً ثروة من المعلومات التي ضمتها مئات الخرائط. كان لتلك المجموعة من الخرائط والسجلات، إضافة إلى سجلات تحديد ملكية الأراضي، رغم كل ما اشتملت عليه من نواقص وما حذفته من مواد، فضل توثيق الإرث الفلسطيني الذي فُقد عام 1948. ومن جهة أخرى، ساعدت هذه المعلومات دولة إسرائيل الوليدة آنذاك على إستغلال الأراضي الفلسطينية التي إستولت عليها.

لم تقتصر الخسائر على الأراضي والممتلكات. فقد صادر الإسرائيليون جميع السجلات والخرائط. قرر أ ب ميتشل A. P. Mitchell، مدير دائرة مساحة فلسطين في نهاية فترة الانتداب، توزيع خرائط وأدوات المساحة المتوفرة في الدائرة على اليهود والعرب حسب مشروع التقسيم.[136] لكن الهاغانا، وهي القوات الصهيونية قبل إنشاء الجيش الإسرائيلي، تمكنت من أن تنقل سراً جميع الخرائط والكتب وقائمة الإحداثيات إلى تل أبيب، بالإضافة إلى جميع النسخ المصورة التي كانت بريطانيا تنوي شحنها إلى لندن. غض البريطانيون الطرف عن هذه السرقة؛ ولم يكن باستطاعتهم إيقافها. ويروي دون غافيش Don Gavish، الذي يعمل في كلية الجغرافيا في الجامعة العبرية، حيث توجد حالياً معظم تلك الوثائق، عن تلك السرقة بالتفصيل. ويجدر هنا إيراد بعض المقاطع بكاملها:

تدبرت قوات الهاغانا أيضاً أمر الاستيلاء على بعض الشاحنات البريطانية [التي كانت تحمل الخرائط إلى الجانب العربي] وهي في الطريق وإخفاء حمولاتها في قبو أحد الأبنية في سارونا...

كانت أولى مهام عمال المساحة البريطانيين والعرب في الرملة [المكتب العربي الجديد في دائرة المساحة] هي تدقيق المادة المرسلة إليهم. وتشهد بذلك الملفات التي عثرت عليها إسرائيل، والتي كانت تحمل عناوين "وثائق مفقودة"، "وثائق مسروقة"، "قائمة بوثائق الدولة العربية التي نُقلت إلى الرملة". من بين الوثائق كانت هناك قوائم بالأحواض الناقصة في القسمين العربي والدولي [القدس حسب مشروع التقسيم]؛ دفاتر المساحة الميدانية التي نُقلت إلى الرملة عن طريق الخطأ [وهي تضم سجلات الملكية العربية واليهودية المختلطة] والتي تعود ملكيتها إلى الجانب اليهودي، ودفاتر المساحة الخاصة بالجانب العربي التي لم تصل إلى الرملة؛ وخرائط المدن التي اختفت (يافا وطبرية بمقياس 1:1,250)؛ وقائمة بمجلدات التسجيل المسروقة في منطقة القدس – عين كارم، لفتا، دير ياسين، بيت صفافا، قالونيا، موتسا؛ وقائمة بخرائط خطوط الإرتفاعات التي اختفت؛ ووثائق أخرى. ويمكن الإفتراض أن معظم هذه المواد التي كانت موجهة إلى الرملة قد إنتهى بها المطاف إلى تل أبيب...

غادر البريطانيون دائرة المساحة دون أن يأخذوا معهم المحفوظات من وثائق وخرائط الدائرة؛ كما لم يأخذوا دفاتر تسجيل الأراضي ووثائق تحديد ملكية الأراضي، بل قاموا بتصويرها على أفلام كنسخة بديلة. وقد أعيدت تلك الصور البديلة في ما بعد إلى حكومة إسرائيل.

استولت دائرة المساحة الإسرائيلية على ممتلكات دائرة مساحة فلسطين التابعة لحكومة الانتداب. وقد تنقلت لوحات طباعة الخرائط الطبوغرافية لفلسطين بين أيادٍ عدة...[137]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جارفيز Jarvis، خبير الأراضي التابع للأمم المتحدة، أشار في التقرير الذي قدمه عام 1964، عن تقييم الممتلكات العربية في فلسطين المحتلة، أن سجلاته لم تكن كاملة فهي لا تتضمن قرى القدس وضواحي الرملة التي احتلتها إسرائيل لأن تلك السجلات لم تكن بحوزته.[138] كانت تلك القرى من بين القرى التي "سُرقَت" سجلاتها.

توجد جميع تلك الوثائق الخاصة بفلسطين في مكاتب دائرة مساحة إسرائيل، وفي وزارة الزراعة (بهدف توزيع الأرض الفلسطينية على الكيبوتزات)، ولدى الهاغانا، وفي وزارة الدفاع، وفي الجامعة العبرية في القدس، وهناك أماكن أخرى خارج إسرائيل قد تكون لديها معلومات بشأن أماكن تواجد تلك السجلات.[139]

4-2 إحصائيات القرى، 1945

كانت فلسطين مقسمة إلى ألوية وكل لواء يضم عدة أقضية. يضم القضاء بضع مدن ومئات القرى، مساحة أرض كل منها محددة بدقة. أنظر **الخريطة 2-6** للاطلاع على التقسيمات الإدارية ومساحاتها عام 1944، أي: المساحات الرسمية للأقضية الفلسطينية مقارنةً بالمساحات التي جرى قياسها. والملاحَظ أن الفرق الرئيس بين المساحات الرسمية والمقاسة موجود في بئر السبع بسبب عدم التأكد من الحدود عند وادي عربة.

الجدول 2-8 يُظهر التوزيع الرسمي للألوية والأقضية ومساحات الأراضي بالكيلومترات المربعة.[140] وفيما يلي من النصوص والجداول والخرائط وفي الخطابات الرسمية، بشكل رئيس في هذا الأطلس، تجري الإشارة إلى القضاء وليس للألوية مالم ينص على غير ذلك.

خريطة 2-6: المساحات المقاسة للألوية والأقضية في فلسطين

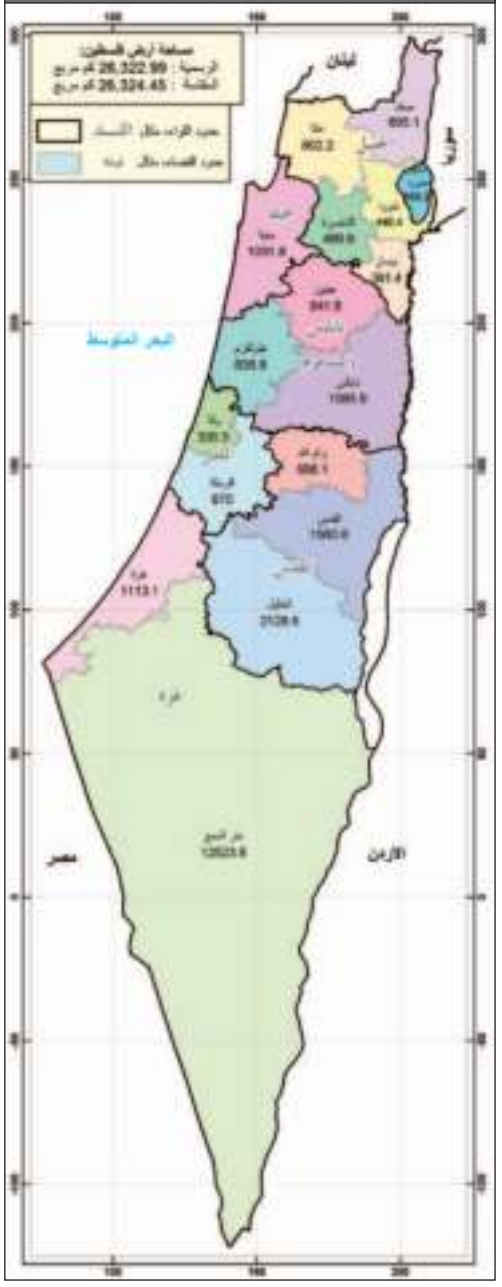

سبقت الإشارة إلى أن المصدر الرئيس الآخر للمعلومات الإحصائية حول الأرض والشعب في عهد الانتداب هو *"إحصائيات القرى"* (1945).[141] وتتضمن هذه المجموعة من المواد الإحصائية عدد السكان ومعلومات عن ملكية الأراضي في فلسطين. تم إعداد الطبعة الأولى من *إحصائيات القرى* عام 1936 عندما طُلب من حكومة فلسطين جمع بيانات إحصائية تتعلق بملكية الأراضي في فلسطين من أجل اللجنة الملكية (Peel).[142] وعوملت الجداول باعتبارها "شأناً سرياً بالكامل". في عام 1943، قررت حكومة الانتداب نشر تلك المعلومات الإحصائية، فأصدرت "دائرة تسوية الأراضي" أول نسخة مطبوعة من إحصائيات القرى. واقتصر تداول هذه المطبوعة على المكاتب الحكومية وبعض المنظمات الخاصة المعنية.

في عام 1946، طُلب من الحكومة تحديث المعلومات من أجل لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية.[143] وتعاونت كل من دائرة الإحصاء ودائرة تسوية الأراضي لإعداد المعلومات اللازمة التي نشرت في ما بعد بشكل *"إحصائيات القرى*

136 بعد أن حاول ميتشل إعطاء العرب حصتهم من مواد المساحة، غادر مكتب المساحة (العربي) في الرملة في 25 آذار/مارس 1948 ومن ثم غادر فلسطين في شهر نيسان/إبريل. أما لوكستون Loxton، الذي كان آخر المغادرين فقد رحل إلى وطنه في آخر طائرة كانت تقل طاقم موظفي مطار اللد، في 23 نيسان/إبريل 1948. في هذا التاريخ، كانت مدينتي حيفا ويافا تحترقان تحت القصف بمدافع الهاون اليهودية، وتم طرد أهل المدينتين من بيوتهم وتوجيههم إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وكان هذا هو السبيل الوحيد للنجاة، الذي تُرك عمداً.

137 Gavish *supra* note 128, pp. 249-255.

138 Jarvis Report, UNCCP, A/AC.25/W. 84, 28 April 1964, para 16.

139 يوجد وصف لتسجيل الأراضي في فلسطين وأماكن تواجد تلك السجلات في تقرير من 52 صفحة يضم ملاحق ويعود تاريخه إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1948، أعدّه ج ف سبري J. F. Spry، مساعد المدير السابق لدائرة تسجيل الأراضي في فلسطين. انظر أيضاً:
British National Archives CO 733/494/3, FO 371/91743 (ER 1462/10) and FO 371/91752 (ER 1462/9).
وهناك تقرير موجز حول تسجيل الأراضي أعدته دائرة المحفوظات الوطنية في المملكة المتحدة (مكتب السجلات العامة، سابقاً) وهو يضم موجزاً مفيداً عن أمكنة وجود السجلات. انظر:
Research Note 3: Registration of Land in Palestine and Trans-Jordan before 1948, accessed June 2009 at:
http://www.nationalarchives.gov.uk/catalogue/RdLeaflet.asp?sLeafletID=382.

140 *Survey of Palestine*, Vol. I, *supra* note 3, p. 104.

141 إحصائيات القرى. القدس: المطبعة الحكومية، 1945؛ وسامي هداوي، إحصائيات القرى 1945، تصنيف الأراضي وملكيتها في فلسطين، مع ملاحظات توضيحية، وحقائق وأرقام. رقم 34. بيروت: مركز دراسات منظمة التحرير، أيلول/سبتمبر 1970.

142 أنظر الهامش السابق 31. اتصل مسؤول الارتباط في اللجنة، السيد ل.و. أندروز L.Y. Andrews، مسؤول التنمية في الحكومة، بدائرة تسوية الأراضي، وهي الهيئة المسؤولة عن سجلات تخمين الضرائب (وبالتالي ملكية الأراضي) في حكومة فلسطين للحصول على البيانات المطلوبة. ويعتقد سامي هداوي أن فكرة تقسيم فلسطين، التي أوصت بها اللجنة في ما بعد، كانت من بنات أفكار السيد أندروز الذي لم يكن يخفي صداقته وتعاونه مع الوكالة اليهودية. كانت اللجنة بحاجة إلى تفاصيل بشأن الأراضي المملوكة لليهود من أجل تعيين حدود "الدولة اليهودية" التي ستقترحها اللجنة. وقد إغتاله الثوار من صفورية (أحمد التوبة وزملائه) في مساء يوم 1937/9/26. وكان أندروز حاكماً للواء الجليل ومقره الناصرة.

(1945)" . وكانت تلك المطبوعة آخر ما صدر عن حكومة فلسطين قبل انتهاء الانتداب في 14 أيار/مايو 1948. الفرق بين نسخة 1943 ونسخة 1945 هو الآتي: في حين تركّز النسخة الأولى على التفاصيل الخاصة التي تميّز اليهود عن غير اليهود، تضم النسخة الثانية تفاصيل أوسع وتتضمن معلومات حول العدد التقديري للسكان (عرب ويهود) في نهاية عام 1944، وحول ملكيات الأراضي موزعة إلى فئات، عرب ويهود وملكية عامة (أي للحكومة والبلديات والمجالس المحلية) إضافة لفئات أخرى.

أسماء القرى الواردة في إحصاءات القرى تتوافق مع التقسيمات الإدارية لعام 1931، كما تم تعديلها عام 1944.[144] يقسم جدول إحصاءات القرى فلسطين إلى وحدات إدارية، مركز كل منها مدينة أو قرية رئيسة. ولكل وحدة إدارية حدود أرض محددة جيداً، سواء كانت ريفية وحضرية. وبالنسبة للمدن، تم جمع المساحة الحضرية والمساحة الريفية معاً لكل مدينة في الجدول المبين في الأطلس، من باب التسهيل. حدود المدن مبيّنة بالشكل الذي حُدّدت به بموجب قانون ضرائب الأملاك الحضرية لعام 1928.[145] مساحات البناء في القرية هي الأراضي الموجودة في الفئة الرابعة من قانون ضرائب الأملاك الريفية لعام 1935.[146] قضاء بئر السبع لم يُقسَّم على هذا النحو لأن الأراضي التي تعود ملكيتها إلى العشائر كانت تقليدياً مملوكة بموجب تقليد عشائري (**أنظر بئر السبع، القسم 2-7**).

وفي حال كون الأرض الخاصة بقرية ما تضم أكثر من قرية واحدة، استُخدمت التسميات التالية:

(آ) **حيث كانت الوحدة المناطقية تضم وحدتين إداريتين أو أكثر غير مفصولتين مناطقياً وتتساويان من حيث الأهمية** مثال: صور باهر وأم طوبا

(ب) **وحدة تضم خربة (ضيعة) أو كانت تُعتبر سابقاً قرية ولم تعد تحسب كقرية منفصلة؛** مثال: بيت كاحل (وتتضمن خربة جمرورة)

(ج) **تغيير الاسم؛** مثال: عين هاش شوفات (سابقاً: جعارة)

(د) **وحدة معروفة بإسمين** مثال: خربة سمح (إيلون)

كانت المستعمرة اليهودية في العادة تنشأ على شكل مزرعة على قطعة أرض صغيرة في أرض قرية فلسطينية. وعندما تتوسع، كانت تطلب منحها وضعاً مستقلاً، وفي العادة كانت سلطات الانتداب تستجيب لطلبها. لكن مساحتها وعدد سكانها يظلان أقل بكثير من مساحة وعدد سكان قرية فلسطينية عادية. وكان من الصعب التحقق من مساحة أرض المستعمرة بقياسها على الخرائط من أجل مقارنتها بالمساحة الرسمية نظراً لعدم وجود خرائط بمقياس كبير يصلح للقياس. ولذلك وجدنا من الأفضل إدراج مجموعة من المستعمرات المجاورة في بند واحد في الجدول.

توصلت حكومة فلسطين إلى الأرقام الموجود في *إحصائيات القرى* عن ملكيات الأراضي من مصدرين: عند الانتهاء من تسوية ملكية أرض ما في أية قرية أو في جزء من القرية، كان يجري تجهيز قوائم توزيع الضرائب *Tax Distribution Lists* للأراضي المذكورة بحيث تنطبق مع أسماء المالكين والمساحات المبيَّنة في سجلات دائرة تسوية الأراضي. وفي حال عدم إجراء تسوية للملكية، كانت بيانات إحصائيات القرى تؤخذ من لوائح دافعي الضرائب المعدَّة من قبل لجنة توزيع الضرائب في القرية، التي تم تشكيلها بموجب قانون ضرائب الأملاك الريفية بهدف توزيع الضرائب المقدَّرة على أراضي القرية. وبما أن الضريبة كانت هي المعيار، كانت لجنة توزيع الضرائب تغفل الأراضي التي لا تُدفع عنها ضريبة، وفي معظم الحالات، لم تسجل اللجنة أية تفاصيل حول تلك الأراضي في لائحة الضرائب. ولم يكن ذلك بالأمر الغريب، فقد كان إغفال الأراضي التي لا تُدفع عنها ضرائب، أمراً معروفاً منذ أيام العثمانيين. وفي ما يتعلق بقضاء بئر السبع، كانت أسماء دافعي الضرائب تؤخذ من قوائم بَدَل العُشْر Commutation of Tithe التي كانت تبين الضريبة المفروضة على القبيلة، أو على العشائر الأصغر، لكنها نادراً ما كانت تأتي على ذكر أسماء الأفراد أو مساحة أراضيهم.

عندما بدأت دائرة تسوية الأراضي بإعداد الجداول التي ستوضع *إحصائيات القرى* على أساسها، وجدت أن مجموع المساحة الفعلية لأراضي القرية في الواقع لا ينطبق على الأرقام المأخوذة من سجلات المالية للأراضي التي لم تكن قد حُدّدت ملكيتها بعد بل هو أكبر منها. ولحل المشكلة بشكل ملائم، أُدرج الفرق في *إحصائيات القرى* تحت بند "عامة" سواء أكانت الأرض، أو لم تكن، مملوكة من قبل الحكومة. وإذا توخينا الدقة، يمكن القول إن ذلك لم يكن بالتصرف المناسب لأنه ما من سلطة، عدا لجنة توزيع الضرائب، كانت تتمتع بحق تغيير السجلات بهذا الشأن. فقد كانت مهمة اللجنة المذكورة تقسيم الأراضي وتقدير نسبة الضرائب لدى حصول التوزيع الأصلي للأراضي، لكن اللجنة لم تقم بذلك. ولم يجد أحد غضاضة في هذا التصرف الإداري آنذاك، باعتبار أن عمليات تسوية ملكية الأراضي كانت ستقوم- عند وصولها إلى القرية- بتعديل وضع الملكية بحيث يتفق مع الواقع.

يكمن الخلل الأساسي في إحصائيات القرى في تصنيف الأراضي لأغراض الضرائب، الذي أثَّر بدوره على مدى ملكية العرب. انظر **الإطار**. ولم تنشأ أية مشكلة بخصوص الأراضي المملوكة لليهود لأن الأراضي التي اشتراها اليهود كان قد جرى مسحها وتسجيلها بصورة صحيحة.

يقدم **الجدول 2-9** والملاحظات المرفقة به ملخصاً

جدول 2-8: أسماء ومساحات الألوية والأقضية في فلسطين 1945

اللواء	المساحة كم مربع	مركز اللواء	القضاء	المساحة كم مربع
غزة	13,689	غزة	غزة	1,113
			بئر السبع	12,576
اللد	1,206	يافا	يافا	336
			الرملة	870
القدس	4,334	القدس	القدس	1,571
			الخليل	2,076
			رام الله	687
نابلس (السامرة)	3,266	نابلس	نابلس	1,637
			جنين	839
			طولكرم	790
حيفا	1,021	حيفا	حيفا	1,021
الجليل	2,804	الناصرة	الناصرة	499
			عكا	810
			بيسان	361
			صفد	695
			طبرية	439
المجموع	**26,320**			**26,320**

جدول 2-9: ملخص التعداد السكاني وملكية الأراضي حسب "إحصاءات القرى" 1945

مسلسل	القضاء	عدد السكان			الأراضي (دنم)				المساحة المقاسة
		العرب 45	اليهود 45	المجموع	عربية	يهودية	ملكية عامة	المجموع	
1	صفد	46,920	6,700	53,620	490,863	121,488	83,780	696,131	695,123
2	عكا	65,380	2,950	68,330	697,751	24,997	76,915	799,663	802,198
3	حيفا	120,120	104,510	224,630	459,791	364,276	207,688	1,031,755	1,031,758
4	طبرية	26,100	12,140	38,240	231,761	167,406	41,802	440,969	440,435
5	الناصرة	38,500	7,600	46,100	263,088	137,382	97,063	497,533	499,623
6	بيسان	16,590	7,000	23,590	164,948	124,755	77,384	367,087	361,362
7	جنين	56,880	0	56,880	702,093	4,251	128,870	835,214	841,783
8	طولكرم	71,240	14,900	86,140	650,695	141,361	43,280	835,336	836,767
9	نابلس	89,200	0	89,200	1,406,669	15	185,034	1,591,718	1,595,866
10	يافا	109,700	264,100	373,800	177,354	129,439	28,573	335,366	335,453
11	الرملة	97,850	29,420	127,270	686,056	122,159	61,977	870,192	870,006
12	رام الله	47,280	0	47,280	682,504	146	3,914	686,564	688,056
13	القدس	147,750	100,200	247,950	1,388,854	33,401	148,530	1,570,785	1,560,553
14	غزة	134,290	2,890	137,180	841,804	49,260	220,437	1,111,501	1,113,124
15	الخليل	89,570	80	89,650	1,985,922	6,132	84,131	2,076,185	2,128,590
16	بئر السبع	86,497	180	86,677	12,509,490	65,231	2,279	12,577,000	12,523,751
	المجموع	**1,243,867**	**552,670**	**1,796,537**	**23,339,643**	**1,491,699**	**1,491,657**	**26,322,999**	**26,324,448**

ملاحظات: تاريخ "إحصاءات القرى" يعود إلى 1944/12/31. تقدير سكان قضاء بئر السبع منخفض إلى حد كبير وتم تصحيحه. المساحات تختلف عن الأرقام الرسمية بسبب عدم تحديد وادي عربة. مساحة قضاء صفد تشمل بحيرة الحولة وامتياز الحولة. المسطحات المائية في بحيرة طبرية والبحر الميت غير مشمولة في الأرقام.

143 تم تشكيل هذه اللجنة من قبل الحكومتين البريطانية والأميركية لدراسة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، إضافة لأمور أخرى، ولتقديم توصيات بشأن تسوية المشكلة. أنظر:
Cmd. 6808, Report of the Anglo-American Committee of Inquiry cited in *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, p. 86.

144 الهامش 115.

145 قانون ضرائب الأملاك الحضرية 1927. للاطلاع على نقاش مفصل انظر:
Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948, A Comprehensive Assessment.* London: Saqi Books, 1988, p. 47.

146 قانون ضرائب الأملاك الريفية 1935. تم نشر آخر قانون معدَّل في قوانين فلسطين 1944، المجلد 1، الصفحة 32؛ وفي القانون رقم 8 لعام 1945، الملحق رقم 1، صفحة 47. للاطلاع على نقاش مفصل، انظر الهامش 145.

تصنيفات الأراضي في فلسطين

لكي نفهم مدى الخلل الكامن في بيان ملكية الأراضي في *إحصائيات القرى* لغير مصلحة العرب، يتعين علينا مراجعة قوانين الضرائب التي كانت مطبَّقة على الأراضي الزراعية في فلسطين خلال فترة الانتداب. لم تكن الممتلكات في المناطق الحضرية تمثل أية مشكلة تُذكر في ما يخص المساحة وحق الملكية.

كان نظام الضرائب الخاص بالأراضي الزراعية، الذي ورثه الانتداب البريطاني عن الأتراك، يقوم على مبدأ العُشْر، وهي ضريبة يُفترض أنها تساوي عُشْر المنتوج. وكان يجري تلزيم حق جمع العُشْر عن طريق مزادات عامة، ويحصل عليه عادة أشخاص متنفذون. أما تقدير المنتوج فكان يقرره مخمنو الضرائب أثناء فترة الحصاد. بعد الاحتلال البريطاني، جرى تعطيل العمل بهذا الإجراء الذي كان ميداناً سهلاً للاستغلال.

في عام 1928، أحلت حكومة الانتداب في فلسطين نظام "دفع بَدَل العُشْر" محل النظام المذكور، أي مبلغ إجمالي ثابت يدفع سنوياً بغض النظر عن المنتوج. كانت الضريبة مرتبطة بوسَطي مبلغ العُشْر الذي كان يُدفع من قبل القرية خلال السنوات التي سبقت مباشرة تطبيق قانون بَدَل العُشْر في القرية، وكانت توزَّع من قبَل لجان القرى وتحت إشراف السلطة الرسمية على أساس إنتاجية الأرض من الحبوب أو الأشجار المثمرة. ولم تكن مساحة الأرض المفتلحة تؤخذ بالاعتبار.

في عام 1935 جرى، وللمرة الثانية، تغيير نظام الضرائب وذلك لدى تطبيق قانون ضرائب الأملاك الريفية الذي ظل سارياً في فلسطين (ما عدا في قضاء بئر السبع حيث إستمر تطبيق قانون بَدَل العُشْر) إلى حين انتهاء الانتداب، والذي وُضعت على أساسه الأرقام الواردة في إحصائيات القرى.

ولتنفيذ القانون المذكور، وضعت مخططات تبيّن حدود جميع القرى والمستوطنات، وحدود وأسماء الأماكن العديدة أو الأحواض، والمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة والأراضي القابلة للزراعة وغير القابلة. قام المخمّنون الرسميون بتقسيم القرى والمستوطنات إلى أحواض ذات قيمة إنتاجية متماثلة تقريباً من المحاصيل، ومن ثم بتحديد الفئة التي سيصنف فيها كل حوض. وتم الاتفاق على الفئات التالية:

1 حمضيات (باستثناء قضاء عكا)
2 حمضيات (قضاء عكا)
3 موز
4 قرية مبنية على مساحة من الأرض مخصصة لهذا الغرض وأية مساحة يعتبرها المخمّن الرسمي مخصصة للبناء.
5 أراضي مروية من الدرجة الأولى ومزرعة فاكهة من الدرجة الأولى
6 أراضي مروية من الدرجة الثانية ومزرعة فاكهة من الدرجة الثانية
7 أراضي مروية من الدرجة الثالثة ومزرعة فاكهة من الدرجة الثالثة
8 أراضي محصول أرضي من الدرجة الأولى، وأراض مروية من الدرجة الرابعة ومزرعة فواكه من الدرجة الرابعة
9 أراضي محصول أرضي من الدرجة الثانية، وأراض مروية من الدرجة الخامسة ومزرعة فواكه من الدرجة الخامسة
10 أراضي محصول أرضي من الدرجة الثالثة، وأراض مروية من الدرجة السادسة ومزرعة فواكه من الدرجة السادسة
11 أراضي محصول أرضي من الدرجة الرابعة، وأراض مروية من الدرجة السابعة ومزرعة فواكه من الدرجة السابعة.
12 أراضي محصول أرضي من الدرجة الخامسة، وأراض مروية من الدرجة الثامنة ومزرعة فواكه من الدرجة الثامنة
13 أراضي محصول أرضي من الدرجة السادسة، أراض مروية من الدرجة التاسعة ومزرعة فواكه من الدرجة التاسعة
14 أراضي محصول أرضي من الدرجة السابعة، أراض مروية من الدرجة العاشرة ومزرعة فواكه من الدرجة العاشرة
15 أراضي محصول أرضي من الدرجة الثامنة
16 أحراج مزروعة وطبيعية وأراض غير قابلة للزراعة
17 برك أسماك

جرى تحديد الضرائب للفئات الثلاث عشرة الأولى على أساس الإنتاجية المقدَّرة للتربة، وإلى حد ما، حسب المردود السنوي الصافي. وبصورة عامة، كانت معدلات الضريبة على الدونم تساوي تقريباً 10% من التقدير الأدنى للقيمة السنوية الصافية لفئات الأراضي المتعددة. الفئات الثلاث الأخيرة، أي 14، 15، 16، كانت مستثناة من الضرائب. في عام 1943، قررت الحكومة، كنوع من إجراءات الحرب، فرض ضريبة على الفئتين 14 و15، وضريبة على برك الأسماك التي كانت في بدايتها آنذاك (الفئة 17). وظلت الفئة 16 مستثناة إلى حين انتهاء الانتداب.

تختلف تربة فلسطين اختلافاً كبيراً حتى ضمن حدود القرية الواحدة، لا سيما في المناطق الجبلية. وكانت درجة الاستفادة من بعض الأراضي تعتمد إلى حد كبير على هطول كمية كافية من الأمطار. وكانت تلك هي الأسباب التي دفعت حكومة فلسطين لتحديد ست عشرة فئة من الأراضي من أجل فرض الضرائب، رغم أن التصنيف لم يكن بالدقة التي كان يفترض أن يكون عليها لأنه لا يرتبط بقيمة رأس المال، بمعنى أن قطعتي أرض لهما نفس الإنتاجية، لكنهما موجودتان في موقعين مختلفين (ولهما قيمتا رأسمال مختلفتين) تُفرض عليهما ضريبة متماثلة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن أساليب الزراعة العربية، في معظمها، كانت لا تزال بدائية؛ ونظراً لندرة الأراضي، لا سيما في مناطق المرتفعات، لم يكن المزارع العربي ليلقي بالاً إلى التكاليف الاقتصادية، وكان بالإمكان رؤية هذا المزارع وهو يقوم بزراعة قطع صغيرة من الأرض متواجدة بين الصخور، بواسطة المعول، أو وهو يزرع قطعاً أصغر بشكل مصاطب يغرس فيها شتلات أشجار الزيتون على أمل أن تنمو. وكانت العديد من العائلات القروية تتدبر أمر معيشتها، وإن بصورة بائسة، من تلك الأراضي الهامشية التي كانت معايير الحكومة تصنفها كأراض بور وبالتالي لا تفرض عليها ضرائب. ورغم أن تلك الأراضي كانت ملكية فردية، فإن لجنة توزيع الضرائب لم تتمكن من إدراجها وإدراج ملكيتها في قوائم الضرائب نظراً لعدم وجود ضريبة يمكن تقديرها، وبالتالي كان المالك يشعر بالامتنان لأنه تخلص من دفع الضريبة. وقد كانت هناك حالات سجل فيها أعضاء لجنة توزيع الضرائب المتنفّذون أراضيهم تحت فئة الأراضي غير الخاضعة للضرائب، ليتفادوا دفع الضرائب.

وكان السيد موريس هيكستر Maurice Hexter، من الوكالة اليهودية، قد اعترض على الخلل الموجود في التصنيف الحكومي للأراضي "القابلة للزراعة" أمام لجنة (بيل) الملكية Royal (Peel) Commission. فقد قال هيكستر للجنة إن: "الأرقام، التي وضعت على أساس التخمين لاغراض الضرائب، كانت بالضرورة مزيفة نتيجة الرغبة الطبيعية في تفادي دفع الضرائب". وقال إن تلك الأرقام قد تم جمعها من قبَل "مساحين لا يمكنهم تحديد صلاحية الأرض للزراعة، كما أنها اقتصرت على تسجيل المساحات التي كانت مزروعة فعلاً وأغفلت الأراضي المتروكة بور في بعض المواسم". وأضاف أن تقديرات الحكومة "تستثني جميع، أو تقريباً جميع، الأراضي غير المفتلحة؛ ثانياً، تستثني جميع، أو تقريباً جميع، الأراضي التي تتطلب إنفاقاً كبيراً للرأسمال، ثالثاً، تستثني جميع الأراضي التي تغمرها المياه، كالحولة، رابعاً، لا تميّز بين نوعية التربة وبين إنتاجيتها، خامساً، الأرقام تظل مجرد تقديرات، سادساً، الأساس الحالي للتقديرات لا يبدو لنا أكثر حسماً من التقديرات السابقة، وأخيراً، التعريف لا علاقة له بالوقائع، فهو يغفل، كما يظهر من مضمونه، التقنية والرأسمال والتعليم والمهارة والأسواق". وهذا كله بالطبع بغرض إقناع الحكومة بتسليمها لليهود للحصول على إنتاجية أعلى وضرائب أكثر.

كما كان هناك ناقد آخر لتصنيف الحكومة للأراضي "القابلة للزراعة"، وهو السيد أ. غرانوفسكي (غرانوت) A. Granovsky (Granott)، أحد خبراء الأراضي اليهود المعروفين ورئيس شركة إستيطانية صهيونية. وقد قال غرانوفسكي في معرض الدفاع عن رأيه: "قام خبراء الوكالة اليهودية، بغية اختبار دقة الأرقام الإحصائية للمسح، بتصنيف أراضي قريتين على أساس الفئات الموضوعة. في القرية الأولى، قرب القدس، حيث يتيح المسح فرض ضريبة الأملاك الريفية، لأنه كان قد أظهر أن 2,794 دونماً، أو 51.8% من الأراضي هي أراض غير قابلة للزراعة، وجد خبراء الوكالة اليهودية أن 975 دونماً فقط، أو 18.8% من الأراضي هو كذلك. وفي القرية الثانية، قرب حيفا، حيث سجلت الحكومة، 2,185 دونماً، أو 28.1% من الأراضي على أنها أراضي غير قابلة للزراعة، وجد الخبراء اليهود أن 726 دونماً فقط، أو 9.3% من الأراضي هو كذلك". وغرض هذا أيضاً تسليم الأراضي غير المفتلحة ولكنها "قابلة للزراعة" لليهود.

وأضاف السيد غرانوفسكي في معرض الشرح: "ويبدو أن تعبيرَيْ "قابلة للزراعة" و"مزروعة" كانا غالباً يُستخدمان أحدهما مكان الآخر أثناء المسح، كما يبدو أن الأراضي التي سجلت على أنها "قابلة للزراعة" هي فقط الأراضي التي كانت مزروعة فعلاً آنذاك. ويظهر مدى خطأ التقييم لدى رؤية العديد من قطع الأراضي التي أفتلحت منذ ذلك الوقت. ومع توسع المساحة المزروعة، توسعت أيضاً مساحة الأراضي القابلة للزراعة. فقد جرى توسيع المساحة الكلية للأراضي المزروعة عاماً بعد عام، وبالتالي فقد اتسعت تلك الأراضي اتساعاً كبيراً بمرور الوقت". ورغم صحة ذلك، ظلت سجلات الضرائب تحمل نفس الأرقام الخاصة بالأراضي "القابلة للزراعة" كما جرى تصنيفها في الأصل. ثم أورد السيد غرانوفسكي، على سبيل المثال، الأرقام الخاصة بالفترة 1930-1931 التي قال إنها تُظهر بأن "مجموع المساحة المزروعة [عدا بئر السبع] كان 3,866,189 دونماً، في حين أن المساحة اتسعت بحلول 1934-1935 لتصبح 4,529,906؛ أي زيادة في المساحة تبلغ 663,717 دونماً، أو 17%، كان يتم استغلالها". وأضاف في معرض الشرح قائلاً إن الأرقام المذكورة: "تنطبق فقط على فواكه الشتاء والصيف وعلى الخضار، في حين لم يؤخذ بالاعتبار مساحات الأرض المحروثة ولم تبذر (كراب) – أي الأراضي اعتاد الفلسطينيون تركها لموسم واحد".

لم يغب عن المسؤولين عن تصنيف الأراضي في دائرة تسوية الأراضي جدل خبراء الوكالة اليهودية بشأن الأراضي "القابلة للزراعة" [وهدفه بالطبع إتساع الرقعة الممكنة للإستيطان الصهيوني]. ولأسباب أخرى لفت سامي هداوي، أحد المخمنين الرسميين، الأنظار غير مرة إلى التناقض في التعريف، واقترح إعادة المسح. ولكن قيل آنذاك إن كلفة إعادة المسح ستفوق الزيادة المتوقعة في حال فرض الضريبة على أراض جديدة. وفي حين كانت الحكومة راغبة في التضحية بضريبتها، لم يدرك أحد أن مساحة الأراضي التي يملكها العرب في فلسطين هي في الواقع أكبر من أرقام إحصائيات القرى، التي جُمعت من تقديرات كان الهدف منها فقط تحديد الأرض الخاضعة للضرائب، وعدم تسجيل الملكية العربية في باقي الأراضي.

نقلاً عن *Sami Hadawi, Village Statistics 1945, A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes, Facts and Figures No.34.* Beirut: PLO Research Center, September 1970

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
1	آبل القمح	330		330	3,116	1,327	172	4,615
2	العَبسيّة وتشمل كفار زولد والعزيزات وعين فيت وخربة السمان	1,220	290	1,510	13,671	1,257	501	15,429
3	آيلة هاشحار وخربة يردا	20	540	560	1,367	6,549	457	8,373
4	عكبرة	390		390	3,167		57	3,224
5	عَلَما	950		950	17,240		2,258	19,498
6	عموُقة	140		140	2,571		3	2,574
7	خربة أبو زينة وعرب الشمالنة	650		650	16,690			16,690
8	بيسمون	20		20	2,057		45	2,102
9	بيريّا	240		240	408	5,170	1	5,579
10	البوُيزية والميس	510		510	13,226	503	891	14,620
11	دفنا		380	380	252	2,189	222	2,663
12	دلاّته	360		360	9,072		2	9,074
13	خان الدوير ودان		260	260	2,163	3,054	371	5,588
14	الدرباشية	310		310	2,767		116	2,883
15	الدوّارة وعامر وكفار نحميا	700	400	1,100	2,547	2,753	170	5,470
16	دَيشوم	590		590	22,393		651	23,044
17	الظاهرية الفوقا					15,997	307	16,304
18	الظاهرية التحتا	350		350	6,771		2	6,773
19	عين الزيتون	820		820	1,054		46	1,100
20	عين زيتم				4	3,707	1,358	5,069
21	فارة	320		320	7,225		4	7,229
22	الفرَاضيّة	670		670	15,228		4,519	19,747
23	فرْعم	740		740	2,023	163	5	2,191
24	غَبَاطيّة	60		60	2,381		552	2,933
25	غُرابة	220		220	2,935	478	40	3,453
26	الهراوي				2,255	1,471		3,726
27	حاصور				2	2,104	113	2,219
28	منطقة امتياز الحولة		190	190	15,608		41,326	56,934
29	هُونين وتشمل حولا وعديسة	1,620		1,620	13,623	486	115	14,224
30	حرفيش	830		830	14,623		2,281	16,904
31	جاحولا	420		420	1,991	583	1,295	3,869
32	الجاعونة	1,150		1,150	824	7	8	839
33	الجش	1,090		1,090	12,430	24	148	12,602
34	جب يوسف	170		170	11,230		95	11,325
35	كفر برعم	710		710	12,244		6	12,250
36	كفار جلعادي وتل حي		650	650	260	4,184	1,554	5,998
37	الخالصة	1,840		1,840	10,773		507	11,280
38	الحقاب				3,280			3,280
39	الخصاص	470	60	530	1,480	2,738	577	4,795
40	خيام الوليد	280		280	161	3,901	153	4,215
41	كراد البقّارة	360		360	2,141	121		2,262
42	كراد الغنّامة	350		350	3,795	175	5	3,975
43	لزّازة وبيت هليل	230	100	330	377	942	267	1,586
44	ماحانيم		110	110	52	2,407	13	2,472
45	المالكيّة وتشمل عيترون	360		360	7,326		2	7,328
46	الملاّحة وعرب الزبيد	1,710		1,710	1,838	294	36	2,168
47	المنارة		70	70	1,615	935		2,550
48	المنصورة	360		360	1,254	175	115	1,544
49	منصورة الخيط	200		200			6,735	6,735
50	ماروس	80		80	3,181		2	3,183
51	الدردارة و مزرعة الدرجة وتشمل الدريجات وعين التينة وجلابينا وويزيا (عالمين)	100		100	4,443	1,829	89	6,361
52	ميرون	290		290	6,765	5,839	1,510	14,114
53	المطلة وتشمل دير ميماس وهورا وكفركلا		220	220	2,010	5,002	78	7,090
54	مشمار هايردن		130	130		5,208	54	5,262
55	المُفتَخرة والبرجيات	350		350	5,414	3,596	205	9,215
56	مُغر الخَيط	490		490	6,141	384	102	6,627
57	النبي يوشع	70		70	3,616		1	3,617
58	الناعمة	1,030	210	1,240	4,450	2,414	291	7,155
59	قبّاعة وجزاير الحنداج ومغر الدروز	460		460	13,437		380	13,817
60	قَدس وبليدة	390		390	10,644	3,491	4	14,139
61	قدّيتا	240		240	2,440		1	2,441
62	قيطية	940		940	4,682	183	525	5,390
63	القُدَيرية	390		390	12,487			12,487
64	الراس الأحمر	620		620	7,931		3	7,934
65	الريحانية	290		290	6,112		25	6,137
66	روش بينا		340	340	801	6,847	91	7,739
67	سَبَلان	70		70	1,262		536	1,798
68	صفد	9,530	2,400	11,930	3,818	256	357	4,431
69	صفصاف	910		910	5,344		2,047	7,391
70	صَالحة وتشمل مارون الراس	1,070		1,070	11,730		5	11,735
71	الصالحية	1,520		1,520	4,528	789	290	5,607
72	السمّوعي	310		310	9,713		5,422	15,135
73	السنبرية	130		130	2,284	198	50	2,532
74	سَعسَع	1,130		1,130	12,822		1,974	14,796
75	الشوقة التحتا ومغر الشبعان	200		200	2,009		123	2,132
76	شار يشوف		100	100	3	1,467	100	1,570
77	الشونة	170		170	3,476		184	3,660
78	طيطبا	530		530	8,441		12	8,453
79	طوبى (عرب الهيب)	590		590	13,684	2,307	1	15,992
80	طليل والحسينية	340		340	3,556	1,753	15	5,324
81	العُلمانية	260		260	1,169			1,169
82	الوَيزيَة					3,673	153	3,826
83	يسعدها معلا وتشمل الخَرار	10	250	260	150	10,928	147	11,225
84	الزنغرية - زحلق	840		840	27,856		62	27,918
85	الزويّة	760		760	3,797		161	3,958
86	الزوق الفوقانى - زوق الحاج				1,789		43	1,832
87	الزوق التحتانى	1,050		1,050	9,368	1,630	636	11,634
	مجموع قضاء صفد	**46,920**	**6,700**	**53,620**	**490,863**	**121,488**	**83,780**	**696,131**
1	أبوسنان	820		820	12,871		172	13,043
2	عكا	12,310	50	12,360	1,499	6	444	1,949
3	عَمقا	1,240		1,240	6,060		8	6,068
4	عرب العرامشة وعرب القليطات وتشمل عربَين وجردية وخربة إدمث	360		360	11,442		21	11,463
5	عرب السمنية وتشمل خربة عرابة	200		200	1,872			1,872
6	عرابة (البطوف)	1,800		1,800	30,852	40	74	30,966
7	البصّة ومعصوب	2,950	150	3,100	25,258	4,178	99	29,535
8	بيت جن وعين الأسد	1,640		1,640	25,594		17,956	43,550
9	البعنة	830		830	14,839		57	14,896
10	البروة	1,460		1,460	12,939	546	57	13,542
11	البقيعة	990		990	10,276	189	3,731	14,196
12	الدامون	1,310		1,310	19,073	687	597	20,357
13	دير الأسد	1,100		1,100	8,366		7	8,373
14	دير حنا	750		750	15,350		8	15,358
15	فسوطة ودير القاسي والمنصورة	2,300		2,300	26,619		7,392	34,011
16	الغابسيّة	1,240		1,240	11,771		15	11,786
17	حانيتا		240	240	240	3,986	5	3,991
18	اقرثّ	490		490	21,711		3,011	24,722
19	جت	200		200	5,907		2	5,909
20	الجديّدة	280		280	5,215		4	5,219
21	جولس	820		820	12,835		1,873	14,708
22	كابول	560		560	10,320		19	10,339
23	كفرعنان	360		360	5,424		403	5,827
24	كفر سُميَع	300		300	7,150		3	7,153
25	كفر ياسيف	1,400		1,400	6,729	8	26	6,763
26	خربة جدّين				4,238	3,349		7,587
27	ايلون - خربة سماح		270	270		3,940	48	3,988
28	كسُرا	480		480	10,598		2	10,600
29	كُوَيكات	1,050		1,050	4,668		65	4,733
30	مجد الكروم	1,400		1,400	17,828		2,214	20,042
31	المكر	490		490	8,661	96	34	8,791
32	المنشيّة	810	270	1,080	12,522	1,895	469	14,886
33	المزرعة وشاطئ زيون وعين سارة	430	530	960	3,116	4,001	290	7,407
34	ميعار	770		770	10,785		3	10,788
35	معليا	900		900	19,136		9,948	29,084
36	نهاريا		1,440	1,440	13	1,986	190	2,189
37	نحف	1,320		1,320	15,654		91	15,745
38	النهر	610		610	5,243		18	5,261
39	الرامة	1,690		1,690	23,701		815	24,516
40	الرُوَيس	330		330	1,159		4	1,163
41	سجور	350		350	8,172		64	8,236
42	سخنين	2,600		2,600	70,181		11	70,192
43	الشعب	1,740		1,740	17,870		121	17,991
44	سُحماتا	1,130		1,130	9,572		7,484	17,056
45	السُمَيريّة	760		760	7,935		607	8,542
46	طمرة	1,830		1,830	30,549		10	30,559
47	تربيخا وتشمل النبي روبين وسروح	1,000		1,000	12,548		6,015	18,563
48	ترشيحا والكابري	5,360		5,360	37,308	90	10,030	47,428
49	ام الفرج	800		800	821		4	825
50	يانوح	410		410	12,466		370	12,836

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
51	يركا	1,500		1,500	30,597		1,855	32,452
52	الزيب والمنوات	1,910		1,910	12,438		169	12,607
	مجموع قضاء عكا	**65,380**	**2,950**	**68,330**	**697,751**	**24,997**	**76,915**	**799,663**
1	أبوشوشة	720		720	5,883		3,077	8,960
2	أبوزريق	550		550	4,401		2,092	6,493
3	عرب الفقراء	310		310	15	2,513	186	2,714
4	عرب الغوارنة وجسر الزرقاء	620		620	2,531	526	371	3,428
5	عرب النفيعات	820		820		7,466	1,471	8,937
6	عرعرة	2,290		2,290	29,537		5,802	35,339
7	عتليت	150	510	660	15	5,262	3,806	9,083
8	بلد الشيخ	4,120		4,120	5,844	285	3,720	9,849
9	بات شلومو		90	90	116	7,501	404	8,021
10	بيت لحم (الجليل)	370		370	7,439		87	7,526
11	بيت شعاريم		330	330		4,045	159	4,204
12	بن يامينا	270	1,250	1,520		14,724	677	15,401
13	بُريكة	290		290	1,864	9,384	186	11,434
14	البُطيمات	110		110	3,832	4,724	1	8,557
15	دالية الكرمل	2,060		2,060	19,741	1,736	10,253	31,730
16	دالية الروحاء والدالية	280	320	600	178	9,614	216	10,008
17	عرب الضميرة	620		620	775	612		1,387
18	عين غزال	2,170		2,170	14,628	424	3,027	18,079
19	جعارة (عين ها شوفيت)		320	320		4,542	69	4,611
20	عين حوض	650		650	6,656		5,949	12,605
21	الروي وجزء من الشيخ بريك		360	360		569	85	654
22	جدرو / غوارنة ،عمق زفلون وكفار مازاريك وعين هام مفراتس	790	530	1,320	793	32,342	7,178	40,313
23	الفريديس	780		780	4,220	132	98	4,450
24	الغبيّات الفوقا والتحتا والنغنغية	1,130		1,130	11,607		532	12,139
25	جفعات عادة - المراح		160	160		7,562	297	7,859
26	جفعة زيد وجزء من الشيخ بريك		110	110		1,581	8	1,589
27	الخضيرة	20	7,810	7,830	121	20,254	1,090	21,465
28	حيفا وتشمل اهوزات هربرت صمويل	62,800	75,500	138,300	12,911	27,623	13,771	54,305
29	ها زوريع وجزء من قيرة وقمون		290	290		3,215	103	3,318
30	هفتسي باه		20	20	2	4,898	939	5,839
31	إعبلين	1,660		1,660	16,019		2,613	18,632
32	إجزم	2,970		2,970	23,619		23,286	46,905
33	عسفيا	1,790		1,790	16,811	1,476	14,260	32,547
34	جَبَع	1,140		1,140	4,759		2,253	7,012
35	كَبَارة	120		120	1,070	3,487	5,274	9,831
36	كفر لام	340		340	5,104		1,734	6,838
37	كفر قرع	1,510		1,510	14,543	3,544	6	18,093
38	الكفرين	920		920	9,981		901	10,882
39	كركور		2,380	2,380	10	13,302	520	13,832
40	كفار عطا - كفاريتا		1,690	1,690	3	5,194	934	6,131
41	كفار براندیس		150	150		4,906	49	4,955
42	كفار ها مكابى		210	210		1,660	18	1,678
43	كفار حاسيديم		980	980	2	16,408	592	17,002
44	كفار يهوشع (تل الشمام)		620	620		7,982	525	8,507
45	خربة الدامون	340		340	1,904		893	2,797
46	خربة البرج				15	4,933	343	5,291
47	خربة لد/العوادم	640		640	13,218		354	13,572
48	خُبيزة	290		290	2,828	2,024	2	4,854
49	الخريبة					3,911	3,996	7,907
50	المنسي (عرب بنيها)	1,200		1,200	7,611		4,661	12,272
51	المزار	210		210	4,432	856	2,688	7,976
52	مئير شفايا		330	330		2,497	57	2,554
53	مشق ياجور		1,220	1,220	32	4,084	195	4,311
54	مشمار ها عيمق		390	390		4,736	114	4,850
55	نيشر	1,430	1,400	2,830		2,748	172	2,920
56	باردیس حَنّا	670	2,300	2,970	1,113	19,856	1,439	22,408
57	قنّير	750		750	10,826	50	455	11,331
58	قريات عمال وجزء من الشيخ بريك		530	530		2,832	93	2,925
59	قريات هاروشيت وجزء من الشيخ بريك		240	240	4	715	190	909
60	قيسارية	960	160	1,120	20,959	874	9,953	31,786
61	رامات ها شوفيط		240	240		5,459	121	5,580
62	رامات يشاى / جيدا		50	50		2,792	202	2,994
63	رامات يوحنان		420	420		3,536	15	3,551
64	الريحانية	240		240	1,885		45	1,930
65	صبّارين	1,700		1,700	19,840	4,209	1,258	25,307
66	صرفند	290		290	3,486		1,923	5,409
67	سدي يعقوب وجزء من الشيخ بريك		350	350		8,417	375	8,792
68	شفا عمرو	7,190	10	7,200	58,725	7,621	31,260	97,606
69	شعار أماقيم وجزء من الشيخ بريك		360	360		2,676	195	2,871
70	السنديانة	1,250		1,250	9,706	864	4,602	15,172
71	الطنطورة	1,490		1,490	11,758	2,051	711	14,520
72	الطيرة (حيفا)	5,270		5,270	23,940	6,553	14,769	45,262
73	ألونيم / طبعون / قصقص	370	320	690	7	5,771	45	5,823
74	أم الشوف	480		480	6,320		1,106	7,426
75	أم الزينات	1,470		1,470	18,684	51	3,421	22,156
76	أوشا		180	180		894	7	901
77	وادي عارة	230		230	7,846	1,949		9,795
78	ام العمد (فالدهايم)	260		260	9,194		31	9,225
79	يعاروت ها كرمل / خربة شلالة		360	360	64	6,213		6,277
80	ياجور	610		610	344	486	1,890	2,720
81	قيرة وقمون/ يوكنيعام	410	280	690	7	13,265	790	14,062
82	زخرون يعقوب - زمارين		1,740	1,740	13	11,860	698	12,571
	مجموع قضاء حيفا	**120,120**	**104,510**	**224,630**	**459,791**	**364,276**	**207,688**	**1,031,755**
1	عين جيف/النقيب	320	420	740	967	9,851	2,192	13,010
2	أفيقيم		790	790		640		640
3	اشدوت يعقوب		1,020	1,020	60	6,343	807	7,210
4	عَوْلم	720		720	10,816	7,725	5	18,546
5	بيت جن		170	170	84	8,221	270	8,575
6	بيت زيرع - كفار جن		310	310		1,398	4	1,402
7	بيتيانا					968	15	983
8	الدلهمية	410		410	1,756	746	350	2,852
9	ديجانية آ		290	290		1,118	101	1,219
10	ديجانية ب		380	380		1,915	76	1,991
11	عَيلبون	550		550	11,190		3,522	14,712
12	غوير أبوشوشة وجينوسار	1,240		1,240	8,609	3,439	50	12,098
13	حدثا	520		520	8,621		1,689	10,310
14	الحمّة	290		290	1,105		587	1,692
15	حطين	1,190		1,190	22,086	147	531	22,764
16	كفر كما	660		660	8,395		424	8,819
17	كفرسبت	480		480	4,295	5,110	445	9,850
18	كفار حطّيم		230	230	96	3,929	15	4,040
19	كنيرت /الملاحة		220	220		4,798	329	5,127
20	مجموعة كنيرت		460	460		3,288	104	3,392
21	لوبيا	2,350		2,350	32,895	1,051	5,683	39,629
22	مَعذر	480		480	6,045	5,287	334	11,666
23	المجدل	360		360	88		15	103
24	خربة ناصر الدين والمنارة	580		580	4,185	1,410	1,202	6,797
25	مناحاييميا		230	230		8,317	653	8,970
26	مجدال		240	240	25	5,770	67	5,862
27	متسبا		90	90	550	3,621	674	4,845
28	المغار	2,140		2,140	45,590	1	9,992	55,583
29	نمرين	320		320	8,306	3,224	489	12,019
30	بوريا		130	130		2,909	285	3,194
31	سَمَخ ومسادة وشعارها جولان	3,460		3,460	9,265	8,412	934	18,611
32	عرب السمكية	380		380	10,474		52	10,526
33	السمرا وكفرحارب	290		290	6,912	1,708	3,943	12,563
34	سجيرة - إيلانة		240	240	94	16,707	418	17,219
35	شعرة وعومير		90	90		5,985	113	6,098
36	الشجرة	770		770	2,757	61	936	3,754
37	شارونة		110	110		4,814	79	4,893
38	شوراشيم				1,297	2,253	115	3,665
39	الطابغة وتل الهنود وخان المنية	330		330	5,287		102	5,389
40	طبرية	5,310	6,130	11,440	4,615	7,811	3,303	15,729
41	العُبَيدية	870		870	4,031	1,139	3	5,173
42	خربة الوعرة السوداء وعرب المواسي	1,870		1,870	7,036			7,036
43	ياقوق	210		210	4,229	4,275	3	8,507
44	يفنييل ومشمار ها شلوشة		590	590		23,015	891	23,906
	مجموع قضاء طبرية	**26,100**	**12,140**	**38,240**	**231,761**	**167,406**	**41,802**	**440,969**
1	العفولة	10	2,300	2,310	68	16,275	1,934	18,277
2	عرب الصبيح	1,320		1,320	3,740		4,946	8,686
3	بلفورية		330	330		8,368	431	8,799
4	البعينة	540		540	6,793	115	2,306	9,214
5	دبورية	1,290		1,290	13,373	571	4,241	18,185
6	الدَحي	110		110	3,011		5,027	8,038
7	عين ماهل	1,040		1,040	8,268		5,122	13,390
8	جفعات		520	520		5,356	179	5,535
9	جنيجار		330	330		3,913	141	4,054
10	إكسال	1,110		1,110	13,666		2,343	16,009
11	عيلوط	1,310		1,310	10,891		6,666	17,557
12	إندور	620		620	10,414		2,030	12,444
13	كفركنا	1,930		1,930	18,869		586	19,455
14	كفر مندة	1,260		1,260	12,703		2,232	14,935
15	كوكب	490		490	2,134		16,540	18,674
16	كفار باروخ		250	250		10,172	263	10,435
17	كفار جدعون		90	90		3,741	54	3,795
18	كفار ها هوريش		220	220		8,547	63	8,610
19	كفار طابور / مسحة		230	230		13,866	482	14,348
20	كفار يلاديم			-		784	34	818
21	محنة يسرائيل				390	3,497	140	4,027
22	معلول	690		690	1,949	2,719	30	4,698
23	مشهد	660		660	9,852		1,215	11,067

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
24	مجموعة مرحافيا (الفولة)		350	350		3,014	109	3,123
25	مستوطنة مرحافيا		270	270		13,979	546	14,525
26	مزراع		320	320		2,267	61	2,328
27	جبل طابور وأم الغنم		-		7,067		1,342	8,409
28	المجيدل	1,900	1,900		18,165	485	186	18,836
29	نحلال وشمرون		1,090	1,090		8,023	302	8,325
30	ناعورة	340	340		5,535	5,299	202	11,036
31	الناصرة	14,200	14,200		12,599		2,615	15,214
32	نين	270	270		3,737		950	4,687
33	هاشارون ورامات دافيد		510	510		8,149	232	8,381
34	الرينة	1,290	1,290		15,899		130	16,029
35	الرمانة	590	590		1,485		8	1,493
36	صفورية	4,330	4,330		41,748		13,630	55,378
37	ساريد (خنيفس)		350	350		4,945	120	5,065
38	سولم	470	470		2,358	3	1,244	3,605
39	طمرة	160	240	80	3,604	5,568	264	9,436
40	تل عدا شيم		360	360		7,261	383	7,644
41	طرعان	1,350	1,350		13,104		16,639	29,743
42	أم قبى (خربة ملطا)				4,381	15	255	4,651
43	عزير	150	150		764		2	766
44	يافة الناصرة	1,070	1,070		16,521	450	838	17,809
	مجموع قضاء الناصرة	**38,500**	**7,600**	**46,100**	**263,088**	**137,382**	**97,063**	**497,533**
1	عرب العريضة وسدى الياهو	150	330	180	700	1,362	218	2,280
2	الاشرفية	230	230		4,608	1,293	810	6,711
3	أفوكا		160	160		885	66	951
4	خربة الزاوية / البشاتوة	1,560	1,560		14,510	2,252	3,977	20,739
5	عرب البواطي - الحكمية	520	520		5,412	1,305	3,924	10,641
6	بيسان وسدى ناحوم ومسيلوت	5,180	5,720	540	15,267	9,254	4,436	28,957
7	بيت الفا		430	430		6,616	70	6,686
8	شطة / بيت هاشطة		590	590	4	6,644	69	6,717
9	البيرة	260	260		4,853		2,013	6,866
10	دنّة	190	190		5,177	206	1,231	6,614
11	عين جالود/ حارود		1,060	1,060		14,066	198	14,264
12	فرْوَنة	330	330		3,942		1,054	4,996
13	الفاطور	110	110		709		20	729
14	جيشر		130	130		1,365	91	1,456
15	جفعة		380	380		3,114	70	3,184
16	عرب الغزاوية وماعوز حاييم ونبي إيتان	1,020	1,640	620	5,323	7,625	5,460	18,408
17	الحميدية وهرمونيم	220	320	100	4,814	1,386	4,702	10,902
18	الحمرا	730	730		8,623	2,153	735	11,511
19	هوفتسي باه		330	330		4,012	82	4,094
20	جَبُّول وبيت يوسف	250	420	170	5,407	20	9,700	15,127
21	جسر المجامع	20	250	230		289	169	458
22	كفر مصر	330	330		4,629	4,462	4,139	13,230
23	كفرة	430	430		7,409		1,763	9,172
24	كوكب الهوا	300	300		6,125		3,824	9,949
25	كفار يحيتسيكل		430	430		5,396	293	5,689
26	عرب الخُنيزير	260	260		1,966	1,000	141	3,107
27	مسيل الجزل - الزناتى وكفار ربن	100	280	180	976	2,222	2,675	5,873
28	المرصص	460	460		9,936	3,002	1,539	14,477
29	قومية	440	440		4,716	81	101	4,898
30	عرب الصفا	650	650		7,549	2,523	2,446	12,518
31	الساخنة ونير دافيد (تل عمال)	530	820	290	1,088	4,985	327	6,400
32	السامرية	250	250		2,851		1,022	3,873
33	سيرين	810	810		16,589	477	11,379	28,445
34	الطيبة (بيسان) وبني بيريت	280	430	150	7,127	8,492	255	15,874
35	تل يوسف		690	690		15,312	418	15,730
36	تل الشوك	120	120		65	3,116	504	3,685
37	الطيرة (بيسان) وإرغون بوروكوف	150	200	50	4,463	2,604	3,140	10,207
38	عرب الزرّاعة / طيرة زيفي		290	290		836	62	898
39	أم عجرة	260	260		1,218	2,708	2,517	6,443
40	وادي البيرة	70	70			5,195		5,195
41	يُبلى	210	210		1,758	2,051	1,356	5,165
42	زبعة	170	170		3,424	156	388	3,968
	مجموع قضاء بيسان	**16,590**	**7,000**	**23,590**	**164,948**	**124,755**	**77,384**	**367,087**
1	عجة	890	890		10,865		162	11,027
2	عانين	590	590		9,431		5,618	15,049
3	عنزة	880	880		4,704		36	4,740
4	عربونة	210	210		6,766		6	6,772
5	عرقة	350	350		3,994		1,681	5,675
6	عرابة	3,810	3,810		39,558		343	39,901
7	عَرَّابة	320	320		7,864		2	7,866
8	البارد (الهاشمية)	280	280		2,720		1	2,721
9	برطعة وخربة طورة الغربية	1,000	1,000		4,320		16,179	20,499
10	بيت قاد	290	290		6,610		2,305	8,915
11	برقين	1,540	1,540		18,774		673	19,447
12	دير أبو ضعيف	850	850		12,898		8	12,906

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
13	دير غزالة	270		270	4,083		2,505	6,588
14	عين المنسي	90		90	1,278		17	1,295
15	فحمة	350		350	4,491		7	4,498
16	الفندقومية	630		630	3,895		184	4,079
17	فقوعة	880		880	29,255		924	30,179
18	فراسين	20		20	4,326		2,346	6,672
19	جبع	2,100		2,100	23,676		944	24,620
20	جلمة	460		460	5,775		52	5,827
21	جلبون وخربة المَجدعة	610		610	31,128		2,831	33,959
22	جلقموس	220		220	3,553		884	4,437
23	جربا	100		100	3,530			3,530
24	جنين	3,990		3,990	19,422		452	19,874
25	الجديدة	830		830	5,799		561	6,360
26	كفر دان	850		850	7,292		36	7,328
27	كفر قود	250		250	5,459		4	5,463
28	كفر راعى	2,150		2,150	35,859		9	35,868
29	كفير	140		140	4,315			4,315
30	كفيرات	240		240	730		2	732
31	المزار	270		270	14,472		29	14,501
32	ميثلون	1,360		1,360	10,650		1,845	12,495
33	مركة	230		230	4,391		5	4,396
34	مسلية	330		330	5,358		3,680	9,038
35	المُغَيّر وخربة المُطلة	220		220	14,371		3,678	18,049
36	المقيبلة	460		460	2,687		4,441	7,128
37	نورس	570		570	6,247		9	6,256
38	قباطية وخربة تَنّين	3,670		3,670	39,266		11,281	50,547
39	رابا وخربة أم سرحان	870		870	14,605		11,037	25,642
40	الرامة	280		280	4,767		1	4,768
41	رمانة وخربة سالم	880		880	15,390		6,286	21,676
42	صندلة	270		270	3,217		32	3,249
43	صانور والنخيل	1,020		1,020	12,432		465	12,897
44	سيلة الظهر	2,850		2,850	9,798		174	9,972
45	سيلة الحارثية	1,860		1,860	5,188		3,743	8,931
46	صير	290		290	12,496		3	12,499
47	سيريس	830		830	8,911		3,682	12,593
48	تعنّك	100		100	29,608	2,540	115	32,263
49	تلفيت	170		170	4,791		1,836	6,627
50	أم الفحم وتشمل عقادة ، عين إبراهيم ، خربة البويشات والمرتفعة واللجّون ومعاوية والشيرفة ومصمص	5,490		5,490	68,311		8,931	77,242
51	أم التوت	170		170	1,843		3,033	4,876
52	يعبد وخربة الخلجان	3,480		3,480	21,622		16,183	37,805
53	اليامون	2,520		2,520	20,033		328	20,361
54	الزبابدة	870		870	5,713		6	5,719
55	زلفة	340		340	1,285		2,504	3,789
56	الزاوية	120		120	1,065		1	1,066
57	زبدة	190		190	5,333		6,591	11,924
58	زرعين	1,420		1,420	22,034	1,711	175	23,920
59	زبوبا	560		560	13,839		4	13,843
	مجموع قضاء جنين	**56,880**		**56,880**	**702,093**	**4,251**	**128,870**	**835,214**
1	عنبتا وإكتابا	3,120		3,120	13,820		1,625	15,445
2	العطارة	250		250	3,802		42	3,844
3	عتيل	2,650		2,650	7,319		18	7,337
4	آفيهايل		350	350		1,735	127	1,862
5	عزون والنبي إلياس وخربة عسلة	1,190		1,190	19,142		4,354	23,496
6	بلعة	2,220		2,220	21,109		42	21,151
7	الباقة الغربية ومنشيات باقة	2,240		2,240	21,116	886		22,002
8	باقة الشرقية	480		480	3,969		17	3,986
9	بيت ليد	960		960	16,746		6	16,752
10	بيت يني		50	50		5,160	277	5,437
11	بيت يستحاق		310	310		411	36	447
12	بني بنيامين		130	130		741	37	778
13	بركة رمضان / وقف خليل الرحمن				5,015	231	308	5,554
14	بيتان		50	50		859	67	926
15	دنابة	740		740	4,218		1,366	5,584
16	دير الغصون ، وخربة المسقوفة ، والمرجة ، وخربة جاروشية ، وخربة بير السكة ، وخربة يمة وخربة إبيثان.	2,860		2,860	26,655		1,115	27,770
17	عين ها هوريش		320	320		985	182	1,167
18	عين ها عوفيد		80	80		239	15	254
19	عين فيريد		410	410		1,649	171	1,820
20	الياشيف		310	310	9	1,167	177	1,353
21	ابن يهودا		640	640	102	4,311	237	4,650
22	فلامة	120		120	2,379		1	2,380
23	فرديسيا	20		20	1,071		21	1,092
24	فرعون	710		710	7,765		1,086	8,851
25	جان حاييم		160	160		976	1	977
26	غابة العبابشة				2,420	2,223	191	4,834
27	غابة الطيبة القبلية				1,106	404	18	1,528
28	غابة الطيبة الشمالية				567	1,447	48	2,062
29	غابة جَيّوس				807	1,588	47	2,442

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
30	غابة كفر صور ، وبيت يهو شواع وكفار نتر، وتل يتسحاق	740	390	1,130	4,506	10,384	4,776	19,666
31	غابة مسكة				5,573	271	38	5,882
32	جفعات حاييم		570	570		951	41	992
33	جفعات شابيرا					2,335	113	2,448
34	حبلة	580		580	8,391	570	1,942	10,903
35	هافا تسيليت ها شارون		50	50		1,572	165	1,737
36	حيروت		380	380	21	753	57	831
37	حبة صهيون		100	100		1,769	113	1,882
38	هوجلا		210	210		1,483	104	1,587
39	علار	1,450		1,450	13,973		8	13,981
40	إرتاح	1,060		1,060	2,539		410	2,949
41	جيوس	830		830	12,565		6	12,571
42	جلجولية	740		740	11,873	365	447	12,685
43	جت	1,120		1,120	9,623		8	9,631
44	كفر عبوش ، وخربة أبو حرفيل	480		480	4,920		3	4,923
45	كفر بَرَة	150		150	3,956		3	3,959
46	كفر اللبد	940		940	14,753		4	14,757
47	كفر جمال	690		690	13,122		1,823	14,945
48	كفر قاسم	1,460		1,460	12,718		47	12,765
49	كفر رمان	270		270	3,921		12	3,933
50	كفر سابا	1,270		1,270	6,019	3,144	525	9,688
51	كفر صور	460		460	10,722		204	10,926
52	كفر ثلث	1,290		1,290	24,851	82	5	24,938
53	كفر زيباد	1,590		1,590	7,079		6	7,085
54	كفار حييم		320	320		1,463	134	1,597
55	كفار هس		360	360		1,091	76	1,167
56	كفار فتكن		890	890		3,777	339	4,116
57	كفار يونا		480	480	49	2,890	164	3,103
58	خربة بيت ليد	460		460	2,969	2,220	147	5,336
59	الجلمة	70		70				
60	خربة الزبابدة				4,626	4,884	1,369	10,879
61	خربة خريش				3,653		2	3,655
62	خربة المنشية	260		260	12,520	3,835	415	16,770
63	خربة زلفة وخربة بركة غازية	210		210	6,865	617	231	7,713
64	كور	280		280	8,510		4	8,514
65	معبروت		330	330		786	365	1,151
66	مشمار ها شارون		310	310		404	30	434
67	مسكة	880	180	1,060	4,924	2,976	176	8,076
68	موشاف جان حاييم				255	835	71	1,161
69	ناتانيا		5,070	5,070	2,557	8,712	1,349	12,618
70	النزلة الغربية	100			2,319		1	2,320
71	النزلة الوسطى	60			1,508		1	1,509
72	النزلة الشرقية	300			4,839		1	4,840
73	نزلة ابو نار	20			749		2	751
74	نزلة عيسى	380			2,027		3	2,030
75	نيرا		60		60	150		150
76	كاديما		190		190	40	249	4,338
77	قَمَين تشمل خربة العقّادة وخربة الشيخ ميسر	1,570			21,617		2,138	23,755
78	قلنصوة وتسور موشى	1,540	240		1,780	7,749	2,498	27,496
79	قلقيلية	5,850			5,850	787	1,072	27,915
80	قاقون	1,970			1,970	4,642	1,514	41,767
81	رامات ها كوفيش		520		520	453	15	588
82	رامين	630			630		178	8,868
83	رمل زيتا (خربة قزازة)	140			140	1,453	664	14,837
84	الراس	160			160			5,646
85	سفارين	530			530		4	9,687
86	صيدا	450			450		7	5,060
87	شوفة	370			370		95	11,690
88	الشويكة	2,370			2,370		268	6,328
89	خربة عَزّون/تبصُر					2,807	173	5,328
90	الطيبة وخربة العمامير وخربة النصيرات وخربة تكلا وكفار يافتز	4,290	110		4,400	6,294	1,581	40,625
91	تل موند		390		390	3,395	245	3,640
92	تل تسور		120		120	1,340	87	1,427
93	الطيرة (طولكرم)	3,180			3,180	26,803	836	31,359
94	تسوفيت		220		220	1,074	72	1,146
95	طولكرم	8,090			8,090	28,793	3,629	34,282
96	ام خالد	970			970	1,923	882	2,894
97	وادي الحوارث	1,330	380		1,710	2,515	3,955	8,402
98	وادي القبانى	320			320	427	9,276	9,812
99	يديدا		220		220		2,525	2,701
100	زيتا	1,780			1,780	6,364	46	6,410
	مجموع قضاء طولكرم	**71,240**	**14,900**	**86,140**	**650,695**	**141,361**	**43,280**	**835,336**
1	عمورية	120			120	3,111	1	3,112
2	عقبة	600			600	8,061	7	8,068
3	عقربة	2,060			2,060	139,869	2,661	142,530
4	عصيرة القبلية	410			410	6,434	3	6,437
5	عصيرة الشمالية	2,060			2,060	30,487	9	30,496
6	عسكر	340			340	3,612	103	3,715
7	عورتة و أودلة	1,470		1,470	16,071		35	16,106
8	عزموط	410		410	10,745		3	10,748
9	بلاطة	770		770	2,984		16	3,000
10	باقة	390		390	8,947		3	8,950
11	بزارية	320		320	4,198		80	4,278
12	بيت دجن وبيت دجن جفتلك وخربة فروش	750		750	31,526		12,550	44,076
13	بيت فوريك وخربة كفربيتا	1,240		1,240	36,656		7	36,663
14	بيت إيبا	630		630	4,966		97	5,063
15	بيت عمير	860		860	12,086		8	12,094
16	بيت وزن	310		310	3,662		49	3,711
17	بيتا	1,580		1,580	17,530		12	17,542
18	بديا	1,360		1,360	13,455		11	13,466
19	بورين وعراق بورين	1,200		1,200	18,933		163	19,096
20	برقة	2,590		2,590	18,190		296	18,486
21	بروقين	690		690	12,623		5	12,628
22	دير بلوط	720		720	14,776		13	14,789
23	دير الحطب	370		370	11,526		6	11,532
24	دير إستيا	1,190		1,190	33,818		346	34,164
25	دير شرف	800		800	7,058		132	7,190
26	دوما	310		310	17,346		5	17,351
27	عينبوس	340		340	4,008		3	4,011
28	فرعتا	70		70	1,663		1	1,664
29	فرخة	380		380	5,673		2	5,675
30	الفندق	100		100	1,592		27	1,619
31	غور الفارعة وأم هريرة وقراوة الفوقا والتحتا	1,890		1,890	15,114		65,361	80,475
32	حجة	960		960	13,105		14	13,119
33	حارس	540		540	8,387		4	8,391
34	حوارة	1,300		1,300	7,871		111	7,982
35	اجنسنيا	200		200	6,543		4	6,547
36	اماتين	440		440	7,152		3	7,155
37	إسكاكا	260		260	5,310		1	5,311
38	جالود	300		300	15,811		4	15,815
39	جماعين	1,240		1,240	19,810		11	19,821
40	جنصا فوط	450		450	9,344		12	9,356
41	جيت	440		440	6,455		6	6,461
42	جنيد	90		90	283		1	284
43	جريش وكفر عطية	340		340	8,204		3	8,207
44	كفر الديك	870		870	15,293		15	15,308
45	كفر لاقف	210		210	2,850		4	2,854
46	كفر قدوم	1,240		1,240	18,921		10	18,931
47	كفر قلّيل وخربة سارين	470		470	4,660		72	4,732
48	خربة قيس	170		170	3,387		1	3,388
49	خربة صير				2,240		2	2,242
50	كفل حارث	770		770	9,388		5	9,393
51	اللبّن الشرقية	620		620	12,448		97	12,545
52	ماداما	290		290	3,357		4	3,361
53	مجدل بني فاضل	430		430	28,018		4	28,022
54	مردة	470		470	9,014		7	9,021
55	مسحة	110		110	8,259		4	8,263
56	المُغَير وخربة جبعيت	290		290	30,655		3,248	33,903
57	نابلس	23,250		23,250	7,251	15	1,099	8,365
58	الناقورة	350		350	5,416		91	5,507
59	نصف جبيل	260		260	5,050		4	5,054
60	قبلان	1,310		1,310	8,280		10	8,290
61	قراوة بني حسان	450		450	9,681		4	9,685
62	قريوط	930		930	7,485		6	7,491
63	قيرة	140		140	2,247		2	2,249
64	قوصين	310		310	4,538		5	4,543
65	قصرى	1,120		1,120	8,931		7	8,938
66	رافات	180		180	8,123		2	8,125
67	رفيدية	430		430	1,993		11	2,004
68	روجيب	390		390	7,036		2	7,038
69	سبسطية	1,020		1,020	4,953		113	5,066
70	سلفيت	1,830		1,830	23,101		16	23,117
71	سالم	660		660	10,288		5	10,293
72	سنيرية	990		990	12,675		10	12,685
73	صرة	540		540	5,926		2	5,928
74	صرطة	420		420	5,579		5	5,584
75	الساوية	820		820	10,699		88	10,787
76	تلفيت	610		610	6,252		6	6,258
77	طلوزة	1,830		1,830	52,550		5,160	57,710
78	طمون	2,070		2,070	98,061		19	98,080
79	تياسير	260		260	23,256		2	23,258
80	تل	1,060		1,060	13,771		5	13,776
81	طوباس وخربةكشدة وبردلة	5,530		5,530	220,594		92,529	313,123
82	عوريف و عراق بورين	520		520	3,959		6	3,965
83	أوصرين	200		200	2,184		1	2,185
84	يانون	50		50	16,437		2	16,439
85	ياصيد	480		480	9,217		5	9,222
86	ياسوف	360		360	6,039		29	6,068
87	يتمه	440		440	3,738		39	3,777
88	زواتة	330		330	3,482		76	3,558
89	الزاوية	720		720	11,510		6	11,516

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
90	زيتا	510		510	12,882		5	12,887
	مجموع قضاء نابلس	**89,200**		**89,200**	**1,406,669**	**15**	**185,034**	**1,591,718**
1	عرب أبوكشك	4,170		4,170	17,121	901	448	18,470
2	بيت يام		2,000	2,000	13	2,107	998	3,118
3	بيت دجن	3,840		3,840	12,261	1,975	3,091	17,327
4	بني براق		5,760	5,760		1,555	196	1,751
5	بيار عدس	300		300	5,232	109	151	5,492
6	فَجّة	1,200	370	1,570	3,215	1,580	124	4,919
7	جات ريمون		490	490		706	29	735
8	جفعات هن (أرجون رعنانا)		200	200		812	40	852
9	هدار		540	540		4,135	219	4,354
10	الحرم - سيدنا علي	520	360	880	2,681	4,745	639	8,065
11	هرزليا		4,650	4,650		8,464	793	9,257
12	حولون		3,280	3,280	376	7,722	1,814	9,912
13	يافا	66,310	28,000	94,310	11,752	1,375	4,383	17,510
14	إجليل القبلية	470	210	680	8,692	5,980	535	15,207
15	إجليل الشمالية	190		190	1,900	521	29	2,450
16	الجماسين الغربي	1,080		1,080	529	714	122	1,365
17	الجماسين الشرقي	730		730	286	54	18	358
18	جريشة	190		190	397	93	65	555
19	كفر عانة	2,800	220	3,020	14,358	2,334	661	17,353
20	كفار جانيم		1,720	1,720		2,868	232	3,100
21	كفار ملال		960	960		2,099	143	2,242
22	كفار سابا		4,320	4,320		6,251	351	6,602
23	الخيرية	1,420		1,420	7,182	5,842	648	13,672
24	مجديل		1,260	1,260	44	3,508	108	3,660
25	المسعودية - صميل	850		850				
26	مكفة اسرائيل		750	750	1,632		906	2,538
27	المرّ (المحمودية)	170		170	41		10	51
28	المويلح	360		360	2,795	376	171	3,342
29	بتاح تكفا (ملبّس)	150	18,820	18,970	536	22,365	2,281	25,182
30	قريات شاول		90	90		219	19	238
31	رعنانة		3,290	3,290		5,354	353	5,707
32	رامات غان		10,200	10,200	821	4,566	744	6,131
33	رامات ها شارون		770	770		1,737	126	1,863
34	راما تيم		1,480	1,480		2,109	121	2,230
35	رنتيّة	590		590	4,155	142	92	4,389
36	ريشبون		280	280	33	2,060	173	2,266
37	السافرية	3,070		3,070	10,545	1,722	575	12,842
38	سَلمَة وجفعاتيم ونحلات يتسحاق	6,730	6,670	13,400	6,088	2,146	383	8,617
39	ساقية	1,100	610	1,710	5,151	1,901	412	7,464
40	سارونا	150		150	4,039	188	325	4,552
41	عرب السوالمة	800		800	5,844		98	5,942
42	شفاييم		430	430	104	1,899	89	2,092
43	الشيخ مُونس	1,930		1,930	11,456	3,545	971	15,972
44	تل أبيب	660	166,000	166,660	1,845	9,101	1,776	12,722
45	ولهلمة	240		240	8,989		519	9,508
46	العباسية - اليهودية	5,650	150	5,800	17,499	1,135	1,906	20,540
47	يرقونا		220	220	220	996	49	1,045
48	يازور	4,030		4,030	9,742	1,428	637	11,807
	مجموع قضاء يافا	**109,700**	**264,100**	**373,800**	**177,354**	**129,439**	**28,573**	**335,366**
1	ابو الفضل (السطرية)	4,290		4,290	2,717		153	2,870
2	أبوشوشة	870		870	2,896	6,337	192	9,425
3	عاقر	2,480		2,480	11,322	3,222	1,281	15,825
4	بَرفيليه	730		730	7,130		4	7,134
5	البرية	510		510	2,758		73	2,831
6	بَشّيت	1,620		1,620	18,538		15	18,553
7	بير يعقوب		450	450		1,813	63	1,876
8	بيت حنان ونتاعم		690	690		3,666	174	3,840
9	بيت جيز	550		550	8,202		155	8,357
10	بيت نبالا	2,310		2,310	14,427		624	15,051
11	بيت نوبا وعجنجول	1,240		1,240	11,383		18	11,401
12	بيت عوفيد		550	550	30	5,021	144	5,195
13	بيت شنة	210		210	3,617			3,617
14	بيت سوسين	210		210	5,453		1,028	6,481
15	بن شيمن		930	930		2,094	82	2,176
16	بلعين	210		210	3,991		1	3,992
17	بير ماعين / أماعين	510		510	9,317		2	9,319
18	بير سالم	410		410	3,288		113	3,401
19	بدرس	510		510	7,930		5	7,935
20	البرج	480		480	4,705		3	4,708
21	دانيال	410		410	2,728		80	2,808
22	دير أبوسلامة	60		60	1,195			1,195
23	دير أيوب	320		320	4,500		1,528	6,028
24	دير محيسن	460		460	9,704		304	10,008
25	دير قديس	440		440	8,222		2	8,224
26	دير طريف	1,750		1,750	8,338		418	8,756
27	غديرة		970	970	196	4,677	341	5,214
28	الحديثة	760		760	6,544	157	409	7,110
29	هلدا		260	260		2,534	62	2,596
30	إدنبة	490		490	6,827	1,082	194	8,103
31	عمواس	1,450		1,450	5,135		16	5,151
32	عنّابة	1,420		1,420	12,244	21	592	12,857
33	جليا	330		330	10,345		2	10,347
34	جمزو	1,510		1,510	9,460		221	9,681
35	جنداس				4,289		159	4,448
36	كفار بيلو		230	230	261	655	75	991
37	كفار أهارون		80	80	38	1,727	84	1,849
38	كفار مناحيم		290	290		1,272		1,272
39	كفار سركين		540	540		548	8	556
40	كفار يوريا		20	20		4,452		4,452
41	الخلايل				11,951		176	12,127
42	خربطا	650		650	7,118		2	7,120
43	خرَوبة	170		170	3,373		1	3,374
44	الخيمة	190		190	5,038		112	5,150
45	خربة بيت فار	300		300	5,457		147	5,604
46	خربة الصُهيرية	100		100	1,341			1,341
47	خربة البويرة	190		190	1,150			1,150
48	خربة القبيبة				1,082			1,082
49	خربة مسمار				3,154			3,154
50	خربة زكريا				4,538			4,538
51	خلدة	280		280	9,349		112	9,461
52	الكَنيَسة	40		40	3,804		68	3,872
53	اللطرون	190		190	7,724	134	518	8,376
54	اللُبن	340		340	9,852		2	9,854
55	اللد	16,760	20	16,780	21,665	-	2,058	23,723
56	مجدل يابا/مجدل الصادق	1,520		1,520	25,066	596	970	26,632
57	المنصورة	90		90	2,123	102	103	2,328
58	عقرون / مزكرت باطية		450	450		8,306	299	8,605
59	المدية	320		320	7,018		2	7,020
60	المغار	1,740		1,740	11,252	2,659	1,479	15,390
61	المُخيزن	200	110	310	10,942	1,380	226	12,548
62	المزيرعة	1,160		1,160	9,042	1,450	330	10,822
63	النعاني	1,470	590	2,060	9,768	5,832	529	16,129
64	النبي روبين	1,420		1,420	30,994		8	31,002
65	نحلات يهودا		850	850		967	68	1,035
66	نعلين	1,420		1,420	15,868		7	15,875
67	قطرة	1,210		1,210	5,130	2,509	214	7,853
68	قزازة	940		940	14,272		4,557	18,829
69	قبية	1,250		1,250	16,485		19	16,504
70	القُباب	1,980		1,980	12,668	861	389	13,918
71	القبيبة	1,720		1,720	8,889	1,397	451	10,737
72	قولة	1,010		1,010	3,885	271	191	4,347
73	الرملة	15,160		15,160	38,456	185	2,111	40,752
74	رنتيس	1,280		1,280	30,112	487	334	30,933
75	رحفوت (ديران)	20	10,000	10,020	18	15,282	850	16,150
76	يشون لو زيون (عيون قارة)		8,100	8,100	203	23,747	8,936	32,886
77	سَجَد	370		370			2,795	2,795
78	سلبيت	510		510	6,105		6	6,111
79	صرفند العمار	1,950		1,950	9,223	761	3,283	13,267
80	صرفند الخراب	1,040		1,040	3,545	1,611	347	5,503
81	صيدون	210		210	6,099	1,221	167	7,487
82	شبطين	150		150	4,421		2	4,423
83	شحمة	280		280	5,165	220	1,490	6,875
84	شلتا	100		100	5,379		1	5,380
85	شقبة	840		840	15,009		4	15,013
86	التينة	750		750	5,843	949	209	7,001
87	الطيرة	1,290		1,290	6,706		250	6,956
88	طيرة شالوم		290	290	269	389	36	694
89	أم كلخة	60		60	1,233	96	76	1,405
90	وادي حنين/ نس تسيونا	1,620	1,760	3,380	1,998	3,211	192	5,401
91	يالو	1,220		1,220	14,985		7	14,992
92	يبنه	5,420		5,420	37,919	2,845	18,790	59,554
93	زرنوقة وجبيتون	2,380	2,240	4,620	5,640	5,413	428	11,481
	مجموع قضاء الرملة	**97,850**	**29,420**	**127,270**	**686,056**	**122,159**	**61,977**	**870,192**
1	أبو قش	300		300	4,749		2	4,751
2	أبو شخيدم	250		250	1,427		3	1,430
3	عابود	1,080		1,080	15,000		7	15,007
4	عبوين	880		880	16,199		6	16,205
5	عجول	350		350	6,636		3	6,639
6	عارورة	660		660	10,974		4	10,978
7	عطارة	690		690	9,521		24	9,545
8	بيت لقية	1,040		1,040	14,350		8	14,358
9	بيت ريما	930		930	9,454		6	9,460
10	بيت صيرة	540		540	4,684		3	4,687
11	بيت عور الفوقا	210		210	3,762	51	5	3,818
12	بيت عور التحتا	710		710	4,599		20	4,619
13	بيتيلو	490		490	12,395		1,014	13,409
14	بيتين	690		690	4,748		16	4,764
15	بيتونيا	1,490		1,490	22,797	95	474	23,366
16	بير زيت	1,560		1,560	14,077		11	14,088
17	البيرة	2,920		2,920	22,406	-	606	23,012
18	برهام	150		150	1,588		1	1,589
19	برقة	380		380	5,997		4	6,001
20	دير أبو مشعل	510		510	8,201		577	8,778
21	دير عمار	350		350	7,187		2	7,189

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
22	دير دبوان	2,080		2,080	73,318		14	73,332
23	دير السودان	280		280	4,497		1	4,498
24	دير غسانة	880		880	12,795		7	12,802
25	دير إبزيع	410		410	14,282		3	14,285
26	دير جرير	1,080		1,080	33,155		6	33,161
27	دير نظام	190		190	1,936		2	1,938
28	دورا القرع	370		370	4,123		43	4,166
29	عين عريك	610		610	5,930		4	5,934
30	عين قينيا	100		100	2,492		2	2,494
31	عين سينيا	330		330	2,724		67	2,791
32	عين يبرود	930		930	11,468		20	11,488
33	جمالة	200		200	7,168		2	7,170
34	الجانية	300		300	7,562		3	7,565
35	جيبية	90		90	1,665		1	1,666
36	جفنة	910		910	5,939		76	6,015
37	جلجيليا	280		280	7,280		3	7,283
38	كفر عين	550		550	7,141		4	7,145
39	كفر مالك	1,100		1,100	52,185		11	52,196
40	كفر نعمة	780		780	10,281		5	10,286
41	كوبر	610		610	9,675		3	9,678
42	خربة ابو فلاح	710		710	8,180		6	8,186
43	خربة المصباح	600		600	4,436		2	4,438
44	مزارع النوباني	1,090		1,090	9,626		5	9,631
45	المزرعة القبلية	860		860	13,235		5	13,240
46	المزرعة الشرقية	1,400		1,400	16,261		72	16,333
47	النبي صالح	170		170	2,797		49	2,846
48	قروات بني زيد	500		500	5,097		3	5,100
49	رام الله	5,080		5,080	16,344	-	216	16,560
50	رمون	970		970	30,039		4	30,043
51	راس كركر	340		340	5,882		1	5,883
52	صَفَا	790		790	9,594		8	9,602
53	سلواد	1,910		1,910	18,792		88	18,880
54	سنجل	1,320		1,320	14,075		111	14,186
55	سردا	250		250	3,721		5	3,726
56	الطيبة	1,330		1,330	20,204		27	20,231
57	الطيرة	330		330	3,965		3	3,968
58	ترمسعيا	960		960	17,606		5	17,611
59	أم صفا (كفر إيشوع)	110		110	3,853		230	4,083
60	يبرود	300		300	2,430		1	2,431
	مجموع قضاء رام الله	**47,280**		**47,280**	**682,504**	**146**	**3,914**	**686,564**
1	أبو ديس	1,940		1,940	27,869	339	24	28,232
2	علار	440		440	12,353		3	12,356
3	عناتا	540		540	18,496	339	11,893	30,728
4	عقّور	40		40	5,444		78	5,522
5	عرب الرشايدة				159,145			159,145
6	عرب السواحرة				67,114	54		67,168
7	عرب التعامرة				209,888			209,888
8	عرب ابن عبيد	7,070		7,070	90,831		1,195	92,026
9	أرطاس	800		800	4,276		28	4,304
10	عرتوف	350		350	401		2	403
11	عطاروت		160	160		433	68	501
12	العوجة وعرب النصيرات وعرب الكعابنة وعرب العرينات وعرب السعايدة	1,390		1,390	106,946			106,946
13	بَتّير	1,050		1,050	7,416	533	79	8,028
14	بيت دقو	420		420	5,383		10	5,393
15	بيت فجار	1,480		1,480	17,287		5	17,292
16	بيت حنينا	1,590		1,590	14,948	805	86	15,839
17	بيت إجزا	70		70	2,361	188	1	2,550
18	بيت إكسا	1,410		1,410	8,179	1,073	21	9,273
19	بيت عنان	820		820	10,097		8	10,105
20	بيت عطاب	540		540	5,447		3,310	8,757
21	بيت جالا	3,710		3,710	13,595	397	52	14,044
22	بيت جمال	240		240	4,799		79	4,878
23	بيت محسير	2,400		2,400	15,428		840	16,268
24	بيت نقّوبا	240		240	1,958	951	70	2,979
25	بيت صفافا	1,410		1,410	2,814	391	109	3,314
26	بيت ساحور	2,770		2,770	6,665	381	38	7,084
27	بيت سوريك	480		480	6,879	63	7	6,949
28	بيت ثول	260		260	4,205	421	3	4,629
29	بيت أم الميس	70		70	1,013			1,013
30	بيت لحم	8,820		8,820	31,030	208	255	31,493
31	بدّو	520		520	5,339	50	3	5,392
32	بير نبلا	590		590	2,455	233	4	2,692
33	البُريج	720		720	18,856		224	19,080
34	دير عمرو	10		10	3,072			3,072
35	دير الهوا	60		60	4,660		1,247	5,907
36	دير الشيخ	220		220	1,366		5,415	6,781
37	دير رفات	430		430	12,966		276	13,242
38	دير ياسين	610		610	2,701	153	3	2,857
39	دير آبان	2,100		2,100	21,578	376	780	22,734
40	الديوك	730		730	21,332			21,332
41	عين كارم	3,180		3,180	13,449	1,362	218	15,029
42	العيزرية	1,060		1,060	11,046		133	11,179
43	هارتوف		80	80	45	4,547	157	4,749

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
44	حزمة	750		750	9,276	1,022	140	10,438
45	حوسان	770		770	7,247		5	7,252
46	العيساوية	730		730	10,108	235	74	10,417
47	إشوع	620		620	5,456		66	5,522
48	عسلين	260		260	2,157		2	2,159
49	جبع	350		350	13,405		2	13,407
50	جَرَش	190		190	3,517		1	3,518
51	أريحا	2,840	170	3,010	6,979		30,502	37,481
52	القدس	60,080	97,000	157,080	11,420	5,452	3,918	20,790
53	الجيب	830		830	8,067	129	9	8,205
54	الجديرة	190		190	2,007	36	1	2,044
55	الجورة	420		420	3,909	247	2	4,158
56	كفر عقاب	290		290	5,437	5	30	5,472
57	كسْلا	280		280	8,001		3	8,004
58	الخضر	1,130		1,130	19,734	218	143	20,095
59	الخان الأحمر				16,380			16,380
60	خربة اللوز	450		450	4,495		7	4,502
61	خربة العُمور	270		270	3,725	436	2	4,163
62	خربة اسم الله	20		20	568			568
63	لفتا	2,550		2,550	7,780	756	207	8,743
64	المالحة	1,940		1,940	5,798	922	108	6,828
65	مخماس	540		540	13,474		5	13,479
66	النبي موسى وامتياز البوتاس	1,380	1,270	2,650	39,226	65	82,957	122,248
67	النبي صمويل	200		200	1,592	556	2	2,150
68	نحالين	620		620	16,144	1,116	9	17,269
69	نطاف	40		40	1,401			1,401
70	النبي يعقوب		190	190		472	17	489
71	النويعمة	240		240	52,610		6	52,616
72	القبو	260		260	3,801		5	3,806
73	قلندية	190		190	2,388	1,055	497	3,940
74	قالونيا وموتسا	910	350	1,260	3,594	1,084	166	4,844
75	أبو غوش - قرية العنب	860		860	6,435	818	337	7,590
76	القسطل	90		90	1,415	7	24	1,446
77	قطنّة	1,150		1,150	9,453		11	9,464
78	قرية عنابيم ومعالا		610	610		3,498	71	3,569
79	القبيبة	420		420	3,181		3	3,184
80	رافات	280		280	3,773		4	3,777
81	الرام	350		350	5,110	449	39	5,598
82	رامات رحيل		370	370	36	109		145
83	راس أبوعمّار	620		620	8,313		29	8,342
84	صرعة	340		340	4,964		3	4,967
85	ساريس	560		560	10,427	132	140	10,699
86	صطاف	540		540	3,769		6	3,775
87	شَرَفات	210		210	1,962		12	1,974
88	شعفاط	760		760	4,929	186	100	5,215
89	سلوان	3,820		3,820	4,483	436	502	5,421
90	صوبا	620		620	4,082	15	5	4,102
91	سُفلى	60		60	714		1,347	2,061
92	صورباهر وام طوبا	2,450		2,450	8,915	540	16	9,471
93	الطور	2,770		2,770	8,631	73	104	8,808
94	وادي فوكين	280		280	9,927		1	9,928
95	الوَلَجة	1,650		1,650	17,507	35	166	17,708
	مجموع قضاء القدس	**147,750**	**100,200**	**247,950**	**1,388,854**	**33,401**	**148,530**	**1,570,785**
1	عبسان	2,230		2,230	15,780		304	16,084
2	أبو مدين				7,080		1,741	8,821
3	عرب صُقرير	920		920	12,270		27,954	40,224
4	بني سهيلة	3,220		3,220	10,829		299	11,128
5	بربرة	2,410		2,410	13,477		501	13,978
6	برقة	890		890	4,841	226	139	5,206
7	البطاني الغربي	980		980	4,475		99	4,574
8	البطاني الشرقي	650		650	5,531	70	163	5,764
9	بير توفيا		690	690		3,562	161	3,723
10	بيت عفا	700		700	5,707		101	5,808
11	بيت دراس	2,750		2,750	15,896		461	16,357
12	بيت حانون	1,680	50	1,730	16,051	1,917	2,057	20,025
13	بيت جرجا	940		940	8,015	116	350	8,481
14	بيت لاهيا	1,700		1,700	17,641		20,735	38,376
15	بيت طيما	1,060		1,060	10,753		279	11,032
16	بعلين وأرض العشرة	180		180	7,415	294	327	8,036
17	بُرير	2,740		2,740	44,220	618	1,346	46,184
18	دير البلح	2,560		2,560	13,043	262	1,430	14,735
19	دير سنيد	730		730	5,089	483	509	6,081
20	دمرة	520		520	8,257		235	8,492
21	الفالوجة	4,670		4,670	37,252		786	38,038
22	جان يفنه وكفار بيتسارون		610	610	665	4,476	219	5,360
23	غزة	34,170	80	34,250	151,023	6,537	13,256	170,816
24	حمامة	5,010	60	5,070	26,855	1,693	12,818	41,366
25	حَتّا	970		970	5,193		112	5,305
26	هربيا	2,240	60	2,300	12,987	1,226	8,099	22,312
27	هوج	810	230	1,040	16,741	4,236	1,011	21,988
28	حُليقات	420		420	6,902		161	7,063
29	عبدس	540		540	4,493		100	4,593
30	عراق المنشية وجات	2,010	210	2,220	13,838	3,468	595	17,901
31	عراق سويدان	660		660	7,380		149	7,529

جدول 2-10: النص الكامل "لإحصاءات القرى" لعام 1945 لكل مدينة وقرية في كل قضاء تتمة

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
32	إسدود	4,620	290	4,910	32,905	2,487	12,479	47,871
33	جبالية	3,520		3,520	2,476		9,021	11,497
34	الجلَديَة	360		360	1		4,328	4,329
35	الجيَة	1,230		1,230	8,274		232	8,506
36	جولس	1,030		1,030	13,225		359	13,584
37	الجورة	2,420		2,420	10,705		1,519	12,224
38	جُسير	1,180		1,180	12,015		346	12,361
39	كرتيَا	1,370		1,370	13,346		363	13,709
40	كوفخة	500		500	87		8,482	8,569
41	كوكبا	680		680	8,386		156	8,542
42	كفار واربرج		260	260	247	1,605	42	1,894
43	خان يونس	11,220		11,220	28,691	-	27,431	56,122
44	خربة خزاعة	990		990	7,995		184	8,179
45	خربة الخصاص	150		150	3,300		2,969	6,269
46	المجدل (عسقلان)	9,910		9,910	41,430	-	2,250	43,680
47	المسمية الكبيرة	2,520		2,520	19,850	229	608	20,687
48	المسمية الصغيرة (الحورانية)	530		530	6,340		138	6,478
49	المحرَقة	580		580	12		4,843	4,855
50	نَجد	620		620	12,669	495	412	13,576
51	النزلة	1,330		1,330	2,515		1,995	4,510
52	نقبا		280	280	2,603	2,627	146	5,376
53	نعليا	1,310		1,310	4,929		304	5,233
54	النصيرات				9,913		512	10,425
55	قسطينة	890		890	8,438	3,135	446	12,019
56	رفح	2,220		2,220	275		40,304	40,579
57	السوافير الغربية	1,030		1,030	7,307		216	7,523
58	السوافير الشمالية	680		680	5,166	450	245	5,861
59	السوافير الشرقية	970		970	13,200	103	528	13,831
60	السميري				2,572		1,261	3,833
61	صُميَل	950		950	16,261	2,620	423	19,304
62	سمسم	1,290	70	1,360	12,671	3,386	740	16,797
63	تل الترمس	760		760	11,199	68	241	11,508
64	ياصور	1,070		1,070	13,102	2,871	417	16,390
	مجموع قضاء غزة	**134,290**	**2,890**	**137,180**	**841,804**	**49,260**	**220,437**	**1,111,501**
1	عجّور وخربة عمورية	3,730		3,730	44,771		13,303	58,074
2	عرب الجهالين والدواهك والظلامات والسرايعة	2,000		2,000	478,058		38,942	517,000
3	بني نعيم	2,160		2,160	71,624	35	8	71,667
4	برقوسيا	330		330	3,214		2	3,216
5	بيت أولا	1,310		1,310	24,033		12	24,045
6	بيت جبرين	2,430		2,430	54,962	1,008	215	56,185
7	بيت كاحل	570		570	5,611		184	5,795
8	بيت نَتّيف	2,150		2,150	32,762		11,825	44,587
9	بيت اُمَر	1,600	80	1,680	28,233	567	1,329	30,129
10	الدوايمة	3,710		3,710	60,560		25	60,585
11	دير الدُبَان	730		730	7,777		7	7,784
12	دير نخاس	600		600	8,923		5,553	14,476
13	الظاهرية	3,760		3,760	120,452		402	120,854
14	دورة	9,700		9,700	240,685		19	240,704
15	حلحول	3,380		3,380	37,324		10	37,334
16	الخليل	24,560		24,560	74,407	64	1,171	75,642
17	إدنا	2,190		2,190	33,986		16	34,002
18	الجبعة	210		210	5,593	1,751	1	7,345
19	خاراس	970		970	6,777		4	6,781
20	خربة جمرورة				3,707			3,707
21	خربة أم برج	140		140	13,079		4	13,083
22	كدنا	450		450	11,607		4,137	15,744
23	مُغلَس	540		540	11,286		173	11,459
24	نوبا	760		760	22,831		5	22,836
25	القبيبة	1,060		1,060	11,801		111	11,912
26	رَعْنا	190		190	6,923		2	6,925
27	الريحية	330		330	2,655		4	2,659
28	السموع	2,520		2,520	138,854		18	138,872
29	الشيوخ	1,240		1,240	22,088		3	22,091
30	سعير	2,710		2,710	92,417		6	92,423
31	صوريف	2,190		2,190	38,550	314	12	38,876
32	تفوح	780		780	12,100		3	12,103
33	ترقوميا	1,550		1,550	20,718		470	21,188
34	تل الصافي	1,290		1,290	27,794	1,120	11	28,925
35	بطة	5,260		5,260	174,136		36	174,172
36	زكريا	1,180		1,180	15,311		9	15,320
37	زيتا	330		330	3,127	1,273	6,090	10,490
38	زكرين	960		960	17,186		9	17,195
	مجموع قضاء الخليل	**89,570**	**80**	**89,650**	**1,985,922**	**6,132**	**84,131**	**2,076,185**
1	العمارة	38		38				
2	الجمامة	38		38				
3	عسلوج	38		38				
4	عوجة الحفير	38		38				
5	كرنب	38		38				
6	الزويرة	38		38				
7	الغمر	38		38				
8	ام رشرش	38		38				
9	الخلصة	38		38				
10	بئر السبع	5,323		5,323			2,279	2,279
11	الصانع / نجمات	1,763		1,763				

مسلسل	إسم البلدة	عدد السكان			مساحة الأرض (بالدنم)			
		العرب 1945	اليهود 1945	المجموع	أراضي عربية	أراضي يهودية	أراضي عامة	المجموع
12	الصوفي / نجمات	1,472		1,472				
13	أبوعاذرة / نجمات	1,145		1,145				
14	أبوصوصين / نجمات	1,009		1,009				
15	القصار / نجمات	1,509		1,509				
16	أبوصهيبان / نجمات	3,850		3,850				
17	أبوسته / غوالي	1,100		1,100				
18	أبوالحصين / غوالي	1,405		1,405				
19	أبوشلهوب / غوالي	429		429				
20	أبوختلة / غوالي	329		329				
21	أبوبكرة / غوالي	168		168				
22	أبوعمرة / غوالي	774		774				
23	الزريعي / غوالي	3,949		3,949				
24	العمور / غوالي	614		614				
25	نبعات	2,353		2,353				
26	وحيداتترابين	784		784				
27	أبومعيلق / حسنات	816		816				
28	أبوغليون / جراوين	1,631		1,631				
29	أبويحيي / جراوين	1,259		1,259				
30	أبوصعيليك / جراوين	937		937				
31	عرب القلاعية							
	مجموع الترابين	27,296	30	27,326	1,361,975	500		1,362,475
32	المحمديين	3,329		3,329				
33	الصبحيين	2,672		2,672				
34	الصبيحات	379		379				
35	الزربة	719		719				
36	الفراحين	838		838				
37	المسعوديين	1,552		1,552				
38	العصيات	1,147		1,147				
39	السواخنة	1,919		1,919				
40	المريعات	659		659				
41	السراحين	1,333		1,333				
	مجموع العزازمة	14,547	120	14,667	5,634,490	63,231		5,697,721
42	الهزيل / الحكوك	1,091		1,091				
43	الاسد / الحكوك	293		293				
44	أبوعبدون / الحكوك	391		391				
45	البريقي / الحكوك	932		932				
46	بلي	501		501				
47	أبولبة / علامات	1,195		1,195				
48	أبوجقيم / علامات	563		563				
49	أبوشنار / علامات	1,249		1,249				
50	الشلاليين	1,297		1,297				
51	ابورقيّق / القديرات	1,185		1,185				
52	الصانع / القديرات	1,074		1,074				
53	أبوكف / القديرات	1,091		1,091				
54	الأعسم / القديرات	2,514		2,514				
55	أبوربيعة / الظلام	1,725		1,725				
56	أبوجويعد / الظلام	1,068		1,068				
57	أبوقرينات / الظلام	1,180		1,180				
58	المسامرة / الرماضين	461		461				
59	الشعور / الرماضين	449		449				
60	بني عقبة	241		241				
61	العطاونة / النتوش	1,810		1,810				
62	الرواشدة	374		374				
63	بدينات	535		535				
64	العرور	486		486				
65	القلازين تياها	275		275				
66	الجنابيب / الظلام	370		370				
67	القطاطوة	843		843				
	مجموع التياها	23,196	30	23,226	2,084,325	1,500		2,085,825
68	أبو مدين	2,379		2,379				
69	الظواهرة	773		773				
70	السميري	1,259		1,259				
71	النصيرات	1,851		1,851				
	مجموع الحناجرة	6,261		6,261	78,325			78,325
72	أبوجابر	674		674				
73	أبوالعدوس / إرتيمات	915		915				
74	الفقراء / إرتيمات	655		655				
75	ثابت / قلازين	510		510				
76	بن صباح / حسنات	379		379				
77	بن عجلان / عمارين	1,043		1,043				
78	الوحيدات جبارات	474		474				
79	النويري / السعادنة	225		225				
80	أبوجربيان / السعادنة	345		345				
81	الدقس	1,016		1,016				
82	بن رفيع / السواركة	811		811				
83	الولايدة	226		226				
84	أبو روّاع	189		189				
	مجموع الجبارات	7,463		7,463	379,175			379,175
85	الحمايطة	258		258				
86	الرمامنة	228		228				
87	المذاكير	313		313				
88	الروايثة	282		282				
	مجموع السعيدين	1,081		1,081	1,238,375			1,238,375
	مجموع الإحيوات	989		989	1,732,825			1,732,825
	مجموع قضاء بئر السبع	86,497	180	86,677	12,509,490	65,231	2,279	12,577,000
	المجموع الإجمالي	1,243,867	552,670	1,796,537	23,339,643	1,491,699	1,491,657	26,322,999

جدول 2-11: متوسط التعداد السكاني ومساحات الأراضي

نوع البلدة	عدد السكان			الاراضي (دنم)				العدد
	العرب 45	اليهود 45	المجموع	عربية	يهودية	ملكية عامة	المجموع	
مدن مختلطة	34,430	45,258	79,688	8,191	10,286	5,337	23,814	4
مدن عربية	12,588	3,953	13,906	55,895	2,597	9,530	67,060	27
مدن يهودية	213	28,970	29,076	872	13,198	2,153	16,113	8
قرى عربية	898	341	916	11,796	1,999	1,468	13,741	793
قرى يهودية	357	561	581	321	4,320	252	4,648	163
كافة البلدات	1,450	2,444	1,794	12,303	3,108	1,518	13,758	995

ملاحظات: البلدات مصنفة كمدينة أوقرية، باستثناء قضاء بئر السبع. تعرّف البلدة بأنها "مدينة" اختيارياً إذا زاد عدد سكانها عن 5000 نسمة عام 1948. وتعرّف البلدة بأنها عربية أو يهودية حسب حكومة الانتداب. وتعرّف البلدة بأنها مختلطة (مثل القدس وحيفا وصفد وطبرية) تعريفاً اختيارياً. عدد البلدات التي درست في الجدول هو 995 بلدة باستثناء قضاء بئر السبع والبحيرات.

لإحصائيات القرى. يتضمن **الجدول 2-10** النص الكامل *لإحصائيات القرى*، حسب المدينة/القرية والأقضية، وتحت نفس البنود الموجودة في الجدول 2-9، ومع نفس الملاحظات ومكامن القصور المذكورة آنفاً.

خصائص المدن والقرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية

من باب التسهيل، تم تقسيم المراكز السكانية إلى فئتين رئيسيتين: (آ) المدن والمراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5,000 شخص حسب أرقام عام 1945؛ و(ب) القرى التي تضم أقل من 5,000 شخص. كما تم تقسيم المدن إلى ثلاثة أنواع: فلسطينية (27)، ويهودية (8)، ومختلطة (4) (القدس، حيفا، صفد، طبرية). القرى مقسمة إلى فلسطينية ويهودية (مستعمرات). وقد استُخدم التصنيف البريطاني بتقسيم السكان إلى "عرب" و"يهود". كلمة أرض "عامة" تعني الملك العام لأهالي القرية. (**أنظر أراضي الدولة القسم 2-6**).

يبين **الجدول 2-11** المعدلات الوسطية البسيطة لعدد السكان وللأراضي من كل فئة، مأخوذة من إحصائيات القرى. تم استثناء قضاء بئر السبع لأن السكان اليهود والملكية اليهودية هناك لم يكن لهما أهمية تذكر.[147] وإذا أضيف هذا القضاء، فإن المعدلات الوسطية ستميل إلى حد كبير لصالح القرى الفلسطينية. وفي ما يتعلق بالمدن الأربع المختلطة، كان عدد السكان اليهود وسطياً يتجاوز النصف بقليل (56%). والأرض المملوكة لليهود تمثل 56% من أراضي المدينة. أما المدن العربية الفلسطينية ال(27) فتبلغ مساحة أراضي المدينة وسطياً 67,000 دونم، مملوك معظمها للفلسطينيين (95%). وتوجد أرض مملوكة لليهود (5%) في 17 مدينة من أصل (27). وأرض المدن اليهودية الثمان مساحتها أصغر من الفلسطينية، أي 16,000 دونم، وهناك نسبة بسيطة منها مملوكة للعرب (7%)، أي أعلى بقليل من الحالة المعاكسة. وفي حين كان تعداد سكان المدينة الفلسطينية العادية يصل إلى 14,000 شخص تقريباً، يضمون بينهم أقلية يهودية، كانت المدن اليهودية تضم ضعف هذا العدد، أي 30,000 شخص، مع أقلية عربية ضئيلة. في المدن الفلسطينية، كانت حصة العربي في الأرض التابعة للمدينة 5.33 دونماً/شخص، في حين كانت حصة اليهودي في المدينة اليهودية لا تتجاوز عشر ذلك، أي 0.56 دونماً/شخص.

ومساحة أرض القرى العربية الفلسطينية البالغ عددها (793) في هذا الجدول تبلغ في المتوسط 13,741 دونماً، ولكن المساحة القصوى للقرية تصل إلى 517,000 دونم، وهذه كانت عادة في القسم الشرقي من فلسطين المجاور لنهر الأردن وفي الجنوب، في مناطق نابلس والقدس والخليل وبئر السبع. وعدد السكان الوسطي في هذه القرى العربية كان 916 شخصاً/القرية. وبالمقارنة نجد أن مساحة أرض القرى اليهودية البالغ عددها 163 مستعمرة، أو مستوطنة موسعة، كانت أصغر، أي 4,620 دونماً وسطياً، ولكن 32% من جميع المواقع اليهودية (المدن والقرى) كانت مساحة أرضها أقل من 2,000 دونم. ونسبة 43% منها كانت مساحتها أقل من 3,000 دونم. وكانت مساحات من القرية العربية الفلسطينية تُنتزع لتُضَم إلى مساحة القرية اليهودية، كما يمكن ملاحظة ذلك لدى مقارنة الخرائط خلال عقود الانتداب الثلاث. وكما ورد آنفاً، عندما كانت منظمة يهودية عاملة في مجال الاستيطان تحصل على مساحة من الأرض في قرية عربية فلسطينية، كانت تسعى للحصول على مساحة أكبر قليلاً، تكون كافية لإقناع حكومة الانتداب البريطانية بإعلان المستعمرة قرية يهودية منفصلة، رغم كونها أصغر بكثير من القرية العربية الفلسطينية من حيث المساحة وعدد السكان. من هنا نجد أن عدد القرى المسماة "قرى" يهودية لا يعكس حجمها ولا معدل سكانها بصورة متناسبة المعدل العام، لدى مقارنته بعدد القرى العربية الفلسطينية. بالتالي، فإن المعدلات الوسطية لكافة المواقع في فلسطين تعكس بدقة خصائص القرى العربية الفلسطينية (13,758 دونماً لكل فلسطين مقارنةً ب13,741 دونماً للقرى الفلسطينية)، أي أن مساحة الأراضي اليهودية لا تؤثر على معدلات القرى في فلسطين، نظراً لصغر مساحتها.

تصنيف القرى

القرى والمدن مصنفة حسب ما يلي: (آ) الإثنية، و(ب) حجم القرية: رئيسة أو ثانوية. (شرح هذا التصنيف موجود في **الجدول 2-12**). من بين المدن والقرى والمستعمرات في فلسطين والبالغ عددها 1,304، كانت 185 منها فقط مستعمرات يهودية. انظر **الجدول 2-13**. وحتى هذا العدد القليل لا يؤثر على المعدل العام لأن عدد السكان ومساحة الأرض في تلك القرى أقل من أرقام المعدلات الوسطية الواردة في الجدول 2-11. وكما سبق ذكره كانت هناك أربعة مدن مختلطة يتجاوز فيها عدد السكان اليهود نصف عدد السكان قليلاً. وكانت معظم القرى أو المستعمرات اليهودية تقع في السهل الساحلي، وفي مرج ابن عامر وحول طبرية ونهر الأردن، حيث توجد الأراضي التي إشتراها اليهود. وفي حين كانت أرض القرى اليهودية غالباً ما تقام عليها مستوطنة واحدة ضمن الأرض التابعة لها، فإن أكثر من 20% من أراضي تلك القرى كانت تقام على نفس الأرض مستعمرة أخرى، ما يشير إلى توزّع أوسع للسكان. تبين **الخريطة 2-7** ملكية الفلسطينيين واليهود للأراضي حسب القرية استناداً إلى إحصائيات القرى. **الخريطة 2-8** تبين سكان كامل فلسطين (عرب فلسطينيون أو يهود). **الخريطة 2-9** تبيّن سكان جميع القرى سواء أكانت قرى رئيسة أم لا.

جدول 2-12: تصنيف القرى حسب أصول السكان وحجم القرية

أصول السكان		حجم القرية	
1	فلسطيني عربي	1	قرية رئيسة
2	يهودي	2	قرية ثانوية
3	مختلط	3	نقطة افتراضية
4	غير محدد	4	غير محدد

جدول 2-13: ملخص لتصنيف القرى حسب الأقضية لكل فلسطين

تسلسل	اسم القضاء	تصنيف حجم القرية					تصنيف أصول السكان				
		1	2	3	4	المجموع	1	2	3	4	المجموع
1	صفد	84	18	2	2	106	91	12	1	2	106
2	عكا	52	15			67	65	2			67
3	حيفا	82	29			111	74	36	1		111
4	طبرية	44	7			51	31	19	1		51
5	الناصرة	43	3	1		47	29	18			47
6	بيسان	40	10	2		52	35	17			52
7	جنين	59	2			61	61				61
8	طولكرم	92	6	7		105	73	32			105
9	نابلس	90				90	90				90
10	يافا	48				48	26	22			48
11	الرملة	92	3	1		96	79	17			96
12	رام الله	60				60	60				60
13	القدس	95	1			96	90	5	1		96
14	غزة	64	3			67	62	5			67
15	الخليل	37	1	1		39	39				39
16	بئر السبع	88	120			208	208				208
	المجموع	**1,070**	**218**	**14**	**2**	**1,304**	**1,113**	**185**	**4**	**2**	**1,304**

5-2 الملكية (الحيازة) اليهودية للأراضي

شهدت بدايات الاستعمار اليهودي في فلسطين إنشاء مستوطنات يهودية، لم تكن بالضرورة صهيونية. وبفضل الإسهام السخي للبارون إدموند دي روتشيلد Edmund de Rothschilde، جرى شراء مزارع متوسطة ومزارع كبيرة في فلسطين. أسهم روتشيلد (1845-1934) بمبلغ ضخم بلغ 15,000,000 جنيه فلسطيني[148]، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعدة سنوات. وجرى تأسيس مزارع كبيرة على قطع من الأرض تراوحت مساحتها بين 1,000-3,000

147 بانتظار تقسيم فلسطين، أقامت الحركة الصهيونية ستة مراكز عسكرية، ضم كل مركز منها 30 رجلاً مسلحاً في بداية عام 1947. بالتالي، كان اليهود يشكلون 0.2% من عدد السكان هناك. وفي ما يتعلق بملكية الأرض، يُقدّر أنهم كانوا يسيطرون على 65,000 دونم من أصل 12,577,000 دونم، وهي مساحة المنطقة، أو 0.5% من أراضي القضاء. كان قضاء بئر السبع، بصورة أساسية، منطقة مملوكة ومأهولة بالعرب الفلسطينيين.

148 *Survey of Palestine*, Vol. 1, *supra* note 3, p. 374.

خريطة 2-7: ملكية الأراضي لكل مدينة وقرية حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945

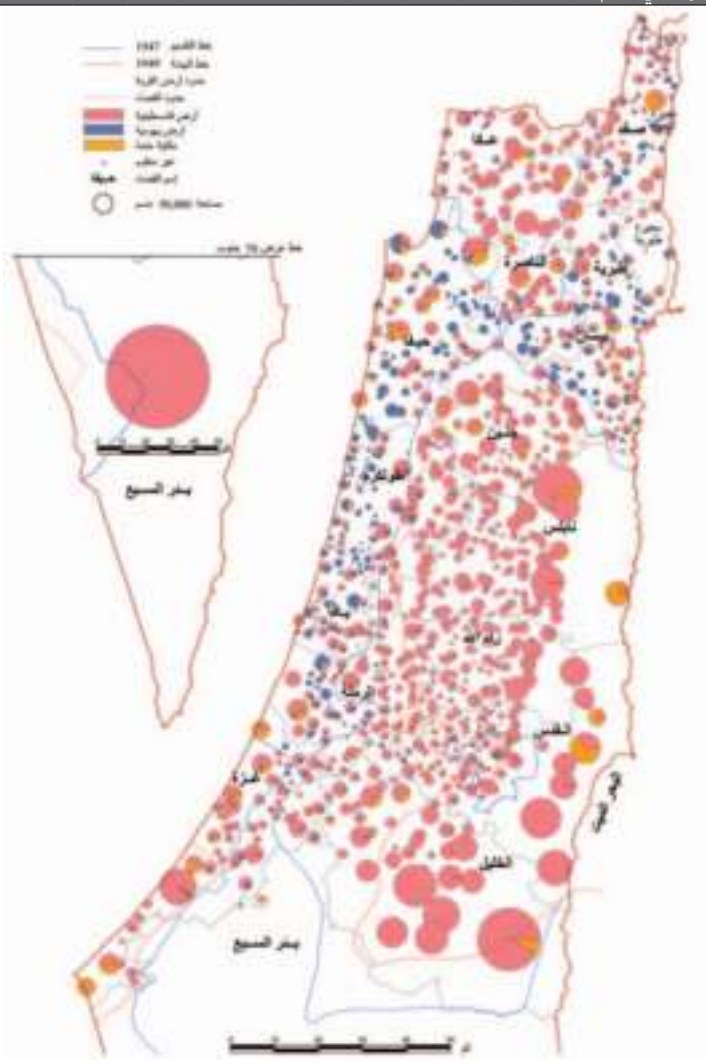

خريطة 2-8: التركيبة السكانية لكل مدينة وقرية حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945

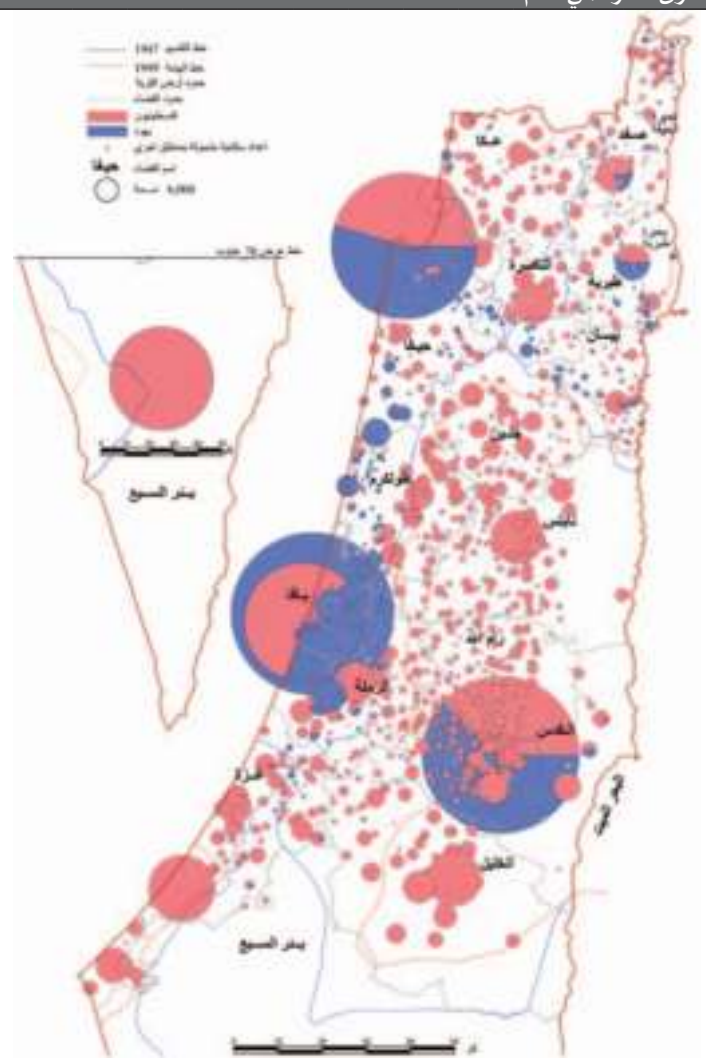

خريطة 2-9: التركيبة السكانية للبلدات حسب سجل "إحصاءات القرى" الرسمي لعام 1945 مع إضافة القرى الثانوية

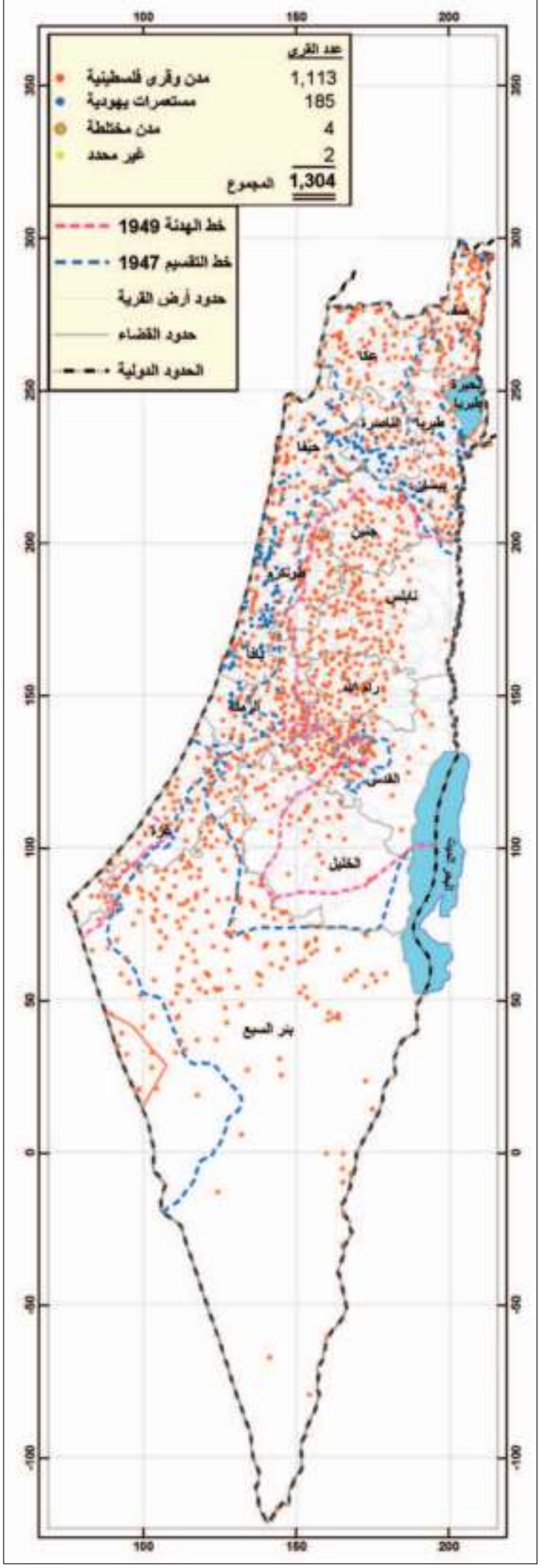

جدول 2-14: مقارنة بين الأراضي اليهودية عام 1944 من مصادر مختلفة

المرجع / مساحة الأرض	شتاين (Stein)	الوكالة اليهودية (JA)	سجلات فلسطين (SOP)	فايتز جدول	فايتز خريطة	ملاحظات
	1	2	3	4	5	6
الارقام الاولية	1,382,025	1,731,300	1,577,365	1,732,628	1,904,964	
الامتياز الممنوح في الإنتداب	-	174,600	-	175,792	175,088	
الصافي بعد الامتياز	1,382,025	1,556,700	1,577,365	1,556,836	1,729,876	
الوضع قبل عام 1920	454,860	519,687	650,000	غير معلوم	غير معلوم	JA (1919): مستنتج JA (1922)=594,000
الصافي قبل عام 1920	927,165	1,037,013	927,365	غير معلوم	غير معلوم	خلال الانتداب 927,165 (1944), 938,365 (1945)
بعد إضافة شتاين - لما قبل 1920	1,382,025	1,491,873	1,382,225	1,556,836	1,729,876	
الحصة اليهودية في الأراضي المشتركة (مشاع)	-	58,256 (est)	-	58,256	58,256	
الصافي بعد إضافة الحصة المشتركة	1,382,025	1,433,617	**1,382,225**	1,498,580	1,671,620	
الزيادات	-200	-51,392	0	116,355	289,395	باستثناء الحصة المشتركة
الادعاء اليهودي بالزيادة عن سجلات فلسطين الحكومية				174,611	347,651	شاملة الحصة المشتركة
الادعاء اليهودي بالزيادة عن إحصاءات القرى في ابريل 1945 1,491,699				6,881	179,921	باستثناء الحصة المشتركة
				65,137	238,177	شاملة الحصة المشتركة
الأرقام النهائية 1947			**1,429,062**			باضافة كل من 1945، 1946 11,506 + 35,331 = 46,837

المساحات بالدنم. ملاحظات على الأعمدة:

1- Kenneth W. Stein, The Land Question in Palestine: 1917-1939, University of North Carolina Press, 1984, Appendix 2, pp.226-227.
2- Jewish Agency figures, quoted in Survey of Palestine, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Enquiry, Institute of Palestine Studies, Washington DC, Reprint 1991, 3 Vols, p.376.
3- Survey of Palestine, as above, p.244.
4- Tabled values on J.Weitz and Z.Lifshitz map of Land in Jewish Possession as at 31 December 1944.
5- Measured values from Weitz and Lifshitz map.

جدول 2-15: تحليل لأرقام شتاين (Stein)

مسلسل	التاريخ	مساحة الأرض اليهودية (بالدنم)	ملاحظات
1	1944	1,382,025	Source: Stein, App.2, p.226-227, based on cited references: Palestine Lands Department submission to the Anglo-American Committee of Inquiry and Gurevich and Gertz
2	1945	1,393,531	
3	Before 1920	650,000 Turkish d.= 597,350	"Assuming" Jewish ownership before 1920 is 650,000 Turkish d. (Turkish donum= 0.9193 m² of metric donum).
4		**-74,900**	Deduct land in Houran
5		522,450	Assumed net value
6		454,860	Or, 454,760 d acquired "by title deeds to 1920"- records available - as claimed.
7		**67,690**	Discrepancy- Ownership doubtful or original figure of 650,000 Turkish d. is inaccurate
			Figure of "450,000" was confirmed by Hankin in 1937.
8	1925	176,124 or 101,131	Government figures — Largely due to
9		176,124 or 103,584	Jewish Agency figures — Sursok land
10		**74,993**	Max difference: Ambiguity may be due to the doubtful legality of some area in Sursok sale.
11	1/1/1933 to 31/3/1936	224,336	Jewish Agency figures
		187,294	Palestine Land Department figures
12		**37,042**	Unregistered or fraudulent registration
13		112,035	Total uncertain records. Sum of items 10, 12
14	1944	1,269,990	Min. area of authentic registration (المساحة الدنيا الموثقة للاراضي اليهودية)

دونم، وكان معظم تخطيط تلك المزارع مستلهَماً من تجربة فرسان الهيكل الألمان (الداوية) German Templers.[149] كان لتجربة فرسان الهيكل في فلسطين تأثير عميق على المستوطنين الصهيونيين الأوائل الذين بدأوا بإنشاء المستعمرات في نهاية القرن التاسع عشر لقلة خبرتهم في زراعة الأرض. وقد تعلّمت بعض الشخصيات الصهيونية ذات الشأن في مجال الاستيطان الصهيوني في فلسطين مثل أوتو ووربرغ Otto Warburg وآرثر روبن Arthur Ruppin، وماكس بودينهايمر Max Bodenheimer، وإسحق اليعازري – فولكاني (ويلكانسكي) Yizhak Elazari-Volcani (Wilkansky)، الكثير من التجربة الألمانية. "نشر (فولكاني) في عام 1928 مقالاً بعنوان "الزراعة المختلطة الحديثة في فلسطين" – وهي خطة قائمة على أساس بيانات مأخوذة من المستعمرات الألمانية. وقد شكلت تلك الخطة الأساس للمستوطنة الزراعية الصهيونية الحديثة".[150]

أسس أحد اليهود الفرنسيين، عام 1870، مدرسة زراعية قرب يافا، وهي Mikve Israel (أمل إسرائيل). وفي عام 1878، أسس يهود القدس Petah Tikvah (بوابة الأمل) على أرض قرية ملبّس. فشل المشروع في البداية وأهمل، ثم أعيد إحياؤه. وفي عام 1882، أسس يهود صفد Rosh Pinnah (حجر الزاوية) قرب قرية الجاعونة. كما أسس اليهود الروس Rishon le-Zion (الأول في صهيون) جنوب شرق يافا على أرض قرية عيون قارة. وأسس يهود رومانيا Zikhron Ya`aqov (في ذكرى جاكوب روتشيلد Jacob Rothschilde) على أراضي قرية زمارين. وأسس الروسي روبن ليرير Reuben Lehrer على أرض وادي حنين Nes Ziona (صهيون الجديدة). وقبل نهاية القرن التاسع عشر، أنشئت مستعمرة Rehoboth (Rehevot) على أرض ديران. كما أنشئت مستعمرات أخرى على أراضي قريتَيْ قطرة وقسطينة. وخلال العقدين الأولين من القرن العشرين، تم إنشاء مستعمرات/مزارع أخرى عديدة.[151]

كانت ملكية الأراضي تسجَّل بأسماء اليهود السفارديم الذين كانوا يُعتبرون رعايا عثمانيين، أو بأسماء وكلائهم العرب نظراً لأنه لم يكن يُسمح للأجانب بالتملك بسهولة.[152] ولغاية ذلك التاريخ، كان مجموع المساحات المملوكة وعدد السكان اليهود، إجمالاً، أقل بكثير من المساحات المملوكة للعرب الفلسطينيين ومع عددهم. وكانت الأراضي المملوكة لليهود تقارن بمستعمرات فرسان الهيكل الألمان في فلسطين، وبالممتلكات اليونانية في مصر وهي ضئيلة بالنسبة للمجموع. فلم يكن أنذاك الهدف الصهيوني المتمثل بإنشاء المستوطنات لتكون موطئ قدم لإنشاء الدولة اليهودية المستقبلية في فلسطين، واضحاً لمعظم الناس، رغم أن بعض الوطنيين الفلسطينيين بدأوا يستشعرون الخطر منذ عام 1910.[153]

كان الصندوق القومي اليهودي أحد أبرز المؤسسات العاملة في مجال الاستعمار الصهيوني، لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. تأسس الصندوق القومي اليهودي في نيسان/أبريل 1907 في إنكلترا كإحد أذرع المنظمة الصهيونية العالمية[154] للحصول على الأرض. الاسم العبري للصندوق، وهو (Keren Kayemeth L'Yisrael / KKL)، يعني "رأسمال الصندوق الأبدي لإسرائيل"، في إشارة إلى صلاة الصباح اليومية.[155] كانت المدلولات الدينية الواضحة تخفي الهدف الدنيوي للصندوق القومي اليهودي. واستناداً إلى ما ورد في وثيقة التأسيس الأصلية للصندوق، كان "هدفه الرئيس" هو "شراء، أو الاستحواذ بطريق الاستئجار أو المقايضة، أو الحصول بأية طريقة كانت على أية أراض أو أحراج أو حقوق ملكية وأية حقوق أخرى.... في [فلسطين، سورية، سيناء، تركيا]... بهدف توطين اليهود على تلك الأراضي".[156] مُنح الصندوق القومي اليهودي صلاحيات واسعة لتطوير الأراضي، ولكن ليس لبيعها. ويمكن للصندوق تأجير الأراضي التي تم الحصول عليها إلى أي يهودي، وأية مجموعة يهودية، وأية شركة يسيطر عليها اليهود. ومن الواجب أن يكون المؤجَّر له أو المستأجر من الباطن، وورثته ومستخدميه وأي شخص ينتقل إليه، أو يُرهن لديه، حق الاستئجار، يهودياً. ويُمنع العرب، وغير اليهود عموماً، من العيش أو العمل في أراض تابعة للصندوق. ويملك الصندوق الأراضي باسم "الشعب اليهودي إلى الأبد".[157]

149 فرسان الهيكل، أعضاء أخوية دينية (معظمهم من الألمان)، أنشأوا مستعمرة في حيفا عام 1869. بعد بضع سنوات اشتروا أراضٍ في الطيرة (قضاء حيفا)، وقرب يافا التي كانت آنذاك مرفأً مهماً. في ما بعد، أنشئت مستعمرات Sarona, Wilhelma & Waldheim. ورغم أن الأخويات أو الجمعيات الدينية الفرنسية والروسية والأميركية أنشأت مراكزها التبشيرية أو دور ضيافتها أو مستعمراتها، حافظت المستعمرات الألمانية على تميزها، كونها مزارع نموذجية مخصصة للزراعات المحسّنة. كان فرسان الهيكل يتمتعون بالفاعلية والكفاءة، كما كانوا مسالمين وودودين مع جيرانهم الفلسطينيين، عدا بعض المصادمات التي لا تذكر الناجمة عن التباينات الثقافية التي لا مفر منها. كما أنهم لم يضعوا مخططات ذات شأن لحكم البلاد أو السيطرة عليها. انتهى وجودهم بشكل مفاجئ بعد اندحار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. فقد اتخذت حكومة الانتداب، بإيعاز من المسؤلين الصهاينة قراراً بإبعاد الألمان عن فلسطين كونهم "أعداء". نُقل الألمان من حيفا إلى الإسكندرية بالقطار، ومن ثم بالقوارب إلى أوروبا. وعند قيام إسرائيل، طردت من تبقى منهم واستولت على أملاكهم فرحلوا إلى قبرص ثم إستراليا. وبعد ضغط شديد، دفعت إسرائيل تعويضات بسيطة لاملاكهم.

150 Naftali Thalmann, "Introducing Modern Agriculture into the Nineteenth Century Palestine: The German Templers", Ruth Kark (ed.) *The Land That Became Israel, Studies in Historical Geography.* New Haven: Yale University Press, 1991, p. 103.

151 Walter Lehn and Uri Davis, *The Jewish National Fund.* London: Kegan Paul International, 1988, pp. 7-10.

152 Abdel Karim Rafeq, *Ownership of Real Property by Foreigners in Syria, 1869-1873.* Roger Owen (ed.) *New Perspectives on Property and Land in the Middle East.* Cambridge, MA: Harvard Center for Middle Eastern Studies, 2000, pp. 175-239.

153 al-Kayyali, *supra* note 26, pp. 48-54.

154 تأسست المنظمة الصهيونية من قبل تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897. في عام 1960 أعيدت تسميتها لتصبح المنظمة الصهيونية العالمية. أهداف المنظمة وردت في برنامج بازل: "تسعى الحركة الصهيونية لإنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام".

155 Lehn and Davis, *supra* note 151, p. 24.

156 المصدر السابق، ص 26-29، و30-31.

157 المصدر السابق، ص 10.

جدول 2-16: مساحة الأراضي اليهودية المقاسة والمدّعاة حسب خريطة يوسف فايتز وزلمان لفشيتس (J. Weitz & Z. Lifshitz) في ديسمبر 1944

اللواء	القضاء	ملكية كاملة	حصة في الملكية	امتياز بريطاني	يهودي مختلط	المجموع
		4+1	5+2	6+3	7	
	صفد	113,795	23,623	40,753	2,478	180,649
	عكا	24,378	4,119	250	-	28,747
	طبرية	177,470	4,736	-	-	182,206
	الناصرة	152,697	200	-	-	152,897
	بيسان	143,404	69	-	-	143,473
الجليل	**المجموع الجزئي**	**611,744**	**32,747**	**41,003**	**2,478**	**687,972**
حيفا	**حيفا**	**355,016**	**4,800**	**42,174**	**47,957**	**449,947**
	جنين	5,872	3,756	-	-	9,628
	طولكرم	152,728	4,736	-	10,092	167,556
	نابلس	-	-	-	-	0
نابلس (السامرة)	**المجموع الجزئي**	**158,600**	**8,492**	**-**	**10,092**	**177,184**
	يافا	139,705	3,122	9,363	-	152,190
	الرملة	119,710	1,097	1,453	10,359	132,619
اللد	**المجموع الجزئي**	**259,415**	**4,219**	**10,816**	**10,359**	**284,809**
	رام الله	-	-	-	-	0
	القدس	39,046	2,736	24,270	-	66,052
	الخليل	17,682	2	-	220	17,904
القدس	**المجموع الجزئي**	**56,728**	**2,738**	**24,270**	**220**	**83,956**
	غزة	62,417	29	-	3,891	66,337
	بئر السبع	92,703	5,231	56,825	-	154,759
غزة	**المجموع الجزئي**	**155,120**	**5,260**	**56,825**	**3,891**	**221,096**
مجموع مساحة الأراضي بالقياس		**1,596,623**	**58,256**	**175,088**	**74,997**	**1,904,964**
القيم المدرجة في الجداول		**1,556,836**		**175,792**		**1,732,628**
الفرق بين المساحات المقاسة والمدرجة في الجداول		**98,043**		**(704)**		**172,336**

ملاحظات:
1- ملكية كاملة للصندوق القومي اليهودي. 2- حصة للصندوق القومي اليهودي.
3- امتياز حكومي للصندوق القومي اليهودي. 4- ملكية كاملة لشركات استعمارية أخرى.
5- حصة لشركات استعمارية أخرى. 6- امتياز حكومي لشركات استعمارية أخرى.
7- ملكية مشتركة بين الصندوق والشركات.

ظلت مساحة الأراضي التي يملكها اليهود مغلَّفة بالسرية على الدوام. يقول كاتب إسرائيلي: "... لغاية اليوم، لا توجد دراسة واقعية، سواء أكانت صهيونية أو ما بعد – صهيونية، تبيّن لنا مَنْ حصل على ماذا ومتى وكيف".[158] لأن نشر الأرقام المتعلقة بالممتلكات اليهودية على الأراضي سيكون له مضامين سياسية خطيرة. فأكثر من 92% من الأراضي التي تشغلها إسرائيل حالياً جرت مصادرتها من الفلسطينيين. وخلال مرحلة الاضطرابات السياسية، كان اليهود يشترون الأراضي عبر سمسارين أو ثلاثة لمحو وصمة عار البيع إلى يهود، التي تعتبر خيانة وطنية للفلسطينيين. وفوق ذلك، كان اليهود يتحايلون على النظم المتعلقة بالأراضي والمفروضة من قبل حكومة الانتداب البريطاني استجابة للمعارضة العربية، مثل "قانون انتقال ملكية الأراضي لعام 1940"،[159] عن طريق شراء الأراضي العربية عبر وسطاء مدفوعي الأجر. ولم يكن بالإمكان تسجيل تلك الأراضي بشكل قانوني. كما وتتضمن الأراضي غير المسجلة التي يدعي اليهود ملكيتها، الأراضي التي كان هناك نية لسداد رهنها، والأراضي التي تم تقديم الدفعة الأولى لشرائها ولكن دون أن تتم صفقة البيع. كما ويمكن أن تتضمن الأراضي التي كان اليهود مستأجرين قانونيين فيها، وهو ما لا ينطوي ضمناً على الملكية.

ويمكن أيضاً أن ينشأ الخلط في ما يتعلق بالمساحة الكلية للأراضي المملوكة لليهود بسبب تعريف وضع الأرض. فبعض الأرقام تتضمن الأراضي الممنوحة كامتياز concessions من قبل الانتداب البريطاني، أو تتضمن حصة في الأراضي المشاع (أرض تابعة لقرية لا يمكن تقسيمها لأنها ملكية جماعية)؛ ولا يمكن تسجيل هذين النوعين من الأرض كملكية يهودية. كما ويمكن أن ينشأ الالتباس نتيجة الملكية في العهد العثماني، أي الفترة ما قبل عام 1920. فقد كانت الملكية ممنوعة على غير الرعايا العثمانيين، وفي ما بعد تم تحديدها بقيود. وإضافة لذلك، كانت صكوك الملكية تعتمد على الوصف ولم تكن تشير إلى حدود دقيقة. خلال الحرب العالمية الأولى، فُقد الكثير من السجلات العثمانية أو جرى إتلافها. ولم يكن بالإمكان التحقق من الملكية بصورة مستقلة. كما نتج تغيير الملكية أيضاً عن انتقال الملكيات فيما بين شركات الاستعمار المختلفة، وقد لا يكون هذا الانتقال قد سُجّل بالشكل الصحيح؛ فمن الممكن أن تكون قطعة ما من الأرض قد أُدرجت مرتين في عملية الجمع النهائية. كما لعب تاريخ الوثيقة المرجع دوراً في الأرقام النهائية الخاصة بالأراضي، ليس فقط في الفترة التركية السابقة للعام 1920. فخلال العامين 1943 و1944، جرى تقييم حكومي معقول للأراضي، وانتهى عام 1945 بصدور إحصائيات القرى. وجرى تضمين أرقام منفصلة تخص العامين التاليين، 1945 و1946، في ملحق خاص ل *Survey of Palestine*، الذي نُشر في حزيران/يونيو عام 1947. بالتالي، يجب أن ينصب الاهتمام عند تقدير مساحة الأراضي على العام المذكور في الوثيقة المرجع خلال الفترة الأخيرة من عهد الانتداب.

أدى الخلط والالتباس بشأن الملكية اليهودية، سواء أكانا متعمدين أم لا، إلى نشوء تقديرات متباينة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، تتراوح الأرقام الواردة بشأن المساحة المسجلة خلال فترة الانتداب البريطاني ما بين 938,365 دونماً وبين ضعف هذا الرقم تقريباً، أي 1,850,000 دونم.[160] ورغم أن الرقم الأقصى لا يشكّل أكثر من 7% من مساحة فلسطين، الصغيرة أصلاً، يمكن تقليص تباينات الأرقام والتوصل إلى تقديرات أكثر موثوقية لمساحة الأراضي المملوكة لليهود في فلسطين قبيل عام 1948، وذلك على أساس دراسة تاريخ الوثائق ووضع الأرض ومدى قانونية التسجيل.

يضم **الجدول 2-14** مقارنة للمصادر المتعددة لملكية الأراضي اليهودية في نهاية عام 1944. العمود 1 مأخوذ من شتاين.[161] Stein العمود 2 يبين الأرقام التي قدمتها الوكالة اليهودية إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية.[162] العمود 3 يبين الأرقام الرسمية سنة بسنة (1920-1945) المقدَّمة من حكومة الانتداب البريطاني والخاصة بالأرض المملوكة لليهود والمسجلة قانونياً، مع افتراض أن المساحة المملوكة قبل عام 1920 (650,000 دونم في العهد التركي) "مقبولة عموماً".[163] العمودان 4 و5 مأخوذان من الخريطة التي أعدها كل من ج. فايتز J. Weitz وز. ليفشيتز Z. Lifshitz، لصالح الوكالة اليهودية بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر، عام 1944. العمود 4 يبين الأرقام المعطاة في الجدول الموجود على الخريطة. العمود 5 يبين المساحات التي قاسها الكاتب على أساس الخريطة.

مساحة أراضي الامتيازات تم حذفها لأنها أرض مستأجرة، أي ليست مملوكة. كما تم حذف الأراضي التي يُفترض أنه تم الحصول عليها خلال العهد التركي. وعليه تبلغ الأرض المملوكة لليهود 927,165 دونماً عام 1944، و**938,365** دونماً عام 1945. وهذه هي المساحة المسجلة قانونياً لدى حكومة الانتداب البريطاني خلال الفترة ما بين تشرين الأول / أكتوبر 1920، أي عندما أنشئت دائرة تسجيل الأراضي، وبين نهاية عام 1945. ولا جدال بشأن هذا الرقم الرسمي.

الرقم السابق لعام 1920 يعاني من خللين: فالقياسات فيه مذكورة بالدونم التركي (كل دونم يعادل 0.9193 دونماً متريا) ولا مجال للتحقق بصورة مستقلة من هذا الرقم في أي مكان، عدا الادعاءات اليهودية. يقول شتاين في معرض الشرح أن 454,760 دونماً متريا (454,860 دونماً في هذا الجدول) هي "أراض تم الحصول عليها بموجب صكوك ملكية [لغاية] 1920 **ولدينا سجلات تؤكد ذلك**" (إبراز الكلمات مضاف).[164]

إذا أخذنا هذه التأكيدات على علاتها، نلاحظ أن الأرقام اليهودية (الأعمدة 2 و4 و5) تشمل حصصاً في أراض مشاع، لم يكن من الممكن إدراجها ضمن أرقام حكومة الانتداب، ويمكن أيضاً لم تكن ضمن أرقام شتاين. فالحصص في الأرض المشاع لم يكن بالإمكان إدراجها بشكل مستقل في سجل الأراضي. إذا استثنينا هذه الأرقام، وأضفنا رقم شتاين الخاص بالعهد التركي، الذي يُفترض أنه صحيح، يبدو عندها أن الرقم 1,382,225 دونماً هو مساحة الأرض المملوكة لليهود والمسجلة قانونياً عام 1944. وإذا أضفنا أرقام حكومة الانتداب للعامين 1945 و1946، يبدو عندها أن آخر رقم مسجل رسمياً، أي لدى انتهاء الانتداب، هو **1,429,062** دونماً، وهو الرقم الأكثر احتمالاً في ما يخص مساحة الأرض المملوكة قانونياً لليهود.

الفرق بين هذا الرقم ورقم شتاين، وحتى رقم الوكالة اليهودية المصحَّح، فرق ضئيل، وهذا أمر متوقع بما أن المصدر هو نفسه. وكما يظهر من **الجدول 2-14**، ادّعى فايتز وجود أرض إضافية يملكها اليهود تتراوح مساحتها بين 116,353 دونماً (جدول فايتز يستثني الأرض المشاع) وبين 347,651 دونماً (خريطة فايتز تتضمن الأرض المشاع). ولا يمكن دعم إدعاء فايتز هذا بامتلاك أراض إضافية بأي دليل ثابت. وحتى شتاين يعترف بوجود التباسات في أرقامه المذكورة آنفاً. وعلى أساس البيانات التي ذكرها، تنخفض مساحة الأرض المقدّرة البالغة 1,382,025 دونماً، عام 1944، بمقدار 112,035 دونماً لتصبح 1,269,990 دونماً. أنظر **الجدول 2-15**. وهذا أدنى رقم لمساحة الأراضي المملوكة لليهود، مع افتراض موثوقية الملكية السابقة لعام 1920، البالغة 454,860 دونماً. ويبدو الالتباس في أرقام فايتز أكثر وضوحاً لدى مقارنة أرقامه في الجدول الموجود على خارطته، بالأرقام الناتجة عن القياس على أساس نفس الخريطة. فهناك فرق بين الأرقام يصل، على الأقل، إلى 172,336 دونماً، هذا مع أخذ مقياس رسم الخريطة بالاعتبار عند قياس دقة القياس.

يُظهر **الجدول 2-16** المساحات التي تم قياسها والتي يدعي اليهود ملكيتها مصنفة حسب اللواء والقضاء والمالك:

158 Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel*. London: Pluto Press, 2002, p. 97.
159 1940 Land Transfer Regulations, *Laws of Palestine*, Vol. 2 (1939), p. 459.
160 A. Granott, *The Land System in Palestine, History and Structure*. London: Eyre and Spottiswoode, 1952, p. 278.
161 شتاين، الهامش 29، الملحق 2، ص 226-227. البيانات مأخوذة من: The Palestine Land Department for the Anglo-American Committee of Enquiry and from Gurevich and Gertz, *"Jewish Agricultural Settlement in Palestine"*.
162 Table 4, *Survey of Palestine, supra* note 3, p. 376.
163 Table 1, *Survey of Palestine, supra* note 3, p. 244.
164 Stein, *supra* note 29, p. 226.

خريطة 2-10: الأراضي اليهودية حسب إدعاء فايتز ولفشيتس

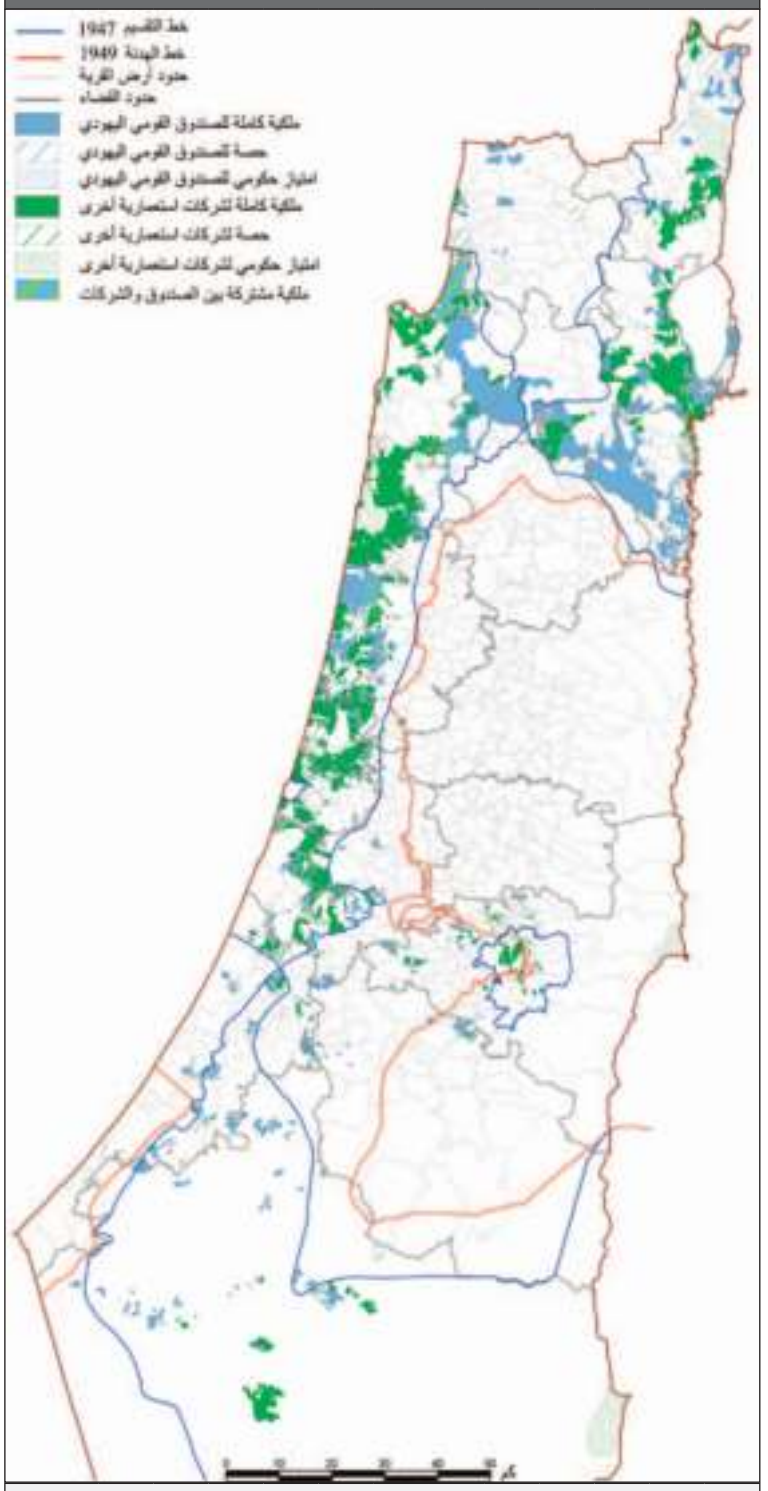

ملاحظات: مساحة الأراضي اليهودية حسب الإدعاء اليهودي أعلاه مبالغ فيها. انظر النص لمناقشة التقديرات الصحيحة.

جدول 2-17: مقارنة بين أملاك الشركات اليهودية الاستعمارية عبر السنوات من مصادر مختلفة

العام	شتاين باستثناء الامتياز البريطاني		الوكالة اليهودية بما فيها الامتياز البريطاني			سجلات فلسطين باستثناء الامتياز البريطاني	
	المساحة المتلكة سنويا	المساحة التراكمية	المساحة التراكمية للصندوق القومي اليهودي	المساحة التراكمية لشركات استيطانية وافراد	مجموع المساحات التراكمية	المساحة الممتلكة سنويا	المساحة التراكمية
1919		454,860			519,687	650,000	650,000
1920	1,143	456,003			544,458	1,048	651,048
1921	90,785	546,788			569,229	90,785	741,833
1922	39,359	586,147	72,400	521,600	594,000	39,359	781,192
1923	17,493	603,640			655,800	17,493	798,685
1924	44,765	648,405			717,600	44,765	843,450
1925	176,124	824,529			779,400	176,124	1,019,574
1926	38,978	863,507			841,200	38,978	1,058,552
1927	18,995	882,502	196,700	706,300	903,000	18,995	1,077,547
1928	21,215	903,717			934,000	21,515	1,099,062
1929	64,517	968,234			965,000	64,517	1,163,579
1930	19,366	987,600			996,000	19,365	1,182,944
1931	18,586	1,006,186			1,027,000	18,585	1,201,529
1932	18,893	1,025,079	296,900	761,600	1,058,500	18,893	1,220,422
1933	36,992	1,062,071			1,141,500	36,991	1,257,413
1934	62,115	1,124,186			1,225,000	62,114	1,319,527
1935	72,905	1,197,091			1,308,500	72,905	1,392,432
1936	18,145	1,215,236	369,800	1,022,800	1,392,600	18,146	1,410,578
1937	29,367	1,244,603			1,439,000	29,367	1,439,945
1938	27,280	1,271,883			1,482,000	27,280	1,467,225
1939	27,974	1,299,857	463,500	1,069,900	1,533,400	27,973	1,495,198
1940	22,481	1,322,338			1,568,000	22,481	1,517,679
1941	14,531	1,336,869	532,900	1,071,900	1,604,800	14,530	1,532,209
1942	18,810	1,355,679			1,646,000	18,810	1,551,019
1943	18,035	1,373,714			1,688,000	18,035	1,569,054
1944	8,311	1,382,025	758,200	973,100	1,731,300	8,311	1,577,365
1945	11,506	1,393,531				11,000	1,588,365
1946						35,331	1,623,696
1947							
المجموع		**1,393,531**			**1,731,300**	**1,588,365**	**1,623,696**

المساحات بالدنم. المصادر كالتالي:

1- Kenneth W. Stein, The Land Question in Palestine: 1917-1939, University of North Carolina Press, 1984, Appendix 2, pp. 226-227
2- Jewish Agency figures, quoted in Survey of Palestine, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Enquiry, Institute of Palestine Studies, Washington DC, Reprint 1991, 3 vols, Table 4, p.376 and includes 174,600 donums Concessions.
3- Survey of Palestine, as above, Table 1, p.244, starting with the (erroneous) estimate of 650,000 Turkish donums before the British Mandate.
4- Figures in italics are interpolated.
5- PICA = Palestine Jewish Colonization Association

الصندوق القومي اليهودي وشركات الاستعمار الأخرى إضافة إلى أراضي الامتيازات الممنوحة من قبل الانتداب البريطاني. تُظهر **الخريطة 2-10** نسخة عن خريطة فايتز وليفشتز بنفس التصنيف. ورغم وجود بعض الصعوبة في إجراء قياس على أساس خريطة بمقاس 1: 750,000، تبدو النتائج واضحة. هناك مبالغة كبيرة في مساحة الأراضي التي يدّعي اليهود ملكيتها. وكمثال بسيط، فإن مساحة 19,781 دونماً، يدّعي اليهود ملكيتها، موجودة في قرى لا تضم أملاكاً يهودية استناداً إلى *إحصائيات القرى*. وقد يكون ذلك نتيجة بعض التغييرات الجارية على حدود القرية في عين حارود وتل يوسف. أما المساحة الإضافية الباقية فلا يوجد تفسير لها. مع ذلك، ضُمَّت هذه المساحة إلى المنطقة التي جرى قياسها لمصلحة الأراضي اليهودية.

الجدول 2-17 و**الشكل 2-1** يلقيان بعض الضوء على هذه الأرقام الملتبسة. الجدول 2-17 يبيّن الملكية اليهودية للأراضي كما وردت في الجدول 2-14 استناداً إلى شتاين والوكالة اليهودية والتقدير الحكومي لفلسطين *(Survey of Palestine)*، ولكن موزَّعة على السنوات بين عامي 1919 و1944. الشكل 2-1، الذي يُظهر الملكية في نفس التواريخ، يبيّن بوضوح أن بيانات *Survey of Palestine* وشتاين متطابقة إذا تم تصحيح القيمة الأولية (التركية) الموجودة في *Survey of Palestine*، وإذا استُخدم رقم شتاين لعام 1919. وهذا من شأنه أن يوفر مصداقية أكبر في ما يتصل بالأراضي المملوكة لليهود والمسجلة رسمياً، مع افتراض صحة رقم الفترة التركية السابقة لعام 1920. ويستثني هذا الرقم الأراضي الموجودة بطرق أخرى في حيازة اليهود أو تحت إشرافهم على أساس مؤقت، كأراضي الامتيازات، أو على أساس خاص لا يستتبع الملكية، كوضع المستأجرين القانونيين.

يُظهر التفاوت بين منحنى شتاين ومنحنى الوكالة اليهودية في الشكل 2-1، مساحة الأراضي التي يدّعي اليهود ملكيتها زيادة عن الأرض المسجلة رسمياً. وبما أن رقم الوكالة اليهودية يضم أراضي الامتيازات التي تُقدَّر عموماً ب 175,000 دونم، يصبح صافي الفرق غير المبَرر بين شتاين والوكالة اليهودية عام 1944، 174,275 دونماً. ما هو منشأ هذا الفرق؟ وإذا توخينا الإستطراد، نسأل من أين جاءت هذه الدونمات ال 347,651 الزائدة التي يدعيها اليهود في الجدول 2-14؟

ثمة اختلاف آخر تتضمنه الأرقام اليهودية الواردة في **الجدول 2-18**. ويبيّن هذا الجدول ملكية الأراضي العائدة للشركات اليهودية المختلفة العاملة في مجال الاستيطان، في نهاية عام 1945، مصنَّفة حسب اللواء وحسب ملكية الأرض أي مملوكة بصورة تامة أو بصورة شراكة مع آخرين. والأرجح أن مصدر هذه المعلومات يهودي لأنها تضم أرقاماً من شركات استعمار يهودية. وقد ذُكرت هذه الأرقام دون أي تعليق في *Survey of Palestine*. الأرض المعنيّة في هذا الجدول يُقصد بها مزارع واسعة تزيد مساحتها عن 5,000 دونم، رغم أن مصدر أرقام 1946 لا يذكر إن كانت الإضافات في ذلك العام تتعلق بممتلكات واسعة أم لا. وعلى أي حال أجرينا مقارنة المجموع بالمساحات التي جرى قياسها من خريطة فايتز (الجدول 2-16).

جدول 2-18: مقارنة بين الملكيات اليهودية الكبيرة مع خريطة فايتز

اللواء	الصندوق القومي اليهودي (JNF)		شركات يهودية استيطانية (PJCA)		شركة تعمير أرض فلسطين (PLDC)		شركة همنوتا (H)		الشركة الافريقية الفلسطينية للاستثمار (APIC)		شركة بيسايد للاراضي (BLC)		بنك كوبات آم (PKAB)		المجموع	المسحة المقاسة حسب خريطة فايتز
	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع	كلي	حصة في مشاع		
الجليل	272,000	49,600	123,800	3,900	2,200	-	200	-	-	-	-	-	-	-	451,700	687,972
حيفا	112,600	-	60,800	-	6,000	200	-	-	9,900	-	8,500	-	6,300	2,100	206,400	449,947
السامرة	79,600	2,200	1,100	-	-	-	4,800	9,100	-	-	-	-	-	-	96,800	177,184
القدس	13,100	2,200	1,800	-	900	-	200	800	-	-	-	-	-	-	19,000	83,956
اللد	60,100	3,100	2,300	-	400	-	700	700	-	-	-	-	-	-	67,300	284,809
غزة	63,400	2,200	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	65,600	221,096
المجموع	**600,800**	**59,300**	**189,800**	**3,900**	**9,500**	**200**	**5,700**	**10,800**	**9,900**	**-**	**8,500**	**-**	**6,300**	**2,100**	**906,800**	**1,904,964**

ملاحظات: All areas are in donums. Source of Large Jewish Holdings (as on 31 December 1945) is unknown, presumably Jewish. It has been quoted in Survey of Palestine, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Enquiry, Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1991, 3 Vols., Table 2, p.245, without comment. The land acquired by JNF has been updated to 31 December 1946 by an increase of 51,700 donums giving a total of 652,000 donums. See Supplement JNF: Jewish National Fund. PJCA: Palestine Jewish Colonization Association. PLDC: Palestine Land Development Co. Ltd. H: Hemnuta Ltd. p.30. Large Holdings means over 5000 donums

APIC: Africa Palestine Investment Co. Ltd. **BLC:**Bayside Land Corporation Ltd. **PKAB:** Palestine Kupat Am Bank Ltd. **JNF:** Jewish National Fund. **PJCA:** Palestine Jewish Colonization Association. **PLDC:** Palestine Land Development Co. Ltd. **H:** Hemnuta Ltd.

جدول 2-19: الأراضي اليهودية حسب جرانوت (Granott)

مشترى من / المشتري وتاريخ الشراء	ملاّك كبار غير مقيمين	ملاّك كبار مقيمين	فلاحين	كنائس وملاّك أجانب حكومة	الامتياز البريطاني	المجموع	ملاحظات
PICA[1] (Rothschild) upto 1945	293,545	136,342[4]			39,520	469,407	Max 519,904 (1930), Min 140,616 (1946)
PLDC[2] Upto 1935	455,169[3]		57,810			512,979[5]	استثناء: بئر السبع 25,351 دنم[6] وامتياز الحولة 41,162 دنم.
PLDC 1936-1945						89,914	
PICA + PLDC Subtotal 1935	748,714 (79.4%)		193,494 or 194,152 (20.6%)			942,866[7]	
Individual Jews Upto 1935						432,100[8]	
JNF Upto 1930	239,170		25,555	5,359[9]		270,084	
1931-1947						566,312[10]	
Subtotal JNF						`836,978[11]	بالجمع
Jewish Agency figures 1878-1936[12]	358,974 (52.6%)	167,802 (24.6%)	64,201 (9.4%)	91,001 (13.4%)		681,978[13]	باستثناء الامتيازات
Granott final estimate June 1947 أرقام جرانوت النهاية يونيو **1947**	1,049,000		500,000[14]	120,000	181,000	1,850,000[15]	أو 1,669,000 باستثناء الامتيازات

ملاحظات: *This table is based on information in: A. Granott, The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre and Spottiswoode, London, 1952, pp. 275-282.*

All areas are in donums.

1- Palestine Jewish (Israeli) Colonization Association. PICA was established in 1924 and assumed control of lands purchased by Baron de Rothschilde. In 1930, its holding reached a max. of 519,904 d., excluding small holdings east of Jerusalem. After 1930, its holdings decreased (see Granott Table 33, p. 280), as the land was transferred to individual Jewish farmers, because of Land Settlement Law. In 1946, PICA held only 140,616 d.

2- Palestine Land Development Company: acted as a Purchasing Agent for JNF and individual Jews.

3- Not clear whether resident or not

4- Listed as owners working the land which could include fellahin.

5- This includes land for JNF. See note 2

6- Not likely to be (for Beer Sheba) and cannot be (for Hula concession) registered in the Government Land Register as Jewish-owned.

7- As stated by Granott, p.271. Subtotal does not tally.

8- PLDC purchased some of this. No exact information about who sold this land.

9- By deduction from total.

10- Registered with the Government Land Register. Granott assumes this amount has been purchased equally from the large land owners and fellahin.

11- By addition. This figure does not tally with Granott Table 34 p.281 which gives 928,241 (1947

12- By addition. This is NOT total Jewish holding as it contains considerable duplication. Granott Table 32, p. 277.

13- Granott says this is 55.4% of all Jewish holdings i.e. total is 1,231,007 d. (up to 1936).

14- Estimate by Granott p.278. Granott figure for fellahin share of land sale at 500,000 is highly exaggerated unless it includes some of the working large landowners. It does not also agree with Jewish Agency figures.

15- Granott figure without concession is 1,670,000 d. which is higher than Village Statistics 1945 (1,491,699), of which JNF controlled at end of Mandate 928,241 d. (Granott Table 34, p.281) and others 742,000 d. See Table 2.14 for discussion of the reliability of these figures.

شكل 2-1: مقارنة بين ملكيات الشركات اليهودية الاستعمارية من مصادر مختلفة

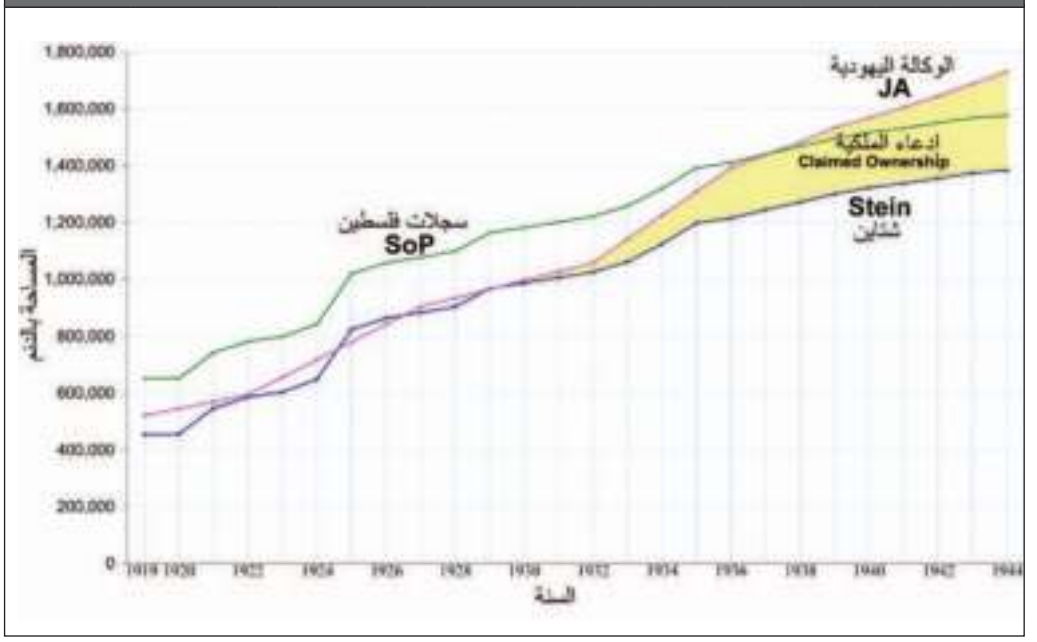

المساحات التي تم قياسها تتجاوز ضعف (2.1) المجموع المذكور، رغم أن معدل نسبة المساحة المُقاسة/ المساحة المذكورة في ما يخص الالوية يتراوح مابين 4.3 وبين 1.5. ولا يمكن تفسير هذا الفرق بأن الجداول تبيّن الممتلكات الواسعة في حين أن المساحات المقاسة تشير إلى جميع الممتلكات. فالفرق بين المجموعَيْن يصل إلى 1,000,000 دونم تقريباً. وإذا اعتبرنا أن متوسط الممتلكات "الصغيرة" يبلغ نصف 5,000 دونم، يتعين وجود 400 مستعمرة/ مزرعة لتفسير الفرق البالغ مليون دونم. وبالنظر إلى أنه لا يوجد سوى 172 قرية (مستعمرة) يهودية مصنفة على هذا الأساس عام 1948، يبدو أن هناك، وسطياً، 5,810 دونمات في كل قرية يهودية، وهذا غير معقول وهو أيضاً يتجاوز تعريف "الممتلكات الواسعة". إذا أخذنا بالاعتبار أن متوسط ممتلكات القرى اليهودية الكبيرة النظامية التي أسستها منظمة الاستيطان اليهودي في فلسطين PICA لغاية عام 1942، يبلغ 9,600 دونم، يتبيَّن لنا أن هناك نسبة 60% من أراضي كل قرية يهودية لا يوجد لها تفسير، وهذا طبعاً لا يمثل الواقع. بل إنه يلقي بظلال الشك على مصداقية تلك الأرقام.

الالتباس الحاصل بشأن الممتلكات اليهودية، سواء أكان مقصوداً أم عرضياً، يدفعنا لمراجعة أرقام غرانوت. فهو واسع الإطلاع على معظم السجلات اليهودية. ويحوي **الجدول 2-19**

جدول 2-20: الأراضي التي باعها الملاك غير الفلسطينيين لليهود.

	اسم البائع	المساحة بالدنم	البلدة
لبنانيون	ورثة سليم رمضان	3,000	حطين
	ورثة الجّمال والمالكي	2,500	نمرين
	غلمية وجبارة	4,000	الزوق التحتاني
	عائلة الأمير شهاب	1,100	الخالصة
	عائلة ملحم فرنسيس	3,000	دفنا
	فلاحين شبعا	1,500	خان الدوير
	عائلات دبغى وشمانس	1,600	الدوّارة
	عائلة فرحة	1,400	الزوية
	عائلة شهاب	1,300	الناعمة
	عائلات سورية (فرحات وبزي ومارديني)	9,000	قَدس
	عائلة بزي	3,500	المالكية
	أحمد الأسعد	2,000	المنارة والعديسة
	فلاحين الجبل	1,200	جبل ميماس
	الأب شكر الله	900	قدَيتا
	الأب شكر الله	700	يردا
	فلاحين ديشوم	1,100	الهوارة
	علي سلام	41,500	منطقة أمتياز الحولة
	نجيب سرسق	26,500	تل الفر والجالود
	عائلة سرسق	240,000 (1)	مرج ابن عامر
	عائلة زعرب	5,000	حانوتا
	إلياس قطيط	4,500	سَمَخ
	عائلة العويني	2,500	نهاريا
	عائلة تَيان	31,500	وادي الحوارث
	عائلة الخوري	4,800	قيرة
	المجموع الجزئي	**394,100**	
سوريون	ورثة الأمير الجزائري	34,000	كفرسبت وشعرة
	ورثة الأمير الجزائري	3,000	كراد الخيط والبقارة والغنامة
	عائلة عقراوي	1,600	الخصاص
	الأمير شامان الفاعور	800	الصالحية
	عائلة فضل	1,200	البريجيات
	زعل سلوم	1,500	خربة السَمان
	عائلة بوظو (شركس)	4,000	خيام الوليد
	عائلة قباني	10,350	وادي القباني
	المجموع الجزئي	**56,450**	
جنسيات أخرى	البهائيون الأيرانيون	8,000	النقيب
	الكونت شديد (مصري)	7,500	سَمَخ – السمرة
	المجموع الجزئي	**15,500**	
	المجموع الكلي	**466,050**	

المصدر: مذكرة الهيئة العربية العليا للجامعة العربية بتاريخ 1946/2/26.

ملاحظة: (1) هذا البيع طرد 1,746 عائلة وعدد أفرادهم 8,730 شخص. (see: The Shaw Commission Report 1930 (Cmd.3530), p. 118).

ملخصاً للنتائج التي توصل إليها غرانوت. عمود "المجموع" لا يضم بالضرورة مجموع الصفوف أو الأعمدة، بل يضم الرقم المقدَّم من غرانوت. التناقضات هنا عديدة. ويعود السبب جزئياً إلى تغيير المالكين، لاسيما بسبب مبيعات شركة تطوير الأرض في فلسطين PLDC ليهود آخرين. ومن الصعوبة بمكان العثور على نمط متماسك وعلى تقييم كمي موثوق للأراضي المملوكة لليهود من خلال دراسة جدول غرانوت. للقيام بذلك، ينبغي اللجوء إلى تحديد أفضل لتاريخ الشراء، ولوضع الأرض القانوني، ولمدى قانونيةّ التسجيل كما وردت سابقاً وكما هي مبيّنة في الجدول 2-14. وإلا فلن يقدم لنا جدول غرانوت معلومات وافية. أرقام غرانوت لا تتوافق مع بعضها أو مع أرقام الوكالة اليهودية، والسبب كما يرجَّح هو الاختلاف غير المستند على وثائق في التصنيف، أو الوضعية القانونية، أو عدم وجود سجل. فقوله إن مساحة الأرض اليهودية هي 1,850,000 دونم، بما في ذلك أراضي الامتيازات (1,670,000 دونم بدونها)، لا يعدو كونه تقديراً، لكنه تقدير أكثر تواضعاً من رقم شتاين البالغ 2,000,000 دونم، وهو تخمين مغال فيه دون وجود ما يدعمه من الوثائق والمعلومات الكاملة.

أثارت مسألة بيع العرب للأراضي إلى شركات الاستيطان اليهودية الكثير من الجدل والإتهامات السياسية. كما استُغلَّت لتفسير الهزائم العسكرية التي واجهها العرب في محاولة صد الغزو الصهيوني لفلسطين عام 1948، ولتبرير التقاعس عن تقديم الدعم للفلسطينيين. ويمكن إيضاح هذه المسألة على أساس الدراسات الموسَّعة بهذا الشأن. بدايةً، يعاني ادّعاء غرانوت بأن الفلاحين باعوا 500,000 دونم إلى اليهود، من خلل واضح للعيان. فهذا الادعاء يناقض البيانات المقدَّمة من دائرة الإحصاء في الوكالة اليهودية، التي قدمها غرانوت نفسه والتي أعاد تقديمها في الجدول 32.[165] يقدم هذا الجدول معلومات مهمة حول مصادر الأراضي التي اشتراها اليهود، أي تصنيف للأشخاص الذين باعوا الأراضي، خلال الفترة 1878-1936. تُظهر البيانات أنه من أصل 681,978 دونماً اشتراها اليهود خلال تلك الفترة، كانت نسبة 52.6% منها باعها كبار ملاكي الأراضي من غير الفلسطينيين، ونسبة 24.6% باعها كبار ملاك الأراضي من الفلسطينيين (أو المقيمين في فلسطين)، ونسبة 13.4% باعتها الكنائس والهيئات الأجنبية، ونسبة 9.4% باعها الفلاحون. وهكذا نجد أن 90.6% من مجموع الأراضي التي حصل عليها اليهود كانوا قد اشتروها من كبار ملاك الأراضي.

وإذا استعرضنا بإيجاز تاريخ شراء اليهود للأراضي قبل وأثناء الانتداب، نلاحظ ما يلي: في بداية الهجرة الصهيونية الاستيطانية، عام 1882، زادت مبيعات العرب للأراضي إلى اليهود زيادة سريعة. وبما أن السلطات العثمانية كانت تمنع بيع الأراضي إلى الأجانب، كانت الصفقات تُعقَد باسم الرعايا العثمانيين اليهود والقناصل الأجانب، وكانت تلك الصفقات تجري لصالح الاستيطان الصهيوني. كما جرت صفقات بيعت فيها أراض إلى اليهود من قبل مسلمين عرب أو غير عرب، لم يكن لهُم جذور في أرض فلسطين.

خلال الفترة بين عام 1882 واحتلال اللنبي للقدس عام 1917، جرى بيع أراض لليهود من قبل العرب في مرج ابن عامر، كما بيعت بعضٌ قطع الأراضي في قضائيّ طبرية وصفد قرب نهر الأردن، وفي قضائيّ حيفا ويافا على امتداد السهل الساحلي. وقد وردت في السجلات العثمانية بعض المواقع المحددة في شمال فلسطين، وهي الكرمل، كفرلام، زمارين، قيسارية، الطيرة، زرغانية، غبيات، جعارة، الطنطورة، النفيعات، دالية الروحا، الصرفند (الشمال)، وادي عارة، ياجور، شفا عمرو، أبو زريق، وغيرها، وتقع جميعها في السهل الساحلي أو قربه. تظهر السجلات الرسمية أن أسماء عائلات الوجهاء من كبار ملاك الأراضي الذين كانوا يشترون ويبيعون الأراضي إلى جهات عديدة خلال تلك الفترة تتضمن: سرسق، حبايب، طيون، قرداحي، توبني، بيضون، فرح، أحمد سامي باشا (دمشق)، مصطفى الخليل وأبناؤه، صادق باشا وأبناؤه، فؤاد وفهمي السعد، ورثة الحفار، وآل الماضي، سليم الخوري، عبد اللطيف الصلاح وأبناؤه،[166] والكنيسة الأرثوذكسية.

كانت الأراضي التي يحرص الصهاينة على الحصول عليها هي تلك الموجودة في المناطق القريبة من موارد المياه، أو التي تغذيها المياه، مثل، بحيرة طبرية ونهر الأردن. وقد تم شراء أراضي في الغوير، أبو شوشة، المنصورة، تل عدس، عفولة، سولم، عين الزيتون، دير حنا، المغار، قباعة، عرب الأكـراد، الجاعونة، بيريا، فرعم، الملاحة. من أسماء البائعين: الميقاتي، الجبران، سرسق، نقولا خوري، بشارة، جرجورة، الخطالين (سلط)، الرواضنة (دامية)، عبد الهادي، البهائيين، الأحمد، الطبري، عبد الرحمن باشا (دمشق)، الأمير علي باشا (دمشق).[167]

لم يجر بيع جميع تلك الأراضي إلى يهود مباشرة. كان بعضها يُباع إلى البهائيين، أو إلى القنصل البريطاني أو الدير اللاتيني أو المستوطنة الألمانية. كان مالكو الأراضي الصغار يضطرون لبيع أراضيهم لدفع ديونهم ليهود أو لمن كانوا يلعبون دور الواجهة لليهود أو لأشخاص متنفذين كانوا قد دفعوا عنهم ديونهم، ومن ثم يبيع هولاء الأراضي إلى يهود. لا يتجاوز مجموع مساحة الأراضي التي بيعت إلى يهود خلال مرحلة الحكم العثماني، 414,860 دونماً.[168] وتتضمن تلك الأراضي أراضٍ كانت قد بيعت لرعايا عثمانيين يهود في سوريا.

بعد إعلان وعد بلفور، تنامت المشاعر الوطنية ضد تهديد الصهيونية لعروبة فلسطين وعبَّرت عن نفسها بأساليب عديدة من مظاهرات وعرائض وثورات. وكان تقسيم سوريا الكبرى إلى دول فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان في بداية عشرينات القرن العشرين بمثابة الحافز لكلٍّ من كبار مالكي الأراضي من غير الفلسطينيين الذين فصلتهم الحدود عن ممتلكاتهم، ولسماسرة الأراضي الصهاينة الراغبين بالإسراع في عقد صفقات شراء الأراضي بأسعار مغرية.

يدّعي شتاين[169] أن العائلات الفلسطينية الثرية، وبعضها كان منخرطاً في الحركة الوطنية، باعت أراض إلى اليهود خلال فترة الانتداب. لكنه لا يقدم أي دليل ذيّ مصداقية، من سجلات الانتداب على سبيل المثال. لقد اعتمد بصورة أساسية على الأرشيف الصهيوني المركزي. ووصل الأمر بأريبه أفنيري[170] إلى حد الإدعاء الخرافي بأن الصهاينة

165 Granott, *supra* note 160, p. 277.

166 زهير غنايم، قضاء عكا خلال فترة التنظيمات العثمانية، 1864-1918، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999، ص 325-373. راجع غنايم سجلات المحكمة الشرعية للفترة المذكورة، حيث يجري تسجيل كل المعاملات، بما في ذلك الزواج والطلاق والإرث وصفقات البيع والشراء وتسجيل الأراضي والنزاعات. تابع غنايم بروز بعض كبار ملاك الأراضي (آ) بسبب فساد بعض كبار المسؤولين العثمانيين، (ب) اللجوء إلى تسجيل أراضي الفلاحين بأسماء الوجهاء لتفادي دفع الضرائب والمصادرة، ومن ثم ادعاء الوجهاء ملكية تلك الأراضي، (ج) اللجوء لإقراض المال للفلاحين من قبَل وسيط يتصرف لمصلحة مستوطنات يهودية مقابل رهن أراضيهم، وغالباً ما كان يعجز الفلاحين عن الدفع ويخسرون أراضيهم، (د) لجوء بعض كبار التجار في المدن إلى شراء وبيع الأراضي الزراعية في مضاربات عقارية لاستثمار رأسمالهم الضخم.

167 غنايم، المصدر السابق، الجدول 6-7، ص 368.

168 شتاين، انظر الجدول 2-17 في هذا النص.

169 شتاين، الهامش رقم 29 أعلاه، الملحق 3، ص 223-239.

170 Arieh Avneri, *The Claim of Dispossession: Jewish Land Settlement and the Arabs, 1878-1948,* London: Transaction Books, year 1984 (translated from Hebrew edition 1980).

قوانين الأراضي في حكومة الانتداب البريطاني

تضم قائمة القوانين التي سنتها حكومة الإنتداب البريطانية قوانين الأراضي التي تنظم انتقال ملكية الأراضي العربية إلى اليهود أو تحددها لحماية المزارعين العرب، ومنها القوانين التالية:

The Land Transfer Ordinance (1920)
قانون انتقال ملكية الأراضي (1920)

وضع هذا القانون لتأمين حماية المزارعين المستأجرين من الطرد من الأرض لدى بيعها من قبل المالك حسب زعم حكومة الإنتداب. البيع مشروط بأن يعطي القائم مقام موافقته على الصفقة بعد أن يتأكد من الشروط الاتية: 1- أن الشخص الذي سيحصل على الملكية (المشتري) من سكان فلسطين؛ 2- لا تتجاوز قيمة الأرض المباعة عن 3,000 جنيه فلسطيني، أو تتجاوز مساحتها 300 دونم؛ 3- ينوي المشتري زراعة الأرض بنفسه. كان هناك أيضاً شرط يقضي بأن يحتفظ الشخص الذي يتنازل، في حال كونه مالكاً، أو الشخص المستأجر المقيم على الملكية المؤجَّرة، بقطعة أرض في المنطقة أو في مكان آخر تكفي لإعالته وإعالة أسرته.

The Transfer of Land Ordinance (1920-21)
قانون انتقال ملكية الأراضي (1920 – 1921)

حل قانون ملكية الأراضي (1920-1921) محل القانون السابق وخوَّل مدير دائرة الأراضي سلطة منح الموافقة على التصرف بالأراضي، بدل القائمقام. كان مدير دائرة الأراضي ملزماً بمنح الموافقة إذا اقتنع أن من يقوم بتحويل الملكية (أو المحوَّل له) يقتني سند الملكية، شرط أن يقتنع أيضاً، في حال أرض زراعية مستأجرة، أن أي مستأجر موجود في الأرض سيحتفظ بمساحة من الأرض في المنطقة أو في مكان آخر كافية لإعالته وإعالة أسرته.

The Mewat Land Ordinance (1921)
قانون الأرض الموات (1921)

حدد هذا القانون زراعة الأرض الموات حسب ما ورد في المادة 103 من قانون الأراضي العثماني لعام 1858 الذي يسمح لأي شخص يحصل على إذن من الجهات الرسمية بتطوير الأرض. وإذا لم يطور الأرض لمدة ثلاث سنوات متعاقبة دون عذر مقبول، بعد منحه إياها، تُعطى الأرض لشخص آخر. وإذا قام شخص بتطوير الأرض دون "إذن رسمي"، كان يُسمح له بمواصلة تطويرها شرط دفع "بديل مثل". ألغى القانون الفقرة الأخيرة وفرض عقاباً على كل من يزرع أرضاً دون "إذن" باعتباره متعدياً على أملاك الغير. كما ألغى القانون خيار "بديل مثل". وطالب الأشخاص الذين يشغلون أراض من هذا النوع ويقومون بتطويرها دون إذن، بإعلام الحكومة قبل 18 نيسان/أبريل 1921. وإلاّ يُعتبرون بحكم المخالفين للقانون. [هذا القانون هو القانون الذي إستعملته إسرائيل للإستيلاء على الأرض العربية في النقب والجليل، باعتبار الأرض موات ولم يسجل أصحابها إذناً بفلاحتها].

Protection of Cultivators Ordinance (1929)
قانون حماية المزارعين (1929)

ألغى هذا القانون شروط قانون عام 1921 القاضية بوجوب اتخاذ ترتيبات، لدى البيع، لتأمين أرض للمستأجر الموجود على الأرض، بدلاً من الأرض المستأجرة التي فقدها. وبدا وكأن هذا القانون كان يهدف لحماية المزارع الذي قضى سنتين على الأقل في الأرض المستأجرة، وذلك بالطلب من صاحب الأرض تقديم إنذار للمستأجر قبل سنة من إنهاء الإيجار أو زيادة رسم الاستئجار، ودفع تعويض له لقاء اضطراب حياته ولقاء التحسينات التي نفذها بنفسه. كما نص القانون على أنه في حال استمرار المستأجر في زراعة الأرض المستأجرة لمدة خمس سنوات أو أكثر، على صاحب الأرض أن يدفع له مبلغاً يعادل الإيجار السنوي الوسطي، وذلك كتعويض إضافي.

The Cultivators (Protection) Ordinance (1933)
قانون (حماية) المزارعين (1933)

ظل هذا القانون ساري المفعول لغاية انتهاء الانتداب عام 1948. وكانت أبرز أحكامه كالتالي:

1- عرَّف "المستأجر القانوني" بأنه أي شخص أو عائلة أو عشيرة تشغل وتزرع أرضاً مستأجرة، غير مالك الأرض. ويشمل هذا التعريف أقارب أي شخص مقيم على أرض مستأجرة ويقوم بزراعتها، الذين يمكن أن يكونوا قد زرعوا تلك الأرض المستأجرة بمعرفة مالكها؛ كما يشمل ورثة المستأجر، وأي شخص استأجره صاحب الأرض للقيام بأعمال زراعية، ويتلقى جزءاً من منتوج الأرض المستأجرة التي زرعها، بصفة تعويض.

2- ينص القانون على أنه لا يمكن إخلاء "المستأجر القانوني" الذي كان قد شغل أرضاً مستأجرة وزرعها لمدة لا تقل عن عام، شرط أن يكون قد دفع رسم الاستئجار وألا يكون قد أهمل الأرض إهمالاً واضحاً، إلا إذا مُنح قطعة أرض يكسب منها رزقه تكون، قدر الإمكان، بجوار الأرض التي أُخرج منها.

3- ينص القانون على حماية حقوق الأشخاص الذين يرعون مواشيهم ويسقونها، أو يقطعون الأشجار أو يرعون الأعشاب، في الأرض، إلا إذا تم تأمين قيمة مكافئة في ما يتعلق بسبل معيشتهم، شرط أن يكونوا هم أو وكلاؤهم قد مارسوا الأنشطة المعنية بشكل اعتيادي في الموسم المناسب لفترة لا تقل عن خمس سنوات متتاليات، ضمن فترة لا تزيد عن سبع سنوات سابقة لتاريخ تقديم طلب إلى المحكمة بشأن إخلائهم.

The Land Transfer Regulations (1940)
نظم انتقال ملكية الأراضي (1940)

تطابق نشر هذه النظم مع الشروط الواردة في الكتاب الأبيض MacDonald White Paper الذي نشر عام 1939 بعد الثورة العربية الكبرى (1936-1939). ولفت ذلك الأنظار إلى المادة 6 من وثيقة الانتداب التي نصت على أن حكومة فلسطين "بعد التأكد من عدم المساس بحقوق ومكانة المجموعات الأخرى من السكان [أي الغالبية العربية]، سوف تسهل الإستيطان الكثيف لليهود على الأرض"، وقالت:

أشارت تقارير عدة لجان مختصة إلى أنه نظراً للنمو الطبيعي للسكان العرب ووتيرة البيع المستمرة للأراضي العربية إلى اليهود، لم يعد هناك مجال لانتقال ملكية المزيد من الأراضي العربية في بعض المناطق، بينما ينبغي تحديد انتقال ملكية الأراضي في بعض المناطق الأخرى لكي يحافظ المزارعون العرب على مستوى حياتهم، ولكي لا يفقد المزارعون الأرض التي يعيشون منها.

قسمت هذه النظم فلسطين إلى ثلاث مناطق، على النحو التالي:

المنطقة "A" (وتبلغ مساحتها 16,680,000 دونم في المناطق الجبلية إجمالاً (الضفة الغربية حاليا)، ومناطق أخرى معينة في قضائي يافا وغزة، بما في ذلك الجزء الشمالي من قضاء بئر السبع). وفي هذه المنطقة يمنع نقل ملكية الأراضي من أي شخص إلا لفلسطيني، عدا في بعض الظروف المحددة.

المنطقة "B" (وتبلغ مساحتها 8,348,000 دونم في السهول الساحلية الشمالية، وشرق الجليل، وعلى طول السهل الساحلي جنوب حيفا، ومنطقة في شمال شرق قضاء غزة، والجزء الجنوبي من قضاء بئر السبع). وفي هذه المنطقة يمنع نقل ملكية الأراضي من فلسطيني إلا لفلسطيني آخر، عدا في بعض الظروف المحددة.

المنطقة "C" (وتبلغ مساحتها 1,292,000 دونم، وتشمل خليج حيفا، والجزء الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة جنوب يافا، والمنطقة المبنية من مدينة القدس، وجميع المناطق التابعة للبلديات). وفي هذه المنطقة يسمح بانتقال الملكية دون أية قيود.

طُبّقت نظم انتقال ملكية الأراضي المذكورة بعد استيلاء اليهود على جزء كبير من معظم الأراضي الخصبة على ساحل فلسطين وفي سهولها. وقد تمكن اليهود، نظراً لبعض الثغرات المعينة الموجودة في النظم المذكورة، من شراء الأراضي في المناطق التي يحظر فيها البيع أو يتحدَّد بقيود، وذلك تحت أسماء وهمية أو بموجب صفقات مشبوهة.

قوانين أخرى تتعلق بالأراضي:

- The Surveyors` Ordinance of 1921 – قانون المساحين لعام 1921
- The Land Courts Ordinance of 1921 – قانون محاكم الأراضي لعام 1921
- The Sand Drifts Ordinance of 1922 – قانون الكثبان الرملية لعام 1922
- The Forests Ordinance of 1924 – قانون الأحراج لعام 1924
- The Land (Settlement of Title) Ordinance of 1928 – قانون (تسوية ملكية) الأراضي لعام 1928
- The Agricultural Land Bill (draft) of 1930 – مشروع (مسودة) قانون الأراضي الزراعية لعام 1930
- The Land Disputes (Possession) Ordinance of 1931 – قانون المنازعات حول (ملكية) الأراضي لعام 1931

Based on: *Survey of Palestine,* London: Her Majesty"s Stationary Office, Reprinted in Full by the Institute for Palestine Studies, 1991, Vol. I, p. 260; and Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948, A Comprehensive Assessment.* London: Saqi Books, 1988.See also M Bunton (ed), *Land Legislation in Mandate Palestine,* Cambridge: Cambridge Archive Editions, 2009, 9 volumes.

اشتروا جميع الأراضي في فلسطين وأنهم لم يغزوها عام 1948. وبالمقابل يعدّد جميل عرفات،[171] استناداً لمعلومات مستقاة من مصادر محلية ومراجع متوفرة، أسماء بعض بائعي الأراضي، وجلّهم من كبار المالكين غير الفلسطينيين، الذين استمروا في بيع الأراضي إلى اليهود خلال فترة الانتداب وكثير منهم كان يتعرض للإغتيال. وعندما كانت تتكشف هويات أولئك البائعين، كانوا يصبحون عرضة للاحتقار والنبذ من الناس. بل إن بعضهم فرَّ خارج البلاد. وكانت الحياة المترفة التي يعيشونها في الخارج تعزّز صورة الفلسطينيين كبائعي الأراضي، وخصوصاً عندما رحل هؤلاء الى القاهرة وبيروت في أواخر 1947 أو أوائل 1948. ولم تلق الجهود الرامية لشراء الأراضي من الأشخاص المضطرين للبيع، من خلال صندوق فلسطيني وطني، الكثير من النجاح بسبب الافتقار للمال.

يتضح بالتالي أن معظم صفقات بيع الأراضي لليهود جرت خلال فترة الانتداب، وأن المصادر اليهودية تؤكد على أن معظم تلك الأراضي تم شراؤها من ملاّك أراض كانوا من خارج فلسطين. هناك قائمة جزئية موجودة ضمن المذكرة التي يعود تاريخها إلى 25 شباط/فبراير 1946، والتي قدمتها الهيئة العربية العليا إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية لدى قدومها إلى فلسطين.[172] وقد أوردالدكتور يوسف الصايغ، الموقّع على المذكرة، المساحات التي تم حصول اليهود عليها، كما كان قد جرى تحديدها بواسطة مسح ميداني أُجري آنذاك في جزء *فقط من فلسطين*، والبالغة 250,461 دونماً، من أصل مساحة كلية للأراضي اليهودية تبلغ 1,491,699 دونماً، استناداً إلى مصادر الانتداب. وقال الدكتور صايغ: "إن مجموع المساحة الحقيقية التي بيعت بهذه الطريقة هو أكبر بالتأكيد. وكلما توفر المزيد من البيانات، قلّ مقدار اللوم الذي يمكن أن يُوجَّه إلى العرب الفلسطينيين".[173] أنظر **الجدول 2-20** والمدرج فيه قائمة الهيئة العربية العليا الجزئية لبائعي الأراضي.

171 جميل عرفات: ذاكرة وطن: القرى الفلسطينية التي أخليت من سكانها في قضاء حيفا وفي الناصرة، بدون تاريخ. 172 الهداوي، الهامش 145 أعلاه. 173 المصدر السابق.

يمكن القول إذاً، إن عدم قدرة اليهود، رغم كل ثروتهم ونفوذهم السياسي والدعم البريطاني لهم، على الحصول، بصورة قانونية، على أكثر من 5.4% من أرض فلسطين لغاية نهاية الانتداب البريطاني، أو على 3.5% خلال فترة الانتداب، لهو شهادة على تصميم المزارعين الفلسطينيين على التَّمَسُّكْ بأرضهم. فقد باع الفلاحون إلى اليهود 0.5% فقط من كامل أرض فلسطين. ومن اللافت أن تلك النسبة الضئيلة فقط قد تسربت من بين أيدي الفلاحين، رغم الضغوط الاقتصادية والقوانين البريطانية المجحفة بحقهم، ورغم التعاطف البريطاني مع الحركة الصهيونية.

وتبقى التناقضات الموجودة في مساحة الأراضي اليهودية دون حل. ولابد من تسليط الضوء مرة أخرى على التفاوت بين أرقام شتاين وأرقام الوكالة اليهودية (174,275 دونماً)، أو على التفاوت الأكبر (347,651 دونماً) بين الأرقام الحكومية *Survey of Palestine* ومع خريطة فايتز، كما وردت في الجدول 2-14.

السبب الرئيس لوجود تلك التناقضات هو الادعاءات المخادعة أو الادعاءات القائمة على التزوير وانتهاك القوانين. لقد وصلت الزيادة السنوية في الأراضي التي حصل عليها اليهود إلى ذروتها عام 1935، عندما سمح الانتداب البريطاني بدخول العدد الأكبر من المهاجرين اليهود من أوروبا إلى فلسطين. لكن الثورة العربية (1936-1939)، التي اندلعت كرد فعل على السياسات البريطانية والهجرة اليهودية، أدت إلى هبوط كبير في معدل حيازة الأراضي، من 72,905 دونمات عام 1935 إلى 18,145 دونماً عام 1936. بعد ذلك التاريخ حصلت زيادة طفيفة لغاية عام 1940، عندما صدَرَت قوانين انتقال ملكية الأراضي. وقد منعت القوانين المذكورة بيع الأراضي العربية إلى اليهود في مناطق معينة. بالتالي، فإن بعض السجلات الخاصة ببيع الأراضي التي جرت حيازتها بعد ذلك التاريخ في المناطق الممنوعة مشكوك بأمرها.

لاحظ ميتزر وجود فرق بين الرقم الذي ادعى اليهود ملكيته (1,621,000 دونم) حسب مصادره، والصفقات المسجلة خلال فترة الانتداب التي "لا تزيد عن 944,000 دونم"، وبين المساحة الأصلية لدى نهاية العهد التركي، والمقدَّرة ب 418,000 دونم، ما يترك 260,000 دونم تقريباً غير معلومة يشير إليها ميتزر باسم "صفقات مفقودة".[174]

وقد حذرت اللجنة التنفيذية العربية المندوبَ السامي البريطاني، في وقت مبكر، أي قبل الثورة العربية (1936-1939)، من أن الأراضي كانت تُنقل بطريقة غير قانونية إلى أيدي اليهود، الأمر الذي كان يُلحق بالفلسطينيين ضرراً جسيماً[175] وقد ازدادت تلك الصفقات غير القانونية زيادة كبيرة بعد صدور *قانون انتقال ملكية الأراضي لعام 1940*. وصف شتاين أساليب اليهود المتبعة لشراء الأرض العربية خلال فترة الانتداب، التي يمكن أن تكون قد أدت إلى تضخيم مساحة الأراضي التي يدعي اليهود ملكيتها.[176] وتتضمن الأساليب المذكورة:

أ- **يعاد تسجيل الأراضي التي كانت قد اشتريت في العهد التركي ولكن بمساحات أكبر على أساس الافتراض أن الوصف الأصلي للأرض في السجلات التركية كان أقل من الواقع؛**

ب- **يلجأ سماسرة الأراضي اليهود إلى ممارسات مخادعة لكي يتغلبوا على مقاومة العرب السياسية والدينية لبيع الأراضي إلى مهاجرين يهود. من هذه الممارسات " رشوة المسؤولين الحكوميين المحليين، والعرب، والقناصل، والوكلاء القنصليين، وعن طريق تسجيل الأراضي بأسماء وهمية أو بأسماء يهود مقيمين في استانبول".**[177]

يشرح شتاين الممارسات غير القانونية بالتفصيل:

في معظم حالات شراء اليهود للأراضي، كان يُدفع مبلغ من المال إلى عربي ينوي البيع. كانت تلك المبالغ قروضاً ومنحاً وإعانات مالية صريحة تُقدَّمُ كجزء من عملية بيع الأراضي. وقد كان من شأن أي شكل من أشكال المبالغ المالية السخية المدفوعة مقدماً أن يذيب معارضة مختار ما، أو شيخ محلي، أو مسؤول ديني. فرغم أن المخاتير كانوا يُعتبرون غير أكفاء إطلاقاً في تأدية واجباتهم بتسجيل جميع صفقات الأراضي المحلية، التي كانوا مسؤولين عنها لغاية آذار/مارس 1937، فإن موافقتهم كانت مطلوبة على أية وثيقة تتضمن نقل ملكية أو تسجيلاً أو رهناً. من الطبيعي إذاً أن يكون المختار، أو الشيخ أو المسؤول الديني، الذي كان له مثل تلك التوجهات، قادراً على استغلال مكانته الدينية أو الاجتماعية المحلية لإقناع الفلاحين بالتخلي عن أراضيهم.

كانت تجري حماية اسم البائع العربي وسمعته بسهولة عن طريق إتباع أساليب مختلفة لشراء الأراضي. كانت إحدى تلك الأساليب تمكّن البائع من اقتراض مبلغ من الصندوق القومي اليهودي، ومن ثم لا يتمكن من تسديد القرض، بالتالي يُصبح "مجبراً" بأمر من المحكمة على بيع قطعة معينة من الأرض إلى الصندوق القومي اليهودي لتسديد الدين المستحق. بعض البائعين العرب كانوا يرهنون الجزء الخاص بهم من حصتهم في الأرض المشاع لدى مرابين يهود ثم لا يتمكنون من دفع المال الأصلي المستحق خلال ثلاثين يوماً، بالتالي يُضطرون لعرض أراضيهم في المزاد العلني. وكانت العملية بكاملها تُبرمج بحيث يتمكن الصندوق القومي اليهودي من الاستيلاء على الأرض، وبحيث تصان سمعة البائع، وبحيث يجري التحايل على حقوق المزارعين بالمراوغة دون أي إبطاء، وبحيث يحصل البائع على سعر لأرضه يتجاوز السعر الذي حددته المحكمة.[178]

هناك تفسير آخر لعمليات الشراء اليهودية المشكوك بأمرها، وهو أن مبلغاً من المال كان يُدفع من قبل يهود إلى سمسار أو إلى بائع عربي محتمل لم يكن في نيته البيع أو إتمام الصفقة. وهكذا، تُسجَّلُ قطعة أرض في السجلات اليهودية باعتبارها أرضاً يهودية. وبعد إقرار قانون انتقال ملكية الأراضي لعام 1940، لم يكن الفرقاء يتمكنون من إتمام هذه الصفقات.

وتحفل التقارير نصف الشهرية التي كانت تصل إلى المندوب السامي في القدس من حكام الألوية، ومن ثم ترسل إلى لندن، بأمثلة على الاحتيال وعلى الصفقات غير القانونية المتعلقة بالأراضي، لاسيما في أربعينات القرن العشرين. ويضم المقطع التالي المأخوذ من تقرير أعده حاكم قضاء غزة، حالة يمكن اعتبارها مثالاً على ما ورد:

ثارت الاحتجاجات لدى محاولة اليهود حراثة أرض في عسلوج يمتلكون بشأنها سند ملكية مشكوك فيه. أنا حالياً أستمع لأقوال الشهود في دعوى أقيمت على أساس قانون المنازعات حول (ملكية) الأراضي، بانتظار قرار محكمة الأراضي. هناك مساحات واسعة من الأراضي في قضاء بئر السبع يدَّعي اليهود أنهم اشتروها قبل صدور قانون انتقال ملكية الأراضي، لكنها لم تسجل في سجل الأراضي.[179]

ولتفادي المثول أمام المحكمة، قدم اليهود تعهداً إلى حاكم القضاء بعدم حرث الأرض المعنية. ولولا ذلك، لكانت المحكمة قد حكمت دون شك ضد ادعائهم غير القانوني. لم تسجَّل الأرض قط في سجل الأراضي. مع ذلك، تظهر الأرض في خريطة يوسف فايتز باعتبارها "يهودية".

ويتضح المدى الذي وصلت إليه الادعاءات غير القانونية أو الزائفة بملكية اليهود للأراضي بأجلى صورة في قضاء بئر السبع، حيث تُظهر خريطة فايتز وليفشيتز لعام 1944 مساحة 154,759 دونماً، في حين تورد *إحصائيات القرى* مساحة 65,231 دونماً فقط فُرضت عليها ضرائب مالية، وليست مملوكة بالضرورة، وهذا يعادل 42% تقريباً من المساحة المدّعاة. يذكر غرانوت أن شركة تطوير الأرض في فلسطين (PLDC) كانت تملك 25,351 دونماً فقط في بئر السبع بتاريخ 1935.[180] وقد أوردت حكومة الانتداب البريطاني حالات أخرى من الادعاءات الكاذبة في غزة في العامين 1938 و1943.[181]

تسبب البيع القانوني للأراضي إلى اليهود بمشقة كبيرة للمزارعين العرب المستأجرين الذين كانوا قد عاشوا في الأرض لعقود.[182] عندما كان يتغير المالك، كان المالك الجديد اليهودي يخلي المستأجرين العرب فيصبحون دون أرض ودون مأوى ودون مال. ورغم أن حكومة الانتداب البريطاني أصدرت ظاهرياً قوانين تحول دون حدوث حالات كهذه، تدبّر المشترون اليهود أمر التحايل على القوانين التي تحمي المستأجرين. وفي التقرير الذي قدمته حكومة الانتداب البريطاني إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية، أوردت أمثلة عديدة على حالات أصبح فيها الناس دون أرض، كما في: وادي الحوارث (قضاء طولكرم)، وعرب الزبيد، وبليدة وميس (صفد)، وتل الشوك، وعرب السبارجة، ومسيل الجزل، والغزاوية، وأم عجرة والصفا (بيسان)، والمقيبلة، وبيت قود (جنين)، معلول (الناصرة).[183]

أدى اللجوء للإكراه والتلاعب بالقوانين إلى جعل الفلاحين فريسة للمرابين اليهود. وكانت النتيجة أن وجد الفلاحون أراضيهم قد أصبحت ملكاً لليهود نتيجة عدم سداد الرهونات.[184]

كانت الجهة التي يُفترض بها الدفاع عن الأغلبية العربية من الشعب ضد تلك الممارسات، هي حكومة الانتداب البريطاني بالطبع، التي كان يرأسها أول مندوب سام بريطاني، الصهيوني هربرت صموئيل، وسكرتير الشؤون القانونية نورمان بينتويتش Norman Bentwitch،[185] وكان أيضاً صهيونياً متعصباً وهو الذي قام بصياغة معظم القوانين الخاصة بالأراضي. يقول شتاين:

اكتفى البريطانيون بدور الحكَم في فلسطين، ولم يبذلوا جهوداً تُذكر لدعم أوضاع الفلاح الفلسطيني؛ وتمكن الصهاينة من استغلال مكانتهم الخاصة تحت حكم الانتداب لينظموا أنفسهم في مسعى منهم لتحقيق هدفهم.

....

مارس الصهاينة ضغوطاً على عملية تعيين كبار المسؤولين؛ وكتبوا نصوص القوانين والقرارات، ووضعوا مسودة المصطلحات المستخدمة في نص وعد بلفور، ومواد وثيقة الانتداب، وقانون إنتقال ملكية الأراضي لعام 1920، وقانون تصحيح سجلات الأراضي لعام 1926، ومواد تشريعية متتالية خاصة بحماية المزارعين، وبيان ماكدونالد، وتعريف العربي الذي لا أرض لديه. وفي كل مرة كان يصدر فيها في فلسطين بيان بريطاني أساسي حول الأرض أو السياسة – بما في ذلك تقرير شو Shaw، تقرير هوب – سمبسون Hope-Simpson، التقارير الفرنسية، تقرير بيل Peel

174 Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998, pp. 85-86 يشير شتاين إلى: رقم 418,100 للعام 1914، وإلى رقم 454,860 في الجدول، و454,760 في النص للعام 1920.

175 مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني، بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1934، انظر: Appendix 2 in Stein, *supra* note 29, pp. 226-227. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيوني 1939-1918، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968، ص ص 357-358.

176 Stein, *supra* note 29, pp. 70-76.

177 المصدر السابق.

178 المصدر السابق.

179 Gaza Fortnightly Report No. 161, of 1-15 October 1945 from District Commissioner (Gaza) to Chief Secretary, Jerusalem. *Political Diaries of the Arab World – Palestine and Jordan, 1945-1946*. Vol. 8. Reading: Archive Editions, 2001, para. 209, p. 228.

180 Granott, *supra* note 160, p. 276.

181 انظر الحالات الواردة في: *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, p. 268.

182 انظر مثلاً: Barbara Smith, *supra* note 22, pp. 91, 96, and 100; Stein, *supra* note 29, p. 108 أنظر هند بديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة: الجامعة العربية، 1998، ص 304.

183 *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, pp. 297-308, and Supplement to the *Survey*, pp. 34-35.

184 بديري، الهامش 182، ص 163، 216، 242، 251.

185 عاش نورمان بينتويتش حياة مهنية غير مستقرة. ولد في لندن وكان هو وعائلته من غلاة الصهيونية. عمل "مفتشاً" في وزارة العدل المصرية، ثم التحق ب فرقة الجمال للنقل التابعة "للحملة العسكرية المصرية" [البريطانية التي إحتلت فلسطين]. ثم أصبح موظفاً قضائياً كبيراً في إدارة المناطق المحتلة (OETA)، فسكرتيراً لهربرت صموئيل للشؤون القانونية، ثم مدعياً عاماً، اتُهم بعدم الخبرة وعدم الكفاءة وبخداع الفلاحين في قضية تتعلق بالأرض في قرية زيتا، وبكونه يكره العرب ويتعاطف علناً مع الصهيونية. نتيجة التخريب الذي تسبب به في الإدارة البريطانية، جرت حملة داخل وزارة المستعمرات تطالب برحيله. لكن المسؤولين البريطانيين الكبار احتفظوا به لئلا يقال إن الاحتجاجات العربية قد أثمرت. أعفي من منصبه في النهاية، عام 1931، وقبل بعدها منصباً في الجامعة العبرية في القدس.
أنظر: Martin Bunton, "Inventing the Status Quo: Ottoman Land-Law during the Palestine Mandate, 1917-1936", 11 *The International History Review* 1 (March 1999), pp. 50-53.

– كان الصهاينة يصدرون جوابهم عليها شفهياً. وبدأ التدخل الصهيوني في السياسة المتعلقة بالأراضي بمعارضة حاييم وايزمن لإعطاء قروض إلى الفلاحين، عام 1918، واستمر هذا التدخل ليتجاوز قيام الوكالة اليهودية نفسها بالتدقيق في ادّعاءات العرب الذين جُرّدوا من أراضيهم في ثلاثينات القرن العشرين. وقد كان لتعيين نورمان بينتويتش Norman Bentwich مدعياً عاماً، وهو منصب له أهميته في دائرة تسجيل الأراضي في عشرينات القرن العشرين، وتعيين القاضي أ.ه. ويب A. H. Webb لدراسة أوضاع العرب الذين جُرّدوا من أراضيهم، تأثيراً مساعداً للصهاينة في مجال الأراضي. ورغم أن بعض الصهاينة لم يكونوا معجبين بالسياسة العلنية التي كان يتبعها السير هربرت صموئيل خلال الفترة 1920-1925، والمتمثلة بالحياد السياسي، فإن الحقيقة أن أول مندوب سامي في فلسطين كان يهودياً وصهيونياً، وهذا يعني أن نمو وتطور الوطن القومي اليهودي في فلسطين لم يتعرضا لأية عقبات خلال سنوات الانتداب المؤثرة.

كانت النجاحات التي أحرزها الصهاينة في شراء الأراضي، وعجز العرب عن إعاقة عمليات الشراء، بمثابة الدليل على التباينات الكامنة في الخلفية وفي التجربة بين الفريقين. أولاً، جلب الصهاينة معهم نظريات وعادات خاصة بالمهاجرين كان بينها القدرة على البقاء في مواجهة النظم والبيروقراطيات الشنيعة في أوروبا الشرقية والغربية. فقد كان العديد من الصهاينة معتادين على اللجوء إلى أساليب مراوغة، متلاعبة، مبتكرة ومدروسة للحفاظ على بقائهم. في حين كانت التجربة الرئيسة التي خاضها العرب هي الحفاظ على البقاء في مواجهة الطبيعة، ولم تكن لديهم الدراية الكافية لمواجهة الآليات البيروقراطية والتشريعية التي جاء بها العثمانيون والبريطانيون. فقد كانوا معتادين على العمل من خلال قنوات تراتبية تقليدية. ثانياً، كان معظم الصهاينة معتادين على المفاوضات الكلامية والأدلة المكتوبة في عملية الدفاع عن وضعهم في فلسطين وتوطيد هذا الوضع، في حين كان العرب يفتقرون للمهارات الكلامية والكتابية.

...

سعى الصهاينة دون كلل، وبأسلوب تنافسي وعدائي شرس، لزيادة نفوذهم واستقلالهم الذاتي في فلسطين؛ فكانوا على الدوام يعملون على إضعاف السياسات والقوانين التي تتهدد إنشاء وطن قومي يهودي. ولم تتوفر للصهاينة دائماً موارد ضخمة تحت تصرفهم، لكنهم كانوا مهرة ومتعلمين وقادرين على شراء نواة لدولة. في حين كان الفلسطينيون العرب يعانون من الفقر الشديد، ومن عدم توفر الرأسمال، وعدم وجود خطط واضحة محددة بدقة.

...

عندما كانت تصدر القوانين الخاصة بالأراضي في فلسطين، فإنها كانت تتضمن لا محالة، وجهة النظر الصهيونية. على سبيل المثال، لم يمنع قانون انتقال ملكية الأراضي لعام 1920، وملاحقه، المضاربة بالأراضي، وكان الصهاينة قد ساعدوا في صياغته وصياغة ملاحقه. وبموجب اتفاق بيسان Beisan Agreement لعام 1921، لم يكن باستطاعة الفلاحين في المنطقة الاحتفاظ بالأراضي التي كان البريطانيون قد ضمنوها لهم حتى ولو كانت الأراضي المذكورة متوفرة بأسعار زهيدة، وكان الصهاينة قد ساعدوا في إعادة صياغة اتفاقية بيسان عام 1928 لكي يتمكنوا من إيجاد منفذ قانوني للحصول على تلك الأراضي. وفي عامي 1929 و1933، لم يكن المستأجرون العرب يتمتعون بأية حماية في الصيغ المختلفة لقانون حماية المزارعين التي كان المحامون الصهاينة قد ساعدوا في صياغتها؛ وخلال الفترة 1931-1936، لم يسجل التحقيقُ الجاري بشأن العرب الذين جُرّدوا من أرضهم حقوقهم في الملكية، ولم يؤدي إلى إعادة توطينَ الفلاحين الفلسطينيين في أراض بديلة بسبب التدخل الصهيوني في العملية. أخيراً، وبسبب عدم توفير حماية لصغار الملاك، فرض البريطانيون في النهاية قيوداً قانونية على شراء الأراضي من خلال قوانين منع انتقال ملكية الأراضي لعام 1940. لكن هذه القوانين، شأنها شأن المحاولات القانونية السابقة، لم تُفلح في إيقاف انتقال ملكية الأراضي نظراً للعوامل الإقتصادية.

المنظمات الصهيونية في فلسطين خلال فترة الانتداب

منظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization (WZO)	- أُسّستْ في مدينة بال Basle، عام 1897. - هيئة دولية مقسمة إلى اتحادات Federation يتوسع كل منها، عادة، مع حدود الدولة. في عام 1948، كانت هناك اتحادات ومجموعات صهيونية في 61 دولة في جميع أنحاء العالم (عدا روسيا وتركيا وبعض الدول الشرقية حيث كانت الحركة الصهيونية تُعتبر غير قانونية). - إدارة المنظمة الصهيونية، وتنفيذ القرارات التي كانت يتخذها المؤتمر Congress والمجلس General Council، وتسيير الشؤون اليومية كان يُعهد بها إلى الهيئة التنفيذية الصهيونية، وهي الهيئة التنفيذية الرئيسة في المنظمة.
الوكالة اليهودية في فلسطين The Jewish Agency for Palestine (JA)	- أُسّست استناداً إلى المادة 4 من وثيقة الانتداب في فلسطين التي تنص على الآتي: "يتم الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة باعتبارها الهيئة العامة المكلفة بالتشاور والتعاون مع حكومة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الأخرى حسب متطلبات إنشاء الوطن القومي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولكن بإشراف الإدارة، وذلك للمساعدة والمشاركة في تطوير البلد". - بعد عشر سنوات من المفاوضات بين المسؤولين الصهاينة واليهود غير الصهاينة، تم التوصل إلى اتفاق في المؤتمر الصهيوني لعام 1929، وكانت النتيجة تأسيس الوكالة اليهودية عام 1930.
الصندوق القومي اليهودي Jewish National Fund (Keren Kayemeth Le'Israel) (JNF/ KKL)	- أسسه المؤتمر الصهيوني عام 1901 وتم تسجيله عام 1907 بصفة شركة انكليزية وكان لها مكتب في يافا، فلسطين. - كانت الخطة الأصلية للصندوق تقضي بإنفاق ثلثي رأسماله على شراء الأراضي، والثلث الباقي على الصيانة والزراعة. - بلغ مجموع المساهمات للصندوق (1907-1945) 11,862,000 جنيه فلسطيني (= إسترليني) - بعد إصدار وعد بلفور 1917، وخلال فترة الانتداب، أصبح الصندوق القومي اليهودي المالك الأساسي للأراضي فقد بلغ مجموع ما يملكه عام 1944، 750,000 دونم تقريباً. - كان هدف الصندوق الحصول على الأراضي لتصبح "ملكية أبدية للشعب اليهودي لا يمكن تحويلها لجهة أخرى". ولا يمكن لغير اليهود أن يشتروا أو أن يستأجروا أو أن يعيشوا على أرض يملكها الصندوق القومي اليهودي. - تؤجَّر الأرض التابعة للصندوق القومي لمستوطنين يهود لمدة 49 عاماً، قابلة للتجديد؛ ولا يدفع هؤلاء أي رسم استئجار خلال السنوات الخمس الأولى؛ وخلال فترة 6-15 سنة التالية، يدفعون رسماً يبلغ 1% من القيمة المقدَّرة للأرض؛ وبعد 15 سنة، يدفعون 2% من القيمة المذكورة. - وصل مجموع مساحة الأراضي التي حصل عليها الصندوق القومي اليهودي عام 1953، إلى 3.3 مليون دونم، بعد أن كان 900,000 دونم عشية حرب 1948، وذلك بالإستيلاء على أراضي اللاجئين.
صندوق مؤسسة فلسطين The Palestine Foundation Fund (Keren Hayesod) (PFU)	- أُسّس عام 1920 ليكون الأداة المالية للوكالة اليهودية. كان يمول الصندوق القومي اليهودي من أجل عمليات الهجرة، والاستقرار في فلسطين، والأمن، والصناعة، والتعليم، والعمل السياسي. - كانت القروض تستخدم لتعمير أبنية المزارع وتجهيزاتها، ولشراء المواشي والآلات والمعدات؛ ولتمويل المستوطنين خلال المراحل الأولى (1-3 سنوات) إلى أن تبدأ المزارع بدر العوائد. - في عام 1944، موّل 153 مستوطنة على أراض تابعة للصندوق القومي اليهودي، تضم 44,708 مستوطناً، وزرع 447,000 دونم. - بلغ مجموع الإنفاق خلال الفترة 1921-1945: 19,977,000 جنيه فلسطيني، بما في ذلك 5,892,000 جنيه للاستيطان الزراعي؛ و1,364,000 جنيه للتطوير الحضري؛ و2,269,000 جنيه للتعليم ؛ و3,604,000 جنيه للهجرة، و2,823,000 جنيه للأشغال العامة. - كان الصندوق يتصرف بالأموال المحولة من المنظمة الصهيونية إلى الوكالة اليهودية الموسّعة عام 1929.
منظمة الاستيطان اليهودي في فلسطين Palestine Jewish Colonization Association (PICA or ICA)	- أسسها البارون إدموند دي روتشيلد عام 1924، وكان قد بدأ نشاطه عام 1883. أنفق البارون روتشيلد 15 مليون جنيه إسترليني لتمويل الجهود الرامية للاستعمار. - كان هدف المنظمة خلق طبقة من المزارعين اليهود عن طريق منحهم الأراضي بقروض صغيرة. - كانت تستلم الأرض التي تم "تخليصها" [أشتريت] من قبل البارون وتضيف إليها ملكية جديدة غير منقولة. - ثاني أكبر صاحب أملاك في أواخر فترة الانتداب. - كانت تملك 22% من الأراضي اليهودية الريفية عام 1942. - كان لديها ثلاث درجات من الملكية: ملكية تامة؛ تأجير فلاحين بهدف الزراعة؛ نقل ملكية الأرض إلى المستوطنين عن طريق عقود بيع. - في منتصف عشرينات القرن العشرين أصبحت أكبر مالك يهودي: 55% من كامل الأرض التي يملكها اليهود (468,000 دونم). - أسست 40 مستوطنة تضم 50,000 مستوطن. - كانت تؤجر الأرض للمزارعين اليهود لآجال طويلة حسب شروط الصندوق القومي اليهودي، عدا: (1) لا توجد قيود على إستعمال العمالة غير اليهودية، (2) لا وجود لفكرة الملكية دون نهاية. - حولت المنظمة أراضيها إلى سيولة نقدية عن طريق بيع الأراضي المستأجرة إلى الصندوق القومي اليهودي ومنظمات أخرى. لدى نهاية الانتداب، كانت تملك 140,000 دونم فقط.
شركة تطوير الأراضي في فلسطين Palestine Land Development Corporation (PLDC)	- أسست في إنكلترا عام 1909، كفرع من المنظمة الصهيونية العالمية. - كان رئيسها آرثر روبن Arthur Ruppin، 1908 (ألماني) - وكيل الشراء يهوشواع هانكين Yehoshua Hankin (روسي) - كانت الشركة تحصل على الأراضي لصالح الصندوق القومي اليهودي، وشركات استعمار خاصة، وأفراد. - يُقدَّر أن 70% من الأراضي التي حصل عليها اليهود في فلسطين، كانت عن طريق هذه الشركة. - خلال الفترة 1910-1930، ادعت الشركة أنها اشترت 420,000 دونم (كذا) من العرب شمال بئر السبع، وأنها حصلت على 93% من المساحة المذكورة من كبار ملاك الأراضي. ولا يوجد سجل لذلك. - خلال السنوات الخمس التالية لعام 1930، ادعت الشركة شراء 93.000 دونم إضافية شمال بئر السبع، وأنها حصلت على 69% من المساحة المذكورة من كبار الملاك.

ملاحظات: كان الجنيه الفلسطيني = جنيه استرليني = 4.03 دولاراً أميركياً عام 1948.
المصدر: Survey of Palestine, supra note 3 and Jewish sources

...

تلاعب الصهاينة بالبيروقراطية البريطانية في فلسطين

لصالحهم. ونجحوا نجاحاً كبيراً في القضاء على المحاولات الرامية لعرقلة إنشاء وطن قومي لهم.[186]

186 Stein, *supra* note 29, pp. 212-221.

نظام امتلاك الاراضي في فلسطين

الأرض في الإسلام ملك لكافة أفراد الأمة الإسلامية. وبناء على ذلك، تصرف الخليفة عمر الأول (634-644) رضى الله عنه حسب هذا المبدأ، لكن مبدأ الملكية المشتركة لصالح الشعب ككل كانت معروفة في سورية ومصر في العصر البيزنطي. تبنى العثمانيون نفس المبدأ الإسلامي وحولوه إلى مجموعة مطورة من القوانين الحكومية.

يقول خليل إنالشيك Khalil Inalcik، وهو مرجع موثوق في التاريخ العثماني:

"كان الجدل الأساسي يدور دائماً حول ما إذا كانت ملكية الأرض تعود إلى الله، أو إلى الإمام باعتباره الوصي الذي اختاره الله والذي كان يمثّل المسلمين، وقد كان واجبه التأكد من أن الأراضي تُدار بحيث تخدم مصلحة المجتمع والدولة الإسلامية، "دين الدولة"".

Halil Inalchick with Donald Quataert (ed.), *An Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914.* Cambridge University Press, 1994, p. 104.

كان هذا المبدأ يُطبَّق حسب نظام ثنائي: (1) الرقبة، أي ملكية بيد الخليفة أو الإمام أو السلطان أو الدولة، (2) تصرف أو منفعة، أي حق الانتفاع. وفي حين كان النوع الأول من الملكية يعود دائماً للدولة، كان النوع الثاني يُمنح إلى فرد أو أكثر من أفراد الرعية، بما يشبه الملكية المستقلة بحيث يمكن توريث الأرض المعنية. وكان الجزء الأعظم من الأراضي، أكثر من 90% من الأراضي الصالحة للزراعة في الإمبراطورية العثمانية، يعتبر أراض حكومية (ميري). أما بقية الأراضي فقد استثنيت من هذه الفئة بموجب قرار توزيع خاص صدر عن السلطان. وكان الهدف الأساسي هو إتاحة المجال لكي يستفيد أفراد المجتمع من جميع الأراضي عن طريق زراعتها، وبالتالي تصبح الأراضي مصدراً لضريبة الدخل التي تنعكس فائدتها على الأمة الإسلامية بكاملها. وهكذا، لم يكن ليُسمح للأجانب بتملّك الأراضي. ولكن في أواخر القرن التاسع عشر، وتحت ضغط شديد من الأوروبيين، تم تعديل القوانين العثمانية التي تمنع بيع الأراضي لغير المسلمين بحيث أصبحت أقل صرامة. لكن تلك المبيعات ظلت دون أهمية تذكر.

برزت خلال عهد الانتداب مشكلة خطيرة تتعلق بتملّك الأراضي. فخلال العهد العثماني كانت ملكية الأرض تتحدد بواسطة سند تمليك (كوشان)، أو حجة، لكن حدود الأرض كانت وصفية فقط، أي أنها تتعيّن بحدود الأرض المجاورة أو بمعْلم طبيعي، كوادي مثلاً. ولم يكن ذلك ليمثل أية مشكلة كبيرة للفلسطينيين، فقد كان سكان القرية يعرفون جيداً حدود أراضيهم التي كانوا يزرعونها عاماً بعد عام.

عندما استلمت حكومة الانتداب مقاليد الأمور، كان هدفها الرئيس إنشاء "وطن قومي لليهود في فلسطين". ولذلك، صار من الضروري تحديد ملكية الأراضي حسب خرائط مسح حديثة لتسهيل شراء الأراضي أو تحويل ملكيتها أو مصادرتها. وهكذا، أصدر هربرت صاموئيل، عام 1920، نظاماً لتسجيل الأراضي. وفي عام 1927، اقترح السير إرنست دوسون Ernest Dowson، وهو خبير أراض، استخدام نظام تورينز Torrens المعمول به في أستراليا. واستناداً لنظام تورينز كانت الأراضي تسجل على النحو التالي:

- تُقسم الأرض بعملية مسح إلى وحدات للتسجيل تُسمى أحواض وتقسم هذه إلى قسائم تحدد إحداثياتها حسب شبكة المثلثات للبلاد.
- يجرى تحقيق قضائي بشأن حقوق تسجيل قسيمة الأرض.
- بعد "تسوية" حق الملكية يتم إدراجه في سجل للأراضي على صفحة خاصة لكل قسيمة أرض، ويجري تسجيل أية تعديلات لاحقة على نفس الصفحة. وقد تم إصدار قانون تسوية الأراضي عام 1928 خصيصاً لهذا الغرض. وهكذا، فإن عملية "تسوية الأراضي" تعني دراسة حقوق المالك ومن ثم تحديدها وتسجيلها في سجل الأراضي. وينبغي عدم الخلط بين كلمة "التسوية" هذه وبين عملية تسوية الأرض أي تمهيدها.

بلغ مجمل مساحة الأراضي التي تمت تسويتها على هذا النحو خلال الفترة بين عام 1928 وحتى 30 نيسان/أبريل 1947، 5,243,042 دونم. ورغم أن هذا الرقم يغطي 20% فقط من مساحة فلسطين، فإنه يغطي معظم الأراضي الساحلية الخصبة المأهولة بكثافة. وتمثل هذه المساحة تقريباً ثلثي فلسطين عام 1948 داخل خط الهدنة (إسرائيل)، عدا قضاء بئر السبع.

القسم التالي مأخوذ من التقرير الذي قدمته حكومة فلسطين إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية عام 1946:

كان امتلاك الأراضي في القانون العثماني يتألف من عدة صيغ من الحقوق المكتسبة، وقد ذُكرت سمات تلك الصيغ في "قانون الأراضي العثماني" لعام 1858. لم تكن جميع تلك الصيغ موجودة فعلياً في فلسطين. وكانت معظم الأراضي مدرَجة تحت نوعين متميزين من الامتلاك، يشار إليهما عموماً بالمُلْك والميري. المُلْك يعني "الملكية". وكان هذا النوع يعني حيازة ملكية خاصة. والأراضي المملوكة حسب هذا النوع كانت تسمى (خارج أراضي الإقطاع allodial). وكانت تُعتبَر ملكية نهائية. أي أن المالك كان يتمتع بحرية تامة في ما يتعلق باستخدام الأرض والتصرف فيها. الميري كان يعني امتلاكاً مشروطاً بموجب حق انتفاع تمنحه الدولة. وكان مالك الأرض أو المستفيد منها يعتبر صاحب حق الانتفاع ويتمتع بنوع من الامتلاك الذي يشبه الاستئجار [البريطاني Leasehold]، ويخضع لبعض القيود المعينة المتعلقة باستخدام الأرض والتصرف فيها، كما كان يدفع رسوماً معينة. المنفعة كانت غير محددة، يمكن التنازل عنها وتوريثها. كان وجود أراضي المُلْك أو الأراضي خارج الإقطاع محدوداً في فلسطين، وكان ينحصر عادة في المدن القديمة أو في مناطق البساتين. أما الأراضي الريفية ضمن هذه الفئة فكانت نادرة.

صنَّف قانون الأرض العثماني الأراضي ضمن خمس فئات. وهي كالتالي:

1- مُلْك: أرض خاصة أو خارج أراضي الإقطاع؛
2- ميري: حكومية أو إقطاعية؛
3- وقْف: أراضي مخصصة للمؤسسات الدينية، أو عوائد الأرض المخصصة للمؤسسات الدينية.
4- متروكة: أرض عوائدها مشاع، أو أرض خاضعة لحق ارتفاق مشترك عام
5- موات: أرض بور أو غير مستثمَرة.

وهناك تصنيف آخر أكثر منطقية، يقوم على أساس بنود القانون، يضم فئتين رئيستين، ملك، وميري، مع فئات فرعية، على النحو التالي:

- ملْك (أرض خاصة أو خارج أراضي الإقطاع).
  1- ملك (أرض خارج حقوق ملكية الإقطاعيين، بالمعنى الصحيح للكلمة)؛
  2- وقف صحيح (أرض خارج أراضي الإقطاع خاضعة للتملّك الموقوف).
- ميري (أرض حكومية أو إقطاعية).
  1- ميري خالي (أرض حكومية خالية)؛
  2- ميري تحت التصرف (أرض حكومية خاضعة لحق انتفاع خاص)؛
  3- ميري متروكة مرافقة (أرض حكومية عوائدها مشاع).
  4- ميري متروكة محمية (أرض حكومية تخضع لحق ارتفاق عام)

ويمكن إضافة فئتين على الفئات السابقة:

- محلول (أرض حكومية مصادرة لعدم وجود وارث)؛
- وقف غير صحيح أو تخصيصات وقف أو ميري موقوف (أرض حكومية خاضعة لحق الانتفاع تخصص الدولة عائداتها لمؤسسات دينية).

كانت عناصر ملكية الأرض حسب قانون امتلاك الأراضي العثماني:

1- ملكية صريحة (رقبة)؛
2- حق مكتسب (تصرف)؛
3- حق التصرُّف (إحالة).

يمكن القول عموماً إن تصنيف الفئة يشير إلى صيغة الامتلاك، ومقدار سلطة التحكم بالأرض التي احتفظت بها الدولة، ومدى الحقوق المكتسبة والتصرف بالأرض الذي تخلت عنها الدولة لصالح منافع خاصة أو مشاع أو عامة. وكانت تلك الحقوق التي تم التخلي عنها قابلة للتحوّل، وفي هذه الحالة يمكن للدولة إما استعادتها أو استيرائها. وفي حال احتفاظ الدولة بأي مقدار من سلطة التحكم مهما كان ضئيلاً، رغم تخليها عن حقوق الانتفاع والارتفاق والتصرف، تظل الأرض أرضاً حكومية. وإذا تخلت الدولة عن جميع حقوقها، تصبح الأرض ملْك (خارج أراضي الإقطاع).

ملْك (خالص خارج أراضي الإقطاع)

اكتسبت الأرض الملك الخالص (خارج أراضي الإقطاع) صفتها عندما أُنيطت عناصر الملكية الثلاثة بالمالك. فقد كان بإمكان المالك استخدام أرضه والتصرف بها بحرية ولم يكن ملزماً بزراعة الأرض أو استثمارها للربح (عكس حالَ حق الانتفاع بأرض الحكومة). ويمكن للأرض الملك أن تتحول إلى وقف عن طريق تكريسها للأغراض الخيرية طبقاً للشرع. توريث الأرض الملك كان يجري بموجب الشرع. ويمكن للمالك أيضاً توريثها حسب رغبته، شرط عدم المساس بحقوق الورثة الشرعيين. وفي حال عدم وجود ورثة وديون غير مسدّدة، يمكن تقسيم الأراضي الملك دون تدخّل من قبل الدولة. عندما يتوفى المالك غير مورّث ودون ورثة، كان يجري استيراث الأرض الملك لتصبح أرضاً حكومية شاغرة. ولكن بما أن قائمة الورثة المؤهلين بموجب الشرع لا نهاية لها، فقد كان هذا الاحتمال ضئيلاً. كان القانون المطبّق على الأرض الملك الخالص هو الشرع الإسلامي أو القانون الروحي للطائفة التي ينتمي لها المالك.

وقف صحيح (الأرض الموقوفة)

عندما كانت الأرض الملك (الخالص خارج أراضي الإقطاع) تُخصَّص لأغراض دينية، تصبح أرض وقف صحيح (أرض موقوفة). ويمكن لعملية الوقف أن تجري من خلال صك أو فقرة في وصية، وكانت نهائية لا يمكن إلغاؤها: فالأرض يجب أن تظل إلى الأبد خاصة بالاستخدام الذي أوقفت لأجله. كانت أراضي الوقف الخاصة بالمسلمين تُنظَّم حسب الشرع الإسلامي. وتملأ الشروط الخاصة بذلك كتباً عدة في الشرع الإسلامي. وهناك كتاب معروف يُعتبر حجة بهذا الشأن، وهو كتاب عمر حلمي "هدية الإتحاف حول قوانين الأوقاف". كانت الأراضي الوقف العائدة لجماعات غير مسلمة (سواء أكانت، أو لم تكن، قد مُنحَت في الأصل بموجب الشرع الإسلامي في العهد العثماني) تُنظَّم حسب القوانين الروحية للجماعات المعنية.

ميري (أرض حكومية)

كانت الأراضي الحكومية من جميع الفئات تُنظَّم حسب القوانين العثمانية الخاصة بالأراضي، والمعروفة على النحو التالي:

1- قانون الأراضي الإمبراطوري لعام 1274 هجري
2- قانون الأراضي لعام 1275 ه (1858 ميلادي)
3- القانون الخاص بالميري (صكوك حق الانتفاع) لعام 1326 هجري

وقد تم تعديل القوانين المذكورة بواسطة قوانين يشار إليها عموماً بقوانين الأراضي المؤقتة أُقرَّت لغاية عام 1331 هجري (1913 ميلادي). ولم تُدخل القوانين المحلية التي أقرّتها حكومة فلسطين الكثير من التعديلات على [بنية] نمط التملك العثماني، فيما عدا ماذكر أعلاه.

خالي (أرض شاغرة)

الأرض الشاغرة هي الأرض التي لم تكن قد خُصّصت من قبَل الدولة لأية منفعة والتي كان من الأسلم، في ما يتعلق بها، أن يُفترض عدم وجود أية مُنَح أو أية حقوق عائدة لأشخاص. وطالما بقيت الأرض مهمَلة، تستطيع الدولة، إذا رغبت، أن تسمح لسكان الجوار برعي مواشيهم أو بقطع الأشجار أو بالحصول على الماء من الأرض مجاناً. لكن ذلك لا يؤدي قانونياً إلى نشوء أي حق لصالح من يستفيدون من الأرض. ويمكن للدولة إيقاف السماح بالاستفادة من هذا الحق المكتسب المنّة في أي وقت، لاسيما إذا كانت تنوي تخصيص الأرض الشاغرة من أجل استخدام محدد. ويمكن وضع قوانين للأحراج تهدف لمنع القضاء على الغابات وتعرية التربة. وكان من الواجب تمييز الأراضي الشاغرة المستخدَمة كأراض للرعي وقطع الأشجار، دون أن تكون مخصصة لأية مجموعة بعينها، عن مناطق الأراضي المتروكة المرافقة (أراضي العوائد المشاع). وكانت المجموعة تتمتع بحق مكتسب حصري في العوائد المشاع مخصص لها.

نظام امتلاك الاراضي في فلسطين تتمة

ميري (أرض خاضعة لحق الانتفاع)

كانت الأرض تعتبر أرضاً ميري (خاضعة لحق الانتفاع) عندما تخصص الدولة التصرف (أي حق الانتفاع) لمنفعة شخصية بموجب منحة (إحالة وتفويض). يشمل حق الانتفاع في الأرض الحكومية الحقوق المكتسبة وحق التصرف ضمن قيود محددة. وقد تكون إحالة وتفويض حق الانتفاع صريحة أو مسلماً بها. كانت تعتبر صريحة في حال وجودها ضمن صك حكومي بالإحالة والتفويض أو ضمن سجل رسمي. وكانت مسلماً بها "كمنحة منسية" (حق القرار) من واقع الملكية التي لا جدال فيها لمدة عشر سنوات أو أكثر، إذا تمكّن المالك، بالإضافة لذلك، من إثبات أصل قانوني، كدليل على حصوله عليها من المالك السابق لها بموجب صك سليم قانونياً. كان اكتساب الحق بالتقادم غير مألوف في قوانين التملك العثمانية. في فلسطين، ونظراً للأحداث التاريخية، كان القسم الأكبر من الأراضي المنَح من النوع المسلَّم به. فقد كانت معظم السجلات العثمانية للصكوك الميري (حق الانتفاع) الموجودة في فلسطين تقوم على أساس منحة مسلم بها أو منسية.

كان يجري منح الأرض الميري مقابل دفع تعويض مالي للدولة (عدا في حالة الأرض البور التي يتم استصلاحها بعد موافقة الدولة، في هذه الحالة، تُمنح الأرض مجاناً). وكان التعويض يتألف من جزئين. الجزء الأول هو "دفعة معجلة" ويدعى أيضاً "سعر الأرض" (طابو مثل، أو اختصاراً، طابو)، ويشار إليه أحياناً باسم "السعر العادل" (بدل مثل). وكان يشار إلى الجزء الثاني باسم "الدفعة المؤجلة"، أو الاسم الأكثر شيوعاً وهو العشر السنوي. كانت الدفعة المعجلة تدفع لمرة واحدة كرسم أولي. وبموجب النظام العثماني، كان يتم تقييم هذه الدفعة من قبل اختصاصيين محليين على أساس خصوبة الأرض ووضعها، أي على أساس قيمتها الاقتصادية. وكان يجري تقييمها [خلال مرحلة الانتداب] من قبل لجنة ومدير دائرة تسوية الأراضي. أما الدفعة المؤجلة فكانت رسماً تناسبياً (كان في الأصل يدفع عينياً ولاحقاً نقداً) مع المنتوج السنوي للأرض، وكان يمثّل في الأصل عُشر المنتوج، أو العُشر، أو ما يعادله في الأحوال التي تستخدم فيها الأرض لأغراض غير زراعة المحاصيل. ألغت حكومة فلسطين ضريبة العشر، وأحلت محلها ضرائب على الأرض تُدفع على أساس قيمة الأرض ولا علاقة لها بالمنتوج.

كانت منحة التصرف (حق الانتفاع) أيضاً مشروطة، من الناحية القانونية، باستمرار زرع الأرض فعلياً أو باستخدامها بأية طريقة أخرى مربحة. وذلك لضمان حصول الدولة على ضريبة العشر. في الأصل، كانت الأراضي الميري (الخاضعة لحق الانتفاع) تُمنَح من أجل زراعة الحبوب الموسمية العادية. في عام 1913 ميلادي، تم توسيع مجال الاستخدامات التي يمكن أن تخضع لها الأرض لتشمل تقريباً جميع الاستخدامات التي لا تتعارض وسياسة الدولة، شرط أن تكون الضرائب المفروضة ورسوم تسجيل الأرض قد دُفعت وألا تكون الأرض قد حُوّلت إلى ملك وقف عن طريق التحايل، كما كان يحصل سابقاً.

ويمكن للمستفيد من حق الانتفاع أن يتصرف بحقه خلال حياته وأن يحوله إلى جهة أخرى منتفعة، وذلك عن طريق الفراغ شرط حصوله على موافقة الدولة وتسجيل عملية الفراغ في سجل الأراضي. كما ويمكن للأرض الميري أن تُرهن وأن تباع لسداد رهن. ولا يمكن للمستفيد من حق الانتفاع أن ينقل حقه، بأية طريقة، إلى ملك وقف. ولكن كان بالإمكان أن تتحول الأرض الخاضعة لحق الانتفاع إلى أرض ملك (خارج أراضي الإقطاع) في حال الحصول على إذن خاص من رئيس الدولة.

كان التصرف (حق الانتفاع) يؤول بشكل آلي عن طريق التوريث (الانتقال) إلى الورثة القانونيين حسب قانون الدولة الخاص بتوريث الأراضي. ولا يمكن توريث الحق المذكور عن طريق وصية. كان عدم وجود ورثة قانونيين ينهي آلياً منحة الميري وتصبح الأرض أرضاً "محلول" (خاضعة لحق الخيار) أي خاضعة، لقاء دفعة، لإعادة منحها إلى أشخاص آخرين مؤهلين للخيارات القانونية. ولكن من حيث الواقع العملي، لم تشهد فلسطين وضع الأرض "محلول" إلا نادراً.

كان الشركاء والأشخاص الذين يشاركون المستفيد من حق الانتفاع بحقوق ارتفاق الطريق والماء، يتمتعون بأفضلية الحصول على الأرض الميري لقاء سعر عادل (بديل مثل) في أي وقت يرغب فيه المستفيد من حق الانتفاع بتحويل حقوقه إلى آخرين.

إذا امتلك شخص أرضاً ميري لمدة عشر سنوات بصورة مناوئة لمصالح شخص آخر، يُمنع هذا الأخير من التقدم بدعوى لاستعادة الأرض بسبب التقادم (مرور الزمن) استناداً إلى مبدأ "تحديد الدعاوى"، ولكن دون أن يلغي ذلك بالضرورة حق المستفيد السابق. بل كان يمنعه من تثبيت حقوقه عن طريق المحكمة. وكان ذلك يعادل إبطال حق التقادم. ويعود هذا القانون إلى زمن لم يكن فيه سجلات للأراضي، حيث كان يُمنح الملاّك الفعليون مزية الشك في مسألة الحصول على الأرض بشكل قانوني.

كانت الهيئات المشكّلة بصورة قانونية (غير المؤسسات الدينية المشكّلة حسب الشرع) تتمتع عملياً بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في ما يتعلق بالاستفادة من التصرف (حق الانتفاع) بالأرض الميري. كما ويمكن للشركات التجارية العادية الحصول على الأرض حسب متطلبات مصالحها [وهذا كان غالباً لمصلحة شركات الإستيطان الصهيوني].

وكان يتعين على الشركات التي تتعامل بالأراضي تحديداً الحصول على ترخيص خاص من المندوب السامي.

وكان من الممكن أن يملك الأرض الميري (الخاضعة لحق الانتفاع) مساهمَيْن أو أكثر طالما أن الحصص محددة بدقة. وكان هناك نوعين من الملكية المشتركة: شراكة عادية (اشتراك) وشراكة تضم القرية والعشيرة (مشاع). في حال الشراكة العادية لم يكن من الضروري توزيع الأرض لأغراض الزراعة الدورية. وفي حال الشراكة التي تضم القرية أو العشيرة، كانت الأرض توزَّع دورياً (عادة مرة خلال سنتين أو ثلاث سنوات) من أجل الزراعة، ما يعني أن المستفيد من حق الانتفاع كان يزرع أحياناً في موقع ما، وأحياناً في موقع آخر. ولكن يجب تمييز هذا النوع من التملك عن التملك المشترك (أرض متروكة). شراكة العشيرة كانت تُطبَّق تحديداً على الأرض الخاضعة لحق الانتفاع، أي لأغراض زراعية عادية، وكان لكل مساهم حصة محددة وله كامل الحرية في الحصول عليها أو التصرف بها. كان التملك المشترك، على العكس من ذلك، يُطبَّق تحديداً على الأرض المتروكة (المشتركة)، أي لأغراض العوائد المشاع تحديداً؛ إضافة إلى أن الأرض كانت تُخصَّص للمجموعة بكاملها وليس كحصص محددة للمستفيدين، ولا يمكن لأفراد المجموعة التصرف بها، لا بصورة جماعية ولا إفرادية.

كان يتعين تسجيل أرض الميري (الخاضعة لحق الانتفاع) في سجلات الأراضي. ونظراً لعدم كفاءة آلية تسجيل الأراضي العثمانية، ظل قسم كبير من هذا النوع من الأراضي مملوكاً دون تسجيل أو بموجب سجلات ناقصة وباطلة. وبموجب قانون تسوية الأراضي، بدأ إجراء تحقيق اعتباراً من عام 1928 شمل صكوك الملكية المتوفرة، وذلك بهدف تسجيل جميع صكوك ملكية الأراضي. وكان قسم لا بأس به من أراضي فلسطين قد تم مسحه وتسجيله بموجب نظام جديد يشبه نظام "Torrens".

متروكة مرافقة (أرض مشتركة)

كانت الأرض تُصنَّف بأنها متروكة مرافقة (أرض مشتركة) عندما تخصص الدولة أية منفعة مشتركة محددة باعتبارها المستفيد من العوائد المشاع. لم يكن في فلسطين الكثير من الأراضي من هذا النوع. تعيين المستفيد من العوائد المشاع كان يجب أن يكون صريحاً في كل حالة. في أيام الأتراك، كان يجري التعيين، على الدوام، بواسطة رسائل تحمل براءة التعيين بشكل مرسوم إمبراطوري (فرمان همايوني). لم يكن مبدأ الحد من الدعاوي نافذ المفعول في ما يخص الأرض المشتركة. فقد كان بالإمكان دحض شرعية أية إضافات إلى الأرض يجريها من يحتل الأرض بغير حق.

متروكة محمية (أرض مشاع)

كانت الأرض المتروكة (المشاع) تخصص من قبل الدولة لاستخدام العموم دون تحديد، وقد يكون ذلك للحق العام باستخدام الطريق أو بالتجمع. من حيث التطبيق العملي، كان التخصيص مسلماً به على أساس حق مكتسب قديم. وكانت القوانين المتعلقة باستمرارية الحق المكتسب وبتحديد الدعاوي هي نفسها المطبقة في الأراضي المشتركة. وبموجب التطبيقات العثمانية، لم تكن الأراضي المتروكة (المشتركة أو المشاع) مسجلة في سجلات الأراضي. في عهد الاحتلال البريطاني، أصبح من المفروض بموجب قانون تسوية الأراضي، تسجيل هذه الأراضي عند تحديد الملكية.

محلول (أرض خاضعة لحق الخيار)

تصبح الأرض ضمن فئة محلول عند زوال المنح الموجودة بحق الانتفاع بالأرض الميري لأي سبب من الأسباب. ولم يكن يتم استيراث الأرض الخاضعة لحق الانتفاع من قبَل الدولة بصورة مباشرة، بل كانت تلك الأرض تبقى مفتوحة أمام خيارات قانونية ينبغي تطبيقها ضمن فترات زمنية محددة من قبل أشخاص من طبقات معينة. إذا لم يُتَّخذ الخيار، كان يتم منح الأرض لقاء مقابل مالي مباشر. وإلا، بيعت الأرض في المزاد. وإذا فشل المزاد لأن السعر الأعلى المعروض لم يكن كافياً، تعود أرض محلول إلى الدولة وتصبح أرضاً حكومية شاغرة.

وقف غير صحيح أو ميري موقوف أو تخصيصات وقف (شبه وقف).

الأرض ضمن هذه الفئة لم تكن أرضاً موقوفة بالمعنى الصحيح للكلمة. بل كانت أرضاً ميري تكرَّس العوائد الحكومية منها لأغراض دينية، أو يكرَّس حق الانتفاع منها لمؤسسات دينية. وتظل ملكيتها منوطة بالدولة. كان الأفراد المستفيدون من حق الانتفاع يحتفظون بالأرض شبه الموقوفة كأي أرض ميري (خاضعة لحق الانتفاع الخالص). كانت فلسطين تضم مساحات واسعة من الأراضي من هذا النوع، وكانت الحكومة تدفع ضريبة العشر، عن معظمها، إلى المؤسسات الدينية الإسلامية السلطانية القديمة بدل دمج ضريبة العشر المذكورة ضمن الميزانية العادية للدولة. وبموجب اتفاق مع المجلس الإسلامي الأعلى، وهو الجهة المشرفة على المؤسسات الدينية الإسلامية، عدّلت حكومة فلسطين ضريبة العشر المدفوعة إلى المؤسسات الدينية لتصبح مبلغاً ثابتاً يدفع سنوياً إلى المجلس الإسلامي الأعلى لصالح المؤسسات الدينية.

شبه ملك (شبه ملكية تامة)

قبل عام 1913 ميلادي، كانت الأراضي المُضافة إلى الأرض الخاضعة لحق الانتفاع (الميري) تعتبر ملكية (خارج أراضي الإقطاع) للمستفيد من حق الانتفاع. كان بالإمكان، قبل عام 1913 ميلادي، تخصيص الإضافات من خارج أراضي الإقطاع إلى الأراضي الخاضعة لحق الانتفاع، للوقف. وبما أن قانون التوريث المطبق على أراضي الميري كان يختلف عن قانون التوريث المطبّق على أراضي الملك، اعتُبرت الإضافات تابعة للأرض وذلك لأغراض نقل الملكية. فقد دخلت بعض أراضي الميري ضمن أراضي الملك، رغم أنها كانت من الناحية النظرية أرضاً حكومية. إذا أزيلت الإضافات، اعتُبرت الأرض بأنها استرجعت وضعها الميري. وقد دخلت جميع الإضافات، التي أُلحقت بأراضي الحكومة اعتباراً من عام 1913 ميلادي، ضمن الأرض، وطُبقت على الإضافات القوانين المطبقة على أرض الميري.

موات (أراض قاحلة)

الأراضي الموات (القاحلة) كانت أراض غير مخصصة أو بور موجودة خارج حدود المناطق المأهولة، لا يمكن تحويلها إلى أراض قابلة للزراعة الا ببذل جهود خاصة. كان يمكن منح تلك الأراضي دون مقابل إلى مستفيدين من حق الانتفاع إذا تم إحياؤها بموافقة الدولة، وذلك تشجيعاً للتطوير المنظم للأراضي البور. أما إحياء الأرض بصورة دون موافقة فكان يُعاقَب بدفع تعويض مالي. [خلال عهد الانتداب]، كان تطوير الأرض "البور" دون إذن مسبق من الدولة يُعتبر من الوجهة القانونية تعدياً على أملاك الغير. والنتيجة أن الأرض الموات يجب ألا تؤخذ بالاعتبار ويجب أن تعتبر "أرضاً شاغرة" مستصلحة خالصة لا يمكن امتلاكها إلا عن طريق التخصيص من قبل الدولة.

نقلاً عن حكومة فلسطين:

Survey of Palestine, Vol. I, London: Her Majesty`s Stationnary Office, Reprinted in Full by the Institute for Palestine Studies, 1991, pp.225-233

6-2 أراضي الدولة

يشير تعبيرَيّ "أراضي الدولة" أو "أملاك الدولة عموماً إلى الأراضي التي جرى إفرادها للأغراض العامة، أو التي تحتفظ بها الدولة باسم الشعب ليتمكن من استخدامها والاستفادة منها. بعبارة أخرى، كانت تلك الأراضي ملكاً جماعياً للشعب. (وهنا يجب عدم الخلط بين تلك الأراضي وبين الأراضي العامة، رغم عدم وجود فرق في بعض الحالات، أنظر ملاحظات سامي هداوي أدناه). بُعيْد قدوم هربرت صموئيل إلى فلسطين، شكّل "لجنة الأراضي" في آب/أغسطس 1920 بهدف "التحقق من مساحة وطبيعة مختلف أنواع الأراضي الموجودة بتصرف الحكومة".[187] تركّز اهتمام اللجنة بصورة خاصة على الأرض "المحلول" والأرض "الموات"، (انظر **الإطار: "امتلاك الأراضي في فلسطين"** أعلاه) بما أن الحكومة التركية كانت تحتفظ بسجلات منظمة جيداً للأراضي *المدورة* (الجفتلك). طُلب من اللجنة تقديم تقارير بالأراضي المتوفرة من أجل "الاستيطان الكثيف" [من قبل اليهود] و"الزراعة المكثفة للتربة من قبل جزء أكبر من المزارعين". والأغلب أن اللجنة شُكّلت استجابة لطلب قدمه حاييم وايزمان رئيس "المفوضية الصهيونية" إلى البريطانيين لتشكيل لجنة كهذه في أيار/مايو 1918،[188] بينما كان البريطانيون لا يزالون مشغولين بإكمال احتلال فلسطين. وتجدد هذا الطلب في مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية التي قدمتها إلى مؤتمر السلام في فرساي عام 1919.

كان أعضاء اللجنة أبلغ دلالة على نواياها. فقد كان خبير اللجنة لشؤون الأراضي، والمحرك الحقيقي لها، هو حاييم مارغوليس كالفاريسكي Haim Margolis Kalvariski، وهو يهودي من مواليد روسيا وعضو في اللجنة ووكيل لشراء الأراضي بوصفه مديراً لمنظمة الاستيطان اليهودي في فلسطين. كان العضو العربي في اللجنة هو فيضي العلمي، وهو وجيه من كبار ملاك الأراضي وكان عضواً في مجلس النواب التركي (مجلس المبعوثان)، ولم يكن على ما يبدو واعياً تماماً للنوايا الصهيونية بكامل أبعادها. كان رئيس اللجنة الميجر أبرامسون Abramson وهو مسؤول بريطاني. وضَع كالفارسكي الجزء الأساسي من تقرير اللجنة (فلم يكن فيضي خبير أراض ولم يكن يعرف الإنكليزية).

توصلت اللجنة إلى أن 857,566 دونماً كانت أراض "مدورة" (منظَّمة في سجلات عثمانية) وأن 87,233 دونماً كانت أراضي محلول، معظمها "صالح للزراعة". ونتيجة لتوصيات اللجنة، تم إقرار قانون أراضي المحلول لعام 1920، الذي نظّم استخدام تلك الأراضي وأية أراضي ميري أخرى لم تكن قد زُرعت منذ ثلاث سنوات.

لم تستطع اللجنة "أن تحدد بشكل مؤكد مساحة الأراضي الموات".[189] كما أنها قدمت أرقاماً مغلوطة بشأن مساحة فلسطين (22,000 كم مربع؛ في حين أن الرقم الصحيح هو 26,323 كم مربع) ومساحة قضاء بئر السبع 14,853,400 دونم تركي "حسب الإحصاءات التركية لعام 1914"، أي 13,654,730 بالدونمات المترية، في حين أن الرقم الصحيح، استناداً لمصادر الانتداب، هو 12,577,000 دونم. وقدَّرت اللجنة أن نسبة 20% من مساحة البلد (من 22,000 كم مربع، أي 4,400,000 دونم فقط) أراضي مفتلحة، وأن نسبة 15% أخرى كانت صالحة للزراعة، ما يترك 14,000 كم مربع "غير مفتلحة"[190] بما فيها 1,059 كم مربعاً مخصصة للرعي. توصّل التقرير إلى أن نسبة 60% من أراضي البلاد كانت أرضاً موات. وأوصى تقرير لجنة الأراضي بأن جميع الأراضي غير المفتلحة التي لا يملك أحد صك ملكية بشأنها والتي تقع على مسافة ميل ونصف من المنازل الموجودة على مشارف القرى، يجب أن تعتبر أرضاً موات. وفي المناطق الحضرية، تعتبر الأراضي التي لم تسبق زراعتها أو التي لا يملك أحد صك ملكية بشأنها، أرضاً موات أيضاً.[191]

ورغم أن أرقام اللجنة كانت في معظمها قائمة على التخمين، وضع صموئيل قراراته على أساسها. ففي حين كانت المادة 103 من *قانون الأراضي العثماني* تسمح لأي كان بإحياء أية أرض موات، وهي تشكل مساحات واسعة حسب تقرير اللجنة، ألغى صموئيل المادة 103 في كانون الأول/ديسمبر 1920، ووضع قيوداً على إحياء الأراضي الموات وشرع بمعاقبة من يقومون بذلك بموجب قانون الأرض الموات لعام 1921.[192] ويذكر طيباوي أن رونالد ليندسي Ronald Lindsay، السكرتير المساعد المعين حديثاً في وزارة الخارجية، "أدرك الظلم الذي ينطوي عليه القانون المقترح" وعبَّر عن مخاوفه بشأن إلغاء *قانون الأراضي العثماني* "بهذا الأسلوب الفظ"، الذي سيؤدي غالباً إلى إلحاق الظلم. ويبدوا أن صموئيل "استغل" الفوضى الناجمة عن عملية تحويل المسؤولية عن فلسطين من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات، ونشر القانون قبل إقراره رسمياً. وعندما طلبت منه وزارة الخارجية إلغاء نشر القانون وتقديم تفسير بشأن ضرورة إلغاء القانون التركي، اقترح هو حذف تعبير "الاستيطان الكثيف" من المقدمة، لكنه ألح على إبقاء البند المتعلق بإلغاء القانون العثماني. في النهاية، حصل صموئيل على الموافقة التي كان ينتظرها.[193]

لجأ القرويون العرب، الذين كانوا يعون نوايا الحكومة، إلى إعاقة عمل اللجنة المشكّلة لتعيين حدود الأراضي الموات. ويذكر صموئيل، في حزيران/يونيو عام 1922، أن المخاتير والفلاحين رفضوا مرافقة أعضاء اللجنة في مهمتهم، ورفضوا تزويدهم بالمعلومات اللازمة. وأضاف أن "تصميمهم على عدم تقديم أية مساعدة وعدم ثقتهم في الإدارة وفي نوايا أعضاء اللجنة" كانا واضحين.[194] وكان قانونيّ الأرض الموات والأرض المحلول قد وُضعا بدقة بحيث يتاح للمستوطنين اليهود الحصول حتى تلك النسبة الضئيلة من المساحات الصالحة للزراعة التي لم تُزرع لسبب أو لآخر.

أوصت اللجنة أيضاً بتقسيم الأرض المشاع إلى حصص بحيث يتمكن الأفراد المالكون من التصرف بممتلكاتهم (أي بيعها إلى اليهود). وكان من الطبيعي أن يعارض القرويون هذه التوصية بعنف. كما إنتقدت اللجنة أيضاً الوقف، وهي الهبة الإسلامية التقليدية التي لا يمكن بموجبها إنتقال ملكية الأرض. وكان ذلك يتوافق مع مخاوف وايزمان من أن العرب قد لجأوا لحماية أراضيهم من انتقال ملكيتها عن طريق تحويلها إلى أوقاف.[195]

وفضلاً عن ذلك، كان رأي اللجنة أنه:

من الواجب تشجيع ملاك الأراضي بكل وسيلة ممكنة على بيع المساحات الزائدة ضمن ممتلكاتهم، ويجب ألا تُفرض أية قيود على عمليات البيع. وفي ما يخص الخشية من قيام الفلاح بتحويل ملكية كل أراضيه في حال إلغاء القيد المتعلق بالثلاثمائة دونم، في *قانون انتقال ملكية الأراضي*، نرى أنه بالنظر إلى أن الفلاح يعتمد على زراعته كوسيلة لتأمين سبل المعيشة لعدم وجود وسيلة أخرى منتظمة لإعالة نفسه وعائلته، وبالنظر إلى أن الفلاح شخص ذكي ومزارع بارع، فليس من المحتمل أن يتخلى عن جميع أراضيه.[196]

أما في ما يخص مساحة "أراضي الدولة" بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد ظل الأمر مرناً وخاضعاً لمختلف الضغوط السياسية. ففي تقريرها الأول، قدّرت حكومة الانتداب البريطاني أملاك الدولة ب 944,805 دونمات، منها 889,978 دونم صالحة للزراعة، و42,242 دونم أراض سبخة، و9,900 دونم مراعي، و2,685 دونم بساتين. كما قدرت حكومة الانتداب أن مساحة "الأرض القفر" تبلغ 2-3 مليون دونم. وكما في تقرير لجنة الأراضي، كانت جميع تلك الأرقام تخمينية، و"مصدراً للحرج بالنسبة للسلطات، عند إكتشاف أخطائها".[197]

مع ذلك، لم تتوقف الحكومة عن تحويل ملكية الأراضي إلى اليهود بأساليب شتى. فقد تحولت أراضي بيسان من كونها أراض مدورة إلى أراضي ملكية خاصة إشتراها اليهود بالتعاون مع الحكومة. ولا تزال الأرض التي منحتها الحكومة كامتياز إلى بنحاس روتينبيرغ لأغراض توليد الكهرباء بالطاقة المائية، مصدراً للحساسيات مع الأردن حتى يومنا هذا (**انظر حدود فلسطين، (أ) الحدود مع الأردن، القسم 3-1**).

أما الدعاوى القديمة المرفوعة بخصوص أراضي الامتياز في الحولة،[198] وعتليت والكبارة وقيسارية، فقد تناولها بإسهاب كلٌّ من سميث[199] Smith وتيلر[200] Tyler، وإلى حد ما، شتاين.[201] لإيضاح موضوع الحولة، انظر **القسم 4-5**.

وقد لخصت حكومة فلسطين، في بيانها الموجّه إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية لعام 1946، موقفها عموماً في ما يخص أملاك الدولة، على النحو التالي:

الأراضي العامة في فلسطين هي جميع الأراضي الخاضعة لسلطة حكومة فلسطين بحكم معاهدة أو ميثاق أو اتفاقية، أو بالوراثة، إضافة لجميع الأراضي التي تم الحصول عليها لأغراض الخدمات العامة أو لأغراض أخرى. تنص المادة 12 من الأمر (Order-in-Council) لعام 1922 على أن "جميع الحقوق في أية أراض عامة أو تلك المتصلة بهذه الأراضي يُعهد بها إلى المندوب السامي وله صلاحية ممارستها في الوقت الراهن كوديعة لحكومة فلسطين".[202]

كانت الأراضي العامة تتضمن، عموماً، الأراضي الموات، والمدورة، والمتروكة. لكن تلك الأراضي كانت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الخصائص الطبيعية ومن حيث مدى وطبيعة الملكية. ولم يكن من الممكن التحقق من حصة الحكومة في مساحات واسعة من تلك الأراضي. ولذلك فإن تعريف الأراضي العامة في سجل الأراضي هو تعريف اعتباطي إلى حد كبير.

كان سامي الهداوي يعمل مخمناً للأراضي لدى حكومة الانتداب معظم فترة خدمته، وشارك في إعداد إحصائيات القرى. كتب هداوي ما يلي في معرض شرح معنى الأراضي العامة:[203]

يتطلَّب الأمر بعض الشرح لبيان سبب تسجيل أراض، كانت عند تحديد الملكية مصنَّفة ضمن فئة متروكة، باسم المندوب السامي، وظهورها لاحقاً في العمود الخاص بالأراضي "العامة" في "إحصائيات القرى":

في عام 1926، أصدرت حكومة فلسطين قانون تسوية ملكية الأراضي لإتاحة الفرصة أمام تحديد صك ملكية الأرض. كان الإجراء المتبع آنذاك يقضي بتسجيل الأرض المفروزة (ملكية فردية) والمشاع (ملكية مشتركة) باسم المالك بشكل كلي أو على أساس الحصص، حسب الحالة. أما الأراضي الأخرى، فتُعامَل على النحو التالي:

187 انظر رسالة تعيين الميجر أبرامسون رئيساً للّجنة، والموقعة من قبل سكرتير صموئيل للشؤون القانونية ن. بينتويتش، بتاريخ 19 آب/أغسطس 1920، وتقرير اللجنة بتاريخ 31 أيار/مايو 1921، 174761 ,733/18 CO PRO.

188 Stein, *supra* note 29, p. 61.

189 CO, 733/18، صموئيل إلى تشرشل، التقرير العام للجنة تقصي الحقائق بشأن وضع الاستيطان في الأراضي في فلسطين، 10 شباط/فبراير، 1922.

190 معنى هذا التعبير غير واضح، أي هل الأرض غير صالحة للزراعة أو غير مزروعة.

191 التقرير العام للجنة تقصي الحقائق بشأن وضع الاستيطان في الأراضي في فلسطين، الهامش 189.

192 للاطلاع على القيود البريطانية المفروضة على تطبيق قانون الأراضي العثماني بحيث يلائم متطلبات "الاستيطان المحدود" للأراضي من قبل اليهود، انظر التحليل الدقيق في:
Martin Bunton, "Inventing the Status Quo: Ottoman Land-Law during the Palestine Mandate, 1917-1936", 21 *The International History Review* 1 (March 1999). Edward Ingram (ed.), Canada, pp.27-56.

193 أوردته سحر هنيدي. أنظر الهامش 19، ص 215-216.

194 CO 733/23, Political Report for June 1922.

195 Huneidi, *supra* note 19, p. 213 and 295, n. 123.

196 CO 733/18، تقرير لجنة الأراضي المكلفة بتقصي الحقائق بخصوص أوضاع أراضي الدولة، آب/أغسطس 1920.

197 تقرير حكومة فلسطين، تموز/ يوليو 1920 – كانون الأول/ديسمبر 1921، ص 114-115، ورد في:
Warwick P.N.Tyler, *State Land and Rural Development in Mandatory Palestine 1920-1948*. Brighton: Sussex Academic Press, 2001, p. 30.
أنظر ملاحظات سامي هداوي عن أن الاراضي غير القابلة لدفع الضرائب (ليس لديها محصول) قد سجلت خطأ "ملك عام" في القسم 2-4 ومابعده من ملاحظات.

198 كانت الحكومة التركية قد منحت امتياز أرض الحولة إلى عائلة لبنانية. ورغم أن البريطانيين إعترفوا بالامتياز، فإنهم وضعوا من العراقيل ما يكفي لتنتهي الأرض بأيدي اليهود. انظر صائب سليم سلام، "قصة امتياز أرض الحولة، 1914-1930"، بيروت: مطبوعة خاصة، 1986. الكاتب هو ابن صاحب الامتياز.

199 للاطلاع على تحليل معمق للسياسات البريطانية الخاصة بالأراضي خلال العقد الأول من مرحلة الانتداب، انظر باربرة سميث، الهامش 22.

200 للاطلاع على دراسة حول السياسات المتعلقة بأراضي الدولة في فلسطين، بما فيها أراضي الامتيازات، وتأثيراتها على التطور الزراعي للفلسطينيين، انظر تيلر، الهامش 197.

201 شتاين، الهامش 29.

202 *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, pp. 255-56.

203 Hadawi, *supra* note 145

جدول 2-21: أراضي الدولة نهاية عام 1943

البند	الوصف	تمت تسوية الملكية	لم تتم تسوية الملكية	المجموع
(i)	أراضي مستغلة لأغراض عامة (مثل: الغابات، سكك حديد، طرق ... الخ)	219,695	619,858	**839,553**
(ii)	أراضي مستغلة بصكوك عثمانية	105,340	76,351	**181,691**
(iii)	مؤجرة ليهود ولفترات طويلة	75,273	99,815	**175,088**
(iv)	مؤجرة ليهود ولفترة تقل عن 3 سنوات	2,389	43	**2,432**
(v)	مؤجرة لعرب ولفترات طويلة	793	429	**1,222**
(vi)	مؤجرة لعرب ولفترة تقل عن 3 سنوات	17,591	44,931	**62,522**
(vii)	مؤجرة لغير العرب ولغير اليهود	2,656	593	**3,249**
(viii)	مخصصة لأغراض عامة وخدمة المجتمع	4,713	-	**4,713**
(ix)	رمال غير مفتلحة وسبخات و مناطق صخرية	167,429	-	**167,429**
(x)	غير مستغلة بما فيها محل إدعاء	-	84,699	**84,699**
(xi)	متوفرة ومعروضة للإيجار لفترات قصيرة	20,082	-	**20,082**
	المجموع	**615,961**	**926,719**	**1,542,680**

المصدر: A Survey of Palestine 1945-1946, Vol. I, Chapter VIII, p.267

ملاحظة: كل المساحات بالدنم. المساحة الرسمية أعلاه (1,542,680 دنم) تختلف قليلاً عن الرقم (1,491,657 دنم) المذكورة في سجل "إحصاءات القرى" لعام 1945. الفارق (51,023 دنم) هو أراضي حمضيات وفواكه تخص مزارعين عرب. للتوضيح انظر النص. المقصود بالتسوية هو مطابقة حدود القسيمة مع ملكيتها القانونية حسب قانون تسوية الأراضي لعام 1928.

1- الأراضي التي تملكها الحكومة ملكية خاصة (كالمكاتب والمشافي والأبنية الخاصة بقوات الشرطة، ومكاتب البريد، والمشاتل الزراعية الخ..)؛ والأحراج والمناطق المخصصة لذلك؛ والطرق العامة والسكك الحديدية – تُسجَّل باسم "المندوب السامي في الوقت الراهن كوديعة لحكومة فلسطين".

2- الأراضي المشاع في القرية والمستخدمة لرعي المواشي وجمع الحطب، وطرق القرية ومدارسها والأراضي العامة المخصصة لدرس القمح، والمقابر، والوديان – تُسجَّل "باسم المختار في الوقت الراهن كوديعة للقرية".

بعد إنهاء عمليات تحديد ملكية الأراضي للقرى في المجموعة الأولى، كان مختار المستوطنة اليهودية يتحكم بالجزء من طريق القرية المار عبر مستوطنته بحجة أن الطريق جزء من الملكية الخاصة بالمستوطنة اليهودية. فكان يمنع مرور السيارات يوم السبت ويأخذ رسماً خلال أيام الأسبوع من السيارات التي تعبر الطريق باتجاه القرى العربية المحيطة.

اجتمعت لجنة (تضم مدير دائرة الأراضي ومدير دائرة تسجيل الأراضي، مدير المساحة وممثل المدعي العام، وكان سامي الهداوي سكرتير اللجنة) لدراسة الوضع الذي نشأ. وتقرر في النهاية أن الأسلوب الكفيل بحل المشكلة هو أن تسجل جميع الأراضي من فئة المتروكة باسم المندوب السامي. وكانت هناك بعض الاستثناءات القليلة ضمت مدارس القرى والأراضي المخصصة لدرس القمح والمقابر.

لم تظهر أية معارضة بين صفوف القرويين العرب آنذاك لأنهم كانوا موجودين فعلياً على "أراضيهم المشاع"، وكانوا واعين لحقيقة أنه في حال قيام الحكومة بإدخال أية تحسينات إلى تلك الأراضي، فإن ذلك سيكون لمصلحة القرية عموماً. لكن أحداً لم يُقرّ بأن وضعاً كهذا سينشأ عنه حرمان الفلاحين من أراضيهم ومن وطنهم. أدت النتائج التي توصل إليها السير جون هوب سمبسون، الذي زار فلسطين عام 1930 لتقديم تقرير عن الهجرة اليهودية والاستيطان والتطوير، إلى دعم وجهة النظر العربية القائلة إن أراضي القرية تعود لسكانها وأن الحكومة كانت ملزمة بدافع الواجب بتطوير تلك الأراضي لأنها ليست ملكية خاصة، وذلك لمصلحة القرية ككل. فقد قال السير هوب سمبسون: "من الواضح أن مساحة الأراضي الباقية مع الحكومة حالياً [1930] صغيرة إلى أبعد حد، عدا قطع الأرض الضرورية بمجموعها لإعالة العرب الحائزين لها. ولا يمكن التذرع بحجة أن العرب يجب أن يُجرَّدوا من أراضيهم لكي تصبح متوفرة للاستيطان اليهودي. فهذا من شأنه أن يشكل خرقاً لبنود المادة السادسة من وثيقة الانتداب".[204]

لم يدع بيان سمبسون مجالاً للشك بأن الأراضي الواقعة ضمن حدود قرية عربية أو مستوطنة يهودية، سواء أكانت مسجلة بأسماء أفراد، أو باسم المختار، أم باسم الحكومة، تعود ملكيتها إلى القرية ككل، وبأنه لا يحق لأية جهات خارجية الحصول عليها. قبلت حكومة فلسطين هذه الحقيقة؛ ففي جوابها على طلب الوكالة اليهودية بتخصيص أملاك الدولة لليهود، قالت الحكومة:

"نوقشت مسألة توفّر أملاك الدولة من قبل الحكومة بشيء من التفصيل، وتَبيَّن أنه بالرغم من وجود مساحات واسعة من أملاك الدولة، فإنه لا يمكن افتراض أن الحكومة تملك قطع أرض واسعة غير مستغلة على نحو مفيد. والواقع أنه في ما يتعلق بالأراضي التي تملك الحكومة بخصوصها صكاً مثبتاً، والأراضي التي تدّعي الحكومة أنها أراضي دولة لكنها لا تزال بانتظار تحديد صك الملكية، لا يوجد ضمنها سوى القليل مما لا يُستفاد منه على نحو مثمر. وتتضح هذه الحقيقة من خلال تحليل أملاك الدولة الذي جرى أواخر عام 1943"، أنظر الجدول 2-21.

وفي معرض شرح الجدول المذكور، ورد في بيان الحكومة أن،

"يتضح من مقارنة البندين (iii) و(iv) بالبندين (v) و(vi) أن اليهود كانوا يتمتعون بأفضلية على العرب في ما يتعلق باستئجار أراضي الدولة التي كانت تحت تصرف الحكومة بالكامل. شاغلو الأراضي الحكومية بموجب البند (ii) هم عرب؛ يعود حقهم في إشغال الأرض إلى العهد العثماني ولم يكن هذا الحق في أي وقت موضع جدل؛ رقم 105,340 دونماً يتضمن أراض، من نوع الكثبان الرملية في رفح، رغم أنها تقع ضمن المساحات التي يشغلها العرب، فإنها تضم قطعاً من الأرض لا تصلح حالياً للزراعة. وحتى لو أخذنا المساحات المتضمَّنة في البند (ii) بالاعتبار، يبقى الوضع لصالح اليهود، وذلك على أساس نسبة كل مجموعة إلى عدد السكان الكلي. رقم 619,858 دونماً الوارد في البند (i) يتضمن أراضي الأحراج، بالتالي فهو قد يتضمن الأراضي التي يدعي ملكيتها أفراد، إضافة إلى أنه قد يظهر عند إجراء تحديد الملكية أن تلك الأراضي تعود إلى الحكومة. يتضمن البند (x) مجموعة من الادعاءات التي لم يتم التحقق بشأنها حتى في ما يتعلق بالمساحة أو بالموقع؛ وهي ناشئة عن وثائق تركية عديدة مبهمة، أو عن سجلات قديمة خلّفها الأتراك. البند (ix) قد يبدو موضوعاً لتطوير تجريبي، ولكن إذا كان بالإمكان نقل أي شيء من هذا البند إلى البند (xi)، فإن ذلك كان ليجري لأغراض تتعلق بالضرائب. الرقم 167,429 يتضمن 105,000 دونم من الأراضي السبخية أو الصخرية تم مسحها خلال عمليات لجنة غور المدورة؛ ويمكن تخصيص جزء منها للتحريج أو للرعي، ويمكن لجزء منها أن يتحول في الوقت المناسب موضوعاً لعقود إيجارات للتطوير، وفي حالة أراضي بيسان، موضوعاً لخطط دمج الممتلكات. ما تبقى هو عبارة عن أراض صخرية في قضائي الناصرة والرملة أو كثبان رملية في منطقة غزة. الرقم 20,082 دونماً الوارد في البند (xi) يمثل مجموع مساحة الأراضي التي كان يُعتقد بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 1943 أن بالإمكان جعلها متوفرة للإيجار؛ تم تأجير بعضها لاحقاً، وبعضها عُرِضَ للإيجار، في حين لا يزال بعض تلك الأراضي بانتظار معالجتها بموجب خطط التطوير؛ وهناك جزء منها مشغول بحكم إيجارات "مسلّم بها".[205]

تُظهر **الخريطة 2-11** "أراض الدولة" بتاريخ 30 نيسان/إبريل 1947 استناداً لمصادر حكومة الانتداب البريطانية. تعبير "أراضي الدولة التي لم تُحَدَّد ملكيتها" يشير إلى الأراضي التي لم تتحقق الدولة بعد من صكوك ملكيتها. وسوف يتكشَّف من الخريطة أن أراضي الدولة كانت تشمل بحيرة الحولة؛ وامتيازات كبارة وقيسارية على الخط الساحلي، وامتياز شركة البوتاس الفلسطينية على البحر الميت؛ وتشمل أيضاً الامتيازات المصادَق عليها أو المخطَّط لها في الغور والكثبان الرملية في السهل الساحلي من جنوب يافا إلى رفح. واللافت أن أراضي بئر السبع لم تصنف بأنها "أراضي دولة".

قدّم أفراهام غرانوفسكي (غرانوت)، الرئيس السابق للصندوق القومي اليهودي، تقديراته بشأن توزيع أراضي الدولة حسب المنطقة وحسب الاستخدام.[206] انظر **الجدول 2-22**. الرقم الذي يعطيه غرانوت بخصوص الأراضي العامة (1945) أقل بكثير من الرقم الرسمي الموجود في (1943) *Survey of Palestine*. ورغم أن أرقام غرانوت تحتاج لمزيد من التدقيق، يقدم الجدولان 2-21 و2-22 بعض التفسيرات لهذا الاختلاف الكبير (362,834 دونماً). المساحة التي تمت تسويتها (بصكوك ملكية) خلال سنة واحدة (نهاية 1943 وبداية 1945) تعتبر متواضعة، 22,661 دونماً، ولا تفسر الاختلاف، لكن المساحة التي "لم تتم تسويتها" تم تقليصها من 926,719 دونماً إلى 541,224 دونماً. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بقرار الحكومة بإعادة تأجير بعض الأراضي التي لم تتم تسويتها والتي كانت قد أفردتها للأغراض العامة. وقد تم تقليص مساحة تلك الأراضي من 844,266 دونماً (البندان i، viii في الجدول 2-21) بنسبة 58%، أي 488,375 دونماً (العمودان 2 و5 في الجدول 2-22)، وهي نفس نسبة تقليص الأراضي التي لم تتم تسويتها. لم تتغير الأراضي المؤجرة إلى عرب ولا الأراضي المؤجرة إلى يهود تغييراً كبيراً خلال العام المذكور، رغم أن من الممكن أن يكون قد جرى إعادة تصنيف بعض المساحات الصغيرة.

بين الأراضي التي تم تأجيرها ليهود (175,000 دونم تقريباً)، كان هناك 79,000 دونم أُجرت لشركة بوتاس فلسطين Palestine Potash المشتركة بين العرب واليهود على الشاطئ الغربي للبحر الميت. وهناك 57,000 دونم تقريباً، وهي مساحة أرض امتياز الحولة، أُجّرت لشركة تطوير الأرض في فلسطين (PLDC) عام 1934. لمعلومات أكثر عن **أمتياز الحولة أنظر قسم 4-5**. وهناك 25,000 دونم تقريباً من الكثبان الرملية قرب قيسارية، و4,000 دونم أخرى في سبخات كبارة، ومساحة أصغر قليلاً في مستنقعات عتليت، شكّلت الجزء الأكبر من الأرض التي يشملها الامتياز الممنوح لجمعية الاستيطان اليهودية (JCA)، عام 1921. وقد ثبتت السلطات البريطانية اتفاقاً تم بين المستعمرات اليهودية وبين السلطات العثمانية رغم أن الأخيرة لم تصادق على الاتفاق غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى. وقد أنفقت جمعية الإستيطان اليهودية مبالغ ضخمة خلال عدة عقود من أجل استصلاح الأرض وتحسينها. وكانت نسبة تتجاوز 80% من باقي الامتيازات الممنوحة لليهود، تتألف من كثبان رملية بجوار تل أبيب، و"الأول في صهيون" Rishon-le-Zion، وناتانيا وحيفا، لا تصلح سوى لأغراض السكن.

---

204 Cmd. 3686, The Hope Simpson Report, October 20, 1930, p. 59

205 *Survey of Palestine,* Vol. I, *supra* note 3, Chapter VIII, paragraph 104, p. 268 الأراضي المشغولة بموجب إيجارات "مسلم بها" هي أراض كان يشغلها مزارعون عرب لم يوقعوا عقود إيجار بل كانوا يدفعون رسم إيجار يعادل مقدار الضريبة. بعد تحديد ملكية الأراضي عُرِضَ على المزارعين خيار الحصول على الملكية التامة لقاء دفع بديل مثل، وهو مبلغ محسوب على أساس قيمة الرأسمال غير المحسَّن للأرض.

206 Table 5, Granott, *supra* note 160, p. 102; and, Table 1.1, Tyler, *supra* note 197, pp. 34-35.

خريطة 2-11: أراضي الدولة في فلسطين

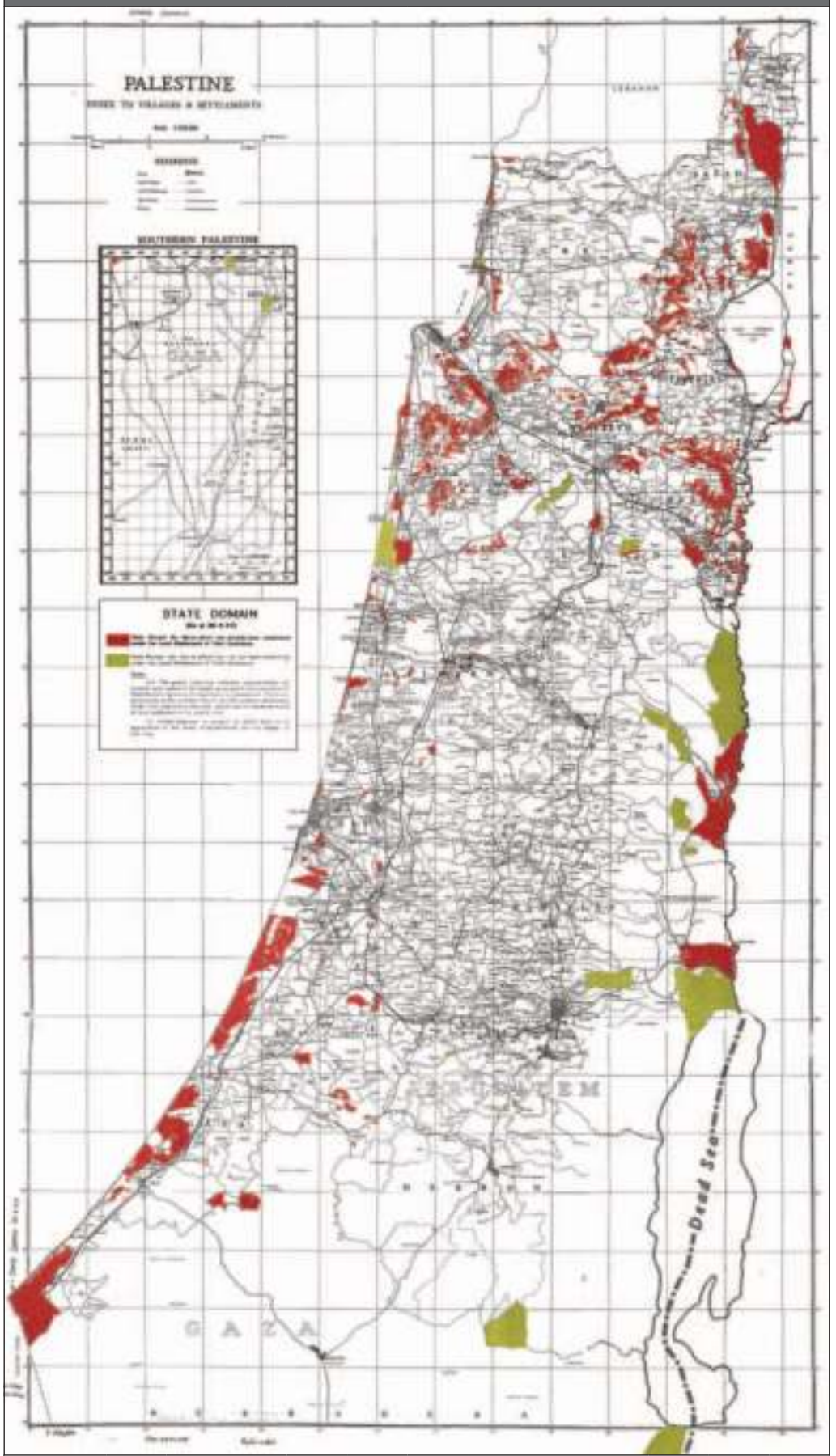

ملاحظة: يراعى عدم الخلط بين أراضي الدولة والأراضي العامة. الأراضي العامة مسجلة تحت إسم كل قرية لأنها ملك عموم القرية ولا تدفع ضرائب. انظر ملاحظات سامي هداوي في النص.

انتهى مفعول الامتيازات قانونياً عند انتهاء وجود المانح – أي حكومة فلسطين– في 15 أيار/مايو 1948. بعبارة أخرى، لا توجد امتيازات تتجاوز صلاحيتها مدة بقاء الانتداب البريطاني. وكان من المفروض أن تعود جميع أراضي الامتيازات إلى أصحاب الأرض الأصليين. وقد جرى اختبار هذا الوضع في مجلس الأمن عام 1951، عندما حوَّلتْ إسرائيل مجرى نهر الأردن عبر أرض امتياز الحولة بذريعة أنها أرض يهودية. ولكن هذا التفسير لم يجد قبولاً لا من قبل الحكومة البريطانية ولا من قبل مجلس الأمن.[207]

7-2 بئر السبع

قضاء بئر السبع هو أكبر قضاء في فلسطين، وتبلغ مساحته 12,577,000 دونم.[208] مع ذلك، فإن هذا القضاء هو أقل مناطق فلسطين دراسة، وتعتري الكتابة عته الكثير من الجهل والتحريف والإعتماد على كتابات المستشرقين. ويظهر ذلك واضحاً في تباين المعلومات الدارجة حول عدد السكان ونوع ملكية الأراضي. وهناك العديد من المصادر الأجنبية التي تتحدث عن عدد السكان وعن نوع ملكية الأراضي في قضاء بئر السبع. ومنها الموسوعة التي تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، وصف مصر (Description de L› Egypte (La التي تتضمن وصفاً مفصلاً للعشائر العربية في المنطقة الممتدة من القاهرة وحتى دمشق.[209] وتضم مصادر القرن التاسع عشر كذلك روايات لرحالة أوربيين ورجال دين وجواسيس ومسئولين رسميين وبعض المؤرخين السوريين والمصريين. وقد وثّق الكتاب الضخم الذي وضعه العالم النمساوي – التشيكي ألوي موزيل Alois Mosil، الذي كان عميلاً غير رسمي لإمبراطورية هيبسبرغ، أسماء العشائر العربية وأعدادها وأراضيها، بما فيها العشائر الموجودة في سيناء وسورية والحجاز.[210] كما أرسل الألمان، الذين خشوا أن يسبقهم الآخرون، العالم البارون ماكس فون أوبنهايم Max von Oppenheim، للقيام بالشيء ذاته.[211]

أرسل الفرنسيون رجل دين كان يعيش في القدس، الأب جوسين Jaussen من L Ecole Biblique لنفس الغرض إلى شرق الأردن وجنوب فلسطين وسيناء.[212] ووضع البريطانيون خريطة دقيقة للنقب عام 1914، وأصبحت تلك الخريطة المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة للجنرال اللنبي في حملته على فلسطين عام 1917. وقام لورنس العرب الشهير بزيارة خاطفة إلى بئر السبع عام 1914 متخفياً كعالم آثار ووضع تقريراً حولها تحت عنوان "Wilderness of Zin".[213] كما تجدر الإشارة إلى العمل الوثائقي الضخم المؤلف من 26 خريطة و10 مجلدات الذي نفذه صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund، وقد بدأ العمل في هذه الدراسة عام 1871 واستمر لثمان سنوات، منها أربع سنوات في العمل الميداني وأربع سنوات للتحرير في لندن. وغطى هذا المسح ثلث قضاء بئر السبع فقط. فقد توقف عند وادي غزة في الجنوب. وبالإجمال، تركت لنا تلك الوثائق الأوروبية ثروة من المعلومات حول عشائر بئر السبع وأسمائها وأعدادها وممتلكاتها من الأراضي.

كانت العشائر في قضاء بئر السبع تتمتع باستقلال شبه كامل في إدارة شؤونها الخاصة. فقد كانت سلطة ممثل السلطان (المتصرف) في القدس تنحصر ضمن حدود المدن الكبرى، وكانت تساعده حامية صغيرة. وكان ذلك ينطبق على نحو خاص في بئر السبع. لم يكن أفراد العشائر يخضعون للتجنيد الإلزامي، ولكن كان يمكن للعشائر، إذا اقتنعت، الإذعان لطلب السلطان تقديم "فوج" للمساعدة في المجهود الحربي. فكان الفوج يذهب ويعود كوحدة مستقلة. وكان ذلك هو الوضع عندما أرسلت العشائر عام 1915/1914، 1500 من الفرسان لمحاربة البريطانيين عند قناة السويس. وكانت العشائر أيضاً تخوض حروباً داخلية في ما بينها بشأن النزاع على ملكية الأراضي في معظم الأحيان. وقبل *صدور قانون الأراضي العثماني* لعام 1858، كان التعدي على أملاك عشيرة أخرى يعتبر سبباً وجيهاً لشن "حرب" قد تمتد لعشرين عاماً. وكما كانت العادة في فلسطين، كانت حدود الأرض تُعلَّم بوضوح بوادي أو بطريق أو ببضع شجرات مميزة أو ركام حجري، وكانت معروفة للجميع.

207 سلمان أبو ستة، "ما هي الحدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل؟" صحيفة الحياة. لندن، ص 14، 20 آب/أغسطس 1999 و
Salman Abu-Sitta, "Response to Frederic Hof Essay, The Line of June 4, 1967", *Middle East Insight,* Washington D.C., September 1999.

208 القضاء يغطي 62% من مساحة إسرائيل الحالية.

209 أعدها 79 عالماً جاؤوا مع نابليون في مغامرته التي قادته إلى الشرق العربي عام 1799.

210 Alois Musil, *Arabia Petraea.* 3 Volumes. Vienna: Kaiserliche Akademie der Wissenschaften, 1908.

211 Max von Oppenheim, *Die Beduinen.* Zurich: Georg Olms Verlag, 1983.

212 P. Antonin Jaussen, *Coutumes Des Arabs au Pays de Moab.* Paris: Libraire D"Amerique et D"Orient, 1948.

213 C. Leonard Woolley and T.E. Lawrence, *The Wilderness of Zin.* London: Palestine Exploration Fund, 1914. Reprinted: London, Stacey International, 2003.

جدول 2-22: أراضي الدولة حسب القضاء مطلع 1945

القضاء	أراضي مرافق عامة		أراضي في حيازة هيئات حكومية		أراضي مؤجرة			أراضي غير مؤجرة	المجموع
	طرق وانهار	سكك حديد	إدارة الأحراش	هيئات أخرى	للعرب: أراضي جفتلك	للعرب: أخرى	لليهود		
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
عكا	1,492	92		5			2,014	1,535	5,138
صفد	5,916		1,849	99		15,020	40,756	1,591	65,231
طبرية	2,192	68	1,959	1,292	474		378	165	6,528
بيسان	7,132	772	2,624	7,406	12,534		1,193	48,779	80,440
الناصرة	7,730	410	11,180	2,441	438			13,110	35,309
حيفا	5,452	2,146	45,405	5,076	2,107		35,805	13,302	109,293
جنين	237	61	142,260	175	21,038				163,771
طولكرم	10,673	1,127	3,699	1,055	512		5,648	5,219	27,933
نابلس	1,665		60,148	264	21	2,871		119,665	184,634
رام الله			1,010	292					1,302
أريحا	1,620		1,383	524	2,465	31,985	14,981	62,228	115,186
القدس	300		20,703	600				11,835	33,438
يافا	5,940	537		1,426		157	7,078	962	16,100
الرملة	8,258	1,794	11	9,463	109	21,675	1,451	16,799	59,560
الخليل	120		26,986	573	4,935	38,940			71,554
غزة	24,588	2,146	43,431	1,853	40,941	755		24,956	138,670
بئر السبع				715		845	64,199		65,759
المجموع	**83,315**	**9,153**	**362,648**	**33,259**	**85,574**	**112,248**	**173,503**	**320,146**	**1,179,846**
منها:									
أراضي تمت تسويتها	**83,315**	**9,153**	**111,541**	**30,923**	**66,699**	**68,396**	**78,661**	**189,934**	**638,622**
أراضي لم تتم تسويتها	**0**	**0**	**251,107**	**2,336**	**18,875**	**43,852**	**94,842**	**130,212**	**541,224**

المصدر: A. Granovsky (Granott), The Land System in Palestine: History and Structure, Eyre and Spottiswoode, London, 1952, Table 5, p. 102 and Warwick P.N. Tyler, State Land and Rural Development in Mandatory Palestine 1920-1948, Sussex Academic Press, Brighton, 2001, Table 1.1, pp.34-35.

الأمطار يتجاوز 300 مم/عام. وكان هذا يصلح لزراعة القمح في الشتاء والمحاصيل الصيفية كالذرة والبطيخ في الصيف. وكانت المنطقة الواقعة بين المجدل في الشمال إلى وادي غزة في الجنوب تُزرع بكاملها بالقمح. وقد كتب القس و.م.تومبسون W. M.Tompson الذي زار المنطقة في نيسان/أبريل من عام 1856، في كتاب *The Land and the Book*، عندما جال ببصره في الأفق "قمح، قمح، محيط من القمح".[214] وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان ميناء غزة يزدحم بالسفن المحملة بالقمح للتصدير. فقد كان قضاء بئر السبع بحق سلة خبز فلسطين. ولذلك علَّق رئيس البعثة الجيولوجية البريطانية إلى فلسطين، هَلْ Hull، عندما زار المنطقة عام 1883، بالقول "إن امتداد الأراضي المزروعة هنا [قرب بئر السبع]، وعلى الطريق إلى غزة، هائل، ومحاصيل القمح والشعير والذرة تفوق احتياجات السكان إلى حد كبير".[215] وكانت المنطقة، برأيه أشبه بجنوب إيطاليا. في عام 1863، دوَّن فيكتور غورين Victor Guerin، الباحث الفرنسي الذي وضع سبعة مجلدات ورسم خرائط لجميع أراضي فلسطين، ملكية أراضي كل عشيرة.[216] وكان كلما دخل أرضاً اعترضته العشيرة، مالكة الأرض.

لا يتجاوز هطول الأمطار في الجزء الجنوبي من المنطقة، أي جنوب الدرجة 31 شمالاً، 100 مم/عام، بالتالي، فإن الزراعة الدائمة تظل ضمن هذا الحد الأدنى. إلى جانب المراعي، يُعتبر الجزء الجنوبي غنياً بالمعادن وبالمواقع الأثرية التي تعود إلى القرن الرابع الميلادي. لكن الجزء الشمالي خصب. فقبل عام 1948، كانت نسبة 95% من السكان تعيش في الشمال وتزرع مساحات واسعة من أراضيها.[217] نسبة 5% فقط كانت تعيش على الرعي.

صنفت حكومة الانتداب البريطاني العشائر في بئر السبع إلى 77 عشيرة رسمية تتوزع على سبعة قبائل رئيسة كانت تعيش على أراضي قضاء بئر السبع وتمتلكها. كانت مدينة بئر السبع هي المدينة الرئيسة الإدارية في المنطقة وغزة المركز التجاري لجنوب فلسطين. وكانت تخدم المنطقة اثني عشر مركزاً للشرطة تقريباً. يفصل **الجدول 2-23** العشائر الرئيسة، وأراضيها، ومعدلات هطول الأمطار، وعدد أفراد العشائر في العام 1998.

جدول 2-23: الأراضي المفتلحة ومعدلات سقوط الأمطار (1948) والتعداد السكاني (1998) لقضاء بئر السبع

القبيلة بترتيب سقوط الأمطار	أراضي القبائل	أرض مفتلحة	مساحات الأراضي تحت مختلف الظروف (بالدنم)					عدد السكان الكلي في عام 1998 في الوطن والمنفى	عدد السكان المتبقي منهم في إسرائيل
			المحصول: كمية الأمطار: % مفتلحة	قمح: غزيرة: أمطار أكثر من 300 مم/السنة	قمح/شعير: متوسطة: أمطار بين 300-200 مم/السنة	شعير: قليلة: أمطار بين 200-100 مم/السنة	مراعي: جافة: أمطار أقل من 100 مم/السنة		
الحناجرة	78,325	78,325	%100.00	78,325				46,666	
الجبارات	379,175	379,175	%100.00	319,175	60,000			55,625	
الترابين	1,362,475	1,089,980	%80.00	90,825	300,825	970,825		201,956	1,356
التياها - أ				48,325	507,500	64,175			
الظُلاّم - ب					198,325	636,675	630,825		
مجموع التياها (أ+ب)	2,085,825	1,543,511	%74.00	48,325	705,825	700,850	630,825	207,968	108,185
العزازمة	5,700,000	427,500	%7.50			1,621,675	4,078,325	111,323	8,486
السعيديين	1,238,375						1,238,375	8,058	
الاحيوات	1,732,825						1,732,825	7,400	
مدينة بئر السبع ومراكز الشرطة								42,244	
المجموع	**12,577,000**	**3,518,491**	**%28.00**	**536,650**	**1,066,650**	**3,293,350**	**7,680,350**	**681,240**	**118,027**

كان كل فرد يعرف حدود ممتلكاته ضمن الأراضي التابعة للعشائر. وكانت الأراضي الصالحة للزراعة تُزرع بالكامل. ويعتمد هذا النوع من الزراعة على هطول الأمطار. وفي شمال وشمال غرب مدينة بئر السبع كان معدل هطول

كان القانون العشائري أو قانون العرف والعادة يضمن على الدوام حقوق ملكية الأراضي، وعلى أساس هذا القانون، كانت قطع الأرض تُباع إلى الأفراد أو تُورَّث أو تُرهن أو تُؤجَّر أو تقسَّم، كما كانت تُدفع عنها الضرائب حسب المحصول. وقد وضعت أول سجلات رسمية تبين الملكية العامة للأراضي لكل عشيرة عند الإتفاق على الخط الفاصل بين مصر وفلسطين عام 1906. (**انظر حدود فلسطين، (آ) الحدود مع مصر، القسم 1-3**). وقد اعترفت المراسلات الرسمية الخاصة بالحدود مع مصر خلال الفترة 1895-1906، والتي تُوجت بالاتفاق التركي – المصري الموقَّع في الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام 1906، بوجود عشائر بئر السبع وبممتلكاتها.[218] واعترف أيضاً كل من ونستون تشرشل، وزير المستعمرات، وهربرت صموئيل، أول مندوب سامي في فلسطين، بقانون العشائر وبملكية الأراضي في قضاء بئر السبع.[219] كما أكدت حكومة الانتداب أن السلطة القضائية في قضاء بئر السبع يحكمها القانون العشائري وتنازلت عن رسوم تسجيل الأرض لكي تسهّل عملية الحصول على صكوك الملكية. لكن العشائر لم تقبل العرض فهي لم ترى ضرورة لتثبيت ملكية الأراضي كتابياً.

في عام 1920، قدرت لجنة الأراضي في تقريرها.[220] مساحة الأرض المزروعة في بئر السبع، على أساس المنتوج الزراعي والضرائب، على أنها 2,829,880 دونماً إضافة إلى الحصة الأكبر البالغة 1,059,000 دونم من أرض الرعي. استخدم التقرير ضعف قيمة منتوج محصول الحبوب المقبول عموماً/الدونم، بالتالي، يجب أن تكون المساحة الفعلية ضعف المساحة المحسوبة عند التصحيح. وبالإضافة لذلك،

214 W. M. Thompson, *The Land and the Book*. London: Thomas Nelson, 1911, p. 556.
215 Edward Hull, *Mount Seir; Sinai and Western Palestine*. London: Richard Bentley and Son, 1885, p. 139.
216 Victor Guérin, *Description de la Palestine*. 7 Volumes. Amsterdam: Oriental Press, 1969. *See* Vol. II, pp. 178-290.
217 يبلغ عدد سكان قضاء بئر السبع حالياً 750,000 نسمة لعام 2008، معظمهم لاجئون.
218 Bramly Papers, *supra* note 51.
219 Public Records Office CO 733/2/21698/folio 77, March 29, 1921; McDonnell, Law Reports of Palestine, 1920-1923, p. 458.
220 Public Records Office CO 733/18-174761, May 31, 1921

قُدّرت لجنة الأراضي مساحة الأرض المزروعة على أساس أن الأرض كانت تُزرع موسماً ومن ثم تُترك بوراً لترتاح في الموسم التالي. وفي حين يبدو ذلك مقبولاً في حالات هطول الأمطار المتوسط، لا يبدو كذلك في حالات هطول الأمطار الخفيف كماهو في بئر السبع حيث يمكن أن تطول مواسم التبوير لعامين أو حتى لثلاثة. بالتالي، فإن المساحة المزروعة في بئر السبع تصل على الأقل، إلى ضعف هذا الرقم، أو 5,500,000 دونم تقريباً. وهناك تقديرات أخرى للمساحات المزروعة تقوم على أساس هطول أمطار أقل من 100 مم/عام، وهي تعطي قيمة دنيا تبلغ 3,750,000 دونم وقيمة عليا تبلغ 5,500,000 دونم، إضافة إلى 750,000 دونم تقريباً للرعي. وهكذا، يبدو واضحاً أن المساحة القصوى للأراضي المملوكة التي تزرع بانتظام في بئر السبع بلغت أحياناً 5,500,000 دونم، منها 3,750,000 دونم كانت تزرع بإنتظام سنوياً. وهناك أدلة أخرى توفرت من المسح الجوي الذي أجراه سلاح الجو الملكي خلال الفترة 1945-1946 والذي شمل المناطق المأهولة بكثافة في الجزء الشمالي من المنطقة. تُظهر الصور وجود زراعة مكثفة في مناطق هطول الأمطار. يقول سامي هداوي:

كان التقدير الأولي للأراضي "الصالحة للزراعة" في المنطقة بحدود 1,500,000 دونم، وقد اعترفت دائرة المساحة الحكومية بأن هذا الرقم مجرد "تخمين". عندما زار السير جون هوب سمبسون فلسطين عام 1930 لدراسة وضع الأراضي، ارتفعت التقديرات التي قُدّمت له إلى 1,640,000 دونم. ظل هذا الرقم قيد الاستعمال، ومن ثم أُدرج في النهاية ضمن نسخة 1943 من "إحصائيات القرى". وفي نسخة 1945، وردت مساحة الأراضي "الصالحة للزراعة" على أنها 2,000,000 دونم.

لم يفوّت خبراء الأراضي التابعين للوكالة اليهودية فرصة لدحض الأرقام المذكورة؛ وبرأي كاتب هذه السطور (الهداوي) أنهم كانوا على حق.[221] [لأسباب مختلفة: الرغبة في الإستيطان] فقد انتقد السيد أ. غرانوفسكي، مثلاً، نيابة عن الصندوق القومي اليهودي، الرقم الذي قدمته حكومة فلسطين والبالغ 1,640,000 دونم، قائلاً: "ما ينطبق على باقي البلد ينطبق أيضاً على قضاء بئر السبع: المساحة الصالحة للزراعة فيها لا تنطبق على المساحة المزروعة فعلياً. وفي هذه المنطقة أيضاً، تتسع المساحات المزروعة كل عام. ويبدو من الأرقام الصادرة عن دائرة الزراعة في حكومة فلسطين أن المساحة المزروعة في قضاء بئر السبع اتسعت بأكثر من 65% خلال السنوات الخمس 1931-1935، على النحو التالي: 1,266,362 دونماً؛ 1,380,742 دونماً؛ 1,493,682 دونماً؛ 1,345,429 دونماً؛ 2,109,234 دونماً على التوالي".

ومضى السيد غرانوفسكي ليشير إلى أن "خبراء الوكالة اليهودية يقدرون المساحة الصالحة للزراعة في قضاء بئر السبع ب 3,500,000 دونم، وذلك دون أن تُحسب أية أراض جديدة يمكن أن تصبح صالحة للزراعة في المستقبل في حال اكتشاف مياه جوفية، وفي حال اتخاذ ما يلزم لتخزين مياه الأمطار التي تتبدد حالياً دون أن يُستفاد منها".[222]

وقد دعم السير جون هوب سمبسون رأي الوكالة اليهودية لدى قوله: "من الوجهة العملية، هناك معين لا ينضب من المساحات الصالحة للزراعة في قضاء بئر السبع" إذا أخذنا بالاعتبار إمكانيات الري.[223]

وفي ما يتعلق بالأراضي "غير الصالحة للزراعة" في قضاء بئر السبع، ينبغي ألا نغفل هنا أيضاً حقوق عشائر البدو. فلم يسبق للحكومة العثمانية ولا لحكومة الانتداب البريطاني أن تدخلتا بهذه الحقوق في كامل المنطقة. فهناك إقرار تقليدي بأن جميع تلك الأراضي تعود ملكيتها إلى عشائر البدو، وتتمتع بعض عشائر البدو المعينة في الأردن وشبه جزيرة سيناء بحقوق الرعي خلال فترات محددة في العام. ويُعتبر عدم إدراج حكومة فلسطين لهذه الأراضي ضمن عمود "عامة"، بل إدراجها بصورة مستقلة، واعتراف هذه الحكومة في مذكرتها إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو-أميركية بأن "من غير الآمن افتراض أن جميع الأراضي الخالية جنوب بئر السبع أو شرق الخليل، مثلاً، هي أرض موات"، يُعتبر برهاناً على اعتراف الحكومة بحقوق العرب ومصالحهم في تلك الأراضي. في هذه الحالة، من الخطأ افتراض أن مساحة 10,573,110 دونمات، المُدرجة في "إحصائيات القرى" في عمود منفصل وهو "أراض غير صالحة للزراعة"، هي ملك للحكومة.[224]

قول الهداوي صحيح. فقبل التسلل الصهيوني للاستيلاء على فلسطين، لم تشكّك السلطات العثمانية ولا السلطات البريطانية في فلسطين بالملكية الفردية للأرض في قضاء بئر السبع. والواقع أن "*دفتري المفصل*" (وهو السجل التفصيلي للضرائب) الذي يعود إلى العام 1596، يورد عدة مواقع في بئر السبع كانت تدفع الضرائب على الحبوب والمحاصيل الصيفية التي تُزرع فيها.[225]

في نهاية القرن التاسع عشر، أرسلت السلطات العثمانية بعثة إلى بئر السبع لتسجيل الأراضي المملوكة. وجاء في تقرير البعثة الذي يحمل تاريخ ٤ أيار/مايو 1891 (رقمه في السجلات العثمانية IMMS 122/5229) أن السلطات قررت،

تسجيل الأراضي الموجودة في قضاء غزة التابعة لمتصرفية القدس التي يزرعها العربان، في سجل الأراضي (الطابو) بما أن عدم التسجيل قد يؤدي إلى النزاع والاقتتال... ولتحديد وتسجيل أراضي كل قبيلة، حدد المسؤولون 5 ملايين دونم، من أراض تتجاوز مساحتها 10 ملايين دونم [في القضاء]، ملكية أصحابها القدامى بموافقة اللجنة العسكرية الخاصة. ثم جرى الحصول على موافقة الشيوخ.

وكما أشرنا سابقاً، كانت سلطة الانتداب البريطاني تعترف بملكية الأراضي في بئر السبع، وكانت تقدم الجرارات والعلف والبذار (في مواسم القحط) للمساعدة على تحسين الإنتاج الزراعي.[226]

وفي ما يتعلق بملكية الأراضي، منع البريطانيون انتقال ملكية الأراضي في بئر السبع إلى اليهود بموجب قانون إنتقال الأراضي للعام 1940. كانت أملاك اليهود في قضاء بئر السبع قليلة جداً. فالكثير من الأراضي التي يدَّعي اليهود ملكيتها في بئر السبع لا يوجد بشأنها أي أساس قانوني. **(أنظر الملكية اليهودية للأراضي، القسم 2-5)**

لم تعتبر سلطة الانتداب أرض بئر السبع أرض دولة (**أنظر الخريطة 2-10**). وعندما قام أول مندوب سامي بريطاني، هربرت صموئيل، وسكرتيره للشؤون القانونية، المعروفان بميولهما الصهيونية، بإسقاط المادة 103 (الأرض الموات) من القانون العثماني لعام 1858 التي كانت تسمح باستصلاح الأرض البور، وإستبداله بالقانون الجديد الذي كان يعاقب من يقوم بذلك، لم تطبق سلطة الانتداب هذا القانون الجديد. **(أنظر القسم 2-6)**.

وعلى العكس، كان من الشائع أيام الانتداب تسليم صك طابو لدى دفع "بدل مثل" للأشخاص الذين يثبتون أنهم استصلحوا أرضاً موات قبل تاريخ صدور القانون، حتى ولو لم يكونوا قد حصلوا على إذن بذلك.[227] وهناك إثبات على عدم تطبيق هذا القانون ورد في التقرير الرسمي الصادر عن حكومة فلسطين، الذي جرى إعداده لتقديمه إلى لجنة تقصي الحقائق الأنغلو – أميركية لعام 1947. ورد في التقرير الختامي لحكومة فلسطين:

من الصعب أحياناً الافتراض أنه لم يكن هناك صكوك في الماضي، وبالتالي لا يمكن الجزم والافتراض أن جميع الأراضي الخالية جنوب بئر السبع أو شرق الخليل، مثلاً، هي أراض موات.

...

يمكن أن يكون هناك مطالبات فردية بتسجيل أملاك أشخاص في ما يزيد عن مساحة 2,000 كم مربع تُزرَع من حين لآخر. أما ما تبقى من الأراضي فيمكن اعتبارها إما أرضاً موات أو أراض ميري خالية.[228]

ولكي تتمكن الحكومة الإسرائيلية من مصادرة أراضي بئر السبع، اعتبرتها أرضاً لا مالك لها *terra nullius* يجول فيها البدو للرعي ثم يغادرون البلاد. وبإعتبار إسرائيل الأراضي في قضاء بئر السبع هي أرض موات، حسب تعريف قانون الأراضي العثماني، أصدرت إسرائيل قانوناً يصنف تلك الأراضي بأنها أراض للدولة وبالتالي قامت بمصادرتها. وهذا تزوير من الوجهتين التاريخية والقانونية (**القسم 4-4 يضم المزيد من التفاصيل**).

أما من حيث تعداد السكان فقد كان سكان بئر السبع باستمرار يُسجلون بأقل من عددهم الحقيقي. ويُعتبر تقدير عارف العارف، قائمقام بئر السبع في الثلاثينات، البالغ 47,632 نسمة[229] عام 1931 أول تعداد من نوعه. ويوفر هذا الرقم أساساً معقولاً لوضع قاعدة بيانات. يقول العارف إن هذا الرقم لا يأخذ بالاعتبار عشيرة الاحيوات والعشائر الأخرى الصغيرة التي كانت تقيم في فلسطين ومصر وشرق الأردن. كما يغفل الرقم مدينة بئر السبع ومراكز شرطة يتجاوز عددها اثني عشر مركزاً – عناصر الشرطة وعائلاتهم وحوانيت صغيرة وبعض المدارس. كما أن عدد النساء في هذا الرقم أقل من الواقع. ويمكن تصحيح هذا بتقدير عدد النساء بنفس عدد الرجال. وعليه فإن هذا يعطي التعداد المصحح بمقدار 57,265 نسمة.

قُدّر عدد أفراد العشائر في كامل فلسطين في إحصاء عام 1931، ب 66,553 نسمة، وقد قدرنا أن 57,265 نسمة منهم كانوا مقيمين في قضاء بئر السبع. وظل هذا الرقم ثابتاً في جميع التقارير التالية لحكومة الانتداب حتى نهايته. وللتصحيح استخدمنا عامل الزيادة الطبيعية البالغ 3.63% بالنسبة للسكان المسلمين وصححنا نسبة النساء، وعليه يكون تعداد سكان بئر السبع عام 1948 هو 105,000 نسمة، أصبح منهم 92,000 نسمة لاجئون عام 1948. (**انظر سجل النكبة، القسم 3-3**، للاطلاع على قائمة بالعشائر وعدد أفرادها ومواقعها، في الوقت الحالي).

8-2 البنية التحتية والمرافق العامة والأماكن الدينية

كان الجزء من أرض فلسطين الواقع داخل خط الهدنة، الذي أصبح إسمه "إسرائيل"، يحتوي على القسم الأكبر من المنشآت الحكومية والخدمات والأبنية. وكان خط السكة الحديد الرئيس وشبكة الطرق التي تمتد من الشمال إلى الجنوب في هذا القسم من فلسطين. وفيه أيضاً تقع الموانئ المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي تُعتبر مواقع إستراتيجية في فلسطين. كما كان السهل الساحلي الشمالي والجليل المتاخمين لسورية ولبنان أفضل المواقع للمطارات ولمعسكرات الجيش، لذلك تواجدت فيها بكثرة. هذا بالاضافة إلى أن المصادر المائية الرئيسة كانت تتركز في تلك المنطقة والتي بالطبع كانت تضم العدد الأكبر من سكان البلاد. أما خارج هذه المنطقة، أي في ما يُعرف حالياً بالضفة الغربية وقطاع غزة، فلم يكن يوجد بها سوى بضع

221 زار الهداوي، عام 1944، بئر السبع وبحث مع المسؤولين المحليين إمكانية تطبيق قانون ضرائب الأملاك الريفية في المنطقة. كان المطر وفيراً في ذلك العام ورافقته بالتالي زيادة في المساحات المحروثة. وقُدّرت المساحة "المزروعة" آنذاك، على أساس جداول المنتوج الموضوعة من أجل مراقب الغذاء وقت الحرب العالمية الثانية، على أنها 4,000,000 دونم تقريباً.

222 Granovsky, *supra* note 160, p. 64.

223 Cmd. 3686 - Report on Immigration, Land Settlement and Development, 1930, by Sir John Hope Simpson, p. 20.

224 Hadawi, *supra* note 141.

225 انظر Hutteroth and Fattah، الهامش 108 أعلاه، وانظر تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق بشأن مصادرة أراضي بئر السبع، في http://www.plands.org/store/writing/BS_report_2009.pdf
أنظر أيضاً: سلمان أبو ستة، العراقيب هي فلسطين، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011، ص 111-127.

226 Fortnightly reports of Gaza District Commissioner dated December 4, 1941 and September 9, 1947 (particularly the latter) in: Jarman, R.L., Political Diaries of the Arab World: Palestine and Jordan, Reading: Archive Editions, 2001.

كانت حكومة الانتداب البريطاني بجانب ذلك تقدم المفتشين الزراعيين لكي تحسّن إنتاجيتهم في سنوات القحط اعترافاً منها بملكيتهم لأراضي بئر السبع.

227 F.M Goadby and Moses Dukhan, *The Land Law of Palestine,* Tel Aviv, Palestine, 1935, p.64.

228 Survey of Palestine, Vol.I, Chapter VIII, para 77, 82, pp. 256-257.

229 عارف العارف، "القضاء بين البدو"، مطبعة القدس، 1932.

جدول 2-24: المطارات والمهابط ومعسكرات الجيش في فلسطين الانتدابية

مطارات ومدارج ومهابط			معسكرات		
مسلسل	القضاء	الاسم	مسلسل	القضاء	الاسم
1		المطلة (في لبنان)	1	صفد	الجاعونة (روش بنا)
2	صفد	قَدَس	2	عكا	البصة
3	صفد	الجاعونة (روش بنا)	3	عكا	معسكر عمال
4	عكا	عكا	4	عكا	راس الناقورة
5	عكا	البصة	5	عكا	معسكر سدني سمث
6	عكا	الدامون	6	حيفا	الطيرة
7	حيفا	الخضيرة	7	حيفا	معسكر هجرة / عتليت
8	حيفا	حيفا	8	حيفا	دالية الكرمل
9	طبرية	سَمَخ	9	حيفا	ثكنات حيفا
10	الناصرة	رامات ديفيد	10	حيفا	معسكرات اعتقال حيفا
11	بيسان	بيسان	11	حيفا	عسّفيا
12	جنين	برقين	12	حيفا	معسكر عمال عتليت
13	جنين	جنين	13	حيفا	نشير
14	جنين	تل المتسلم (مجيدو)	14	حيفا	باربديس حنا
15	جنين	زرعين	15	طبرية	سَمَخ
16	طولكرم	دنابة	16	الناصرة	عفولة
17	طولكرم	جت / عين شمر	17	طولكرم	طولكرم
18	يافا	اللد (رئيسي)	18	طولكرم	ثكنات
19	يافا	تل أبيب	19	طولكرم	ام خالد / نتانيا
20	الرملة	عاقر / عقرون	20	يافا	إجليل الشمالية
21	الرملة	الرملة	21	يافا	تل لتفنسكي (تل هاشومير)
22	الرملة	كفار سركين / بتاح تكفا	22	الرملة	عاقر / عقرون
23	رام الله	قلندية (القدس)	23	الرملة	بير سالم
24	غزة	الفالوجة	24	الرملة	معسكر تحويل
25	غزة	غزة	25	الرملة	صرفند العمار
26	غزة	النصيرات	26	القدس	القدس
27	غزة	قسطينة / بيت دراس	27	القدس	معسكر اعتقال اللطرون
28	غزة	رفح	28	غزة	المجدل
29	بئر السبع	أبو هريرة	29	غزة	دمرة
30	بئر السبع	عسلوج	30	غزة	البُريج
31	بئر السبع	نوران	31	غزة	غزة
32	نابلس	وادي الفارعة	32	غزة	هربيا / بيت جرجا
33	القدس	أريحا 1	33	غزة	النصيرات
34	القدس	أريحا 2 (غير مستعمل)	34	غزة	قسطينة
			35	غزة	رفح
			36	بيسان	بيسان
			37	الرملة	راس العين

منشآت إستراتيجية لازمة للشئون الإدارية. أما من ناحية التاريخ والعراقة تضم الضفة والقطاع العديد من المدن الفلسطينية العريقة المهمة، كالقدس، ونابلس، والخليل وجنين وغزة.

عندما أُعلن قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من أيار/مايو 1948، وجدت الدولة تحت تصرفها بنى تحتية حكومية "جاهزة"، بالاضافة إلى السجلات الحكومية الشاملة حول الأراضي، وخرائط المساحة، والصور الجوية، وسجلات البلديات، ومكاتب الإحصاء، ونظام البريد، وسجلات الشرطة، وشبكة السكة الحديد، ومنشآت المرافئ، بالإضافة إلى المكتبات والصحف وسجلات النوادي والجمعيات والأحزاب وأوراق الأشخاص المهمين. وما من شك في أن تلك السجلات وإجراءات العمل ومصادر المعلومات قد ساعدت الدولة الوليدة على المباشرة فوراً بأداء مهامها. كما أدى وجود طاقم عمل يهودي في فترة الانتداب، كان يدير جزءاً من تلك الخدمات ومن ثم استلم إدارتها لاحقاً، إلى جعل مهمة الدولة أكثر يسراً.

والأهم من ذلك كله، كان أول المكاسب لدولة إسرائيل الوليدة هي المنشآت العسكرية التي تخلى عنها البريطانيون خلال الفترة آذار/مارس – حزيران/يونيو 1948 دون تسليمها رسمياً إلى أية جهة. يورد **الجدول 2-24**، 34 مطاراً ومهبطاً، منها ثلاثة في قطاع غزة وثلاثة في جنين قرب خط الهدنة، وواحد في القدس، وواحد في لبنان قرب المطلة والباقي داخل إسرائيل. كان مطار اللد أكبر مطار مدني في فلسطين ويتلوه من حيث الأهمية مطار قلندية (القدس). أما باقي المطارات فكانت تستخدم لأغراض عسكرية. وكانت تلك المطارات تتراوح ما بين قاعدة جوية كاملة وبين مهابط بسيطة في المناطق المهمة من البلد. يضاف إلى ذلك مهبط أم رشرش (إيلات لاحقاً) ومرفئين بحريين لهبوط الطائرات في حيفا وطبرية، لم ترد في الجدول السابق ذكره.

كما يورد نفس الجدول 37 معسكراً (عسكري، تموين، ورش) منها ثلاثة خارج خط الهدنة في قطاع غزة وواحد في طولكرم (نور شمس). كانت المعسكرات تضم كميات وفيرة من المؤن والذخائر العسكرية والمعدات الهندسية. وقد كثرت حالات الاختلاس والصفقات المشبوهة والتواطؤ المباشر مع الميليشيات الصهيونية التي قام بها الجنود البريطانيون خلال العامين الأخيرين من الانتداب البريطاني. وعندما أخلى الجيش البريطاني المطارات والمعسكرات، استولت عليها الميليشيات الصهيونية، وكان ذلك يجري أحياناً بموجب ترتيبات مسبقة مع الضباط البريطانيين. وقد مثّلت تلك المطارات والمهابط والمعسكرات بما تضمه من مخزونات، ثروة لا تقدر بثمن لدولة إسرائيل الناشئة، ودعمت جهودها الحربية لغزو فلسطين عام 1948.

كانت خطوط السكك الحديدية بالغة الأهمية بالنسبة للاحتياجات العسكرية للجيش البريطاني، ويقع معظم تلك الخطوط في السهل الساحلي مع فروع تصل إلى القدس وبيسان للارتباط بالخط الحديدي الحجازي. استُخدمت الطرق الرئيسة للنقل المدني والعسكري. يبين

جدول 2-25: الطرق والسكك الحديدية في فلسطين

طرق المواصلات	الطول بالمتر	
	(أ)	(ب)
السكة الحديد شاملة المناورة والتحويلات	490,726	137,751
سكة منزوعة 1917	208,227	17,995
عدد محطات السكة الحديد	42	14
طرق رئيسة	2,162,867	1,004,979
طرق ثانوية	20,364,698	8,853,772

ملاحظات: الأطوال بالقياس. بعض أطوال السكك الحديدية المنزوعة عام 1917 أعيد إنشاؤها. أعداد محطات السكة الحديدية غير كاملة لعدم الوضوح. المنطقة (أ) فلسطين المحتلة عام 1948. المنطقة (ب) فلسطين المحتلة عام 1967.

جدول 2-26: المباني الحكومية والعامة والخدمات والإنشاءات

الوصف	العدد	
	(أ)	(ب)
المباني المدنية	57	90
الزراعة والحيوانات والأسماك	647	695
المباني الحكومية	108	13
الطبيعة	239	744
الصناعة	268	667
المياه	130	80
المواصلات	41	16
الإنشاءات	228	85
مراكز الشرطة	112	30
مراكز البريد	16	6
التعليم	353	282
المستشفيات	39	22
المجموع الكلي	**2,238**	**2,730**

ملاحظات: المنطقة (أ) فلسطين المحتلة عام 1948، المنطقة (ب) فلسطين المحتلة عام 1967.
المباني المدنية: تشمل مسلخ، استاد رياضي، مسرح، حجر صحي، نوادي، مختبرات، فنادق، متاحف، مكتبات، سينما، كازينو، مخازن... الخ.
الزراعة والحيوانات والأسماك: تشمل معاصر الزيت، والدواجن، والجرون (البيادر) وعددها: (أ) 622، (ب) 682.
المباني الحكومية: تشمل ثكنات، مقر شرطة، محاكم، مكاتب ميناء، محطات كهرباء، دائرة أشغال، دوائر كهرباء، دوائر مرور، سجون، نقاط مراقبة، محطات زراعية حكومية... الخ.
الطبيعة: كهوف، تجويفات، مناطق صخرية مشكلة.
الصناعة: مصنع، فابريكة، محجر، خطوط زيت، فرن جيري.
المياه: برك، شلالات، مخاضات، سدود، خطوط مياه... الخ.
المواصلات: جسور، رصيف بحري، كراج باصات.
إنشاءات: أعمدة حدود، منارات، بيوت متفرقة.

الجدول 2-25 أطوال خطوط السكك الحديدية والطرق. وتعتبر هذه الأطوال قصيرة بالنسبة لمساحة فلسطين. ولكن كانت الطرق بمجملها كافية آنذاك ولكن كانت هناك حاجة لتحسين الطرق الفرعية وتمهيدها ورصفها لتحويلها إلى طرق رئيسة، وهذا مالم يقم به البريطانيون. الطرق الفرعية المبينة في الجدول تتضمن الطرق الترابية.

ويقدم **الجدول 2-26** موجزاً لمسح شامل للبنى التحتية المدنية والحكومية. تتضمن البنى التحتية المدنية النوادي والفنادق ودور السينما والمتاحف والمكتبات والملاعب الرياضية والمسالخ. وتتضمن البنى التحتية الزراعية..الخ أحواض السمك، وأماكن تربية الدواجن، ومعاصر الزيت، لكن معظم البنود الواردة في هذا البند مواقع دراس وتذرية الحبوب (جرون أو بيادر). وتتضمن البنى التحتية الحكومية المحاكم والثكنات العسكرية ومراكز الشرطة ومحطات توليد الكهرباء والسجون ونقاط التفتيش. أما المناطق الطبيعية

جدول 2-27: الآبار والينابيع والأحواض في فلسطين حسب القضاء

مسلسل	القضاء	بئر		حوض/صهريج		نبع/عين		برج مياه		خزان مياه		المجموع		المجموع الكلي
	جميع المواقع	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	
1	صفد	14		11		268		14		4		311	-	311
2	عكا	72		78		62		22				234	-	234
3	حيفا	256		4		209		71				540	-	540
4	طبرية	15		20		97		50		8		190	-	190
5	الناصرة	55		18		68		24				165	-	165
6	بيسان	8		1		97	1	30		4		140	1	141
7	جنين	8	39	3	80	61	29	1	3	1	1	74	152	226
8	طولكرم	128	19	5	97	6		48	1	12	-	199	117	316
9	نابلس		48		446	5	191		10		10	5	705	710
10	حيفا	438		3				27		2		470	-	470
11	الرملة	277	9	99	50	9	13	44	5	3		432	77	509
12	رام الله		55		269		255		3		9	-	591	591
13	القدس	21	72	106	689	95	89	5	6	4	12	231	868	1,099
14	غزة	92	79	94	32	1		31	17	1		219	128	347
15	الخليل	97	87	151	831	11	107				3	259	1,028	1,287
16	بئر السبع	268	4	144	5	20		1	8	1		434	17	451
	المجموع	1,749	412	737	2,499	1,009	685	368	53	40	35	3,903	3,684	7,587

ملاحظات: المنطقة (أ) فلسطين المحتلة عام 1948، المنطقة (ب) فلسطين المحتلة عام 1967.

فتضم الكهوف وطبقات الصخور الطبيعية. وتضم البنى التحتية الصناعية المعامل والمطاحن والمقالع (المحاجر) وخطوط الأنابيب. المنشآت المائية تضم السدود وأنابيب الماء والشلالات والبحيرات وأحواض المياه. وتضم البنى التحتية الخاصة بالنقل الجسور ومحطات رسو السفن والمرائب، (خطوط سكك الحديد والطرق مذكورة في جدول منفصل.) وتتضمن الإنشاءات أعمدة الحدود والمنارات والقلاع والمنازل.

الواضح إذاً أن فلسطين التي احتُلّت عام 1948 (إسرائيل)، ويُشار إليها بالرمز (أ) في الجداول، تمتلك القسم الأكبر من المنشآت الحكومية والمياه ومراكز الشرطة والمنشآت التعليمية والصحية، أكبر من حصة الأراضي المحتلة والتي تساوي 78% من فلسطين. أما الموارد الزراعية فكانت موزعة بصورة متساوية على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وكانت فلسطين تضم ما يقارب 5,000 مؤسسة رسمية وأهلية تخدم متطلبات الحياة اليومية لما يقارب مليون ونصف نسمة، هذا غير وسائل النقل على الطرق وسكك الحديد. وكان هناك 4,500 موقع ديني تقريباً. كما كان هناك ما يقارب 7,500 مورد مائي يعيش عليها الأهالي.

لكن هناك مغزى أبعد لكل تلك البيانات. إذا أخذنا مجمل الجداول الثلاثة (2-24، 2-25، 2-26) بالاعتبار، يبدو واضحاً أن تلك البنى التحتية الهائلة، التي لم تدمرها الحرب والتي ظلت صالحة للعمل لغاية آخر يوم من الوجود البريطاني، والتي تغطي جميع جوانب المتطلبات العسكرية والمدنية لأية دولة، والتي تضم سجلات حكومية شاملة حول الأراضي والسكان والشؤون البلدية والتعليم والاقتصاد وشؤون المال وما أشبه، إضافة إلى المعلومات والموجودات المالية العائدة للشركات الخاصة كالمصارف وشركات التأمين والتجارة والنقل، يبدو واضحاً أن تلك البنى كانت ثروة جاهزة لا تقدر بثمن لدولة إسرائيل الوليدة، ولا تقل قيمتها الإستراتيجية عن قيمة الأرض التي احتلتها أو أهمية التخلص من الشعب الذي طردته من دياره، تاركين الأرض خالية.

يبين **الجدول 2-27** عدد 7,587 من الآبار والينابيع والموارد المائية الأخرى، مصنفة حسب القضاء. لقد إعتمدت حياة الفلسطينيين منذ أقدم العصور على هذه المصادر المائية. بالتالي، أصبحت تلك المصادر جزءاً لا يتجزأ من التراث الشعبي ومن الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كانت ملكية الآبار في القرى محدّدة بدقة وكانت لها حرمة خاصة. ومن النادر أن نجد حكاية أو أغنية أو قصة لا تتضمن بئراً أو نبع ماء. هذه الآبار والينابيع مبينة في الأطلس بالتفصيل. وإذا قسمنا عدد الموارد المائية على عدد القرى، لكان نصيب القرية الوسطي من الموارد المائية مابين 5-6، منها موردان طبيعيان، مثل الينابيع، والباقي حفره أو صنعه الأهالي. ومعظم هذه الموارد قد سقط بيد إسرائيل. **انظر القسم 4-7.**

يبين **الجدول 2-28** المواقع الدينية التي تعتبر جزءاً أساسياً من الحياة الفلسطينية. كانت تلك المواقع موضع تبجيل وإحترام من الأهالي منذ أقدم العصور، حتى عندما تحولت الديانات وتغيرت اللغات. والموقع الديني الذي يتمتع بأهمية خاصة بهذا الشأن هو المقام. والمقام هو قبر رجل ورع أو موقع يتمتع بتوقير زوار أو متعبدين من خلفيات مختلفة. جميع تلك المواقع مبينة في الأطلس، وتم تحديدها على أساس خرائط *مساحة فلسطين*. وقد تم اكتشاف مواقع جديدة نتيجة مسح ميداني جديد، كأبحاث شكري عراف،[230] ومنظمتي الأقصى في الشمال والجنوب.[231]

ورغم أن الغالبية من المواقع التي حددها المسح الميداني الحديث كانت موجودة سابقاً في خرائط مساحة فلسطين، فإن المواقع التي جرت إضافتها ذات مصداقية لأن الباحثين إكتشفوا تلك المواقع على الأرض، وحددوها وصوروها. لقد بينا هذه المواقع الإضافية في الأطلس برموز أخرى لكي يمكن التحقق منها بصورة مستقلة ولتمييزها عن خرائط مساحة فلسطين. ومن المعلوم أن الصراع العربي الإسرائيلي يشمل الصراع على تاريخ هذه المواقع الدينية ونسبتها إلى إحدى الديانات.[232]

الجدول 2-28 يُظهر قائمة بال 3,674 موقعاً دينياً في فلسطين في عهد الانتداب، باستثناء المواقع الموجودة في المدينة القديمة في القدس التي تظهر على الخريطة 2-13. ويلاحظ أن أكثر من نصف تلك المواقع (2,113) سقط بيد الإسرائيليين عام 1948، وسقط الباقي (1,561) عام 1967.

كما أظهر المسح الميداني الجديد الذي أجراه شكري عراف ومنظمتي الأقصى وجود 1,037 موقعاً دينياً إضافياً. وهكذا نجد أن ما مجموعه 4,711 موقعاً موجودة ضمن مساحة لا تتجاوز 14,000 كم مربع مأهولة بالسكان. ويدل هذا على الكثافة العالية لهذه المواقع، فهي موجودة بمعدل موقع واحد في كل 3 كم مربع. لا عجب إذاً أن تسمى فلسطين، بحق، الأرض المقدسة.

ويلاحظ أن عدد المساجد في الجدول 2-28 أقل بكثير من العدد الحقيقي. وهناك أكثر من 774 قرية فلسطينية داخل خط الهدنة، منها 559 قرية رئيسة. ولابد أن يكون في كل قرية مسجد واحد، إن لم يكن مسجدين. أما المدن الفلسطينية الست عشرة، فتضم كل منها 5-10 مساجد، ما يجعل العدد الإجمالي للمساجد بين 80-160 مسجداً في المدن. وعليه ينبغي أن يكون مجموع المساجد في فلسطين عام 1948، 800-1000 مسجد. ومن الصعب شرح سبب تسجيل 239 مسجداً فقط على خرائط مساحة فلسطين ضمن خط الهدنة. وقد يكون السبب هو أن المساجد المبينة على الخرائط هي فقط المساجد الكبيرة والمبنية من الخرسانة أو الحجر، في حين لم تسجل المساجد المتواضعة التي كانت في الأصل بيوتاً، أو المصليات في الساحات المكشوفة. وكانت بعض المقامات تستخدم للصلاة أيضاً بجانب الزيارة، لكنها لا تُحسب كمساجد. وتم تحديد مواقع المقابر البالغ عددها 695 (ثلاثة أضعاف عدد المساجد) على الخرائط. كما أضيفت المواقع الأثرية (تحت اسم آثار) إلى القائمة المذكورة لأن العديد من هذه المواقع تنطوي على دلالات دينية أيضاً. كما أضيفت على الأطلس المواقع الأثرية الرسمية التي إعتمدتها حكومة فلسطين مبينة على راس كل كيلومتر مربع وليس في موقعها الدقيق.

كانت المقامات تلقى اهتماماً كبيراً من الرحالة المسيحيين واليهود إلى فلسطين، وبالطبع من المسلمين. وكان المسيحيون الأوروبيون يولونها اهتماماً خاصاً لاعتقادهم أن ذلك سيشكل مفتاح تفسير الكتاب المقدس والتحقق من وثوقيته. وقد أفردت مجلدات *Survey of Western Palestine* (1871) العديد من صفحاتها للحديث عن أصول المقامات وعن Kokim (القبور المكشوفة).

بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، قامت إسرائيل "بإعادة تصنيف" المواقع الفلسطينية القديمة من منظورها الخاص. فقد شكل رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون لجنة عام 1949 مهمتها محو الأسماء الفلسطينية واستبدال أسماء عبرية بها. (**انظر القسم 4-2 نهب الممتلكات الفلسطينية وتدميرها**) فاستبدل العديد من هذه الأسماء، وخصوصاً إذا كانت لمواقع دينية، أسماء توراتية أو تلمودية. فالمواقع الدينية التي تحمل اسم الخضِر (واللون الأخضر يحمل مدلولاً دينياً). كانت موضع تبجيل من قبل الفلسطينيين منذ أقدم العصور وحتى عصرنا الحالي. وكثيراً ما يتردد اسم قوقا (حارس القبور المكشوفة Kokim) كاسم لعائلة فلسطينية، ولابد أن أسلافها كانوا يؤدون هذا العمل في قديم الزمان.

2-9 موجز ملكية الأراضي

يتبين من النقاش الوارد في الأقسام السابقة، أن أرض فلسطين، شأنها شأن أرض الدول العربية المجاورة، هي ملك الأمة وهي ميراث للشعب الذي عاش عليها لقرون. نظم الشرع الإسلامي ملكية الأراضي وحماها بشكل كلي وبشكل حصري لصالح الأمة. وقد صدر آخر قانون أساسي بهذا الشأن عن الدولة العثمانية باسم قانون الأراضي العثماني لعام 1858. ومهما كانت المزايا أو العلل التي ينطوي عليها القانون المذكور، فإن نفس أفراد الأمة كانت تستفيد من مزاياه أو تعاني من علله.

كان الانتداب البريطاني، ذو الطبيعة المراوغة، الذي دام لثمانية وعشرين عاماً، يتذبذب بين الإذعان لنفوذ الحركة

230 شكري عراف، المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

231 تقرير حول مشروع المواقع الإسلامية. إسرائيل، أم الفحم: مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، 2002، 4 مجلدات، ومسح للمساجد والمقابر في فلسطين. إسرائيل، كفر برة: جمعية الأقصى لرعاية أملاك الأوقاف، 2002.

232 Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land.* Berkeley: University of California Press, 2000, p. 273. وفيه يصف المؤلف كيف قامت إسرائيل بتحويل بعض المواقع إلى مواقع يهودية أو الإستحواذ عليها إذا كانت ذات أهمية للتاريخ اليهودي، أو إهمالها إذا لم تكن.

جدول 2-28: المواقع الدينية حسب كل قضاء (باستثناء القدس القديمة)

مسلسل	القضاء	كنيسة		كنيس		مؤسسة مسيحية (دير/نزل/دارأيتام/دير رهبان)		مسجد		ضريح / مقام / شيخ		مقبرة		آثار		المجموع الجزئي		المجموع الكلي	مصادر أخرى				
																			الأقصى		عراف		
	جميع المواقع	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)		(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	المجموع
1	صفد	3		4		1		24		75		101		15		223	-	**223**	65		53		**53**
2	عكا	31		2		2		33		56		84		2		210	-	**210**	12		75		**75**
3	حيفا	25		10		13		23		42		111		103		327	-	**327**	27		67		**67**
4	طبرية	12		8		3		9		43		59		5		139	-	**139**	12		29		**29**
5	الناصرة	35		6		11		15		17		55		25		164	-	**164**	10		31		**31**
6	بيسان	2						9		29	1	48		19		108	1	**107**			15		**15**
7	جنين		5					7	43	8	47	21	67	10	6	214	168	**46**	2		15	44	**59**
8	طولكرم			2				10	28	20	25	30	68	30	15	228	136	**92**	21		20	44	**64**
9	نابلس		4						95	1	128	1	177		98	504	502	**2**			1	74	**75**
10	حيفا	9		4				22		18		44		4		101	-	**101**	18		16		**16**
11	الرملة	6		7		3		44	11	75	16	58	19	16	1	256	50	**206**	47	7	21	20	**41**
12	رام الله		18			1			46		99		89		7	260	260	**-**				61	**61**
13	القدس	14	25	21	-	29	14	13	30	44	62	37	76	2	31	398	253	**145**	14	4	39	54	**93**
14	غزة		1					22	17	42	27	32	17	63	6	227	68	**159**	3		52	17	**69**
15	الخليل	1	1			3		7	14	41	64	18	29	17	6	202	118	**84**	2		15	33	**48**
16	بئر السبع							1		26	3	10	1	71	1	113	5	**108**	3		5		**5**
	المجموع	**138**	**54**	**1**	**64**	**36**	**44**	**284**	**239**	**537**	**472**	**709**	**543**	**382**	**171**	**3,674**	**1,561**	**2,113**	**225**	**11**	**454**	**347**	**801**

ملاحظات: المنطقة (أ) فلسطين المحتلة عام 1948، المنطقة (ب) فلسطين المحتلة عام 1967.
القدس القديمة مستثناة من الجدول ومبينة بالتفصيل في خريطة 2-13. تشمل الاستثناءات 140 موقعاً هي 42 مسجد، 14 مقام، 23 كنيسة، 38 مؤسسة مسيحية أخرى، 23 كنيس يهودي.
الجدول الرئيس مستخرج من خرائط مساحة فلسطين. الجدول الإضافي يبين مواقع أخرى أضيفت بعد المسح الميداني لمؤسسات الأقصى وشكري عراف. انظر النص.

الصهيونية من أجل إنشاء "وطن قومي لليهود" في فلسطين، وبين واجبه تجاه "الوديعة المقدسة للمدنية" التي كانت تفرض على بريطانيا احترام حقوق الفلسطينيين القومية في أرضهم.[233] وقد أحبطت مقاومة الفلسطينيين للخطط الصهيونية بعضَ الجهود الرامية لنقل ملكية الأراضي إلى اليهود. في النهاية، لم تتجاوز مساحة الأراضي التي أصبحت ملكية قانونية لليهود نسبة 5-6% من مساحة فلسطين.

يتبين من الجدول 2-14، الوارد آنفاً، أن الرقم التقديري الموثوق لمساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود بصورة رسمية بين الأعوام 1920-1944، خلال فترة الانتداب، هو 927,165 دونماً (حتى عام 1944). تتفق معظم المراجع على هذا الرقم، أو يمكن إثبات أن الأرقام التي تضمنتها هذه المراجع يمكن إستنتاج هذا الرقم منها. مساحة الأراضي التي حصل عليها اليهود خلال العهد العثماني غير مؤكدة نظراً لعدم موثوقية المساحات والقياسات والتصنيفات القانونية، ولغياب السجلات الكاملة. وحتى لو قبلنا الرقم الذي يقدمه شتاين ويدّعي وجود "سجلات تؤكده"، فإن الرقم السابق لفترة الانتداب هو 454,860 دونماً متريا وليس تركياً. وإذا أضفنا مساحة الأراضي التي تمت حيازتها خلال العامين الأخيرين 1945-1946، يكون الرقم النهائي الذي بلغته ممتلكات اليهود من الأراضي في فلسطين عشية إعلان تأسيس دولة إسرائيل، هو 1,429,062 دونماً. أما الأرقام الأعلى التي تدعيها شركات الاستعمار الصهيونية فلا يمكن إثباتها بأي دراسة جدية.

إن موقع الأراضي التي كان يملكها اليهود، وليس مساحتها، هو الذي يتسم بأهمية بالغة. فهذه الأراضي موجودة في أخصب جزء من فلسطين حيث تتوفر الموارد المائية السخية. إن إنتاجية الأراضي التي أمتلكها اليهود وتأثيرها الاقتصادي يتجاوزان إلى حد بعيد الانطباع الذي تخلقه مساحتها المتواضعة. وفوق ذلك، كان موقع تلك الأراضي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط يؤمن حرية لا حد لها للوصول إلى أوروبا التي جاء منها معظم المهاجرون اليهود. فقد كانت السفن التي تحمل المهاجرين والسلاح غالباً ما ترسو سراً على طول الساحل الفلسطيني. الأراضي الأخرى التي حصل عليها اليهود تسيطر على المناطق الشمالية لنهر الأردن وعلى السهل الواقع بينه وبين البحر (مرج ابن عامر).

ثمة فئتان أخريان من الأراضي التي يدعي اليهود ملكيتها. الفئة الأولى، حصص في الأراضي المشاع. وكان المشاع يمثل تقليداً قروياً يتشارك بموجبه أهل قرية ما بقطعة من الأرض تزرعها العائلات كلٌّ بدورها. الأرض المشاع هي أرض مشتركة ولا يمكن تقسيمها. لكن اليهود تمكنوا خلال فترة الانتداب من شراء حصص في الأراضي المشتركة في القرى، ويمكن تقدير المساحة المشتراة من الأرض المشاع ب 58,256 دونماً. ولا وجود لجدال كبير بشأن أهمية هذا الرقم. الحقيقة المهمة هنا هي أن اليهود لا يمكنهم ادعاء "ملكية" هذه الأراضي لأنها غير قابلة للتقسيم، بل يمكنهم فقط المطالبة بالمنافع الاقتصادية منها حسب حصصهم. بالتالي، لا يمكن اعتبارها "أرضاً يهودية".

الفئة الثانية هي أراض تؤجرها الدولة وتُمنح بصورة امتياز إلى اليهود (والعرب) لمدة محدودة ولغرض محدد. الرقم الأكثر موثوقية لمساحة أراضي الامتيازات الممنوحة لليهود، هو 175,000 دونم، رغم أن المساحة التي ادعاها اليهود وصلت 181,000 دونم. الامتياز لا يعني "ملكية". فجميع الامتيازات تنتهي بتاريخ استحقاقها أو بانتهاء وجود المانح. المانح في هذه الحالة، وهو الانتداب البريطاني، انتهى وجوده في 15 أيار/مايو 1948 وبالتالي يجب أن تعود جميع الأراضي الممنوحة كامتيازات إلى الأمة، أي إلى السكان الطبيعيين الشرعيين الذين يعيشون على الأرض.

باختصار، كانت مساحة الأرض التي يملكها اليهود في نهاية فترة الانتداب 1,429,062 دونماً، هذا مع افتراض صحة أرقام الملكيات المدّعاة خلال العهد العثماني، والبالغة 454,860 دونماً، من أصل المساحة الرسمية لفلسطين، والبالغة 26,322,999 دونماً (26,324,450 دونماً حسب القياس). هذا يعني أن 24,893,937 دونماً هي ملكية عربية فلسطينية. وتؤكد حكومة الإنتداب البريطانية في *تقريرها النهائي* هذه الأرقام بشكل عام، كما يمكن أن نتبين ذلك من **الجدول 2-29**.

جدول 2-29: ملكية الأراضي حسب سجلات حكومة فلسطين المالية

تصنيف الأراضي لأغراض الضرائب	العرب وغير اليهود	اليهود	المجموع
مناطق حضرية	76,662	70,111	146,773
موالح	145,572	141,188	286,760
موز	2,300	1,430	3,730
مباني ريفية	36,851	42,330	79,181
أشجار مثمرة (بساتين)	1,079,788	95,514	1,175,302
حبوب خاضعة للضرائب	5,503,183	814,102	6,317,285
حبوب غير خاضعة للضرائب	900,294	51,049	951,343
غير مفتلح	16,925,805	298,523	17,224,328
مجموع المساحات	**24,670,455**	**1,514,247**	**26,184,702**
طرق - سكك حديد - أنهار - بحيرات			135,803
المجموع (بالدنم)			**26,320,505**

المساحات بالدنم. المصدر: Survey of Palestine, Vol. 2, Table 2, p.566, based on fiscal records.

233 للاطلاع على تقلُّب السياسة البريطانية في التخطيط والتنمية، كما تبيَّن من الاطلاع على الوثائق الموجودة في المحفوظات الإسرائيلية، انظر:
El-Eini, Roza I.M; Mandated *Lanscape: British Imperial Rule in Palestine, 1929-1948,* London and New York: Routledge, 2006, particularly pp. 254-280.

جدول 2-30: مساحة الأراضي العربية الفلسطينية في إسرائيل (فلسطين 1948) حسب تقديرات هداوي وقبرصي، وأيضاً لجنة التوفيق الدولية

مسلسل	المنطقة	نوع الأرض	المساحة[1] (بالدنم)	المساحة[2] (بالدنم)
1	شمال ووسط فلسطين	مناطق حضرية	112,000	
		موالح و موز (فئة ضريبية 1-3)	132,849	121,184
		مباني القرية (فئة ضريبية 4)	21,160	14,602
		مفتلحة (فئة ضريبية 5-8)	471,672	303,750
		مفتلحة (فئة ضريبية 9-13)	2,937,683	2,113,183
		مفتلحة (فئة ضريبية 14-15)	444,541	201,495
		غير مفتلحة	2,377,946	1,431,798
		طرق وخلافه	83,161	
		المجموع الجزئي	**6,581,012**	**4,186,012**
2	قضاء بئر السبع	مفتلحة		1,834,849
		غير مفتلحة		10,303,110
		المجموع الجزئي	**12,450,000**	**12,137,959**
3	القدس	**المجموع الجزئي**		**5,736**
	فلسطين عام 1948	**المجموع الكلي**	**19,031,012**	**16,329,707**

المصدر:

1- Sami Hadawi, Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study. Part V: An Economic Assessment of Total Palestinian Losses written by Dr. Atef Kubursi, Saqi Books, London, 1988, p.113.
2- Berncastle' final report entitled "Valuation of Abandoned Arab Land in Israel", UNSA DAG 13-3, UNCCP in J.M. Berncastle, Land Specialist/Box 35/1951/Reports, Refugee Office. This is quoted by Michael R. Fischbach, Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict, Columbia University Press, New York, 2003, p.121.

وكما سنرى في الفصل الثالث، احتلت إسرائيل 20,255,000 دونم (ازدادت تدريجياً لتصبح 20,560,000 دونم) من فلسطين في حرب عام 1948. إذا أخذنا الرقم الأدنى من الأرض المحتلة وطرحنا الأرض المملوكة لليهود، يبدو واضحاً أن **مساحة 18,825,938 دونماً هي أرض حق للفلسطينيين، أي ما نسبته 93% من مساحة إسرائيل**. وهي أرض الفلسطينيين الذين بقوا والذين طُردوا وأصبحوا لاجئين.

وقد حسَب سامي هداوي، الذي عمل لمدة طويلة مخمناً للأراضي في حكومة الانتداب، رقماً مشابهاً كما يتبين في **الجدول 2-30**. ويبدو أن الفرق الضئيل بين هذا الرقم وبين تقديراتنا ناشئ عن المساحة المفترَضة لإسرائيل. وقد قدمت تقديرات بيرنكاسل Berncastle، أول خبير للأراضي عينته لجنة التوفيق الدولية لفلسطين التابعة للأمم المتحدة، رقماً أولياً تقديرياً ورد أيضاً في الجدول 2-30، ويعطي هذا الرقم مساحة أصغر قليلاً من الرقم الذي قدمه هداوي في شمال ووسط فلسطين.

أما الخبير التالي للجنة المذكورة، فرانك جارفيز Frank Jarvis، فقد قدم تقديراً[234] مفصلاً لأراضي اللاجئين بلغ 5,194,091 دونماً[235] في شمال ووسط فلسطين، وذلك بالمقارنة مع الرقم الذي قدمه هداوي والبالغ 6,581,012 دونماً. جمع جارفيز 453,000 استمارة (R/P1) تتعلق بالملكيات الفلسطينية. ويشكل ذلك السجل الأكثر تفصيلاً للملكية الفلسطينية للأراضي. لكن جارفيز يعترف بأن استماراته (R/P1) لا تمثّل كامل الأراضي الفلسطينية (غير اليهودية)، ولا هي تغطي جميع القرى.[236] فسجلات المناطق الحضرية في الرملة، مثلاً، ناقصة، كما أن ثمان قرى غرب القدس وثلاث قرى أخرى غير موجودة إطلاقاً. كما ويغيب قضاء بئر السبع تماماً عن تقديرات جارفيز[237] ورغم كل سجلات القرى المفقودة، فإننا إذا أضفنا قضاء بئر السبع إلى رقم جارفيز الناقص والبالغ 5,194,091 دونماً، تكون النتيجة 17,771,091 دونماً، وهي الأراضي الفلسطينية في إسرائيل عدا النواقص. وسبق القول أن المصادر المختلفة الواردة أعلاه تقدم تقديرات إسترشادية ومقاربة لكافة الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل عام 1948. وعليه فإن رقمنا، وهو **18,825,938** دونماً، يقوم على أساس مراجعة وتحليل دقيقة للمعلومات المتوفرة.

الأرقام التقديرية الإسرائيلية لأملاك الفلسطينية منخفضة جداً ولا أساس لها. فقد قدم فايتز، مسؤول الاستيطان اليهودي المعروف، رقماً بشأن الأراضي الفلسطينية لا يتجاوز 2,000,000 (!) دونم، زاده لاحقاً ليصبح 3,400,000 دونم. وقدمت وزارة الزراعة الإسرائيلية رقم 16,593,000 دونم. أنظر **الجدول 2-30**. الادعاء الإسرائيلي مبني على إعتبار الملكية الخاصة أو البيوت التي لها كوشان تمت "تسويته" مع حكومة الإنتداب فقط، أما ما تبقى فتُفترض إسرائيل أنه ملك لها. القانون الدولي وسجلات الإنتداب يعتبران الأرض المشتراة من قبل اليهود بشكل قانوني هي حدود الملكية اليهودية فقط. أما ما تبقى من أرض فلسطين فيعود إلى الفلسطينيين. بالتالي، تدعو قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، إلى تسجيل وحماية الممتلكات الفلسطينية كما تؤكد على حق اللاجئين في عائدات تلك الممتلكات منذ الإستيلاء عليها عام 1948.[238]

10-2 مدن وقرى فلسطينية مختارة

رغم أن قلب المجتمع الفلسطيني ظل متجذراً في الريف، كانت المدن تمثل العامل المحرك الثقافي والتجاري والإداري لهذا المجتمع. كان ثلثا السكان يعيشون في القرى، والثلث في المدن. وكانت هذه المدن، شأنها شأن القرى، تُبنى ويعاد بناؤها بعد الحوادث من قبَل الفلسطينيين منذ أقدم العصور. وفي حين شكّل الريف خزان الشعب الفلسطيني وقواته المقاتلة، شكّلت المدن خزان التاريخ السياسي لهذا الشعب – لا سيما نضال هذا الشعب ضد الحكام الأجانب.

كانت المدن مراكزَ للتجارة والثقافة والسلطة. وكثيراً ما تعرضت للغزو والتدمير وبخاصة منها المدن الساحلية. وبالإضافة للسكان الأصليين، استوطن في تلك المدن الساحلية ثلاثة أنواع من الوافدين وأصبحوا مكوّناً هاماً من مكونات حياتها. النوع الأول كانوا من علماء الدين (قضاة، رجال الفتوى، أئمة) ممن عُيّنوا في تلك المدن واختاروا الاستقرار فيها. النوع الثاني كانوا جنوداً جاؤوا إلى المدن مع أفواجهم واختاروا الاستقرار فيها أيضاً. وتتضمن هذه الفئة مسؤولي الحكومة المركزية، لا سيما خلال العهد العثماني. وقد حصلوا على أراض ومكانة اجتماعية، واختاروا البقاء هناك. الفئة الثالثة كانت تضم التجار الذين كانوا يتاجرون بالبضائع والذين أسسوا معارف لهم في السوق المحلي. وفي حال ازدهار أعمالهم كانوا يختارون الاستقرار هناك. ونذكر هنا التجار المصريين والسوريين الذين استقروا في المدن الساحلية، ولم يواجهوا صعوبة تذكر في الاستقرار. كان معظمهم من المسلمين ويتكلمون العربية، كما كان للعديد منهم أقارب في المدن التي استقروا فيها.

نمت المدن بصورة طبيعية من قرى كبيرة. ورغم قدوم سكان فلسطينيين وغير فلسطينيين من خارج المدن للاستقرار فيها، فإن الطابع الأصلي لها لم يتغير إلا بشكل طفيف. وكان التغيير يلاحَظ بصورة أساسية في مجال العمارة، وذلك لدى إنشاء تحصينات ومساجد وخانات جديدة.

اتخذت منشآت المدن، كونها مقر السلطة والتجارة والمنشآت التعليمية، أشكالاً مختلفة. فقد كان منزل الحاكم وثكنات الجيش، ومبنى المحكمة، والمسجد، والخان (حيث كان يقيم المسافرون والتجار)، والسوق أو البازار، مبان بارزة وطيدة. وكان وجودها وموقعها يشيران لا إلى الأصول القديمة للمدينة فحسب، بل يشير أيضاً إلى أسماء الحكام والقادة والمحسنين المتبرعين. كانت المواقع الدينية تضم المقابر والمقامات والزوايا والتكايا والمدارس الدينية. وهناك منشآت أخرى مهمة، وتتضمن حنفيات الماء الموجودة في الشوارع ليشرب منها العابرون (السبيل)، والأسواق العديدة الخاصة بمختلف الحرف، والخانات المخصصة للمسافرين القادمين من مناطق مختلفة (الشامي والمصري والمغربي).

تعتبر المدينة المركز التجاري للقرى الموجودة في المنطقة المحيطة بها، حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم الزراعية، ويشترون حاجاتهم الضرورية (القماش، الصابون، السكر، الشاي) من المدينة. كما أن المدينة هي مركز الحكومة والمحاكم. وقد يقوم مالك أراض في الريف أو شيخ عشيرة ببناء مسكن له في المدينة، وينتقل بعد مدة للإقامة فيه مع عائلته. وقد جرى توسّع العديد من المدن الفلسطينية بهذه الطريقة.

234 يمكن الاطلاع على التقرير الكامل لتقرير فرانك جارفيز في: UN A/AC.25/W.84 of 28 April 1964 through unispal research engine.
235 مذكور في: Sami Hadawi, *supra* note 145, Appendix IV, pp. 222-223
236 تصف إحدى العاملات مع جارفيز الإجراءات والمشاكل التي يتضمنها تقرير جارفيز، Reanda, Laura, *The United Nations and Palestine Refugees,* the International Conference on Palestine Refugees, Paris, 26/27 April 2000.. انظر أيضاً القسم 2-3.
237 Michael R. Fischbach, *Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict.* New York: Columbia University Press, 2003, pp.259-261.
238 انظر مثلاً قرار الأمم المتحدة: UNGA A/RES/52/62 of 10 December 1997

وهكذا نرى أن الصلة التي تربط المدينة بالقرية هي صلة وثيقة. وبعض المدن ما هي إلا قرى كبيرة. وقد يجري اعتبار قرية مجاورة لمدينة في طور النمو إحدى ضواحي هذه المدينة.

في عام 1948، كانت هناك حوالي 1,100 قرية فلسطينية، بقيت أسماؤها على حالها لمدد طويلة مع إختلافات بسيطة. وكانت تلك الاختلافات مجرد تغييرات طرأت على نطق الأسماء الفلسطينية الراهنة: يافا: Yapu, Joppa, Jaffa; عكا: Acre (St. Jean d›acre)؛ عسقلان: Ashqelon؛ بئر السبع: Be›er sheva, Beer Sheba، وهكذا. لذلك، ليس من العجيب أن تعود عدة أسماء حالية للقرى إلى العصر الكنعاني، قبل 3,000 عام. ويورد كتابُ Onomasticon، للمؤلف يوزيبيوس Eusebius،مطران قيسارية، (-339 260 ميلادي)[239] الأسماء التالية Rama (رامة)، Kana (قانة) Achzeiph (الزيب)،Oullama (عولم)، Dabeira (دبورية)، Araba (عرابة)، Akcho (عكا)، Tiberias (طبرية)، Raphia (رفح)، Elusa (الخلصة)، Maon (معين (أبو ستة))، Neapolis (نابلس)، Caesarea (قيسارية)، Galgoulis (جلجولية)، Legio (اللجون)، Gabe (جبع)، Lamneia (يبنة)، Asdod (إسدود)، Saraa (صرعة)، بيت لحم، الناصرة، غزة، وأسماء أخرى عديدة. بقيت تلك الأسماء على حالها إلى أن طرد الشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948. إن أسماء القرى المذكورة في التوراة أقدم من تاريخ كتابة التوراة، وكانت شائعة الاستعمال قبل كتابتها، وليس العكس. إذاً، اعتبار تلك الأسماء أسماء توراتية هو بمثابة تزوير للاسم الحقيقي. وقد دمَّرت إسرائيل العديد من تلك القرى. (**انظر القسم 4-2، الخريطة 4-9 للاطلاع على القرى التاريخية المدمّرة**).

يمكن الاطّلاع على لمحات خاطفة عن حياة القرى قبل الاستيطان اليهودي في فلسطين من كتابات الباحثين الذين شاركوا في مسح فلسطين Survey of Western Palestine (SWP) الذي أجراه صندوق اكتشاف فلسطين والذي بدأ العمل به عام 1871. فقد لاحظ الباحثون تجذر الفلسطينيين العميق في أرضهم وارتباطهم الوثيق بها.

كتب ك. كليرمو جانو C. Clermont Ganneau، وهو باحث فرنسي كان يعرف فلسطين معرفة جيدة وشارك في مسح فلسطين:

توصلتُ بالتالي إلى القناعة بأن الفلاحين الفلسطينيين، بمجملهم، هم الممثلون العصريون للأقوام القديمة التي وجدها الإسرائيليون مستقرة في البلاد، كالكنعانيين والحيثيين والعموريين والفلستينيين والأدوميين، وغيرهم.

ويعبّر جانو عن دهشته لاستمرار المعارف والارتباط بالأرض،

إن الطريقة المثيرة للدهشة التي حافظ بها الفلاحون على أسماء المواقع هي خير مثال على ذلك، كما أنها دليل يدعم القول بأنهم ظلوا هم أنفسهم دون تغيير. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاسم الإثني - وهو الاسم الذي يُطلَق على سكان البلاد، والمشتق من الموقع- هو أكثر قدماً من حيث الشكل من اسم الموقع نفسه.

كما كتبت إليزابيث فن Elizabeth Finn، وهي مراقبة ذات بصر ثاقب وزوجة أول قنصل بريطاني في القدس في منتصف القرن التاسع عشر، تقول،

تلتصق عشائر الفلاحين بالأرض بكل إصرار المألوف للسكان الأصليين. فلم تتجاوز أية عشيرة حدود منطقتها منذ زمن طويل، ولا يبدو أن أحداً من تلك العشائر لديها النية للقيام بذلك... لأنها تتشبث بالتلال وبالسهول التي عاش فيها الأسلاف وماتوا فيها.

وتضم القرية النموذجية أربع أو خمس عائلات ممتدة (حمولة)، تعيش عادة في أربعة أحياء من القرية. ورغم وجود مختار واحد في القرية، فقد كان هناك مختاران أو أربعة مخاتير مساعدين يمثلون الأحياء. كانت البيوت تُبنى بالطبع من مواد محلية: الأحجار في المناطق الجبلية، واللَّبنات الخاصة المصنوعة من مزيج من القش والطين في الشريط الساحلي. وكان ذلك قبل انتشار استخدام البلوكات الاسمنتية في القرن العشرين. وبما أن الاحتلال الأجنبي كان يحتل عادة طول السهل الساحلي من القاهرة إلى بيروت إلى دمشق، فقد تم تدمير معظم القرى الموجودة في المنطقة، أو إحراقها أو إخلاؤها من سكانها خلال الحروب، ومن ثم أعيد بناؤها، في مناطق مجاورة أحياناً. ولهذا قد نصادف أسماء قرى تسبقها كلمة الفوقا أو التحتا (عادة في المناطق الجبلية) أو كلمة شمالي، أو قبلي (جنوبي)، أو شرقي أو غربي.

عندما هبط المهاجرون اليهود على سواحل فلسطين، حصلوا على الأراضي الموجودة في المنطقة الساحلية. ولدى توسعهم في المنطقة طردوا المزارعين المستأجرين خلال فترة الانتداب البريطاني ودمروا دورهم وبنوا عليهم مستعمراتهم. أثناء فترة الانتداب (وقبل ذلك) اختفت 24 قرية تقريباً من الوجود. لكن الناس حافظوا على اسم الأرض الأصلية، مثلاً، جعارة وملبس وديران وزمارين وعيون قارة، وقد أطلقت علي تلك القرى أسماء عبرية. أما القرى الموجودة في المناطق الجبلية، أي بعيداً عن مسار زحف الغزاة، فقد نجت من هذا المصير. لا عجب إذاً في أن هذه القرى الجبلية تضم الآن العدد الأكبر من السكان في الجليل (داخل حدود إسرائيل) وفي الضفة الغربية.

نجد في كل أنحاء فلسطين عشرات القرى التي سُمّيت بأسماء العائلة الرئيسة أو الحَمولة التي تعيش في القرية. وتسبق تلك الأسماء عادة كلمةُ: بيت. كما أن اسم القرية قد يبدأ بكلمة كفر (ومعناها القرية أو البيت). كما أن هناك سمة شائعة في أسماء القرى القديمة وهي كلمة خربة، وتعني الموقع القديم. وكان يجري الحفاظ على الاسم سواء أكان المكان مأهولاً (لغاية منتصف القرن العشرين) أم لا. يوجد في فلسطين ما يزيد على 2,000 خربة. وهي تعتبر إشارة واضحة إلى قدَم عهد ومواقع تلك المستوطنات البشرية القديمة.

ظل العالم المصغَّر للحياة الفلسطينية متمركزاً في القرى. وتُظهر الصور الجوية الواردة في الصفحات التالية، التي التقطها سلاح الجو الألماني خلال الفترة 1917-1918 نمط حياة نموذجي وقديم: البيوت موجودة في موقع بارز، قريب من مصدر المياه، حول حقول القرية. وعند محيط بيوت القرية كانت توجد الأرض المخصصة لدرس القمح، والمقبرة. كانت القرية تضم أيضاً مكاناً مخصصاً للعبادة، وقد يكون أحياناً مسجداً أو كنيسة، ومدرسة في العادة. وكانت للقرية دائماً مضافة، وعادة ما تكون في بيت المختار. وإذا كانت القرية كبيرة بما فيه الكفاية، فقد تضم أيضاً سوقاً. يعود هذا النمط إلى عصور موغلة في القدم، وظل سارياً إلى أن دمره الغزو الصهيوني عام 1948.

نظراً لمركزية القرية الفلسطينية، والدور المهم الذي كانت تقوم به في الدفاع عن الأرض، كما ظهر خلال الثورة العربية الكبرى 1936-1939، تبنى الصهاينة مشروعاً ضخماً أسموه "ملف القرى". فخلال الفترة 1942-1943، بدأوا بإرسال جواسيس طافوا مئات القرى لتسجيل أسماء مخاتير القرى، وميولهم السياسية وثروتهم وماعليهم من الديون، والمنتجات الزراعية في القرى، ودرجة خصوبة الأراضي، وغزارة المياه ونوعيتها، وبالطبع، أية أسلحة موجودة في القرية وعدد الشباب القادرين على حمل السلاح وأسماء المزارعين الذين يستطيعون استخدام السلاح.

ورغم أن القرى الفلسطينية تتمتع بتاريخ مشترك وجغرافية مشتركة، فإن هناك تنوعاً ثرياً في اللهجة والثياب وأنماط السلوك. فقد لا تزيد المسافة، وسطياً، بين القرى عن 3-5 كم، ومع ذلك نلاحظ التنوع في التطريز التقليدي على الثياب وفي اللهجة وفي السلوكيات. كانت حياة القرية تتمحور حول الحقل أو البئر أو نبع الماء. ولم تكن هناك حاجة بالفلاحين للابتعاد عن قراهم لتأمين ضروريات الحياة، عدا الذهاب إلى المدينة من حين لآخر لمقايضة السلع. ونظراً لهذا التجذر العميق في الأرض، ليس من المستغرب إذاً أن يكون الفلاحون أشرس المدافعين عن أرضهم وعن حريتهم.

الخرائط والصور التالية، تُظهر مجموعةً مختارة من المدن والقرى في فترتين: (آ) نهاية الحكم التركي، من خلال صور التقطها سلاح الجو الألماني أثناء الحرب العالمية الأولى، في العامين 1917 و1918؛ و(ب) نهاية الانتداب البريطاني وما تلا ذلك من سلب إسرائيل لممتلكات الفلسطينيين، من خلال خرائط وصور تعود لفترة الانتداب.

وفي حال الرغبة في الاطلاع على المزيد، يضم ثبت المراجع عشرات المراجع التي تتحدث عن المدن الفلسطينية.

جدول 2-31: التقديرات الإسرائيلية لأراضي اللاجئين

النوع	لجنة فايتز ودانين 1948[1]	يوسف فايتز 1948[2]	وزارة الزراعة الإسرائيلية 1949[3]
مناطق ريفية	1,913,987	2,070,270	
أراضي قابلة للزراعة			1,373,000
أراضي قاحلة			2,720,000
شمال بئر السبع		1,230,000	1,700,000
جنوب بئر السبع			10,800,000
مناطق حضرية	94,127	99,730	
المجموع	**2,008,114**	**3,400,000**	**16,593,000**

المساحات بالدنم. المصدر:

1- ISA (130) 2445/3, Report on a Settlement of the Arab Refugees' Issue, (November 25, 1948), appendix 9; CZA A246/57, "Comments on Value Assessments of Absentee Landed Property" (November 12, 1962).
2- Yosef Weitz, le-Hanhil Adama Hadasha
3- Aharon Tsizling, "Ways of Settlement Development in the State of Israel", Kama, 1951, p.111 in Granott, Agrarian Reform, p.89; Labour Party Archives, IV-235-1, file 2251A, in Arnon Golan "The Transfer to Jewish Control Abandoned Arab Lands during the War of Independence", S. Ilan Troen and Noah Lucas, eds., Israel. The First Decade of Independence, SUNY Series in Israeli Studies, Russell Stone (ed.), State University of New York Press, Albany, New York, 1995, p.423.

All above have been quoted by Michael R. Fischbach, Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict, Columbia University Press, New York, 2003, p.44, 51, 52.

239 G.S.P. Freeman-Grenville, Rupert L. Chapman III, Joan E. Taylor, *The Onomasticon by Eusebius of Caesarea: Palestine in the Fourth Century A.D.*. Jerusalem: Carta, 2003.

مدن وقرى فلسطينية مختارة

القدس الكبرى
القدس الشريف
حيفا
عكا
يافا
اللد
الرملة
الناصرة
صفد
طبرية
بيسان
بئر السبع
المجدل – عسقلان
الخليل
نابلس
غزة
بيت لحم
طولكرم
بيت جبرين
عراق المنشية
السوافير الغربي
إسدود
زرنوقة
قيسارية

خريطة 2-12: القدس الكبرى عام 1947

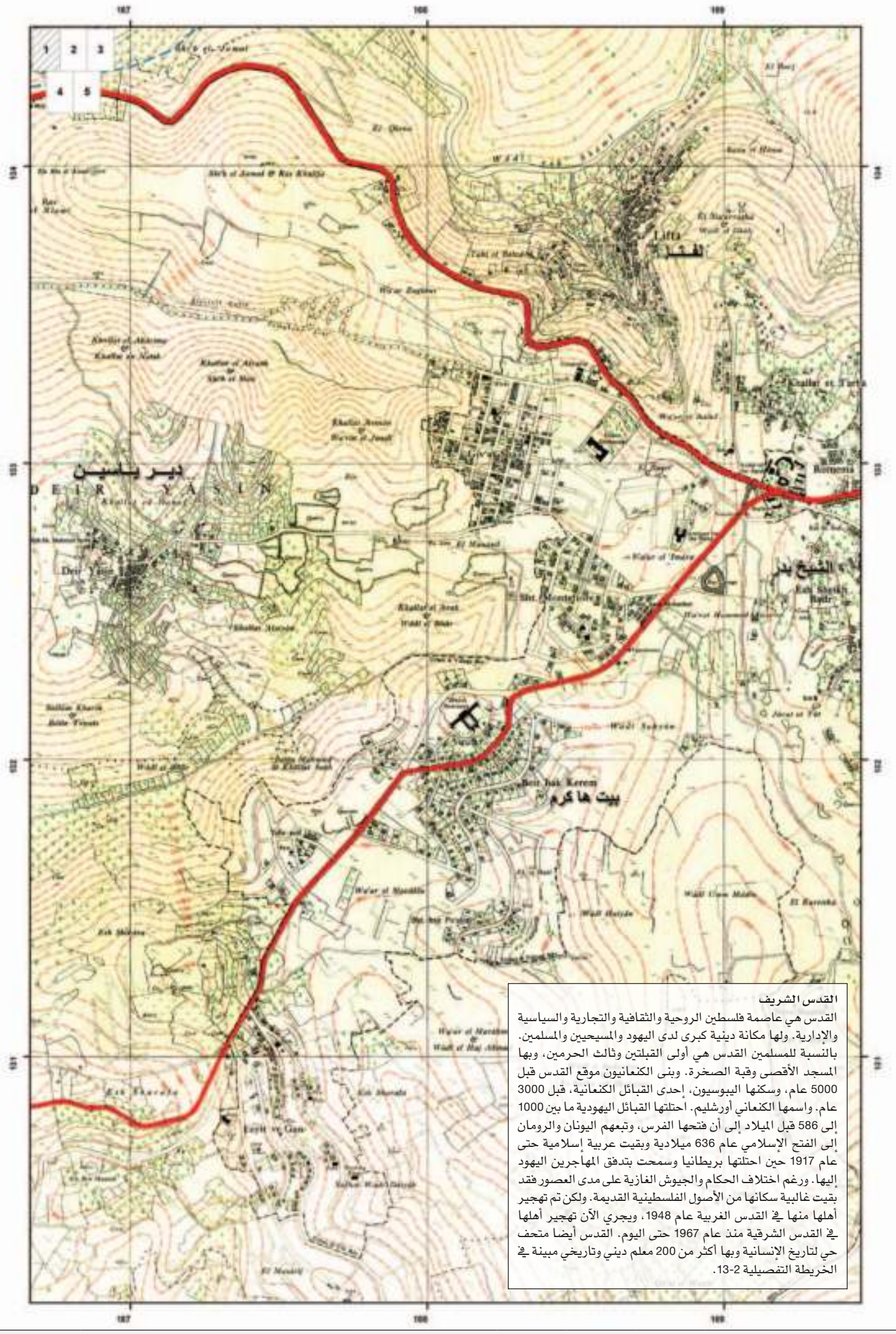

المصدر: Jerusalem City Town Plan, 1:10,000, Survey of Palestine 1945, reprinted by (UK) War Office 1952.

خريطة 2-12: القدس الكبرى عام 1947، تتمة

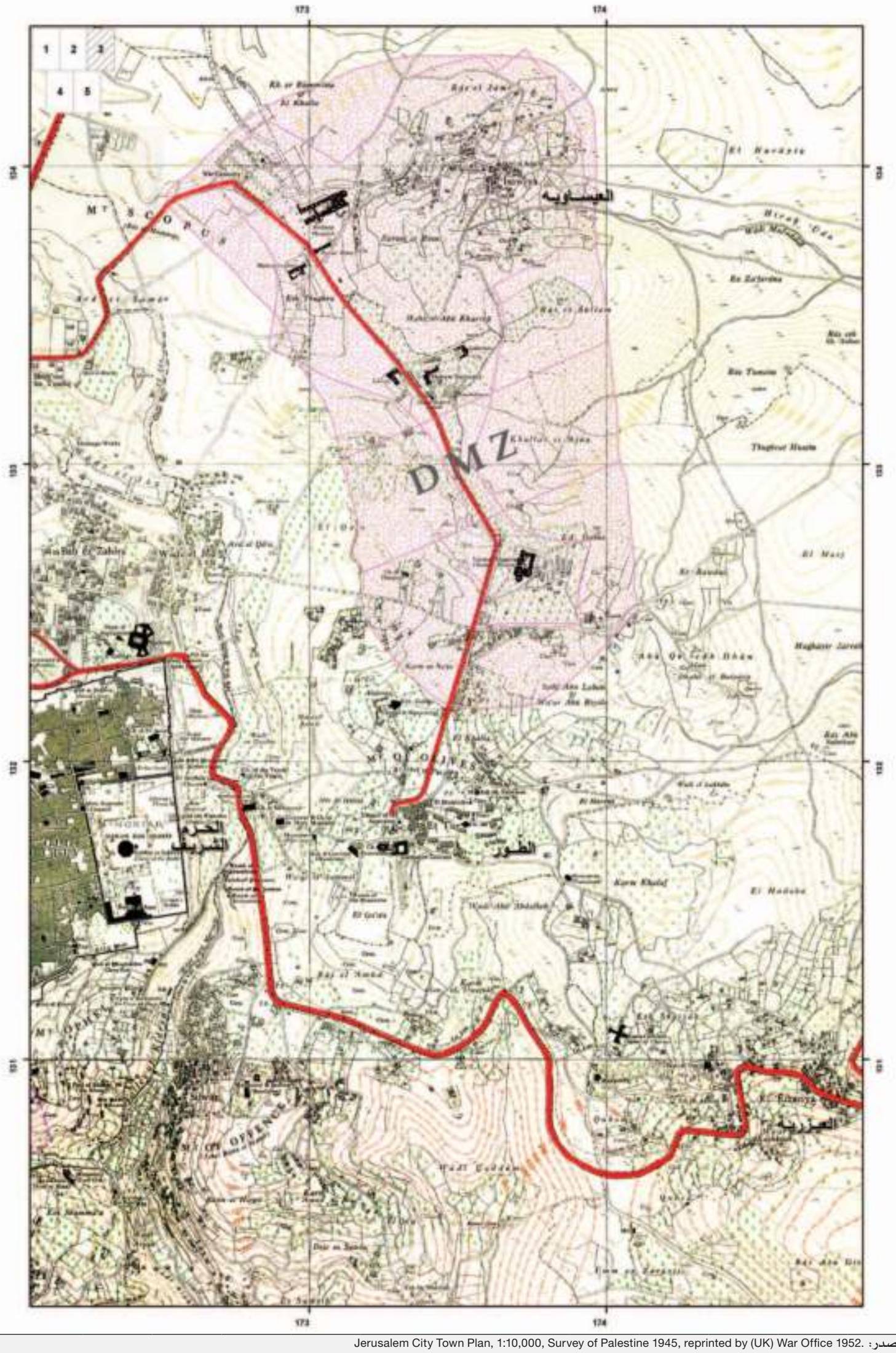

المصدر: Jerusalem City Town Plan, 1:10,000, Survey of Palestine 1945, reprinted by (UK) War Office 1952.

خريطة 2-12: القدس الكبرى عام 1947، تتمة

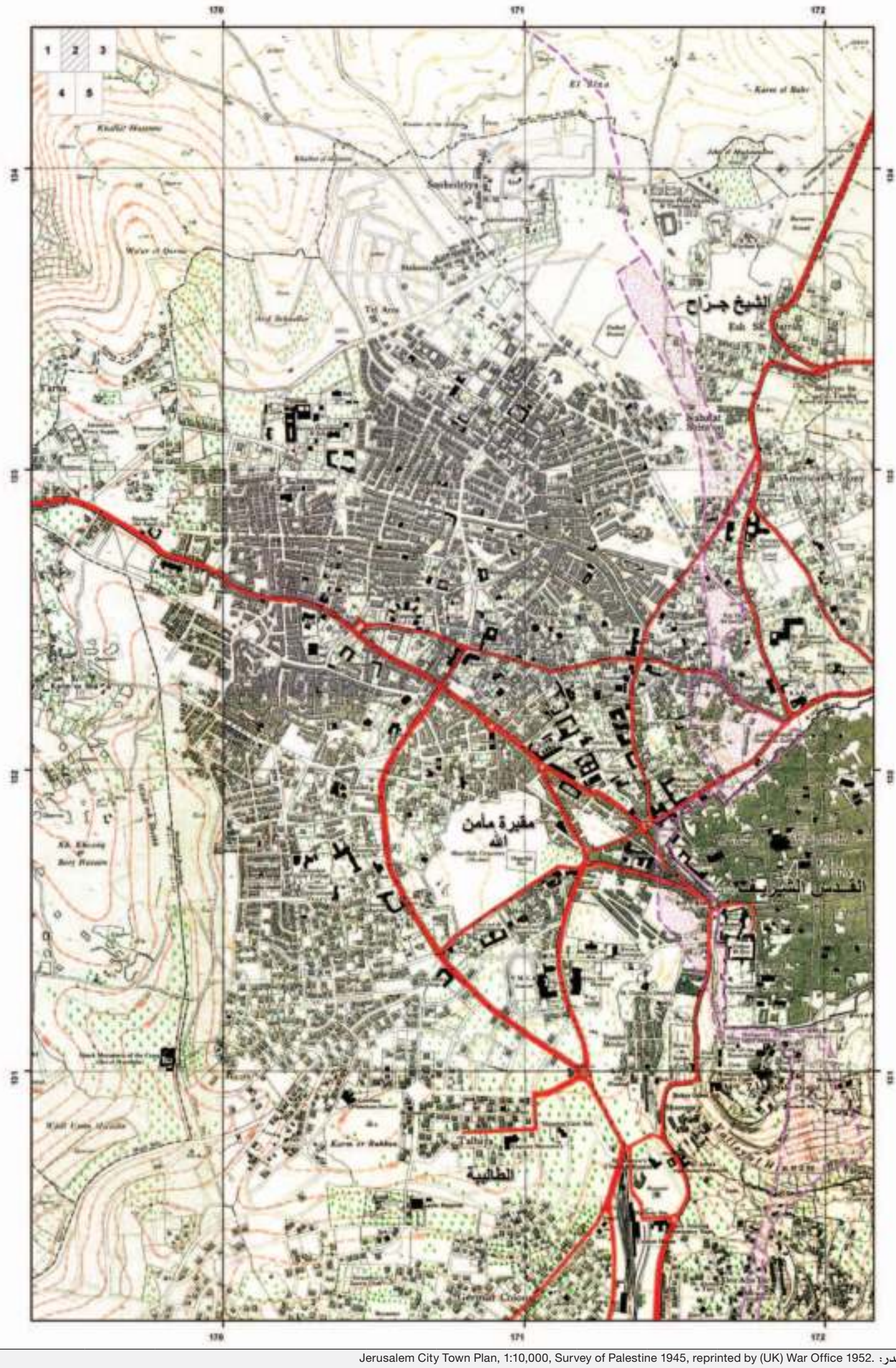

المصدر: Jerusalem City Town Plan, 1:10,000, Survey of Palestine 1945, reprinted by (UK) War Office 1952.

خريطة 2-12: القدس الكبرى عام 1947، تتمة

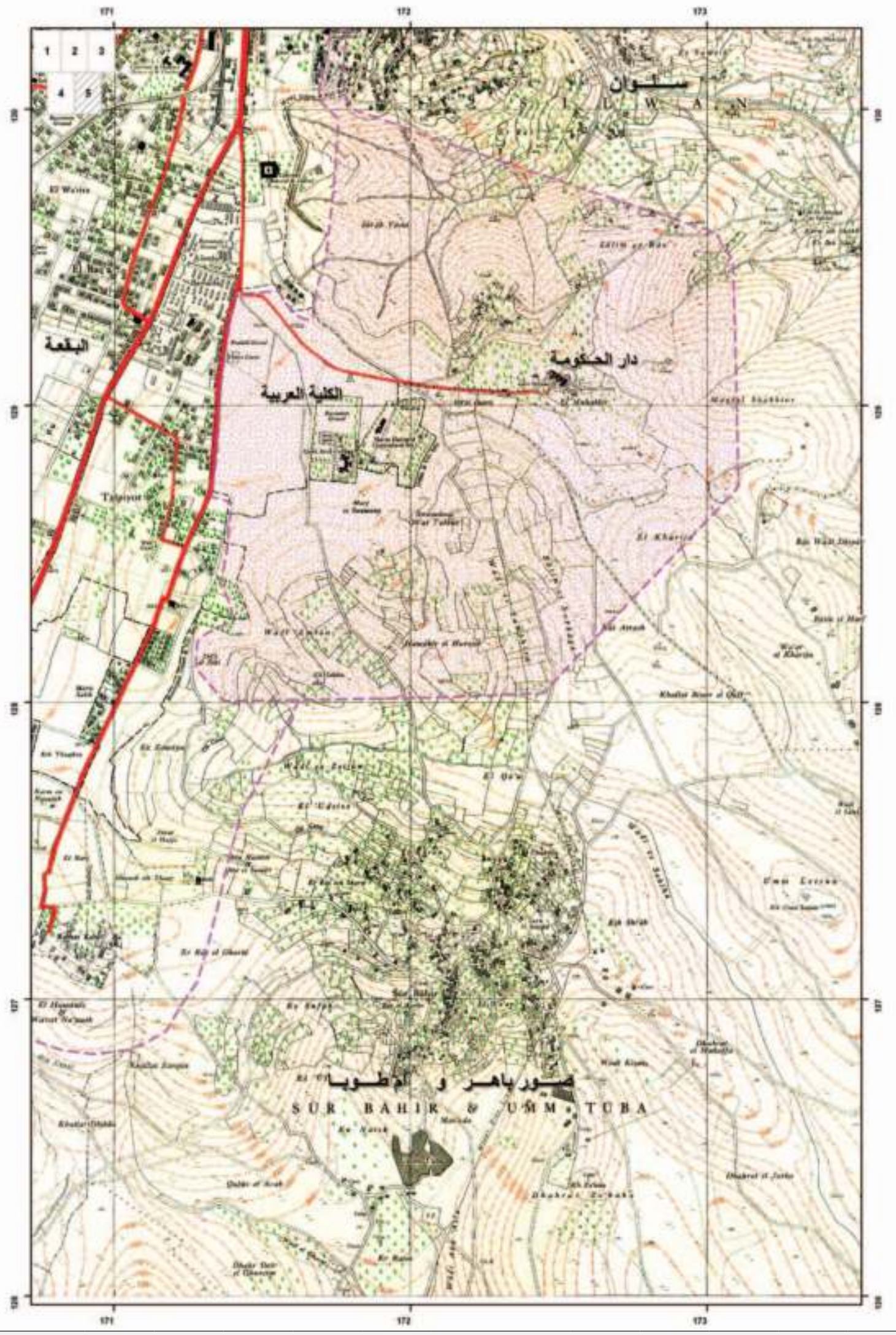

المصدر: Jerusalem City Town Plan, 1:10,000, Survey of Palestine 1945, reprinted by (UK) War Office 1952.

خريطة 2-12: القدس الكبرى عام 1947، تتمة

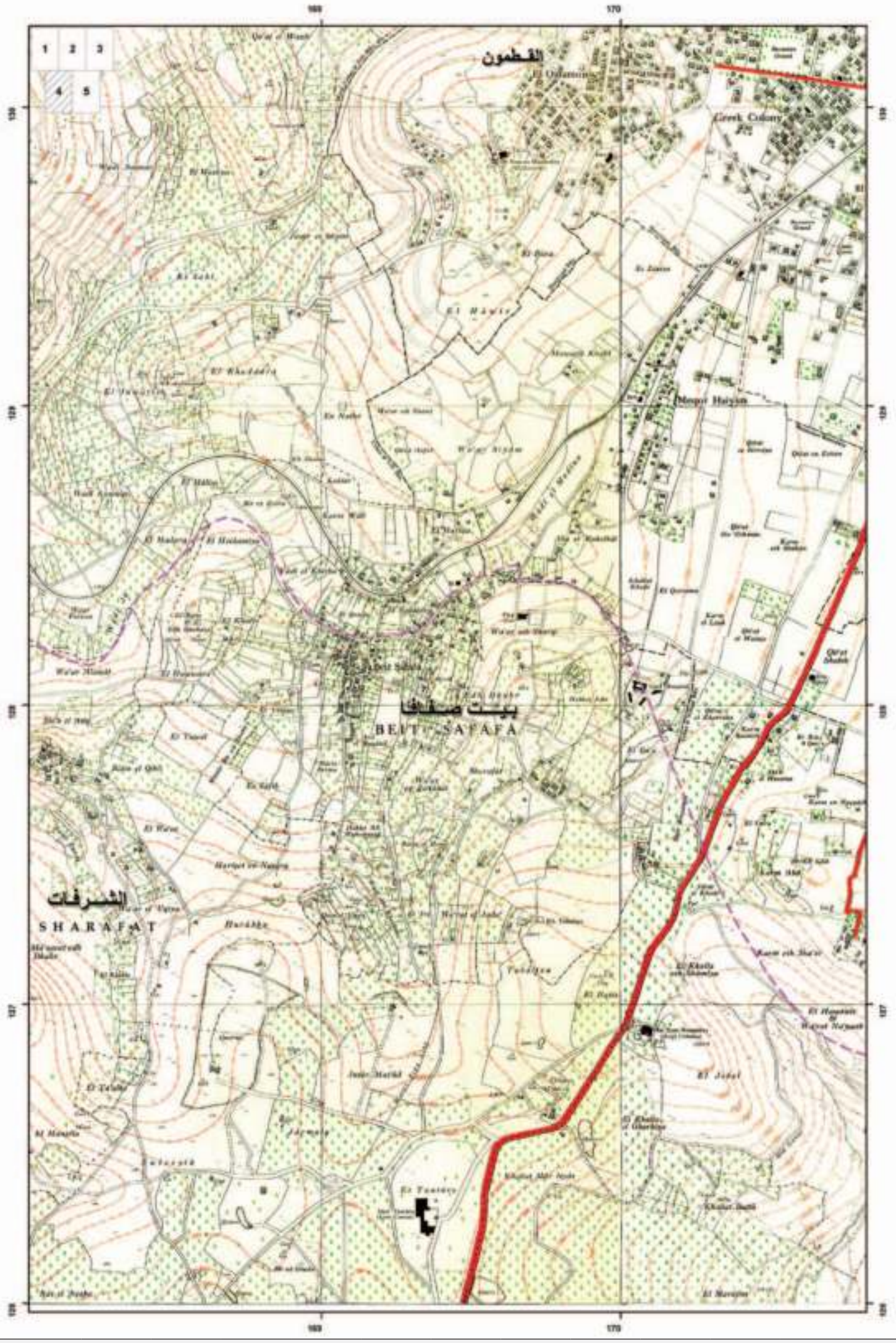

المصدر: Jerusalem City Town Plan, 1:10,000, Survey of Palestine 1945, reprinted by (UK) War Office 1952.

خريطة 2-13: القدس العتيقة 1948

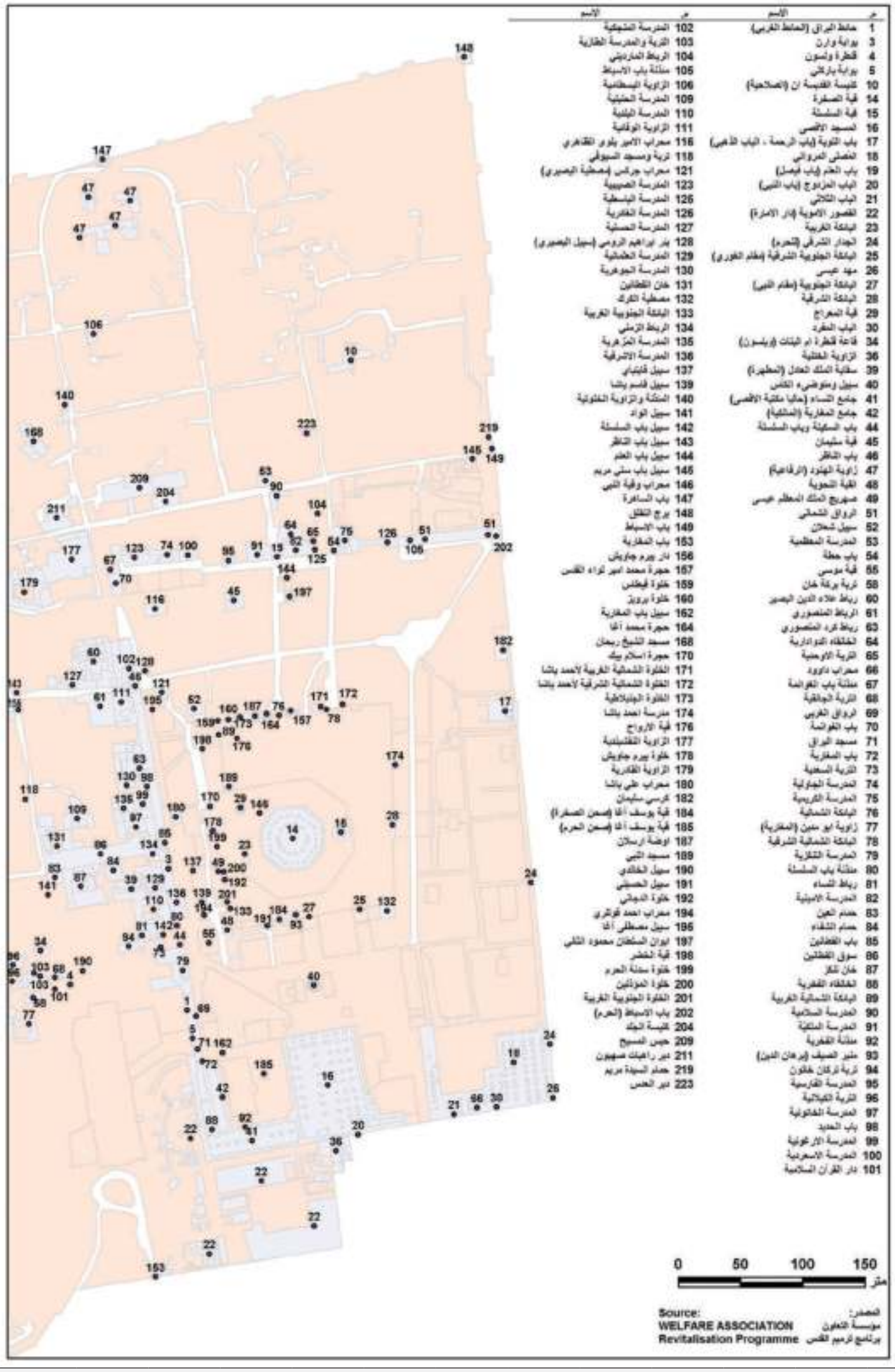

م	الاسم
1	حائط البراق (الحائط الغربي)
3	بوابة وارن
4	قنطرة ولسون
5	بوابة بارклي
10	كنيسة القديسة آن (الصلاحية)
14	قبة الصخرة
15	قبة السلسلة
16	المسجد الاقصى
17	باب التوبة (باب الرحمة ، الباب الذهبي)
18	المصلى المرواني
19	باب العلم (باب فيصل)
20	الباب المزدوج (باب النبي)
21	الباب الثلاثي
22	القصور الاموية (دار الامارة)
23	الباحة الغربية
24	الجدار الشرقي (للحرم)
25	الباحة الجنوبية الشرقية (مظلم الخوري)
26	مهد عيسى
27	الباحة الجنوبية (مظلم النبي)
28	الباحة الشرقية
29	قبة المعراج
30	الباب المفرد
34	قاعة قنطرة ام البنات (ويلسون)
36	الزاوية الفتلية
39	سقاية الملك العادل (المطهرة)
40	سبيل ومتوضىء الكأس
41	جامع النساء (حالياً مكتبة الاقصى)
42	جامع المغاربة (المنكلية)
44	باب السكينة وباب السلسلة
45	قبة سليمان
46	باب الناظر
47	زاوية الهندو (الرفاعية)
48	القبة النحوية
49	منبرج الملك المعظم عيسى
51	الرواق الشمالي
52	سبيل شحلان
53	المدرسة المعظمية
54	باب حطة
55	قبة موسى
58	تربة بركة خان
60	رباط علاء الدين البصير
61	الرباط المنصوري
63	رباط كرد المنصوري
64	الخلفاء الدوادارية
65	التربة الاوحدية
66	محراب داوود
67	مئذنة باب المغاربة
68	التربة الجاقمية
69	الرواق الغربي
70	باب القوانسة
71	مسجد البراق
72	باب المغاربة
73	التربة السعدية
74	المدرسة الجاولية
75	المدرسة التنكزية
76	الباحة الشمالية
77	زاوية ابو مدين (المغاربة)
78	الباحة الشمالية الشرقية
79	المدرسة التنكزية
80	مئذنة باب السلسلة
81	رباط النساء
82	المدرسة الامينية
83	حمام العين
84	حمام الشفاء
85	باب القطانين
86	سوق القطانين
87	خان تنكز
88	الخلفاء القطرية
89	الباحة الشمالية الغربية
90	المدرسة الصلاحية
91	المدرسة المنكلية
92	مئذنة القطرية
93	منبر الصيف (برهان الدين)
94	تربة ارغان خاتون
95	المدرسة الفارسية
96	التربة الكيلانية
97	المدرسة الخاتونية
98	باب الحديد
99	المدرسة الارغونية
100	المدرسة الاسعردية
101	دار القرآن الصلاحية

م	الاسم
102	المدرسة العثمانية
103	التربة والمدرسة الطازية
104	الرباط الخاديثي
105	مئذنة باب الاسباط
106	الزاوية البسطامية
109	المدرسة الحنبلية
110	المدرسة البلدية
111	الزاوية الوفائية
116	محراب الامير بلوبر القاهري
118	تربة ومسجد السيوفي
121	محراب جرلس (مصطفى البصير)
123	المدرسة الصبيبية
125	المدرسة الباسطية
126	المدرسة الظاهرية
127	المدرسة الحسنية
128	بئر ابراهيم الرومي (سبيل البصير)
129	المدرسة الحمشية
130	المدرسة الجوهرية
131	خان القطانين
132	مصطبة الكرك
133	الباحة الجنوبية الغربية
134	الرباط الزمني
135	المدرسة المزهرية
136	المدرسة الاشرفية
137	سبيل قايتباي
139	سبيل قاسم بشتا
140	المئذنة والزاوية الخلوتية
141	سبيل الوداد
142	سبيل باب السلسلة
143	سبيل باب الناظر
144	سبيل باب العلم
145	سبيل باب ستي مريم
146	محراب وقبة النبي
147	باب السلسلة
148	برج الطفل
149	باب الاسباط
153	باب المغاربة
156	دار بيرم جاويش
157	حجرة محمد امير لواء القدس
159	خلوة قيطاس
160	خلوة برديز
162	سبيل باب المغاربة
164	حجرة محمد آغا
168	مسجد الشيخ ريحان
170	حجرة اسلام بيك
171	الخلوة الشمالية الغربية لاحمد باشا
172	الخلوة الشمالية الشرقية لاحمد باشا
173	الخلوة الجنيلاطية
174	مدرسة احمد باشا
176	قبة الارواح
177	الزاوية القشتمرية
178	خلوة بيرم جاويش
179	الزاوية الفكارية
180	محراب علي باشا
182	كرسي سليمان
184	قبة يوسف آغا (صحن الصخرة)
185	قبة يوسف آغا (صحن الحرم)
187	اوضة ارسلان
189	مسجد النبي
190	سبيل الخالدي
191	سبيل الحسيني
192	خلوة الدجاني
194	محراب احمد قوشري
195	سبيل مصطفى آغا
197	ايوان السلطان محمود الثاني
198	قبة الخضر
199	خلوة مئذنة الحرم
200	خلوة الموازنين
201	الخلوة الجنوبية الغربية
202	باب الاسباط (الحرم)
204	الكنيسة الجلد
209	حبس المسيح
211	دير راهبات صهيون
219	حمام السيدة مريم
223	دير العمس

المصدر: Welfare Association, Revitalization Programme, Shadia Tuqan, 2004.

خريطة 2-13: القدس العتيقة 1948، تتمة

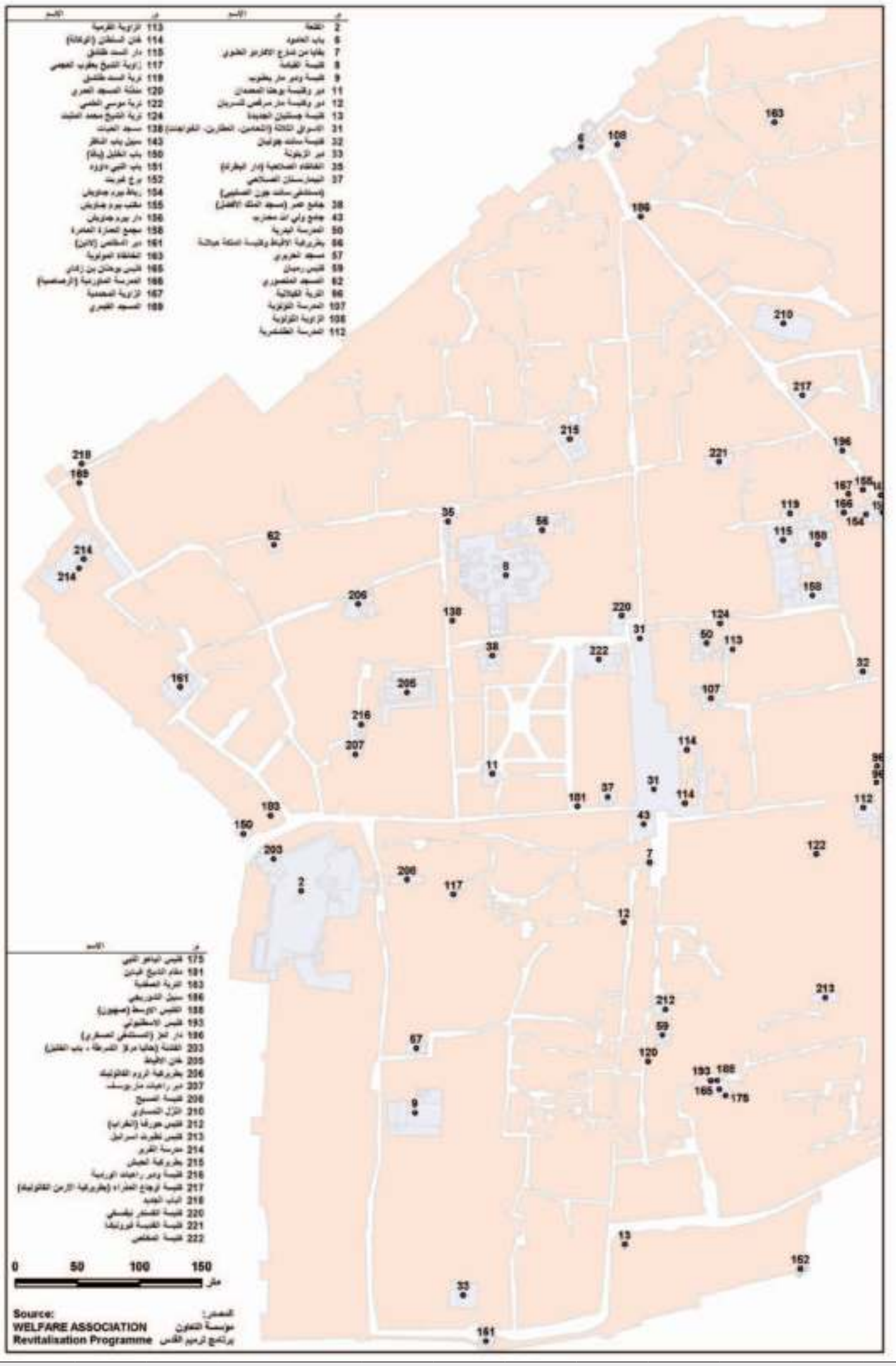

المصدر: Welfare Association, Revitalization Programme, Shadia Tuqan, 2004.

خريطة 2-14: حيفا 1945

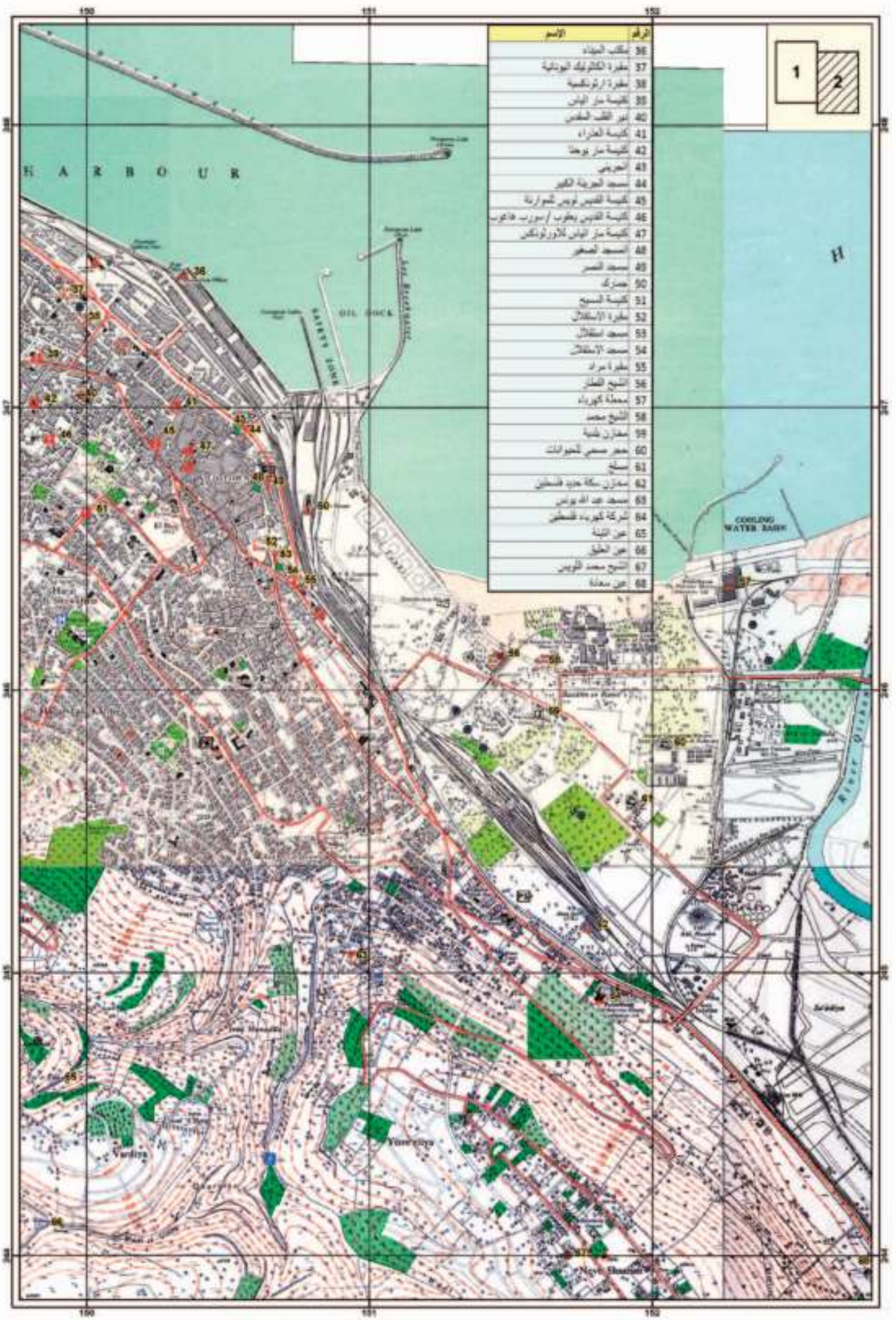

الرقم	الاسم
36	مكتب الميناء
37	مقبرة الكاثوليك اليونانية
38	مقبرة الأرثوذكسية
39	كنيسة مار الياس
40	دير الطف المقدس
41	كنيسة العذراء
42	كنيسة مار يوحنا
43	الحريمي
44	مسجد الجورة الكبير
45	كنيسة القديس لويس للجوارنة
46	كنيسة القديس يعقوب / سوريه هاكوب
47	كنيسة مار الياس للأورثوذكس
48	المسجد الصغير
49	مسجد النصر
50	جمرك
51	كنيسة المسيح
52	مقبرة الاستقلال
53	مسجد استقلال
54	مسجد الاستقلال
55	مقبرة مراد
56	الشيخ القطار
57	محطة كهرباء
58	الشيخ محمد
59	مخازن بلدية
60	حجر صحي للحيوانات
61	مسلخ
62	مخازن سكة حديد فلسطين
63	مسجد عبد الله يونس
64	شركة كهرباء فلسطين
65	عين التينة
66	عين الحلزون
67	الشيخ محمد الدويس
68	عين سعادة

المصدر: Survey of Palestine, 1:10,000, 1945. Reprinted by Fd. Survey Coy. November 1945.

خريطة 2-14: حيفا 1945، تتمة

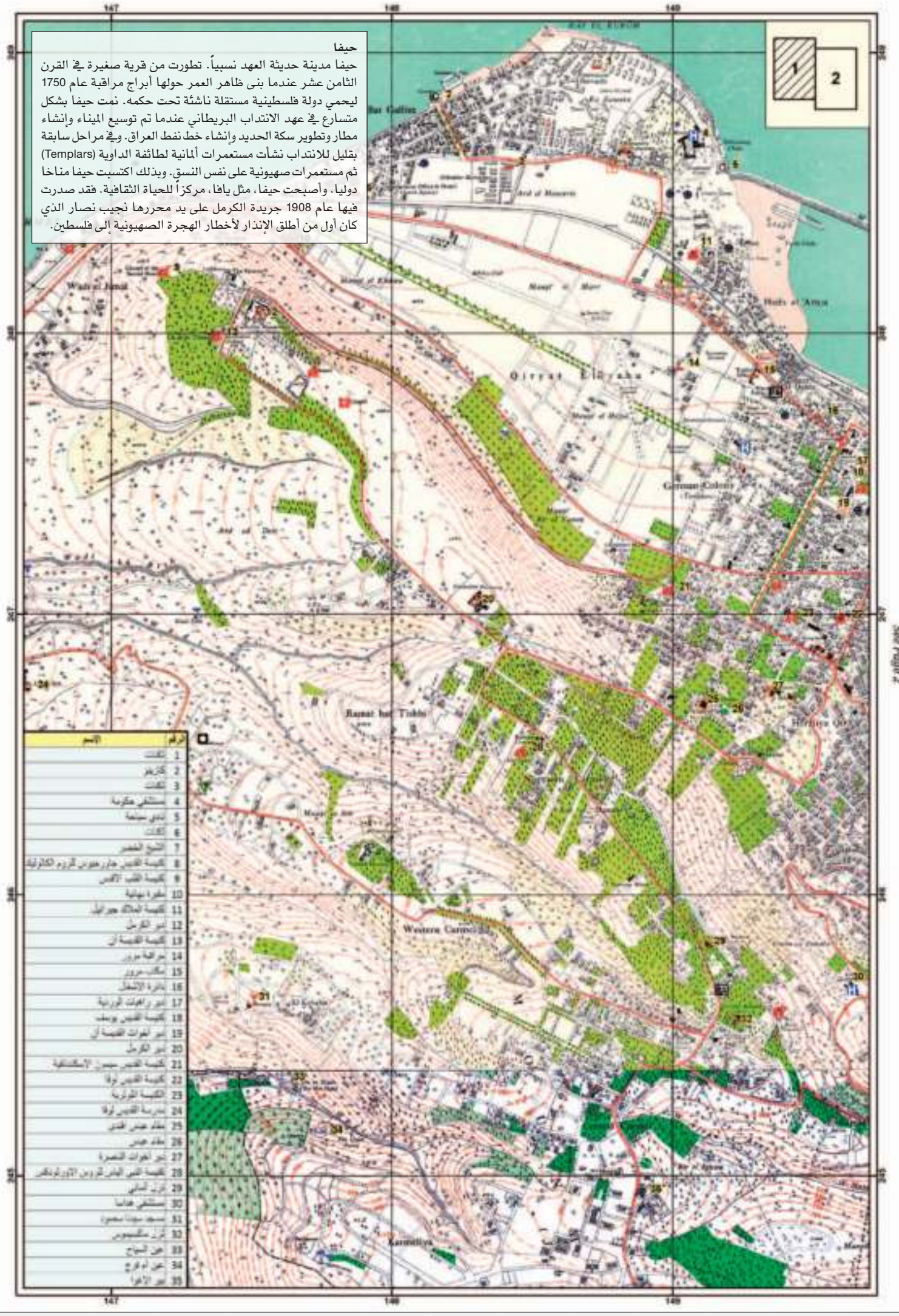

الرقم	الاسم
1	[illegible]
2	كاريغو
3	[illegible]
4	مستشفى هداسة
5	[illegible]
6	[illegible]
7	الشيخ المقصر
8	كنيسة القديس جاورجيوس للروم الكاثوليك
9	كنيسة القلب الأقدس
10	مقبرة يهودية
11	كنيسة الملاك جبرائيل
12	دير الكرمل
13	كنيسة القديسة آن
14	مراقبة مرور
15	مكتب مرور
16	دائرة الأشغال
17	دير راهبات الوردية
18	كنيسة القديس ويسف
19	دير أخوات القديسة آن
20	دير الكرمل
21	كنيسة القديس سيمون الاسكتفية
22	كنيسة القديس لوقا
23	الكنيسة الشرقية
24	مدرسة القديس لوقا
25	مقام عدس قدري
26	مقام عدس
27	دير أخوات النصيرة
28	كنيسة القس الياس للروم الأرثوذكس
29	برج أسماي
30	مستشفى هداسة
31	مسجد سيدنا معمر
32	برج مكلسيوس
33	عين السياح
34	عين أم فارح
35	عين الأغوا

المصدر: Survey of Palestine, 1:10,000, 1945. Reprinted by Fd. Survey Coy. November 1945.

خريطة 2-15: عكا 1945، 1953

عكا

عكا ميناء قديم جداً، تحيطه أسوار قاومت الغزاة. وعكا مدينة مأهولة بالسكان ولديها مصادر مياه وفيرة. وقد جاء ذكرها في السجلات الفرعونية منذ القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وعرفت بأنها مدينة كنعانية منذ الألف الثانية قبل الميلاد. لقد قاومت الغزاة ببسالة ولم يستطع الملك داوود أو نابليون احتلالها. وعندما احتلها الغزاة دمروا البلدة وذبحوا أهلها.

الرقم	الاسم
1	الشيخ عز الدين
2	برج الكراكه
3	برج الخزنة
4	برج الكومندار
5	سور عبدالله باشا
6	سور أحمد باشا الجزار
7	سور ظاهر العمر
8	الخضة
9	منزل علي باشا الخضا
10	سجن عكا
11	قبر النبي يونحا
12	مسجد السهلة
13	معقد يونس - باشي
14	برج العجة
15	الزاوية الشمالية
16	مسجد الشمالي
17	حمام الباشا
18	السراي القديمة (النسخا)
19	مسجد الجزار
20	السوق الأبيض
21	البير مسلح
22	جن البقر
23	جن الست
24	جن الغزة
25	مسجد الزيتونة
26	كنيسة القديس جاورجيوس الأرثوذكس
27	بير الكاتين
28	مسجد الرمل (الشحم)
29	خان التوابة
30	برج السلطان

الرقم	الاسم
31	مسجد البرج الجوزي
32	برج البراية
33	مسجد ظاهر العمر (المعلق)
34	كنيسة مار فرنسيس
35	خان الافرنج
36	كنيسة مار انطونيوس الكاثوليكية
37	كنيسة السيدة العذراء للموارنة
38	خان التوتونة
39	خان العمدان
40	مسجد سنان باشا
41	المعمارك
42	منارة
43	برج السلسلة
44	كنيسة مار يونحا للكاثوليك
45	قبر قديم
46	الشيخ عالله
47	قلعة البحر

صورة 2-1: عكا 1918
يظهر مسجد أحمد الجزار في الصورة. المصدر: German War Museum

المصدر: Survey of Palestine, 1945; photo: RAF,1945; background: Israel map ca 1953.

خريطة 2-16: يافا 1944

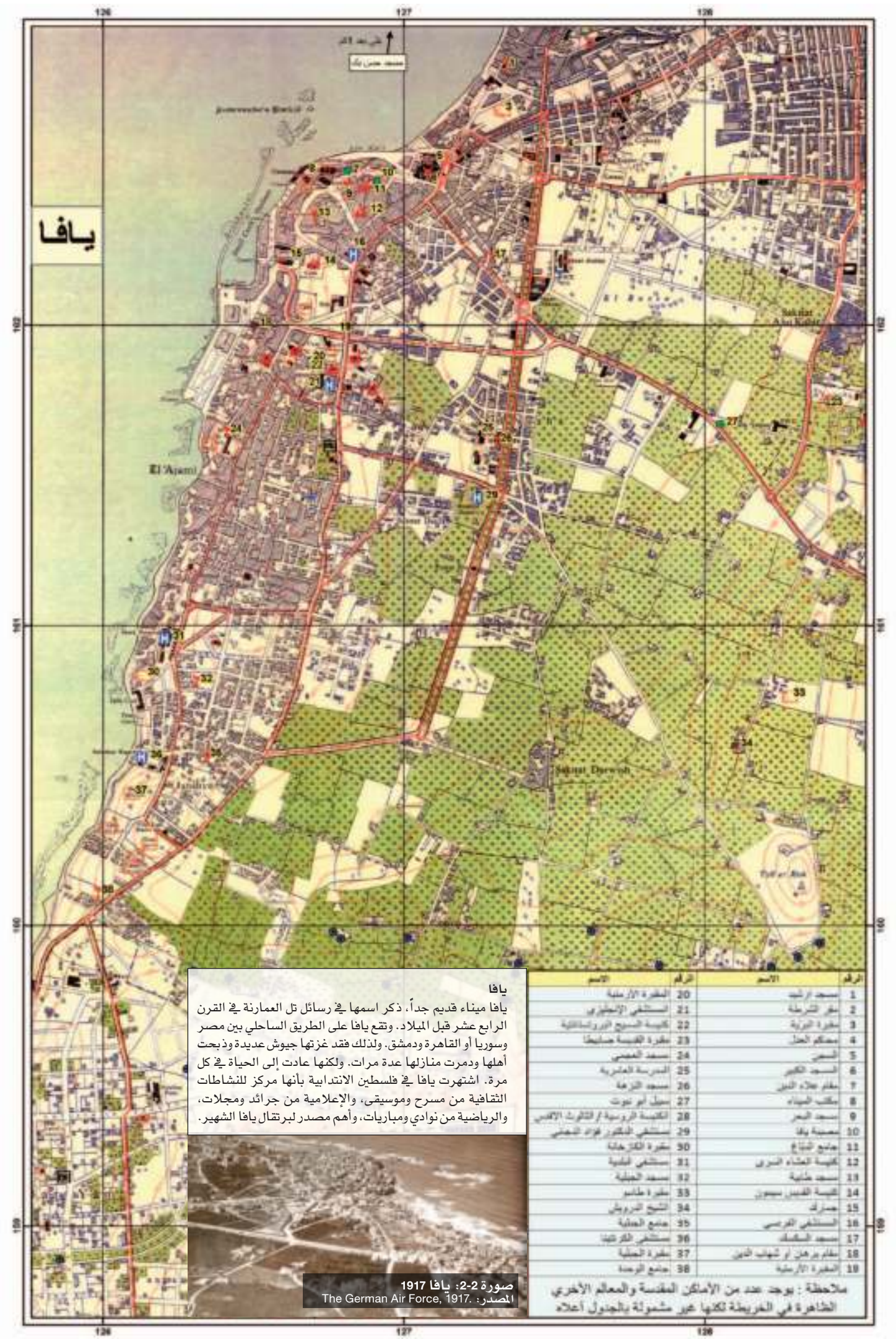

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	مسجد الرشيد	20	المقبرة الأرمنية
2	مقر الشرطة	21	المستشفى الإنجليزي
3	مقبرة اليونية	22	كنيسة السريح الروسانطانية
4	محاكم الصلح	23	مقبرة الكنيسة صليبا
5	السجن	24	مسجد العجمي
6	المسجد الكبير	25	المدرسة العشرية
7	مقام علاء الدين	26	مسجد النزهة
8	مكتب الميناء	27	سبيل أبو نبوت
9	مسجد البحر	28	الكنيسة الروسية / التراث الأقدس
10	محطة يافا	29	مستشفى الدكتور فؤاد الصهيني
11	جامع الشواع	30	مقبرة الكاثوليك
12	كنيسة العشاء السري	31	مستشفى بلدية
13	مسجد عثمانية	32	مسجد الجبلية
14	كنيسة القديس سيمون	33	مقبرة طابور
15	جمرك	34	الشيخ الدرويش
16	المستشفى الفرنسي	35	جامع الحمادية
17	مسجد السكاسك	36	مستشفى الكرنتينا
18	مقام برهان أو شهاب الدين	37	مقبرة الجبلية
19	المقبرة الأرمنية	38	جامع الوحدة

ملاحظة: يوجد عدد من الأماكن المقدسة والمعالم الأخرى الظاهرة في الخريطة لكنها غير مشمولة بالجدول أعلاه

يافا

يافا ميناء قديم جداً، ذكر اسمها في رسائل تل العمارنة في القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وتقع يافا على الطريق الساحلي بين مصر وسوريا أو القاهرة ودمشق. ولذلك فقد غزتها جيوش عديدة وذبحت أهلها ودمرت منازلها عدة مرات. ولكنها عادت إلى الحياة في كل مرة. اشتهرت يافا في فلسطين الانتدابية بأنها مركز للنشاطات الثقافية من مسرح وموسيقى، والإعلامية من جرائد ومجلات، والرياضية من نوادي ومباريات، وأهم مصدر لبرتقال يافا الشهير.

صورة 2-2: يافا 1917
المصدر: The German Air Force, 1917.

المصدر: Survey of Palestine, 1944, 1:10,000.

خريطة 2-17: اللد 1942

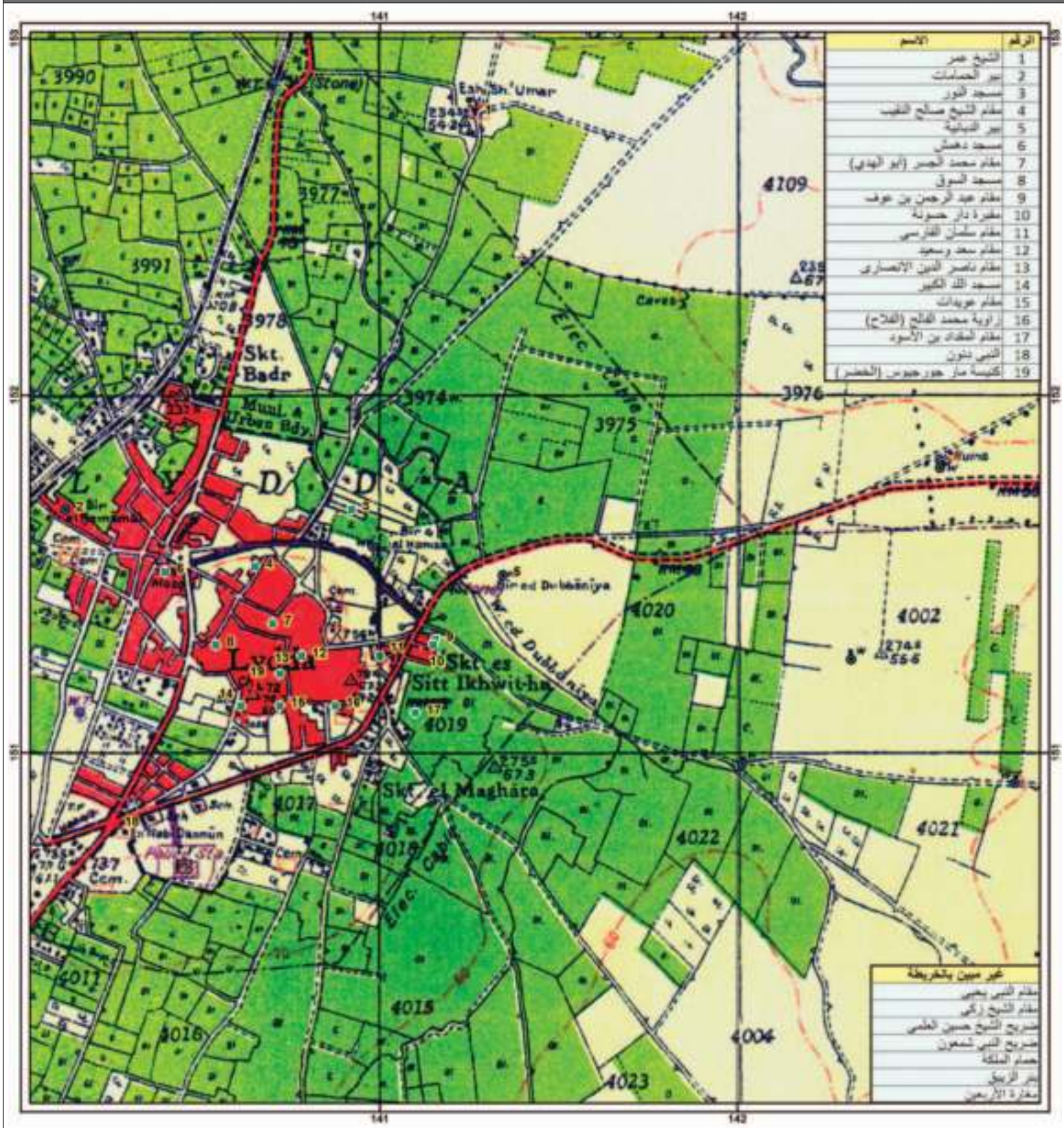

اللد

اللد بلدة كنعانية قديمة تقع علي الطريق القديمة بين يافا والقدس، في القرن العشرين أصبحت اللد محطة مركزية للسكة الحديد وبها أهم مطار مدني. توجد في اللد آثار حياة بشرية قبل 12,000 سنة، اكتشفت عام 1928. ذكر اسم اللد في السجلات الفرعونية القديمة وقد دمرت عدة مرات. تشتهر اللد بأنها موطن القديس جورجيوس. وقد أصبحت عاصمة مؤقتة لفلسطين الإسلامية من 636 إلى 715 ميلادية وبعدها تحولت العاصمة إلى الرملة والتي بنيت لهذا الغرض. وفي عام 1948 طرد أهالي اللد والرملة والقرى المجاورة (70,000 نسمة) بقوة السلاح بأوامر من إسحاق رابين نحو رام الله فيما عرف "بمسيرة الموت".

صورة 2-3: اللد 1918
تلاحظ بساتين البرتقال المنبسطة. المصدر: Aerial photo taken by the Air Force on 24 July 1918, 2.30 pm.

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, November 1942.

خريطة 2-18: الرملة 1947

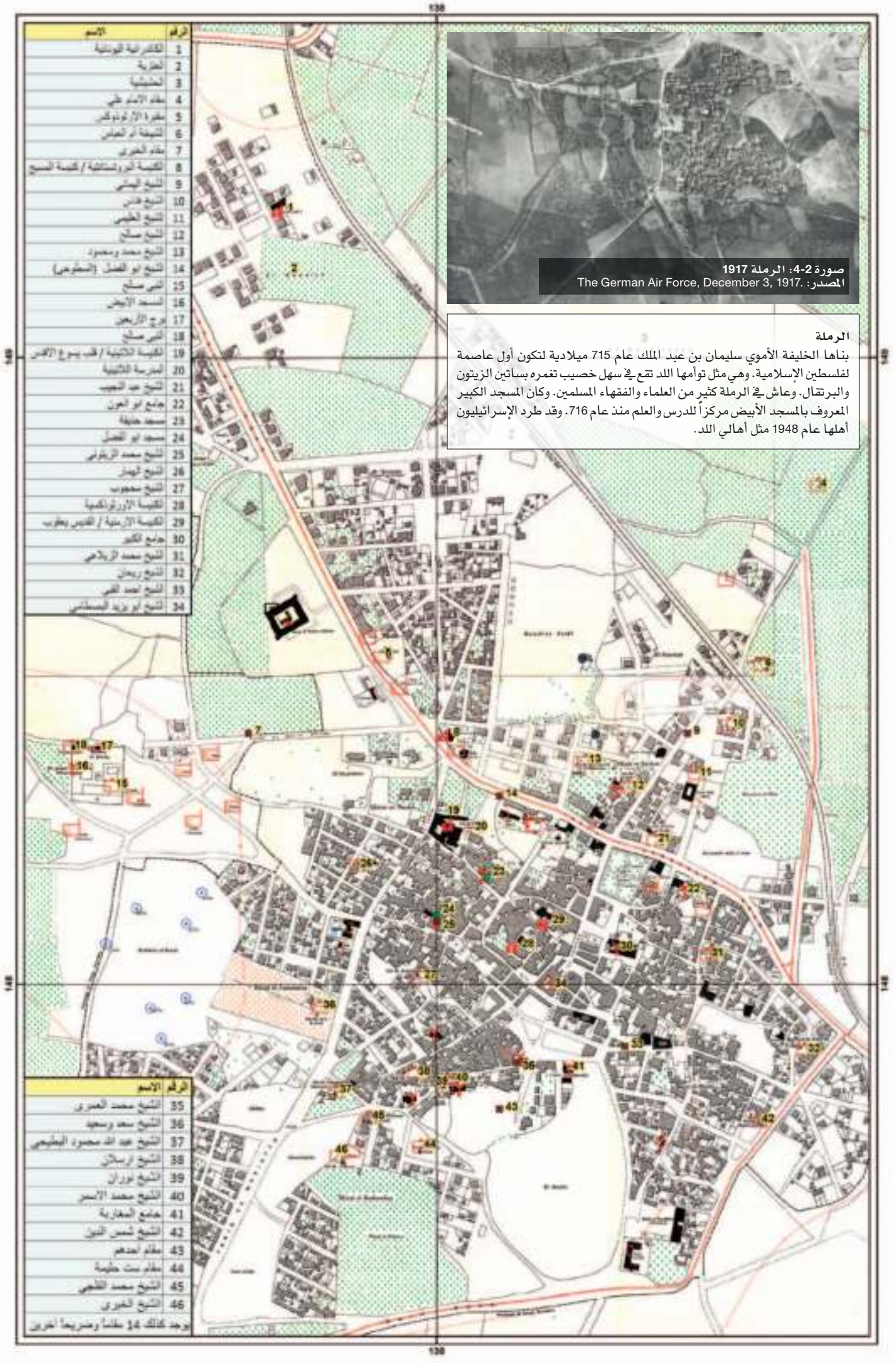

صورة 2-4: الرملة 1917
المصدر: The German Air Force, December 3, 1917.

الرملة

بناها الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك عام 715 ميلادية لتكون أول عاصمة لفلسطين الإسلامية. وهي مثل توأمها اللد تقع في سهل خصيب تغمره بساتين الزيتون والبرتقال. وعاش في الرملة كثير من العلماء والفقهاء المسلمين. وكان المسجد الكبير المعروف بالمسجد الأبيض مركزاً للدرس والعلم منذ عام 716. وقد طرد الإسرائيليون أهلها عام 1948 مثل أهالي اللد.

المصدر: Survey of Palestine, 1:2,500, 29 December 1947.

خريطة 2-19: الناصرة 1946

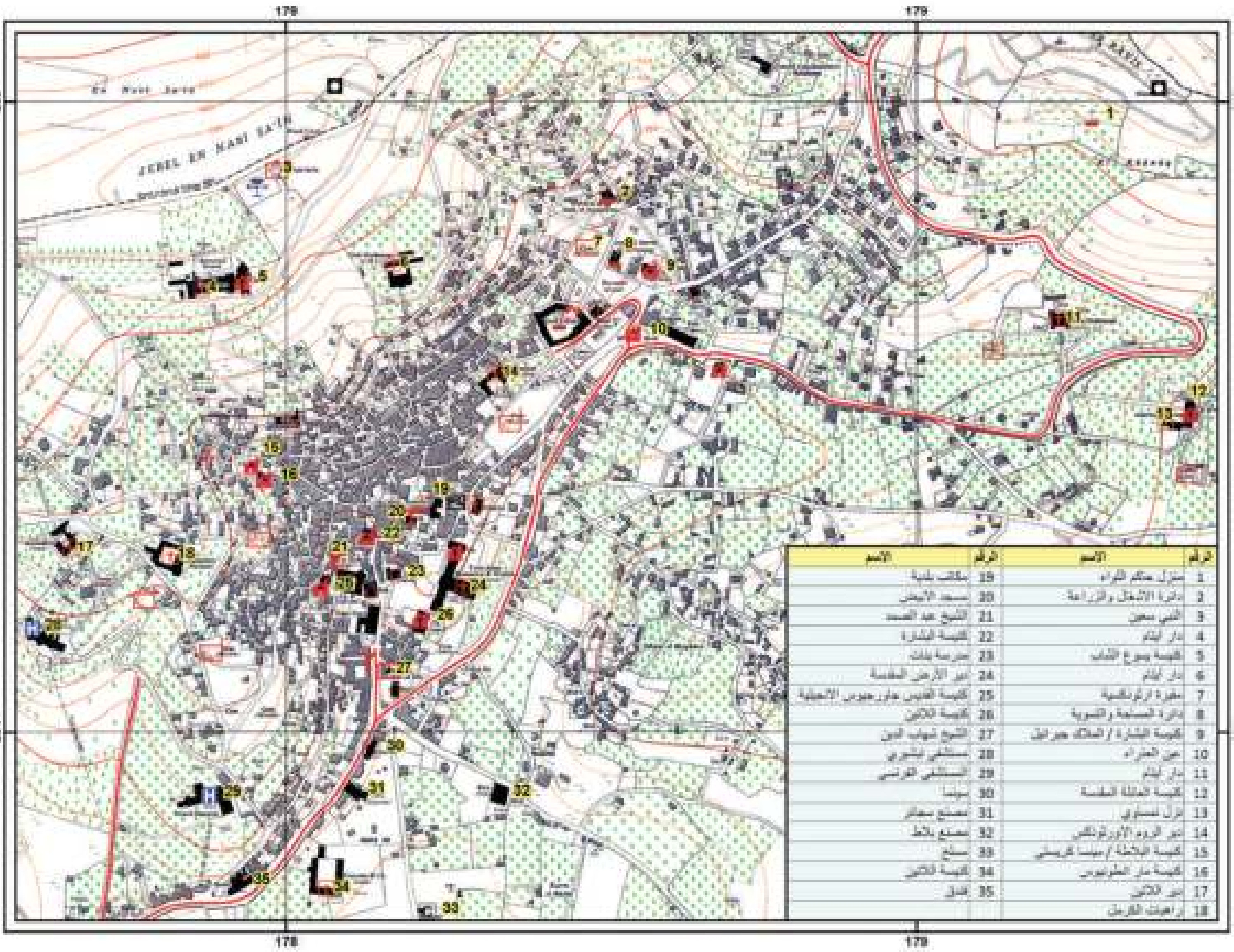

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	منزل حاكم اللواء	19	مكاتب بلدية
2	دائرة الأشغال والزراعة	20	مسجد الأبيض
3	النبي سعين	21	الشيخ عبد الصمد
4	دار أيتام	22	كنيسة البشارة
5	كنيسة يسوع الشاب	23	مدرسة بنات
6	دار أيتام	24	دير الأرض المقدسة
7	مطرانية أرثوذكسية	25	كنيسة القديس جاورجيوس الانجيلية
8	دائرة المساحة والتسوية	26	كنيسة اللاتين
9	كنيسة البشارة / الملاك جبرائيل	27	الشيخ شهاب الدين
10	عين العذراء	28	مستشفى نيشوري
11	دار أيتام	29	المستشفى الفرنسي
12	كنيسة العائلة المقدسة	30	سينما
13	نزل نمساوي	31	مصنع سجاير
14	دير الروم الأرثوذكس	32	مصنع بلاط
15	كنيسة البلاطة / بيت كريستي	33	مسلخ
16	كنيسة مار الطونيوس	34	كنيسة اللاتين
17	دير اللاتين	35	فندق
18	راهبات القربان		

الناصرة

الناصرة هي محط أنظار المسيحيين في العالم بصفتها بلد السيد المسيح عليه السلام. ولذلك سمي بالناصري وأتباعه بالنصارى. ويوجد في الناصرة عدد كبير من الكنائس. تقع الناصرة على جبل يرتفع 400 متر عن سطح البحر وتشرف على منظر رائع لمرج ابن عامر. وتقع أيضا الناصرة على الطريق الهام بين عكا وطبرية.

صورة 2-5: الناصرة 1917
المصدر: The German Air Force, 1917.

المصدر: Survey of Palestine, 1:5,000, 1946.

خريطة 2-20: صفد 1942

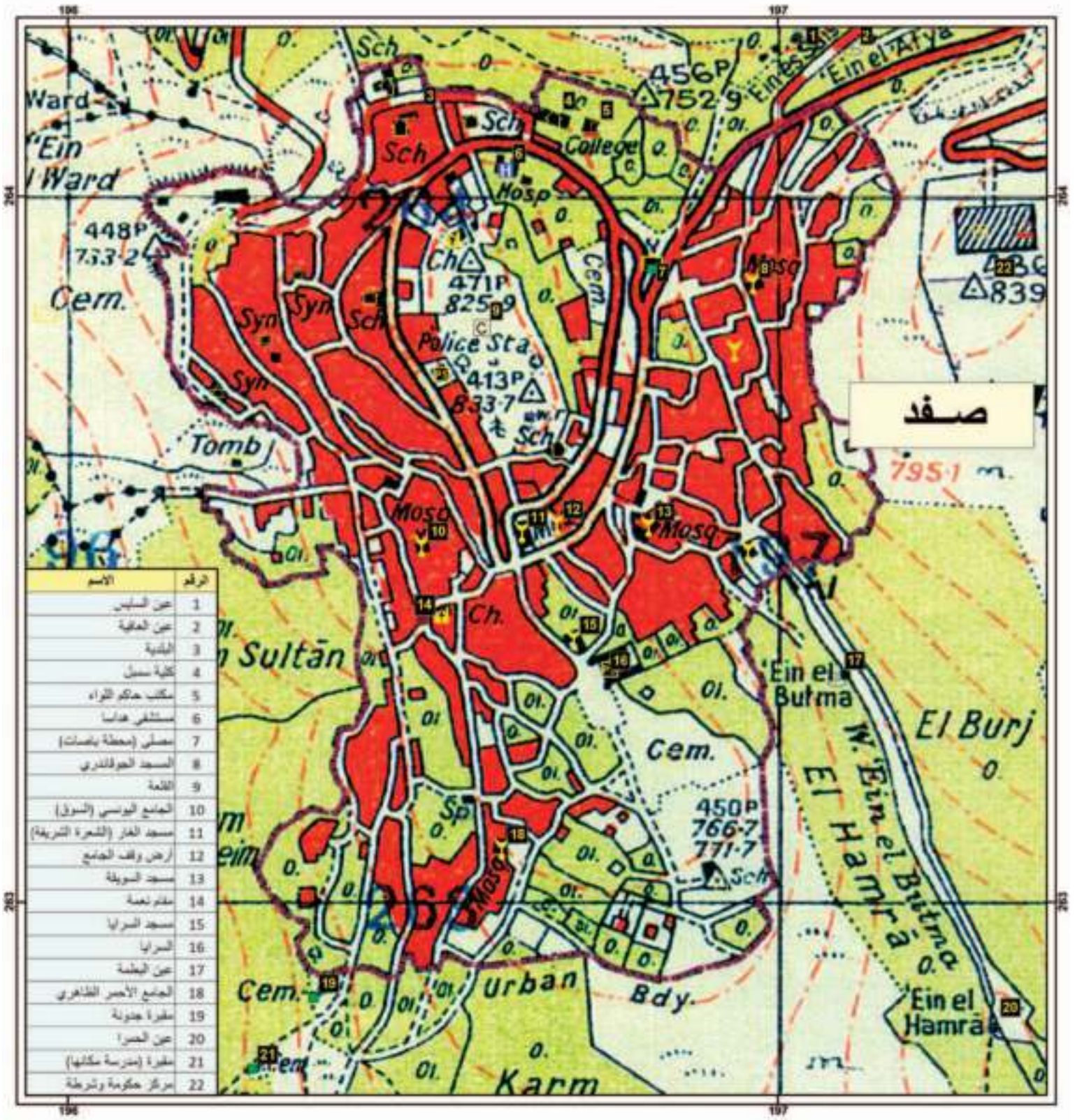

الرقم	الاسم
1	عين السليس
2	عين العافية
3	البلدية
4	كلية سميل
5	مكتب حاكم اللواء
6	مستشفى هداسا
7	مصلى (محطة باصات)
8	المسجد الحوقاندري
9	القلعة
10	الجامع اليوسفي (السوق)
11	مسجد الخار (الشعرة الشريفة)
12	أرض واقف الجامع
13	مسجد السويقة
14	مقام نعمة
15	مسجد السرايا
16	السرايا
17	عين البطمة
18	الجامع الأحمر الظاهري
19	مقبرة جدونة
20	عين الحمرا
21	مقبرة (مدرسة مكانها)
22	مركز حكومة وشرطة

صفد

تقع صفد على أحد أعلى جبال الجليل، جبل الجرمق، وذكر أسمها في القرن الثاني قبل الميلاد في العصر الروماني. وكانت محطة هامة في الطريق إلى دمشق. وبها طائفة من اليهود الشرقيين (السفارديم) منذ لجوئهم إليها بعد طردهم من أسبانيا عام 1492. وكانت صفد مركزاً هاماً لحكم ظاهر العمر الذي أسس أول حكومة فلسطينية مستقلة في القرن الثامن عشر. احتلتها الصهاينة وطردوا أهلها في مايو 1948.

صورة 2-6: صفد 1918
المصدر: German War Museum, Munich, 1918.

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, 1940.

خريطة 2-21: طبرية 1942

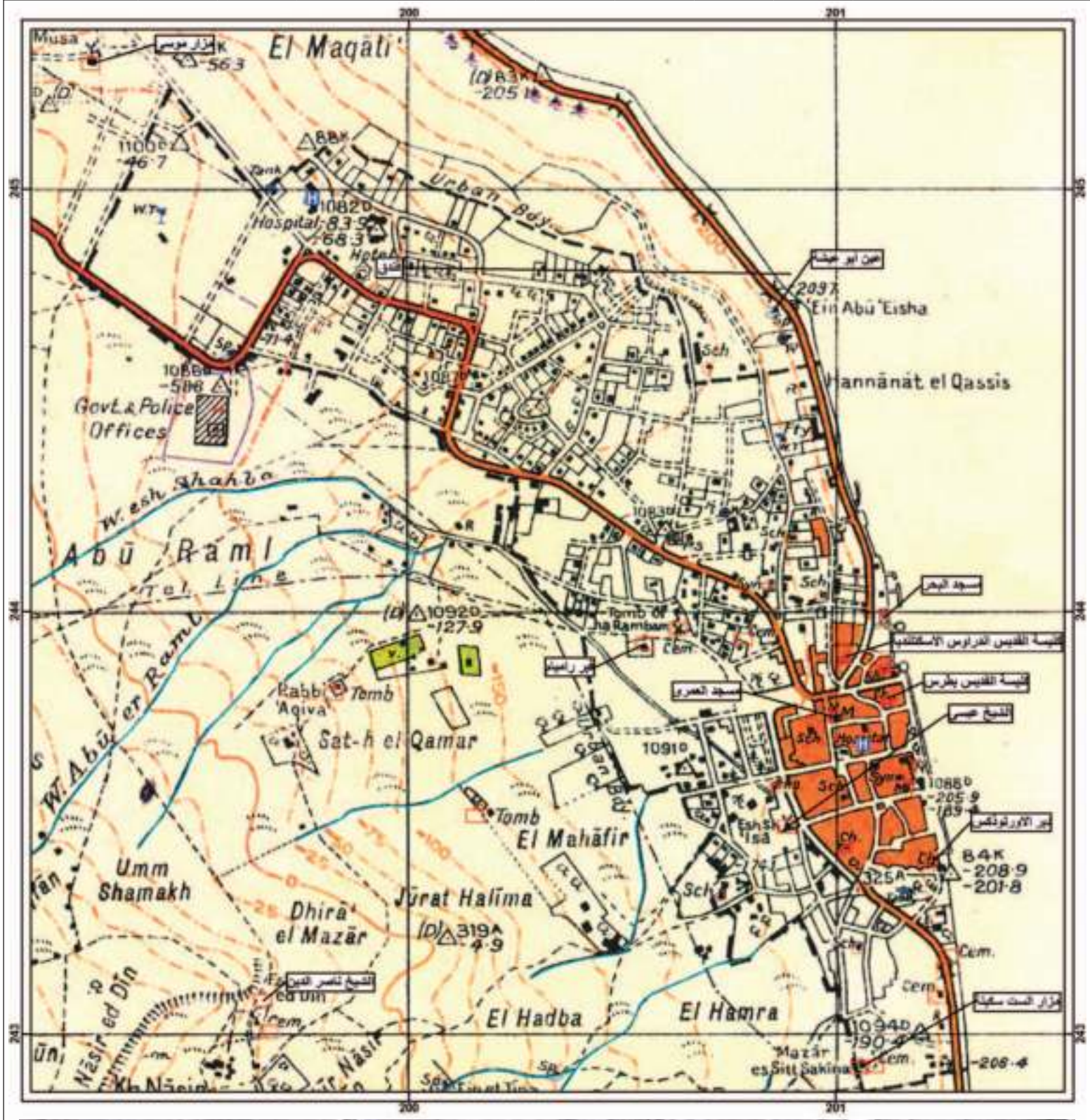

طبرية

تقع طبرية على بحيرة طبرية (بحر الجليل أو كنيرت) وقد ذكرت في مواضع كثيرة في الإنجيل. بنيت طبرية الرومانية في عهد الإمبراطور بتيريوس على موقع الرقة، البلدة الكنعانية القديمة. وسكن في طبرية علماء توراة يهود وأقاموا فيها مدارس دينية بعد تدمير الهيكل عام 70 ميلادية. وتقع طبرية بالقرب من حطين التي انتصر فيها صلاح الدين على جيوش الفرنجة (الصليبية). وكانت طبرية أول مدينة فلسطينية تسقط تحت الاحتلال الإسرائيلي في إبريل عام 1948. ودمر الإسرائيليون المدينة القديمة بما فيها من آثار يبلغ عمرها 3500 سنة.

صورة 2-7: طبرية 1918
المصدر: German War Museum, Munich, 1918.

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, 1940, revised July 1942.

خريطة 2-22: بيسان 1943

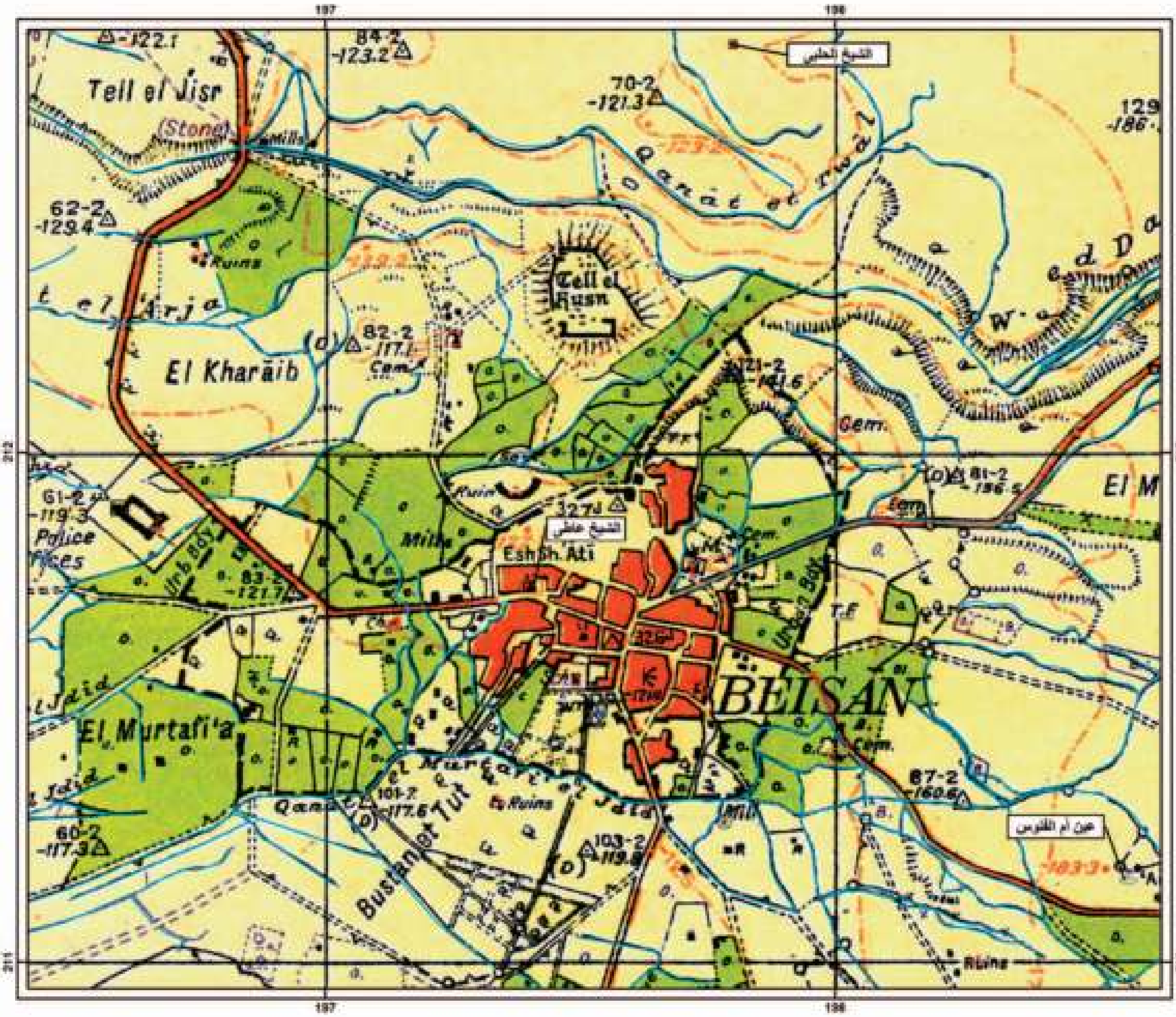

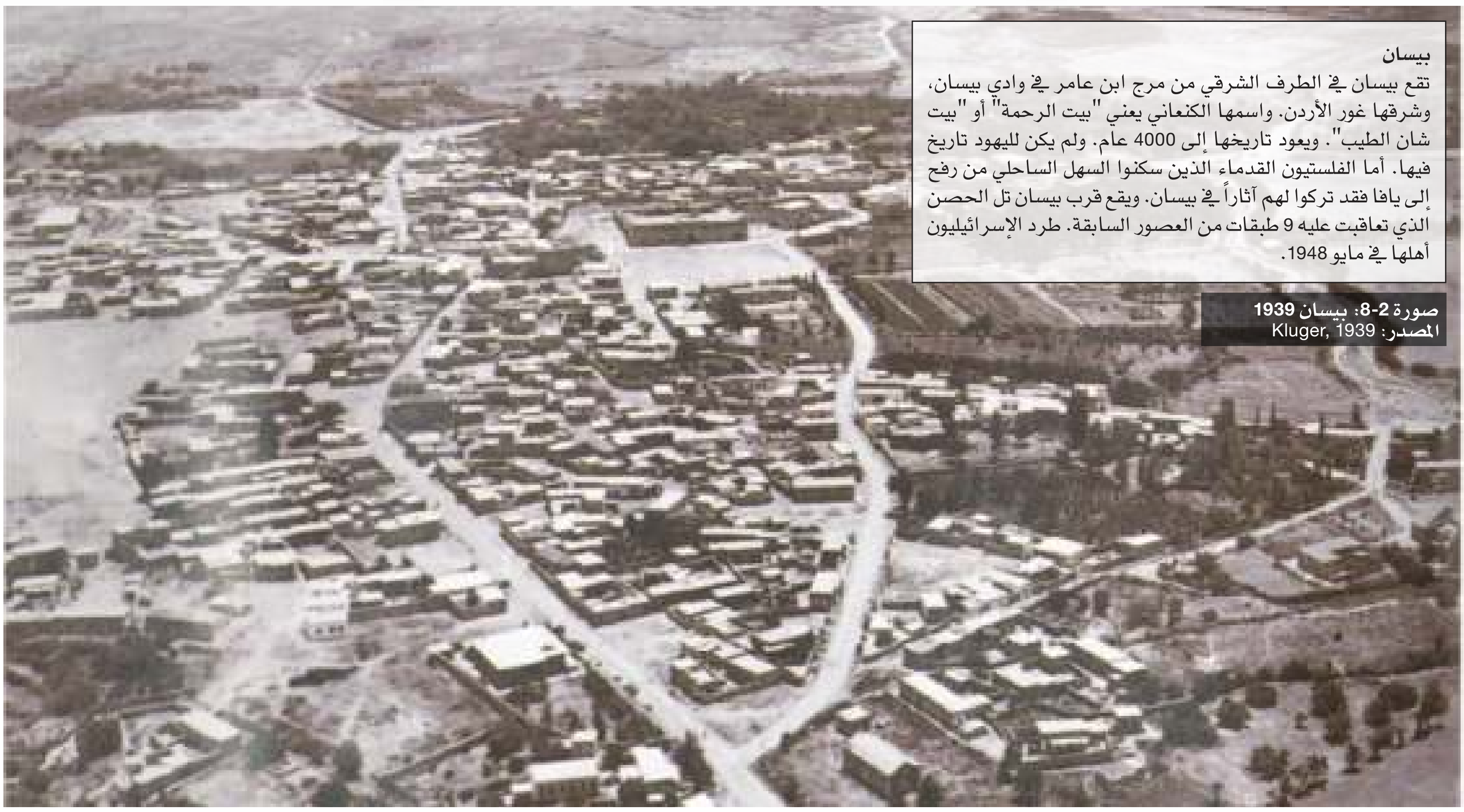

بيسان

تقع بيسان في الطرف الشرقي من مرج ابن عامر في وادي بيسان، وشرقها غور الأردن. واسمها الكنعاني يعني "بيت الرحمة" أو "بيت شان الطيب". ويعود تاريخها إلى 4000 عام. ولم يكن لليهود تاريخ فيها. أما الفلستيون القدماء الذين سكنوا السهل الساحلي من رفح إلى يافا فقد تركوا لهم آثاراً في بيسان. ويقع قرب بيسان تل الحصن الذي تعاقبت عليه 9 طبقات من العصور السابقة. طرد الإسرائيليون أهلها في مايو 1948.

صورة 2-8: بيسان 1939
المصدر: Kluger, 1939

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, 1941, revised February 1943.

خريطة 2-23:بئر السبع 1945-1946

المصدر: Survey of Palestine, 1:100,000, revised July 1946 with aerial photo, 1945.

خريطة 2-24: المجدل وعسقلان 1942-1945

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, revised June 1942 with aerial photo, 1945.

خريطة 2-25: الخليل

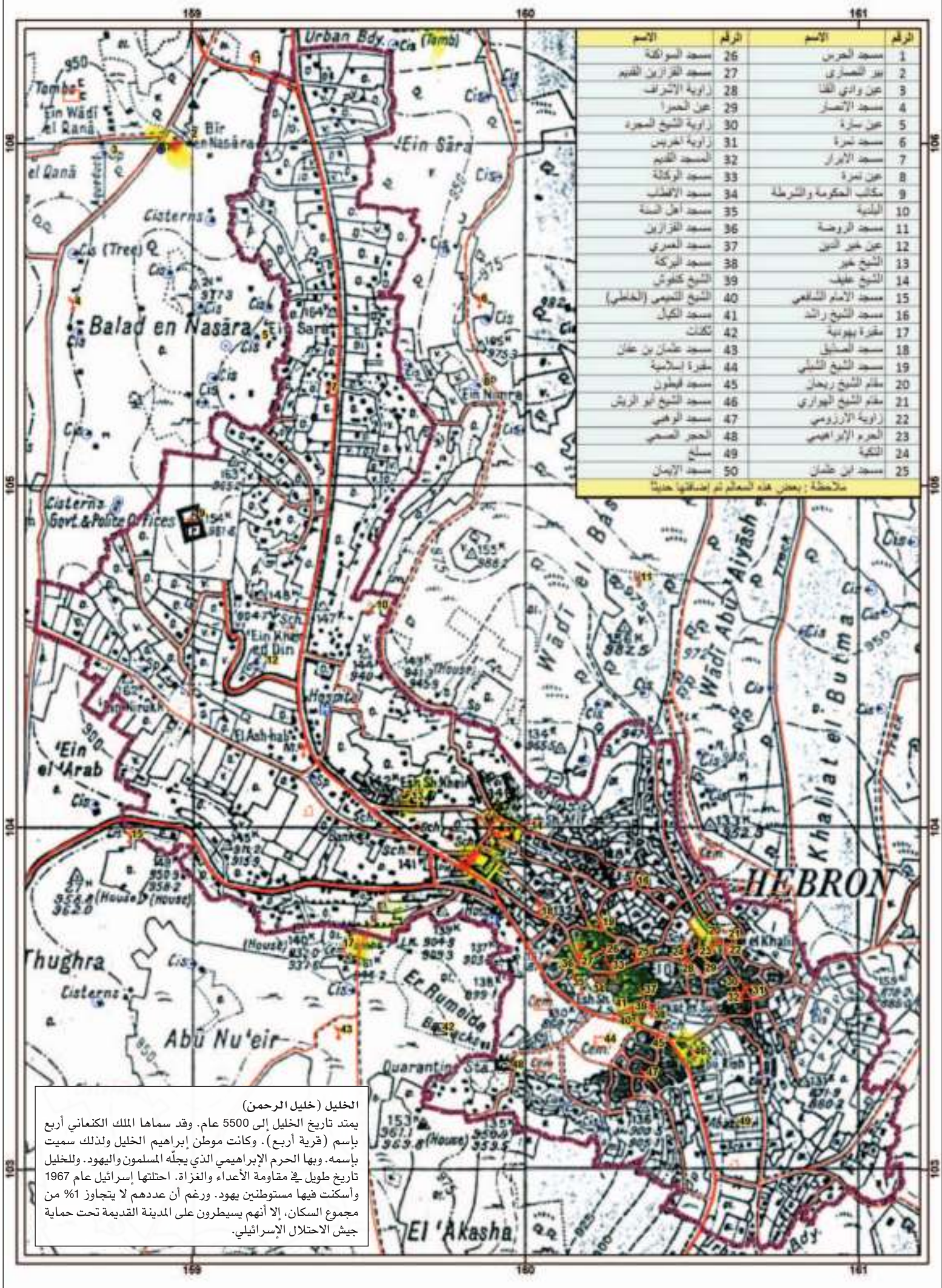

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	مسجد الحرس	26	مسجد السواكنة
2	بير النصارى	27	مسجد الغزازين القديم
3	عين وادي القنا	28	زاوية الاشراف
4	مسجد الانصار	29	عين الحمرا
5	عين سارة	30	زاوية الشيخ السعدية
6	مسجد نمرة	31	زاوية الخربين
7	مسجد الابرار	32	المسجد القديم
8	عين نمرة	33	مسجد الوكالة
9	مكاتب الحكومة والشرطة	34	مسجد الاقطاب
10	البلدية	35	مسجد اهل السنة
11	مسجد الروضة	36	مسجد الغزازين
12	عين خير الدين	37	مسجد العمري
13	الشيخ خير	38	مسجد البركة
14	الشيخ عليف	39	الشيخ كلوش
15	مسجد الامام الشافعي	40	الشيخ التميمي (الداخلي)
16	مسجد الشيخ راشد	41	مسجد الكيال
17	مقبرة يهودية	42	تكلات
18	مسجد العسقيل	43	مسجد عثمان بن عفان
19	مسجد الشيخ الشيلي	44	مقبرة اسلامية
20	مقام الشيخ ريحان	45	مسجد قيطون
21	مقام الشيخ الهواري	46	مسجد الشيخ ابو الريش
22	زاوية الازرومي	47	مسجد الوهبي
23	الحرم الإبراهيمي	48	الحجر الصحي
24	التكية	49	مسلخ
25	مسجد ابن عثمان	50	مسجد الايمان

ملاحظة : بعض هذه المعالم تم إضافتها حديثاً

الخليل (خليل الرحمن)

يمتد تاريخ الخليل إلى 5500 عام. وقد سماها الملك الكنعاني أربع بإسم (قرية أربع). وكانت موطن إبراهيم الخليل ولذلك سميت بإسمه. وبها الحرم الإبراهيمي الذي يجلّه المسلمون واليهود. وللخليل تاريخ طويل في مقاومة الأعداء والغزاة. احتلتها إسرائيل عام 1967 وأسكنت فيها مستوطنين يهود. ورغم أن عددهم لا يتجاوز 1% من مجموع السكان، إلا أنهم يسيطرون على المدينة القديمة تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي.

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, 1945.

خريطة 2-26: نابلس

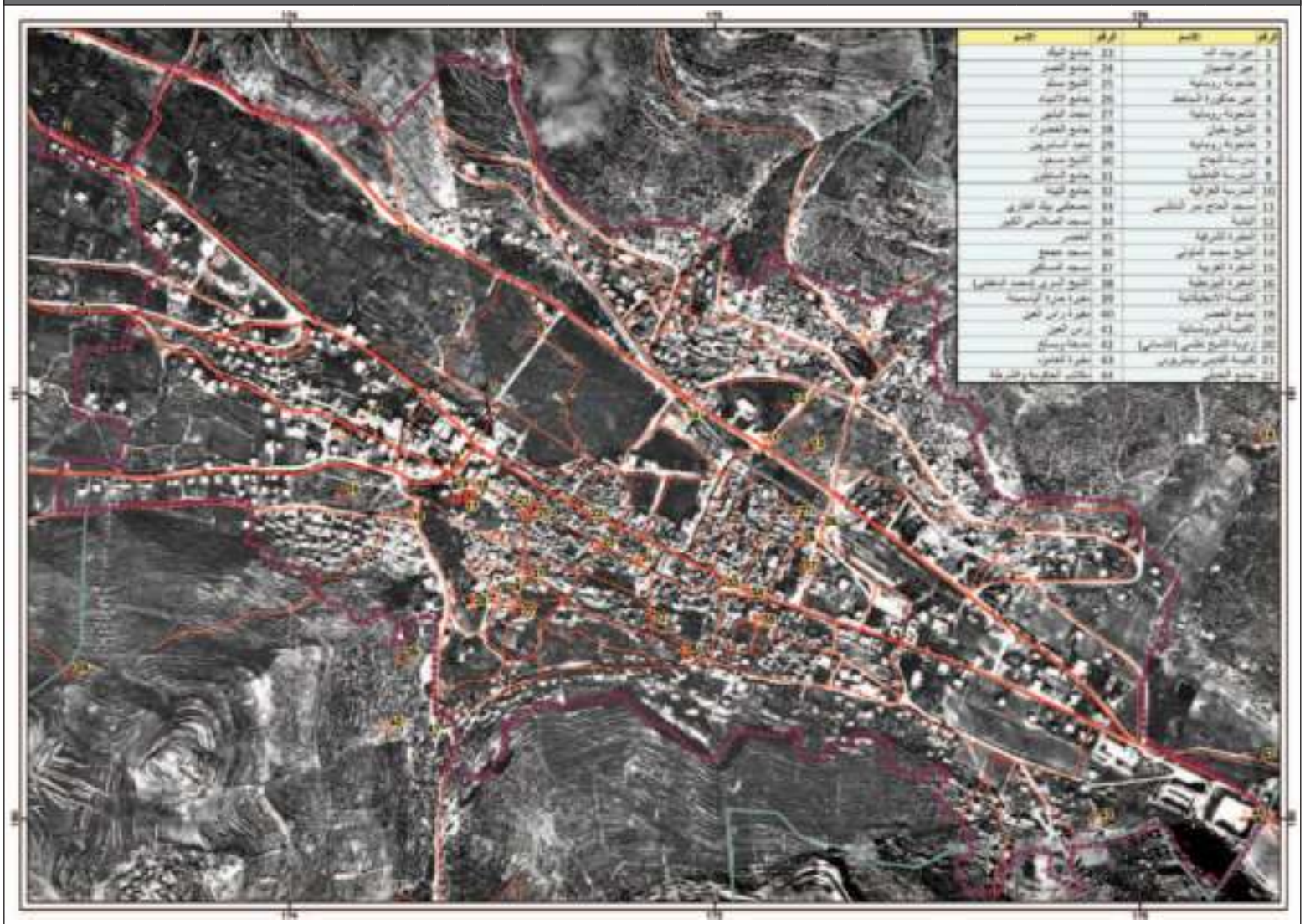

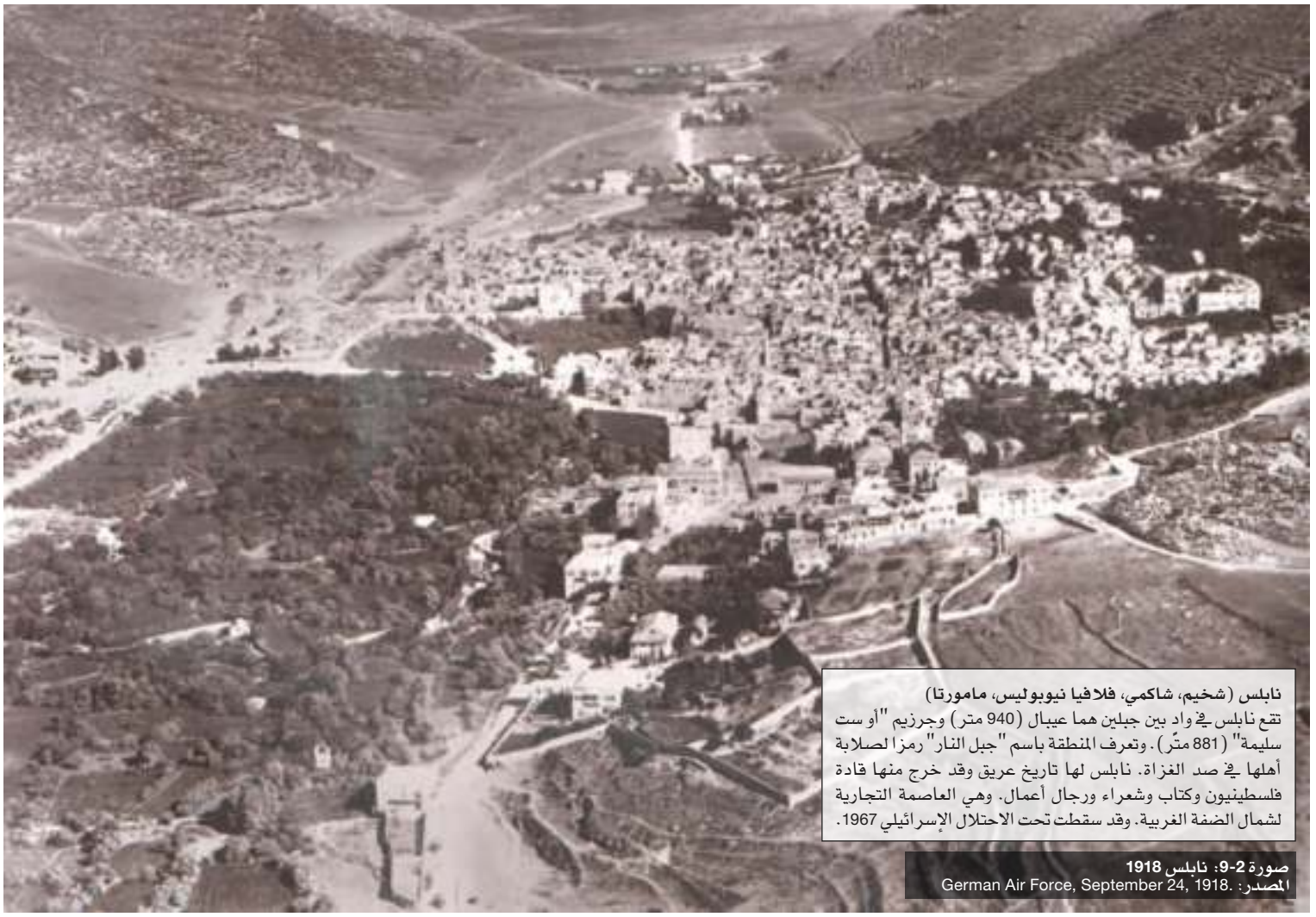

نابلس (شخيم، شاكمي، فلافيا نيوبوليس، مامورتا)
تقع نابلس في واد بين جبلين هما عيبال (940 متر) وجرزيم "أو ست سليمة" (881 متّر). وتعرف المنطقة باسم "جبل النار" رمزا لصلابة أهلها في صد الغزاة. نابلس لها تاريخ عريق وقد خرج منها قادة فلسطينيون وكتاب وشعراء ورجال أعمال. وهي العاصمة التجارية لشمال الضفة الغربية. وقد سقطت تحت الاحتلال الإسرائيلي 1967.

صورة 2-9: نابلس 1918
المصدر: German Air Force, September 24, 1918.

المصدر: Survey of Palestine, 1:20,000, 1945.

غزة
مدينة كنعانية قديمة كانت مركزاً للتجارة على الطريق بين القاهرة ودمشق والسويس والعقبة. في تاريخها الطويل غزاها الفراعنة والهكسوس والفلستين (بالشت) والأشوريون والفرس واليونان. أصبحت غزة مسيحية في العصر الاغريقي. وفي عام 634 ميلادية جاء الفتح الاسلامي وبقيت تحت حكومة اسلامية عربية منذ ذلك الحين حتى نوفمبر 1917 عندما احتلها اللنبي (عدا فترة الصليبيين القصيرة). وحينئذ دُمرت معظم مبانيها القديمة بالمدفعية البريطانية. وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1956 لمدة 6 شهور ومرة أخرى تحت الاحتلال ثم الحصار عام 1967 حتى الآن.

صورة 2-10: غزة 1918
المصدر: German Air Force, May 28, 1918 12.30 pm.

بيت لحم
مشهورة في تاريخ العالم بأنها مولد المسيح عليه السلام. بناها الكنعانيون في عام 2000 قبل الميلاد وأسموها "بيت لحاما". زارتها الإمبراطورة هيلينا للحج وبنت كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم. احتلها الفرنجة (الصليبيين) في يونيو/حزيران 1099 حتى عام 1187 عندما حررها صلاح الدين. توجد في بيت لحم عدة كنائس تمثل الطوائف المسيحية المختلفة. سقطت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

صورة 2-11: بيت لحم 1918
المصدر: German Air Force, September 15, 1918.

صورة 2-12: الخليل 1918
المصدر: The German Air Force, 1918.

طولكرم
طولكرم ذات موقع استراتيجي بين الساحل والداخل وهي واحدة من مدن المثلث (مع نابلس وجنين). لقد عرف المثلث بضراوته في المقاومة ضد الغزاة. طولكرم مدينة زراعية منذ العصر الروماني على الأقل. وبعد النكبة فقدت معظم أراضيها الزراعية. وتضاعف عدد سكانها بسبب طرد اسرائيل لأهالي القرى الساحلية الذين نزحوا الى طولكرم. سقطت طولكرم تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

صورة 2-13: طولكرم 1918
المصدر: German Air Force, 1918.

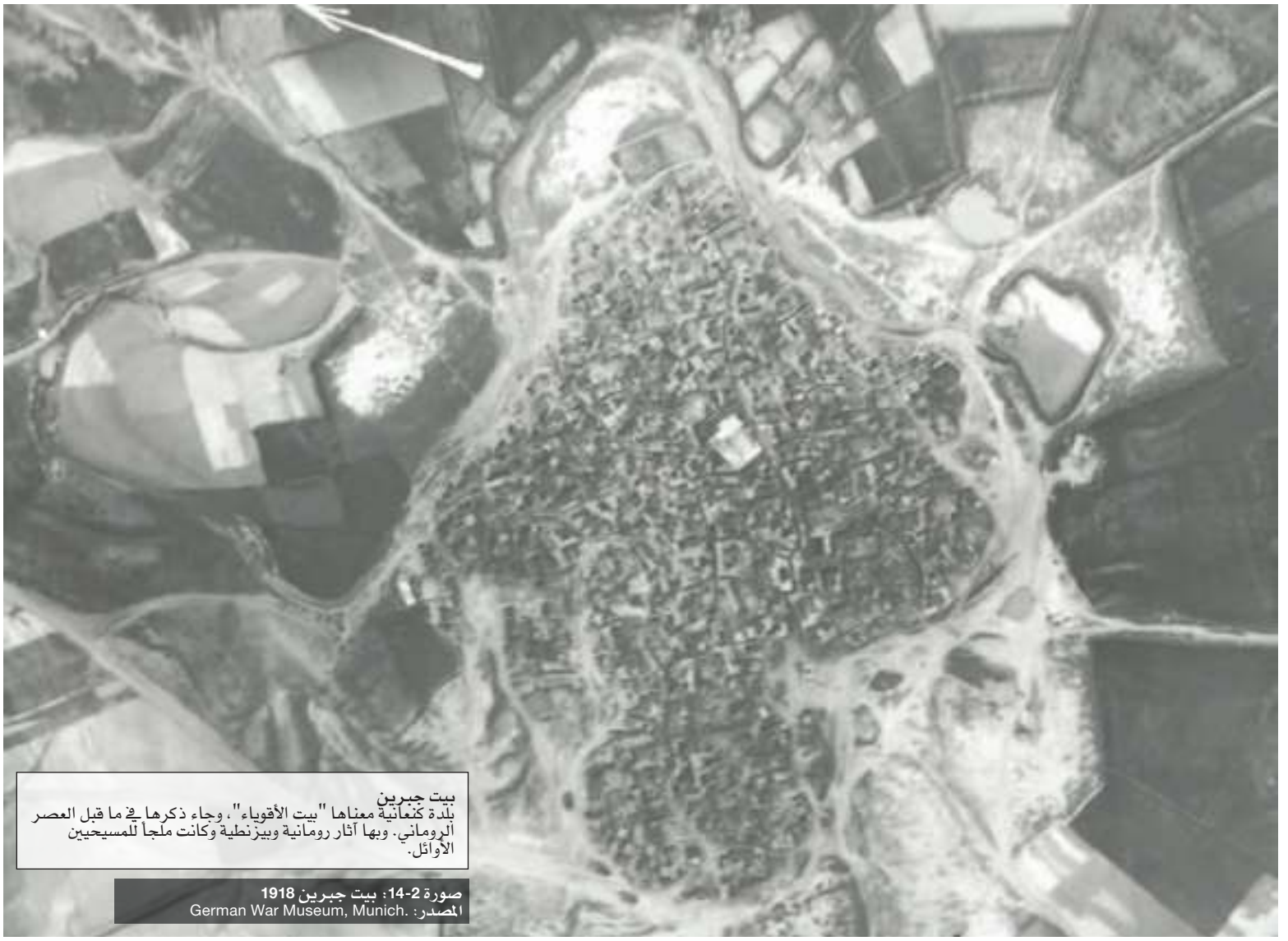

بيت جبرين
بلدة كنعانية معناها "بيت الأقوياء"، وجاء ذكرها في ما قبل العصر الروماني. وبها آثار رومانية وبيزنطية وكانت ملجأ للمسيحيين الأوائل.

صورة 2-14: بيت جبرين 1918
المصدر: German War Museum, Munich.

عراق المنشية
أرض عراق المنشية خصبة وافرة المياه. وتقع على الطريق من الشمال الى بئر السبع. عراق المنشية والفالوجة قريتان ذات وضع دولي خاص عام النكبة. اذ ضمنت اسرائيل في وثائق اتفاقية الهدنة مع مصر بتعهد الى الأمم المتحدة بأنها تؤمن أهل القريتين على أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم. ولكن إسرائيل طردت أهلها من ديارهم بعد أسابيع قليلة وصادرت ممتلكاتهم وبنت فوق عراق المنشية قريات جات ذات الطابع الصناعي.

صورة 2-15: عراق المنشية 1918
المصدر: The German Air Force, May 28, 1918.

السوافير الغربي
السوافير الغربي واحدة من ثلاث قرى بنفس الاسم وكان اسمها شافير في العصر الروماني وتقع علي طريق غزة – يافا وتزرع الحبوب والبرتقال والفواكه.

صورة 2-16: السوافير الغربي 1918
المصدر: The German Air Force, June 26, 1918.

إسدود
يرجع تاريخ اسدود إلى القرن السابع عشر قبل الميلاد. وسكنها الفلستيون في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. وصفها هيرودوتس بأنها "مدينة سورية كبيرة" غزاها الفراعنة والآشوريون والصليبيون وأخيرا الاسرائيليون في نوفمبر 1948. بنت اسرائيل ميناء على الساحل مكان الميناء القديم المعروف باسم مينة إسدود أو مينة القلعة.

صورة 2-17: إسدود 1918
المصدر: The German Air Force, January 21, 1918.

زرنوقة
اسم زرنوقة مستمد من الزرنوق وهو المسيل الصغير. أراضيها خصبة، تزرع الحبوب والخضار.

صورة 2-18: زرنوقة 1918
المصدر: The German Air Force, April 22, 1918.

الطنطورة
بنيت الطنطورة على موقع روماني قديم باسم دورا، وكانت مركزاً تجاريا على الساحل، وبها قلعة صغيرة وآثار وقبور وميناء قديم من العصر البرونزي والحديدي. وقعت بها مجزرة رهيبة اقترفها جنود الهاجاناة في 22-23 مايو 1948 وقتلوا أكثر من 100 شخص وأخذوا الناجين من الرجال إلى معسكر عمال للسخرة وطردوا النساء إلى طولكرم.

صورة 2-19: الطنطورة 1949
المصدر: Zalman Leef, October, 25, 1949.

قيسارية
بنى قيسارية الفينيقيون وأسموها برج ستراتون وعبدة عشتروت. وسماها الملك هيرود قيسارية. وفيها كتب الأسقف يوزيبوس كتابه الذي سجل فيه وصف البلدات الفلسطينية في القرن الرابع الميلادي. وبقيت البلدة مأهولة إلى أن دمرها الإسرائيليون وطردوا أهلها عام 1948.

صورة 2-20: قيسارية 1918
المصدر: The German Air Force, 1918.

الفصل الثالث

النكبة

3-I الغزو الصهيوني

كانت توصية الأمم المتحدة القاضية بتقسيم فلسطين إلى دولتين نذيراً بمرحلة جديدة من الصراع والمعاناة في فلسطين تتواصل حتى الآن دون أن تلوح نهايتها في الأفق. عم الابتهاج والرقص صفوف الحركة الصهيونية ومناصريها لدى إعلان مشروع التقسيم عام 1947. فقد كان هذا الإعلان يمثل خطوة متقدمة على طريق إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وبالمقابل أعلن الفلسطينيون إضراباً لمدة ثلاثة أيام في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1947 تعبيراً عن معارضتهم للمشروع الذي اعتبروه خطوة غير قانونية لتقسيم بلادهم وتحقيقاً لمشاريع الإستعمار الغربي في المنطقة دون أي إعتبار للحقوق الشرعية لأهالي البلاد.

في اليوم التالي لتبنّي الأمم المتحدة للقرار رقم 181 الذي يوصي بتقسيم فلسطين، دعت قيادة الحركة الصهيونية جميع اليهود في فلسطين ممن تتراوح أعمارهم بين 17-25 عاماً للالتحاق بالخدمة العسكرية.[240] وسرعان ما وضع ديفيد بن غوريون David Ben Gurion، الذي كان رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، "الخطة C" (Gimmel)[241]، التي صيغت لتوضع موضع التنفيذ في أيار/مايو عام 1946. وكانت تلك الخطة ثالث خطة من نوعها تطورها هيئة الأركان العامة للهاغانا.[242] وقد هدفت الخطة C، التي صُممت بحيث تنفَّذ خلال وجود قوات الانتداب البريطاني في فلسطين، إلى حصار قرى الشعب الفلسطيني وإلى إحتلال الأراضي العربية التي تفصل المستعمرات اليهودية.[243]

منذ بداية الانتداب عام 1920، لم توقف الحركة الصهيونية جهودها الرامية إلى إنشاء وحدات قتالية مسلحة مستقلة. وخلال نفس الفترة، لم تتوقف الإدارة البريطانية عن سحق المقاومة الفلسطينية للسياسة البريطانية. مثَّلت نهاية عام 1947 قمة التفاوت بين قوة مجموعات المهاجرين اليهود وبين قوة سكان فلسطين الأصليين. كان لدى المهاجرين اليهود 185,000 رجل من حملة السلاح تتراوح أعمارهم بين 16-50 عاماً، تلقى معظمهم تدريباً عسكرياً، وكان العديد منهم من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية.[244]

كانت الغالبية العظمى من المهاجرين اليهود الشباب، من كلا الجنسين، دون التاسعة والعشرين (64% من المجتمع اليهودي) مجندين إلزاميين.[245] وكان ثلاثة أرباع مقاتلي الخطوط الأمامية، المقدَّر عددهم ب 32,000 جندي، من المتطوعين العسكريين الذين جاؤوا مؤخراً إلى فلسطين،[246] ولديهم خبرة قتالية في الحرب العالمية الثانية.

وقد شكلت هذه القوات المقاتلة 20% من المهاجرين اليهود في فلسطين.[247] كان معدل إسرائيل من "التعبئة العسكرية المباشرة يفوق جميع المعدلات السابقة في التاريخ العسكري".[248] فلم تكن تلك الحالة لتمثل جيشاً عادياً يدافع عن وطنه، بل كانت ميليشيا مهاجرة جاءت لتغزو ولتؤسس دولة جديدة في فلسطين.

كانت الأسلحة الموجودة بأيدي اليهود متفوقة على الأسلحة التي بحوزة الفلسطينيين[249]. والأهم من ذلك أن اليهود كانت لديهم معامل لتصنيع الأسلحة الخفيفة والمركبات المصفحة، وكميات لا حد لها من الذخائر محلية الصنع. في الجانب العربي، كانت بريطانيا تتلاعب بحصص الذخائر المقدَّمة إلى الجيش المصري وإلى الجيش الأردني (على وجه الخصوص).[250] وكان لدى الفلسطينيين ما مجموعه 2,500 مقاتل من المسلحين المتوزعين بين عشرات المدن ومئات القرى، وبحوزتهم بنادق قديمة وبضعة مدافع رشاشة، ولم تكن لديهم أية مدافع أو دبابات. كانوا يفتقرون لقيادة مركزية ولوسائل الاتصال اللاسلكية.[251] كان أقصى ما يستطيعون القيام به هو تنفيذ عمليات دفاعية، أي نجدة قرية إذا ما صدرت عنها استغاثة (فزعة).

كان الهدف المباشر للخطة C وضع حد للعمليات الدفاعية العربية، واحتلال الأراضي العربية الواقعة بين المستعمرات اليهودية المعزولة عن بعضها. وترافق ذلك مع حملة نفسية هدفت إلى إضعاف معنويات السكان العرب. ففي كانون الأول/ديسمبر عام 1947، هاجمت قوات الهاغانا الأحياء العربية في القدس ويافا وحيفا، وقتلت 35 عربياً.[252] وفي 18 كانون الأول/ديسمبر عام 1947، ارتكبت بالماخ Pal-mach، وهي سرية هجومية تأسست عام 1941، بمساعدة البريطانيين، أول مذبحة تم الإبلاغ عنها في الحرب في قرية الخصاص في الجليل الأعلى.[253] خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 1948، نفذ الإرهابيون اليهود عدة عمليات، فنسفوا الحافلات العامة ومنازل الفلسطينيين. وبدأت في هذه المرحلة المبكرة تتضح بوادر التطهير العرقي.[254]

بنهاية شهر آذار/مارس عام 1947، كانت نتيجة العمليات العسكرية الصهيونية التي نفذت بموجب الخطة C، إخلاء 30 قرية فلسطينية من أهلها، وبلغ عددهم 22,000 شخص تقريباً. أنظر **الخريطة 3-1**. ولدفْع السكان إلى الرحيل، ارتكبت القوات الصهيونية المزيد من الفظائع والمذابح في قرى قيسارية ووادي عارة (قضاء حيفا)[255] ومنصورة الخيط (قضاء صفد).[256]

وفي حين استمرت الأوضاع الميدانية في التدهور، ومع تذبذب الدعم الأميركي لمشروع التقسيم، أدركت القيادة الصهيونية أن أمامها فرصة ذهبية للمضي قدماً في تحقيق برنامجها. فبحلول الخامس عشر من أيار/مايو، ستكون القوات البريطانية قد رحلت. كان البريطانيون، في هذه الأثناء، يمنعون القوات النظامية العربية من دخول فلسطين، ولم

240 *All That Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.* Walid Khalidi (ed.) Washington, DC: Institute of Palestine Studies, p. 575.

241 Plan C is reprinted as Appendix A in Walid Khalidi, "Plat Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine", 18 *Journal of Palestine Studies* 1 (Autumn 1988), pp. 20-23.

242 Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem-Revisited.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p. 342.

243 خالدي، الهامش 23، ص 102.

244 Table 1, Amitzur Ilan, *The Origins of the Arab-Israeli Arms-Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in 1948 Palestine War.* Oxford: McMillan and St. Antony"s College, 1996, p. 61.
يُظهر الجدول رقم 1 أن 66.7% من السكان ضمن فئة عمرية مابين 15-44 سنة. وهناك تقدير بأن 62% ضمن فئة عمرية مابين 16-50 سنة. إذا أخذنا نصف هذه النسبة للذكور وضربناه بعدد اليهود نحصل على رقم 185,000 رجل يهودي من حملة السلاح. بحلول كانون الثاني/يناير 1949 أصبح عدد القوات اليهودية المقاتلة 120,000 جندي بينهم 32,000 من مقاتلي الخطوط الأمامية. الرقم 120,000 ورد في بن غوريون، *مذكرات الحرب 1947-1949*. واشنطن العاصمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، ص 778-782؛ وأيضاً الياس صنبر، *فلسطين 1948*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ص 14.

245 إيلان Ilan، الهامش 244، ص 61. درس إيلان بالتفصيل الأعمار والعدد والتدريب والتسليح في القوة المقاتلة لدى كل من الطرفين.

246 Table 2, Ilan, *supra* note 242, pp. 61 and 67.

247 نسبة 13% التي يقدرها إيلان تقوم على أساس 104,000 مجند وتستثني 24,000 جندي متطوع ليسوا أعضاء في المجتمع اليهودي (Yishuv). إيلان، الهامش 197، ص 61. إذا أخذنا هذا الرقم بالاعتبار، تصبح النتيجة 20% من السكان اليهود عام 1948. النسبة النموذجية لعدد أفراد القوات المسلحة للسكان هي 1% (مصر)، 4% (سورية)، أما في إسرائيل فهي 12% (أرقام 1995).
Anthony Cordesman, *Perilous Prospects: The Peace Process and the Arab Israeli Military Balance.* Boulder: Westview Press, 1996, pp. 30-31. Table 3.1, "The Arab Israeli Balance 1995-1996"
في عام 1948، كانت النسبة بالنسبة لإسرائيل أكبر بكثير نظراً لعدد السكان اليهود الأقل، ما يشير إلى مهمة الجيش اليهودي القادم لإحتلال فلسطين.

248 Ilan, *supra* note 197, p. 61.

249 Ilan, *supra* note 197, p. 55.

250 المصدر السابق، ص 109 وبعدها.

251 خالدي، الهامش 12، ص 858-860.

252 خالدي، الهامش 20، ص 103.

253 كانت الأوامر الإسرائيلية هي "اقتلوا الراشدين". ولكن جرى إطلاق نار على المدنيين دون تمييز وقُتل 12 شخصاً ودُمّرت منازل. أنظر الجدول 3-2.

254 للاطلاع على قائمة مفصلة بالمصادر التي تتحدث عن الترحيل والتطهير العرقي: أنظر الهامش 47. أنظر أيضاً
Pappe, Ilan, *The Ethnic Cleansing of Palestine,* Oxford: One World, 2006; Esber, Rosemarie M., *Under the Cover of War: The Zionist Expulsion of the Palestinians,* Alexandria, VA: Arabicus, 2009.

255 هوجمت حافلة عامة وقُتل ركابها ودُمّرت المنازل، وقتل كل من لم يهرب من قريته. أنظر الجدول 3-2.

256 كانت الأوامر التي نُفّذت كالتالي: كل من أبدى مقاومة كان يُقضى عليه، قُتلت الحيوانات وأُضرمت النار بالمنازل. أنظر الجدول 3-2.

خريطة 3-1: الغزو الصهيوني حتى 30 مارس 1948

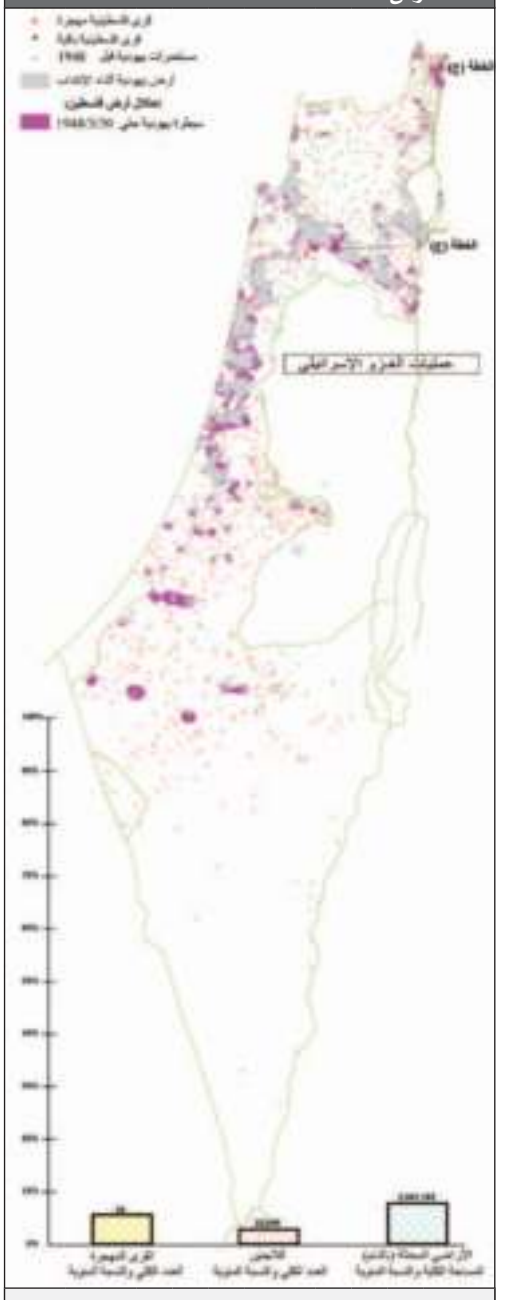

وسعت القوات الصهيونية سيطرتها على المناطق العربية الواقعة بين المستعمرات اليهودية دون تدخل من قوات الانتداب البريطاني.

خريطة 3-2: الغزو الصهيوني حتى 15 مايو 1948

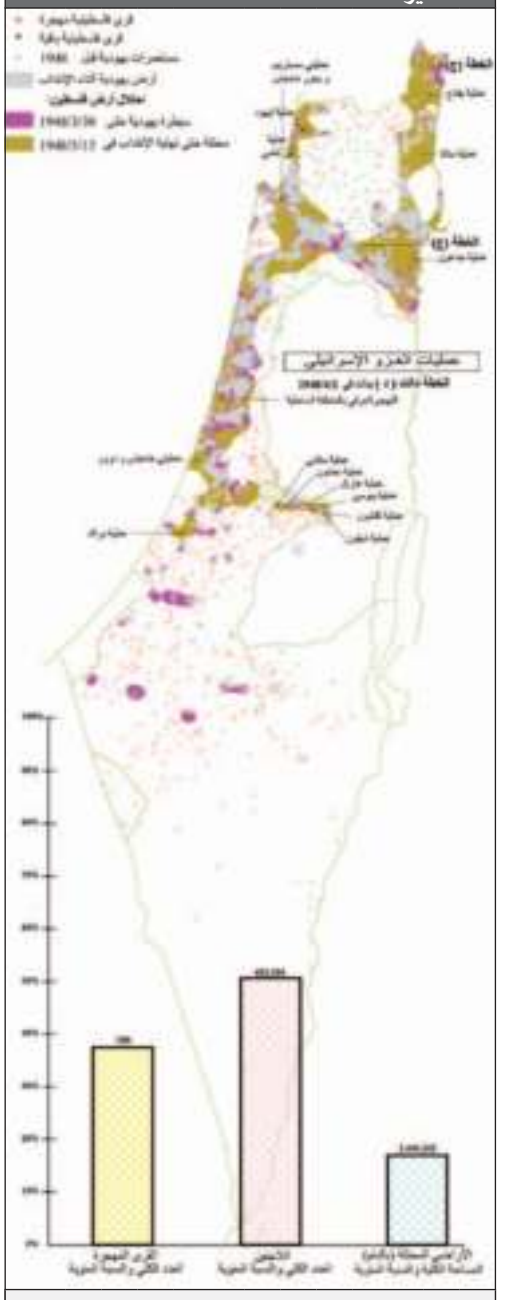

هجّرت القوات الصهيونية أهالي 220 قرية وأهم المدن الفلسطينية بما يوازي نصف عدد اللاجئين وذلك قبل 15 مايو 1948 بينما كانوا تحت حماية القوات البريطانية التي لم تتدخل حتى عندما اقترف الصهاينة مذابح عديدة أشهرها في دير ياسين. وأعلنت إسرائيل علي 11% من فلسطين حتى هذا التاريخ.

يكن المتطوعون العرب غير النظاميين الذين سبق لهم دخول فلسطين يتمتعون بفاعلية تذكر.

خرجت الخطة دالت D إلى النور.[257] وكانت هذه الخطة ذات أهداف واسعة النطاق، وهي:

1- الاستيلاء على جميع مرافق الخدمات الحكومية والسيطرة عليها، بما في ذلك البريد، والهاتف، ومراكز الشرطة، والطرق، وسكك الحديد، المطارات والمرافئ، ومنع العدو من الوصول إلى تلك الخدمات.
2- شن هجمات مضادة مخططة سلفاً على قواعد العدو في قلب منطقته حيثما وجدت، بما في ذلك المناطق خارج فلسطين.
3- احتلال المواقع [العربية] المهمة على المرتفعات الواقعة ضمن الدولة [العبرية] حسب مخطط التقسيم، أو خارجها.
4- احتلال مواقع خط الجبهة الأمامية [العربية] داخل المناطق العربية.
5- ممارسة ضغط اقتصادي على العدو عن طريق حصار "بعض" مدنه لإجباره على التخلي عن فاعلياته – أي على الرحيل.
6- احتلال قواعد العدو في المناطق الريفية والحضرية والسيطرة عليها.

كانت الخطة D تضع مخططاً لإستراتيجية حرب شاملة. فقد دعت إلى "تطويق القرى وتفتيشها. وفي حال إبداء المقاومة يجب إبادة القوة المسلحة وطرد السكان خارج حدود الدولة". في المدن، قضت الخطة بوجوب "احتلال جميع الأحياء العربية المعزولة والسيطرة عليها [و] تطويق [المناطق] البلدية العربية وقطع خدماتها الحيوية (ماء، كهرباء، وقود الخ...).... وفي حال إبداء مقاومة، يجري طرد السكان". كما قضت الخطة D "بتدمير القرى (إضرام النار فيها، في منازلها وتفجيرها وزرع الألغام في الركام)" – لمنع عودة اللاجئين.[258]

بدأ تنفيذ الخطة D في الثاني من نيسان/أبريل 1948، تقريباً. بحلول ذلك التاريخ، كان عدد القوات الصهيونية المحاربة قد بلغ 65,000 ألف مقاتل،[259] أي عدة أضعاف عدد المدافعين العرب، سواء أكانوا من أهل القرى، أو من الأخوان المسلمين القادمين من مصر، أو من جيش الإنقاذ، المؤلف من خليط من المتطوعين، بقيادة فوزي القاوقجي.[260]

كان تراخي البريطانيين عن اتخاذ إجراءات جدية لحماية المدنيين قد شجع بن غوريون على تصعيد وتيرة عملياته الهجومية. وفي سلسلة من الهجمات المتزامنة، احتلت القوات الصهيونية جميع المناطق والمواقع الإستراتيجية الفاصلة بين المستعمرات اليهودية. أنظر **الخريطة 3-2** (أنظر **الجدول 3-1** للاطلاع على قائمة بالعمليات الإسرائيلية، وتوصيفها وتواريخها).

في الجليل الشرقي، كانت نتيجة عملية يفتاح (Yiftah) غزو 42 قرية في قضاء صفد وتشريد أهلها. كما ارتكبت مجازر في الحسينية وعين الزيتون.[261] سهَّل سقوط قرية عين زيتون سقوط مدينة صفد العريقة. أما في عملية Matate (المكنسة) فقد تم طرد سكان القرى الواقعة بين بحيرة طبرية وبحيرة الحولة. ثم سقطت مدينتا طبرية وبيسان بأيدي القوات الصهيونية الزاحفة. كما ارتُكبت مجزرتان رهيبتان في خربة ناصر الدين والوعرة السودا.[262] في مرج ابن عامر ووادي بيسان، أدت عملية Gideon إلى تشريد سكان 11 قرية. وعلى الشريط الساحلي بين يافا وعكا، تم ترحيل السكان الفلسطينيين بالكامل تقريباً. فقد أُخليت 29 قرية وبلدة من أهلها، بما في ذلك مدينتي يافا وحيفا. وهرب سكان المدينتين من بيوتهم تحت وابل قنابل الهاون ونيران الرشاشات الإسرائيلية وهم يصرخون ويبحثون ملتاعين عن الأقارب المفقودين.

في التاسع من نيسان/أبريل 1948، ارتكبت القوات الصهيونية إحدى أشنع مجازر الحرب في قرية دير ياسين الواقعة على مشارف القدس. ولم تكن تلك هي المجزرة الوحيدة. فقد ارتكبت مجازر لم يُكشف عنها النقاب آنذاك في قريتي أبو شوشة، والعباسية (Yehudiyya) وفي أماكن أخرى.[264] نفذت القوات الصهيونية عدة عمليات في القدس وما حولها. فقد هاجمت تلك القوات المدينة والقرى المتاخمة لها عدة مرات وأخفقت في تحقيق جميع أهدافها، لكنها استولت في النهاية على القدس الغربية وتسع قرى إلى غرب المدينة، بما فيها قرية دير ياسين. في الممرات الجنوبية المؤدية إلى تل أبيب، دعَّمت القوات الصهيونية جبهتها المواجهة للجزء الجنوبي من فلسطين الذي كان بأكمله تقريباً بأيدي العرب. استولت القوات الصهيونية على 9 قرى وارتكبت مجزرتين على الأقل، في بيت دراس وفي برير.[265]

كان عدد الجنود الإسرائيليين المسلحين جيداً والمتمرّسين في فنون القتال يفوق إلى حد كبير عدد السكان المدنيين الفلسطينيين الذين كانت دفاعاتهم متواضعة ومشتتة. وهكذا

257 أنظر: W. Khalidi, "Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine 1948", 37 *Middle East Forum* 4 (November Reprinted in th 18 Journal of Palestine Studies, Autumn 1988, pp 3 – 70. (1961
للاطلاع على وجهة نظر صهيونية، أنظر Morris، الهامش 242.

258 وليد الخالدي، خطة دالت، الهامش 257.

259 الخالدي، الهامش 23، ص 61.

260 كان ما يسمى "بجيش الإنقاذ"، بقيادة فوزي القاوقجي، مؤلفاً من 3,155 متطوع من دول عربية متعددة. أنظر حرب *فلسطين، 1947-1949، الرواية الإسرائيلية الرسمية*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986، ص 220-221؛ وفلاح خالد علي، *الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 وتأسيس دولة إسرائيل*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982. عدد هؤلاء المتطوعين خادع لأن تشتتهم قد أضعفَ من فاعليتهم. وكان توزّعهم كالتالي: نسبة التركيز الكبرى كانت في منطقة جنين والجليل (مجموعات من 50-100)، في حيفا (200)، في القدس (بضع مئات) في يافا (200). أنظر
. *See,* Haim Levenberg, *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine 1945-1948.* London: Frank Cass, 1993, p. 200.
كان العدد الأكبر منهم موجوداً في الجزء المخصص "للدولة العربية" في مخطط التقسيم، حيث كان يوجد عدد قليل من اليهود. وكان ذلك ينسجم مع الخطط الموضوعة من قبل شرق الأردن من أجل السيطرة النهائية على هذا الجزء. المصدر السابق، ص 205. ولم يكن يوجد إلا عدد قليل منهم في المواقع التي يتعين فيها صد الهجمات اليهودية. كما أن انضباط هذه القوات وأداءها العسكري كانا موضع الكثير من النقد، بل وحتى السخرية. كان مقاتلو الإخوان المسلمين مجموعة من المتطوعين المصريين والفلسطينيين المتحمسين. كان بعضهم مدربين جيداً لكن عددهم لم يتجاوز 500 رجل. قاتلوا في الجنوب واستشهد العديد منهم نتيجة بسالتهم وإقدامهم.

261 قُجرت عدة منازل؛ واستشهد 23 عربياً وجُرح العديد. ثم نُهبت الممتلكات واعتقل 100 شخص أُعدم منهم 37. أنظر الجدول 3-2.

262 كانت الأوامر تقضي "بتدمير مواقع تمركز العدو" في خربة ناصر الدين؛ قُتل 22 عربياً بينهم نساء وأطفال؛ وأصيب آخرون بجراح.

263 دير ياسين: المجزرة الأكثر شناعة. قُتل فيها أكثر من 110 رجل وامرأة وطفل، أو ذبحوا، من دار لدار طوال يوم وليلة. جرى استعراض المساجين ومن ثم ارتكبت جرائم إعدام واغتصاب ونهب ممتلكات. أنظر الجدول 3-2.

264 في أبوشوشة، قتل لواء جمعاتي Giv'ati 70 مدنياً. جاء في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن "اليهود ارتكبوا أعمالاً بربرية" بما في ذلك الاغتصاب. أنظر الجدول 3-2 وموريس، الهامش 242، ص 257.

265 في بيت دراس، قتل اليهود وجرحوا ما يربو على 100 مدني، تنفيذاً للأمر الذي كان يقضي بأن القرية يجب "أن تدمّر... وتحرق أرضها". أنظر الجدول 3-2 وموريس، الهامش 242، ص 256.

جدول 3-1: عمليات الغزو الإسرائيلي

مسلسل	إسم العملية العسكرية	التاريخ	الوصف
1	دالت (الخطة العامة)	2 أبريل 1948	أوامر للهاجاناة بإحتلال الأراضي العربية قبل وبعد نهاية الإنتداب.
2	زرزير	يناير 1948	اغتيال الشخصيات السياسية وقادة المقاومة.
3	نحشون	2-20 أبريل 1948	احتلال ممر يافا القدس (باب الواد)، ثم إحتلال القسطل، ثم دير محيسن، خلدة وصيدون، ثم قرى باب الواد ومنها قالونية، تبعها نسف بيوت في القبيب، عاقر، بّدو، بيت سوريك، بيت إكسا، بيت محيسر، صوبا وسجد وسريس.
4	يفتاح	15 أبريل – 15 مايو 1948	إحتلال الجليل بما فيها صفد. كان الهدف السيطرة على منطقة تل حي، وتحصين المواقع ضد غزو عربي محتمل. ثم تدمير قرية الزاوية وإحراق قرى الحولة.
5	مسباربيم (المقص)	21 أبريل 1948	هجوم متعدد الإتجاهات ضد قوى المقاومة والمتطوعين بهدف إرعابهم وتشتيت جهودهم، وليس هزيمتهم.
6	يبوسي	24-22 أبريل 1948	إحتلال وتدمير الشيخ جراح وشعفاط والقرى شمال القدس، شاملاً بيت حنينا، وبيت إكسا والنبي صمويل.
7	بيئور خاميتس (تطهير عيد الفصح)	30-24 أبريل 1948	الهدف هو تحطيم العدو في حيفا، بالهجوم من عدة جهات، والتواصل مع البلد القديمة و الميناء، والسيطرة على وادي رشمية.
8	خاميتس (تطهير عرقي)	30-25 أبريل 1948	إحتلال القرى الفلسطينية على جانبي السكة الحديد التي تربط يافا بالقرى الداخلية. إحتلت الساقية، الخيرية، سلمة، كفر عانة، العباسية في الشمال، ويازور، بيت دجن والسافرية في الجنوب.
9	إيهود	أخر شهر أبريل 1948	الهدف إحتلال كابري، النهر، البصة والزيب. تدمير المدافعين، و عائلاتهم، و تدمير ممتلكاتهم، والتمهيد لعملية بن عامي.
10	هارئيل	أبريل – مايو 1948	الهدف هو توسيع ممر القدس، وإحتلال المناطق العربية غربى وحول القدس.
11	متاتا (المكنسة)	4 مايو 1948	الهدف هو (1) تدمير مواقع الدفاع العربية. (2) تدمير نقاط تجمع القوات العربية القادمة من الشرق بعد 15 مايو. (3) إحتلال الأراضي العربية بين المستعمرات في حوض الحولة. تمت مهاجمة الطابغة والزنغرية وعرب الشمالنة.
12	براك (البراق)	12-9 مايو 1948	إحتلال قرى بشيت، بيت دراس، البطاني، السوافير، برقة والنبي روبين. كما طرد أهالي عبدس، جولس وبيت عفا.
13	جدعون	15-10 مايو 1948	تطهير وادي بيسان على يد فرقة جولاني. إستولت على فرونة، و الأشرفية، وبيسان والساخنة، وخربة الطاقة وخربة أم صابونة.
14	مكابي	13 مايو 1948	هذه هي المرحلة الثانية من عملية براك. إحتلت أبو شوشة (قضاء الرملة)، القباب، اللطرون، المغار، وجنوب غرب عاقر.
15	درور	13 مايو 1948	إحتلال يافا مع عصابة الأرغون.
16	بن عامي	22-13 مايو 1948	إحتلال عكا والجليل الغربي في مرحلتين: 1. احتلال وتدمير قرى الساحل مثل البصة، الزيب والسومرية. 2. إحتلال وتدمير وحرق قرى الكابرى، النهر، أم الفرج، التل، الغابسية وقتل الذكور.
17	كلشون (الرافعة)	14 مايو 1948	إحتلال القدس الغربية خارج البلد القديمة.
18	شيفون	14 مايو 1948	فشل محاولة إحتلال القدس القديمة.
19	بن نون	30-16 مايو 1948	إحتلال اللطرون، شق طريق فرعي إلى القدس، إحتلال بيت جيز وبيت سوسين.
20	يورام	9-8 يونيو 1948	مهاجمة اللطرون من الجنوب الشرقي، بإحتلال قريتين مطلة على اللطرون.
21	لارلار	26 يونيو 1948	استعداد لعملية داني.
22	لودار	26 يونيو 1948	استعداد لعملية داني.
23	أنفار (ضد الملك فاروق)	7 يوليو 1948	إحتلال القرى في مثلث عجّور، تل الصافي، المجدل، ومهاجمة الجيش المصري جنوب رحوفوت.
24	ديكل (النخلة)	8 يوليو 1948	التقدم شرقاً من عكا ونهاريا إلى المنطقة الجبلية، إحتلال عمقا وكويكات، كفر يوسف، ابو سنان، جولس، المكر، جنوباً عبلّين وشفاعمرو. وفي المرحلة الثانية: المجدل، معلول، الرويس، الدامون والصفورية.
25	داني	18-9 يوليو 1948	إحتلال وتوسيع ممر يافا القدس، وطرد الجيش العربي (الأردني)، وإحتلال اللد والرملة الإستراتيجين، والإستعداد لإحتلال اللطرون ورام الله.
26	بيروش	18-8 يوليو 1948	مهاجمة الدردارة، ومقاومة القوات السورية.
27	كدم	17 يوليو 1948	هجوم ضد القدس القديمة.
28	شوطر (الشرطي)	26-24 يوليو 1948	إحتلال "المثلث الصغير" جنوب حيفا (إجزم، جبع، عين غزال).
29	ياعار (الغابة)	يوليو 1948	إحتلال الناصرة والقرى المجاورة.
30	نيكايون (التطهير)	28-24 أغسطس 1948	تطهير المنطقة بين وادي صقرير، وادي روبين، الساحل، سكة الحديد بين أسدود ويبنه.
31	شيكمونا	يوليو 1948	بعد نهاية الهدنة الثانية: تدمير مباني في حيفا والتواصل مع الميناء لفتح الطريق مع المناطق الصناعية، وتخفيف العبء على جنود الحراسة.
32	يوآف (الطواعين العشرة)	15 أكتوبر – 9 نوفمبر 1948	إحتلال الساحل وطرد القوات المصرية بين إسدود، حمامة، المجدل، بئر السبع، بيت جبرين، بيت طيما، كوكبة، هربيا، القبيبة والدوايمة.
33	هاهار	24-19 أكتوبر 1948	إحتلال دير آبان، بيت عتاب، سفلى، بيت جمال، بيت نتيف، زكريا، والبريج.
34	يكيف	22-19 أكتوبر 1948	إحتلال دير آبان، بيت عتاب، سفلى، بيت جمال، بيت نتيف، زكريا، والبريج.
35	حيرام	28 أكتوبر – نوفمبر 1948	تدمير العد وفي الجليل الأوسط (عربي بكامله تدافع عنه قوات القاوقجي) وإقامة خطوط دفاع على الحدود الشمالية. إحتلال كل المنطقة بين يانوح ومجد الكروم في الغرب إلى عيلبون، دير حنا، سخنين في الجنوب، الفرادية، قديتا وعلما في الشرق.
36	عساف (جزء من حوريف)	6-5 ديسمبر 1948	محاولة فاشلة لتدمير الجيش المصري في غزة.
37	المغرفة	21 ديسمبر 1948	مطاردة أهالي قرى الشمال على الحدود اللبنانية العائدين إلى ديارهم وقتلهم.
38	حوريف	22 ديسمبر 1948 – 6 يناير 1949	طرد الجيش المصري من النقب الغربي، ومحاصرة قطاع غزة، والدخول في سيناء نحو العريش.
39	عبدة	مارس 1949	إحتلال وسط وجنوب النقب، والوصول إلى خليج العقبة، ورفع العلم على أم رشرش.
	الهدنة الأولي	11 يونيو – 8 يوليو 1948	
	الهدنة الثانية	18 يوليو – 15 اكتوبر 1948	
	إتفاقية الهدنة مع مصر	24 فبراير 1949	
	إتفاقية الهدنة مع لبنان	23 مارس 1949	
	إتفاقية الهدنة مع الأردن	23 أبريل 1949	
	إتفاقية الهدنة مع سوريا	20 يوليو 1949	

المصدر: Walid Khalidi (ed.), "All that Remains, the Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948", Institute for Palestine Studies, Washington DC, 1992.; Benny Morris, "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949 Revisited", Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney, 2004.

خريطة 3-3: الغزو الإسرائيلي حتى 11 يونيو 1948 (الهدنة الأولي)

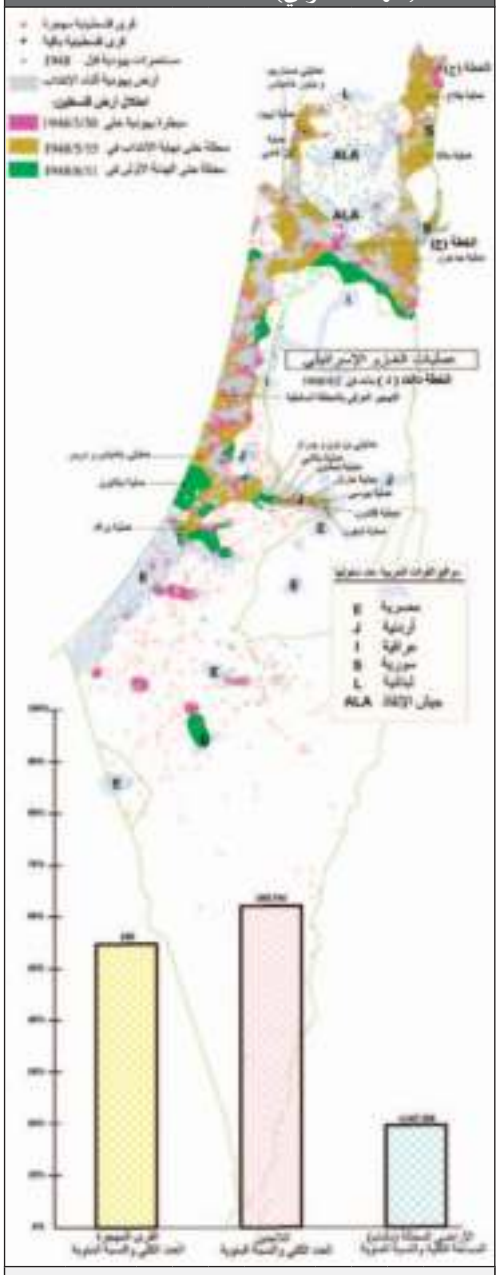

دخلت القوات النظامية العربية لإنقاذ أهل فلسطين ولكنها لم تتعدى نطاق "الدولة العربية" في مشروع التقسيم ولم تدخل نطاق "الدولة اليهودية".

خريطة 3-4: الغزو الإسرائيلي حتى 18 يوليو 1948 (الهدنة الثانية)

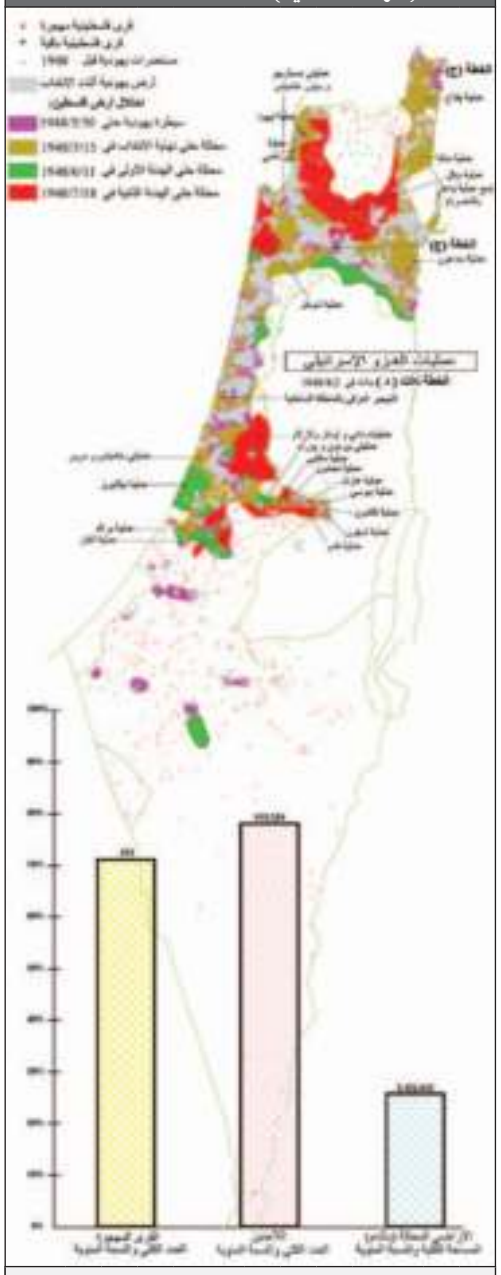

تقدم الإسرائيليون نحو الجليل والقدس وهجّروا أهالي 372 مدينة وقرية حتى هذا التاريخ شاملاً طرد أهالي اللد والرملة (70,000 نسمة) بقوة السلاح.

خريطة 3-5: الغزو الإسرائيلي حتى 24 أكتوبر 1948 (عملية يوآف)

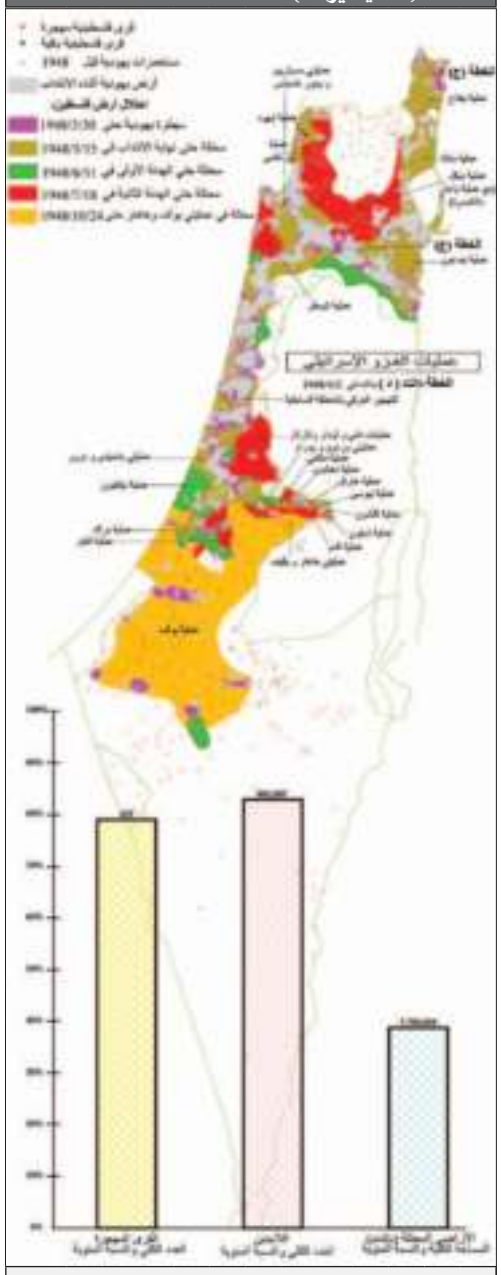

خرق الإسرائيليون الهدنة واتجهوا جنوبا لمهاجمة الجيش المصري واحتلوا مدينة بئر السبع ومعظم قضائها بمساحة 7,000 كم مربع من الأرض العربية حيث لا يوجد إلا حفنة من اليهود.

اتصلت المستعمرات التي كانت معزولة عن بعضها بحزام كبير يمتد بشكل N على طول الشريط الساحلي، ومن ثم على طول وادي مرج ابن عامر والضفة الغربية لنهر الأردن شمال طبرية، مسيطرة بذلك على أهم الموارد المائية في فلسطين. أدى ذلك الغزو العسكري إلى إخلاء 220 قرية فلسطينية من أهلها. وتضمن ذلك مراكز رئيسة تجارية وإدارية وثقافية للحياة الفلسطينية، كحيفا ويافا وصفد وطبرية وبيسان والقدس الغربية. تجاوز عدد سكان القرى والمدن الفلسطينية التي أُخليت من أهلها في هذه المرحلة 440,000 شخص، أو 55% من كامل عدد اللاجئين. وهكذا أصبح أكثر من نصف عدد اللاجئين مشرداً وهم لا يزالون تحت سلطة وحماية قوات الانتداب البريطاني، وفي ذلك مخالفة صريحة للالتزامات البريطانية بموجب الانتداب وبنود معاهدة لاهاي لعام 1907. بعبارة أخرى، كان مسؤلو الانتداب البريطاني شركاء في جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الصهيونية.

بحلول منتصف شهر أيار/مايو 1948، كانت القوات الصهيونية، إضافة لطردها السكان الفلسطينيين من 220 قرية، قد استولت على 3,500 كم مربع تقريباً من الأرض، أو ما يعادل 13% من مساحة فلسطين، ما يشكل زيادة تبلغ 2,000 كم مربع فوق المساحة التي كانت بحوزتها سابقاً. وكانت هذه المنطقة أغنى أجزاء فلسطين وأكثرها خصوبة. من الطبيعي، إذاً، أن تكون أيضاً أكثر المناطق المأهولة في فلسطين كثافة. وهكذا أصبح للمؤسسات السابقة لتأسيس الدولة، التي أنشأتها الحركة الصهيونية خلال العقد الأول من الانتداب البريطاني، منطقة متكاملة متصلة ببعضها تتمتع بدفاعات قوية. في الرابع عشر من أيار/مايو 1948، أعلن بن غوريون، الذي أصبح في ما بعد رئيس وزراء الدولة اليهودية الوليدة، إنشاء دولة إسرائيل. وقد صورت الروايةُ الصهيونية التقليدية إسرائيلَ خلال تلك الفترة بصورة الشعب الصغير المحاصَر الذي يحارب دفاعاً عن النفس في مواجهة "الغزو العربي" الذي تقوده جيوش جرارة متفوقة. لكن السجلات التاريخية تفند زيف تلك الادعاءات التي وقع الرأي العام الغربي فريستها لعقود عديدة.[266]

ألهبت أخبار الترحيل الجماعي والطرد والمذابح والاستيلاء على المدن الكبرى في أنحاء فلسطين، مشاعر الشعب العربي. فعمت المظاهرات والاحتجاجات شوارع العواصم العربية في المنطقة. وكانت الحكومات العربية غير مهيأة للتدخل. فقد كان بعضها قد حصل للتو على حريته الاسمية من نير الهيمنة البريطانية – الفرنسية، مع ذلك كان يتعين عليها إبداء رد فعل ما. تظهر المراسلات الدبلوماسية البريطانية التي تعود إلى تلك الفترة، بوضوح، أن القوى الكبرى كانت على قناعة تامة بأن القوات الصهيونية كان بإمكانها هزيمة أي تجمّع للجيوش العربية.[267] بل إن المستشارين العسكريين العرب في الجامعة العربية التي كانت تسعى لحماية الفلسطينيين المحاصرين، أقروا بذلك.

في الخامس عشر من أيار/مايو، دخل جزء من الجيش المصري فلسطين بعد يومين فقط من اتخاذ قرار الحرب في 5/13. أما القوات اللبنانية المتواضعة فلم تتجاوز الحدود إلا بالكاد. دخلت وحدات من الجيش السوري فلسطين من جنوب ثم من شمال بحيرة طبرية. دخل الفيلق العربي (الذي أصبح لاحقاً الجيش الأردني) فلسطين لتنفيذ خطة الملك عبد الله، التي كانت تحظى بموافقة البريطانيين، والقاضية بضم أكبر جزء ممكن من فلسطين وترك الباقي لليهود، وذلك بموجب اتفاق سري.[268] دخلت وحدات من الجيش "الهاشمي" العراقي دعماً للملك "الهاشمي" عبد الله، ومن ثم غادرت. لم يكن في نية أي من تلك الجيوش

266 في أواخر ثمانينات القرن العشرين، بدأ عدد من الباحثين الإسرائيليين يعترفون بالمغالطة الكامنة في الرواية الإسرائيلة الرسمية. أنظر Morris, *supra* note 242; Pappe, *supra* note 254 Flapan, *supra* note 34, p. 189; and, Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*. London: Verso 1995.

267 Toye and Seay, Vols. 1-2, *supra* note 41

268 للإطلاع على المزيد حول تواطؤ الملك عبد الله مع الحركة الصهيونية، انظر، عموماً: Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.

العربية تجاوز حدود الدولة العربية المقرَّرة في مخطط التقسيم. وكان عدد تلك القوات وجاهزيتها دون المستوى المطلوب لتنفيذ المهمة التي هي بصددها. خلال الأيام السبع والعشرين من القتال، من 15 أيار/مايو لغاية 11 حزيران/يونيو، عندما أعلنت الهدنة الأولى، لم تحرز القوات العربية الكثير من التقدم. انظر **الخريطة 3-3**.

كان عدد القوات النظامية العربية أقل من عدد القوات الإسرائيلية خلال المرحلة الأولى والمراحل اللاحقة من الحرب. فالقوات اللبنانية، مثلاً، التي كان عددها في البداية 700 رجل، وارتفع في ما بعد ليصل إلى 1,000 رجل، لم يكن لها أي تأثير عسكري. بل إنها خسرت بضع قرى لبنانية لصالح القوات الإسرائيلية. حاولت القوات السورية (التي كان عددها بحدود 2,000 رجل) السيطرة على مستوطنتين إسرائيليتين جنوب طبريا، لكنها فشلت. أما القوات العراقية المدربة جيداً، التي بدأت ب 2,500 رجل وازداد عددها لاحقاً، فقد جاءت للدفاع عن القرى دون أن تكون لديها أوامر (ماكو أوامر). وقد تمكنت من الدفاع عن جنين ضد الهجمات الإسرائيلية لكنها خسرت القرى المحيطة بجنين. في ما بعد، تم سحب القوات العراقية بناء على طلب إمارة شرق الأردن. تمكن الفيلق العربي، الذي لم يتجاوز عدد قواته 4,500 من الرجال المدربين والمسلحين جيداً بقيادة ضباط بريطانيين، من الاحتفاظ بمواقع دفاعية في المدينة القديمة في القدس. كما استطاع بمساعدة المتطوعين الفلسطينيين وغيرهم من المتطوعين العرب، شن هجوم خاطف واحتلال أربع مستوطنات في تجمُّع Etzion Bloc جنوب القدس في المنطقة المخصصة للدولة العربية.

وقع العبء الأكبر من الحرب بعد 15 أيار/مايو على كاهل الجيش المصري. في البداية، كان عدد قوات هذا الجيش 2,800 رجل، ومن ثم ازداد العدد ليصل إلى 9,292 رجل. في تشرين الأول/أكتوبر، ارتفع العدد إلى 28,500 رجل، إضافة إلى 1,109 سعودي و1,675 سوداني و4,410 متطوعين، معظمهم من الفلسطينيين.[269] وباعتبار الجيش المصري جيشاً مؤلفاً من 35,662 رجلاً يخضعون لقيادة مشتركة، فإنه كان يُعتبر القوة العربية الكبرى. وكانت مهمته الدفاع عن منطقة عربية واسعة، تشمل أكثر من نصف مساحة فلسطين، وتضم عدداً ضئيلاً من المستوطنات اليهودية. ولم يحاول الجيش المصري، شأنه شأن الجيوش العربية الأخرى، اختراق الحدود المرسومة للدولة اليهودية، في أي موقع من المواقع. خسر الجيش المصري، نتيجة القيادة الخرقاء للواء المواوي، كامل المنطقة، عدا قطاع غزة الضيق الذي كان خليفة المواوي، اللواء أحمد فؤاد صادق، يدافع عنه.

نجح الجيش الإسرائيلي في الاستيلاء على مدينة عكا، إضافة إلى 37 قرية في الجليل. وارتكب مجزرة في الخصاص، وكانت هذه المجزرة الثانية لتلك القرية في ذلك العام، ومجزرة أخرى في الكابري.[270] كما وارتُكبت مجزرة كبيرة أخرى في الطنطورة.[271] تم إخلاء 21 قرية من سكانها في مرج ابن عامر. ولم تكن هناك أية قوة يمكن الركون إليها تضطلع بالدفاع عن هذه المنطقة أو عن منطقة الجليل. كان أداء جيش الإنقاذ العربي في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة مزرياً، وانسحب هذا الجيش بعد بضعة أسابيع إلى لبنان خفية تحت جنح الظلام. على الشريط الساحلي، جنوب وشرق تل أبيب، استولى الجيش الإسرائيلي على 14 قرية وأخلاها من سكانها. وكانت حصيلة عملية Nikayon (التطهير) طرْد سكان تسع قرى على ساحل فلسطين جنوب يافا. وهكذا أخليت منطقة واسعة محيطة بتل أبيب من السكان العرب. إلى الشرق من هذه المنطقة، كانت تقع المدينتان التوأمان المهمتان، اللد والرملة وكانتا ضمن الدولة العربية، حسب مخطط التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة.

تمكنت المقاومة الشرسة للقرويين في القرى الثلاث الواقعة جنوب حيفا، إجزم وجبع وعين غزال، والمعروفة بمثلث إجزم، من دحر المحاولات الإسرائيلية لاحتلال القرى وطرد سكانها. وكان هذا المثلث مهماً بالنسبة للإسرائيليين لأنه يقع قرب الطريق العام بين حيفا وتل أبيب. وقد دفع القرويون في ما بعد ثمناً باهظاً نتيجة رفضهم الاستسلام وترك منازلهم.

خلال هذه المرحلة من حرب 1948، انضم 95,000 لاجئ جديد، كانوا يعيشون في 91 قرية، إلى صفوف المشردين الفلسطينيين.

مع استمرار الحرب خلال صيف 1948، كان عدد أفراد الجيش الإسرائيلي يزداد. بحلول شهر آب/أغسطس كان عدد قوات الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى 74,450 رجلاً. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، قبيل بدء عملية يواف (Yo"av)، وصل عدد تلك القوات إلى 99,122 رجلاً، ليصل أخيراً، في بداية عام 1949، إلى 121,000 رجل.[272] كان قد أصبح بحوزة الإسرائيليين سلاح بحري يعتد به، وسلاح جوي قوي وأسلحة فعالة.

أعلنت الهدنة الأولى بحيث تبدأ في 11 حزيران/يونيو 1948. ومع أن الجيش الإسرائيلي كان يواجه وضعاً صعباً في تلك المرحلة، فإن المواجهات مع الجيوش العربية زادت أفراده جرأة ودعمت قناعة بن غوريون بأن باستطاعة إسرائيل قهر أي تجمّع للجيوش العربية وأن الجيش الإسرائيلي كان قادراً على مهاجمة العواصم العربية واحتلالها. خلال فترة الهدنة، تلقت إسرائيل كميات كبيرة من العتاد، إضافة إلى أول أسطول جوي، بما في ذلك "القلاع الطائرة"، بعد بضعة أسابيع. أضافت الطائرات بعداً جديداً إلى المعركة، وكان للغارات الجوية العشوائية التي شُنَّت على تجمعات اللاجئين وأهلكت المئات منهم في كل مرة، تأثير مادي ونفسي مدمر على اللاجئين الفلسطينيين. صمم بن غوريون، الذي أصبح أكثر جرأة وقوة، على تجاوز مخطط التقسيم واحتلال المنطقة التي تربط تل أبيب بالقدس وتوسيع الجزء الذي يسيطر عليه اليهود من ساحل فلسطين. وهكذا خرقت إسرائيل الهدنة الأولى.

في عملية داني (Dani)، احتل الجيش الإسرائيلي المدينتين الفلسطينيتين اللد والرملة والقرى المحيطة بهما، وطرد 60-70 ألف شخص من سكان المدينتين ومن اللاجئين في القرى المجاورة، بأوامر مباشرة من إسحق رابين وبموافقة بن غوريون.[273] تعرض السكان الذين لجأوا إلى مسجد اللد إلى مجزرة.[274] وتحت فوهات البنادق طُرد السكان في حر شهر تموز/يوليو أثناء شهر رمضان. سقط المسنون والأطفال على جنبات الطرق صرعى العطش. ونهب الجنود الإسرائيليون النقود وحلي النساء. بل إن بعض الجنود نزعوا الحلق ممزقين آذان النساء وقطعوا الأصابع للحصول على الخواتم. نهب الجنود المدينة على مهل: فقد تم تحويل المركبات العسكرية لتحميل كل ما يمكن حمله من بيوت الفلسطينيين، ونُزعت كل قطعة مثبتة ذات قيمة.[275] وصلت "مسيرة الموت" للاجئين إلى رام الله وإلى القرى المحيطة بالقدس في حالة مأساوية. وصب هؤلاء جام غضبهم وحنقهم ولعناتهم لا على المجرمين الإسرائيليين فحسب، بل أيضاً على الجنرال غلوب Glubb، قائد أركان الفيلق العربي، لأنه سحب جيشه من اللد والرملة ليلاً دون إنذار، وعلى الملك عبد الله لتواطئه مع اليهود على تقسيم فلسطين بينهما.[276] خلال هذه المرحلة، تم إخلاء ٣٤ مدينة وقرية من سكانها، في منطقتي يافا والرملة.

امتدت عمليات الجيش الإسرائيلي وشملت قرى غرب القدس، لتوسيع ممر القدس – تل أبيب، رغم أن منطقة اللطرون ظلت محمية جيداً من قبل الفيلق العربي. جرت مهاجمة واحتلال 15 قرية على أطراف القدس وطرد سكانها. كما تم إخلاء 15 قرية أخرى تقع مباشرة إلى الجنوب. سقط الشريط الساحلي بين حيفا وتل أبيب بكامله في أيدي اليهود. كما سقط الجليل الغربي وجزء من الساحل. تم احتلال مدينة الناصرة، لكن سكانها نجوا من الطرد بسبب رفض القائد الإسرائيلي دينكلمان Denkelman، وهو يهودي من أصل كندي، الالتزام بأوامر بن غوريون القاضية بطرد السكان المسيحيين.

انتهت هذه المرحلة، المعروفة بحرب الأيام العشرة (8-18 تموز/يوليو) بإعلان الهدنة الثانية. انظر **الخريطة 3-4**. خلال هذه المرحلة، خسر الفلسطينيون 82 مدينة وقرية، وأصبح 116,580 شخصاً دون مأوى. ارتُكبت مجازر عديدة أيضاً في هذه الفترة. فإلى جانب مجزرة مسجد اللد، ارتُكبت مجازر في الطيرة (قضاء حيفا) وقزازة.[277] في الطيرة أُحرق المسنون والرجال والنساء العجزة أحياء بعد صب البنزين عليهم. احتل الجيش الإسرائيلي 1,300 كم مربع إضافية. وباستثناء مثلث إجزم، كانت كل الأرض التي إحتلتها إسرائيل خارج حدود الدولة اليهودية كما رسمها مخطط التقسيم. وسوف يشكل ذلك المعلم الرئيس للمراحل التالية من الحرب.

عندما أُعلنت الهدنة الثانية، بدأ وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت Folke Bernadotte، يبذل جهداً حثيثاً لإحلال السلام في فلسطين التزاماً بأوامر الأمم المتحدة. كان برنادوت مهتماً بمسألتين: الأولى، العدد الكبير من اللاجئين والقرويين المطرودين من قراهم؛ والثانية، مخطط التقسيم، الذي وجده برنادوت غير قابل للتطبيق. وكان يرى أنه من الواجب إيجاد حل جديد مقبول من الطرفين دون إكراه. أصر برنادوت على رأيه بأن من الواجب تمكين القرويين من العودة إلى قراهم، في حال رغبتهم بذلك. كان برنادوت رجلاً يحمل مبادئ إنسانية راسخة، ونائباً سابقاً لرئيس الصليب الأحمر السويدي، ورجلاً نبيلاً ساعد العديد من اليهود على الفرار من ألمانيا النازية.

قال برنادوت مخاطباً الأمم المتحدة

"إن إنكار حق عودة ضحايا الصراع الأبرياء إلى بيوتهم يمثّل جريمة بحق مبادئ العدالة الأساسية، في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود إلى فلسطين مشكّلين تهديداً بالحلول نهائياً محل اللاجئين العرب المتجذرين في الأرض منذ قرون".[278]

أصبحت توصيات برنادوت القاضية بحق عودة اللاجئين أساساً لقرار الجمعية العامة (III) 194، الذي يؤكد حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وحقهم في الحصول على تعويض. وقد دأبت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين على تأكيد القرار سنوياً.

وفي ما يتعلق بحل مشكلة فلسطين ككل، أوصى برنادوت بوضع حدود جديدة للدولة اليهودية في السهل الساحلي وفي الجليل. وما تبقى من فلسطين يظل دولة عربية فلسطينية. قدم برنادوت تقريره النهائي "تقرير سير الأعمال لوسيط

---

269 ابراهيم شكيب، حرب *فلسطين 1948: الرواية المصرية*. القاهرة: شركة الزهرة للإعلام العربي، 1986، ص 335.

270 كانت الأوامر الصادرة إلى لواء Cameli بخصوص الكابري والنهر وأم الفرج، التي تم تنفيذها، هي "قتل الرجال والتدمير وإضرام النار" في القرى. انظر الجدول 2-3 وموريس، الهامش 242، ص 253.

271 قُتل أكثر من 200 قروياً قتلاً جماعياً. انظر الجدول 2-3 وموريس، الهامش 242، ص 247.

272 Ben Gurion, supra note 244, pp. 778-782; Sanbar, *supra* note 244, p. 147.

273 Shlaim, *supra* note 268, pp. 263 and 269.
ادعى رابين في مذكراته أن بن غوريون أصدر أمر طرد سكان اللد والرملة بإشارة من يده. في نسخة سابقة من المذكرات كان هذا المقطع محذوفاً. وادعى رابين أنه "لم يكن هناك بد من استخدام السلاح وطلقات التحذير لإجبار السكان على الرحيل". كان رابين يكذب. ففي كتاب صدر حديثاً،
Weber, Shaul, *Rabin: The Growth of a Leader,* Maariv books, 2009, [Hebrew]
ورد في النص الخاص بأمر الطرد "الواضح" ما يلي: "يجب إبعاد السكان بسرعة من اللد دون هدر الوقت في تصنيفهم حسب العمر. [ويؤكد ذلك أمر الطرد النموذجي: سَوْق الرجال إلى معسكرات السخرة ووطرد النساء والأطفال.] كان من الواجب إرسالهم باتجاه بيت نبالا.... ويجب تطبيق الأمر فوراً. اسحق ر". تم تطبيق الشيء ذاته على الرملة. عندما عرف رابين أن ممثلي الصليب الأحمر كانوا على وشك زيارة الرملة، أعطى تعليمات تقضي بأنه: "يجب إخلاء اللاجئين قبل ذلك [قبل الزيارة]. يقول ويبر: "لا يخفى أن هذا التبرير للقتل الجماعي يبدو غير معقول". وردت الاقتباسات والمراجعات الخاصة بكتاب ويبر في
Tom Segev,The Makings of History/ With the Wave of a Hand, *Haaretz,* November 27, 2009.

274 أطلقت النار على المدنيين في الشوارع. وقُتل الأشخاص الذين لجأوا إلى مسجد دهمش بالبنادق الآلية والقنابل اليدوية والصواريخ. قتل أكثر من 250 شخص. انظر الجدول 2-3 وموريس، الهامش 242، ص 428.

275 Ben Gurion,War Diary, *supra* note 244, entries: 15, 20 July, 11 November 1948; Tom Segev, *1949: The First Israelis.* New York: Henry Holt and Co. 1998, pp. 68-74. أنظر ص 84 ومابعدها في النسخة العربية.

276 للإطلاع على تفاصيل ما حدث في اللد والرملة، انظر عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1952، 6 مجلدات. صيدا: المكتبة العصرية، 1956؛ عبد الله التل: *نكبة فلسطين*؛ مختارات من عبد الله التل، قائد في معركة القدس. القاهرة: دار الهدى، 1990.
Shlaim, *supra* note 268; Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949.* Cambridge: Cambridge University Press, 1987; and, Khalidi, *supra* note 240.

277 في الطيرة تم إحراق 30-50 قروياً وهم أحياء. انظر الجدول 2-3.

278 U.N. Doc. A/648, 1948

خريطة 3-6: الغزو الإسرائيلي حتى 31 أكتوبر 1948 (عملية حيرام)

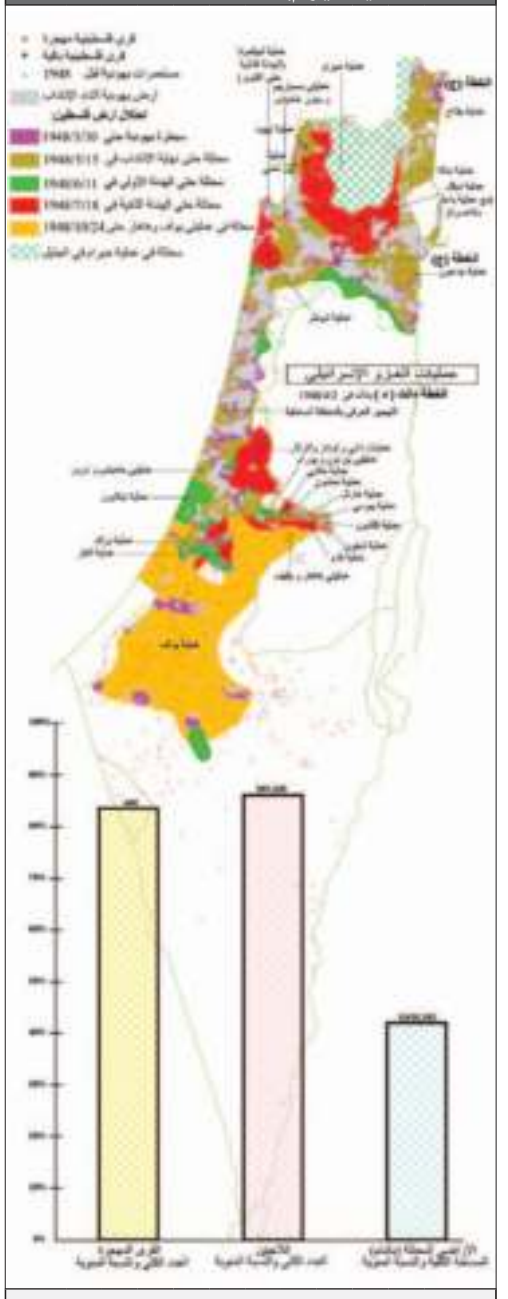

تحول الجيش الإسرائيلي إلى الشمال واحتل كامل الجليل المكتظ بالسكان وتعدى الحدود واحتل بضعة قرى لبنانية.

خريطة 3-7: الغزو الإسرائيلي حتى 8 يناير 1949

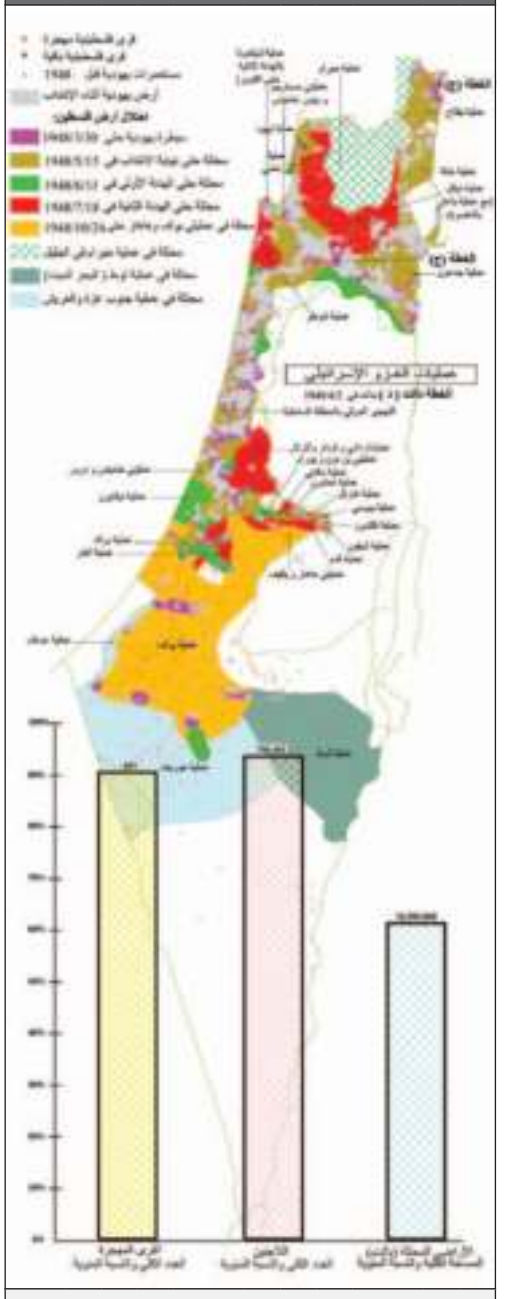

احتل الإسرائيليون أراض عربية في الجنوب وهاجموا مصر في سيناء وحتى العريش ولكنهم فشلوا في احتلال قطاع غزة. هذه المرحلة انتهت بتوقيع أول اتفاقية مع مصر.

خريطة 3-8: الغزو الإسرائيلي حتى ابريل 1949 (المرحلة النهائية)

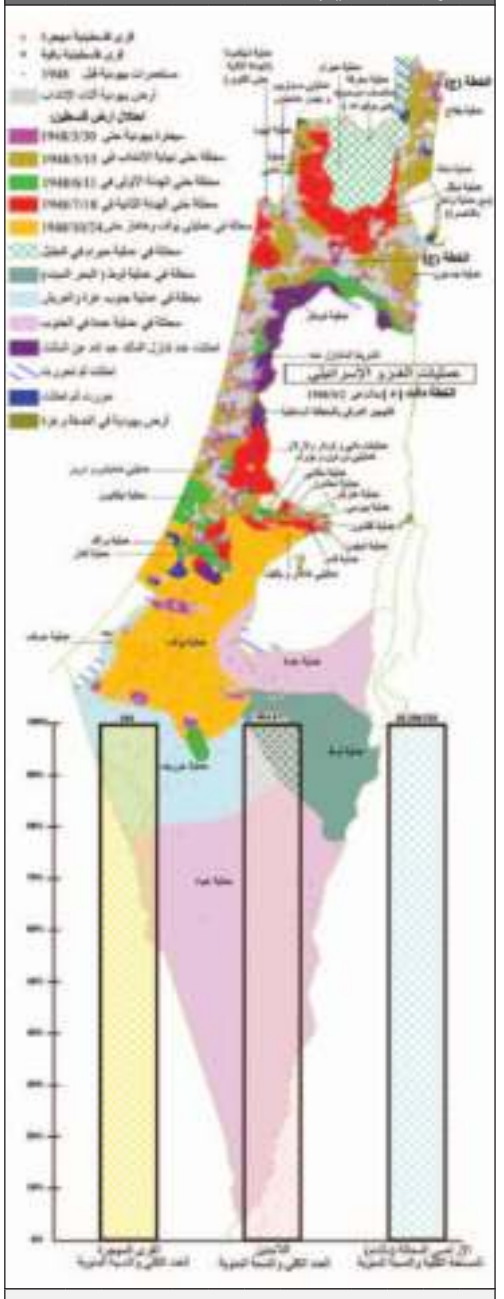

احتل الجيش الإسرائيلي النقب حتى خليج العقبة دون إطلاق رصاصة واحدة وأخذ قطاعاً كبيراً من الضفة الغربية في المثلث بواسطة التهديد. ووسع الممر المؤدي إلى القدس وهو جزء من الدولة العربية في التقسيم. وقعت إسرائيل اتفاقيات هدنة مع الأردن ولبنان وبعدها بشهور مع سوريا. وهكذا انتهت عملية الغزو باحتلال 78% من فلسطين، منها 24% زيادة عن حدود الدولة اليهودية المقترحة في التقسيم. وهذه الأرض العربية المحتلة تساوي 14 ضعفاً لمساحة الأرض اليهودية في نهاية الانتداب و45 ضعفاً لمساحة الأرض اليهودية في بداية الانتداب.

الأمم المتحدة في فلسطين"[279] إلى الأمم المتحدة في السادس عشر من أيلول/سبتمبر 1948. كان المسؤولون الإسرائيليون يعلمون مسبقاً آراء برنادوت وتوصياته. في اليوم التالي، وفي الساعة الخامسة من بعد الظهر، وبينما كان برنادوت يقوم بجولاته في القدس لتحقيق مهمته السلمية، اغتاله إرهابيون يهود (من عصابة شتيرن Stern).[280]

ونظراً لأن الجيش الإسرائيلي كان يدرك أن الجيوش العربية الأخرى لن تتدخل، قرر مهاجمة الجيش المصري واحتلال الجزء الجنوبي من فلسطين. وتحت ذريعة قيام المصريين بإعاقة مرور المؤن إلى بعض المستعمرات اليهودية في النقب، عبر الجيش الإسرائيلي الطريق الحيوي الذي يربط بين المجدل وبين بيت جبرين، واحتل 2,500 كم مربع، بما فيها مدينة بئر السبع ذات الأهمية البالغة، وهدَّد غزة. تم طرد سكان 45 قرية، معظمها في منطقة جنوب القدس، وشمال بئر السبع، وغرب الجليل. ونجحت عملية يواف Yoav نجاحاً باهراً، بمعنى احتلال الأراضي. ولم تواجه العملية مقاومة عسكرية تذكر. أعفي قائد الجيش المصري، اللواء المواوي، من منصبه، وتم تعيين قائد أكثر حزماً. وهكذا، حقق الجيش الإسرائيلي نجاحات مهمة. انظر **الخريطة 3-5**.

بعد أن أمن الجيش الإسرائيلي الجبهة الجنوبية، وجّه اهتمامه إلى منطقة الجليل التي لم تُحتل بعد والتي كانت تشكل جزءاً من الدولة العربية. خلال عملية حيرام Hiram، التي دامت لعدة أيام في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر 1948، اجتاح الجيش الإسرائيلي الجليل واحتل ما يقرب من 1,650 كم مربع من أكثر المناطق كثافة سكانية وخصباً في فلسطين. وتم ارتكاب العدد الأكبر من المجازر في منطقة الجليل لدفع السكان للهرب من ديارهم. (انظر **الجدول 2-3** جرائم الحرب)

اتخذ طرد السكان هنا، كما في أماكن أخرى، نمطاً متشابهاً. فقد كان الجيش الإسرائيلي يهاجم القرية من ثلاثة اتجاهات تاركاً الاتجاه الرابع مفتوحاً. وبعد استسلام القرية سواء أقاومت أم لم تقاوم، وسواء أكان هناك أم لم يكن اتفاق سلام مسبق مع القوات الصهيونية، كان يجري جمع رجال القرية في مكان، ونساء وأطفال القرية في مكان آخر. ثم يتم اختيار عدد معين من الشباب لقتلهم قتلاً جماعياً، ضمن مجموعات يتراوح عددها بين 20-200 شاب؛ وفي بعض الأحيان كانت المجموعة الأخيرة تدفن أجساد المجموعة السابقة. خلال عملية حيرام Hiram، كان العدد المتبقي من الرجال البالغين يؤخذون إلى معسكرات السخرة.[281] ثم يجري طرد النساء والأطفال والمسنين، في هذه المنطقة إلى لبنان. وكان الجنود الإسرائيليون ينهبون المال وجميع المقتنيات الثمينة من السكان المطرودين.

كانت منطقة الجليل مزدحمة بالقرى قديمة العهد، ولم يكن من السهل على القرويين هجر بيوتهم. اختبأ العديد منهم بين الصخور في المنطقة الجبلية، وعاد بعضهم بعد أيام أو أشهر. كانت النار تُطلق على العائدين فوراً[282] فقد كانت إسرائيل تعتبرهم "متسللين". حاول اللاجئون في جميع أنحاء فلسطين العودة إلى ديارهم بعد انتهاء الحرب. وهذه الظاهرة الطبيعية عندما يهجَّر الناس من ديارهم، كانت سائدة على نحو خاص في الجليل لدرجة أن الجيش

279 U.N. G.A.O.R., 3rd Session, Supplement No.11.

280 للإطلاع على بيان كبير موظفيه وعلى تقريره النهائي، انظر، Death of Mediator, Beirut: Institute of Palestine studies, 1968.
للإطلاع على تاريخ وخلفية الاغتيال، انظر،
Kati Marton, *A Death in Jerusalem.* New York: Arcade Publishing, 1996; and, Amitzur Ilan, *Bernadotte in Palestine, 1948.* Oxford: MacMillan, 1989,
للإطلاع على خلفية القاتلين، انظر،
Joseph Heller, *The Stern Gang: Ideology, Politics and Terror, 1940-1949.* London: Frank Cass, 1995.

281 ICRC reports G59/I/GC-G3/82 dated November 12, 1948 and February 6, 1949.

282 للاطلاع على أحداث إخلاء الجليل من سكانها، أنظر نافذ نزال، *خروج الفلسطينيين من الجليل، 1948*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.

الإسرائيلي أطلق عملية خاصة دعاها Megrefa (المغرفة) استمرت من كانون الأول/ديسمبر 1948، ولغاية تموز/يوليو 1949، لمطاردة العائدين وقتلهم. تجاوزت عملية حيرام (Hiram) حدود فلسطين واحتُلت بعض القرى اللبنانية. أنظر **الخريطة 3-6**. وكان ذلك يشكل خرقاً للسيادة اللبنانية ولبنود مخطط التقسيم الذي كانت منطقة الجليل بموجبه تشكل جزءاً من الدولة العربية.

بعد هزيمة الجيش المصري، ودخول الجبهات العربية الأخرى في حالة الجمود أو العجز، ونتيجة الموافقة المسبقة للفيلق العربي، العامل تحت القيادة البريطانية، على خطة تقسيم فلسطين بين إمارة شرق الأردن والحركة الصهيونية، أصبح للجيش الإسرائيلي مطلق الحرية في التحرك في كل أنحاء فلسطين. في عملية لوط (Lot) احتل الجيش الإسرائيلي منطقة كبيرة قرب البحر الميت دون مقاومة. استمرت عملية يوآف (Yoav) في جنوب فلسطين. حاول الجيش الإسرائيلي في عملية عساف (Assaf) دخول قطاع غزة، حيث كان عدد السكان قد وصل إلى 300,000 نسمة نتيجة تدفق ما يقارب 200,000 لاجئ من القرى الواقعة في جنوب فلسطين إلى القطاع. كان اللاجئون يعيشون تحت الأشجار، وداخل خيام رثة، وفي المدارس والمساجد والمستشفيات. وكان من شأن الهجوم على غزة أن يؤدي غالباً إلى مجزرة يذهب ضحيتها آلاف المدنيين الأبرياء. رفض أحمد فؤاد صادق، القائد المصري الجديد، أوامر قيادته بالانسحاب والاستسلام، قائلاً: "يأبى علي شرفي العسكري أن أتخلى عن 200,000 امرأة وطفل ومسن لكي يُذبَحوا كالدجاج". واستبسلت قواته في المقاومة بمساعدة المتطوعين من الإخوان المسلمين، وتم دحر الجيش الإسرائيلي في معركة حاسمة في الشيخ حمودة، أو التل 86. وهكذا تم إنقاذ قطاع غزة الذي كان مكتظاً باللاجئين.

في عملية حوريف Horev، استولى الجيش الإسرائيلي على المزيد من أراضي منطقة بئر السبع لغاية عسلوج والعوجة حفير، وتغلغل في سيناء (مصر) وهدد المدينة الرئيسة في سيناء، العريش. تدخلت بريطانيا لحماية مصالحها في مصر، واضطر الجيش الإسرائيلي للانسحاب إلى داخل فلسطين. أنظر **الخريطة 3-7**.

بعد ذلك بوقت قصير، تم توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر. ولكن قبل أن يجف مداد الاتفاقية، أرسلت إسرائيل رتلين، الأول على طول النقب الأوسط والثاني غرب وادي عربة، على الحدود مع الأردن. وصل الرتلان إلى أم رشرش، على خليج العقبة. غرز الجنود العلم الإسرائيلي وغسلوا أقدامهم في مياه البحر الأحمر. وهكذا احتلت إسرائيل 7,000 كم مربع دون أن تطلق طلقة واحدة. أنذرت نقطة المراقبة الأردنية الجنرال غلوب بالرتلين الإسرائيليين المتقدمين. فأمر غلوب بإخلاء رأس النقب وأم رشرش.[283] ولم يكن المصريون على علم بتقدم الرتلين. وعندما حاول الضابط المصري الموجود في المركز القريب من أم رشرش الاتصال هاتفياً بالعريش، اكتشف أن الجيش الإسرائيلي قد قطع السلك الوحيد.

في هذه الأثناء، كان الملك عبد الله يستجيب لضغط إسرائيلي مكثف للتخلي عن شريط أرضي واسع في وسط فلسطين. وبعد مفاوضات طويلة، استجاب الملك وتم توقيع اتفاقية هدنة معه. لم ينتظر لبنان طويلاً قبل أن يوقع اتفاقية الهدنة، ودخلت سورية في مفاوضات صعبة تحت إشراف الدكتور رالف بانش Ralph Bunche، نائب وسيط الأمم المتحدة، دامت المفاوضات أربعة أشهر وتم في النهاية توقيع الاتفاقية (أنظر **اتفاقيات الهدنة، القسم 2-3**).

وهكذا تمكنت إسرائيل من كسب أرض شاسعة دون مقاومة تذكر، ونجحت في تهجير 530 مدينة وقرية كبرى (بالإضافة إلى 145 قرية صغيرة) من سكانها، ما أدى لتحويل 805,000 شخص إلى لاجئين. وأدى الاستيلاء على تلك المدن والقرى إلى توسيع مجال سيطرة إسرائيل إلى مساحة 20,350 كم مربع، أو 77% من مساحة فلسطين، وهذا يمثل زيادة تبلغ 19,000 كم مربع فوق مساحة الأراضي التي كان اليهود قد حصلوا عليها تحت الانتداب البريطاني، وزيادة تبلغ 24% من مساحة فلسطين جرى الاستيلاء عليها خارج حدود مخطط التقسيم. أنظر **الخريطة 3-8**. ولغاية عام 1956، كان قد تم تسجيل 356 حالة من ارتكاب المجازر، والفظائع، وتدمير الممتلكات والبيوت، وسلب ونهب المقتنيات. أنظر **الجدول 3-2**. فخلال الفترة 1947-1956 فقط، ارتكب الجيش الإسرائيلي أكثر من 100 مجزرة وعمل وحشي، ارتُكب نصفها تقريباً في 51 قرية من قرى الجليل. وقد تم ارتكاب ثلثي المجازر المذكورة قبل تاريخ 15 أيار/مايو، أي خلال فترة الانتداب البريطاني، قبل إنشاء دولة إسرائيل وقبل قدوم الجيوش العربية لنصرة الفلسطينيين.

بعد إخلاء العديد من المدن والقرى الفلسطينية من سكانها والاستيلاء على مساحات واسعة من البلد، حولت الصهيونية خرافتها الى حقيقة. أصبحت "فلسطين أرضاً دون شعب".[284]

3-2 اتفاقيات الهدنة

حددت اتفاقيات الهدنة مسار خط وقف إطلاق النار الذي كان يفصل بين الأطراف المتحاربة يوم توقيع كل اتفاقية. والواقع أن خطوط الهدنة كانت مقياساً لتقدم الجيش الإسرائيلي داخل فلسطين العربية، ولتقهقر الجيوش العربية. مع ذلك، كان من المفروض أن تكون خطوط الهدنة بين مصر والأردن وسورية ولبنان وإسرائيل ذات طبيعة مؤقتة، من الوجهة القانونية. فحسب كل اتفاقية:

يجدر التأكيد على أن هدف الاتفاقية ليس تثبيت أو إقرار أو دعم أو إضعاف أو إلغاء، بأي حال من الأحوال، أية حقوق أو ادعاءات أو مصالح ذات طبيعة إقليمية أو وصائية، أو أية طبيعة أخرى، قد يلجأ أحد الفريقين لتأكيدها في أراضي فلسطين، أو في أي جزء أو موقع تشمله هذه الاتفاقية، سواء أكانت الحقوق أو الادعاءات أو المصالح التي يتم تأكيدها مستمدة من قرارات مجلس الأمن، بما فيها قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، والمذكرة الصادرة بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1948 بشأن تنفيذ القرار، أو مستمدة من أي مصدر آخر. الشروط الواردة في هذه الاتفاقية أملتها اعتبارات عسكرية، حصراً، وهي تسري فقط خلال فترة الهدنة.[285]

ورغم الطبيعة المؤقتة لخطوط الهدنة، كان للاتفاقيات المذكورة تأثيرين مدمّرين على مستقبل فلسطين. الأول، أدت الطبيعة الاعتباطية والقسرية لخطوط الهدنة إلى تقطيع أوصال أراضي ومسار حياة 111 قرية، إضافة إلى منطقة بئر السبع. التأثير الثاني: اعتبرت إسرائيل خطوط الهدنة حدوداً قائمة بحكم الواقع، وذلك عندما تعرضت لضغوط لكي تتراجع إلى الخطوط التي حددها مخطط التقسيم الصادر عام 1947. لكن الجيش الإسرائيلي كان يجتاز هذه الخطوط كما يشاء، كما توسعت إسرائيل دون أي عائق لتستولي على الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وأجزاء من لبنان عام 1967 وبعدها.

ويشار إلى خط الهدنة في الضفة الغربية، غالباً، باسم "الخط الأخضر" نسبة إلى لون القلم الشمعي المستخدم لرسم خط الهدنة على الخريطة الإسرائيلية الرسمية في خمسينات القرن العشرين. لكن هذا التعبير يخفي حقيقة المعنى القانوني والعملي لخط الهدنة الذي سبق شرحه. ولكشف هذه المغالطة فإن هذا الخط يجب أن يسمى "خط هدنة عام 1949".

الهدنة مع مصر

مصر هي أول دولة عربية توقع اتفاقية هدنة مع إسرائيل. بحلول كانون الثاني/يناير 1949، كانت الجبهة المصرية مضعضعة. فقد أدى احتلال إسرائيل لمناطق واسعة في جنوب فلسطين إلى تطويق قريتي الفلوجة وعراق المنشية والقوات المصرية بها. أدان مجلس الأمن هذا الهجوم الإسرائيلي في قراريه الصادرين بتاريخ 4 و16 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في خرق لاتفاقية الهدنة الثانية (1948/7/18-1948/10/15). لم تستجب إسرائيل للطلب ورأت مصر أنه لابد من بدء المفاوضات.

بوشرت مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل في جزيرة رودس اليونانية. حاولت مصر استرجاع مدينة بئر السبع التي كان من المفروض أن تظل ضمن الدولة العربية بموجب مخطط التقسيم، لكنها فشلت رغم عرضها إقامة إدارة "مدنية" التزاماً بمذكرة نائب وسيط الأمم المتحدة، الدكتور رالف بانش. اتفق الطرفان على أن تبقى المنطقة المحيطة بالعوجة (256 كم مربع) على الحدود المصرية منطقة منزوعة السلاح. كما تم الاتفاق على أن لا يتواجد في المخافر الأمامية الإسرائيلية في دير سنيد وتل جمة والمعين أكثر من فصيل من الجنود. ولم يُسمح بتواجد الجيش الإسرائيلي في قرية بير عسلوج. وظل قطاع غزة، الذي أضحى مأوى ل 200,000 لاجئ فلسطيني طُردوا من منطقتي غزة وبئر السبع، في أيدي المصريين.

كان الهم الأول الذي يشغل بال المصريين هو إخلاء حامية الفالوجة مع أسلحتها وعتادها. وسُمح للحامية بالخروج بعد تبادل مراسلات. كما جرى بحث مصير السكان الفلسطينيين في الفالوجة وعراق المنشية بعد إخلاء الجيش المصري منهما، واتُّفق على أن "يُسمح للسكان المدنيين الراغبين في البقاء في الفلوجة وعراق المنشية بالبقاء فيهما... ويكون جميع هؤلاء السكان آمنين على حياتهم، ومساكنهم، وممتلكاتهم، ومقتنياتهم الشخصية".[286]

لم تحترم إسرائيل شروط اتفاقية الهدنة عدا الاتفاقيات المعقودة بشأن إخلاء الجيش المصري مما كان يُطلق عليه جيب الفالوجة. لم تتحول العوجة (Nitzana) ولا بير عسلوج إلى مناطق منزوعة السلاح، ولم تُخفض قوات الجيش الإسرائيلي في المعين وتل جمة إلى قوات رمزية، بل على العكس، أصبحت هاتان المنطقتان منطلقاً للهجمات على قطاع غزة ومصر.[287] وبعد توقيع اتفاقية الهدنة، خضع سكان الفالوجة وعراق المنشية لحكم عسكري إسرائيلي. وكان الإسرائيليون لا يكفون عن مضايقة السكان وإطلاق النار عليهم وقتلهم وفرض منع التجول الليلي وكانت هناك حالات إغتصاب نساء.[288] فقد ضربت الحامية الإسرائيلية الموجودة في الموقعين عرض الحائط بأمن السكان "المضمون" حسب الإتفاقية في القريتين. وقد وصف ممثلو لجنة الصداقة الأميركية للخدمة AFSC (من طائفة الكويكرز Quakers) بأن ماجرى هو شن "حرب نفسية يهودية" على الأهالي.[289] واشتكى رالف بانش للإسرائيليين، استناداً الى ما كان يرويه مراقبو الأمم المتحدة في القريتين، من أن "المدنين العرب... في الفالوجة تعرضوا للضرب والنهب من قبل الجنود الإسرائيليين... وهناك حالات جرت فيها محاولات اغتصاب". كان الجنود الإسرائيليون "يطلقون النار دون تمييز" وكان المدنيون العرب الباقون، البالغ عددهم 2,400 شخص،

283 Shlaim, *supra* note 268, p. 402.

284 Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem.* London: Pluto Press, 2003, p. 9.

285 الفقرة 3، المادة IV من الاتفاقية العامة للهدنة بين مصر وإسرائيل، بتاريخ 24 شباط/فبراير 1949. تكرر هذا البند في اتفاقيات الهدنة الأخرى ولكن بصورة موجزة. في الفقرة 2، المادة II من اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل، بتاريخ 23 آذار/مارس 1949، (استخدمت كلمة "الإقرار" بدل كلمة "التأكيد"). في الفقرة 2، المادة II من اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل، بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1949، وفي الفقرة 2، المادة II من اتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل، بتاريخ 20 تموز/يوليو 1949، كان النص مختصراً كالتالي: "كما ويجري الإقرار بأن أي شرط من شروط الاتفاقية لن يكون من شأنه الإضرار بأية طريقة بحقوق وادعاءات وموقع أي من طرفي الاتفاقية لدى تسوية المسألة الفلسطينية تسوية سلمية نهائية، فشروط هذه الاتفاقية أملتها اعتبارات عسكرية، حصراً، لا اعتبارات سياسية".

286 رسائل متبادلة، موقعة من قبل الدكتور رالف بانش، نائب وسيط الأمم المتحدة، ووالتر إيتان Walter Eytan، رئيس الوفد الإسرائيلي، بتاريخ 24 شباط/فبراير 1949، مرفقة باتفاقية الهدنة المصرية – الإسرائيلية.

287 كانت الهجمات على قطاع غزة خلال الفترة 1950-1956 تنطلق من قواعد عسكرية موجودة في هذين الموقعين. أنظر
Benny Morris, *Israel"s Border Wars 1949-56.* Oxford: Clarendon Press, 1993.

288 Julie Peteet, "The AFSC Refugee Archives on Palestine, 1948-1950", *Reinterpreting the Historical Record.* Salim Tamari & Elia Zureik (ed.) Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2001, Appendix 4, pp. 124-126.

289 المصدر السابق

290 Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland.* London: Quartet books, 1987, pp. 175-178; and, Morris, *supra* note 242, p. 522.

جدول 3-2: جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956

مسلسل	القرية / المكان	تاريخ الحادث	الفاعل	ملاحظات	الرمز	المرجع
1	القدس	22 يوليو 1946	الهاجاناة والبالماخ	تدمير فندق الملك داود مقر القيادة البريطانية وقتل 92 شخص بينهم 16 بريطاني وعربي واحد والباقي يهود وجرح 58 شخص.	2,4	UNITY p.2, PPR p.300.
2	فجة	20 مايو 1947	البالماخ	تفجير مقهى على الطريق.	4	M-BR p.342.
3	يافا، بيارة أبو لبن	أغسطس 1947	الهاجاناة	تدمير بيت عربي، بحجة وجود مقاتلين فيه.	4	M-BR p.342.
4	القدس	1 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	نهب دكاكين عربية وحرق سينما ركس والمنازل المجاورة.	3,4	M-BR p.119.
5	يافا، أبو كبير	2 ديسمبر 1947	الهاجاناة لواء قرياتي	تفجير منزل.	4	M-BR p.110.
6	القدس	4 ديسمبر 1947	غوغاء يهود	إضرام النار في دكاكين عربية.	4	M-BR p.119.
7	يافا، أبو كبير	6 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	إضرام النار في عدة مبان وقتل شخصين.	2,4	M-BR p.110, Ben p.102.
8	كرتيا	9 ديسمبر 1947	لواء جفعاتي	تدمير بيت عربي.	4	M-BR p.343.
9	طريق قلقيلية – رأس العين – الطيرة	9 ديسمبر 1947	الهاجاناة	نصب كمين لسيارتين وحرق ركابها أحياء.	2	M-BR p.72.
10	اللد	10 ديسمبر 1947	الهاجاناة	تدمير 13 سيارة وحافلتين وقتل حارسين.	2,4	M-BR p.424.
11	حيفا، منطقة وادي شميا	11 ديسمبر 1947	الهاجاناة	تدمير منزل.	4	M-BR p.343.
12	بلد الشيخ	12 ديسمبر 1947	الهاجاناة	قتل 6 من العرب.	2	M-BR p.100, also SAJ p.105.
13	حيفا	12 ديسمبر 1947	الهاجاناة	مهاجمة حافلة.	9	M-BR p.75.
14	الطيرة، حيفا	12 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	قتل 13 شخص بينهم أطفال وعجزة، جرح 10 وتدمير بيت.	2,4	Khalildi p.196, also SAJ p.105.
15	العباسية (اليهودية)	13 ديسمبر 1947		قتل 7 مدنيين عرب.	2	interx-me.com, Khalidi p.232. SAJ p.105.
16	الخصاص (الجليل الأعلي)	18 ديسمبر 1947	البالماخ	قتل 12 عربي، 7 رجال، إمرأة و4 أطفال وجرح 5 نساء وأطفال. دمر بيتان منهم بيت الأمير فاعور.	2,4	Morris p.79, 343 & robincmiller.com, Ben p. 103; SAJ p.105.
17	قزازة	19 ديسمبر 1947	الهاجاناة	تدمير جزئي لبيت المختار عبد الله أبو صباح، قتل 2 وجرح عدد أكبر.	2,4	M-BR p. 126 & 343.
18	القدس، رميمة	24 ديسمبر 1947	الهاجاناة	قتل عطية عادل صاحب محطة بنزين لتعاونه مع المقاومة.	2	M-BR p.120.
19	سلوان، ضاحية القدس	26 ديسمبر 1947	لواء عتصيوني	نسف عدة بيوت.	4	M-BR p.343.
20	القدس، رميمة	27 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	تدمير مقهى ومحطة بنزين ومقتل خمس مدنيين عرب.	2,4	M-BR p. 120.
21	يالو	27 ديسمبر 1947	لواء عتصيوني	تدمير 3 بيوت.	4	M-BR p.343.
22	لفتا	28 ديسمبر 1947	الهاجاناة	تدمير مقهى ومقتل 6 مدنيين عرب.	2	BADIL.
23	القدس، باب العمود	29 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	مقتل 14 مدنياً وجرح 27.	2	PNIC.
24	حيفا	30 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	نسف مصفاة البترول وقتل 6 وجرح 42.	2,4	M-BR p. 101 , SAJ p. 105.
25	القدس، باب العمود	30 ديسمبر 1947	عصابة الأرجون	إلقاء قنبلة على المارة ومقتل 11 عربياً و2 بريطانيين.	2	robincmiller.com, PNIC.
26	صفد	ديسمبر 1947 – يناير 1948	البالماخ	قتل 3 عرب ونسف بيت صبحي الخضراء.	2,4	M-BR p.221.
27	بلد الشيخ	31 ديسمبر 1947	الهاجاناة	نسف بيوت وقتل 60 عربياً من الشباب بينهم إمرأتان وخمسة أطفال وجرح 41.	2,4	M-BR p.101 , also SAJ p. 105.
28	حواسة الفوقا، حيفا	31 ديسمبر 1947	مستوطنون	فظائع ضد الأهالي غير محددة.	2	SAJ p. 105.
29	بيت دجن، يافا	1 يناير 1948	البالماخ	تدمير بيوت في البلدة.	4	Khalildi p.237 - 238.
30	القدس، الشيخ جراح	1 يناير 1948	الهاجاناة	إضرام النار في 12 بيت.	4	M-BR p.123.
31	القدس، الشيخ بدر	يناير 1948	الهاجاناة وعصابة شتيرن	نسف بيت المختار سليمان وبيوت أخرى.	4	M-BR p. 121.
32	عين الزيتون	3-2 يناير 1948	الهاجاناة	نسف عدة بيوت ومقتل 23 وسرقة ساعاتهم.	2,3,4	M-BR p.222, Guy.
33	يافا	4 يناير 1948	الهاجاناة	تدمير السرايا، مقتل حوالي 30 وجرح 100 وتدمير الخدمات البلدية.	2,4	M-BR p.112 & robincmiller.com.
34	القدس، قطامون	6-5 يناير 1948	لواء عتصيوني	تدمير فندق سمير أميس، مقتل 10-25 وجرح 20.	2,4	M-BR p. 123 & 343 robincmiller.com, PPR, PNIC.
35	القدس، الشيخ جراح	14 يناير 1948	عصابة شتيرن	تدمير 3 بيوت.	4	M-BR p. 344.
36	حيفا	16 يناير 1948	غوغاء يهود	تدمير محلات تجارية ومقتل 41 مدني بينهم نساء وأطفال، وجرح 31. الفاعل إرهابيون يهود في ملابس جنود بريطانيون.	2,4	PPR.
37	منصورة الخيط، شمال طبرية	18 يناير 1948	البالماخ	إضرام النار في أكواخ الفلاحين وقتل حيواناتهم. أوامر الهاجاناة قتل كل شخص يبدي مقاومة.	2,4	M-BR p.132, also SAJ p. 105.
38	طبرية	24 يناير 1948	البالماخ	مقتل سائق تاكسي عربي.	2	M-BR p.80.
39	عرب صقرير	25 يناير 1948	الهاجاناة	تدمير البيوت وشاحنتين ودفن بئر.	4	M-BR p.77 & 343.
40	حيفا	28 يناير 1948	؟	تعبئة براميل بالمتفجرات وتفجيرها في شارع عباس ومقتل 20 وجرح 50.	2	Anis Sayigh, PNIC.
41	لفتا	29 يناير 1948	الهاجاناة	تدمير 3 بيوت.	4	M-BR p.120.
42	سلمة	يناير – فبراير 1948	البالماخ	تدمير عدة بيوت . الأوامر تقضي بتدمير الجزء الشمالي وقتل الأهالي ونسف البيوت وحرق كل شئ.	4	M-BR p.343.
43	يازور، يافا	يناير – فبراير 1948	البالماخ	تدمير عدة بيوت.	4	M-BR, p.116.
44	قيسارية	31 يناير 1948	عصابة شتيرن	كمين لباص ومقتل عربين وجرح 8.	2	M-BR p.130.
45	أبو الفضل	فبراير 1948	عصابة الأرجون	مقتل 10 بينهم إمرأة بينما كانوا يعملون في بيارة.	2	M-BR p.80.
46	بيسان	فبراير 1948	البالماخ	تدمير عدة بيوت.	4	M-BR p.224.

جدول 3-2: جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956 تتمة

مسلسل	القرية / المكان	تاريخ الحادث	الفاعل	ملاحظات	الرمز	المرجع
47	قيسارية	1 فبراير 1948	مستوطنون	فظائع.	2	SAJ p. 105.
48	حيفا	فبراير 1948	البالماخ	مقتل وجرح عشرات بإنفجار قنبلة 300 كجم.	2	M-BR p.106.
49	قرب كفار يوريا	فبراير 1948	الهاجاناة	مقتل فلاح عربي وزوجته بدون سبب.	2	M-BR p.80.
50	قرب بتاح تكفا	10 فبراير 1948	عصابة الأرجون أو شتيرن	كمين لشاحنة تحمل عمالاً، مقتل 8 وجرح 11 وسرقة ممتلكاتهم.	2,3	M-BR p.80.
51	يافا، أبو كبير	13-12 فبراير 1948	الهاجاناة	قتل 13 عربي بمن فيهم المختار وجرح 22.	2	M-BR p.116, Ben p.102.
52	صفد	12 فبراير 1948	؟	مهاجمة باص وقتل 5 عرب وجرح 5.	2	robincmiller.com.
53	بيت صفافا	13 فبراير 1948	الهاجاناة	مقتل قائد المقاومة المحلي محمود العمري وآخرون.	2	M-BR p.123.
54	سعسع	15-14 فبراير 1948	البالماخ	نسف 16 بيت ومقتل 60 عربي بينهم نساء وأطفال.	2,4	Ben p. 107 , also SAJ p. 105.
55	الرملة	18 فبراير 1948	الجيش الإسرائيلي	مقتل 7 عرب وجرح عشرات بقنابل وضعت في السوق. حالات من الإغتصاب.	2,4,6	M-BR p.424, Segev p. 72.
56	بيت دجن	19 فبراير 1948	القوات البريطانية	مقتل 2 وجرح 3.	2	Khalidi p. 237 - 238.
57	قيسارية	20-19 فبراير 1948	البالماخ الكتيبة الرابعة	تدمير بيوت. وقتل كل من لم يهرب.	1,2,4	M-BR p. 130, Ben p.134, Guy.
58	حيفا	20 فبراير 1948	مستوطنون	مقتل 6 عرب وجرح 36.	2	robincmiller.com.
59	القدس	20 فبراير 1948	عصابة شتيرن	نسف عمارة السلام ومقتل 14 عربي وجرح 26.	2,4	PINC.
60	بيت دجن، يافا	26 فبراير 1948	البالماخ	مقتل 3 وجرح 4 ونسف بيت.	2,4	Khalidi p. 237 - 238.
61	قطار القنطرة حيفا	27 فبراير 1948	؟	مهاجمة القطار ومقتل 27 جندي بريطاني وجرح 36.	2	robincmiller.com.
62	وادي عارة قرب مستعمرة جعفات عدا	27 فبراير 1948	ميلشيا يهودية	قطع رأس أسير عربي وسلخ جلدة رأسه. يقول القرويون أن آخرين قتلوا.	2	Kibbutz Be"eri member.
63	قاعون	مارس 1948	البالماخ	نسف 15 بيت.	4	M-BR p. 344.
64	صندلة، شمال جنين	مارس 1948	البالماخ	تدمير وإضرام النار في عدة بيوت.	4	M-BR p. 344.
65	وادي الحوارث	مارس 1948	الهاجاناة	كمين لسيارة تاكسي وقتل 3 من ركابها.	2	M-BR p. 129.
66	حيفا	3 مارس 1948	عصابة شتيرن	تدمير عمارة سلامة ومقتل 11 وجرح 27.	2,4	robincmiller.com.
67	حيفا، وادي النسناس	5-4 مارس 1948	الهاجاناة	مقتل 19 شاباً بناء على أوامر لقتل الذكور. إختراق البيوت وقذف زجاجات مولوتوف.	2,4	M-BR p. 106.
68	بيار عدس	5 مارس 1948	لواء ألكسندروني	مقتل 15 عربي.	2	Khalidi p. 239.
69	الحسينية	13-12 مارس 1948	البالماخ	نسف 5 بيوت ومقتل 15 عربي بينهم نساء وأطفال ومتطوع عراقي وجرح 20.	2,4	M-BR p. 132 & 344 , also SAJ p. 105.
70	عين غزال	14 مارس 1948	الهاجاناة	نسف 4 بيوت ومقتل إمرأة وجرح 5 رجال.	2,4	W. Khalidi p.148.
71	قرب كريات موتسكن	17 مارس 1948	الهاجاناة	نسف شاحنتين، ومقتل 12 عربي و2 جنود إنجليز. من بين الضحايا محمد بن حمد الحنيطي، الأردني قائد حامية حيفا.	2,4	M-BR p. 106.
72	يافا، جباليا	24 مارس 1948	الهاجاناة	نسف 6 بيوت ومقتل عربيين.	2,4	M-BR p. 116.
73	قرب بنيامنيا	31 مارس 1948	؟	نسف قطار ومقتل 24 عربي (أو 40 حسب بعض المصادر) وجرح 61.	2,4	robincmiller.com ,Issa (Encyclopedia) PNIC.
74	المنشية، طبرية	إبريل 1948	مستوطنون	فظائع.	2	SAJ p. 105.
75	صفد	إبريل 1948	الهاجاناة	إلقاء قنابل ومقتل 13 عربي غالبهم أطفال.	2	M-BR p.222.
76	طبرية	1 إبريل 1948	الهاجاناة	قطع أوصال مدنيين بالفأس وإقتراف أعمال مشينة للنساء.	2,6	M-BR p. 116.
77	قرب مشمار هاعميق	15-4 إبريل 1948	الهاجاناة	الإستيلاء على المنطقة، نهب وسلب، حالات إغتصاب غير مؤكدة، إعتقال عدد من الذكور وقتلهم.	2,3,6	M-BR p. 241 - 243.
78	الصرفند	5 إبريل 1948	؟	إلقاء قنابل على بيوت ومقتل 16 عربياً وجرح 12.	2,4	robincmiller.com.
79	بيار عدس	5 إبريل 1948	عصابة شتيرن	نسف 30 بيت.	4	Khalidi p. 239.
80	أبو شوشة، حيفا	9 إبريل 1948	الهاجاناة	تدمير أجزاء من القرية.	4	M-BR p.242 , also W. Khalidi p. 142.
81	دير ياسين	9 إبريل 1948	عصابة الأرجون وعصابة شتيرن	تدمير عدة بيوت، قتل عائلات بأكملها وأفراد بينهم أطفال ونساء، إعدام أسرى، حالات إغتصاب بنات ثم قتلهم، نهب كل شئ. مقتل 110-140 من القرية وجرح 50-70.	2,3,4,6	M-BR p. 237 - 238, UNITY p. 4, Hogan, Khalidi, DYR, Ben p. 115, also Milstein. SAJ p. 105.
82	القسطل	9 إبريل 1948	البالماخ	تدمير بيوت القرية بشكل منظم.	4	M-BR p.235 & 345 Ben p. 111.
83	قالونية	11 إبريل 1948	البالماخ	تدمير 55 بيت.	4	M-BR p. 235 & 345 Ben p. 111.
84	أبو زريق، حيفا	12 إبريل 1948	البالماخ	مقتل 15 شاباً، 200 إمرأة وطفل اخذوا أسرى، مقتل إمرأتين و4 أطفال وتدمير 30 بيت. حالات إغتصاب ونهب.	2,3,4,5,6,9	M-BR p. 346 , also Khalidi, Quote: M-BR pp. 242 - 243, Ben pp. 74 - 77. SAJ p. 116.
85	الكفرين، حيفا	12 إبريل 1948	البالماخ الكتيبة الأولى	تدمير 30 بيت.	4	M-BR p. 346, also Khalidi.
86	المنسي، حيفا	12 إبريل 1948	البالماخ	تدمير القرية بالكامل.	4	M-BR p. 346, also W. Khalidi.
87	خربة ناصر الدين وتل الشيخ قدومي	12 إبريل 1948	الهاجاناة لواء جولاني	مقتل معظم أهالي القرية عدا 40 نجوا من القتل. وتدمير كل منازل القرية.	2,4	M-BR p. 183 & UNITY p.5, al - Rref p. 205, Guy p. 22, M-A p. 177 SAJ p.106.
88	اللجون	13 إبريل 1948	الهاجاناة	مقتل 13 عربي وتدمير القرية.	2	Anis Sayigh, PNIC, M-BR p. 346.
89	دير طريف	إبريل 1948	الجيش الإسرائيلي	غارة جوية وجرح 5 فلاحين.	9	Khalidi p. 379.
90	النغنغية	15 إبريل 1948	البالماخ	تدمير القرية بالكامل.	4	M-BR p. 346 , also W. Khalidi.
91	حواسة، حيفا	16 إبريل 1948	لواء الكرمل	مقتل 130 درزي.	2	Khalidi p. 162. Esber.
92	سريس	17-16 إبريل 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي. من بين القتلى 4 نساء أطلقت النار على رءوسهن. وجدهن الاهالي بعد طردهم ومحاولة عودتهم في المساء.	1,2	Abu Khairy , SAJ p. 106.
93	قرب تل لتفنسكي	16 إبريل 1948	؟	مهاجمة معسكر بريطاني ومقتل 90 عربياً.	2	robincmiller.com.
94	المزار، حيفا	19 إبريل 1948	البالماخ	تدمير القرية بالكامل.	4	M-BR p. 346.
95	بيت سوريك وبدو، قرى القدس	20-19 إبريل 1948	البالماخ	إحتلال القريتين بقيادة يتسحاق رابين ونسف منازلها على رءوس أصحابها.	1,4	Milstein , p. 211, also Ben- Gurion p. 273 (AV) & p. 361 (hv); H-D SAJ p. 106.
96	طبرية	19 إبريل 1948	؟	تدمير البيوت وقتل 14 عربي.	2,4	robincmiller.com.
97	مسكة	21-20 إبريل 1948	لواء ألكسندروني	طرد الأهالي وتدمير القرية.	1,4	M-BR p. 350 , also Khalidi p. 558.
98	حيفا	22-21 إبريل 1948	الهاجاناة	الإستيلاء على المدينة ومقتل 100-150 عربي وعشرات جرحى. قتل عشوائي عام. بعد سقوط حيفا، إستمرت الهاجاناة في إلقاء القنابل على تجمعات الأهالي خصوصاً عند خروجهم إلى الميناء. هناك نهب وسلب عام وإعدام الأسرى.	2,3	M-BR p. 190 - 192. AL-Aref, p.222, also Palumbo pp. 62 - 81; P- Khalidi, pp. 29 - 134; N- Masalha pp. 173 - 176 (AV); Childers; M-B pp. 76 - 77; Ben-Gurion p. 284 (AV) & p.378 (HV); B-Farah p. 197. SAJ p. 107. More details Esber.

جدول 3-2: جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956 تتمة

مسلسل	القرية / المكان	تاريخ الحادث	الفاعل	ملاحظات	الرمز	المرجع
99	شعفاط	23 إبريل 1948	البالماخ	تدمير 8 مبان.	4	M-BR p. 346.
100	القدس، الشيخ جراح	24 إبريل – مايو 1948	البالماخ	تدمير شبه شامل.	4	M-BR p. 345.
101	عكا	25-26 إبريل 1948	الهاجاناة	تدمير 3 بيوت، قصف بقنابل المورتار على سجن عكا وهروب المساجين.	4	M-BR p. 209.
102	يافا	25 إبريل 1948	الهاجاناة	مهاجمة المدينة وإصابة مكتب البريد والمقاهي، مقتل عشرات من العرب وعدد أكبر من الجرحى وإنقطاع الطعام عن المدينة.	2,4	M-BR p. 213 - 214. Esber.
103	حيفا	27 إبريل 1948	الهاجاناة	إعدامات بالجملة. إعدام سبعة من عمال المصفاة.	2	N-Masalha p. 176 (AV), quoting British document: "Section 257. and 317F.S, Weekly Report No. 3", for the week ending 28 April in PRO, WO 275-79, 3. SAJ p 107.
104	يافا، المنشية	28 إبريل 1948	عصابة الأرجون	قتل عشوائي بقصف عنيف لعدة أيام. إحتلت عصابة الأرجون حي المنشية، إقترفت العصابة مذبحة بين المدافعين والمدنيين في حدود 50 شخص.	2,4	Al-Aref pp. 258-260, also H-Hathut p.32; Abu Raya. SAJ p 107.
105	كفرعانا، اللد	29 إبريل 1948	إسرائيليون	قتل عشوائي. إحتلت القرية وقتل 10 مدنيين في أول يوم من بينهم عجزة وآخرون حاولوا الهروب.	2	Abu Sheikh.
106	السمكية، طبرية	29 إبريل 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي. مقتل العديد من الهاربين من إطلاق النار بينهم أحمد محمود وأحمد ابو الفضل وحامد خضرا وأخت أحمد يوسف علي.	2	Nazzal. Saj p 108.
107	القدس، قطامون	30 إبريل – 2 مايو 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي. بلغت الإصابات 150 شخص.	2	BADIL, Palumbo p. 100.
108	الصنبرية	مايو ١٩٤٨	؟	تدمير كامل لبيوت القرية.	4	M-BR p.357.
109	عين الزيتون	1 مايو 1948	البالماخ	أخذ بين 30-100 مدني كأسرى، وإعدام 37 شخص منهم وتدمير القرية وحرق بيوتها.	2,4,5	M-BR p.223, Ben p.130, Al-Aref Vol. 3, p. 582, Hamoudeh, Abu Hakmeh, M-Abbasi, N-Nazzal p. 34-37, MH-Kelman p. 22, MI-Kelman, Palumbo p. 111-112, N-BY p. 243-248 (quoted in M-BR p. 289), Milstein (quoted in Guy p. 22). SAJ p108.
110	بيسان	مايو 1948	الهاجاناة	إحتلال المدينة، مقتل 100-150 مدني وآخرون جرحى.	2	M-BR p.224.
111	الشعوث، بئر السبع	إبريل – مايو 1948	البالماخ	مقتل 9 من أهالي القرية وتدمير بيوتهم.	4	M-BR p.347.
112	الطابغة	مايو 1948	البالماخ، لواء ألكسندروني، الهاجاناة	تدمير معظم البيوت ومقتل 15 عربياً.	2,4	M-BR p.250.
113	عاقر، الرملة	مايو 1948	لواء حمفاتي	تدمير بيتين ومقتل 4 مدنيين.	2,4	M-BR p.255.
114	الزنغرية، صفد	مايو 1948	البالماخ، لواء ألكسندروني، الهاجاناة	عملية المقشة، تدمير 50 بيت.	4	M-BR p.250, also Khalidi.
115	سجيرة، الناصرة	6 أو 9 مايو 1948	؟	دخل القرية 800 يهودي وقتلوا 4 عرب وجرحوا 25.	2	Issa (Encyclopedia).
116	عكبرة	9 مايو 1948	البالماخ الكتيبة الأولى	تدمير بعض البيوت وجزء من المسجد وسرقة الماشية.	4,9	M-BR p.224, also Khalidi p.432.
117	قنير،حيفا	9 مايو 1948	الهاجاناة، لواء الكسندروني	قتل عشوائي. الهجوم الأول على القرية في 2 مارس وتدمير معظم البيوت. وفي 9 مايو هوجمت القرية ودمر 55 بيتاً ومقتل 4 على الأقل.	2,3,4	Masalha p. 155 (AV), also M-BR p. 244. SAJ p.108.
118	الاشرفية	10-11 مايو 1948	لواء جولاني	تدمير بيوت القرية بالكامل.	4	M-BR p.227.
119	بيت دراس	10-11 مايو 1948	لواء جفعاتي	تدمير وحرق كثير من بيوت القرية وسقوط 50 ضحية وتدمير الأبار وحرق مخازن الغلال.	4,9	M-BR p.256.
120	صفد	10 مايو 1948	البالماخ	إحتلال القلعة وثكنة الشرطة.	9	M-BR p.224.
121	برير، غزة	12-13 مايو 1948	البالماخ	مقتل عدد كبير من الفلاحين، حوالي 50-100 مدنياً بينهم 4 نساء و5 أطفال و8 فوق 60 سنة، إغتصاب وقتل فتاة.	2,6	Hussein p. 142-147, also M-BR p. 258. SAJ p 109.
122	حيفا، منطقة عباس	12-13 مايو 1948	؟	دخل 40 مسلح يهودي ونهبوا حمولة 4 شاحنات من الدقيق.	3	Issa (Encyclopedia).
123	خبيزة، حيفا	12 مايو 1948	عصابة الأرجون	إقتراف مذبحة على يد عصابة الأرجون. وفي نفس العملية مهاجمة صبارين وأم الشوف والبريكة. حدثت مذبحة أخرى في أحد الثلاثة. المصادر الإسرائيلية تنكر ذلك.	2	AS-RV p. 10, also M-BR pp. 243-244, SAJ p109.
124	صبارين، حيفا	12-14 مايو 1948	عصابة الأرجون	قتل عشوائي، هاجمت عصابة الأرجون القرية من بين 4 قرى، قتل 20 مدنياً عند هروبهم من الهجوم، بقى 100 شخص في القرية من العجزة والنساء والأطفال. جمع بعضهم في منزل ونسف المنزل على رؤوسهم.	2,4	Eyewitnesses. SAJp 109.
125	سمسم، غزة	12-13 مايو 1948	البالماخ	نسف 5 بيوت ومقتل بين 5-20 شخص، نسف الأبار ومخازن الغلال.	2,4	Birzeit RC, also M-BR p. 258. SAJ p 110.
126	أم الشوف، حيفا	12 مايو 1948	عصابة الأرجون	إعدام 7 أسرى بعد محاكمة صورية على يد عصابة الأرجون.	2	M-BR p. 244. SAJ p 109.
127	أبو شوشة، الرملة	13-14 مايو 1948	لواء جفعاتي	قتل إنتقائي وطرد الأهالي. بداية قصفت الهاجاناة وقتل بعض الشباب بالرصاص وبالسنجة (السلاح الأبيض) وبالفأس. هربت النساء والأطفال إلى كهف مجاور لمدة 3 أيام. أصيب عدد من الأهالي من الألغام، قتل 50 شاباً (الأرقام تتراوح بين 30-70) من أبو شوشة ومن قرية صيدون التي لجأت إلى أبو شوشة بعد مهاجمة قريتهم وإتهام بإغتصاب إمرأتين.	1,2,4,6	Y-S. M-BR p.257, also Khalidi p.358. Saj p 111.
128	عكا	13-18 مايو 1948	الهاجاناة	إحتلت المدينة في 17 / 18 مايو وإستبيحت وعثر على 60 جثة وأصيب 50 شخص بالتفوئيد من تلويث مياه الشرب المتعمد بتسميم خط المياه. إغتصاب فتاة وقتل أبوها. إجبار 4 على شرب السيانايد.	2,6,9	M-BR p.231 & robincmiller.com, ICRC;AS-BW; Al-Aref, Vol. 2, p. 424; Slotsky p.480 (AV) p. 1585 (HV); Titi. SAJ p 112.
129	البصة	13 مايو 1948	الهاجاناة	إعدام 5-7 شباب خارج الكنيسة والإعتداء على النساء.	2,6	M-BR p.253; Ben p.140; B-Y; Nazzal, dissertation Vol. II, 386; Ben 140. SAJ p 111.
130	تل جزر	13 مايو 1948	لواء كرياتي	أسر وقتل 10 رجال، أسر إمرأتين، إغتصاب واحدة وقتل الأخرى.	2,6	Guy AS-R
131	الغابسية	14 مايو 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي رغم أن للقرية علاقات جيدة مع اليهود. قتل 11 عربياً.	2	M-BR p.254 Ben p.140. SAJ p111.
132	يافا	14-15 مايو 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي، طرد بالقوة، قصف كثيف بتبعه نهب وسلب بعد سقوط المدينة. إغتصاب فتاة قاصر ومحاولات إغتصاب أخرى. نهب وسلب منظم على نطاق واسع وتدمير الممتلكات.	6	SAJ p 110. M-BR p.220.
133	كفرسابا	14 مايو 1948	الهاجاناة	قتل عشوائي. حسب شهود عيان قتل 11-20 شخص بعد إحتلال القرية. تم قتل شاب حاول مساعدة والده العجوز.	2	S-B p. 59, O-T., SAJ p 112.
134	السومرية	مايو 1948	لواء كرمل	عملية بن عامي قتل فيها عدة شباب وتم تدمير القرية بالكامل.	2,4	M-BR p.347, also Khalidi p.30

جدول 3-2: جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956 تتمة

مسلسل	القرية / المكان	تاريخ الحادث	الفاعل	ملاحظات	الرمز	المرجع
135	فرونة	10-11 مايو 1948 (15 مايو 1948)	لواء جولاني	نسف عدة منازل وتدمير كامل القرية من الجو.	4	M-BR p.227-228, Goldenberg (quoted in Lehn pp. 245-246). SAJ p108.
136	هونين	مايو – أغسطس 1948	الجيش الإسرائيلي	إغتصاب وقتل 4 نساء، مقتل 20 شخص وتدمير 20 بيت.	2,4,6	M-BR p.249 & 447
137	الكابري	20-21 مايو 1948	الهاجاناة	قتل 7 شباب بعد اصطفافهم في صف قبل إعدامهم، تدمير،حرق القرية بالكامل وملاحقة رجل وإمرأة هاربين وقتلهم.	2,4	M-BR p.253 & 347;Guy; Nazzal pp. 62-63.. SAJ p 112.
138	النهر	20-21 مايو 1948	الهاجاناة	إحتلال القرية، قتل عدد من شبابها، تدمير وحرق القرية بالكامل.	2,4	M-BR p.347.
139	التل	20-21 مايو 1948	الهاجاناة	تدمير القرية بالكامل.	4	M-BR p.253.
140	أم الفرج	20-21 مايو 1948	الهاجاناة	إحتلال القرية، قتل عدد من شبابها، تدمير وحرق القرية بالكامل.	2,4	M-BR p.347.
141	بيت دراس	21 مايو 1948	الهاجاناة، عصابة شتيرن، البالماخ	طرد الأهالي بالقوة. قتل عشوائي، إطلاق النار وقتل بعض النساء والأطفال اثناء طردهم من القرية.	1,2	Anis Sayigh;PNIC;Al-Aref, Vol. 3, p. 536; M-BR 256; Najar. SAJ p 113.
142	الطنطورة	22-23 مايو 1948	لواء ألكسندروني	قتل ممنهج لحوالي 200 شخص ورميهم في حفر جماعية. وهناك حالة إغتصاب.	2,6	robincmiller.com; Susan, Pappe, Al-Khatib pp. 204-205; Al-Aref, Vol. 6, p. 124. SAJ p 113.
143	زرنوقة	23-27 مايو 1948	لواء جفعاتي	قتل عشوائي، مذابح صغيرة متعددة في عملية باراك. وتدمير بيوت.	2,4	M-BR p.259; Khalidi; Al Madani; Ben p. 137; M-B p. 127. SAJ p 114.
144	غزة	24 مايو 1948	؟	تسميم مياه آبار غزة. قبض على الإسرائيلين الجناة وإعدموا.	9	AS-BW.
145	الكوفخة	25 مايو 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي دون مبرر عسكري.	2	S-R p. 43; M-BR, map xx, p. 258., SAJ p. 114.
146	زرعين	28 مايو 1948	لواء جولاني	في 19 / 4 صدر أمر بتدمير منازل القرية عدا المطلوب فيها للإستعمال . وفي 28 / 5 سقطت القرية بالكامل.	4,5	M-BR p.346, also Khalidi p.339.
147	بيت طيما	30-31 مايو 1948	لواء النقب	قتل 20 عربياً ودمرت الأبار ومخازن الغلال.	2,4	M-BR p.258.
148	يافا، أبو كبير	يونيو 1948	الهاجاناة	تدمر جزء من القرية.	4	M-BR p.359.
149	الشعوث، نوران	يونيو 1948	الجيش الإسرائيلي	نسف مطحنة الغلال والبابور.	4	M-BR p.133.
150	زرنوقة	يونيو 1948	لواء جفعاتي	تدمير الأليات الزراعية وقتل المواشي وحرق البيوت ومخازن الغلال.	4,9	M-BR p.351.
151	إندور	7 يونيو 1948	لواء جولاني	تدمير بيتين.	4	M-BR p.260.
152	فتوعة	10-11 يونيو 1948	لواء جولاني	تدمير 30 بيتاً.	4	M-BR p.262.
153	جولس، غزة	11 يونيو 1948	إسرائيليون	قتل عشوائي، هاجم الإسرائيليون القرية في بداية الهدنة الثانية، ذبح عدد من النساء والأطفال وأضرمت النار في منازل القرية.	2,4	J-H; M-BR, p. 260.
154	فجة	16 يونيو 1948	الصندوق القومي اليهودي	تدمير كامل للقرية.	4	M-BR p.349.
155	صبارين	16 يونيو 1948	عصابة الأرجون	قتل 20 مدني في إطلاق للنار، أكثر من 100 رجل عجوز وإمرأة حجزروا داخل سلك شائك.	2,9	M-BR p.244.
156	أم الشوف	16 يونيو 1948	عصابة الأرجون	إعدام 7 لعدم تبليغهم عن أصحاب البنادق.	2	M-BR p.244.
157	قلقيلية	29 يونيو 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي، قتل 4 شباب أمام أهل القرية.	2	Al-Aref, Vol. 4, p. 903., SAJ p 115.
158	كفر مندة	يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	إعدام ولدين.	2	M-BR p.423
159	قولة، الرملة	يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	مقتل كثير من الشباب. آخرون قتلوا أو أحرقوا في بيوتهم. قتل 50 مقاتل عربي في معركة لإحتلال معسكر الجيش البريطاني في تل لتفنسكي. قتل عجوزان وإغتصبت إمرأة ثم قتلت.	2,6	M-BR p.354; also Rantisi; Abu Ghanim; Ibrahim; Saleh; also Susan, SAJ p116.
160	الخيمة	9-10 يوليو 1948	لواء جفعاتي	طرد الأهالي وإضرام النار في بيوتهم.	1,4	M-BR p.437, also Khalidi p. 388.
161	بيت عفا، غزة	9 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي. بعد إحتلال القرية تم تقييد الشباب وتغطية عيونهم وأمروا بالاستلقاء على الأرض. وعندما هاجم المصريون لإستعادة القرية قتل الإسرائيليون كل هؤلاء الشباب.	2	SAJ, p. 115.
162	إذنبة، الرملة	9-10 يوليو 1948	لواء جفعاتي	طرد الأهالي ونسف بيوتهم وحرقها.	1,4	M-BR p.437, also Khalidi p.382.
163	الجلية، الرملة	9-10 يوليو 1948	لواء جفعاتي	طرد الأهالي ونسف بيوتهم وحرقها.	1,4	M-BR p.437, also Khalidi p 385.
164	مغلس	9-10 يوليو 1948	لواء جفعاتي	طرد الأهالي ونسف بيوتهم وحرقها.	1,4	M-BR p.437.
165	العباسية، الرملة	10 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	مذبحة للأسرى.	2	M-M; Al-Aref, Vol. 3, p. 582; Hamoudeh pp. 47-50, Abu Hakmeh. SAJ p 115.
166	عنابة	10 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	نسف البيوت عدا 9 لسكنى جنودهم.	4	M-BR p.355, also Khalidi p.384.
167	الخروبة	10 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	نسف البيوت وطرد الأهالي وإقامة نقاط إستشرافية.	2,4	M-BR p.355, also Khalidi p.388.
168	خربة الكنيّسة	10 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	نسف البيوت وطرد الأهالي وإقامة نقاط إستشرافية.	2,4	M-BR p.355, also Khalidi p.391.
169	اللد	10 يوليو 1948	لواء يفتاح	قتل وجرح عدد كبير من المدنيين يصل إلى 200.	2	M-BR p.427.
170	تل الصافي	10 يوليو 1948	لواء جفعاتي	قتل عشوائي . الكتيبة 51 من لواء جفعاتي قتلت 10 فلاحين بينهم رجل عجوز بدم بارد.	2	Menachem Attar (quoted in Ehrlich p. 25). SAJ p115.
171	دانيال	12 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي. القصف المدفعي أجبر القرويين على الرحيل ومن بقى قتل على الفور.	2	Danyali; Bajjis; Rashid. SAJ p115.
172	اللد	12 يوليو 1948	لواء يفتاح	طرد 70.000 من اللد والرملة. كثير منهم مات من العطش والإرهاق. قتل 80-100 شخص في مسجد دهمش بالرشاشات. نهب واسع النطاق وتحميل 1800 شاحنة من المشحونات.	1,2,3,8	M-BR p.430- 433 & UNITY p.6, Segev p.69,Kurzman p.515; SAJ p115.
173	الصفورية	15 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	تدمير 30 بيت وقتل بعض الأهالي.	2,4	M-BR p.417.
174	البرقوسية	16 يوليو 1948	لواء جفعاتي	حرق بالكامل. وداست الأليات على عشرات الأجساد.	2	M-BR p.437.
175	بعلين	16 يوليو 1948	لواء جفعاتي	حرق بالكامل. وداست الأليات على عشرات الأجساد.	2	M-BR p.437.
176	عليوط	16 يوليو 1948	لواء جولاني	قتل 25 من الأهالي. وجدت جثث أطفال. إعتقال 46 شاباً وقتل عدد منهم في 3 أغسطس.	2,5	M-BR p.422-423 & robincmiler.com; Al-Aref, Vol. 3, p. 631; Al-Itihad p. 11. SAJ p 116.
177	قزازة	16 يوليو 1948	لواء جفعاتي	طرد الأهالي وإضرام النار في عدد من البيوت.	1,4	M-BR p.437.
178	الطيرة، حيفا	16 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي. 28 من أهالي الطيرة حرقوا أحياء.	2	Khalildi p.198, UNTSO; Mudor p. 28-30; Ze-ev; M-BR p. 440&458. SAJ p 117.
179	دير رفات، القدس	17-18 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	معظم منازل القرية ونسف الدير.	4	M-BR p.355, also Khalidi p.287.
180	عين غزال	24-26 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	37-100 شخص قتلوا في غارات جوية. إحراق 30-50 أحياء. يقول الجيش الإسرائيلي أنه عثر على 200 جثة لعرب.	2	M-BR p.440.
181	إجزم	24 يوليو 1948	الجيش الإسرائيلي	أخذ حوالي 100 مقاتل أسرى. قتل أكثر من 100 عربي " بشكل أقرب إلى الأعدام". الأمم المتحدة قدرت عدد الضحايا ب 130.	2,5	M-BR p.439, Khalidi p. 164,
182	إسدود	أغسطس 1948	لواء جفعاتي	مقتل 10 فلاحين.	2	Guy, AS-R.

جدول 3-2: جرائم الحرب (المذابح، الفظائع، التدمير، النهب والسلب) في الفترة 1947-1956 تتمة

مسلسل	القرية / المكان	تاريخ الحادث	الفاعل	ملاحظات	الرمز	المرجع
183	أم الزينات، حيفا	1 أغسطس 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي معظمهم نساء وأطفال وقتل 4 رجال لإجبار الباقي على الرحيل. ذبح شاب في بيت وجد فيه بعد الطرد.	1,2	Ben-Gurion p. 278 (AV), p. 369 (HV). SAJ p 117.
184	زكرين	6 أغسطس 1948	الجيش الإسرائيلي	حرق 3 أو 4 بيوت. مقتل 10 شباب وطفلين وإمرأة.	2,4	M-BR p.447.
185	مثلث يبنة – بني روبين – عرب صقرير	28 أغسطس 1948	لواء جفعاتي	نسف البيوت وحرق الأكشاك. مقتل 10 من العرب وجرح 3 وأسر 3. ومقتل 20 جمل وبقرة.	2,4,9	M-BR p.444.
186	الشيخ الرومي (القديرية) جنوب صفد	10 سبتمبر 1948	لواء جفعاتي	مقتل 32، ونسف القرية بعد إحتلالها.	2,4	M-BR p.445.
187	يافا	منتصف سبتمبر 1948	الهاجاناة	الأمر بتدمير مناطق كبيرة من المدينة على مراحل. نهب بضائع بقيمة 30 ألف جنية فلسطيني يومياً. إحتلال المهاجرين اليهود لبيوت العرب والقتال بينهم على أحسن البيوت.	3,4	M-BR p.359, Segev p.73, 75. Al-Aref, pp. 250-268, also Abu Raya and Shammoutt; Anonymous; Palumbo pp.87-94; W Khalidi pp. 134-138; see D.Kimchee in W Khalidi.
188	القدس	17 سبتمبر 1948	عصابة شتيرن	إغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت.	2	robincmiller.com.
189	ماروس	17-18 سبتمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	تدمير القرية بالكامل ومقتل وجرح عدد من العرب.	2,4	M-BR p.448.
190	بئر السبع	21 أكتوبر 1948	البالماخ	قتل عشوائي. مذبحتين للأسرى : (1) 19 مدني. (2) 20 جندي مصري بعد إستسلامهم. لا رحمة للأطفال والنساء. نهب المحلات والجرارات.	2,3	Al-Aref, Vol. 3, p. 736 & Vol. 6 pp. 29-30, 36-37, 39, 43, 51, 62-63, 72, 92, 94; Guy (citing Abraham Adan – IDF officer and eyewitness) p. 25. AS- R, Segev p.74,Kurzman p.601. SAJ p 118.
191	القبيبة، الخليل	أكتوبر 1948	لواء جفعاتي أو لواء هارئيل	تدمير الأليات وقتل المواشي وحرق البيوت والغلال.	4,9	M-BR p.351, also Khalidi p.220.
192	الدوايمة	29 أكتوبر 1948	لواء جفعاتي	قتل الأهالي بالرشاشات في بيوتهم وفي المسجد. مذبحة شملت 80-100 شخص. (قائمة المختار 500) . قتل الأطفال بكسر العصى على رءوسهم. حالات إغتصاب وقتل.	2,6	M-BR p.469;Ben p.153;Palumbo p. xii; Hudeib; Atharbeh pp. 212-216; Al Huriya, p. 9. SAJ p 89.
193	الصفصاف	29 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي. قتل 50-70 قروياً ورميهم في بئر. بالإضافة فقد 30-40 شاب غير معروف مصيرهم. إغتصاب 4 فتيات.	2,6	M-BR p.481; Ben p.153; N-Nazzal p. 43 & pp. 93-95; M-B p. 230; Al-Aref, Vol. 6, p. 125; M-K., SAJ p119.
194	ترشيحا	29-30 أكتوبر 1948	الجيش الأسرائيلي	مقتل 24 ودفن 60 تحت ركام المنازل المنسوفة.	2,9	M-BR p.473.
195	عرب الجبارات، غزة.	أخر أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي.	2	Al Diqs. SAL p122.
196	عرب السمنية وقرى الجليل الأخرى	30 أكتوبر 1948	لواء شيفع، كرمل، جولاني	عملية حيرام. طرد أهالي قرى الجليل. نهب على نطاق واسع. أخذ المئات أسرى في معسكرات عمال السخرة ومقتل العشرات.	1	Khalidi p.5-6.
197	البعنة ودير الأسد	أكتوبر – نوفمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي. النموذج الثابت : أختيار شابين وقتل في حقل زيتون. طرد الأهالي بعد تهديدهم بمصير الشابين. تقرير الأمم المتحدة "قتل وحشي بدون سبب".	2,4	N-Nazzal p.89; Titti; M-BR p. 477; Palumbo p. 168. SAJ p 120.
198	دير الأسد	أكتوبر – نوفمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	إعدام شابين ونسف 3 بيوت.	2,4	M-BR p.477.
199	عيلبون	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	مقتل 12 شاباً وعجوز وجرح 3 نساء. سلب نقود الأهالي وحلي النساء. تدنيس الكنيسة. أخذ 42 رجل إلى معسكر عمال السخرة.	2,3,5,9	M-BR p.480; Ben p.154; UNTSO; Srour; Palumbo ch.10 note 225; Sunara p. 6; Srouji p. 74; Al-Ayyam. SAJ p 119.
200	حولة (لبنان)	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل 36 شخص، أسر فلاحين وجنود لبنانيون، وتدمير المنازل فوق رءوسهم وقتلهم جميعاً. في رواية أخرى : دخل الإسرائيليون في ملابس عربية وقتلوا 82.	2,4	M-BR p.481, also Nakba Register; Al-Aref, Vol. 6, p. 125; Guy; UN Doc. SAJ p 120.
201	الجش	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل 150-200 عربي وقتل 10 أسرى. نهبوا عدة بيوت وسلبوا نقود المحتجزين وقتل من طلب إستعادة نقوده.	2,3	M-BR p.474 & 481 & 501; Segev p.72; G-B; G-C; S-B p. 28; Palumbo p. 171; M-B p. 230. SAJ p118.
202	كفرعنان، عكا	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي.	2	Al-Aref, Vol, 6, p. 145; M-BR p. xvii; UN-DOCS- SAJ p 121.
203	مجد الكروم	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي. مقتل 10 بينهم إمرأة. سرقة 275 رأس غنم. نسف منزل المختار.	2,3,4	M-BR p.478;M-S., SAJ p 123.
204	الصالحة	30 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل عشوائي. نسف منزل. مقتل 60-94 شخص في المسجد الذي إحتموا به.	2,4	M-BR p.481; Al-Aref, Vol. 6, p. 125; UN-DOCS. SAJ p 121.
205	سعسع	30 أكتوبر 1948	الهاجاناة	مذبحة ثانية في سعسع بعد المذبحة الأولى في 14 و15 فبراير.	1,2	robincmiller.com; M-BR p. 230&501; Ben-Gurion p. 844. SAJ p 121.
206	نحف	31 أكتوبر 1948	الجيش الإسرائيلي	قتل إنتقائي.	2	S-Titi; UN Docs.. SAJ p122.
207	فرادية	أول نوفمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	فظائع.	5	SAJ p. 124. Interview of eyewitnesses by Wadi Awawada July 2004.
208	خربة الوعرة السوداء	2 نوفمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	إضرام النار في القرية. قتل 14 محتجز و5 نقلوا إلى معسكر عمال السخرة.	2,4,5	M-BR p.481, SAJ p 123.
209	شعب	5 نوفمبر 1948	الجيش الإسرائيلي	طرد السكان عنوة في الوحل وإطلاق الرصاص فوق رءوسهم. العثور على عدة جثث.	2,8,9	M-BR p. 478 & Eyewitness;N-Nazzal, p. 87&90; UN-Docss. SAJ p 123.
210	النبي يوشع	12 ديسمبر 1948	المستوطنون	فظائع.	2	SAJ, p. 105.
211	العراقيب	يناير 1949		إطلاق الرصاص على 14 شخص وقتلهم.	2	AS- R.
212	العزازمة	يناير 1949		إطلاق الرصاص على الأهالي بالرشاشات ومن الهليوكوبتر.	2	AS-R, M-BW p.155, M-A p.266.
213	الشيخ مونس	12 مارس 1949	عصابة شتيرن	إختطاف 5 من الوجهاء.	9	M-BR p.127
214	بيت جالا	11 يناير 1952	الجيش الإسرائيلي	قتل 7 مدنيين، رجل وإمرأتين و4 أطفال.	2	robincmiller.com.
215	القدس	22 إبريل 1953	الجيش الإسرائيلي	قتل 10 مدنيين أمام باب العمود.	2	robincmiller.com.
216	مخيم البريج للاجئين	28 أغسطس 1953	الوحدة 101 بقيادة شارون	الوحدة 101 بقيادة شارون قتلت 20 لاجئاً وجرحت 62.	2	robincmiller.com, M-BW p.242.
217	قبية	14-15 أكتوبر 1953	الجيش الإسرائيلي، الوحدة 101	الوحدة 101 بقيادة شارون قتلت 70 مدنياً في بيوتهم.	2	M-BW p. 236-255, robincmiller.com.
218	نحالين	28-29 مارس 1954	الجيش الإسرائيلي، الوحدة 101	الوحدة 101 بقيادة شارون قتلت 9 مدنيين وجرحت 14.	2	robincmiller.com, M-BW p.300-304.
219	غزة	28 فبراير 1955	الجيش الإسرائيلي	مقتل 56 وجرح 193.	2	robincmiller.com, M-BW p.84-85.
220	كفر قاسم	29 أكتوبر 1956	حرس الحدود الإسرائيلي	مقتل 59 قروي بدم بارد.	2	Nur Masalha.
221	خان يونس	3 نوفمبر 1956	الجيش الإسرائيلي	مذبحة كبرى للأهالي. مقتل 275 مسجلة أسماؤهم.	2	UNITY p.8, UNRWA, Agha.
222	مخيم رفح للاجئين	12 نوفمبر 1956	الجيش الإسرائيلي	مذبحة كبرى للأهالي. مقتل 111 مسجلة أسماؤهم.	2	robincmiller.com.

الرمز	الوصف	عدد الحالات
1	الطرد وخروج الأهالي	15
2	المذابح والفظائع والقتل الافرادي	155
3	النهب والسلب	15
4	تدمير القرى والمنازل	123
5	الاعتقال ومعسكرات السخرة	7
6	التعذيب والتجويع والاغتصاب	18
8	المعاناة في الهجرة بعد الطرد	2
9	أعمال مخالفة أخرى	16
الاجمالي	ملاحظات: هذه الارقام ليست شاملة لكل الوقائع ولكن للحوادث التى رصدت فقط. رمز رقم 7 محذوف	351

المصادر

M-B: **1.0** Benny Morris, "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949", Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney,1987.

M-BR: **1.1** Benny Morris, "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949 Revisited", Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney,2004.

M-BW **1.2** Benny Morris, "Border Wars", Clarendon Press, Oxford, 1993.

M-A **1.3** Benny Morris, "1948 and After, Israel and the Palestinians", Clarendon Press, Oxford, 1990.

M-S **1.4** B. Morris, "The Survival of the Fittest", Ha"aretz interview by A. Shavit, 9 January 2004, http://people.na.infn.it/~clarizia/palestina/giusti/Morris intervista_9-1-04.pdf

P-Khalidi **5.0** W. Khalidi, "Fifty Years After the Partition Plan, 1947-1997", 1998.

D-Khalidi **5.1** W. Khalidi, "Deir Yassin", 1998, in Arabic. Khalidi drew extensively on the work of S.Kanaana/N. Zitawi, "Deir Yassin", Birzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #4, 1987.

K-Khalidi **5.2** W. Khalidi, "Khamsun ‹aman› ala harb 1948, ula al-hurub al-sihyuniyya al-›arabiyya [Fifty years since the 1948 War, the First of the Arab-Zionist wars]", 1998.

F-Khalidi **5.3** W. Khalidi (ed.), "From Haven to Conquest", 1992.

Khalidi **5.4** W. Khalidi (ed.), "All that Remains, the Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948", Institute for Palestine Studies, Washington DC, 1992.

Segev **6.0** Tom Segev, "1949: The First Israelis", Henry Holt and Co., New York, 1998.

Palumbo **7.0** Michael Palumbo, "The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland", Quartet Books, London, 1987.

UNTSO **8.0** UN Truce Supervision Observers Report Box 13/3.3.1 (Atrocities).

Eyewitness **9.0** Village Memorial Series, Bir Zeit University.

Susan **10.0** Susan Slyomovics, "The Rape of Qula, a Destroyed Palestinian Village", submitted to Ahmad Sa›di and Lili Abu-Lughod (ed), "Touching a Painful Past: The Nakba as a Site of Palestinian Collective Memory", 2004.

Ben **11.0** Meron Benvenisti, "Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948", University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 2000.

DYR **12.0** see www.deiryassin.org.

SAJ **13.0** Saleh Abdel Jawad (2007), "Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War", in E. Benvenisti & al, Israel and the Palestinian Refugees, Berlin, Heidelberg, New-York : Springer, pp. 59-127.

AS-R **13.1** Salman Abu-Sitta, "The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine", The Palestinian Return Center, London, 2nd edition, 2000.

AS-RV **13.2** S.H. Abu Sitta, "The Palestinian Holocaust (Al Nakba) 1948, The Registerof Depopulated Localities in Palestine", Preliminary draft, 1997

AS-BW **13.3** Salman Abu-Sitta, "Traces of Poison", Al-Ahram Weekly, Issue No.627, 27 Feb-5 Mar 2003. See http://weekly.ahram.org.eg/2003/62/focus.htm.

PPR **14.0** Edward Horne, "A Job Well Done: A History of the Palestine Police Force 1920-1948", The Book Guild Ltd, Sussex, England, 2003.

Masalha **15.0** Nur Masalha, "Operation Hafarferet, the Massacre of Kafr Qassim", The Arab Review, 3 Jan 1994.

N-Masalha **15.1** N. Masalha, "Explusion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought 1882-1948", Arabic version hereafter AV, English version hereafter EV, 1992.

Anis **16.0** Anis Sayigh, "Zionist Terror File", Al Safir, Beirut, 17 April 1996. See also "Who are the Terrorists? Aspects of Zionist and Israeli Terror", The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1972.

Issa **17.0** Issa Nakhleh, "Encyclopedia of the Palestine Problem", Intercontinental Books, New York, 2 vol., 1991. Also see: www.palestine-encyclopedia.com.

PNIC **18.0** Palestinian National Information Centre, by Palestine National Authority (PNA). See www.pnic.gov.ps.

Kurzman **19.0** Dan Kurzman (Kurtzman), "Genesis 1948: The First Arab Israeli War", DA Capo Press, New York, 1992.

robinmiller **20.0** www.robincmiller.com; References are from R. Dare Wilson, "Cordon & Search: With 6th Airborne Division in Palestine, 1945-1948", Gale & Polden, Aldershot, London, 1949, reprinted Battery Press, Nashville, 1984.

Badil **21.0** www.badil.org.

Pappe **22.0** Ilan Pappe, "The Tantura Massacre, 22-23 May 1948", Journal of Palestine Studies, 30/3, Spring 2001. Also, Ethnic Cleansing of Palestine, Oxford: One World, 2006.

Agha **23.0** Ihsan Khalil al Agha, "Khan Yunis Massacre"(in Arabic), Fajr Centre, Cairo, 1997.

ICRC **24.0** G59/1/GC.G3/82

Bleier **25.0** Ronald Bleier, "Terror", The Link, July-August 2003, Vol.36, No.3, http://desip.igc.org/InTheBeginning.html.

Guy **26.0** Guy Ehrlich, "Not Only Deir Yassin", Ha›ir, 6 May 1992. Reference is made in this article to: Aryeh Yitzhaki, Moshe Kalman, Uri Milstein.

Hogan **27.0** Daniel A. McGowan and Mathew C. Hogan, "The Saga of Deir Yassin: Massacre, Revisionism and Reality", Deir Yassin Remembered, New York, 1999.

Aharoni **28.0** Arie Aharoni, "A Candidate for Treason" (in Hebrew), Sifriat Poalim Publishing House, Tel Aviv, Israel, 2000. This officer admitted receiving an order to poison Gaza wells.

Milstein **29.0** U. Milstein, "The War of Independence Vol. IV: Out of Crisis Came Decision", 1991, 255-276.

Al-Aref **30.0** A. al-Aref, "Nakbat Filastin wa al-Firdaws Mafqud (Palestinian Nakba and the Lost Paradise)", 1956-1958, Vol. 1, 205

Abu Khairy **31.0** Student interview with Hadj Mahmoud Jaber Mahmoud Abu Khairy, Beit Hanina, November 2000 (in SAJ).

Ben-Gurion **32.0** D. Ben-Gurion, "Yumann Hamilhamah, 1947-1949 (Diaries of War, 1947-1949)", 1984, G. Rivlin/E.Orren (eds.), Samir Jabbour (trans.), 1993.

H-D **33.0** Oral testimonies indicate that those killed were civilians, student interview with Hassan Dawud Al Khatib, head of the village local council, 11 November 2000 (in SAJ).

Childers **34.0** E. Childers, "The Other Exodus", The Spectator (a London weekly), 12 May 1961

B-Farah **35.0** B.Farah", Min al-"uthmaneya ila adawlat al-"ibrya (From Ottomanism to the Hebrew State)", 1985.

H-Hathut **36.0** H. Hathut, "Diaries of an Egyptian Doctor, Palestine the First Disaster of 1948", 1988.

Abu Raya **37.0** Student eyewitness interview with Abed Aziz Abu Raya, village of Silwad, 1979 (in SAJ)..

Nazzal **38.0** Nazzal, dissertation, Vol. II, 260-264, interviews with Ahmad Yousef Aliand Ahmad Shahadi Muhammed.

N-Nazzal **38.1** N-Nazzal, "The Palestinian Exodus from the Galilee", Galilee, 97 et seq.

Abu Sheikh **39.0** Student eyewitness interview with testimony of Ahmad Abdullah Abu Sheikh, Ramallah, 5 April 1995 (in SAJ)..

Eyewitnesses **40.0** Two eyewitness accounts offer different details, but confirm the massacre. Muhammad Adel Qadir al-Azziz Nazzal, student interview, Qabattia, 23 October 1999, provided an eyewitness report of the blowing up of houses. Ra"ouf al-Hadj Yehya, interview, 2001, provides details of approximately 20 people killed while fleeing (in SAJ)..

Hussein **41.0** M.H.A. Hussein, "Burayr Village", 1999 (in SAJ)..

Birzeit RC **42.0** Rashad Madani from Gaza who conducted oral history interviews with refugees in the south of Palestine for Birzeit Research Center and Amneh al-Najar, student interviewer from Beit Affa, el-Amari Refugee Camp, 1999

Shammoutt **43.0** Student eyewitness interview with Tamam Ahkal Shammoutt, 2001 (in SAJ)..

Anonymous **44.0** Other oral testimonies from people who still live in Jaffa and who wish to remain anonymous were given to Saleh Abdel Jawad (in SAJ).

Hamoudeh **45.0** H. Hamoudeh, "Al-"Abbasiyeh 1921-1948: The Struggle of a Palestinian Village", Abbasiyeh Villagers Association, n.d., 47-50, in Arabic.

Abu Hakmeh **46.0** Saleh Abdel Jawad interview with Anis Abu Hakmeh, Ramallah, 1997.

M-Abbasi **47.0** M. Abbasi, "The Battle for Safad in the War of 1948: A Revised Study", International Journal of Middle East Studies 36 (2004).

MH-Kelman **48.0** M. Kelman, Hagana Archives, file no. 65/13

MI-Kelman **48.1** M. Kelman, IDF Archives, file no. 1226/922/75, 121/4.

N-BY **49.0** N. Ben-Yehuda, Passed the Ropes, 1985, in Hebrew, quoted in Benny Morris, "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949 Revisited", Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney, 2004.

Goldenberg **50.0** M. Goldenberg quoted in W. Lehn (in association with U. Davis), "The Jewish National Fund", 1988, 245-246.

E-Y **51.0** Information communicated to the author (Saleh Abdel Jawad) by Elham Bayour, 1997, and Yousef Haddad, 1999 in California. Both are intellectuals from Bassa who did important work on village history (in SAJ).

Y-S **52.0** N.Yakub/F. Shalabi, Abu Shusha, Birzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #18, 1995. This monograph dedicated one whole chapter to the massacre. Later the author published more advanced accounts of the massacre in a number of newspaper articles.

S-B **53.0** S. Kanaana/B. al-Ka"bi, Kofr Saba, Birzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #11, 1991.

O-T **54.0** Five oral testimonies from the village, Saleh Abdel Jawad and his students interviews (in SAJ).

Slotsky **55.0** Y. Slotsky, "Sefer Toldot Ha Haganah" [The History of Haganah], From Struggle to War, Part II, 1972, Hebrew version, translated into Arabic by A. Kalifah as The Palestine War 1947-1948: An Official Israeli Account, 1986.

Titi **56.0** Saleh Idriss Titi, communication to Saleh Abdel Jawad, confirms atrocities, saying that most of those killed were refugees (in SAJ)..

Najar **57.0** Amneh Al-Najar, student interview from Beit Affa, el-Amari Refugee Camp, 1999 (in SAJ).

Al-Khatib **58.0** M.N. al-Khatib, "From the Events of the Disaster or the Palestinian Disaster", 1951,who presented a complete eyewitness account from a survivor, Marwan "Iqab al-Yahya.

Al Madani **59.0** Oral testimonies taken by Rashad al Madani, for Birzeit Research Center document the killing of the Egyptian workers and the killing in the Muslim sanctuary.

S-R **60.0** S. Kanaana/R. al-Madani, Kaufakha, Birzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #8, 1990.

J-H **61.0** Jamal Hussein report, dated 13 July 1948, entitled "Memorandum to the Secretary General of the United Nations on the Violation of the Truce by Jews".

M-M **62.0** Interview by Saleh Abdel Jawad with Mahmoud Mohammed Ghabish, el-Bireh, 29 October 1997 (in SAJ).

Menachem Attar **63.0** Menachem Attar (soldier)"s letter to editor, 2 May 1972, Yedi"ot Ahronot, quoted in Ehrlich.

Khoure **64.0** Elias Khoure, communication to Saleh Abdel Jawad, Berne Switzerland, August 1997 (in SAJ).

Danyali **65.0** Student interview with oral testimony of Amneh Ahmad Khalil Danyali, Bireh, 1999 (in SAJ).

Bajiss **66.0** Student interview with Abdel Jabir Bajiss (Abu "Izat), Rafat, near Ramallah, 20 October 1999 (in SAJ).

Rashid **67.0** Student interview with Ahmad Rashid, Qalandia Refugee Camp, 10 November 1999 (in SAJ).

Rantisi **68.0** Saleh Abdel Jawad interview with oral testimony of Samara Rantisi, el-Bireh, 2001 (in SAJ).

Abu Ghanim **69.0** Student interview with Hassan Abu Ghanim, Birzeit, 20 December 2000 (in SAJ).

Ibrahim **70.0** Student interview with Mohmmad Mahmoud Ibrahim, el-Bireh, 2 January 2001 (in SAJ).

Saleh **71.0** Student interview with Tawfiq Hussein Saleh, Birzeit, 2000 (in SAJ).

Al-Itihad **72.0** Al-Itihad (Haifa newspaper), 6 January 1998.

Mudor **73.0** A.R. Al-Mudor, Tieret Haifa, Berzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #19, 1995.

Ze-ev **74.0** Saleh Abdel Jawad interview with Efrat ben Ze-ev, Hebrew University, 1996, translated and gave SAJ copies of some of the correspondence between the IDF and the UN.

Hudeib **75.0** M.A.S. Hudeib, Al-Dawayimah Village, 1985.

Atharbeh **76.0** A. Atharbeh, Al-Dawayimah, Birzeit Research Center, The Palestinian Destroyed Villages, 21 April 1997.

Al-Huriya **77.0** "Olive Season Massacres: This is How They killed The People in al-Dawayima Mosque During the Friday Prayer", Sawt al-Haq wa-al-Huriya, 21 October 1994.

S-M **78.0** S.Kanaana/M. Eshtieh, Kofr Bir"am, Birzeit Research Center, Palestinian Destroyed Villages, series #13, 1991.

G-B **79.0** G. Gil"ad, "Hiram" Report Activites "B" 290800-292000", undated, IDFA 7249/49/170.

G-C **80.0** G. Gil"ad, "Hiram" Report Activites "C" – 292000-300800", undated, IDFA 7249/49/170.

M-K **81.0** The testimony by Mouhamed Karim, Mukhtar of Safsaf in UN documents, # S-0636-003-002, "Subject files – UN Military Observer Records 9/8/48 – 23/03/4" reported by Major Loheac and Captain Ballanie on 13 December 1948.

Srour **82.0** E.S. Srour, "Eilaboun: History and Memory", 1997, using the diaries of Fr. Marcos, the village priest who was an eyewitness and who interceded with the IDF.

Sunara **83.0** Interview with Butrus Shukri Mata (Abu Hana), Sunara (newspaper), supplement, 31 October 1997.

Srouji **84.0** E.Srouji, "The Fall of a Galilean Village during the 1948 Palestine War: An Eyewitness Account", Journal of Palestine Studies 33 (2004),

Al-Ayyam **85.0** Al-Ayyam, 15 May 2000, reports on a monument in "Eilaboun to 28 villagers killed during the war.

UN **86.0** UN Document S-0636-0002-003 Subject Files – Senior UN Military Observers Records 28 July 1948 – 30 November 1948 Field Observer"s Group: Beirut, "19 Septembre, 1948 No. 17/F: Reference votre lettre du 15 septembre 1948.

UN-Doc **87.0** UN document # S-0636-003-002, "Subject files – UN Military Observer Records 9/8/48 – 23/03/49 reported by Major Loheac and Captain Ballanie on 13 December, 1948".

UN Docs **88.0** UN Documents, #S-0636-003-002, "Subject files – UN Military Observer Records 9/8/48 – 23/03/49".

UN-Docss **89.0** UN document # S-0636-0002-003 "Subject Files – Senior UN MilitaryObservers Records", 28 July, 1948 – 30 November, 1948 Field Observers"Group Beirut 21st September 1948 No. 21/F Reference votre lettre du 15.9.48paragraphe 2. Incidents de Sha"b (173-255).

S-Titi **90.0** Saleh Abdel Jawad interview with Saleh Idriss Titi, quoting his aunt Fatmeh Othman Hassan "Abas, Irvine, California, 6 June 1999.

Al Daqs **91.0** Oral testimony of Abu Ishaq al Daqs, 85 years old when interviewed by Kadija Abu "Arqoub for Wattani (newspaper), No. 25.

Esber **92.0** Esber, Rosemarie, Under the Cover of War: The Zionist Expulsion of the Palestinians, Alexandria, VA: Arabicus, 2008.

IDF **93.0** "C Company", 103rd Battalion report, signature illegible, November 2, 1948, IDF Archive 1096\49\\65.Quoted by B Morris in Crimes of War: a-z Guide.

خريطة 3-9: خط الهدنة الأصلي والمقتطع في قطاع غزة

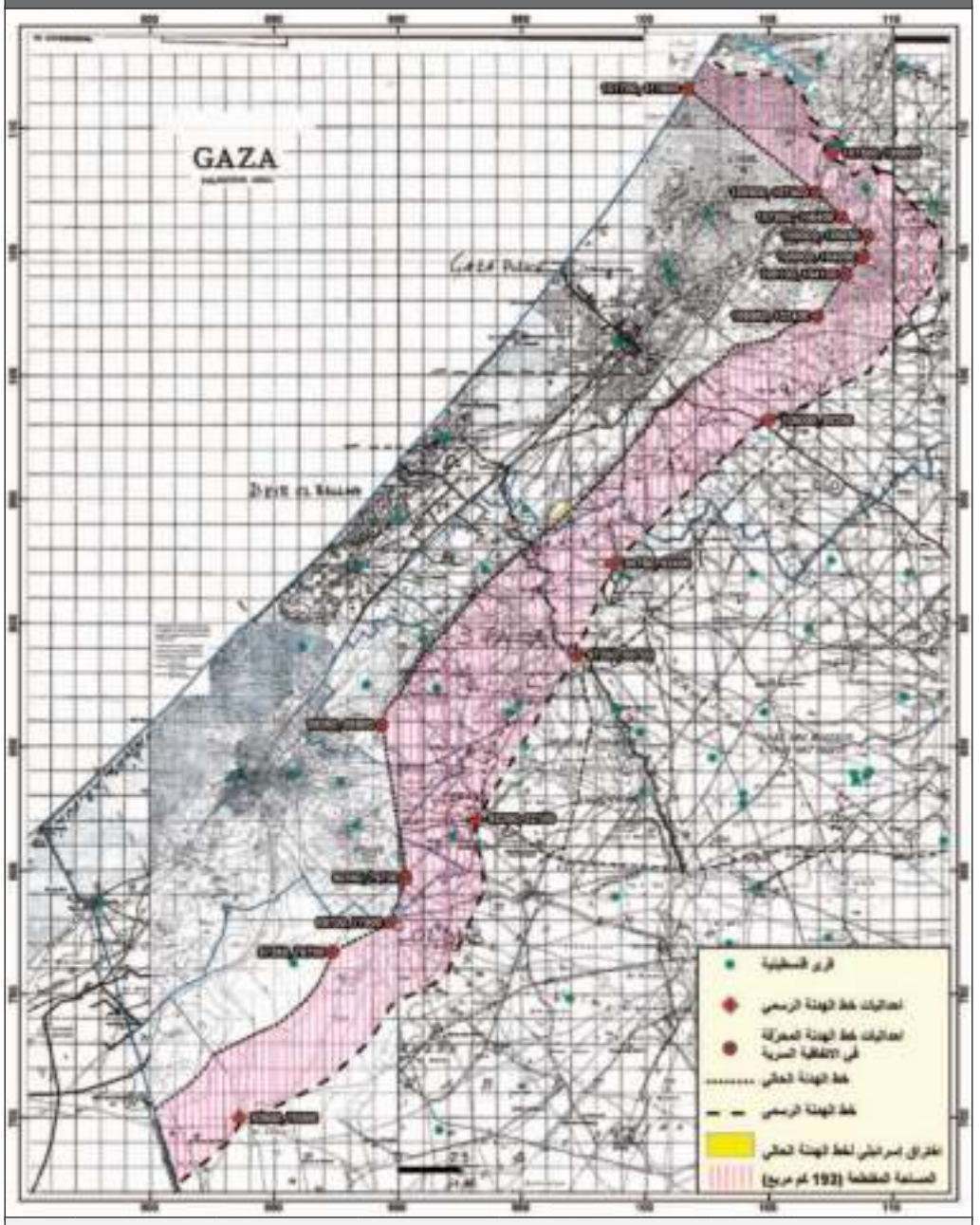

ملاحظات: خط الهدنة الأصلي حسب اتفاقية الهدنة مع مصر في 24 فبراير 1949 تحرك بموجب اتفاقية سرية في فبراير 1950 لتتقلص مساحة القطاع بمقدار 193 كم مربع.
الخريطة الأساس أعلاه هي خريطة الأمم المتحدة معلّم عليها مواقع قوات مراقبي الهدنة.

"يتجمعون حول مراقبي الأمم المتحدة" التماساً للحماية.[290] كان موقعا القريتين يتربعان على المحور الاستراتيجي المهم (غزة – الخليل) وعلى أراض زراعية خصبة. وكان يوسف فايتز ودافيد بن غوريون قد أتفقا، قبل بضعة أشهر، على ضرورة طرد المجموعات السكانية العربية الموجودة على طول محور الفلوجة – المجدل، عن طريق الترويع.[291] وكان اللجوء للترويع لدفع القرويين لمغادرة ديارهم، سياسة إسرائيلية معتمدة. صرح موشيه شيرتوك Moshe Shertok (شاريت لاحقاً Sharett)، وزير الخارجية الإسرائيلي، في 28 تموز/يوليو 1949، بعد أربعة أشهر تقريباً من طرد سكان القريتين، قائلاً: "لا يمكن في كل مرحلة أن ننظّم ما دبَّره جنودنا في الفلوجة [حيث] طاردوا العرب بعد أن وقعنا... التزاماً دولياً... لقد وردتنا تحذيرات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة بهذا الشأن... [كان هناك] على الأقل 30,000-25,000 (في أماكن أخرى) لم نستطع اقتلاعهم".[292] وخلافاً لشروط اتفاقية الهدنة، طردت إسرائيل السكان وصادرت ممتلكاتهم بعد انتهاء حرب 1948، عن طريق "الترويع" "دون نهاية" (bli sof) – "الترويع بواسطة جميع الوسائل".[293]

لم يكن ذلك هو الانتهاك الوحيد للاتفاقات الدولية. فقد تدبرت إسرائيل أمر الاستيلاء على أراض إضافية من قطاع غزة، وهو ما قلّص مساحة القطاع بحدود 200 كم مربع.

وتُظهر تقارير هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أن إسرائيل قامت، خلال الفترة 26-31 كانون الثاني/ديسمبر 1948[294] بقصف المستشفيات والمواقع المدنية من الجو. وفي الثاني من كانون الثاني/يناير 1949، قامت أربع طائرات إسرائيلية بقصف مركز توزيع المواد الغذائية على اللاجئين في دير البلح فقتلت ثلاثين مدنياً وأصابت سبعين بجروح. وقد تضمن تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر[295] المزيد من التفاصيل: فقد قدَّر التقرير عدد الشهداء بمائة وخمسين شخصاً ووصف الهجوم بأنه "صورة للرعب". ويرفع شهود العيان العدد إلى 225 شهيداً.
كان الهدف من تلك الهجمات الوحشية هو ثني اللاجئين عن محاولة العودة إلى ديارهم. فقد زرعت إسرائيل الألغام المميتة في منازل اللاجئين وعلى آبارهم. كما اشتكت إلى لجنة الهدنة المصرية – الإسرائيلية المشتركة من عبور اللاجئين العائدين، الذين كانت تطلق عليهم اسم "المتسللين". وفي الوقت نفسه، أجرت إسرائيل أعمال مسح مائية – جيولوجية في وادي الحسي، الذي يشكل الحد الشمالي من خط الهدنة، داخل قطاع غزة، وتبيَّن لها وجود مصادر مائية وفيرة. فخططت للاستيلاء على المنطقة.

وتحت ذريعة الحد من محاولات اللاجئين العودة إلى قراهم، فاوض الضباطُ الإسرائيليون المسؤولون عن الهدنة نظيرَيْهما المصريّيْن، محمود رياض وصلاح جوهر، بشأن إمكانية إزاحة خط الهدنة لمسافة 3 كم باتجاه غزة، وبهذا تقلصت مساحة غزة من 555 كم مربع إلى 362 كم مربع. وهكذا انتُزع وادي الحسي، بما يضمه من مياه جوفية، من قطاع غزة وأُزيح خط الهدنة إلى داخل القطاع. أنظر **الخريطة 3-9** للاطلاع على تفاصيل خطوط الهدنة الأصلية والمعدلة.

تم توقيع اتفاق سري، تحت إسم "إتفاقية التعايش" *(modus Vivendi)*[296]، بتاريخ 22 شباط/فبراير 1950 في العوجة (Nizana) وسُجّل في مجلس الأمن بتاريخ 17 آذار/مارس 1950. لم يكن الشعب في غزة، وفي مصر عموماً، على علم بهذا الاتفاق. ولكن عندما بدأ ترسيم خط الهدنة، هب الرجال والنساء في القرى التي تضررت من التعديل لاعتراض سبيل ضباط الهدنة بالصراخ والعويل والاحتجاج على تقطيع أوصال أرضهم.[297]

تقضي المادة الثالثة من "إتفاقية التعايش" بأن الإتفاقية المذكورة هي "ذات طبيعة محلية بالكامل ولن يكون لها تأثير من أي نوع على بنود اتفاقية [الهدنة] الأساسية". لكن هذه المادة لم تُطبَّق. بل تم ترسيم الخط بالبراميل، ومن ثم بخط حراثة بواسطة جرار زراعي، وأخيراً وبعد حرب قناة السويس (العدوان الثلاثي) عام 1956، بأعمدة ثابتة وبشريط شائك مكهرب.

بعد مضي عقود، اعترفت إسرائيل بالتلاعب الحاصل.[298] وفي مخالفة صريحة لشروط اتفاقية الهدنة، أعلنت إسرائيل عندما قررت عزل غزة وحصارها أن خط الهدنة (الذي جرت إزاحته) الذي يضم قطاع غزة يُعتبَر (حدوداً دولية) مع أسرائيل.[299]

الهدنة مع الأردن

كان الوضع أكثر تعقيداً على الجبهة الأردنية للأسباب الآتية: (1) كان طول خط المواجهة مع إسرائيل هو الأطول، 650 كم تقريباً، ويضم مناطق مأهولة بكثافة؛ (2) كان القتال بهدف السيطرة على مدينة القدس المقدسة هو الأكثر شراسة كما كان الاتفاق بشأن القدس أكثر صعوبة؛ (3) كان الجيش العراقي القوي، ومقر قيادته في نابلس، على وشك مغادرة فلسطين، بعد أن سيطر على القطاع الشمالي من الجبهة على امتداد خط رنتيس – قلقيلية – طولكرم – رمانة – نهر الأردن، وهي مساحة تبلغ 4,000 كم مربع تقريباً.

كانت المشكلة الأولى الدفاع عن القدس، عاصمة فلسطين والمكان المقدس لدى العرب (مسلمين ومسيحيين) واليهود. اضطر الملك عبد الله، مدفوعاً بموجة الاحتجاجات والمناشدات الفلسطينية، إلى توجيه الأوامر لجيشه (الجيش العربي)، العامل تحت قيادة البريطانيين الذين كانوا يزودونه بالعتاد والذخيرة، لحماية المدينة القديمة في القدس، على الأقل. وكان تردد الملك عبد الله في دخول القدس مرده جزئياً إلى اعتبار القدس كياناً منفصلاً Corpus Separatum في مخطط التقسيم. فلم يكن هدف الملك "تحرير" فلسطين بل ضم الجزء العربي من فلسطين إلى مملكته من خلال اتفاق مع اليهود على تقسيم

291 Morris, *supra* note 242, pp. 243-45.
292 المصدر السابق
293 Benny Morris, *1948 and After, Israel and the Palestinians.* Oxford: Clarendon Press, 1990, p. 131.
294 UNTSO, December 25, 1948 entry, UN file DAG – 13/3.3.1:10 (Atrocities).
295 ICRC G59/I/GC, G 3/82, January 1949 Report, dated Gaza, February 4, 1949
296 أنظر *Security Council* S/1471 of March 17, 1950, Text and Map
297 أنظر تفاصيل الحالة وإفادات الشهود في:
Abu Sitta, Salman, How *Israel contrived to shrink Gaza Strip,* London: al-Hayat newspaper, March 28, 2009, p. 15 [Arabic] accessed at: http://www.plands.org/store/writing/GazaArmisticeLine.pdf
298 أنظر Akiva Eldar, *How we fooled the Egyptians,* Haaretz, Sept. 27, 2005
299 تقول إسرائيل إنها عينت حدوداً دولية مع قطاع غزة، Haaretz (and Reuters), Sept. 21, 2005
300 أنظر، بصورة عامة، Shlaim, *supra* note 268

خريطة 3-10: المنطقة منزوعة السلاح في القدس حسب اتفاقية 7 يوليو 1948

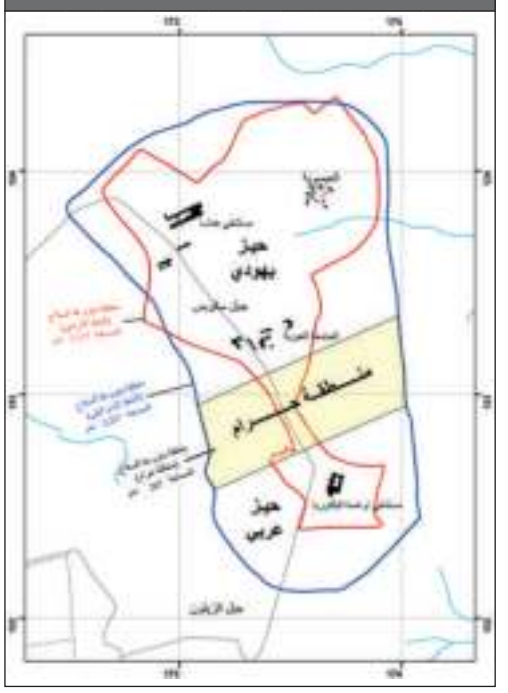

فلسطين بينهما.[300] ونتيجة الضغوط الشعبية الهائلة، دخل الجيش العربي القدس بعد 15 أيار/مايو مباشرة وتمكن من السيطرة على الجزء الشرقي من القدس وحمايته من أية هجمات صهيونية/إسرائيلية لاحقة. كانت هناك داخل المنطقة التي سيطر عليها العرب حامية إسرائيلية ومؤسسات يهودية، كالجامعة العبرية ومستشفى هاداسا، على جبل سكوبس في القدس الشرقية. مارست الحكومة البريطانية والرئيس ترومان ضغوطاً على الجيش العربي لإغاثة الإسرائيليين المحاصرين في جبل سكوبس. ولكن لم تُمارَس أية ضغوط مماثلة لإغاثة 60,000 عربي محاصر من سكان القدس الغربية، أو للسماح بعودة السكان الذين رحلوا.

أثناء فترة الهدنة الأولى، وقّع قائد اللواء نورمان لاش Norman Lash أول اتفاق حول منطقة منزوعة السلاح أُبرم بين "الحكومة المؤقتة" الإسرائيلية وبين الأردن بحضور ضباط هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. وقد انتقد الضباط العرب لاش، الذي وقع الاتفاق على ما يبدو بأوامر من غلوب ودون موافقة صريحة من الحكومة الأردنية.[301] ووصف عبد الله التل، وكان هو الضابط المكلف من الملك عبد الله بتوقيع الاتفاقيات من هذا النوع، اتفاقية جبل سكوبس بالكارثة.[302] وأشار إلى أن جبل سكوبس يعتبر مكمن قوة استراتيجي مشرف على المدينة القديمة، وعلى طريقَي القدس – عمان والقدس – رام الله، وعلى الأحياء العربية في القدس الغربية. كما اعتبر تسليمه جريمة. وقع لاش الاتفاقية بذريعة حماية المخطوطات الموجودة في الجامعة العبرية من الدمار في حال الحرب. ولكن لم يعط أي اهتمام مماثل إلى الدمار الفعلي وإلى أعمال النهب التي تعرضت لها المواقع الإسلامية والمسيحية وآلاف البيوت العربية في القدس الغربية، ولا إلى أطنان الكتب التي كانت في المكتبات الخاصة في بيوت الشخصيات الفلسطينية الذين كانوا يعيشون في القدس الغربية، والتي نهبتها قوات الهاغانا لتودع في المكتبة الوطنية للجامعة العبرية على جبل سكوبس.

جرى توقيع هذه الاتفاقية في 7 تموز/يوليو 1948. وكانت المنطقة التي تشملها الاتفاقية تضم مستشفى هاداسا، والجامعة العبرية، وقرية العيساوية العربية، ومستشفى أوغستا فكتوريا Augusta Victoria (وهو مؤسسة ألمانية خيرية كانت تعمل لصالح الفلسطينيين). أنظر **الخريطة 3-10**. وكان سيجري الفصل بين المناطق العربية واليهودية بمسافة عرضها 180 م من الأرض الحرام. كما كان من المفروض أن يقيم رجال الشرطة المدنية العرب واليهود، العاملين تحت قيادة الأمم المتحدة، ضمن هذه الأرض

خريطة 3-11: المثلث المتنازل عنه في المفاوضات السرية مع الأردن

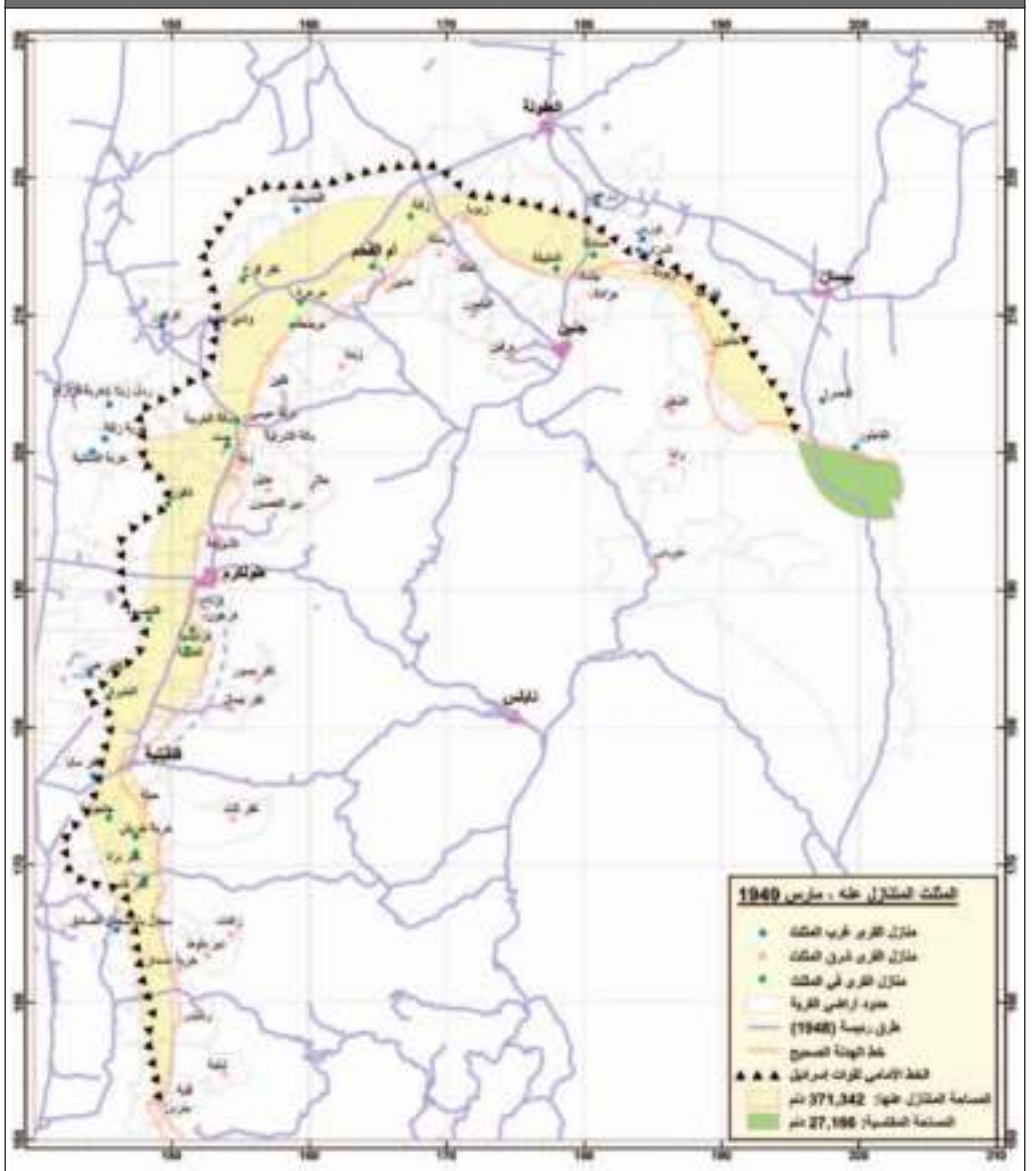

مصدر خريطة التنازل UN map H212-10-1947. أضيف عليها خط الهدنة الصحيح ومواقع القوات الإسرائيلية وأسماء القرى والطرق والمساحات.

الحرام، وأن يحصل الإسرائيليون على المؤن التي يحتاجونها من الطعام والماء، على أن لا يُسمح بدخول العسكريين أو المعدات العسكرية، أوالقيام بعمليات عسكرية.

خلال الأشهر العشرة التالية، لم يخض الجيش العربي تحت قيادة البريطانيين أية معارك جدية. كانت مصلحة بريطانيا تقضي بإنشاء دولة يهودية ضمن حدود معقولة، وضم ما تبقى من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن تحت حكم الملك عبد الله، شرط تأمين اتصال عبر فلسطين بين مصر وشرق الأردن، التابعتين كليهما للنفوذ البريطاني. لم تكن بريطانيا، ولا أية حكومة عربية، تدعم فعلاً قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولم يقدم الجيش العربي أية مساعدة للجيش المصري على الجبهة الجنوبية التي كانت تتعرض لهجوم إسرائيلي استمر منذ منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر 1948 ولغاية منتصف شهر كانون الثاني/يناير 1949. وعندما رفض الجيش العربي الانصياع للأوامر الصادرة عن القيادة المشتركة العراقية والأردنية في نابلس، سرى الاضطراب والهياج بين صفوف الجنود العراقيين. وبلغ التوتر بين الجيشين الهاشميين، العراقي والأردني، ذروته في ربيع عام 1949. فقرر الجيش العراقي الانسحاب من فلسطين وتسليم طولكرم ونابلس وجنين إلى الأردن. وكان العراقيون قد صمدوا في هذه الجبهة وصدوا الهجمات الإسرائيلية عليها طوال عشرة أشهر. وبينما كانت مفاوضات الهدنة جارية بين الوفدين الأردني والإسرائيلي في رودس تحت رعاية الأمم المتحدة، بعث الإسرائيليون برسالة إلى الملك عبد الله يعربون فيها عن مطالبتهم بالحصول على حصة في الأراضي التي انسحب منها الجيش العراقي. وهددت إسرائيل بأنها، إذا لم ينصاع الملك عبد الله لطلبهم، ستحتل كامل الضفة الغربية مشيرة إلى أن عدد أفراد جيشها يفوق عدد أفراد الجيش الأردني بعشرة أضعاف. رفضت الأردن الاستجابة لطلب إسرائيل. ولإثبات جدية مطالبهم، حشد الإسرائيليون ثلاثة ألوية بصورة واضحة وعلنية أثناء النهار. عقدت اجتماعات سرية لثلاث ليال في الشونة في الأردن، بين مسؤولين إسرائيليين كبار وبين الملك عبد الله وكبار وزرائه وضباطه، لمناقشة وتحديد الأسلوب الأمثل للاستجابة للمطلب الإسرائيلي. أذعن الملك أخيراً، فعقدت الاتفاقات السرية في 23 و30 آذار/ مارس 1949، ومن ثم أُدرجت في اتفاقية الهدنة الرسمية التي كان يجري التفاوض بشأنها في رودس. ولم يكن المفاوضون الأردنيون في رودس على علم بالصفقات السرية الغامضة.[303]

كانت خسارة لم يكن يتوقعها الفلسطينيون ضاعفت من حجم مأساتهم. أنظر **الخريطة 3-11**. فقد أثر ذلك الاتفاق السري على حياة 100,000 (98,545 في منتصف عام 1949) فلسطيني كانوا يعيشون في 70 قرية شطرها الخط الجديد أو جزأها. من بين تلك القرى، وجدت 18 قرية، في الجزء الذي تم التخلي عنه، نفسها فجأة تحت الحكم الإسرائيلي. وفقدت 38 قرية، ظلت ضمن الضفة

301 أنظر صادق الشرع، *حروبنا مع إسرائيل، 1947-1973*. عمان: الشروق، 1997، ص 109. أنظر أيضاً، التل، الهامش 276، ص 234.
302 المصدر السابق.
303 روى آفي شليم Avi Shlaim هذه القصة الغريبة بوضوح، الهامش 268، ص 406-433، أو في طبعة موجزة من
The Politics of Partition, King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921-1951. Oxford: Oxford University Press, 1990, pp. 290-316.

خريطة 3-12: الأراضي الحرام في القدس

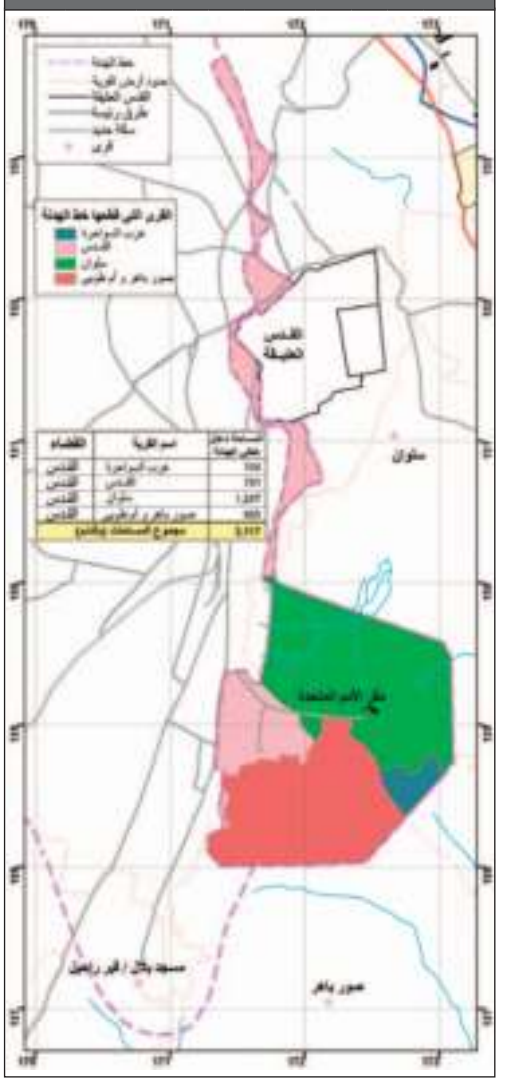

خريطة 3-13: الأراضي الحرام في اللطرون

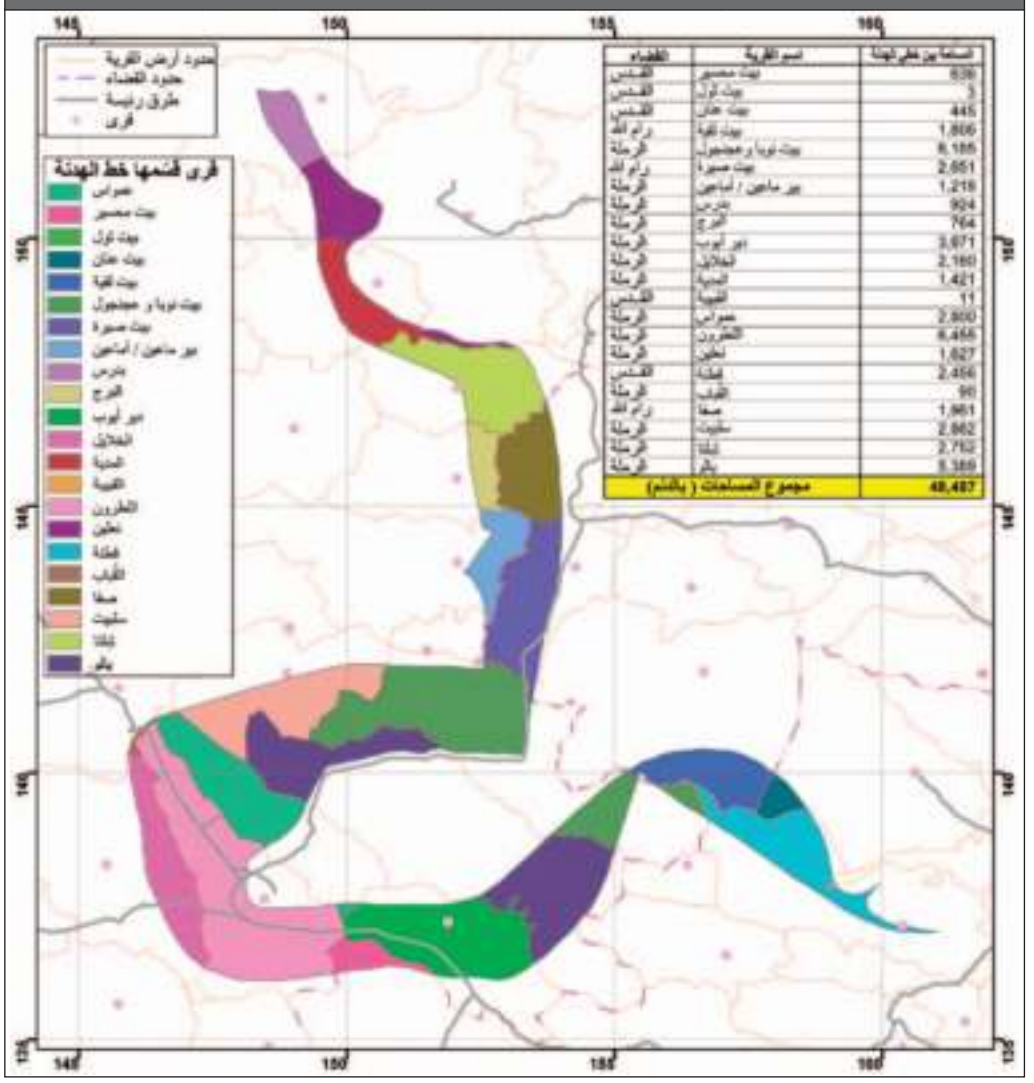

القضاء	اسم القرية	المساحة بين خطي الهدنة
القدس	بيت محسير	639
القدس	بيت نوبا	3
القدس	بيت عنان	445
رام الله	بيت لقيا	1,866
الرملة	بيت نوبا و مجدول	6,185
رام الله	بيت صفرة	2,651
الرملة	بير ماعين / أباعين	1,219
الرملة	بدرس	924
الرملة	القرح	764
الرملة	دير أيوب	3,971
الرملة	الخلايل	2,160
الرملة	الدنبة	1,421
القدس	القبية	11
الرملة	عمواس	2,800
الرملة	اللطرون	6,455
الرملة	لخيش	1,627
القدس	قطنة	2,456
الرملة	الولجة	90
رام الله	صطف	1,961
الرملة	بيت	2,862
الرملة	لفتا	2,752
الرملة	يالو	5,389
مجموع المساحات (بالدنم)		40,487

الغربية، جزءاً كبيراً من أراضيها. كما فقدت 14 قرية أخرى، على الجانب الإسرائيلي من الخط، بعضاً من أراضيها. خسر الفلسطينيون واحدة من أخصب المناطق وأكثرها إستراتيجية تبلغ مساحتها 371 كم مربع، أي مساوية تقريباً لمساحة قطاع غزة. وكانت المنطقة المعروفة باسم المثلث الصغير تضم قرى أم الفحم والطيرة والطيبة وكفر قاسم وباقة الغربية. وقد نما العديد من تلك القرى الأن وأصبحت بلدات. أما مدينتي طولكرم وقلقيلية، فقد نجتا بالكاد من هذاالتقسيم وظلتا داخل الضفة الغربية.

تضمنت اتفاقية الهدنة الأخيرة، الموقعة في 3 نيسان/أبريل 1949،[304] شروط المفاوضات السرية بين الملك عبد الله وإسرائيل، وأضيفت إليها بنود زائفة لتبدو أكثر توازناً. فهناك منطقة قيل إن الأردن حصلت عليها في الفاطّور، لم تُسلَّم إطلاقاً. كما لم تُدفع كلفة الطريق البديل بين طولكرم وقلقيلية، التي كان من المفروض أن تسددها إسرائيل (المادة VI، الفقرة 5). كما أن التعديلات التي أتفق عليها "لصالح جيش المملكة الأردنية الهاشمية... التي أضيفت للتعويض عن... الخطوط في القطاع العراقي"، (المادة VI، الفقرة 4) كانت وهمية بالكامل. فلم تجر أية تعديلات. بالنسبة لقطاع القدس، أخفت المادة V، الفقرتان أ، ب تخلّي الأردن لإسرائيل عن خط سكة الحديد يافا – القدس الذي يمر جنوب القدس، وإلغاءها منطقة الأرض الحرام شمال القدس، وجعلها تقتصر على منطقة اللطرون. أنظر أدناه. ويبدو أن "أساليب البلطجة التي لجأ إليها دايان (Dayan)"، قد أعطت ثمارها.[305]

استغل دايان (Dayan) خرائط 1:20,000 التي كان قد وقعها مع عبد الله التل في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، المرفقة باتفاقية "وقف إطلاق النار الصادق غير المشروط" الخاصة بالقدس، لصالح إسرائيل. فقد استخدم دايان (Dayan) أقلاماً شمعية لينة انعكست على الأرض بصورة مسافة 40-60 م، وهي مسافة كافية لتغطي بيوتاً وشوارع. ولدهشة بن غوريون، وافق الملك عبد الله على طلب دايان بإزاحة خط وقف إطلاق النار 200 م جنوباً بحيث أصبح خط سكة الحديد في الجانب الإسرائيلي. كان الأردنيون على استعداد لتسليم دار الحكومة ومقر هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة، لولا الاحتجاجات الدولية. وقاوم السكان منكودو الحظ تقسيم الأرض الحرام مقاومة عنيفة. كان خط التقسيم يشطر قرية بيت صفافا إلى نصفين. كما انتقلت قرية صور باهر الواقعة على منحدر جبلي في جنوب القدس، إلى أيدي الإسرائيليين.[306] أنظر **الخريطة 3-12**. باءت محاولات استبدال المواقع والقرى في اللطرون بالفشل وظل الوضع القائم على حاله.

صار من المتعذر على الفلسطينيين الوصول إلى منشأتين مهمتين: محطة الضخ الحيوية التي تزود القدس بالماء، ومعسكر ضخم للجيش. فقد كانت المنشأتان داخل الأرض الحرام في اللطرون، واستولت عليهما إسرائيل في نهاية المطاف. تُرك دير اللطرون القديم في جانب الضفة الغربية من خط الهدنة، وكذلك قرية عمواس التوراتية وقريتين أخريين في هذه المنطقة. أنظر **الخريطة 3-13**.

بالإمكان تفسير خلفية التطورات المذكورة لدى الاطلاع على المزيد من التحليلات. فقد ناقش نزار فرسخ[307] مسألة جيب اللطرون (الأرض الحرام) وموقع قرية قطّنَة كما روى المؤرخ المرموق عارف العارف، وكان مسؤولاً أردنياً بارز في الحكومة الأردنية، قصة الاتفاق وموقع خط الهدنة.[308]

وقّع المفاوضون الأردنيون مع نظرائهم الإسرائيليين على خريطة بمقياس 1:250,000 تُظهر الأرض الحرام الممتدة من بُدرس إلى بتير. وكانت أجزاء واسعة من القدس وقراها الجنوبية وخط سكة الحديد القدس – يافا خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية. وقّع الخريطة المذكورة كلٌّ من صدقي الجندي وموشيه دايان. لكن الإسرائيليين أقنعوا الملك عبد الله بتوقيع خريطة أخرى بمقياس 1:100,000 وقّعها مسؤولون أردنيون بأوامر من الملك.[309] الخريطة النهائية (1:20,000)، المودعة لدى الأمم المتحدة تحت اسم خريطة تعيين الحدود (والأصح: تخطيط الحدود) I-HJK، المبينة في **الخريطة 3-14**، تُظهر الخط النهائي الذي يُرسَم منذ ذلك الحين على جميع الخرائط. بموجب الخط الأخير، تم التنازل لإسرائيل عن قرى الولجة، القبو، بتير، الجورة، المالحة، شرفات، بيت صفافا، أو عن جزء واسع من أراضي تلك القرى. (القرى التي يوجد خط تحت اسمها هي الأكثر معاناة من إزاحة الخط.) وبالإضافة لذلك، ضم الخطّ الأخير جزءاً مهماً من خط سكة الحديد القدس – يافا إلى إسرائيل. وهكذا تم اختزال خط الهدنة النهائي بخط واحد إلى الجنوب والشرق لغاية قطنة حيث يلامس الحافة الجنوبية للقرية تاركاً إياها داخل الضفة الغربية. عند هذه النقطة، هناك فجوة إلى الجنوب من قطنة، بعد هذه الفجوة يبدأ الخط المزدوج للأرض الحرام بتطويق المنطقة البارزة من اللطرون إلى أن يصل بدرس ليستمر بعد ذلك كخط واحد. إستمر ظهور ثغرة قطنة في جميع الخرائط لغاية عام 1957 على الأقل حين صارت الخرائط الإسرائيلية تُظهر خط الهدنة دون ثغرة باللون الأخضر.[310] استناداً لاتفاقية الهدنة، لا يقع جيب اللطرون ضمن نطاق السيادة الإسرائيلية. في صيف عام 1967، أمر إسحق رابين بتدمير القرى الواقعة هناك (عمواس، ويالو، وبيت نوبا) وطرد سكانها. ومن ثم بُنيت مستوطنات إسرائيلية على موقعها وعلى أراض تتجاوز موقعها في أراض الضفة الغربية.

304 اتفاقية الهدنة العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1949.
305 Shlaim, *supra* note 268, pp. 326-28.
306 المصدر السابق.
307 Farsakh, Nizar, *the Status of the Latrun"s No Man"s Land,* MA Thesis, Geography Dept, King"s College, London, 2003.
308 عارف عارف، النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1955، صيدا؛ لبنان: المكتبة العصرية، بدون تاريخ، المجلد 4، ص 897-901.
309 المصدر السابق، ص 898.
310 Survey of Israel, 1:100,000 (based on Survey of Palestine), Ramleh Sheet, 1952-1959, partly in Hebrew
أنظر أيضاً فرسخ، الهامش 307، ص 21، رقم 20.

خريطة 3-14: خط الهدنة المتغير في القدس واللطرون

ملاحظات: خلفية الخريطة هي خريطة فلسطين 1:25,000 وعليها توقيع صدقي الجندي وموشى ديان في المربع أعلى اليمين. كذلك مبيّن على الخريطة: الخط الأسود المزدوج والخط الأحمر المتقطع تحولا إلى خط واحد أحمر بالتنازل عن خط السكة الحديد وأراضي القرى جنوب القدس لصالح إسرائيل. الخط المنفرد حول قرية قطنّة في خريطة 1:20,000 كما هو مبين في سجل الأمم المتحدة مبين في المربع بالمنتصف. وبذلك أصبح الخط الأحمر المنفرد من بتّير إلى القطنّة هو الخط المبين (خطأ) على معظم الخرائط بإقفال الفجوة عند قطنّة. المنطقة المخططة بالأزرق فقدها العرب وكسبتها إسرائيل بعد التنازل عن خط السكة الحديد. أما المنطقة بين خطي الهدنة بين قطنّة وبدرس فقد بقية كمنطقة حرام لكن رابين دمر القرى بينهما عام 1967 وطرد أهلها.

الاستنتاج البديهي من هذه المراجعة للأحداث هو أن الإسرائيليين كانوا يحاولون بكل وسيلة ممكنة ضم مزيد من الأراضي في حين كان الأردنيون عاجزين عن مقاومتهم، لا سيما في حال وجود أوامر بهذا الشأن من الملك عبد الله. فقد كانت المفاوضات السرية بينه وبين الإسرائيليين مستمرة منذ عامين. كان العامل الفاصل في تحديد الموقع النهائي لخط الهدنة هو توازن القوى، الذي تفرضه سياسة لي الذراع والتهديدات الإسرائيلية، ولم يكن راجعاً إلى مهارة المفاوضين.

ورغم أن توقيع اتفاقية الهدنة جرى في نيسان/أبريل 1949، إلا أن إسرائيل قد بدأت بممارسة الضغوط الهادفة لإزاحة الخط قبل عدة أشهر. وكان أحد مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة قد عرض على قائد القوات المصرية في بيت لحم، في كانون الأول/ديسمبر من عام 1948، الانسحاب من خط جبهته قرب خط سكة الحديد، فرفض هذا الأخير.[311] بعد أسابيع، انسحبت القوات المصرية من منطقة بيت لحم بكاملها وسلمتها إلى الأردنيين نظراً لإلحاح الأردنيين بهذا الشأن ولاندحار المصريين أمام الإسرائيليين في الجبهة الجنوبية حيث كانوا قد تُركوا دون أية مساعدة أو إغاثة من الجيوش العربية الأخرى.

كما أخفت المادة V، الفقرة d من اتفاقية الهدنة، التنازُل لإسرائيل عن أعمال البوتاس Potash على البحر الميت وعن رقعة كبيرة من الأراضي العربية المحيطة بها من الغرب والجنوب. وقد تحدد خط الهدنة جنوب بيت لحم وفي قضاء الخليل حتى البحر الميت عشوائياً إلى حد كبير تحت ضغط الإملاءات الإسرائيلية. واستناداً للمادة VIII، كانت ستُشكَّل لجنة خاصة "بكفاءة استثنائية" مؤلَّفة من أردنيين وإسرائيليين، دون إشراك لجنة الهدنة المشتركة التابعة للأمم المتحدة، لتسوية الأمور بين الفريقين دون تدخل الأمم المتحدة.

كانت اتفاقية الهدنة الأردنية – الإسرائيلية الاتفاقية الأكثر تعقيداً وغموضاً بين اتفاقيات الهدنة الأربع. ولذلك، كان من الطبيعي أن تؤدي إلى المشاكل الأشد وقعاً وإيلاماً. وما إن انكشفت أخبار الاتفاقية حتى عم الاستياء والنقد المرير لا سيما بين أوساط الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم أو هُجّروا أو تعرضت قراهم للتقسيم. ويصف شاهد عيان التطورات الأخيرة في فلسطين العربية بقوله: "عويل، توراتي الطابع والحدة، ونساء يلطمن خدودهن، ولاجئون يتدفقون على الدروب الآتية من الساحل".[312]

بلغ غضب الفلسطينيين وحنقهم ذروته عندما بدأ الضباط الأردنيون والإسرائيليون في الضفة الغربية، والضباط المصريون والإسرائيليون في قطاع غزة، تحديد خط الهدنة على الأرض. فقد حاول الغاضبون، وهم يصرخون ويصبون اللعنات، ملاحقة الضباط وطردهم من أراضيهم. لجأ الإسرائيليون أحياناً لإطلاق النار على المحتجين الغاضبين. قطع خط الهدنة أوصال 111 قرية (104 قرى في الضفة الغربية و7 قرى في قطاع غزة) إضافة إلى منطقة بئر السبع. كان الخط يفصل المنازل عن الأراضي التابعة للقرية وبالتالي فقد القرويون سبل معيشتهم. وفي أحيان أخرى لم يعد بإستطاعة القرويين الوصول إلى البئر أو نبع الماء أو أية مصادر أخرى للماء في القرية بعد أن فصلهم عنها سلك شائك. كما كانت مدرسة القرية والمقبرة والمسجد أو الكنيسة تختفي وراء برج المراقبة الذي تطل منه الرشاشات الإسرائيلية. وقد يتحول موكب جنازة يسير على جانبي السلك الشائك في قرية مشطورة، كبيت صفافا مثلاً، إلى مناسبة حزينة للتعبير عن الغضب. كان الخلاف على المواقع يُفسَّر دائماً لمصلحة إسرائيل على حساب القرويين. وزاد الأمر سوءاً أن الضباط العرب، سواء منهم المصريين أو الأردنيين، المرافقين للضباط الإسرائيليين، كانوا جاهلين بالمنطقة. فلم يكونوا ليقدروا قيمة هضبة ما، أو واد أو طريق، بالنسبة للحياة في القرية. ولم تثمر احتجاجات القرويين إلا في ما ندر.[313] وبموجب الإتفاقيات فإن المناطق منزوعة السلاح والأراضي الحرام العديدة تسمح بدخول السكان ليستطيعوا الوصول إلى منازلهم وأراضيهم. لكنهم في الواقع العملي كانوا يتعرضون للمضايقات وللعقبات. بعد عام 1967، ضمت إسرائيل المناطق منزوعة السلاح والأراضي الحرام ودمرت جميع القرى الموجودة فيها.

يمكن الاطلاع على مدى التمزيق الحاصل للقرى في **الخريطة 3-15** وفي الجدول المرفق بها. يبين الجدول أنه من ضمن 3,426,001 دونماً، وهي مجموع مساحة القرى المجزأة، أصبحت نسبة 45% تحت الحكم الإسرائيلي، و54% في الضفة الغربية، و1% ضمن خط الهدنة. وبالإمكان الاطلاع على مساحة الأراضي التي كسبتها إسرائيل نتيجة تقسيم القرى، من الجدول الذي يضم مجموع المساحات المقاسة على جانبي الخط. يبين **الجدول 3-3** أن 1,532,664 دونماً (أي نسبة 45% من 3,426,001 دونماً) أضيفت إلى إسرائيل، وهذا يعادل 24% من مساحة إسرائيل إذا استثنينا منطقة بئر السبع. وهكذا تحولت خطوط الهدنة، التي تقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق، إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ميدان للصراع المستمر إلى يومنا هذا.

ومن الطبيعي أن نتوقع قيام القرويين بعبور خط الهدنة الوهمي وعدم إعترافهم به، قبل أن يتحول إلى سلك شائك مكهرب أقيمت على طوله أبراج مراقبة وسُيّرت عليه دوريات مسلحة، وذلك لإنقاذ قريب مسن لم يتسنَّ له أن يغادر، أو لإحضار المواشي التي تركت في الحظائر، أو لسقاية المحصول أو جنيه، أو لإحضار المؤن المحفوظة أو الأوراق المهمة التي تركت في الخزائن. كما عاد أيضاً بعض الشباب للقتال ضد محتلي بيوتهم وأراضيهم. لكن تواضع سلاحهم وتدريبهم لم يمكنهم من إحراز نتائج ملموسة. بيد أن تلك العمليات وفّرت ذريعة لإسرائيل لشن هجمات على القرى المجاورة لخط الهدنة. وكانت المجازر في قبية ونحلين والسموع وقرى أخرى، التي ارتكبتها الوحدة 101 بقيادة أرييل شارون، بمثابة التجسيد لتلك السياسة.[314]

الهدنة مع لبنان

لم تمثّل اتفاقية الهدنة مع لبنان، الموقعة في 23 آذار/ مارس 1949[315]، أية إشكالات. فالجيش اللبناني لم يعبر الحدود اللبنانية الفلسطينية إطلاقاً. وسارت المفاوضات بهدوء وسلاسة. فقد كان الضباط اللبنانيون في غاية الود كما كانوا متعاونين مع الإسرائيليين.[316] وحددت الاتفاقية الموجزة خط الهدنة بخط الحدود الدولية بين فلسطين ولبنان التي تعود إلى العام 1923. لكن الوضع تغير تغيراً دراماتيكياً بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. وتعتبر الحدود اللبنانية حالياً من أكثر الحدود سخونة. **أنظر قسم 3-1 (6).**

الهدنة مع سوريا

كانت اتفاقية الهدنة، الموقعة في 20 تموز/ يوليو 1949[317]، آخر الاتفاقيات وأصعبها في المفاوضات. وكانت المناطق التي تسيطر عليها سوريا عشية توقيع اتفاقية الهدنة تشمل:

311 هذا هو نص البرقية العسكرية المصرية التي وصلت في 7 كانون الأول/ديسمبر 1948:
من قيادة بيت لحم إلى رئاسة القوات 2340 6 / 12:
"حضر لي مندوب الهدنة للتفاهم على تعديل الخطوط حسب الأتفاق الذي تم بين مندوب الجيش العربي ومندوب اليهود. علمت أن مندوب الجيش العربي كان يتكلم بالنيابة عني. أفهمت مندوب الهدنة أنه لم يفوض مني. التعديل يستدعي سحب بعض قواتنا من أمام خط السكة الحديد (الموجود ببيت صفافا إلى حوالي 300 متر خلف الخط). رفضت التنفيذ. الأسباب: عدم إعترافي بهذا التعديل، عدم صدور أوامر بهذا الخصوص في رئاسة القوات، وجود منازل عربية في المنطقة المراد إخلاؤها. هذه هي المنطقة الوحيدة في قطاعي التي تمر فيها السكة الحديد. أخطرته بالأتصال برئاسة القوات عن طريق مندوب الهدنة في غزة. منتظر أوامركم".
وردت في كتاب محمد حسنين هيكل، *جيوش وعروش: مذكرات حرب فلسطين 1948*، القاهرة: دار الشروق، 2000، المجلد 2، ص 430.

312 Shlaim, *supra* note 268, p. 432.

313 كان أحد الاستثناءات إجراء تحويل بسيط في مسار الخط لصالح القرية. ولم تكن الأرض المعنية تحمل قيمة إستراتيجية تذكر. مقابلة مع الحاج محمد أبو دقة، مختار عبسان، قطاع غزة، تشرين الأول/أكتوبر 1995.

314 وصفت المصادر العربية العديد من تلك الفظائع. انظر مثلاً، الشرع، الهامش 301، ص 298، والعارف، الهامش 308. للإطلاع على الملفات الإسرائيلية التي تم الكشف عنها، انظر: Morris, *supra* note 293; and, Benny Morris, *supra* note 287

315 اتفاقية الهدنة العامة اللبنانية الإسرائيلية، تاريخ 22 آذار/ مارس 1949.

316 Shlaim, *supra* note 268, p. 275

317 اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية، تاريخ 20 تموز / يوليو 1949.

خريطة 3-15: القرى التي قسّمها خط الهدنة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومساحة الأراضي المقسمة على جانبي الخط

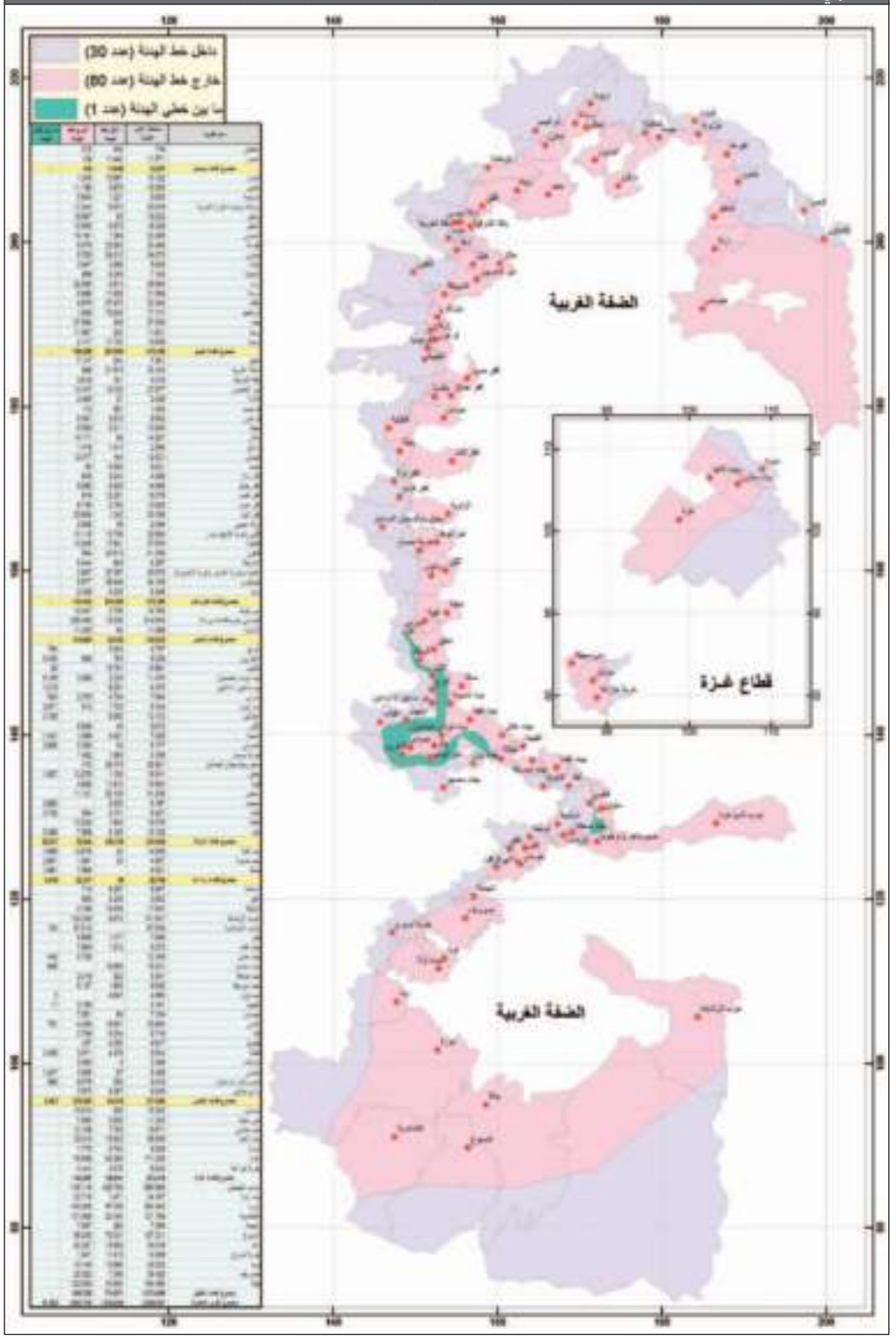

جدول 3-3: ملخص مساحات الأراضي الواقعة داخل وخارج وعلى خط الهدنة لكل فلسطين

البيان	مجموع المساحة بالدنم	داخل خط الهدنة	خارج خط الهدنة	بين خطي الهدنة
أراضي القرى الواقعة داخل خط الهدنة	6,357,781	6,357,781		
أراضي القرى الواقعة خارج خط الهدنة	4,016,915		4,016,915	
أراضي القرى التي قسمها خط الهدنة	3,426,001	1,532,664	1,841,735	51,602
أراضي قضاء بئر السبع	12,523,751	12,444,107	79,644	
مجموع مساحة الأراضي	**26,324,447**	**20,334,552**	**5,938,294**	**51,602**
بحيرة طبرية	168,278			
نصف مساحة البحر الميت	493,306			
مسطح فلسطين الكامل (أرض وماء)	**26,986,031**			

القطاع الشمالي، شمال عزيزات (4.2 كم مربع)؛ القطاع الأوسط، جنوب الحولة وشريط أرضي على طول نهر الأردن (26.9 كم مربعاً) والقطاع الجنوبي شرق بحيرة طبرية (33.3 كم مربعاً). أي ما مجموعه 64,444 دونماً. وإذا أضيفت بحيرة الحولة (الخط المنقط في **الخريطة 3-16**) (2,437 دونماً)، يكون المجموع الكلي 66,881 دونماً. هذه المنطقة أراض فلسطينية. وكانت تضم عشر قرى فلسطينية (خان الدّوير في القطاع الشمالي؛ كراد البقارة، كرادة الغنامة، منصورة الخيط، بردة في القطاع الأوسط؛ سمرة، النقيب القديمة والجديدة، خربة التوافيق والحمة في القطاع الجنوبي). كانت هناك مستوطنات يهوديتان فقط: مشمار هياردين وعين جيف (**الخريطة 3-16 والجدول المرفق**).

كانت المفاوضات التي سبقت اتفاقية الهدنة عسيرة، واستمرت من نيسان/ أبريل ولغاية تموز/يوليو 1949. أصر الإسرائيليون على انسحاب الجيش السوري من الأراضي الفلسطينية بحيث تصبح المنطقة منزوعة السلاح. رفض السوريون الاستجابة لهذا الطلب في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل، بصورة غير قانونية، أجزاء كبيرة من فلسطين. أخيراً، توصل نائب وسيط الأمم المتحدة، الدكتور رالف بانش، إلى حل بأن أصدر كتاباً أصبح يُعرف باسم "البيان الرسمي". قبل ثلاثة أسابيع من توقيع الاتفاقية، أي في 26 حزيران/ يونيو 1949، أرسل الدكتور بانش كتاباً إلى كل من الجانبين السوري والإسرائيلي. وفي تلك الرسالة، التي أصبحت جزءاً من السجلات الرسمية، استثنى مطالب إسرائيل بالسيادة على المنطقة، تحديداً، من الإدراج في اتفاقية الهدنة. وقال بانش إن "المسائل المتصلة بالحدود الدائمة والسيادة الإقليمية والعلاقات الجمركية والتجارية وما أشبه، يجب أن تُعالَج في اتفاقية السلام النهائية، **وليس** في اتفاقية الهدنة".[318] (إبراز الكلمة موجود في الأصل). أما الموضوعات المدرجة للمفاوضات في المستقبل، عدا السيادة على الأرض، كانت مشابهة لنفس المشاكل التي تم حلها في اتفاقية 1926 بين الإنتدابين الفرنسي والبريطاني حول الحدود.

أضاف الدكتور بانش، مخاطباً موشيه شاريت (شيرتوك)، وزير خارجية إسرائيل، "منذ بداية هذه المفاوضات، كانت الصعوبة الكبرى التي تعترض سبيلنا هي الاستجابة لطلب إسرائيل، **الذي لا يستند إلى أي أساس**، من الجيش السوري الانسحاب من فلسطين. وقد أقنعنا السوريين، بعد جهد جهيد، بالاستجابة للطلب. وآمل ألا يتم نقض ذلك بأية طلبات قانونية حرفية [من طرفكم] تتعلق بالمبادئ العامة للسيادة وإدارة المنطقة والتي سيتم، بأية حال، إيجاد حلول مرضية لها عند وضع الخطة موضع التنفيذ العملي".[319] (إبراز العبارة مضاف). وسَّع الدكتور بانش مجال استثناء (أي رفض) مطالب إسرائيل بالسيادة، ليشمل مناطق أخرى منزوعة السلاح، مثل دار الحكومة وجبل سكوبس في القدس، ومنطقة العوجة منزوعة السلاح على الحدود الفلسطينية/المصرية. بعد عامين من صدور بيان الدكتور بانش، أكد مجلس الأمن، في قراره الصادر في 18 أيار/ مايو 1951 بخصوص خروقات إسرائيل لاتفاقية الهدنة، هذا البيان ودعا الجانبين لتنفيذ "البيان الرسمي في المادة V من الاتفاقية السورية – الإسرائيلية".[320]

المثير للاستغراب هنا هو أن بن غوريون، خلال مفاوضات الهدنة هذه، لم يتلقف العرض الذي قدمه الضابط حسني الزعيم، الذي كان قد أطاح بحكومة شكري القوتلي المنتخبة ديمقراطياً. وكان سجل حسني الزعيم حافلاً بالاختلاس والأداء العسكري الفاشل والولع بالترف. عرض الزعيم على بن غوريون، لا مجرد اتفاقية هدنة، بل معاهدة سلام كاملة مع إسرائيل، وهو أمر لم يكن وارداً آنذاك. كما عرض الزعيم توطين 300,000 لاجئ فلسطيني في سورية، أي جميع سكان الجليل. كان شرطه الوحيد تقاسم بحيرة طبرية بين إسرائيل وسورية، وهو طلب لا يُعتبر خارجاً عن المنطق، إذا أخذنا بالاعتبار الحقوق الشاطئية السورية استناداً إلى *"اتفاقية الحدود لعام 1923"* و*"اتفاقية حسن الجوار لعام 1926"*. رفض بن غوريون العرض.[321] وبُعَيْد توقيع اتفاقية الهدنة، أطاح ضابط آخر بحسني الزعيم.

318 Toye and Seay, *supra* note 41, Vol. 5, pp. 330-331

319 المصدر السابق.

320 المصدر السابق، المجلد 5، ص 335.

جدول 3-4: رمز تصنيف القرى وفقاً لمواقعها من خط الهدنة وأحوال التهجير

رمز موقع القرية بالنسبة لخط الهدنة		رمز أحوال تهجير القرى الفلسطينية والمستعمرات وأوضاعها الحالية	
1	قرية واقعة داخل خط الهدنة بالكامل	1	قرى هجّرت مرصودة في سجل النكبة وأخرى إضافية
2	قرية واقعة خارج خط الهدنة بالكامل	2	قرى غير محددة الاسم في بئر السبع
31	قرية واقعة داخل خط الهدنة وأراضيها قسمها خط الهدنة	3	قرى دمرت عام 1967 في اللطرون
32	قرية واقعة خارج خط الهدنة وأراضيها قسمها خط الهدنة	4	قرى هجّرت وأعيد إسكانها مثل جش
33	قرية واقعة داخل خطي الهدنة وأراضيها قسمها خط الهدنة	5	قرى باقية منذ 1948
41	قرية واقعة داخل خط الهدنة وأراضيها في المنطقة منزوعة السلاح علي الحدود السورية	6	قرى جديدة معترف بها
43	قرية واقعة بين خطي الهدنة وأراضيها في المنطقة منزوعة السلاح علي الحدود السورية	7	قرى جديدة غير معترف بها
انظر خريطة 3-17 للمعلومات عن تحديد مكان خط الهدنة.		8	مواطن متفرقة في بئر السبع تم تهجيرها
		9	قرى الضفة الغربية
		10	مستعمرات يهودية داخل خط الهدنة
		11	مستعمرات يهودية خارج خط الهدنة
		12	قرى الضفة الغربية بعد 1948

خريطة 3-16: المنطقة منزوعة السلاح على الحدود الفلسطينية السورية وأراضي قراها

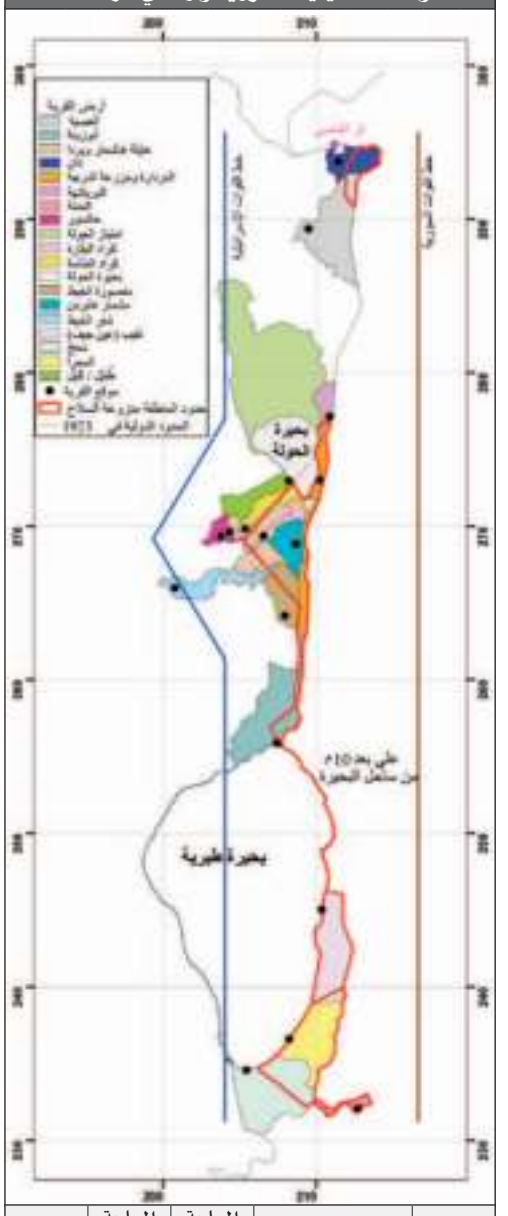

القضاء	إسم القرية	المساحة خارج المنطقة منزوعة السلاح	المساحة داخل المنطقة منزوعة السلاح	مجموع المساحة
صفد	العبسية	14,119	1,398	15,516
صفد	أبوزينة	13,356	3,585	16,941
صفد	عايلة هاشحار ويردا	3,938	4,812	8,751
صفد	دان	2,697	2,863	5,560
صفد	الدردارة ومزرعة الدرجة	-	6,467	6,467
صفد	الدرباشية	2,766	-	2,766
طبرية	الحمّة	-	1,628	1,628
صفد	حاتسور	2,293	27	2,320
صفد	امتياز الحولة	41,768	242	42,010
صفد	كراد البقّارة	-	2,206	2,206
صفد	كراد الغنّامة	2,695	1,484	4,179
صفد	بحيرة الحولة	14,110	594	14,703
صفد	منصورة الخيط	4,296	2,408	6,704
صفد	مشمار هايردن	-	5,223	5,223
صفد	مُغر الخَيط	6,508	134	6,642
طبرية	نقيب (عين جيف)	-	12,916	12,916
طبرية	سَمَخ	12,223	6,391	18,614
طبرية	السمرا	-	12,056	12,056
صفد	طُلَيل / ثليل	5,286	12	5,298
المجموع		**126,055**	**64,444**	**190,499**

ملاحظات: جميع المساحات بالدنم

لم يمض وقت طويل على توقيع اتفاقية الهدنة، حتى بدأت إسرائيل بفرض سيطرتها على المناطق منزوعة السلاح في محاولة لادعاء السيادة. وقد اعترف موشيه دايان بعد مرور عشرين عاماً أن إسرائيل افتعلت مواجهات مع السوريين (80% من المواجهات كما يقول دايان) لكي تتخذ منها ذريعة لإدخال قوات إسرائيلية إلى المناطق منزوعة السلاح.[322] وكان ذلك يشكل خرقاً صريحاً لاتفاقية الهدنة. بعد ذلك، بدأت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وتجفيف بحيرة الحولة. أدان مجلس الأمن ذلك العمل وأمر إسرائيل بإيقاف إجراءات التحويل. وأوقف رئيس الجمهورية الأميركي، الجنرال أيزنهاور، الدعم المالي لإسرائيل. طردت إسرائيل معظم الفلسطينيين من قراهم إلى سورية (عددهم 3,770 نسمة). وأعادت توطين من تبقى منهم (600) في شَعَب قرب عكا. ويصف أحد هؤلاء، وهو أبو سليم خوالد، ما جرى بقوله: "أمرنا الجنود بمغادرة القرية في نفس الليلة، وهددونا بأننا إذا لم نغادر، فسيفعلوا بنا ما فعلوه بأهل قرية الحسينية. وكنا نعرف أن اليهود قد ذبحوا العشرات منهم ذبح النعاج. فانتابنا رعب شديد".[323]

بتاريخ الخامس عشر من نيسان/أبريل 1951، صدر بيان عن وزير الخارجية الإسرائيلي ادعت فيه إسرائيل السيادة على المناطق منزوعة السلاح اعتباراً من الرابع عشر من أيار/مايو 1948، على أساس أن تلك المناطق "كانت دائماً تشكل جزءاً لا يتجزأ من المناطق التابعة للانتداب البريطاني".[324] رفض البريطانيون فوراً هذا البيان معتبرين إياه "الإدعاء الأكثر إزعاجاً" وأشاروا إلى أن "إسرائيل كانت، في مناسبات عديدة، قد رفضت بشدة أن تُعتبر وريثة حكومة فلسطين السابقة" وأن "على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات صارمة للتصدي للادعاءات الإسرائيلية".[325] وكانت إسرائيل قد أنكرت مراراً أنها وريثة دولة فلسطين لئلا تضطر إلى أن تعيد للفلسطينيين جنسيتهم وممتلكاتهم وأن تلتزم تجاههم بالالتزامات الأخرى للدولة تجاه مواطنيها. ادعت إسرائيل أن عليها ضم هذه المنطقة لأنها تقع ضمن الجزء اليهودي من مخطط التقسيم (قرار الأمم المتحدة 181). وإذا كان مخطط التقسيم هو المرجع بالنسبة لإسرائيل، فإنه كان يتوجب عليها إذاً ألا ترفض، وقد رفضت، إعادة 24% من مساحة فلسطين (6,320 كم مربعاً، أو ما يعادل مائة ضعف مساحة المناطق منزوعة السلاح على الحدود السورية) التي احتلتها زيادة عن حصتها في مخطط التقسيم، ويقع معظمها في الجليل.

أصرت سورية على عودة اللاجئين المطرودين وعلى استرجاعهم لأراضيهم انسجاماً مع قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 18 أيار/مايو، 1951. ولم تقبل سورية السيادة الإسرائيلية على المناطق منزوعة السلاح. لكن بن غوريون كان مصمماً على الاستيلاء على المناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل وسورية، وفي القدس بين إسرائيل والأردن، وفي الجنوب (العوجة) بين إسرائيل ومصر. شُنت إسرائيل عدة هجمات على سورية لدفع جمال عبد الناصر لشن الحرب على إسرائيل للدفاع عن سورية بموجب اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1955. لكن ناصر لم يستجب، ولم يستجب أيضاً عندما هوجمت مصر في صبحة وكانتيلا. كان لا بد لإسرائيل من السعي لإيجاد فرصة أخرى وجاءت الفرصة أخيراً. كان تواطؤ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في حملة السويس [العدوان الثلاثي] عام 1956، هو الفرصة المطلوبة للاستيلاء على المناطق منزوعة السلاح في الشمال والجنوب. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 1956، كانت القوات الإسرائيلية بقيادة شارون قد نجحت في طرد سكان العوجة، وجميع الفلسطينيين الباقين في الحولة وحولها، وفي سمرة والنقيب على بحيرة طبرية. وبقي بعد ذلك شريط أرضي متواصل من المنطقة منزوعة السلاح تحت السيطرة السورية، تبلغ مساحته 40% من تلك المنطقة.

لم يكن هدف إسرائيل الرئيس المنطقة منزوعة السلاح بحد ذاتها، بل السيطرة على مصادر المياه العربية. فقد كانت حقوق سورية في المياه مبيَّنة على نحو لا لبس فيه في اتفاقية حسن الجوار الموقعة عام 1926. ولم تلغ اتفاقية الهدنة الحقوق المذكورة. وتستفيد إسرائيل حالياً من 50 مليون متر مكعب سنوياً، من مياه مرتفعات الجولان التي احتلتها عام 1967. كما تستفيد من 100 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك رغم أن حصتها من مياه النهر، استناداً لمخطط إيريك جونستون Eric Johnston Plan لعام 1954، لا تتجاوز 25 مليون متر مكعب. وتستفيد إسرائيل أيضاً من 550 مليون متر مكعب من مياه الجزء الشمالي من نهر الأردن، رغم أن حصتها من هذه المياه، استناداً لمخطط جونستون، لا تتجاوز 375 مليون متر مكعب. نجد، بالتالي، أن إسرائيل تستولي بطريقة غير قانونية على 300 مليون متر مكعب من المياه من حصص سورية ولبنان والأردن وفلسطين. أي أن إسرائيل، بالإجمال، تحصل على ما يقارب ثلثي استهلاكها من المياه بطريقة غير قانونية من المياه العربية في الجزء الشمالي من نهر الأردن، ومن لبنان والضفة الغربية.

القرى وخط الهدنة

تبين الجداول والخرائط التالية التأثير المدمر الذي تركه خط الهدنة على أهالي القرى الفلسطينية المشطورة.

الخريطة 3-17 والنص المرافق لها يبيّنان المصادر التي استندنا إليها لتحديد خط الهدنة والتي جرت مناقشتها في هذا الجزء وتم بيانها في الأطلس. **الجدول 3-4** يبين الرموز المستخدمة لتصنيف القرى حسب موقعها بالنسبة لخط الهدنة، ووضعها بخصوص تهجير الأهالي أو عودة بعضهم، إضافة إلى بيانات أخرى تتعلق بالقرى الموجودة

321 Shlaim, *supra* note 268, p. 316

322 مقابلة مع موشيه دايان – أجراها حاييم هانيغبي Haim Hanegbi صحيفة معاريف [بالعبرية] 1 تموز/ يوليو 1999.

323 Minority Rights Bulletin – The Palestinians. Available at, www.minorityrights.org/profiles. *Also see,* Donal Neff, "Israel-Syria: Conflict at the Jordan River, 1949-67", 23 *Journal of Palestine Studies* 4 (Summer 1994), pp. 26-40; and, Morris, *supra* note 240, pp. 361-364.

324 Toye and Seay, *supra* note 41, Vol. 5, p. 342.

325 From the British Legation, Tel Aviv to F.O. London, April 16, 1951 in Toye and Seay, Vol. 5, *supra* note 41, p. 340

الموضوع بكامله جرت مناقشته في المراسلات، ص 335-374.

خريطة 3-17: مصادر تحديد خط الهدنة

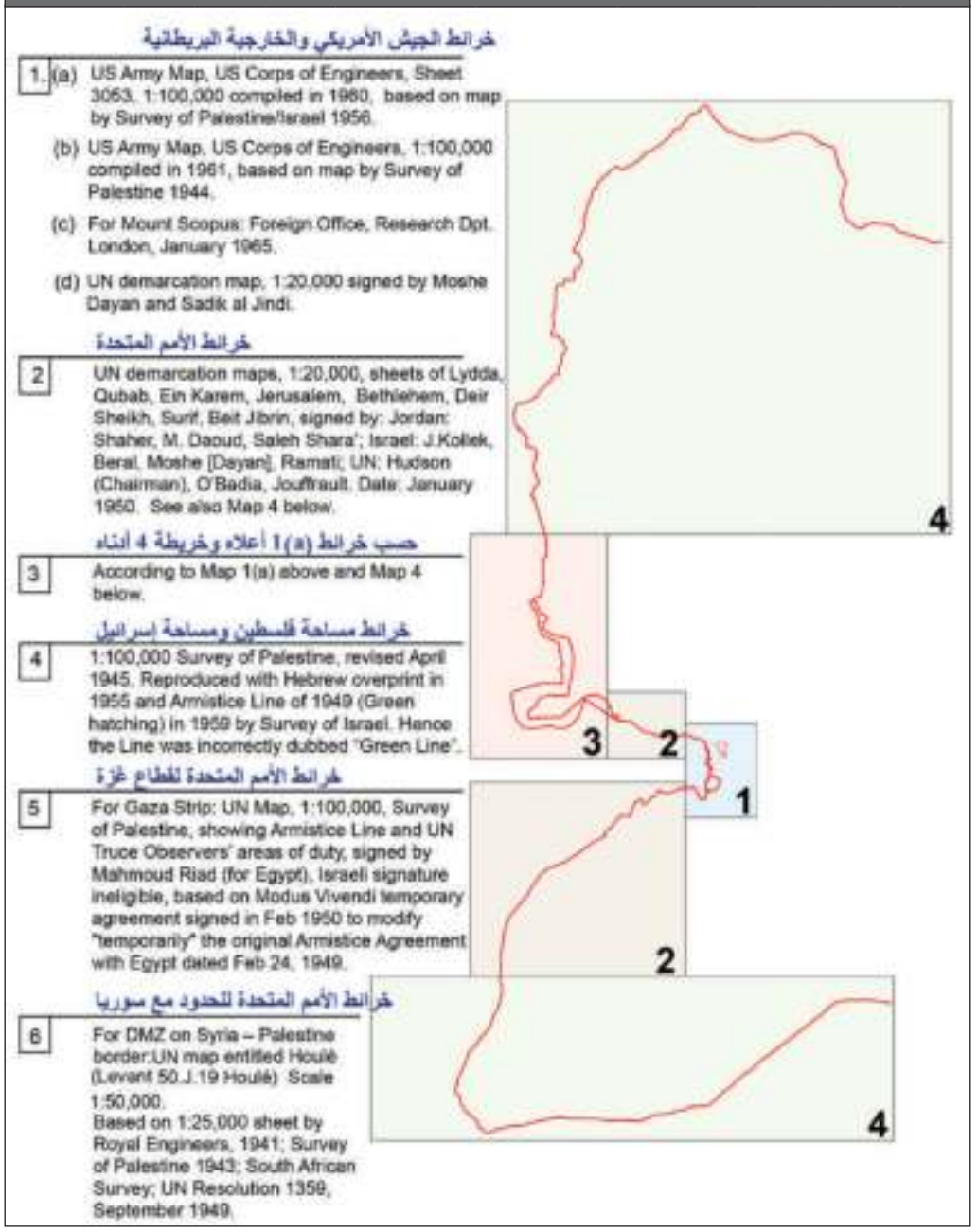

قبل 1948 والحديثة التي أنشئت بعدها. **الجدول 3-5** يبين مساحة أرض القرية التي قسمها خط الهدنة، مصنفة حسب ما إذا كانت أراضي القرى الموجودة فيها تقع بالكامل داخل خط الهدنة أو خارجه أو ضمنه. قورنت المساحة النهائية التي تم قياسها بالمساحة الرسمية في إحصائيات القرى (1945)، وتبين وجود تطابق مع إختلافات محدودة. الاختلاف النسبي الأكبر موجود في بئر السبع والخليل نظراً لعدم تخطيط الحد الشرقي عند البحر الميت ووادي عربة. يبين نفس الجدول، إلى اليمين، مساحات المناطق منزوعة السلاح كما جرى قياسها في كل منطقة. الأرقام الخاصة بمنطقتي صفد وطبرية تمثل المناطق منزوعة السلاح على الحدود السورية. الأرقام الخاصة بمناطق الرملة ورام الله والقدس تمثل المناطق منزوعة السلاح والأرض الحرام في اللطرون والقدس. يمثل الرقم الخاص ببئر السبع المناطق منزوعة السلاح في العوجة على الحدود المصرية.

الجدول 3-6 يصنف جميع المدن والقرى في فلسطين عام 1948. كانت هناك 1304 بلدات في فلسطين عام 1948. منها 185 مستعمرة يهودية (وتشمل مستعمرتين خارج خط الهدنة)، وأربع مدن مختلطة السكان وموقعين افتراضيين. الباقي، إذاً، 1113 مدينة/قرية فلسطينية في كامل أرض فلسطين كما كانت عام 1948.

استناداً إلى مخطط التقسيم، كان من المفروض أن تضم الدولة اليهودية 646 بلدة، منها 174 مستعمرة (كان هناك 10 مستعمرات يهودية خارج الدولة اليهودية). وكان مقرراً أن تقع 467 مدينة/ قرية فلسطينية ضمن الدولة اليهودية بالإضافة لثلاث بلدات ونقطتين افتراضيتين لأغراض الإحصاء. وكما ذكرنا سابقاً، كان من المفروض أن يكون نصف سكان الدولة اليهودية من العرب الفلسطينيين. كان عدد القرى الفلسطينية التي ستصبح تحت الحكم اليهودي يبلغ ضعفي ونصف عدد المستعمرات اليهودية إضافة إلى أنها كانت أكبر حجماً منها بكثير، وكان ذلك، طبعاً، أحد أسباب رفض العرب لمخطط التقسيم. القرى المذكورة مبينة على **الخريطتين 3-18 و3-19**. الخريطة 3-18 تُظهر جميع القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية عام 1948، حسب موقعها من خط الهدنة. الخريطة 3-19 تبين وضع جميع القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية بتاريخ 1948 مضافاً إليها قرى فلسطينية جديدة معترف بها وأخرى غير معترف بها خلال الفترة 1948-1998 (أي الرمز الكودي 6،7). لغاية عام 1998، واستناداً لأفضل المعلومات المتوفرة، يبلغ عدد القرى الجديدة المعترف بها

جدول 3-5: ملخص مساحات أراضي القرى التي قسمها خط الهدنة أو عزلها حسب كل قضاء في فلسطين

رقم مسلسل	اسم القضاء	موقع الأرض المقاسة من خط الهدنة						مساحة القضاء المقاسة	مساحة القضاء الرسمية	الفرق	المنطقة منزوعة السلاح
		داخل خط الهدنة (1)	خارج خط الهدنة (2)	داخل (31)	خارج (32)	بين خطي الهدنة (33)	المجموع على خط الهدنة				
1	صفد	695,123	-				-	695,123	696,131	(1,008)	31,453
2	عكا	802,198	-				-	802,198	799,663	2,535	
3	حيفا	1,031,758	-				-	1,031,758	1,031,755	3	
4	طبرية	440,435	-				-	440,435	440,969	(534)	32,991
5	الناصرة	499,623	-				-	499,623	497,533	2,090	
6	بيسان	349,075	-	11,848	438		12,287	361,362	367,087	(5,725)	
7	جنين	39,672	385,919	221,904	194,288		416,192	841,783	835,214	6,569	
8	طولكرم	286,584	176,802	221,426	151,954		373,380	836,767	835,336	1,431	
9	نابلس	-	1,254,944	22,038	318,884		340,922	1,595,866	1,591,718	4,148	
10	يافا	335,453	-				-	335,453	335,366	87	
11	الرملة	614,674	23,694	120,178	72,943	38,517	231,638	870,006	870,192	(186)	38,517
12	رام الله	-	659,272	49	22,317	6,418	28,784	688,056	686,564	1,492	6,418
13	القدس	211,163	971,709	94,419	276,595	6,667	377,680	1,560,553	1,570,785	(10,232)	6,667
14	غزة	689,745	149,960	129,831	143,587		273,418	1,113,124	1,111,501	1,623	
15	الخليل	362,276	394,615	710,971	660,728		1,371,699	2,128,590	2,076,185	52,405	
	المجموع الجزئي	**6,357,781**	**4,016,915**	**1,532,664**	**1,841,735**	**51,602**	**3,426,001**	**13,800,697**	**13,745,999**	**54,698**	**116,046**
16	بئر السبع	12,444,107	79,644					12,523,751	12,577,000	(53,249)	256,305
	المجموع الكلي	**18,801,888**	**4,096,559**	**1,532,664**	**1,841,735**	**51,602**	**3,426,001**	**26,324,447**	**26,322,999**	**1,448**	**372,351**

ملاحظات: كل المساحات بالدنم. قضاء صفد يشمل بحيرة الحولة. قضاء طبرية يستثني بحيرة طبرية. الاختلافات بين المساحة الرسمية والمقاسة في الخليل وبئر السبع بسبب عدم تحديد وادي عربة.

جدول 3-6 تصنيف كل القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية في فلسطين عام 1948 بالعدد

رقم مسلسل	اسم القضاء	رمز موقع القرية من خط الهدنة								رمز حالة تهجير القرية											
		داخله 1	خارجه 2	عليه في الداخل 31	عليه في الخارج 32	بين الخطين 33	المنطقة منزوعة السلاح مع سوريا		المجموع	العدد في سجل النكبة	1	2	3	4	5	8	9	10	11	المجموع
							أراضي القرية خارج المنطقة 41	أراضي القرية داخل المنطقة 43												
1	صفد	83					17	6	106	79	89			2	3			12		106
2	عكا	67							67	28	31			2	32			2		67
3	حيفا	111							111	59	63			2	10			36		111
4	طبرية	46					1	4	51	27	28			2	2			19		51
5	الناصرة	47							47	5	7				22			18		47
6	بيسان	50		2					52	31	33				2			17		52
7	جنين	5	36	6	14				61	6	6				5	50				61
8	طولكرم	58	20	9	18				105	18	26				9	38		32		105
9	نابلس		87		3				90							90				90
10	يافا	48							48	25	25			1				22		48
11	الرملة	70	4	9	12	1			96	63	62		3	2			12	17		96
12	رام الله		57		3				60							60				60
13	القدس	36	38	8	14				96	39	38			1	2	50	3		2	96
14	غزة	51	8	1	7				67	46	47					15	5			67
15	الخليل	16	12	1	10				39	16	16					1	22			39
16	بئر السبع	203	5						208	88	88	20				100				208
	المجموع	891	267	36	81	1	18	10	1304	530	559	20	3	12	87	101	337	183	2	1304

ملاحظة: لمعرفة رموز حجم القرية وأصول السكان راجع جدول 2-12. لمعرفة رموز حالة تهجير القرية راجع جدول 3-4.

جدول 3-7: تصنيف كل القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية في فلسطين عام 1948 وفقاً لموقعها من خط الهدنة

رقم مسلسل	اسم القضاء	رمز موقع القرية من خط الهدنة								حجم القرية					أصول السكان					رمز حالة تهجير القرية											
		داخله 1	خارجه 2	عليه في الداخل 31	عليه في الخارج 32	بين الخطين 33	المنطقة منزوعة السلاح مع سوريا		المجموع	1	2	3	4	المجموع	1	2	3	4	المجموع	العدد في سجل النكبة	1	2	3	4	5	8	9	10	11	المجموع
							أراضي القرية خارج المنطقة 41	أراضي القرية داخل المنطقة 43																							
1	صفد	83					17	6	106	84	18	2	2	106	91	12	1	2	106	79	89			2	3			12		106
2	عكا	67							67	52	15			67	65	2			67	28	31				32	2		2		67
3	حيفا	111							111	82	29			111	74	36	1		111	59	63				10	2		36		111
4	طبرية	46					1	4	51	44	7			51	31	19	1		51	27	28				2	2		19		51
5	الناصرة	47							47	43	3	1		47	29	18			47	5	7				22			18		47
6	بيسان	50		2					52	40	10	2		52	35	17			52	31	33				2			17		52
7	جنين	5		6					11	9	2			11	11				11	6	6				5					11
8	طولكرم	58		9					67	54	6	7		67	35	32			67	18	26				9			32		67
9	نابلس								0					0					0												0
10	يافا	48							48	48				48	26	22			48	25	25					1			22		48
11	الرملة	70		9		1			80	76	3	1		80	63	17			80	63	61					2			17		80
12	رام الله								0					0					0												0
13	القدس	36		8					44	43	1			44	40	3	1		44	39	38					2	1		3		44
14	غزة	51		1					52	50	2			52	47	5			52	46	47								5		52
15	الخليل	16		1					17	16	1			17	17				17	16	16						1				17
16	بئر السبع	203							203	86	117			203	203				203	88	86		20				97				203
	المجموع	891	0	36	0	1	18	10	956	727	214	13	2	956	767	183	4	2	956	530	556	20	0	12	87	98	0	183	0	11	956

ملاحظة: لمعرفة رموز حجم القرية وأصول السكان راجع جدول 2-12. لمعرفة رموز حالة تهجير القرية راجع جدول 3-4.

(الرمز 6) 53 قرية، والقرى الجديدة غير المعترف بها (الرمز 7) 59 قرية.

تجاوز الغزو الإسرائيلي عام 1948 الحدود المرسومة في مخطط التقسيم. المساحة التي احتلها الإسرائيليون من فلسطين عام 1948 (77%) تضم 956 بلدة، منها 183 مستعمرة يهودية، كما يظهر من **الجدول 3-7**. كما يبين الجدول 3-7 أن 306 قرى فلسطينية تم احتلالها من قبل إسرائيل زيادة عن حصتها في مخطط التقسيم. عدد القرى الفلسطينية التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية (773) يفوق عدد المستعمرات اليهودية ب 4.3 أضعاف. وهذا أحد الأسباب التي دعت إسرائيل لاتّباع سياسة التهجير العرقي دون توقف، (عام 1948 وفي ما بعد أيضاً)، وهي السياسة التي نجحت في إخلاء معظم تلك القرى والمدن من سكانها. فمن بين 773 مدينة / قرية فلسطينية، بقي منها 87 لم يتم بقاء سكانها بالكامل إذ تم تغير تركيبتها عن طريق إضافة سكان إليها أو تهجير سكان إلى قرى مجاورة أو لجوء قرى مجاورة إليها. وهناك 12 قرية أخرى تم إخلاء سكانها ولكن أعيد بعضهم إليها. (للاطلاع على مزيد من من التفاصيل حول بقية القرى، **أنظر القسم 4-6**). يبقى لدينا ما مجموعه 674 قرية فلسطينية هُجّر سكانها. أي أنه قد تم تهجير سكان 87% من مجموع البلدات الفلسطينية في الجزء من فلسطين الذي أصبح إسرائيل.

خريطة **3-18**: تصنيف كافة القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية عام 1948 وفقاً لموقعها من خط الهدنة

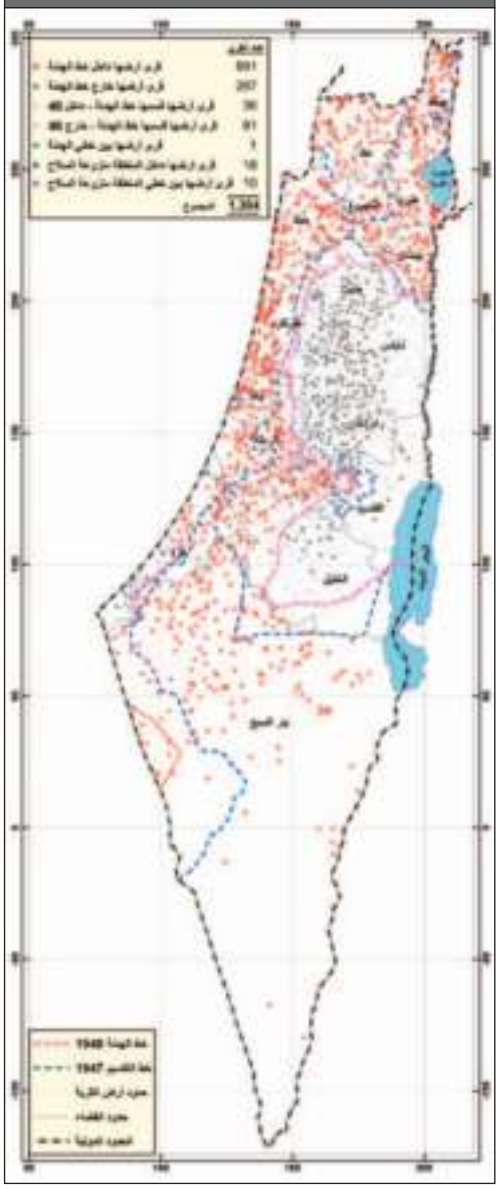

الجدول 3-8 يضم تصنيفاً للبلدات الفلسطينية ال (773) التي استولت عليها إسرائيل. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنه، وفي جميع الجداول، جرت إضافة القرى الموجودة ضمن خط الهدنة (اللطرون على سبيل المثال) لأنها أخليت من سكانها أو لأن سكانها عانوا نتيجة تجزئة أراضيهم وفصلهم عن أقاربهم. ولا ينبغي الافتراض أن تلك الأراضي والقرى ضمن خط الهدنة (الرمز 33) تعود لإسرائيل. فهي تعود للضفة الغربية كما تُظهر جميع الخرائط الرسمية. في عام 1976، احتلت إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين وحذفت خط الهدنة من خرائطها.

بعد استعراض الخرائط والجداول المذكورة، تبرز أمامنا نتيجتان واضحتان. الأولى، إن إسرائيل إحتلت، عام 1948 وبقوة السلاح، مساحة تفوق بكثير المساحة التي حصلت عليها خلال فترة الانتداب (14 ضعفاً). هذه المساحة المحتلة تفوق بخمسة وأربعين ضعفاً مساحة الأرض التي كان اليهود قد حصلوا عليها قبل قدوم الانتداب. وإذا فرضنا وعد بلفور والانتداب شرعيين وهذا مجرد فرض، وإذا سلّمنا جدلاً، إضافة لذلك، بقانونية مخطط التقسيم، فإن هذين الشرطيين غير المقبولين أصلاً لا يبرران تجاوز إسرائيل لمخطط التقسيم واستيلاءها على 310 قرى فلسطينية إضافية ومساحة إضافية تبلغ 24% من أرض فلسطين.

النتيجة الثانية تقوم على أساس أن إسرائيل أصبحت، بعد هذا الغزو الواسع، تسيطر على مساحة واسعة من الأرض (20,359,000 دونم حسب القياس) و774 مدينة وقرية فلسطينية. وبما أن النظرية الصهيونية تقوم على هدف الإستيلاء على "أرض فلسطين خالية من شعبها"، تصبح

خريطة **3-19**: تصنيف كافة القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية وفقاً لحالتها قبل وبعد النكبة

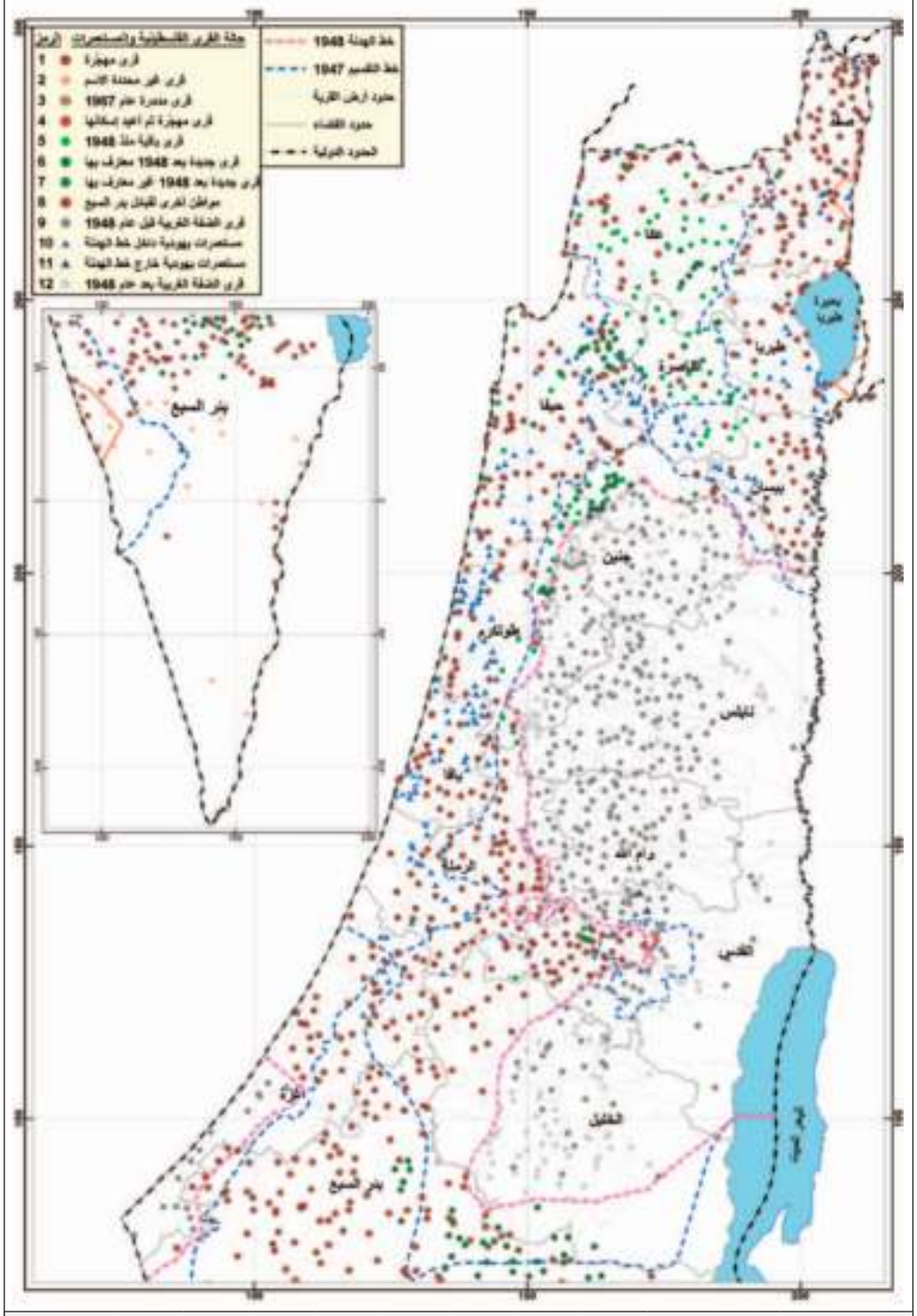

ملاحظات: أضيفت على الخريطة القرى الفلسطينية التي نشأت بعد 1948 في كافة أنحاء فلسطين. المستعمرات اليهودية التي أقيمت بعد 1948 لم تبيّن.

النتيجة الطبيعية تطبيق سياسة التهجير العرقي أي طرد شعب فلسطين من أرضه. بالتالي، لم يبق في إسرائيل سوى 99 قرية فلسطينية، كانت تحت الحكم العسكري لغاية عام 1966، وتم تهجير 675 قرية من سكانها كلياً. وكانت تلك إحدى أضخم حملات التهجير العرقي المنهج التي عرفها التاريخ الحديث. وهي ما تزال مستمرة بل وتطبَّق يومياً في الضفة الغربية المحتلة وفي بئر السبع.

3-3 سجل النكبة

يوجز الجدول التالي (**الجدول 3-9** سجل النكبة) البيانات المتعلقة ب 530 مدينة وقرية فلسطينية تم تهجيرها من سكانها خلال النكبة. الرقم (530) أعلى من الرقم الذي يعطيه موريس (369)[326] أو وليد الخالدي (418).[327] أشار موريس إلى أنه تم تهجير 369 قرية ومدينة فقط. وكانت قائمة الخالدي تقوم على أساس تعريف محدد كالأتي: قرى مذكورة في *the Palestine Index Gazetteer* لعام 1945، تقع داخل خط الهدنة لعام 1949، *بما في ذلك الأرض الحرام*، ويضم مركزها منشآت ثابتة، وتحمل اسماً خاصاً بها، وكان يقطنها فلسطينيون يتكلمون اللغة العربية، وكانت تضم أراض عربية وتم إخلاؤها من سكانها أثناء حرب 1948. والخالدي بذلك يستثني جميع المدن والبلدات والعشائر والقرى التي فقد سكانها أراضيهم لكنهم لم يفقدوا منازلهم، والبلدات التي كان فيها القرويون يعيشون في مستعمرات يهودية أو ألمانية، أو بجوارها، أو التي طرد منها القرويون أو غادروها بسبب الحرب بعد عام أو عامين من 1948. ونضيف هنا في سجل النكبة ؛ إلى جانب المدن والبلدات التي هجّر سكانها، منطقة هامة كبيرة، وهي قضاء بئر السبع الذي كان يضم ما يزيد على 100,000 نسمة موزعين على 77 عشيرة. وكان هؤلاء يملكون ويزرعون أراض تعادل مساحتها نصف مساحة الأراضي المسجلة في فلسطين. أما بالنسبة لعددهم، فقد كان هؤلاء يعادلون سكان 125

326 موريس، الهامش 242. 327 الخالدي، الهامش 240.

جدول 3-8: القرى والمدن الفلسطينية التي وقعت تحت حكم إسرائيل عام 1948

رقم مسلسل	اسم القضاء	رمز موقع القرية من خط الهدنة						حجم القرية					أصول السكان					رمز حالة تهجير القرية						
		داخله 1	خارجه 2	عليه في الداخل 31	عليه في الخارج 32	بين الخطين 33	المنطقة منزوعة السلاح مع سوريا: أراضي القرية خارج المنطقة 41	المنطقة منزوعة السلاح مع سوريا: أراضي القرية داخل المنطقة 43	المجموع	1	2	3	4	المجموع	1	2	3	4	المجموع	العدد في سجل النكبة	1	2	4	5	8	المجموع
1	صفد	75					14	5	94	73	17	2	2	94	91		1	2	94	79	89		2	3		94
2	عكا	65							65	50	15			65	65				65	28	31		2	32		65
3	حيفا	75							75	49	26			75	74		1		75	59	63		2	10		75
4	طبرية	28					1	3	32	26	6			32	31		1		32	27	28		2	2		32
5	الناصرة	29							29	26	2	1		29	29				29	5	7			22		29
6	بيسان	33		2					35	31	3	1		35	35				35	31	33			2		35
7	جنين	5		6					11	9	2			11	11				11	6	6			5		11
8	طولكرم	26		9					35	22	6	7		35	35				35	18	26			9		35
9	نابلس								0					0	0				0							0
10	يافا	26							26	26				26	26				26	25	25		1			26
11	الرملة	53		9		1			63	60	2	1		63	63				63	63	61		2			63
12	رام الله								0					0	0				0							0
13	القدس	33		8					41	40	1			41	40		1		41	39	38		1	2		41
14	غزة	46		1					47	46	1			47	47				47	46	47					47
15	الخليل	16		1					17	16	1			17	17				17	16	16				1	17
16	بئر السبع	203							203	86	117			203	203				203	88	86	20			97	203
	المجموع	713	0	36	0	1	15	8	773	560	199	12	2	773	767	0	4	2	773	530	556	20	12	87	98	773

ملاحظة: لمعرفة رموز حجم القرية وأصول السكان راجع جدول 2-12. لمعرفة رموز حالة تهجير القرية راجع جدول 3-4.

شكل 3-1: التطابق بين عمليات الغزو الإسرائيلي والمذابح وتهجير القرى

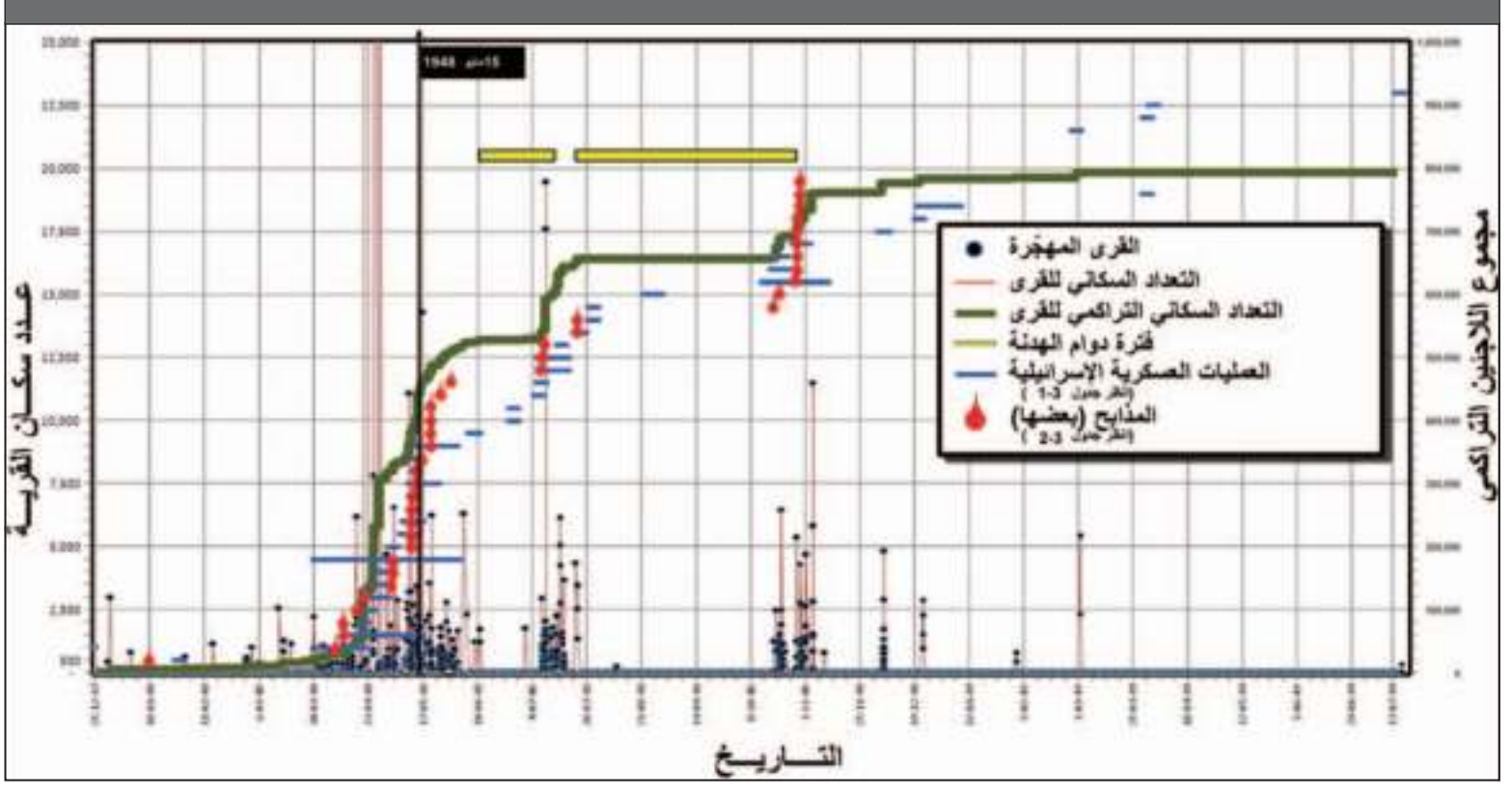

قرية في المتوسط. وكانت مساحة الأرض المملوكة لكل عشيرة أكبر بكثير من مساحة قرية متوسطة في شمال فلسطين. يورد السجل 530 بلدة وقرية كبرى كانت موطناً للفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين. لكن هناك مواقع أو قرى أخرى تم تهجير سكانها مبينة على خرائط الأطلس. ويضم الأطلس مامجموعه 674 قرية، لكن تلك القرى الإضافية لم يتم إدراجها في سجل النكبة لأن القرية كانت تابعة أو جزءاً من قرية أخرى وإن كانت منتشرة في مواقع متعددة في قضاء بئر السبع. تضم وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا UNRWA) في قائمتها لاجئين من 662 بلدة (فلسطينية أويهودية) أو موقعاً، ما يجعل مجموع المواقع التي أخليت من سكانها يصل إلى 1192 موقعاً. هذه المواقع الإضافية قد تكون مستعمرات يهودية، مثل بيت ألفا وبيت يوسف؛ أو قرى فلسطينية موجودة خارج خط الهدنة لكن أراضيها محتلة من قبل إسرائيل، مثل قبية وشقبة؛ أو مواقع متوسطة مثل وادي صرار و ووادي البيرة، أو عشائر البدو غير تلك الموجودة في بئر السبع، مثل عرب السواركة دالدوم (في قضاء الرملة). وهكذا نجد أن عدد المواقع التي أُخليت من سكانها أعلى بكثير من العدد المذكور في المراجع الأخرى.

ورد في السجل اسم كل مدينة/قرية بالإنكليزية وبالعربية استناداً إلى وليد الخالدي وعلى أساس Gazetteer المجلة الرسمية لحكومة فلسطين (إذا وجد الاسم بها). أضيفت أداة التعريف (ال al) في نهاية الاسم. كما أضيف حرفا A (عرب Arab) وK (خربة khirbat ومعناها الموقع القديم). إذاً، (سمنية al K A) تعني خربة عرب السمنية. الأسماء مرتبة حسب الأحرف الهجائية لكل قضاء.

استُخدم تعبير "قضاء"، للإشارة إلى أيٍّ من الأقضية الستة عشرة حسب آخر حدود إدارية في فلسطين التي قررت عام (1944).

تاريخ تهجير السكان تقريبي. فقد يكون تاريخ الهجوم الإسرائيلي على القرية، أو بعده بيوم أو يومين، أي عندما يكون الجيش الإسرائيلي قد أنهى احتلال القرية وبدأ بطرد السكان. وإذا كانت القرية قد أخليت من سكانها أكثر من مرة، أي أن السكان طردوا لكن بعضهم عاد لاحقاً، يُسجَّل التاريخ الأول. كما وسُجّلت التواريخ التي خرج فيها القسم

جدول 3-9: سجل النكبة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
441	Abil al Qamh	آبل القمح	صفد	48-05-10	4	383	4,615	yh			2	2,247	3,178
462	Abisiya al	العابسية	صفد	48-05-25	5	1,415	15,429	yh			1	8,969	11,751
419	Madahil al	المداحل	صفد	48-04-30	4	0		mt/yh			1	0	0
433	Butayha al	البُطيحة	صفد	48-05-4	1	754	16,690	mt/yh	ALA		3	83	6,261
436	Shamalina al A	عرب الشمالنة	صفد	48-05-4	1			yh			2	5,669	0
412	Yarda	يردا	صفد	48-04-1	2	23	1,368	yh			3	30	193
439	Akbara	عكبرة	صفد	48-05-9	2	302	3,224	yh			4	2,455	2,504
477	Alma	عَلْما	صفد	48-10-30	2	1,102	19,498	hm			3	7,327	9,150
459	Ammuqa	عموُّقة	صفد	48-05-24	2	162	2,574	yh			2	557	1,348
429	Ayn az Zaytun	عين الزيتون	صفد	48-05-2	2	951	1,100	yh		M,A	4	5,544	7,898
463	Baysamun	بيسمون	صفد	48-05-25	3	23	2,102	yh			1	109	193
430	Biriyya	بيريّا	صفد	48-05-2	2	278	5,579	mt/yh			6	2,138	2,312
445	Buwayziyya	البوُّيزية	صفد	48-05-11	5	592	14,620	yh			2	3,296	4,912
442	Dallata	دلاّته	صفد	48-05-10	2	418	9,074	yh			2	2,276	3,467
475	Khan al Duwayr	خان الدُّوير	صفد	48-05-30	2	302	2,163	yh			1	697	2,504
421	Dirdara al (Mazr'et Daraja)	الدردارة	صفد	48-04-30	2	116	6,361	yh			1	416	963
464	Dawwara al	الدوّارة	صفد	48-05-25	3	812	5,470	yh			1	7,545	6,742
478	Dayshum	دَيشوم	صفد	48-10-30	2	684	23,044	hm			2	3,870	5,683
414	Zubeid A	عرب الزُّبيد	صفد	48-04-20	4	0		yh			2	1,860	0
443	Dhahiriyya Tahta al	الظاهرية التحتا	صفد	48-05-10	5	406	6,773	yh	ALA		2	788	3,371
422	Dirbashiyya	الدرباشية	صفد	48-05-1	2	360	2,883	yh			2	363	2,986
411	Urayfiyya al	العريفية	صفد	48-04-1	2	0		yh			1	0	0
468	Mansura al	المنصورة	صفد	48-05-25	3	418	1,544	yh			1	4,799	3,467
479	Fara	فارة	صفد	48-10-30	2	371	7,229	hm			4	2,617	3,082
486	Farradiyya al	الفرّاضيّة	صفد	49-02-1	1	777	19,747	hm			2	4,345	6,453
469	Fir'im	فرّعم	صفد	48-05-26	2	858	2,191	yh			2	5,574	7,127
480	Ghabbatiyya	غباطيّة	صفد	48-10-30	2	70	2,933	hm	ALA		3	64	578
473	Ghuraba	غُرابة	صفد	48-05-28	4	255	3,453	yh			3	1,853	2,119
465	Harrawi	هراوي	صفد	48-05-25	2	290	3,726	yh	ALA		1	185	2,408
432	Hunin	هُونين	صفد	48-05-3	4	1,879	14,224	yh		M	2	16,005	15,603
440	Ja'una al	الجاعونة	صفد	48-05-9	5	1,334	839	yh			6	10,454	11,076
426	Jahula	جاحولا	صفد	48-05-1	2	487	3,869	yh			2	3,146	4,045
29	Jish	جش	صفد	48-10-29		0	12,430	hm	ALA	M		0	0
485	Kafr Bir'im	كفر برعم	صفد	48-11-4	1	824	12,250	hm			3	664	6,838
446	Khalisa al	الخالصة	صفد	48-05-11	3	2,134	11,280	yh			4	13,116	17,722
466	Khisas al	الخصاص	صفد	48-05-25	3	545	4,795	yh		M	4	3,992	4,527
424	Khiyam al Walid K	خيام الوليد	صفد	48-05-1	4	325	4,215	yh			2	2,879	2,697
416	Kirad al Baqqara	كراد البقّارة	صفد	48-04-22	5	418	2,262	yh			3	957	3,467
417	Kirad al Ghannama	كراد الغنّامة	صفد	48-04-22	5	406	3,975	yh			2	1,344	3,371
456	Lazzaza	لزّازة	صفد	48-05-21	3	267	1,586	yh			1	1,687	2,215
472	Malikiyya al	المالكيّة	صفد	48-05-28	2	418	7,328	yh	ALA			3,954	3,467
467	Mallaha	ملاّحة	صفد	48-05-25	3	1,032	2,168	yh			2	7,557	8,572
410	Mansurat al Khayt	منصورة الخيط	صفد	48-01-18	2	232	6,735			M	2	0	1,926
470	Marus	ماروس	صفد	48-05-26	2	93	3,183	yh		A	2	143	771
444	Mirun	ميرون	صفد	48-05-10	5	336	14,114	yh			3	1,406	2,793
453	Muftakhira al	المُفتَخرة	صفد	48-05-16	4	406	9,215	yh			2	3,726	3,371
423	Hamra al	الحمراء	صفد	48-05-1	2	0		yh			3	0	0
431	Mughr al Khayt	مُغر الخَيط	صفد	48-05-2	2	568	6,627	yh			4	4,331	4,719
451	Na'ima al	الناعمة	صفد	48-05-14	5	1,195	7,155	yh			1	8,064	9,921
454	Nabi Yusha al	النبي يوشع	صفد	48-05-16	2	81	3,617	yh	ALA		2	514	674
471	Qabba'a	قَبّاعةكَبّاعة	صفد	48-05-26	2	534	13,817	yh			2	3,513	4,431
474	Qadas	قَدَس	صفد	48-05-28	5	452	14,139	yh/hm	LEB/ALA		3	3,677	3,756
448	Qaddita	قدّيتا	صفد	48-05-11	5	278	2,441	yh			2	1,391	2,312
455	Qaytiyya	قيطية	صفد	48-05-19	3	1,090	5,390	yh			2	7,680	9,054
435	Qudayriyya al	القُدَيرية	صفد	48-05-4	1	452	12,487	mt/yh	ALA	M	3	3,507	3,756
481	Ras al Ahmar al	الراس الأحمر	صفد	48-10-30	2	719	7,934	hm			5	3,843	5,972
482	Sa'sa	سَعسَع	صفد	48-10-30	1	1,311	14,796	hm		M	6	9,273	10,884
483	Sabalan	سَبَلان	صفد	48-10-30	2	81	1,798	hm			4	806	674
447	**Safad (Arab)**	**صفد**	**صفد**	**48-05-11**	**2**	**11,055**	**4,431**	**yh**	**ALA**	**A**		**60,596**	**91,789**
476	Safsaf	صفصاف	صفد	48-10-29	1	1,056	7,391	hm	ALA	M	4	6,703	8,765
484	Saliha	صالحة	صفد	48-10-30	2	1,241	11,735	hm		M	4	8,038	10,306
461	Salihiyya al	الصالحية	صفد	48-05-25	3	1,763	5,607	yh			1	13,422	14,640
450	Sammu'i al	السمّوعي	صفد	48-05-12	5	360	15,135	yh			3	2,007	2,986
425	Sanbariyya al	السنبرية	صفد	48-05-1	2	151	2,532	yh			1	1,042	1,252
452	Shawka at Tahta	الشوكة التحتا	صفد	48-05-14	4	232	2,132	yh			2	2,270	1,926
420	Shuna al	الشونة	صفد	48-04-30	2	197	3,660	yh			4	478	1,637
437	Suyyad al A (Jubb Yusuf)	جب يوسف – عرب الصيّاد	صفد	48-05-4	1	197	11,325	yh	ALA		1	3,426	1,637
427	Taytaba	طيطبا	صفد	48-05-1	2	615	8,453	yh			2	3,939	5,105
487	Muntar al, K	خربة المنطار	صفد	49-07-20	1	0	52	yh			2	0	0
418	Tulayl	طُلَيّل تُلَيّل	صفد	48-04-28	2	394	5,324	yh			4	1,140	3,275
415	Husayniyya	الحسينية	صفد	48-04-21	5			yh		M	3	721	0
413	Ulmaniya al	العُلمانية	صفد	48-04-20	2	302	1,169	yh			1	1,108	2,504

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
428	Wayziyya	الوَيزيّة	صفد	48-05-1	2	116	3,826	yh			2	42	963
438	Zanghariyya al (Zuhluq)	الزنغرية	صفد	48-05-4	1	974	27,918	mt/yh			3	5,723	8,091
434	Karraza, Khirbat	خربة كرازة	صفد	48-05-4		0					4	0	0
458	Zawiya al	الزاوية	صفد	48-05-24	2	882	3,958	yh			1	4,979	7,320
457	Zuq al Fawqani	الزوق الفوقاني–زوق الحاج	صفد	48-05-21	2	186	1,832	yh			2	54	1,541
449	Zuq at Tahtani al	الزوق التحتاني	صفد	48-05-11	5	1,218	11,634	yh			4	10,022	10,113
460	Manshiyya al	المنشية	صفد	48-05-24	5	140		yh			1	0	1,165
	Others	اخرون										17,312	0
	مجموع قضاء صفد					**51,099**	**516,173**					**336,326**	**424,281**
6	**Acre**	**عكا**	**عكا**	**48-05-17**	**1**	**14,280**	**1,949**	**ba**		**M**		**45,075**	**118,565**
13	Amqa	عَمقا	عكا	48-07-10	2	1,438	6,068	dk			2	9,574	11,943
19	Iribbin, Khirbat (A el Quleitat)	خربةعربّين	عكا	48-10-30	2	418	11,463	hm			2	33	3,467
2	Bassa al	البصّة	عكا	48-05-14	1	3,422	29,535			M	4	14,484	28,413
11	Birwa al	البروة	عكا	48-06-11	2	1,694	13,542	ba/dk	ALA		4	4,527	14,062
15	Damun al	الدامون	عكا	48-07-15	2	1,520	20,357	dk			2	4,089	12,617
23	Mansura al	المنصورة	عكا	48-11-1	1	0		hm			1	322	0
18	Dayr al Qasi	ديرالقاسي	عكا	48-10-30	2	2,668	34,011	hm	ALA		6	8,386	22,153
1	Ghabisiyya	الغابسيّة	عكا	48-05-1	1	1,438	11,786	ba		A	2	4,316	11,943
22	Iqrit	اقرثْ	عكا	48-11-1	1	568	24,722				2	274	4,719
12	Jiddin, Khirbat	خربةجدّين	عكا	48-07-1	2	1,740	7,587				2	889	14,447
27	Kafr'Inan	كفرعنان	عكا	49-02-1	1	418	5,827	hm			4	1,852	3,467
14	Kuwaykat	كُوَيكات	عكا	48-07-10	2	1,218	4,733	dk			2	7,612	10,113
30	Majd al Kurum	مجد الكروم	عكا	48-10-29		0		hm	ALA	M		2,423	0
3	Manshiya al	المنشيّة	عكا	48-05-14	2	940	14,886	ba			5	6,410	7,802
16	Mi'ar	معار	عكا	48-07-15	2	893	10,788	dk			3	1,108	7,416
20	Samniyya al K A	عرب خربة السمنيّة	عكا	48-10-30	2	232	1,872	hm		M	4	898	1,926
8	Nahr al	النهر	عكا	48-05-21	2	708	5,261			M	4	3,769	5,875
9	Tell al	التل	عكا	48-05-21	2	348					2	0	2,889
17	Ruweis al	الرُويّس	عكا	48-07-15	2	383	1,163	dk			2	239	3,178
21	Suhmata	سُحْماتا	عكا	48-10-30	2	1,311	17,056	hm	ALA		3	7,454	10,884
4	Sumayriyya	السُمَيريّة	عكا	48-05-14	2	882	8,542	ba			3	5,161	7,320
26	Tarbikha	تربيخا	عكا	48-11-1	1	1,160	18,563	hm			6	4,807	9,632
24	Nabi Rubin	النبي روبين	عكا	48-11-1	1	0					2	1,500	0
25	Suruh	سُرُوح	عكا	48-11-1	1	0					2	495	0
7	Kabri al	الكابري	عكا	48-05-21	2	6,218	47,428	ba	ALA	M	2	7,069	51,625
10	Umm Al Faraj	امالفرج	عكا	48-05-21	2	928	825			M	2	6,066	7,705
5	Zib al	الزيب	عكا	48-05-14	2	2,216	12,607				4	11,661	18,396
	Others	اخرون										44,100	-
	مجموع قضاء عكا					**47,038**	**310,571**					**204,594**	**390,561**
296	Jalama al	الجَلَمة	حيفا	48-05-1	1	0	7,713	d			7	0	0
272	Abu Shusha	أبوشوشة	حيفا	48-04-9	2	835	8,960		ALA		2	5,454	6,935
277	Abu Zureiq	أبوزريق	حيفا	48-04-12	2	638	6,493			M	1	4,131	5,297
302	Atlit	عتليت	حيفا	48-05-15		174	9,083					608	1,445
310	Ayn Haud	عين حوض	حيفا	48-07-15	5	754	12,605				6	3,455	6,261
316	Ayn Ghazal	عين غزال	حيفا	48-07-24	2	2,517	18,079	st		M	3	12,866	20,901
309	Sawamir al K	خربة السوامر	حيفا	48-05-22		0					3	0	0
287	Balad ash Sheikh	بلد الشيخ	حيفا	48-04-25	2	4,779	9,849	d		M,A	6	23,768	39,682
267	Beit Lahm	بيت لحم	حيفا	48-04-1	2	429	7526					12	3,564
266	Shuna al, Khirbat	خربة الشونة	حيفا	48-03-15	1	0					4	0	0
297	Burayka	بُريكة	حيفا	48-05-5	5	336	11,434				7	2,294	2,793
260	Burj al, Khirbat	خربة البرج	حيفا	48-02-15	4	0	5,291				3	75	0
295	Butaymat al	البُطيمات	حيفا	48-05-1	4	128	8,557				3	772	1,059
263	Daliyat ar Rawha	دالية الروحاء	حيفا	48-03-1	2	325	10,008				2	562	2,697
290	Mansura al, Khirbat	خربة المنصورة	حيفا	48-04-28	1	223		bc			1	0	1,849
292	Damun al, Khirbat	خربة الدامون	حيفا	48-04-30	2	394	2,797				4	98	3,275
274	Dumeira al (cf AS304)	الدميرة	حيفا	48-04-10	1	0	1387				1	3,228	0
275	Fuqara al A	عرب الفقراء	حيفا	48-04-10	1	360	2,714				1	1,841	2,986
270	Ghubayya al Fauqa al	الغُبية الفوقا	حيفا	48-04-8	2	0			ALA		2	0	0
271	Ghubayya al Tahta al	الغُبية التحتا	حيفا	48-04-8	2	0			ALA		1	0	0
280	Naghnaghiyya al	النغنغية	حيفا	48-04-12	2	1,311	12,139			A	2	0	10,884
286	Haifa (Arab)	حيفا	حيفا	48-04-21	2	72,848	54,305			M,A		255,033	604,864
304	Dhahrat al-Dhumayri A (cf AS274)	عرب ظهرة الضميري	حيفا	48-05-15		719					1	0	5,972
317	Ijzim	إجزم	حيفا	48-07-24	2	3,445	46,905	st		M	6	14,843	28,606
264	Manara al	المنارة	حيفا	48-03-1	2	0					2	0	0
305	Qumbaza K	خربة قمبازة	حيفا	48-05-15		0					7	0	0
307	Manara al, Khirbat	خربة المنارة	حيفا	48-05-21		0					2	0	0
318	Jaba'	جَبَع	حيفا	48-07-24	2	1,322	7,012	st			2	1,174	10,980
281	Ghawarina A (incl. Jidru)	عرب الغوارنة	حيفا	48-04-15	2	719	3,428					4,152	5,972
293	Kabara	كَبَارة	حيفا	48-04-30	1	139	9,831				2	830	1,156
312	Kafr Lam	كفر لام	حيفا	48-07-16	2	394	6,838				5	1,382	3,275
278	Kafrayn al	الكَفرين	حيفا	48-04-12	2	1,067	10,882		ALA		2	7,171	8,861
298	Khubbayza	خُبيزة	حيفا	48-05-12	2	336	4,854				2	2,041	2,793

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
273	Lid, Khirbat (Lydd el 'Awadin)	خربة لد	حيفا	48-04-9		742	13,572				2	5,628	6,164
279	Mansi al ('Arab Baniha)	المنسي	حيفا	48-04-12	2	1,392	12,272		ALA	A	3	15,671	11,558
311	Mazar al	المزار	حيفا	48-07-15	5	244	7,976			A	2	1,591	2,023
276	Nufay'at al A	عرب النفيعات	حيفا	48-04-10	1	951	8,937				4	4,968	7,898
283	Sarkas al K	خربة السَركَس	حيفا	48-04-15	1	751					1	4,098	6,232
288	Qannir	قنير	حيفا	48-04-25	4	870	11,331			A	2	7,596	7,224
261	Qisarya	قيسارية	حيفا	48-02-15	1	1,114	31,786			M,A	4	3,814	9,246
303	Barrat Qisarya	بَرة قيسارية	حيفا	48-05-15		0					4	0	0
294	Rihaniyya al	الريحانية	حيفا	48-04-30	1	278	1,930	bc			2	1,789	2,312
299	Sabbarin	صبّارين	حيفا	48-05-12	2	1,972	25,307			M	2	13,724	16,374
313	Sarafand al	الصرفند	حيفا	48-07-16	2	336	5,409				4	1,007	2,793
314	**Shafa Amr**	**شفا عمرو**	**حيفا**	**48-07-16**	**2**	**4,211**	**89,985**	**dk**				**5,563**	**34,963**
285	Wa›arat al-Sarris	وعرة السرّيس	حيفا	48-04-16	2	220			ALA		6	569	1,830
268	Ras 'Ali K	خربة راس علي	حيفا	48-04-1		0						67	0
282	Hawsha	هوشة	حيفا	48-04-16	2	464			ALA		3	1,338	3,853
284	Kasayir al, Khirbat	خربة الكساير	حيفا	48-04-16	2	0			ALA		2	1,796	0
291	Sa'sa, Khirbat	خربة سعسع	حيفا	48-04-28		151					3	378	1,252
300	Sindiyana al	السنديانة	حيفا	48-05-12	2	1,450	15,172				2	9,774	12,039
308	Tantura al	الطنطورة	حيفا	48-05-21	1	1,728	14,520			M	4	9,218	14,351
315	Tira al	الطيرة	حيفا	48-07-16	2	6,113	45,262			M,A	6	36,345	50,758
301	Umm ash Shauf	أم الشوف	حيفا	48-05-12	2	557	7,426			M	2	3,527	4,623
306	Umm az Zinat	أم الزينات	حيفا	48-05-15	2	1,705	22,156	bc			2	11,200	14,158
262	Wadi 'Ara	وادي عارة	حيفا	48-02-27	4	267	9,795		ALA		4	3,021	2,215
269	Waldheim (Umm al 'Amad)	ام العمد	حيفا	48-04-1	2	302	9225					140	2,504
289	Yajur	ياجور	حيفا	48-04-25	2	708	2,720				1	3,683	5,875
265	Qira wa Qamun	قيرة وقمون	حيفا	48-03-1	3	476	7				2	1,314	3,949
	Others	اخرون										29,351	-
	مجموع قضاء حيفا					**121,196**	**613,478**					**522,960**	**1,006,298**
509	Nuqayb al	النُّقَيب	طبرية	48-05-15	1	371	13,010		SYR		3	2,086	3,082
506	Awlam ('Ulam)	عَوْلم	طبرية	48-05-12	6	835	18,546				2	2,422	6,935
492	Dalhamiyya al	الدلهمية	طبرية	48-04-15	1	476	2,852				1	1,504	3,949
28	Eilaboun	عَيْلبون	طبرية	48-10-29		0		hm	ALA	M		0	0
495	Ghuwayr Abu Shusha	غوير أبوشوشة	طبرية	48-04-21	5	1,438	12,098		ALA		2	10,676	11,943
507	Hadatha	حدثا	طبرية	48-05-12	6	603	10,310				2	3,326	5,008
513	Hamma al	الحمّة	طبرية	48-07-20	1	336	1,692				4	1,661	2,793
510	Hittin	حطين	طبرية	48-07-16	2	1,380	22,764	dk	ALA		2	11,289	11,462
497	Kafr Sabt	كفرسبت	طبرية	48-04-22	5	557	9,850				2	2,588	4,623
511	Lubiya	لوبيا	طبرية	48-07-16	2	2,726	39,629	dk			2	23,304	22,634
508	Ma'dhar	معذَر	طبرية	48-05-12	6	557	11,666				2	2,460	4,623
498	Majdal al	المجدل	طبرية	48-04-22	2	418	103				2	3,803	3,467
488	Manara al	المنارة	طبرية	48-03-1	1	568	6,797				2	1,821	4,719
505	Mansura al	المنصورة	طبرية	48-05-10		2,482	55,583	hm			3	49	20,612
512	Nimrin	نمرين	طبرية	48-07-16	2	371	12,019	dk				1,991	3,082
500	Samakh	سَمَخ	طبرية	48-04-28	2	4,014	18,611				2	16,895	33,325
502	Samakiyya al A	عرب السمكيّة	طبرية	48-05-4	1	441	10,526	mt			2	403	3,660
496	Samra al	السمرا	طبرية	48-04-21	5	336	12,563				1	2,568	2,793
504	Shajara al	الشجرة	طبرية	48-05-6	2	893	3,754				2	4,821	7,416
503	Tabigha al	الطابغة	طبرية	48-05-4	1	383	5,389	mt		M	3	4,039	3,178
493	**Tiberias (Arab)**	**طبرية**	**طبرية**	**48-04-18**	**2**	**6,160**	**15,729**		ALA	M,A		**26,567**	**51,144**
491	Nasir ad Din K	خربة ناصر الدين	طبرية	48-04-12	2	104				M	1	4,568	867
490	Ubaydiyya al	العُبَيدية	طبرية	48-03-3	4	1,009	5,173				3	8,143	8,379
489	Manshiyya al	المنشية	طبرية	48-03-3		0					2	0	0
494	Wa'ra al-Sawda al K (A al-Mawasi)	الوعرة السوداء	طبرية	48-04-18	1	2,169	7,036	dk		M	3	5,940	18,011
499	Wadi al-Hamam K	وادي الحمام	طبرية	48-04-22		0					3	0	0
501	Yaquq	ياقوق	طبرية	48-05-1	5	244	8,507				2	3,181	2,023
	Others	اخرون										3,176	-
	مجموع قضاء طبرية					**28,872**	**304,207**					**149,278**	**239,730**
405	Subeih al A	عرب الصبيح	الناصرة	48-04-19	5	0	8686					7,338	0
406	Indur	إندور	الناصرة	48-05-24	2	719	12,444				3	4,311	5,972
407	Ma'lul	معلول	الناصرة	48-07-15	2	800	4,698	dk			2	695	6,646
408	Mujaydil al	المُجيدل	الناصرة	48-07-15	2	2,204	18,836	dk			2	7,332	18,300
409	Saffuriyya	صفوريّة	الناصرة	48-07-16	2	5,023	55,378	dk	ALA	A	4	32,554	41,705
	Others	اخرون										21,016	-
	مجموع قضاء الناصرة					**8,746**	**100,042**					**73,246**	**72,622**
115	Arida al A	عرب العريضة	بيسان	48-05-20	5	174	2,280				1	864	1,445
99	Ashrafiyya al	الاشرفية	بيسان	48-05-12	5	267	6,711	gd			1	3,209	2,215
109	Bawati al A	عرب البواطي	بيسان	48-05-16	5	603	10,641				2	2,912	5,008
113	Bashatwi al A	البشاتوة	بيسان	48-05-16	5	1,810	20,739				1	10,713	15,025
120	Umm Sabuna, K.(A al-Saqr)	أم صابونة – عرب الصقر	بيسان	48-05-21	5	868		gd			2	444	7,204
100	**Baysan**	**بيسان**	**بيسان**	**48-05-12**	**2**	**6,009**	**28,957**	gd		M		**37,870**	**49,892**
107	Bira al	البيرة	بيسان	48-05-16	5	302	6,866				3	1,451	2,504
122	Danna	دنّة	بيسان	48-05-28	1	220	6,614				2	1,514	1,830

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
98	Farwana	فَرْوَنة	بيسان	48-05-11	2	383	4,996				3	1,691	3,178
101	Fatur al	الفاتور	بيسان	48-05-12		128	729	gd	ALA		1	133	1,059
116	Ghazawiyya al A	عرب الغزاوية	بيسان	48-05-20	5	1,183	18,408				1	7,515	9,824
102	Hamidiyya al	الحميدية	بيسان	48-05-12	5	255	10,902				2	1,169	2,119
123	Hamra al	الحمراء	بيسان	48-05-31	5	847	11,511				1	4,060	7,031
114	Jabbul	جَبُّول	بيسان	48-05-18	4	290	15,127				2	1,762	2,408
110	Kafra	كفرة	بيسان	48-05-16	5	499	9,172				2	3,009	4,142
111	Kaukab al Hawa	كوكب الهوا	بيسان	48-05-16	2	348	9,949	gd	IR		1	2,027	2,889
117	Khunayzir al A	عرب الخُنيزير	بيسان	48-05-20	5	302	3,107				1	653	2,504
124	Masil al-Jizl (al Zinati)	مسيل الجزل – الزناتي	بيسان	48-05-31	1	116	5,873				1	0	963
108	Murassas al	المرصص	بيسان	48-05-16	5	534	14,477				1	3,036	4,431
95	Qumiya	قُومية	بيسان	48-03-26	4	510	4,898				2	2,436	4,238
118	Safa al A	عرب الصفا	بيسان	48-05-20	5	754	12,518				1	2,622	6,261
103	Sakhina al	الساخنة	بيسان	48-05-12		615	6,400	gd			1	1,079	5,105
121	Samiriyya al	السامرية	بيسان	48-05-27	2	290	3,873				3	2,328	2,408
96	Sirin	سيرين	بيسان	48-04-6	6	940	28,445				4	6,794	7,802
104	Tall ash Shawk	تل الشوك	بيسان	48-05-12	5	139	3,685				1	1,358	1,156
97	Tira al	الطيرة	بيسان	48-04-15	3	174	10,207				2	795	1,445
125	Umm 'Ajra	أم عجرة	بيسان	48-05-31		302	6,443				1	938	2,504
106	Taqa al, Khirbat	خربة الطاقة	بيسان	48-05-15		0		gd	IR		1	0	0
112	Yubla	يُبلى	بيسان	48-05-16	5	244	5,165				1	2,403	2,023
105	Zab'a	زبعة	بيسان	48-05-12		197	3,968	gd			1	706	1,637
119	Zarra'a al A	عرب الزرّاعة	بيسان	48-05-20	5						0	41	0
	Others	اخرون										5,086	-
مجموع قضاء بيسان						**19,300**	**272,661**					**110,619**	**160,250**
399	Ayn al-Mansi	عين المنسي	جنين	48-04-12	2	104	1,295		ALA		1	11	867
400	Jawfa al K	خربة الجوفة	جنين	48-05-12	5	0					3	0	0
404	Mazar al	المزار	جنين	48-05-30	2	313	14,501				2	2,795	2,601
402	Nuris	نورس	جنين	48-05-29	1	661	6,256		ALA		2	3,916	5,490
403	Lajjun al	اللجّون	جنين	48-05-30	2	1,279	77,242		ALA	M	4	4,230	10,624
401	Zir'in	زرعين	جنين	48-05-28	2	1,647	23,920				2	9,567	13,677
	Others	اخرون										22,678	-
مجموع قضاء جنين						**4,005**	**123,214**					**43,197**	**33,258**
523	Bayt Lid K	خربة بيت ليد	طولكرم	48-04-5	4	534	5,336	d			1	4,278	4,431
526	Birket Ramadan (WakfKh Rahman)	بركة رمضان	طولكرم	48-04-20		0	5,554					8	0
521	Fardisya	فرديسيا	طولكرم	48-04-1	1	23	1,092				4	15	193
528	Ghabat Kafr Sur	غابة كفر صور	طولكرم	48-05-15	4	858	19,666				4	15	7,127
520	Bayyarat Hannun	بيارة حَنّون	طولكرم	48-03-31	1	0					4	0	0
529	Kafr Saba	كفر سابا	طولكرم	48-05-15	2	1,473	9,688		ALA		4	9,848	12,232
524	Manshiya al K	خربة المنشية	طولكرم	48-04-15	4	302	16,770				2	606	2,504
527	Miska	مسكة	طولكرم	48-04-20	1	1,021	8,076				2	4,897	8,476
531	Qaqun	قاقون	طولكرم	48-06-5	2	2,285	41,767				2	13,477	18,974
517	Raml Zeita (K.Qazaza)	رمل زيتا	طولكرم	48-03-15	1	162	14,837				5	1,581	1,348
515	Majdal al K	خربة المجدل	طولكرم	48-03-1		0					1	0	0
522	Tabsur (Khirbet 'Azzun)	تَبْصُر	طولكرم	48-04-3	1	0	5,328				1	3,083	0
519	Umm Khalid	ام خالد	طولكرم	48-03-20	4	1,125	2,894				6	6,074	9,343
518	Wadi al Hawarith	وادي الحوارث	طولكرم	48-03-15	2	2,552	4,447			A	5	12,072	21,189
516	Wadi Qabbani	وادي القباني	طولكرم	48-03-1	1	371	9,812				1	491	3,082
530	Zababida al, Khirbat	خربة الزبابدة	طولكرم	48-05-15	1	0	10,879				4	743	0
525	Zalafa K	خربة زلفة	طولكرم	48-04-15	4	244	7,713				1	456	2,023
514	Jalama al	الجَلَمة	طولكرم	48-03-1	1	81					2	132	674
	Others	اخرون										60,835	-
مجموع قضاء طولكرم						**11,032**	**163,859**					**118,611**	**91,596**
	Others	اخرون										1,090	-
مجموع قضاء نابلس						**-**	**-**					**1,090**	**-**
355	Abbasiyya al (al Yahudiyya)	العباسية – اليهودية	يافا	48-05-4	2	6,554	20,540	dn		A	6	41,301	54,418
341	Abu Kishk A	عرب أبوكشك	يافا	48-03-30	4	2,204	18,470				4	17,796	18,300
347	Bayt Dajan	بيت دجن	يافا	48-04-25	5	4,454	17,327	ch	ALA		6	26,353	36,985
346	Biyar 'Adas	بيار عدس	يافا	48-04-12	2	348	5,492		ALA		4	4,735	2,889
356	Fajja	فجّة	يافا	48-05-15	3	1,392	4,919			A	4	7,466	11,558
338	Haram al (Sayyidna 'Ali)	الحرم – سيدنا علي	يافا	48-02-3	4	603	8,065				6	4,220	5,008
344	Ijlil al-Qibliyya	إجليل القبلية	يافا	48-04-3	4	545	15,207				4	0	4,527
345	Ijlil al-Shamaliyya	إجليل الشمالية	يافا	48-04-3	4	220	2,450				1	3,511	1,830
352	**Jaffa**	**يافا**	**يافا**	**48-04-26**	**2**	**76,920**	**17510**			M,A		**231,604**	**638,670**
339	Jammasin al-Gharbi al	الجماسين الغربي	يافا	48-03-17	4	1,253	1,365				6	8,900	10,402
340	Jammasin al-Sharqi al	الجماسين الشرقي	يافا	48-03-17	4	847	358				4	1,517	7,031
353	Jarisha	جريشة	يافا	48-05-1	1	220	555				1	1,046	1,830
348	Kafr 'Ana	كفر عانة	يافا	48-04-25	2	3,248	17,353	ch			1	17,161	26,968
349	Khayriyya al	الخيرية	يافا	48-04-25	2	1,647	13,672	ch			4	8,216	13,677
335	Mas'udiyya al (Summayl)	المسعودية – صُمَيل	يافا	47-12-25	4	986					4	5,699	8,187
337	Mirr al (Mahmudiya)	المرّ	يافا	48-02-1	4	197	51				4	516	1,637
336	Muwaylih al	المويلح	يافا	47-12-31	2	418	3,342				4	88	3,467

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
359	Rantiya	رنتيّة	يافا	48-07-10	2	684	4,389	dn			4	3,939	5,683
358	Safiriyya	السافرية	يافا	48-05-20	1	3,561	12,842	ch			6	26,931	29,569
350	Salama	سَلَمَة	يافا	48-04-25	2	7,807	6,471	ch	ALA	A	6	44,743	64,821
351	Saqiya	ساقية	يافا	48-04-25	2	1,276	5,850				6	7,689	10,595
357	Sarona	سارونا	يافا	48-05-15		0						146	0
342	Sawalima al A	عرب السوالمة	يافا	48-03-30	4	928	5,942				1	5,623	7,705
343	Sheikh Muwannis	الشيخ مُونّس	يافا	48-03-30	2	2,239	15,972			A	6	12,632	18,589
76	Wilhelma	ولهلمة	يافا	48-07-10	2	0						0	0
354	Yazur	يازور	يافا	48-05-1	2	4,675	11,807	ch	ALA	A	5	24,392	38,815
	Others	اخرون										162,697	-
	مجموع قضاء يافا					**123,227**	**209,949**					**668,923**	**1,023,163**
69	Innaba	عنّابة	الرملة	48-07-10	2	1,647	12,857	dn			2	10,887	13,677
42	Abu al Fadl (Sautariyya)	ابو الفضل	الرملة	48-05-9	5	592	2,870	bk		A	4	3,942	4,912
46	Abu Shusha	أبوشوشة	الرملة	48-05-14	2	1,009	9,425	bk		M	1	6,208	8,379
41	Aqir	عاقر	الرملة	48-05-6	2	2,877	15,825	d		A	6	22,866	23,886
87	Barfiliya	بَرفيليه	الرملة	48-07-14	2	847	7,134	dn	AL			7,811	7,031
65	Barriyya al	البرية	الرملة	48-07-10	2	592	2,831	dn			4	4,237	4,912
44	Bash-shit	بَشّيت	الرملة	48-05-13	2	1,879	18,553				5	13,124	15,603
35	Bayt Far, Khirbat	خربة بيت فار	الرملة	48-04-7		348	5,604	nn			2	1,431	2,889
55	Bayt Jiz	بيت جيز	الرملة	48-05-30	2	638	8,357				4	4,545	5,297
88	Bayt Shanna	بيت شنّة شَنّة	الرملة	48-07-15	2	244	3,617				4	4,147	2,023
56	Bayt Susin	بيت سوسين	الرملة	48-05-30	2	244	6,481				2	1,302	2,023
45	Beit Nabala	بيت نبالا	الرملة	48-05-13	6	2,680	15,051		AL		3	22,119	22,249
77	Ajanjul	عجَنْجُول	الرملة	48-07-12		1,438	11,401	dn			2	1,268	11,943
89	Bir Ma'in	بير ماعين إمّاعين	الرملة	48-07-15	2	592	9,319	dn	AL		3	4,914	4,912
43	Bir Salim	بير سالم	الرملة	48-05-9	2	476	3,401				1	5,077	3,949
90	Burj al	البرج	الرملة	48-07-15	2	557	4,708	dn	AL		3	6,345	4,623
91	Buwayra al, Khirbat	خربة البويرة	الرملة	48-07-15	2	220	1,150	dn			3	2,379	1,830
66	Daniyal	دانيال	الرملة	48-07-10	2	476	2,808	dn			5	2,085	3,949
84	Dayr Abu Salama	دير أبوسلامة	الرملة	48-07-13	2	70	1,195	dn			2	631	578
31	Dayr Ayyub	دير أيوب	الرملة	48-03-6	2	371	6,028	mc/bn/ym	AL		3	2,151	3,082
32	Dayr Muhaysin	دير محيسن	الرملة	48-04-6	2	534	10,008	nn			2	2,717	4,431
67	Dayr Tarif	دير طريف	الرملة	48-07-10	2	2,030	8,756	dn	AL	A	2	14,713	16,855
68	Dhuhayriyya al K	خربةالضُهيرية	الرملة	48-07-10	2	116	1,341				3	993	963
74	**Ramle**	**الرملة**	**الرملة**	**48-07-10**	**1**	**17,586**	**40567**		**AL**	**A**		**95,165**	**146,015**
78	Haditha al	الحديثة	الرملة	48-07-12	2	882	7,110	dn			4	7,630	7,320
61	Idnibba	إدنبة	الرملة	48-07-9	5	568	8,103				2	4,828	4,719
62	Jilya	جليا	الرملة	48-07-9	5	383	10,347					3,806	3,178
70	Jimzu	جمزو	الرملة	48-07-10	2	1,752	9,681	dn			3	14,440	14,544
80	Jindas	جنداس	الرملة	48-07-12		0	4448					60	0
81	Kharruba	خرّوبة	الرملة	48-07-12	2	197	3,374	dn			2	3,501	1,637
63	Khayma al	الخيمة	الرملة	48-07-9	2	220	5,150	af			1	2,494	1,830
33	Khulda	خلدة	الرملة	48-04-6	2	325	9,461	nn			4	1,798	2,697
71	Kunayyisa al	الكُنيّسة	الرملة	48-07-10	2	46	3,872	dn			3	2,905	385
94	Latrun al	اللطرون	الرملة	48-08-10	2	220	8,376	dn/ym/bn/mc	AL		1	1,030	1,830
72	**Lydda**	**اللد**	**الرملة**	**48-07-10**	**1**	**19,442**	**23723**		**AL**	**M,A**		**130,069**	**161,425**
51	Maghar al	المغار	الرملة	48-05-18	2	2,018	15,390	bk			6	14,484	16,759
85	Majdal Yaba (Majdal al Sadiq)	مجدل يابا – الصادق	الرملة	48-07-13	2	1,763	26,632	dn			2	9,943	14,640
86	Ras al 'Ein	راس العين	طولكرم	48-07-13	2							884	0
38	Mansura al	المنصورة	الرملة	48-04-20	2	104	2,328	bk			1	1,187	867
39	Mukhayzin al	المُخيزن	الرملة	48-04-20	2	232	12,548	nn			1	981	1,926
82	Muzayri'a al	المزيرعة	الرملة	48-07-12	2	1,346	10,822	dn			2	6,726	11,173
47	Na'ani al	النعاني	الرملة	48-05-14	4	1,705	16,129	bk			4	13,003	14,158
57	Nabi Rubin al	النبي روبين	الرملة	48-06-1	1	1,647	31,002	bk			4	1,012	13,677
50	Qatra	قَطرة	الرملة	48-05-17	2	1,404	7,853				4	9,720	11,654
64	Qazaza	قزازة	الرملة	48-07-9	5	1,090	18,829	af		A		9,646	9,054
49	Qubab al	القُباب	الرملة	48-05-15	2	2,297	13,918				6	19,302	19,071
53	Qubayba al	القبيبة	الرملة	48-05-27	1	1,995	10,737	bk			5	12,523	16,566
73	Qula	قولة	الرملة	48-07-10	2	1,172	4,347		AL	M	2	6,561	9,728
58	Sajad	سَجَد	الرملة	48-06-1	2	429	2,795	af				3,511	3,564
92	Salbit	سلبيت	الرملة	48-07-15	2	592	6,111	dn	AL		1	9,284	4,912
52	Sarafand al 'Amar	صرفند العمار	الرملة	48-05-20	2	2,262	13,267	bk			5	22,806	18,782
40	Sarafand al Kharab	صرفند الخراب	الرملة	48-04-20	4	1,206	5,503	nn			5	6,413	10,017
34	Saydun	صيدون	الرملة	48-04-6	2	244	7,487	nn			4	1,710	2,023
48	Shahma	شحمة	الرملة	48-05-14	5	325	6,875					2,068	2,697
93	Shilta	شلتا	الرملة	48-07-18	2	116	5,380	dn	AL		1	1,327	963
60	Tina al	التينة	الرملة	48-07-8	2	870	7,001	af			2	5,931	7,224
75	Tira al	الطيرة	الرملة	48-07-10	2	1,496	6,956	dn	ALA		6	10,143	12,425
36	Umm Kalkha	أم كلخة	الرملة	48-04-7		70	1,405	nn			1	54	578
37	Wadi Hunayn	وادي حنين	الرملة	48-04-17	5	1,879	5,401	nn			5	12,000	15,603
59	Yibna	يبنه	الرملة	48-06-4	1	6,287	59,554	bk	EG		6	45,266	52,203
83	Zakariya K	خربة زكريا	الرملة	48-07-12	2	0	4,538				1	12	0

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
54	Zarnuqa	زرنوقة	الرملة	48-05-27	1	2,761	6,068	bk		A	5	17,160	22,923
	Others	اخرون										61,166	-
	مجموع قضاء الرملة					**97,405**	**611,808**					**718,441**	**808,764**
	Others	اخرون										890	-
	مجموع قضاء رام الله					**-**	**-**					**890**	**-**
397	Allar	علاّر	القدس	48-10-22	2	510	12,356	hh	EG		4	3,705	4,238
371	Aqqur	عقّور	القدس	48-07-13	2	46	5,522				3	148	385
379	Artuf	عرتوف	القدس	48-07-18	2	406	403				5	3,777	3,371
380	Ayn Karim	عين كارم	القدس	48-07-18	2	3,689	15,029				6	19,020	30,628
389	Bayt 'Itab	بيت عطاب	القدس	48-10-21	2	626	8,757	hh			3	5,564	5,201
394	Tannur al, Khirbat	خربة التنور	القدس	48-10-21	2	0		hh			4	0	0
369	Bayt Mahsir	بيت محسير	القدس	48-05-10	2	2,784	16,268	mc	ALA		6	23,441	23,116
361	Bayt Naqquba	بيت نقّوبا	القدس	48-04-1	2	278	2,979	nn			6	950	2,312
362	Bayt Thul	بيت ثول	القدس	48-04-1		302	4,629	nn			3	2,452	2,504
390	Bayt Umm al Mays	بيت أم الميس	القدس	48-10-21	2	81	1,013	hh			3	357	674
385	Burayj al	البُريج	القدس	48-10-19	2	835	19,080	hh				8,299	6,935
376	Dayr 'Amr	دير عمرو	القدس	48-07-17	1	12	3,072	dn			6	336	96
386	Dayr Aban	دير آبان	القدس	48-10-19	2	2,436	22,734	hh	EG		3	20,407	20,226
387	Dayr al Hawa	دير الهوا	القدس	48-10-19	2	70	5,907	hh	EG		2	361	578
391	Dayr ash Sheikh	دير الشيخ	القدس	48-10-21	2	255	6,781	hh			2	1,204	2,119
365	Dayr Yassin	دير ياسين	القدس	48-04-9	1	708	2,857			M	6	4,576	5,875
381	Dayr Rafat	دير رافات	القدس	48-07-18	2	499	13,242	dn			2	669	4,142
382	Ishwa	إشوع	القدس	48-07-18	2	719	5,522				6	4,005	5,972
383	Islin	عسلين	القدس	48-07-18	2	302	2,159	dn			3	2,306	2,504
377	Ism Allah, Khirbat	خربة اسم الله	القدس	48-07-17		23	568	dn			5	5	193
392	Jarash	جَرَش	القدس	48-10-21	2	220	3,518	hh			2	1,827	1,830
368	**Jerusalem (Qatamon)**	**القدس - القطمون**	**القدس**	**48-04-28**		**69,693**	**20,790**	ys,qn,sc,qd		M,A		**139,020**	**578,666**
370	Jura al	الجورة	القدس	48-07-11	2	487	4,158	dn			4	2,871	4,045
378	Kasla	كسّلا	القدس	48-07-17	2	325	8,004				2	1,675	2,697
372	Lawz al, Khirbat	خربة اللوز	القدس	48-07-13	2	522	4,502	dn			2	5,033	4,334
360	Lifta	لفتا	القدس	48-01-1	2	2,958	8,743			A	6	18,223	24,561
375	Maliha al	المالحة	القدس	48-07-15	2	2,250	6,828	dn			6	13,890	18,685
366	Nitaf	نطاف	القدس	48-04-15		46	1,401				4	308	385
398	Qabu al	القبو	القدس	48-10-22	2	302	3,806	hh			2	2,864	2,504
363	Qaluniya	قالونيا	القدس	48-04-3	2	1,056	4,844	nn			5	7,265	8,765
364	Qastal al	القسطل	القدس	48-04-3	2	104	1,446				2	995	867
393	Ras Abu 'Ammar	راس أبوعمّار	القدس	48-10-21	2	719	8,342	hh			2	5,485	5,972
384	Sar'a	صرعة	القدس	48-07-18	2	394	4,967				2	3,666	3,275
367	Saris	ساريس	القدس	48-04-16	2	650	10,699	nn	ALA		2	4,535	5,394
373	Sataf	صطاف	القدس	48-07-48	2	626	3,775	dn			3	5,139	5,201
374	Suba	صوبا	القدس	48-07-13	2	719	4,102	dn			3	5,130	5,972
388	Sufla	سُفلى	القدس	48-10-19	2	70	2,061	hh			2	521	578
395	Umur al K	خربة العُمور	القدس	48-10-21	2	313	4,163		EG		2	2,240	2,601
396	Walaja al	الوَلَجَة	القدس	48-10-21	2	1,914	17,708	hh			4	12,932	15,892
	Others	اخرون										59,178	-
	مجموع قضاء القدس					**97,950**	**272,735**					**394,381**	**813,291**
250	**Al Majdal (Ashkelon)**	**المجدل**	**غزة**	**48-11-4**	**2**	**11,496**	**43680**	yv	EG			**65,883**	**95,449**
251	Barbara	بربرة	غزة	48-11-4	2	2,796	13,978	yv	EG		3	22,274	23,212
219	Barqa	بَرقة	غزة	48-05-13	2	1,032	5,206				4	6,423	8,572
220	Batani Gharbi	البطاني الغربي	غزة	48-05-13	2	1,137	4,574	bk			2	7,306	9,439
221	Batani Sharqi	البطاني الشرقي	غزة	48-05-13	2	754	5,764	bk			2	5,754	6,261
215	Bayt Daras	بيت دراس	غزة	48-05-11	2	3,190	16,357			M,A	2	23,775	26,487
247	Bayt Jirja	بيت جرجا	غزة	48-10-30	2	1,090	8,481	yv	EG		4	8,672	9,054
214	Beit ;Affa	بيت عفّا	غزة	48-01-10		812	5,808				1	5,442	6,742
244	Beit Tima	بيت طيما	غزة	48-10-18	2	1,230	11,032	yv	EG	M	2	9,160	10,209
233	Bi'lin	بعلين	غزة	48-07-8	2	209	8,036	af		M	2	1,438	1,734
216	Burayr	بُرير	غزة	48-05-12	2	3,178	46,184	bk		M	3	21,739	26,391
248	Dayr Suneid	دير سنيد	غزة	48-10-30	2	847	6,081	yv	EG		4	7,553	7,031
245	Dimra	دمرة	غزة	48-10-28	2	603	8,492	yv	EG		2	5,391	5,008
258	Faluja al	الفالوجة	غزة	49-03-1	1	5,417	38,038		EG		2	39,435	44,980
252	Hamama	حمامة	غزة	48-11-4	2	5,812	41,366	yv	EG		1	47,662	48,254
241	Hatta	حَتا	غزة	48-07-17	2	1,125	5,305		EG		2	8,152	9,343
249	Hiribya	هربيا	غزة	48-11-1	2	2,598	22,312	yv	EG		4	21,712	21,575
230	Huj	هوج	غزة	48-05-31	1	940	21,988				4	6,233	7,802
217	Huleiqat	حُليقات	غزة	48-05-12	5	487	7,063				1	3,264	4,045
234	Ibdis	عبدس	غزة	48-07-8	2	626	4,593		EG		1	4,180	5,201
259	Iraq al Manshiyya	عراق المنشية	غزة	49-03-1	1	2,332	17,901	yv	EG		1	19,569	19,359
257	Iraq Suwaydan	عراق سويدان	غزة	48-11-9	2	766	7,529	yv	EG		1	5,067	6,357
246	**Isdud**	**إسدود**	**غزة**	**48-10-28**	**2**	**5,359**	**47,871**	yv/hh	EG	M		**32,210**	**44,498**
235	Jaladiyya al	الجَلَديّة	غزة	48-07-8	1	418	4,329				1	3,056	3,467
253	Jiyya al	الجيّة	غزة	48-11-4	2	1,427	8,506	yv	EG		1	9,296	11,847
232	Julis	جولس	غزة	48-06-11	2	1,195	13,584		EG		5	8,303	9,921

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
254	Jura al	الجورة	غزة	48-11-4	2	2,807	12,224	yv	EG		4	20,482	23,308
242	Juseir	جُسير	غزة	48-07-17	2	1,369	12,361		EG		4	9,073	11,365
243	Karatiyya	كَرتيّا	غزة	48-07-17	2	1,589	13,709		EG	A	2	11,182	13,195
227	Kawfakha	كوفخة	غزة	48-05-25	2	580	8,569				2	4,797	4,816
218	Kawkaba	كوكبا	غزة	48-05-12	5	789	8,542	bk/yv			3	5,715	6,549
255	Khisas K	الخصاص	غزة	48-11-4	2	174	6,269	yv	EG		2	1,470	1,445
236	Masmiyya al Kabira	المسمية الكبيرة	غزة	48-07-8	2	2,923	20,687	af			6	22,810	24,272
237	Masmiyya as Saghira (Huraniyya)	المسمية الصغيرة	غزة	48-07-8	2	615	6,478	af			1	2,628	5,105
229	Muharraqa al	المحرّقة	غزة	48-05-27	2	673	4,855				2	4,856	5,586
222	Najd	نَجد	غزة	48-05-13	1	719	13,576				3	6,454	5,972
256	Ni'ilya	نعليا	غزة	48-11-4	2	1,520	5,233	yv	EG		4	10,341	12,617
239	Qastina	قسطينة	غزة	48-07-9	2	1,032	12,019				2	7,284	8,572
224	Sawafir al Gharbiya al	السوافير الغربية	غزة	48-05-18	4	1,195	7,523	bk			1	9,409	9,921
225	Sawafir ash Shamaliya al	السوافير الشمالية	غزة	48-05-18	4	789	5,861	bk			2	3,772	6,549
226	Sawafir ash Sharqiya al	السوافير الشرقية	غزة	48-05-18	4	1,125	13,831	bk			1	9,261	9,343
223	Simsim	سمسم	غزة	48-05-13	1	1,496	16,797			M	2	10,410	12,425
238	Summayl	صُميّل	غزة	48-07-8	1	1,102	19,304				3	8,272	9,150
228	Suqrir A	عرب	غزة	48-05-25	2	452	40,224	bk/nk	EG	A	4	5,070	3,756
240	Tall at Turmus	تل الترمس	غزة	48-07-9	1	882	11,508	af			2	5,971	7,320
231	Yasur	ياصور	غزة	48-06-9	2	1,241	16,390				4	7,770	10,306
	Others	اخرون										42,238	-
	مجموع قضاء غزة					**79,947**	**680,018**					**608,214**	**663,809**
323	Ajjur	عجّور	الخليل	48-07-23	2	4,327	58,074	yv			4	35,467	35,926
319	Barqusiya	برقوسيا	الخليل	48-07-9	2	383	3,216	af		M	2	3,373	3,178
324	Bayt Nattif	بيت نتّيف	الخليل	48-10-21	2	2,494	44,587	hh			2	24,347	20,708
331	Bayt Jibrin	بيت جبرين	الخليل	48-10-29	2	2,819	56,185	yv	EG		6	23,565	23,405
328	Dayr ad Dubban	دير الدُّبّان	الخليل	48-10-23	2	847	7,784	yv			2	8,619	7,031
333	Dayr Nakh-khas	دير نخاس	الخليل	48-10-29	2	696	14,476	yv	EG		4	6,375	5,779
332	Dawayima al	الدوايمة	الخليل	48-10-29	1	4,304	60,585	yv	EG	M	2	42,758	35,733
329	Qubayba al	القبيبة	الخليل	48-10-28	2	1,230	11,912	yv	EG		1	10,184	10,209
325	Kidna	كدنا	الخليل	48-10-22	2	522	15,744	yv			2	3,862	4,334
320	Mughallis	مُغلّس	الخليل	48-07-9	5	626	11,459	af			2	3,884	5,201
326	Ra'na	رَعْنا	الخليل	48-10-22	2	220	6,925	yv			1	2,159	1,830
321	Tall as Safi	تل الصافي	الخليل	48-07-9	2	1,496	28,925	af			3	12,066	12,425
330	Umm Burj K	خربة أم برج	الخليل	48-10-28	1	162	13,083	yv	EG		3	2,745	1,348
334	Zakariyya	زكريا	الخليل	50-06-1	1	1,369	15,320				6	10,683	11,365
322	Zayta	زيتا	الخليل	48-07-17	2	383	10,490	af			1	3,033	3,178
327	Zikrin	زكرين	الخليل	48-10-22	2	1,114	17,195	yv		A	2	9,245	9,246
	Others	اخرون										40,003	-
	مجموع قضاء الخليل					**22,991**	**375,960**					**242,366**	**190,898**
126	Imara al PS	العمارة	بئر السبع	48-05-13	2	46					1	905	385
127	Jammama PS	الجمّامة	بئر السبع	48-05-22	2	46					3	1,150	385
128	Asluj PS	عسلوج	بئر السبع	48-12-26	2	46		yv	EG			727	385
129	Awja Hafir PS	عوجة الحفير	بئر السبع	48-12-27	2	46		yv	EG			891	385
130	Kurnub PS	كُرنب	بئر السبع	48-11-23	2	46		uv				741	385
131	Zuwaira al PS	الزويرة	بئر السبع	48-11-25	2	46		uv	AL			727	385
132	Ghamr PS	الغَمر	بئر السبع	49-03-5	2	46		uv	AL			727	385
133	Um Rashrash	ام الرشراش	بئر السبع	49-03-10	2	46		uv	AL			727	385
134	Khalasah al PS	الخلصة	بئر السبع	48-11-17	2	46		yv	EG		3	727	385
135	**Beersheba**	**بئر السبع**	**بئر السبع**	**48-10-21**	**1**	**6,461**	**3,890**	**yv**	**EG**	**M**		**45,662**	**53,648**
136	Al Sani/Najamat/Tarabin	الصانع نجمات ترابين	بئر السبع		1	1,854		yv	EG			12,930	15,394
137	Al Soufi/Najamat/Tarabin	الصوفي نجمات ترابين	بئر السبع		1	1,786		yv	EG			16,193	14,832
138	Abu Athera/Najamat/Tarabin	أبوعاذرة نجمات ترابين	بئر السبع	48-11-1	4	1,390		yv	EG			9,850	11,538
139	Abu Sousain/Najamat/Tarabin	أبو صوصين نجمات ترابين	بئر السبع	48-11-1	4	1,225		yv	EG			7,294	10,170
140	Al Ksar/Najamat/Tarabin	القصار نجمات ترابين	بئر السبع	48-11-1	4	1,831		yv	EG			10,157	15,204
141	Abu Suhaiban/Najamat/Tarabin	أبوصهيبان نجمات ترابين	بئر السبع	48-11-1	4	4,673		yv	EG			30,297	38,804
142	Abu Sitteh/Ghawali/Tarabin	أبوسته غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	1,335		yv/as	EG			6,564	11,082
143	AbuAlHussain/Ghawali/Tarabin	أبو الحصين غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	1,705		yv/as	EG			5,172	14,156
144	Abu Shalhoub/Ghawali/Tarabin	أبو شلهوب غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	521		yv/as	EG			1,681	4,325
145	Abu Khatleh/Ghawali/Tarabin	أبوختلة غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	399		yv/as	EG			2,557	3,311
146	Abu Bakrah/Ghawali/Tarabin	أبوبكرة غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	203		yv/as	EG			1,372	1,689
147	Abu Amrah/Ghawali/Tarabin	أبو عَمرة غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	866		yv/as	EG			5,747	7,190
148	Al Zraiye/Ghawali/Tarabin	الزريعي غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	4,793		yv/as	EG			16,085	39,800
149	Al Omour/Ghawali/Tarabin	العمور غوالي ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	745		yv/as	EG			4,416	6,183
150	Nabaat/Nabaat/Tarabin	النبعات ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	2,857		yv/as	EG			4,055	23,718
151	Wuhaidat Tarabin/Tarabin	وحيدات الترابين	بئر السبع	48-12-5	2	952		yv/as	EG			7,075	7,906
152	Abu Muailiq/Hasanat/Tarabin	أبو معيلق حسنات ترابين	بئر السبع	48-12-5	2	991		yv/as	EG			4,575	8,227
153	Abu Ghalion/Jarawin/Tarabin	أبوغليون جراوين ترابين	بئر السبع		1	1,980			EG			11,527	16,437
154	Abu Yehya/Jarawin/Tarabin	أبو يحي جراوين ترابين	بئر السبع		1	1,528			EG			6,337	12,687
155	Abu Suailiq/Jarawin/Tarabin	أبو صعيليك جراوين ترابين	بئر السبع		1	1,032			EG			3,567	8,569
156	Qilai A	القلاعية	بئر السبع					yv/as	EG	A		4,291	0
	Others	اخرون										2,948	0

جدول 3-9: سجل النكبة، تتمة

ترقيم أبو ستة	الاسم بالانجليزية	الاسم العربي	قضاء فلسطين	تاريخ التهجير	أسباب التهجير	عدد السكان العرب 1948	مساحة أرض القرية (دنم)	العملية الأسرائيلية	المدافعون	المذابح	رمز التدمير	اللاجئون المسجلون 2008	مجموع اللاجئين وفقاً لتقديرات 2008
	Tarabin total	**مجموع الترابين**	**بئر السبع**			**32,665**	**1,362,475**					**174,691**	**271,221**
157	Mohamediyeen/Azazema	المحمديين عزازمة	بئر السبع		1	4,041			**EG**	**M**		5,289	33,550
158	Subhiyeen/Azzema	الصبحيين عزازمة	بئر السبع		1	3,243			**EG**			1,677	26,928
159	Subaihat/Azazema	الصبيحات عزازمة	بئر السبع		1	460			**EG**			331	3,818
160	Zarabeh/Azazema	الزّربة عزازمة	بئر السبع		1	873			**EG**			1,317	7,247
161	Faraheen/Azazema	الفراحين عزازمة	بئر السبع		1	1,017			**EG**			2,485	8,447
162	Masoudiyeen/Azazema	المسعوديين عزازمة	بئر السبع		1	974			**EG**			8,403	8,087
163	Usaiyat/Azazema	العصيات عزازمة	بئر السبع		1	1,392			**EG**			90	11,555
164	Sawakhneh/Azazema	السواخنة عزازمة	بئر السبع		1	2,330			**EG**			3,360	19,343
165	Mureiat/Azazema	المريعات عزازمة	بئر السبع		1	800			**EG**			226	6,639
166	Saraheen/Azazema	السراحين عزازمة	بئر السبع		1	1,617			**EG**			561	13,430
	Others											6,544	0
	Azazema total	**مجموع العزازمة**	**بئر السبع**			**16,746**	**5,700,000**					**30,283**	**139,043**
167	Al Huzaiyil/Hkuk/Tayaha	الهزيل الحكوك تياها	بئر السبع		1	0						3,892	0
168	Al Assad/Hkuk/Tayaha	الاسد الحكوك تياها	بئر السبع		1	0						59	0
169	Abu Abdoun/Hkuk/Tayaha	أبوعبدون الحكوك تياها	بئر السبع		1	0						1,934	0
170	Al Buraiqi/Hkuk/Tayaha	البُريقي الحكوك تياها	بئر السبع		1	976						5,741	8,104
171	Beli/Beli/Tayaha	بلي تياها	بئر السبع		1	608						2,682	5,051
172	Abu Libbeh/Alamat/Tayaha	أبولبّة عَلامات تياها	بئر السبع	48-10-20	2	1,451		**yv**	**EG**			3,785	12,045
173	Abu Jugaim/Alamat/Tayaha	أبوجُقيم عَلامات تياها	بئر السبع	48-10-20	2	684		**yv**	**EG**			2,973	5,676
174	Abu Shunnar/Alamat/Tayaha	أبوشُنّار عَلامات تياها	بئر السبع	48-10-20	2	1,516		**yv**	**EG**			3,586	12,585
175	Shlalyeen/Shlalyeen/Tayaha	الشلاليين تياها	بئر السبع		1	1,295						5,983	10,753
176	Abu Rqayiq/Qdeirat/Tayaha	أبورقيّق القديرات تياها	بئر السبع		1	0						4,534	0
177	Al Sani/Qdeirat/Tayaha	الصانع القديرات تياها	بئر السبع		1	0						8,395	0
178	Abu Kaff/Qdeirat/Tayaha	أبوكف القديرات تياها	بئر السبع		1	1,324						2,579	10,997
179	Al Asam/Qdeirat/Tayaha	الاعسم القديرات تياها	بئر السبع		1	2,197						421	18,242
180	Abu Rbai'a/Zullam/Tayaha	أبوربيعة الظلاّم تياها	بئر السبع		1	0						717	0
181	Abu Juwayed/Zullam/Tayaha	أبو جويعيد الظلاّم تياها	بئر السبع		1	0						2,024	0
182	Abu Grainat/Zullam/Tayaha	أبو قرينات الظلاّم تياها	بئر السبع		1	0						712	0
183	Masamereh/Ramadeen/Tayaha	مسامرة الرماضين تياها	بئر السبع	48-10-20	2	560		**yv**	**EG**			5,080	4,646
184	Sho'our/Ramadeen/Tayaha	الشعور الرماضين تياها	بئر السبع	48-10-20	2	545		**yv**	**EG**			2,842	4,527
185	Beni Okbeh/Beni Okbeh/Tayaha	بني عقبة تياها	بئر السبع		1	0				**M**		2,889	0
186	Atawneh/Ntoush/Tayaha	العطاونة نتوش تياها	بئر السبع		1	1,727						6,684	14,339
187	Rawashdeh/Tayaha	الرواشدة تياها	بئر السبع		1	454						2,218	3,767
188	Bdinat/Tayaha	البدينات تياها	بئر السبع	48-10-20	2	649		**yv**	**EG**			4,798	5,389
189	Urour/Tayaha	العرور تياها	بئر السبع		1	590						2,849	4,899
190	GalazinTayaha/Tayaha	القلازين تياها	بئر السبع		1	334						1,172	2,770
191	Janabib/Zullam/Tayaha	الجنابيب الظلاّم تياها	بئر السبع		1	316						7	2,624
192	Gatatweh/Tayaha	القطاطوة تياها	بئر السبع		1	1,023						9,294	8,497
	Others	اخرون										5,751	0
	Tayaha total	**مجموع التياها**	**بئر السبع**			**16,248**	**2,085,825**					**93,600**	**134,912**
193	Abu Middain/Hanajreh	أبو مدّين حناجرة	بئر السبع	48-12-22	2	2,887		**yv/Hill 86**	**EG**			21,950	23,971
194	Al Dhawahreh/Hanajreh	الظواهرة حناجرة	بئر السبع	48-12-22	2	938		**yv/Hill 86**	**EG**			3,040	7,788
195	AL Smeeri/Hanajreh	السميري حناجرة	بئر السبع	48-12-22	2	1,528		**yv/Hill 86**	**EG**			141	12,687
196	Nseirat/Hanajreh	النصيرات حناجرة	بئر السبع	48-12-22	2	2,246		**yv/Hill 86**	**EG**			6,103	18,650
	Others											27	0
	Hanajreh total	**مجموع الحناجرة**	**بئر السبع**			**7,599**	**78,325**					**31,261**	**63,096**
197	Abu Jaber/Jbarat	أبوجابر الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	818		**yv**	**EG**			3,298	6,791
198	Abu Al Udous/Irteimat/Jbarat	أبو العدوس الرتيمات الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	1,111		**yv**	**EG**			6,557	9,224
199	Al Fukara/Irteimat/Jbarat	الفقراء الرتيمات الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	796		**yv**	**EG**			2,723	6,605
200	Thabet/Galazin /Jbarat	ثابت القلازين الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	619		**yv**	**EG**			2,158	5,136
201	Bin Sabbah/Hasanat/Jbarat	بن صبّاح الحسنات جبارات	بئر السبع	48-10-20	1	460		**yv**	**EG**			2,324	3,818
202	Bin Ajlan/Amarin/Jbarat	بن عجلان العمارين جبارات	بئر السبع	48-10-20	1	1,265		**yv**	**EG**			7,114	10,508
203	Wuhaidat Jabarat/Jbarat	وحيدات الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	576		**yv**	**EG**			1,116	4,781
204	Al Nuwairi/Saadneh/Jbarat	النويري السعادنة الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	273		**yv**	**EG**			1,011	2,264
205	Abu Jraiban/Saadneh/Jbarat	أبوجريبان السعادنة الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	419		**yv**	**EG**			1,034	3,480
206	Al Diqs/Al Diqs/Jbarat	الدقس الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	1,233		**yv**	**EG**			5,406	10,237
207	Bin Rifee/Sawarkeh/Jbarat	بن رفيع السواركة الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	985		**yv**	**EG**			4,635	8,176
208	Wulaydeh/Jbarat	الولايدة الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	275		**yv**	**EG**			1,277	2,281
209	Abu Rawwaa/Jbarat	أبو روّاع الجبارات	بئر السبع	48-10-20	1	230		**yv**	**EG**			0	1,909
	Others	اخرون										3,504	0
	Jbarat total	**مجموع الجبارات**	**بئر السبع**			**9,058**	**379,175**					**42,157**	**75,208**
210	Hamayteh/Saidiyeen	الحمايطة السعيديين	بئر السبع	50-05-1	1	313						0	2,602
211	Rummamneh/Saidiyeen	الرمامنة السعيديين	بئر السبع	50-05-1	1	277						0	2,297
212	Mathakeer/Saidiyeen	المذاكير السعيديين	بئر السبع	50-05-1	1	380						56	3,159
213	Rawaytheh/Saidiyeen	الروايضة السعيديين	بئر السبع	50-05-1	1	342						5	2,838
	Others	اخرون										12	0
	Saidiyeen total	**مجموع السعيديين**	**بئر السبع**			**1,312**	**1,238,375**					**74**	**10,896**
	Ehewat total	**مجموع الاحيوات**	**بئر السبع**			**1,200**	**1,728,935**					**0**	**9,964**
	مجموع قضاء- بئر السبع					**91,707**	**12,577,000**	**-**	**-**		**7**	**424,411**	**761,455**
	متفرقات											595	-
	المجموع الكلي		**-**	**-**	**-**	**804,517**	**17,131,675**	**-**	**-**		**7**	**4,618,141**	**6,679,978**

جدول 3-10: تصنيف أسباب الخروج حسب بني موريس

المرجع في سجل النكبة	الرمز وفقاً لموريس	التفسير
1	E	الطرد علي يد القوات اليهودية.
2	M	الهجوم العسكري اليهودي المباشر.
3	W	الحرب النفسية التي مارستها الهاجاناة.
4	F	الخوف من هجوم يهودي متجه نحو القرية.
5	C	تأثير سقوط مدينة قريبة.
6	A	الرحيل الاختياري.

جدول 3-11: تصنيف أسباب الخروج لكل قضاء

المرجع بسجل النكبة	1		2		3		4		5		6		بدون بيانات	المجموع الجزئي		المجموع
القضاء	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	ب	أ	ب	
عكا	8	1	14	4									1	22	6	28
الرملة	6		36	7			2		6		1		4	51	11	62
بيسان	1	1	4		1		2		16		1		5	25	6	31
بئر السبع	1	52	1	29				4					1	2	86	88
غزة	5	3	25	7			3		2				1	35	11	46
حيفا	6	5	25	6	1		3	1	3				9	38	21	59
الخليل	2	1	11	1					1					14	2	16
يافا		2	11	1	1		9		1				1	22	4	26
القدس	1	1	29	4									4	30	9	39
جنين	1		4						1					6	0	6
الناصرة			4						1					5	0	5
صفد	8	2	20	16	9		8		12	2			2	57	22	79
طبرية		7	8				1		3	1	3		4	15	12	27
طولكرم	2	6	3				3	2					2	8	10	18
المجموع الجزئي	**41**	**81**	**195**	**75**	**12**	**0**	**31**	**7**	**46**	**3**	**5**	**0**	**34**	**330**	**200**	**530**
المجموع الكلي	**122**		**270**		**12**		**38**		**49**		**5**		**34**	**530**		**%100**
النسبة المئوية	**%24.6**		**%54.4**		**2.4%**		**%7.7**		**%9.9**		**%1.0**		**-**			

ملاحظات: (أ) المصدر بني موريس، (ب) المصدر من روايات فلسطينية.

الأكبر من سكان القرية، وخصوصاً النساء والأطفال والمسنون، وبقي في القرية بضع عشرات من الشباب يقاتلون للدفاع عن ممتلكاتهم، أو لسقاية مزارعهم أو للعناية بالمواشي. وهناك بضعة تواريخ ليست بالدقيقة، مثلاً، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه التواريخ سُجّلت في وقت محدد، مثل 1 أو 5 تشرين الثاني/نوفمبر. مع ذلك، يمكن القول إن معظم التواريخ تتمتع بقدر معقول من الدقة.

هذا ويكشف مخطط بياني يسجل فيه عدد سكان القرى المهجرة مقابل تاريخ التهجير، مضافاً إليهما تواريخ العمليات العسكرية الإسرائيلية وارتكاب المجازر، ظاهرة بالغة الأهمية في تاريخ النكبة. (أنظر **الشكل 3-1**). والشكل يغطي الفترة مابين 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، تاريخ صدور قرار التقسيم الذي يحمل الرقم 181، وبين 20 تموز/يوليو 1949، تاريخ توقيع آخر اتفاقية هدنة بين إسرائيل وبين دولة عربية، وهي سورية. أولاً، تم تهجير عدد كبير من القرى والمدن الكبرى مباشرة بعد بدء تنفيذ خطة Dalet في نيسان/أبريل عام 1948. ولدى إعلان قيام دولة إسرائيل بعد ظهر يوم الرابع عشر من أيار/مايو 1949، كان قد تم تهجير 212 قرية و٥ مدن كبرى، هي حيفا ويافا وطبرية وبيسان والقدس الغربية. وهكذا تم طرد أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين (55%) أو تم إجبارهم على الرحيل من قبل الميليشيات الصهيونية المسلحة (عصابات الهاغانا Haganah وإرغون Irgun وشتيرن Stern) خلال فترة كان من المفروض أن يكون الفلسطينيون فيها تحت حماية الانتداب البريطاني وقبل دخول أي جندي نظامي عربي إلى فلسطين لإنقاذ الفلسطينيين.

في ذلك الوقت، كان عدد أفراد القوات الصهيونية المسلحة يبلغ 65,000 شخص وكان العديد منهم قد تلقوا تدريباً جيداً ويعملون تحت إمرة ضباط أوروبيين ممن شاركوا في الحرب العالمية الثانية. كما كان الصهاينة قادرين على صناعة الذخيرة والمركبات المدرعة، وبالتالي، لم يتأثروا بالحظر الذي فرضه البريطانيون على استيراد السلاح. في المقابل، كان الفلسطينيون عزلاً لم تكن لديهم قيادة موحدة أوأجهزة اللاسلكي أومركبات مدرعة. أما المتطوعون العرب غير النظاميين الذين أتوا لمساعدة الفلسطينيين، فكانوا يشكلون مجموعة غير متجانسة سببت من الأضرار أكثر ما قدمت من الدعم. وهذا ينقض ادعاءات إسرائيل بأنها لدى طردها للفلسطينيين إنما كانت تدافع عن النفس، وأن نزوح اللاجئين كان نتيجة غير مقصودة للأعمال الحربية وليس بناء على مخطط إسرائيلي.

ثانياً، الغالبية العظمى من القرى التي أُخليت من سكانها خلال هذه الفترة كانت تقع في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية كما تحددت في مخطط التقسيم. وكان من المفروض أن يبقى سكان تلك القرى كمواطنين (غير يهود) تابعين للدولة الجديدة. لكن بن غوريون كان يرغب بدولة خالية من العرب. ومن هنا جرى التهجير العرقي بهدف تخليص الدولة الجديدة من المواطنين العرب.

ثالثاً، خلال 27 يوماً فقط بعد 15 أيار/مايو 1948، أي لغاية إعلان الهدنة الأولى بتاريخ 11 حزيران/يونيو 1948، احتلت الميليشيات الإسرائيلية المسلحة (التي صارت تسمى جيش الدفاع الإسرائيلي) مساحات أكبر من الأراضي وطردت المزيد من اللاجئين رغم تدخل الجيوش العربية النظامية التي دخلت فلسطين في 15 أيار/مايو 1948. كان الإسرائيليون أفضل تنظيماً بكثير، إضافة إلى تفوقهم العددي الكبير على الجيوش العربية النظامية. إذاً، فإن فكرة القلة (اليهود) التي إنتصرت على الكثرة (العرب)، أو داوود الصغير الذي واجه العملاق جيلياث، هي محض أكذوبة.

بنهاية تلك الأسابيع الأربعة، كان قد تم طرد ثلثي اللاجئين (66%)، كما كان قد تم اجتياح المدن الفلسطينية الكبرى الموجودة في الوسط والشمال واحتلالها وتهجير سكانها (عدا الناصرة: فقد تم احتلالها دون إفراغها من سكانها). كان النصر الذي حققه جيش المهاجرين الإسرائيليين على الفلسطينيين العزل قد اكتملت أركانه. أما العمليات الإسرائيلية اللاحقة فقد كان الهدف منها جميعاً زيادة مساحة الأراضي المحتلة وطرد من تبقى من الفلسطينيين، وتثبيت السيطرة على الأراضي المحتلة.

رابعاً، شهدت فترة الأيام العشرة الفاصلة بين الهدنتين الأولى والثانية هجوماً إسرائيلياً ضارياً على الجليل وعلى اللد والرملة الواقعتين في الوسط داخل الدولة العربية حسب مشروع التقسيم. وكانت معظم العمليات الإسرائيلية تُستَهَل بمذبحة أو بارتكاب الفظائع لتسريع هروب اللاجئين. وقد سجلنا في الأطلس أكثر من سبعين مذبحة.

خامساً، وكما يُظهر في الشكل 3-1، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة القصيرة للهدنة الأولى والهدنة الثانية، لم يهجر أحد من القرويين بيته. ولو كان القرويون قد هجروا قراهم بمحض إرادتهم أو التزاماً بأوامر الحكومات العربية، كما تدَّعي الرواية الإسرائيلية، لوجدوا في فترات الهدنة مناسبة مثالية لحزم مقتنياتهم والخروج. لكن ذلك لم يحدث إطلاقاً، لا خلال الهدنة الأولى ولا خلال الهدنة الثانية. وهذا يدحض الادعاءات الإسرائيلية دحضاً كاملاً.

كان الهدوء خلال فترة الهدنة الثانية تقطعه عمليات "التهجير" الإسرائيلية الهادفة لتنظيف جيوب القرى الباقية. انتهت الهدنة بصورة مفاجئة عندما خرقتها إسرائيل وهاجمت المنطقة الجنوبية من البلاد. وهو ما أدى لتهجير القرى في المنطقة الجنوبية من سكانها بصورة كاملة. يلخص هذا الشكل التتابع المروع لأحداث النكبة ويدحض العديد من الأكاذيب الإسرائيلية المتداوَلة منذ عقود.

يتبين من الشهادات الشفهية التي جمعها الباحثون في جامعة بير زيت، وآخرون، أن القرويين،[328] لدى تعرضهم للهجوم، كانوا يلجؤون إلى قرية مجاورة. وعندما تتعرض هذه القرية للهجوم، كان سكان القريتين يلجؤون إلى مكان ثالث آمن لا يبعد عن القرية الأم، حيث ينتهي الأمر بهم لاجئين في مأوى أو في مخيم بعد رحلة طويلة على دروب متعرجة. فقد كانوا دائماً يحاولون العودة إلى ديارهم. ولذلك لم يصل أي منهم إلى المخيم الحالي في رحلة واحدة مباشرة.

أسباب النزوح مصنفة ضمن فئات على أساس معلومات بيني موريس Benny Morris.[329] أنظر **الجدول 3-10**. من الواضح أن بعض الفئات متداخلة. فالفئات 1، 2، 4، 5 هي نتيجة مباشرة لعمل عسكري إسرائيلي؛ الفئة 3 هي جزء من الحرب النفسية الإسرائيلية والفئة 6 هي نزوح اختياري أو استجابة لأوامر الحكومات العربية.

الجدول **3-11** يُظهر تهجير القرى حسب الفئة وحسب القضاء على أساس تصنيفات موريس ل 369 قرية (الملاحظة أ في الجدول) وتصنيفات اخرى (الملاحظة ب) قائمة على أساس مصادر أخرى، عربية غالباً، للقرى التي أضيفت إلى السجل. من الواضح أن العدد الأكبر من القرى، 270 قرية من أصل 530 قرية، قد أخليت من سكانها بواسطة "هجوم عسكري"، وأن العدد الأقل، 5 قرى فقط، كان الإخلاء فيها إرادياً. تسببت الأعمال العسكرية (الفئات 1، 2، 5) بإخلاء 89% من القرى. وأدى الخوف أو الحرب النفسية (الفئتان 3، 4) إلى إخلاء 10% إضافية، وهذا يجعل نسبة الإخلاء "الإختياري" لا تتعدى 1% فقط. تُظهر **الخريطة 3-20** مواقع 530 قرية وسبب إخلائها استناداً للجدول 3-11. كما تقدم **الخريطة 3-21** معلومات إضافية تغطي 163 قرية إضافية كما تُظهر أيضاً تاريخ النزوح والعملية العسكرية الإسرائيلية المواكبة له.

328 أنظر سلسلة القرى المدمرة التي أعدها مركز بير زيت لدراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. أنظر أيضاً www.palestineremembered.com 329 Morris, *supra* note 242, p.xiv.

خريطة 3-20: أسباب الخروج من القرى الفلسطينية المهجّرة

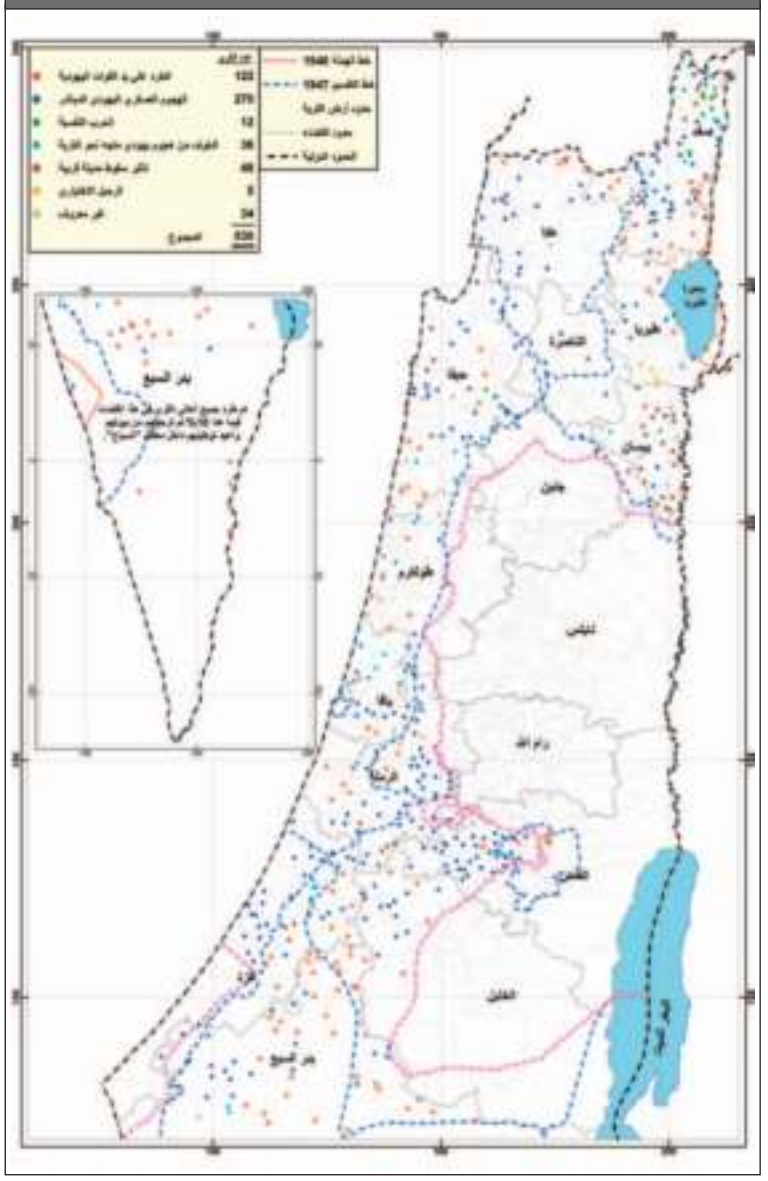

خريطة 3-21: تواريخ وأسباب الخروج والعمليات العسكرية المرافقة

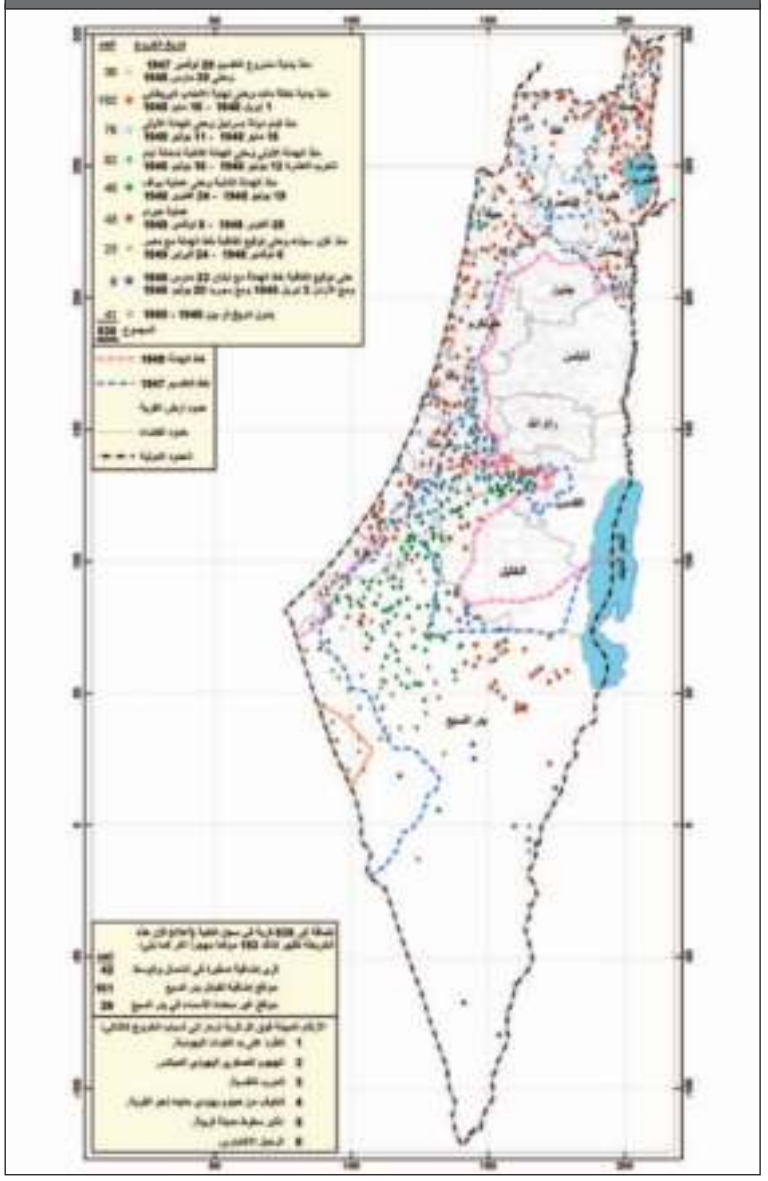

أما العمود المتعلق بالسكان الفلسطينيين عام 1948 في سجل النكبة فهو يستند إلى إحصائيات القرى (1945) التي أعدتها حكومة الانتداب البريطاني. حسب الإحصائيات الحكومية، كان معدل الزيادة الطبيعية بين الفلسطينيين المسلمين 3.8% سنوياً. وبما أن معظم اللاجئين كانوا مسلمين، وأخذ في الإعتبار فترة أربع سنوات، من عام 1944 تاريخ إجراء الاحصائيات لغاية نهاية عام 1948، تم تعديل عدد السكان في إحصائيات القرى بمعدل 1.16، وورد على هذا الأساس في السجل. يورد السجل فقط القرى التي هُجّر سكانها وبعض القرى التي هُجّرت كذلك ومن ثم عاد سكانها. كما يضم السجل عدد سكان البلدات الفلسطينية التي تم تهجيرها استناداً إلى إحصائيات القرى الذي يضم الأرقام المعدلة، مع طرح الرقم المقدر للسكان الذين بقوا. وينطبق ذلك على يافا وحيفا وعكا والقدس الغربية والرملة واللد وشفا عمرو. تجدر الملاحظة أنه لم يُسمح لأي فلسطيني بالبقاء في بيسان وصفد وطبرية وبئر السبع وإسدود والمجدل. لم يُطرد سكان مدينة الناصرة.

يحتاج موضوع سكان قضاء بئر السبع إلى بحث خاص. اعتباراً من إحصاء عام 1931، بقى عدد البدو في فلسطين ثابتاً في سجلات حكومة فلسطين عند 66,500 نسمة، منهم 57,265 نسمة يعيشون في بئر السبع، والآخرون في الشمال.[330] وكان هذا الرقم لا يزال يُدرج في وثائق الأمم المتحدة عام 1950. لكنه رقم خاطئ. المسح الأول الذي أجراه العارف عام 1931[331] قُدّر عدد السكان ب 47,632 نسمة، مع بعض التحفظات. فقد استثنى العارف عشيرة الإحيوات ومدينة بئر السبع واعترف بأن الرقم أقل من الرقم الصحيح. والأهم من ذلك، قدَّر العارف عدد النساء بأقل من العدد الحقيقي نظراً للتقاليد التي تحول دون الوصول إلى النساء لمعرفة العدد الصحيح. ويقدر التصحيح ب 1.0825 لوجود عدد يوازي عدد الذكور. قُدّر معدل التصحيح للتعويض عن السكان الذين لم يسجلهم الإحصاء ب 1.05. وبتعديل هذا الرقم لغاية عام 1948 بمعدل زيادة طبيعية يبلغ 3.5% سنوياً، يمكن تقدير مجموع عدد سكان بئر السبع عام 1948 ب 96,910 نسمة. أجرى الدجاني[332] عام 1946 دراسة أكثر دقة من مسح العارف بموجب معطيات بريطانية جديدة، وتوصَّل إلى أن عدد السكان عام 1946 كان 95,500 نسمة. عدد الذين أصبحوا لاجئين، بمن فيهم أهالي مدينة بئر السبع عام 1948، يبلغ 91,704 نسمة، كما ورد في سجل النكبة. في عام 1998، كان عدد اللاجئين 563,181 نسمة. أما الباقون في إسرائيل فكان عددهم 118,000 نسمة (عام 1998).

بناء على ما تقدم، يصبح مجموع عدد اللاجئين عام 1948، 804,517 نسمة. ويستثني هذا الرقم اللاجئين الإضافيين الآتين من 662 قرية صغيرة أو بلدة؛ بعضهم كان يعيش في أراضي 183 مستعمرة يهودية أو قربها، وآخرون كانوا يعيشون في ضيع صغيرة لم يعتبرها الانتداب البريطاني قرى مهمة. إذا ما قارنا هذا الرقم بالبيانات الموجودة لدى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، يمكن تقدير عدد هؤلاء اللاجئين الإضافيين، بالتناسب، ب 130,000 نسمة، ما يجعل مجموع عدد **لاجئي عام 1948** **935,000 نسمة.**

أما عدد لاجئي عام 1948، الذي يرد عادة في البيانات فهو 726,800 نسمة، وغالباً ما يُرفع التقدير إلى 750,000 نسمة. وكلاهما رقم خاطئ. فالرقم 726,800 الوارد كثيراً هو الرقم المقدم من لجنة التوفيق الدولية لفلسطين التابعة للأمم المتحدة.[333] يعاني هذا الرقم من خللين: (آ) يعتمد على إحصائيات القرى (1945) ولذلك يحتاج إلى تعديل لأربع سنوات لغاية 1948؛ و(ب) يستخدم تعداد سكان قضاء بئر السبع لعام 1931، أي 53,550 وهو خطأ. بعد تصحيح هذه الأرقام، يزيد الرقم 726,800 نسمة ليصبح 875,000 نسمة من أهالي القرى الرئيسة، بإغفال القرى الثانوية. وهو لا يصل إلى الرقم الموجود في التحليل الديموغرافي للسكان الذي أجرته جانيت أبو لغد للسكان في المناطق التي يسيطر عليها اليهود.[334] فقد قدرت أبو لغد أن عدد سكان تلك المناطق يتراوح بين 890,000 و904,200 نسمة. وبعد تصحيح هذا الرقم بالنسبة لبئر السبع، بإضافة 36,447، يصبح المعدل ما بين 926,647 وبين 940,649 نسمة، وهو أقرب إلى الرقم الذي توصلنا إليه والبالغ 935,000.

في ما يتعلق بالتقديرات الإسرائيلية لعدد اللاجئين يقول موريس: "في رسالة خاصة كتبها المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، إيتان، في أواخر عام 1950، أشار إلى سجل وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين [كذا] الذي تم عام 1949 [لم تكن الوكالة قد أنشئت آنذاك] والذي يشمل 726,000 نسمة، بأنه "دقيق" وكان يعتقد أن "العدد الحقيقي قريب من 800,000"". ولكن من الناحية

330 McCarthy, *supra* note 107, p. 76.

331 العارف، الهامش 229، ص 34.

332 س. و. الدجاني، "تعداد بدو بئر السبع في أيار/مايو عام 1946،" دراسات سكانية 3، (1947).

333 U.N. Doc. A/AC.25/Com.Tech/7/add.1) of 1 April 1949, entitled: "Appendix B: Non-Jewish *(sic)* population within the Boundaries

S.W. Dajani, "The Enumeration of the Beer Sheba Bedouins in May 1946", 1 *Population Studies* 3 (1947).

334 Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine", *Transformation of Palestine*. Ibrahim Abu-Lughod (ed.) Evanston: Northwestern University Press, 1971, p. 160.

held by IDF"

خريطة 3-22: المذابح والفظائع عام 1948-1949

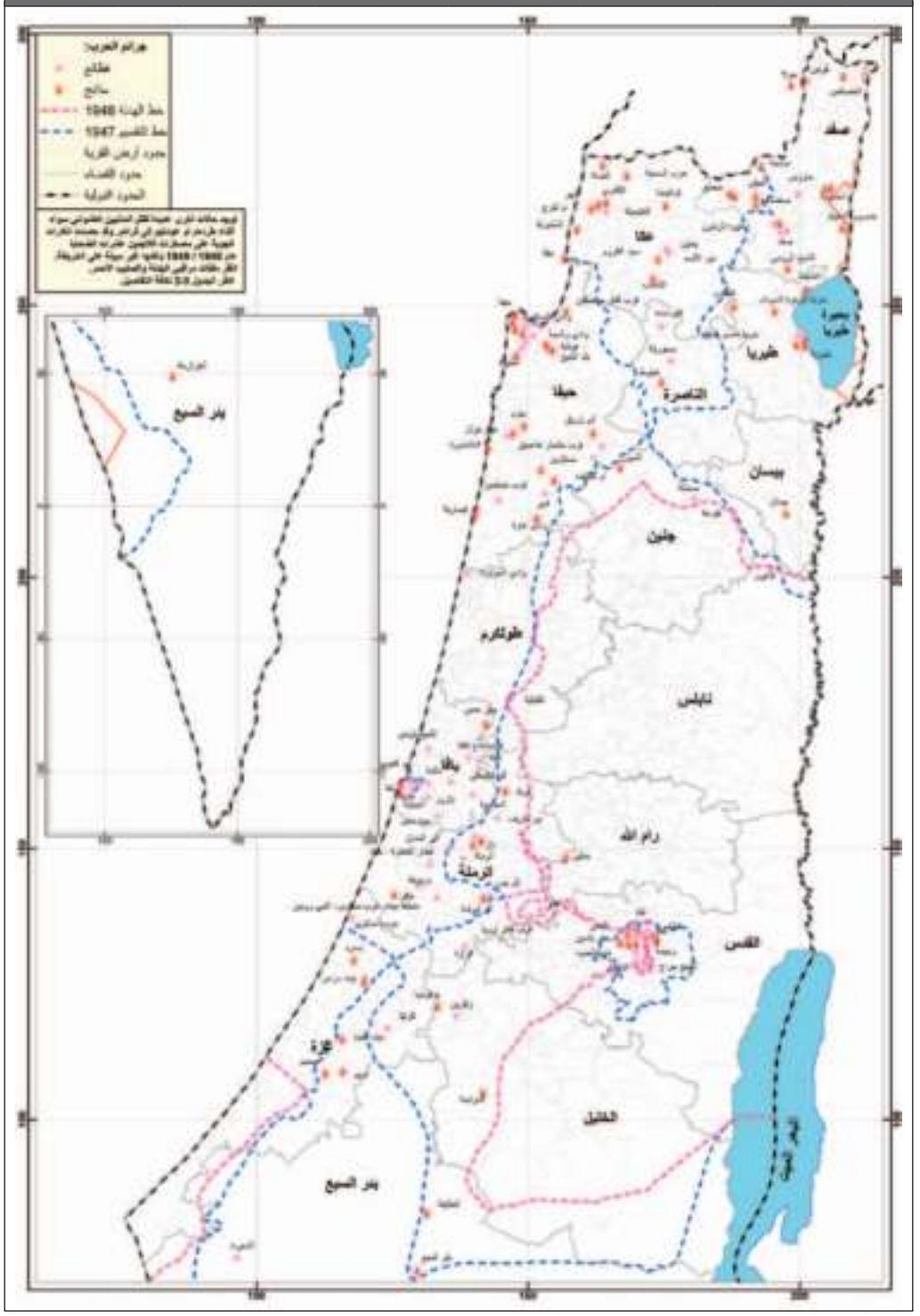

الرسمية، تتمسك إسرائيل بالرقم الأدنى وهو 530,000-520,000 نسمة. والسبب بسيط: يقول موريس "إذا اعتاد الناس على قبول العدد الأكبر من اللاجئين، واضطررنا في النهاية لقبول عودة اللاجئين، فقد نجد من الصعب، عند مواجهتنا لأعداد كبيرة من المطالبين بحق العودة، إقناع العالم بأنه ليس جميع هؤلاء كانوا سابقاً يعيشون في المناطق الإسرائيلية... ويبدو، على أية حال، أن من الأفضل خفض العدد... وليس العكس".[335]

أما العمود الخاص بمساحة أراضي القرية فإنه يورد كامل مساحة أراضي القرية كما ذُكرت في إحصائيات القرى (1945) بالنسبة للقرى المذكورة. وتتضمن مساحة الأرض الأراضي العامة والجزء من الأرض العائد لليهود إذا كان صغيراً. وتُذكر هذه المساحة في القائمة مرة واحدة فقط إذا وردت في هذه القائمة قريتان أراضيها مشمولة بمساحة واحدة. والمجموع هو 17,131,675 دونماً، وهو المساحة التقريبية للأراضي التي سُلبت من اللاجئين. (الرقم الأكثر دقة موجود في **القسم 2-9 موجز ملكية الأراضي**).

العمودان التاليان يُظهران العمليات الإسرائيلية التي هاجمت القرى والمدافعين عنها، إذا وجدوا. ويضم الجدول 3-1 قائمة بالعمليات الإسرائيلية، وأسمائها المختصرة، وأهدافها وتواريخها. كما تُظهر الخرائط من 3-1 إلى 3-8 المساحات التي أحتلت في كل عملية.

قائمة المدافعين تضم: ALA: جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، الذي كان يضم متطوعين عرب من دول مختلفة؛ AL: الجيش العربي العامل تحت قيادة بريطانية، الذي أصبح لاحقاً الجيش الأردني؛ EG: الجيش المصري؛ SYR: الجيش السوري؛ LEB: الجيش اللبناني. المعلومات المسجلة في العمودين: العمليات والمدافعين لها قيمة دلالية فقط وليست كاملة على الإطلاق. ولفهم الأمور بشكل أفضل، يمكن دراسة العمليات الإسرائيلية الواردة في الخرائط من 3-1 إلى 3-8، دراسة أكثر دقة.

العمود الخاص بالمجازر والفظائع يورد القرى التي ارتكبت فيها المجازر والموجودة في سجل النكبة. لكن العدد الفعلي أكبر. انظر **الجدول 3-2**. وللإطلاع على مواقع بعض المجازر والفظائع، انظر **الخريطة 3-22**. تعريف المجزرة هنا، هو "القتل المنظم والمتعمد لمجموعة من المدنيين". الفظائع تشكل موقعاً أقل قسوة ضمن هذا المقياس وإن كانت تحمل نفس المعنى. الجدول 3-2 والخريطة 3-22 لا يتضمنان قتل الأفراد بصورة عشوائية، أو قتل المدنيين بصورة جماعية نتيجة الغارات الجوية، لاسيما خلال الفترة تشرين الأول/أكتوبر- تشرين الثاني/نوفمبر 1948 وبعدها، أو قتل أسرى الحرب أو المدنيين المحتجزين في معسكرات السخرة.

ولدى دراسة تاريخ عام 1948، تتضح حقيقة أن المجازر كانت إحدى أدوات التهجير العرقي. كانت كل عملية إسرائيلية، تقريباً، تُستَهل بمذبحة يقصد بها أن تكون عبرة للقرويين العُزَّل. وكانت الرسالة الموجهة، سواء عن طريق تقديم الأمثلة من هذا النوع، أو عن طريق إعلام الناس بمكبرات الصوت، أو من خلال "حملة الهمس" التي كان يوصلها بها اليهود "الأصدقاء" المجندون للقيام بذلك إلى جيرانهم العرب، وفحواها "اخرجوا وإلاّ فمصيركم معروف".

تعرضت منطقة الجليل لأشنع المجازر خلال عمليات Hiram. واستمر ذلك لمدة عام بعد احتلال الجليل وإن بصورة متفرقة، وذلك بمطاردة وقتل الأشخاص المختبئين أو اللاجئين العائدين، في عملية أطلق عليها اسم Magrefa (المغرفة).

أنكرت الرواية الإسرائيلية الرسمية كلياً حجم المجازر والفظائع.[336] ولكن في ما بعد، وُصفت تلك المجازر بمزيد من التفصيل من قبل يسحاقي Yitzaki، وميلشتاين -Mil stein، وبيل Pail، وإيرليتش Erlich[337]، وموريس في نسخته الموسعة.[338] كتب موريس في "جرائم الحرب":

> **بمرور السنين، أدى نشر وثائق جديدة ومقابلات صحفية مع شهود عيان وأشخاص مشاركين، إلى كشف المجازر التي ارتكبها الإسرائيليون بحق المدنيين وأسرى الحرب العرب في الحروب اللاحقة [بعد 1948] في الأعوام 1973، 1982 1956، 1967،... لكن الحرب الأكثر دموية ووحشية بين جميع الحروب المذكورة هي، دون أي شك، حرب الاستقلال عام 1948.**[339]

هذه الإشارة الخجولة بعد عقود من حدوث المجازر تدل على طغيان عنصرية الصهيونية على كتابات الأكاديميين الإسرائيليين، فقد كانت هناك خطة عامة للتعمية على هذه الجرائم في إسرائيل والغرب. ويلاحظ أن معظم الباحثين الغربيين ممن أجروا دراسات حول حرب فلسطين 1948 خلال العقود الثلاثة أو الأربعة التي تلت إعلان دولة إسرائيل، لم يعطوا أي إعتبار، لروايات شهود العيان الكثر من اللاجئين الفلسطينيين الناجين من تلك المجازر التي بدأ الكشف عنها اعتباراً من عام 1949، أو لتقارير مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة، التي تصف بعض تلك المجازر. لكنهم رحبوا بكل ما كشفه المؤرخون الإسرائيليون الجدد الذين ذكروا بعض روايات الناجين، على أنه أمانة علمية مشهود لها. هذا مثال واضح على التعصب الثقافي ضد العرب.

العمود التالي في سجل النكبة يبيّن مدى الدمار الذي لحق

335 Morris, *supra* note 242, p. 297.

336 تخلو الأدبيات الرسمية الإسرائيلية من ذكر للمجازر بوضوح. فقد ذُكرت مجزرة دير ياسين في كتاب بن غوريون، مذكرات الحرب 1947-1949، الهامش 244، كخلفية لأحداث سياسية لاحقة (ص 270)، وليس بتاريخ حدوث المجزرة في 9 نيسان/أبريل (ص 254). كما لم تذكر المذكرات المجزرة الأكبر، الدوايمة، إلا بعد حدوثها بعشرة أيام: "ثمة إشاعة (؟) تقول إن عدداً يتراوح بين 70-80 شخصاً قد قتلوا." . ص 613 إشارة الاستفهام موجودة في الأصل.

337 للإطلاع على الشهادات المأخوذة من يسحاقي وميلشتاين وبيل وإيرليتش، انظر المراجع في الجدول 3-2.

338 Morris, *supra* note 242

339 Benny Morris, "Arab Israeli War", *Crimes of War.* Roy Gutman and David Rief (ed.). London: W. W. Norton, 1999, p. 30.

340 Ghazi Falah, "The 1948 Israeli-Palestinian War and its aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine"s Cultured Landscape", 86 *Annals of the Association of American Geographers* 2 (June 1996).

جدول 3-12: مقدار تدمير القرى الفلسطينية

رمز مقدار التدمير	الوصف	عدد القرى	%
1	تدمير كلي وطمس كامل	81	19.4
2	تدمير مع القدرة علي التعرف على الأنقاض	140	33.5
3	تحطيم المباني وبقاء بعض الحوائط	60	14.3
4	تحطيم معظم وليس كل المباني، بقاء مبنى واحد قائم	74	17.7
5	تحطيم معظم المباني مع إحلال عائلتين يهوديتين بحد أقصى في بيوت القرية	17	4.1
6	أكثر من عائليتين يهوديتين بمنازل القرية	35	8.4
7	لم يمكن الوصول إليها	11	2.6

المصدر: Ghazi Falah, "The 1948 Israeli-Palestinian War and its aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine"s Cultured Landscape", Annals of the Association of American Geographers, Vol.86, No.2, June 1996.

بالقرى والذي نُفّذ بصورة ممنهجة لمنع عودة اللاجئين. وهذه المعلومات تستند إلى بحث ميداني حول 418 قرية، أجري خلال الفترة 1987-1990، وأورده غازي فلاح.[340] رقم المرجع وعدد القرى المدمرة حسب ما جاء في المسح، مذكوران في **الجدول 3-12**. القرى التي لم تُذكر، ومعظمها في بئر السبع، دُمّرت بكاملها. تُظهر **الخريطة 4-8** بعض القرى المدمرة الواردة في الجدول 3-12.

ولا تزال أسيجة أشجار الصبار التي تحيط ببساتين القرى مائلة للعيان في معظم مواقع القرى، لتذكرنا بالحياة التي أطفئت والممتلكات المدمَّرة. لم يدمر الإسرائيليون المدن الفلسطينية تدميراً كاملاً بل دمروا فقط القسم القديم من المدينة أو أجزاء منه؛ فقد احتل الباقي المهاجرون اليهود. ولم يُسمح للفلسطينيين الباقين بترميم ممتلكاتهم. اتخذ تدمير القرى والممتلكات شكل عملية ممنهجة قام بها الجيش الإسرائيلي، والمستوطنون القريبون من الموقع، ومن ثم الصندوق القومي اليهودي وإدارة أرض إسرائيل. واستمرت العملية لغاية عام 1967، عندما تحولت سياسة التدمير إلى الضفة الغربية وغزة. *أنظر القسم* **2-4**.

يورد الجدول 3-2، المذكور آنفاً، حالات عديدة من تدمير القرى ونهب الممتلكات.

العمودان الأخيران في السجل يبينان عدد اللاجئين المسجلين وكافة اللاجئين (المسجلين وغير المسجلين) من كل قرية أو مدينة مدرجة في القائمة. قائمة اللاجئين المسجلين مرفوعة إلى عام 1998 من سجلات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي يعود تاريخها إلى 9 نيسان/أبريل 1997، والمتعلقة بنهاية الشهر السابق. تشير المعلومات المدرجة في القائمة إلى اللاجئين المسجلين من كل قرية. لكن المجموع الجزئي لكل قضاء يتضمن مجموع عدد اللاجئين من القرى المدرجة في القائمة إضافة إلى المواقع الثانوية التالية:

1- **القرى التي احتل الإسرائيليون أراضيها عام 1948، في حين بقيت بيوت القرية في الضفة الغربية وغزة.**
2- **القرى أو الأراضي اليهودية التي كان اللاجئون يعيشون أو يعملون فيها.**
3- **القرى الفلسطينية التي بقيت في إسرائيل، في حين أصبح بعض سكانها لاجئين.**
4- **القرى أو البلدات التي كانت تابعة للقرى المدرجة في القائمة أو تعتبر امتداداً لها.**

إذاً، المجموع الجزئي لكل قضاء هو مجموع عدد اللاجئين المسجلين في القرى المدرجة في القائمة والقرى الثانوية. والعدد الإجمالي للاجئين المسجلين، استناداً إلى سجلات وكالة الإغاثة، هو المجموع الكلي المبيّن والبالغ 4,618,140 لاجئاً لعام 2008.

العمود الأخير يبين العدد المقدر لمجموع اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، أي العدد الصافي للسكان المهجّرين من جميع القرى الموجودة في السجل عام 2008، بعد ستين عاماً من النكبة. وفي دراسة منفصلة، أُخذنا بالاعتبار تباين معدل الزيادة الطبيعية للاجئين مع مرور الوقت في كل عقد من الزمان (50 عاماً) وفي كل منطقة (5 مناطق لعمليات وكالة الإغاثة). وطُبّق ذلك على عدد السكان كما ورد في إحصائيات القرى (1945)، وتم إيراد النتيجة في العمود الأخير. وعليه يقدر مجموع عدد اللاجئين في البلدات المدرجة في القائمة ب 6,679,978 لاجئاً عام 2008. وهذا يعني أن هناك 2,061,837 لاجئاً غير مسجلين. وبعد مقارنة العمودين الأخيرين، يتضح أن عدد اللاجئين غير المسجلين ينتمون إلى الفئات التالية:

1- **سكان المدن، ويشكلون العدد الأكبر.**
2- **لاجئون منعهم كبرياؤهم من تسجيل أنفسهم، على الأقل في المرحلة الأولى، في منطقة بئر السبع على سبيل المثال، حيث كانت نسبة كبيرة من اللاجئين غير مسجلين.**
3- **لاجئون غير مستوفين شروط التسجيل لسبب تقني.**
4- **مقدمو الطلبات بعد إغلاق سجلات وكالة الإغاثة، أو اللاجئون الذين لم يجدّدوا سجلاتهم.**

وتنبغي الإشارة هنا إلى أنه، وفي بعض الحالات القليلة في السجل، نجد أن عدد اللاجئين المسجلين في بلدة ما معين أكبر من مجموع السكان في هذا البلد. ومردُّ ذلك إلى اختلاف تعريف الموطن الأصلي للاجئين استناداً إلى ما ذكروه عند التسجيل الأولي لدى وكالة الغوث.

وتشير معظم التقارير والبيانات الرسمية إلى عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الإغاثة بإعتباره العدد الكلي للاجئين، وهذا غير صحيح بالمرة. فإستناداً إلى تحليلنا هنا وإلى وكالة الإغاثة نفسها فإن اللاجئين المسجلين يشكلون ثلاثة أرباع مجموع السكان.[341] كما يعترف المسؤولون في وكالة الإغاثة، أيضاً، بصحة المصادر الأربعة المذكورة أعلاه للاجئين غير المسجلين، وأسباب عدم تسجيلهم.[342]

ولهذا، فإن إستعمال رقم اللاجئين المسجلين فقط، بدلاً من مجموع اللاجئين، كما يذكر في كثير من البيانات الرسمية، كناية عن قضية اللاجئين هو إستعمال مضلل. يحاول المسئولون الإسرائيليون دائماً تخفيض هذا الرقم لتقليل أهمية المشكلة عند مناقشة موضوع العودة والتعويض. وأحياناً يلجأون إلى الإشارة إلى اللاجئين في المخيمات فقط، وهو حسب وكالة الغوث ثلث المسجلين، مع أنه لا يوجد تمييز قانوني لحقوق اللاجئين حسب مكان إقامتهم. وأحياناً يلجأ الإسرائيليون إلى الإشارة إلى عدد اللاجئين الذين ولدوا في ديارهم قبل عام 1948 وإهمال نسلهم بعد ذلك. والقانون الدولي صريح وواضح. حق العودة مكفول لكل لاجئ سواء كان مسجلاً أم لا، بغض النظر عن سبب خروجه، ومكان إقامته الآن (في مخيم أم لا)، ولا يحرم من حق العودة إذا حصل على جنسية أخرى، أو إذا ولد في الخارج لأن والده منع من ممارسة حقه في العودة. وحقه في العودة مكفول للمكان الذي كانت تعيش فيه إسرته قبل 1948 وليس إلى أي مكان أخر حتى لو كان في فلسطين.

ويبين الفصل الرابع الشتات الفلسطيني بعد 1948. وبعد غزو 1967، زاد عدد المشردين في الأردن (النازحين) الذين منعوا من العودة الى بيوتهم في الضفة الغربية وغزة، كما منع اللاجئون من العودة إلى أسرهم التي إنفصلوا عنها في الضفة وغزة. أما البرنامج الهامشي لاغراض الدعاية المسمى "بلم الشمل" لحل هذه المشكلة فقد توقف الأن نهائياً.

وفي إبريل 2010 أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي قراراً بتوسيع معنى "المتسلل". في عام 1948 أستعمل هذا التعبير ليعني كل فلسطيني حاول العودة إلى بيته في الأراضي التي إحتلتها إسرائيل، وكان يقتل على الفور. وفي عام 1969، أعيد إستعمال هذا الوصف ليعني كل من حاول عبور نهر الأردن غرباً لمكان إقامته العادية قبل عام 1967 سواء كان لاجئاً أو مواطناً. وإذا قبض عليه، فإنه كان يرحل إلى شرق الأردن. ولكن في عام 2010 أعتبر الحاكم العسكري كل فلسطيني في الضفة "متسللاً" إذا لم يطابق وضعه شروطاً إسرائيلية تتجدد بين وقت وآخر. وبمعنى أخر، فإن أي شخص من سكان الضفة معرض لإعتباره "متسللاً" ما يعني ترحيله أو سجنه. النتيجة الواضحة من هذا أن عملية التهجير العرقي التي بدأت بقوة عام 1948 لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا بأساليب مختلفة تتغير حسب الظروف المحلية والدولية.

341 الجدول 1، معدل النمو السنوي بين اللاجئين المسجلين (انظر التعليق أسفل الجدول 1). موجود على موقع وكالة الإغاثة، www.unrwa.org.

342 مقابلة مع عمر المريدي، وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أمين السجلات، نيسان/أبريل 1997.

الفصل الرابع

ما بعد النكبة: تدمير فلسطين

I-4 أنماط التهجير العرقي

شكلت مسألة التخلص من سكان فلسطين الأصليين المعروفة بأسم التهجير العرقي إحدى العقائد الراسخة للحركة الصهيونية[343] وقد أوضح يوسف فايتز Yosef Weitz، رئيس لجنة الترحيل والمسؤول الأساس عن عمليات مصادرة الأراضي، هذه الفكرة بكلمات لا لبس فيها. فمنذ عام 1940، اقترح فايتز خطة للتهجير العرقي: "الحل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا إلى الدول العربية المجاورة. علينا ألا نترك قرية واحدة ولا عشيرة واحدة".[344] وُضعت خطة Dalet بهدف "احتلال... طرد"[345] الشعب الفلسطيني. وكانت العقيدة التي ينادي بها بن غوريون تقول إن تدمير فلسطين وشعبها وثقافته ومعالمه المادية هو شرط مسبق لإنشاء دولة إسرائيل على أنقاضها. اتخذت عملية التهجير العرقي المنهجة للشعب الفلسطيني، عام 1948، الأشكال التالية: خطط عسكرية تهدف إلى الغزو والإستيلاء على الأرض وتوطين المهاجرين اليهود فيها؛ والتخلّص من الوجود الفعلي للاجئين عن طريق الطرد والمذابح وقتل العائدين منهم؛ والقيام بأعمال السرقة والنهب، وتدمير القرى؛ وشن حملة سياسية هدفها تبرير إنكار حق اللاجئين بالعودة؛ وإختلاق شبكة قانونية زائفة لتبرير مصادرة أملاك الفلسطينيين الواسعة، وفي نفس الوقت، جلب المهاجرين اليهود للحلول محل الفلسطينيين. وسوف ندرس في ما يلي السمات الأساسية للإجراءات المذكورة.

قام المسؤولون الصهاينة، منذ شهر كانون الثاني / يناير 1948، أي قبل ثلاثة شهور من الغزو الصهيوني، بإعداد الخطط الرامية لتوطين 1,5 مليون مهاجر جديد إضافة لليهود الموجودين آنذاك البالغ عددهم 600,000 يهودي. ونلاحظ هنا أنه خلال العمليات العسكرية اليهودية التي تلت إعلان الأمم المتحدة لقرار التقسيم، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وقبل انتهاء الانتداب البريطاني، كان قد تم طرد أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين. وكانت وكالات الاستيطان، على رأسها الصندوق القومي اليهودي، تدير العمليات العسكرية بحيث تتمكن من الحصول على الأراضي المرغوبة، كقرى إندور، قوميا، معلول، مجيدل، البطيمات في الجليل، التي تم تدميرها أساساً لاغتصاب أراضيها.[346]

كانت كل عملية من العمليات العسكرية الصهيونية/ الإسرائيلية، التي تجاوز عددها الثلاثين، تترافق بمذبحة أو بمذبحتين يذهب ضحيتها المدنيون. وهناك ما لا يقل عن 77 مذبحة موثقة، ارتُكب ثلثاها قبل أن تطأ قدما أي جندي عربي نظامي أرض فلسطين. *أنظر الجدول* **2-3**.

كان نمط الطرد متساوقاً في كل مكان من فلسطين، لا يختلف باختلاف المنطقة أو التاريخ أو الكتيبة التي هاجمت القرية. أما الجدل بشأن ما إذا كان ذلك مخططاً أو عشوائياً، فهو لا يعدو كونه جدلاً نظرياً. فقد أكّدت معظمُ الأبحاث الرصينة وجميع الشهادات الشفهية التي أفاد بها اللاجئون في مختلف الأوقات والمناطق وفلسطين، تكرار نفس النمط.[347]

بعد الهجوم على القرية واحتلالها، سواء أقاومت أم استسلمت، كان يُفرض عليها منع التجول. أحياناً تغادر القوة المهاجمة وتأتي قوة أخرى للسيطرة. في وقت لاحق، وغالباً في الصباح التالي، كان يجري جمع القرويين في ساحة القرية الرئيسة أو في حقل مجاور في مجموعتين منفصلتين: الرجال ضمن الأعمار 15-50 عاماً، والنساء والأطفال والمسنون. كان الجنود يحيطون بالقرية من ثلاثة اتجاهات تاركين الاتجاه الرابع مفتوحاً للهرب أو للطرد. وكانت الفتحة المتروكة باتجاه لبنان وسوريا في منطقة الجليل، وباتجاه الضفة الغربية والأردن في وسط فلسطين، وباتجاه غزة ومصر في الجنوب.

كان يجري تجريد النساء من حليهن ومقتنياتهن الثمينة، ومن ثم يؤمرن بالسير باتجاه الفتحة أو البوابة دون الالتفات إلى الخلف. وكانت النيران تُطلق فوق رؤوسهن لحثّهن على الإسراع في الهرب. وقد ذكر بعضهم حدوث حالات اغتصاب واستعباد وقتل.[348]

أما الرجال، فكان يجري إيقافهم في صف ليستعرضهم رجل مغطى الرأس. وغالباً ما كانت تؤخذ مجموعات مؤلفة من أربع شبان، ويؤمَرون بحفر قبورهم، ومن ثم تُطلق النار عليهم ويُرمَوْن في الحفر.

"فصَلَ الجنود الرجال عن النساء، ووضعوا كلاً من المجموعتين في مكان منفصل، على مسافة 50 ياردة من حفرة القتل... جرَّد الجنودُ ضحاياهم من أية مقتنيات ثمينة كانت بحوزتهم... ويتذكّر [أحد الشهود] مشهد أولئك الرجال (الأسرى) بوضوح، كان معظمهم مجرّدين من الثياب حتى الخصر، وقد استلقوا على التراب لساعات تحت أشعة الشمس الحارة التي سبّبت لهم حروقاً. فبعد أن جُرّدوا من ثيابهم، كان عليهم أن ينبطحوا على الأرض في مكان ضيق دون أن يُسمح لهم بالحراك. وعندما كان يحين وقت القتل، كان الجنود يقفون صفين متقابلين يمتدان بين الأرض المخصصة للقتل وبين موقع القتل نفسه. ومن ثم، كانت تُجبَر مجموعات متتالية يتراوح عددها ما بين 15-20 رجلاً على الركض بين صفي الجنود إلى حفرة موقع القتل، بينما يقوم الجنود بالصراخ عليهم وبضربهم بأعقاب البنادق أثناء مرورهم".[349] وهذا هو بالضبط وصف ما أقترفه الجنود النازيون بحق اليهود في الحرب العالمية الثانية.

وفي حين كانت النساء والأطفال يهيمون في الأحراش أو في الحقول، أو التلال الصخرية (الوعر) أو على شاطئ البحر دون طعام أو مأوى، كان الرجال يُساقون إلى معسكرات السُخرة. حيث يعذَّبون وتُطلَق عليهم النار ويقتلون لدى أول بادرة عصيان، كما كانوا يُجبرون على خدمة المجهود العسكري الإسرائيلي، كحفر الخنادق ونقل الذخيرة، وصناعة لوازم الحرب، كشبكات التمويه. كما كان الرجال يُسخَّرون لنقل الممتلكات التي تم نهبها من البيوت العربية، ولدفن موتى العرب ورفع الركام من المنازل العربية المدمَّرة.

زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خمسة مواقع من معسكرات اعتقال أسرى الحرب المعلنة، وهي: إجليل، عتليت، الصرفند (الرّملة)، تل ليتفنسكي Litvinsky (تل HaShomer)، والمستشفيات.[350] في زيارة واحدة، جرت في كانون الثاني/يناير 1949، وجدت اللجنة 6,360 سجيناً، كان منهم 5,013 فلسطينياً.[351] كان معظم الفلسطينيين مزارعين عاديين من قرى الجليل، ولم يكونوا مقاتلين وبالتالي لا يصح اعتبارهم أسرى حرب بالمعايير الدولية. قبلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا التصنيف على مضض لكي تتمكن من زيارتهم والإبلاغ عن أوضاعهم. لكن بعض الشهادات التي أدلى بها العديد من الناجين أشارت إلى وجود مدنيين فلسطينيين محتجزين ومجبَرين على العمل في 17 معسكرٍ وموقعٍ آخرين لم تزرهم اللجنة

343 للإطلاع على نقاش موسع بهذا الشأن، انظر الهامش 47 أعلاه.

344 Central Zionist Archives, Weitz Diary, A 246/7 entry for December 20, 1940, pp 1090-91. ثمة بيانات أكثر صراحة موجودة في مخطوط لم ينشر لمذكرات فايتز. وردت في
Masalha, "An Israeli Plan to Transfer Galilee"s Christians to South America: Yosef Weitz and "Operation Yohanan" 1949-1953", Center for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, Occasional Paper No. 55, 1996.

345 أنظر القسم 3-1 والخالدي، الهامش 240 أعلاه، ص 3-70؛ بالومبو Palumbo، الهامش 290 أعلاه؛ ومؤلفين آخرين، الهامش 276 أعلاه.

346 أنظر، بالإضافة لآخرين، Benvenisti, *supra* note 232, pp. 102-209.

347 Abdul Jawad, Saleh, *Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War,* Heidelberg Conference, pp. 59 – 127 in: Benvenisti, E, Gans, Ch, Hanafi, S (ed) Israel and the Palestinian Refugees, Berlin, New York: Springer 2007. *See* also, Pappe, Ilan, *Ethnic Cleansing of Palestine,* Oxford: One World Publications, 2006;

348 على سبيل المثال، هديب، موسى أ. س. قرية الدوايمة، عمان: دار الجليل، 1985.

349 كان ذلك هو الأسلوب الذي تتّبعه الوحدة النازية 101، المكلّفة بتعقب وقتل اليهود خلال الحرب العالمية الثانية. أنظر:
Goldhagen Daniel Jonah, Hitler"s Willing Executioners: Ordinary German and The Holocaust, London: Abacus. 1997 pp 226-229.

ضعْ مكان كلمتي: جنود وناس، كلمتي الإسرائيليين والفلسطينيين على التوالي، تجد أمامك وصفاً لمذبحة الطنطورة كما رواها أحد الناجين. وضعْ مكان كلمتي جنود وناس، كلمتي ألمان ويهود، لتجد أمامك وصفاً لقتل اليهود على أيدي النازيين، كما أورده Goldhagen. النص الأصلي للحالتين موجود في: أبو ستة، سلمان، أصول إرث شارون، أسبوعية الأهرام، العدد 779، 26 كانون الثاني/يناير– 1 شباط/فبراير، 2006، موجود في http://www.plands.org/articles/15.htm

350 J. de Reynier, Chief Delegate, *Rapport General D" Activite de la Delegation pour la Palestine,* Jan 1948-July 1949, Geneva: ICRC, dated July 6, 1949.

351 ICRC report, GS9/I/GC/, G3/82 by Dr. E. Moeri, ICRC delegate, Tel Aviv, dated February 6, 1949.

خريطة 4-1: معسكرات عمال السخرة بإدارة إسرائيل عام 1948

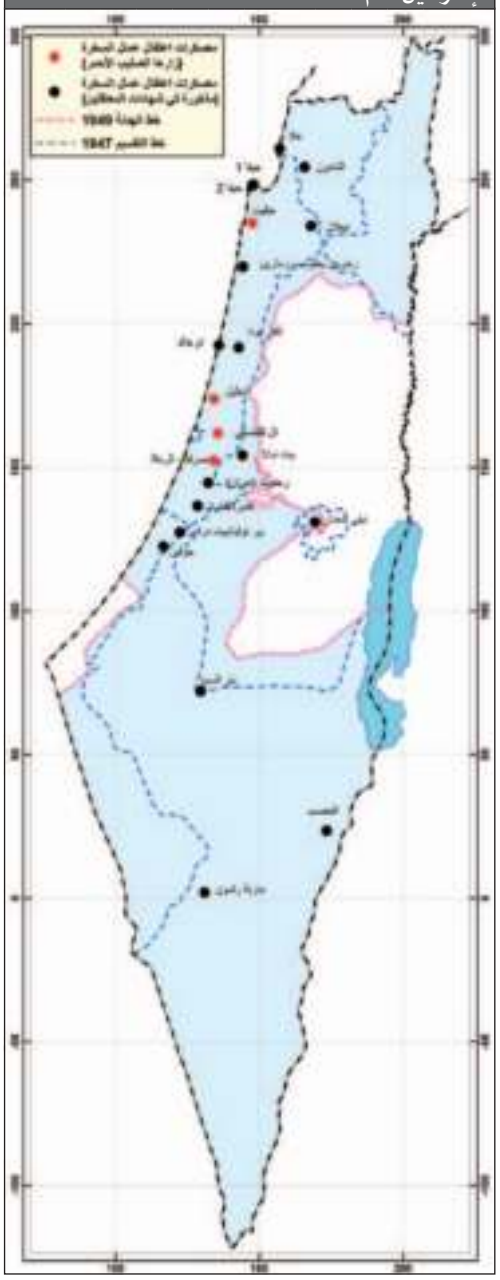

خريطة 4-2: مواطن اللاجئين الفلسطينيين 1948

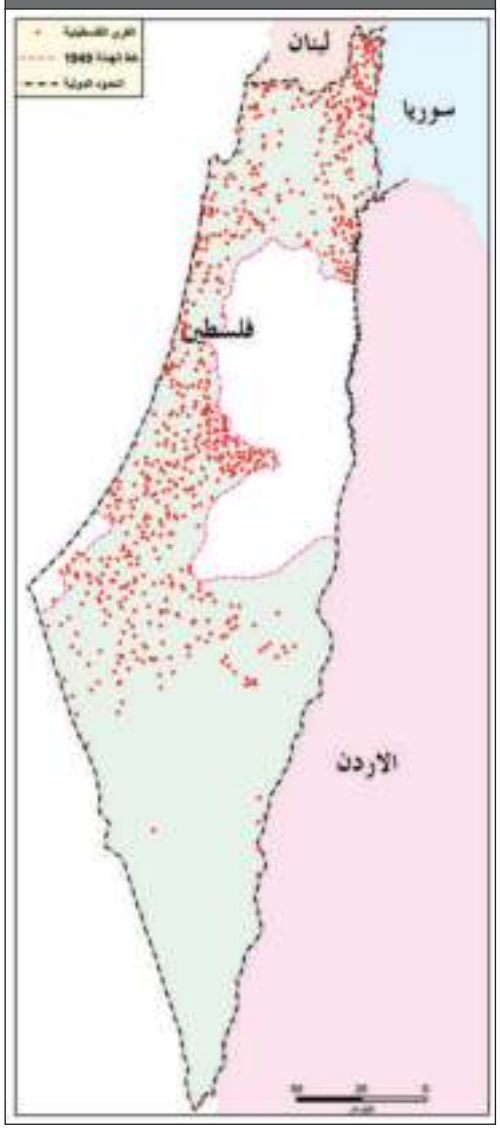

خريطة 4-3: اللاجئون الفلسطينيون في الشتات

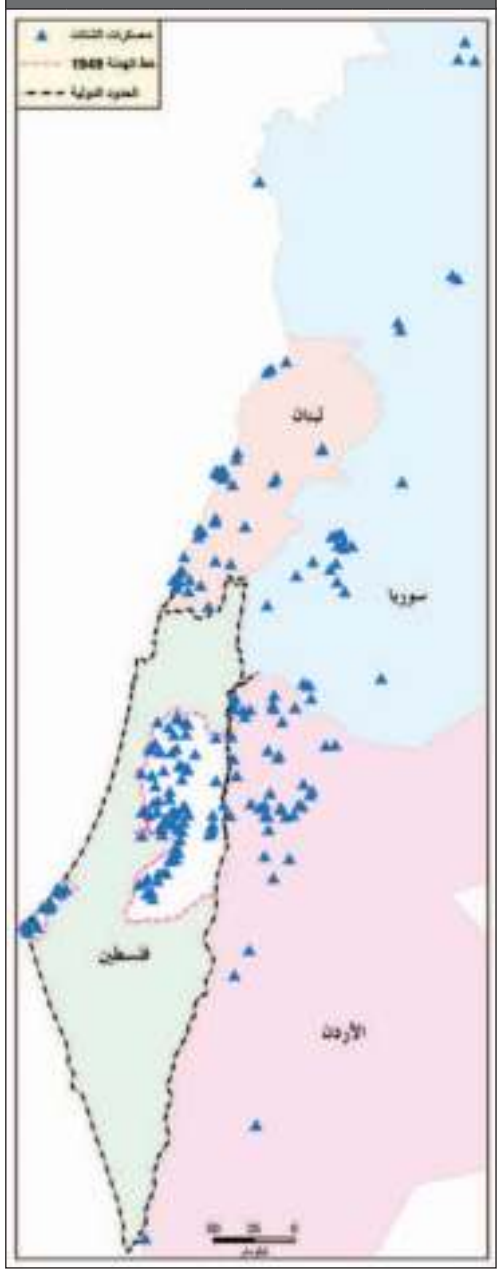

الدولية إطلاقاً.[352] أنظر **الخريطة 4-1**. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 25,000 مدني فلسطيني تقريباً، قد تم جمعهم واحتجازهم في معسكرات السخرة لفترات تراوحت بين 10 أشهر وبين عامين. ولم يحصل هؤلاء على تعويضات تذكر كما لم تلق محنتهم أي اهتمام إعلامي.

كان اللاجئون الذين يجرؤون على العودة إلى بيوتهم أو حقولهم يتعرضون لإطلاق النار عليهم فوراً باعتبارهم "متسلّلين". وإذا تمكنوا من الاختفاء عن الأنظار، كانوا يلقون مصرعهم بواسطة الأفخاخ الملغومة التي زرعها الإسرائيليون قرب منازلهم أو آبارهم أو مضخاتهم أو متاجرهم، أو في أي مكان يحتمل أن يعودوا إليه. لم يقتصر إطلاق النار على المدنيين على فترة الحرب فقط. فقد أبلغ مراقبو الهدنة التابعون للأمم المتحدة عن العديد من تلك الحوادث[353] بعد فترة طويلة من توقف الأعمال العدائية.

شعرت الأمم المتحدة، التي حلت محل عصبة الأمم التي كانت قد فرضت الانتداب للأخذ بيد الفلسطينيين نحو الإستقلال التام، بالمسؤولية إزاء محنة اللاجئين. في تموز/يوليو من عام 1948، أُطلق مشروع الإغاثة في الكوارث التابع للأمم المتحدة (UN Disaster Relief Project-UNDRP) لتقديم أعمال الإغاثة للاجئين. وعندما ثبت عدم جدوى المشروع، حل محلّه في 19 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1948 منظمة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (UN Relief for Palestinian Refugees UN-RPR) حيث عملت معها عدة منظمات، منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة American Friends Service Committee-AFSC (التابعة لطائفة الكويكرز Quakers) التي عملت من كانون الأول/ديسمبر 1948 ولغاية آب/أغسطس 1949. كانت المنظمة الأولى التي بدأت العمل هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي باشرت بإنشاء مكاتب لها في فلسطين منذ كانون الثاني/يناير عام 1948 نظراً لأنها تتوقع اندلاع الصراع. جاءت بعدها لجنة AFSC التي عملت في قطاع غزة وأنشأت جميع مخيمات اللاجئين التي لا تزال قائمة حتى الآن.

عندما اتضحت أبعاد المشكلة، وبعد فشل مفاوضات لوزان، أنشأت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا UNRWA في قرارها رقم 302 بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1949، لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[354] ما تزال الأونروا[355] موجودة حتى الآن بسبب رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. وتحتفظ الأونروا بسجلات لكل لاجئ: اسم رب العائلة، قريته الأصلية، تاريخ ميلاده، والمعلومات ذاتها لكل فرد من أفراد عائلته، نوع القرابة، والجنس والدين. **الشكل 4-1** يُظهر بطاقة لاجئ تقليدية (نسخة قديمة).

رغم الطابع الأليم للتهجير الجماعي الفلسطيني، فإن هذا الترحيل كان يجري حسب أنماط يمكن وصفها، كما هو موضّح بيانياً في خريطتين. **الخريطة 4-2** تُظهر المواطن الأصلية لهؤلاء اللاجئين في فلسطين عام 1948. **الخريطة 4-3** تُظهر مواقع اللاجوء للاجئين *المسجلين* في المخيمات وفي مواقع أخرى تشرف عليها وكالة الأونروا. انتقل اللاجئون غير المسجلين، وجُلّهم من سكان المدن، إلى عواصم عربية وأجنبية. حيث تحققت لهم هناك إمكانية الحركة وأنشأوا العلاقات وحصلوا على فرص التعليم ووصلوا إلى درجة من الثراء. وسرعان ما تكيف هؤلاء ووجدوا لأنفسهم مواقع في المجالات الحكومية والمالية والتجارية والإنشائية في العواصم العربية القريبة وفي الخارج.

الشكل 4-2 يُظهر أن 73% من اللاجئين مسجلون، لكن غالبية هؤلاء، (56%)، من سكان الريف و 17% من سكان المدن. ومن بين اللاجئين الباقين غير المسجلين، أي نسبة 27% من مجموع عدد اللاجئين، يلاحظ أن النسبة العظمى منهم (21%) من سكان المدن، و 6% فقط من اللاجئين من سكان الريف. تتطابق هذه النسب مع التقسيم الشائع للمجتمع الفلسطيني: 62% من سكان الريف و38% من سكان المدن. إذاً، 27% من مجموع اللاجئين غير مسجلين لأسباب متعددة.[356]

ويترك ذلك تأثيراً مهماً على توزُّع مناطق تشتت اللاجئين كما ورد أعلاه. نبيّن هنا دراسة شتات سكان قرية بيت محسير، غرب القدس، على أساس بيانات اللاجئين المسجلين فقط. تُظهر **الخريطة 4-4** أن أهل القرية تشتتوا في الضفة الغربية والأردن، وهناك بضع عائلات ذهبت إلى سورية. والملاحَظ أن مسار حركة النزوح في المنطقة الوسطى في فلسطين تزايد

352 يمكن الاطلاع على تفاصيل حول معسكرات السخرة، لم تُنشر حتى الآن، في Abu Sitta, S, Rempel, T, *The ICRC and the Detention of Palestinian Civilians in the Israeli-Administered "Labour Camps" during the 1948 War,* forthcoming publication.

353 U.N. Archives 13/3.3.1 Box 11, Atrocities; S. Abu Sitta, *Jewish Carnage Policy Aimed to Evacuate the Galilee Palestinians as Mentioned in the UN Truce Observers Reports in 1948, al Hayat* (London), February 6, 2000, p. 10.

354 Takkenberg, Lex, *The Status of Palestinian Refugees in International Law,* Oxford: Clarendon Press, 1998, pp. 22-29

355 UNRWA website: http://www.un.org/unrwa.

356 أنظر تفسير الموضوع في Abu Sitta, Salman, *The Register of Depopulated Localities in Palestine,* London: The Palestinian Return Centre, September 2000.

خريطة 4-4: أهالي بيت محسير في الشتات

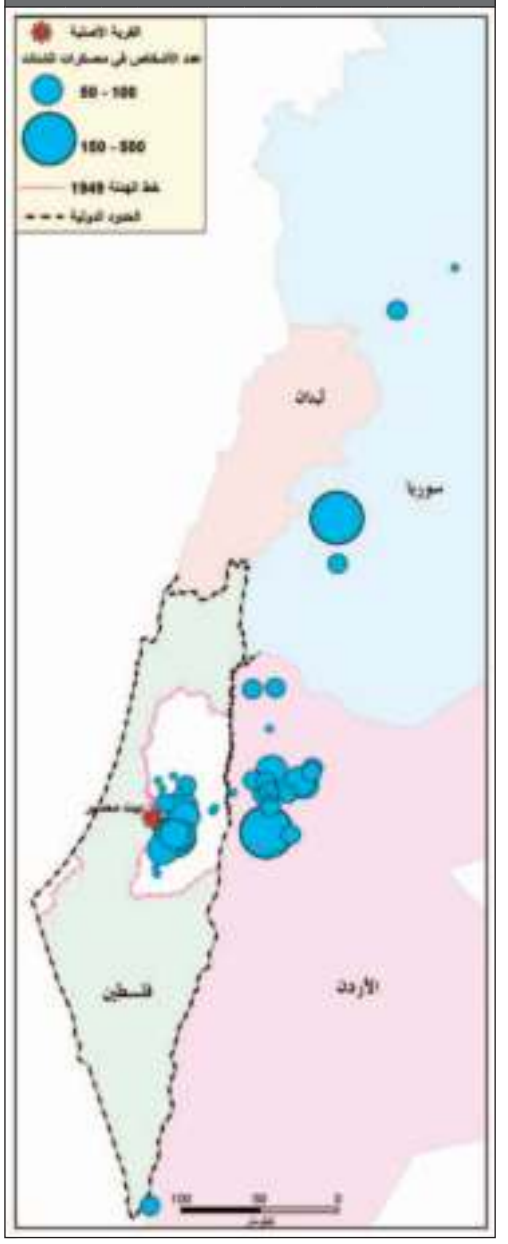

خريطة 4-5: أهالي الرملة في الشتات

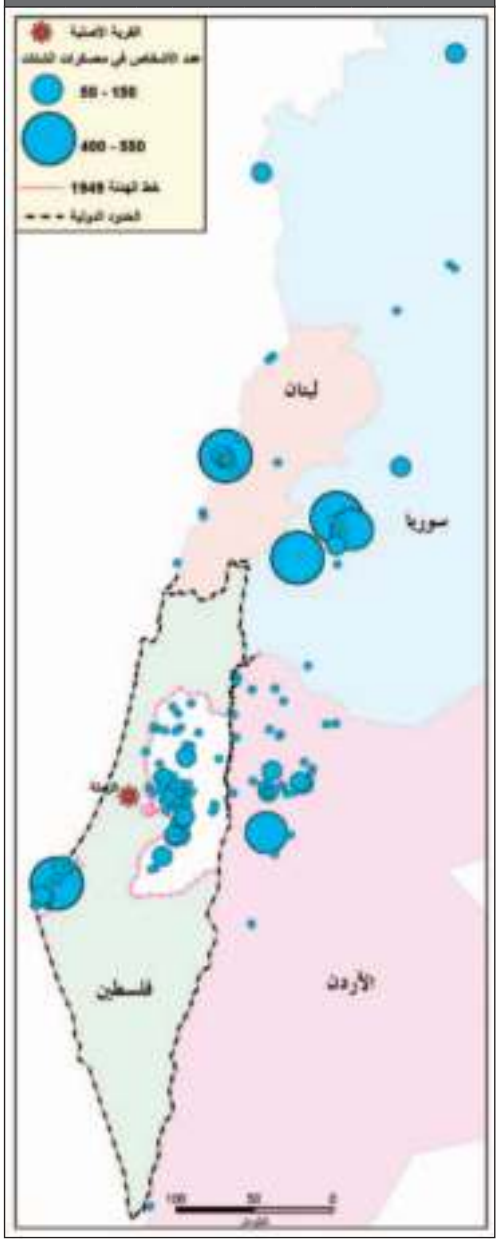

باتجاه الأردن نظراً لحدوث نزوح لاحق من الضفة الغربية إلى الأردن عند احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967.

نجد في المقابل أن توزُّع منافي أهل مدينة الرملة يأخذ مجالاً أوسع، كما تُظهر **الخريطة 4-5**، ليس فقط بسبب عدد سكانها الكبير، بل أيضاً بسبب إمكانية الحركة الأفضل المتوفرة لسكانها وبسبب علاقاتهم. لجأ سكان الرملة إلى كافة المواقع الخمسة لنشاط وكالة الإغاثة: غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان، سورية، بل إنهم وصلوا شمالاً إلى حلب.

ما هو الاتجاه العام الذي سلكه اللاجئون عند طردهم أو نزوحهم؟ كشفت الدراسة المفصلة لاتجاه عمليات التهجير العرقي نتائج متوقعة ولكننا أوضحناها هنا بالكمية وليس بالكيف فقط. انظر **الخريطة 4-6**. فكما هو متوقع، طُرد لاجئو الجليل باتجاه سورية ولبنان. وإذا تجاهلنا نزوح العائلات التي لا تتجاوز أعدادها 15% من مجموع سكان أية قرية، وركزنا على حركة القسم الأكبر من السكان (أي 85%)، نتوصل إلى النتائج الواردة في الجدول الموجود على الخريطة 4-6. مثلاً نجد أن سكان 150 قرية توجهوا إلى لبنان، وسكان 100 قرية توجهوا إلى سورية، ولكن سكان 6 قرى فقط توجهوا إلى الضفة الغربية وسكان 8 قرى إلى الأردن. بالنسبة للمنطقة الوسطى، توجه سكان 207 قرى إلى الضفة الغربية (وظلوا هناك بعد عام 1967)، وتوجه سكان 256 قرية إلى الأردن، والذين خرجوا عن هذا المسار هم سكان 5 أو 6 قرى فقط، إذ توجهوا إلى مناطق أخرى.

وفي ما يتعلق بالمنطقة الجنوبية، توجه سكان 131 قرية إلى الأردن وسكان 111 قرية إلى غزة، لكن المثير للدهشة أن سكان 22 قرية فقط توجهوا إلى الضفة الغربية. في المنطقة الشرقية، طبرية ووادي بيسان، توجه سكان معظم القرى إلى سورية والأردن؛ القليل منهم توجه إلى لبنان. المنطقة الساحلية تمثل مشكلة إلى حد ما. فقد توجه سكان معظم القرى هناك براً إلى الضفة الغربية والأردن، 90 و163 قرية على التوالي، لكن عدداً لا بأس به، سكان 53 قرية، توجهوا إلى غزة براً وبحراً. أما منطقة حيفا (على وجه الخصوص) فهي تمثل مشكلة أكبر. فقد كان هناك الطريق البحري مفتوحاً، مباشرة أو عن طريق عكا، إلى لبنان، وطريق بري إلى لبنان وسورية والأردن والضفة الغربية. وجد لاجئو حيفا ملجأ لهم في جميع مناطق نشاط وكالة الغوث الخمس، عدا غزة.

النتيجة البارزة، بين جميع تلك النتائج، هي أن سكان معظم القرى نزحوا بالجملة إلى واحد أو اثنين فقط من مناطق خدمة وكالة الإغاثة الخمسة، ونزح عدد أقل إلى ثلاثة مناطق، ونزح عدد قليل جداً إلى أكثر من ثلاثة مناطق. وهذا يؤكد الحقيقة المركزية في بنية المجتمع الفلسطيني، وهي أن القرية هي اللبنة الأساسية في تركيبة المجتمع. وبما أن كل قرية تتألف من أربع أو خمس حمولات (أي عائلات كثيرة الأفراد أو ممتدة)، فإن ذلك يعني أن وحدة (unit) العائلة، وكما ثبت مرات عديدة، لا تزال سليمة وأنها تظل النقطة المركزية للانتماء، حتى ولو تعرضت لشتى ضغوط الشتات والإغتراب الطوعي من أجل العمل أو الدراسة.

اللاجئون المسجلون، حسب سجلات وكالة الإغاثة، ينتمون إلى 1,523 موقعاً[357] تضم مدناً وبلدات وقرى كبرى (حسب التقسيم الإداري للانتداب البريطاني)، وقرى ثانوية وقرى صغيرة، ومواقع أخرى. مواقع الشتات المسجلة لدى الوكالة تبلغ 602 مخيماً أو قرية أو مدينة. من بين هؤلاء، تعترف وكالة الإغاثة ب 59 موقعاً باعتبارها "مخيمات" رسمية. وكثيراً ما تجري الإشارة إلى أن ثلث اللاجئين يعيشون في المخيمات، لأن 59 مخيماً "رسمياً" فقط هي التي تؤخذ بالاعتبار. ولا شك بأن هذا التقسيم هو تقسيم عملياتي مناسب، لكن الواقع يقول، من وجهة نظر اجتماعية، إن العديد من اللاجئين يعيشون في ما يشبه المخيمات أو في أحياء نمت وصارت تؤدي وظيفة المخيمات. **الجدول 4-1** يُظهر اللاجئين المسجلين حسب نوع مكان الإقامة في مواقع نشاط وكالة الإغاثة الخمسة. وفي حين يعيش 32% في مخيمات "رسمية"، هناك 13% آخرين يعيشون في شبه مخيمات أو ضمن امتدادات للمخيمات، وهناك نسبة 15% آخرين يعيشون في القرى، حيث يماثل عدد اللاجئين، في

شكل 4-1: بطاقة تسجيل لاجئ في الخمسينات

شكل 4-2: نسبة اللاجئين المدينيين والقرويين المسجلين وغير المسجلين

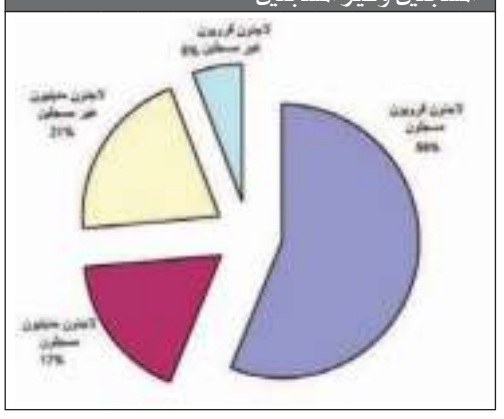

357 يختلف رقم المواقع هذا (1523) عن الرقم الوارد في القسم 3-3، سجل النكبة، وهو (1192) من حيث أن الرقم الأول يضم عدة مواقع متعددة لنفس المدينة، أي أنه يورد الأحياء والمناطق في نفس المدينة، بينما لايشمل الرقم الثاني المواقع المكررة.

خريطة 4-6: اتجاهات التهجير العرقي

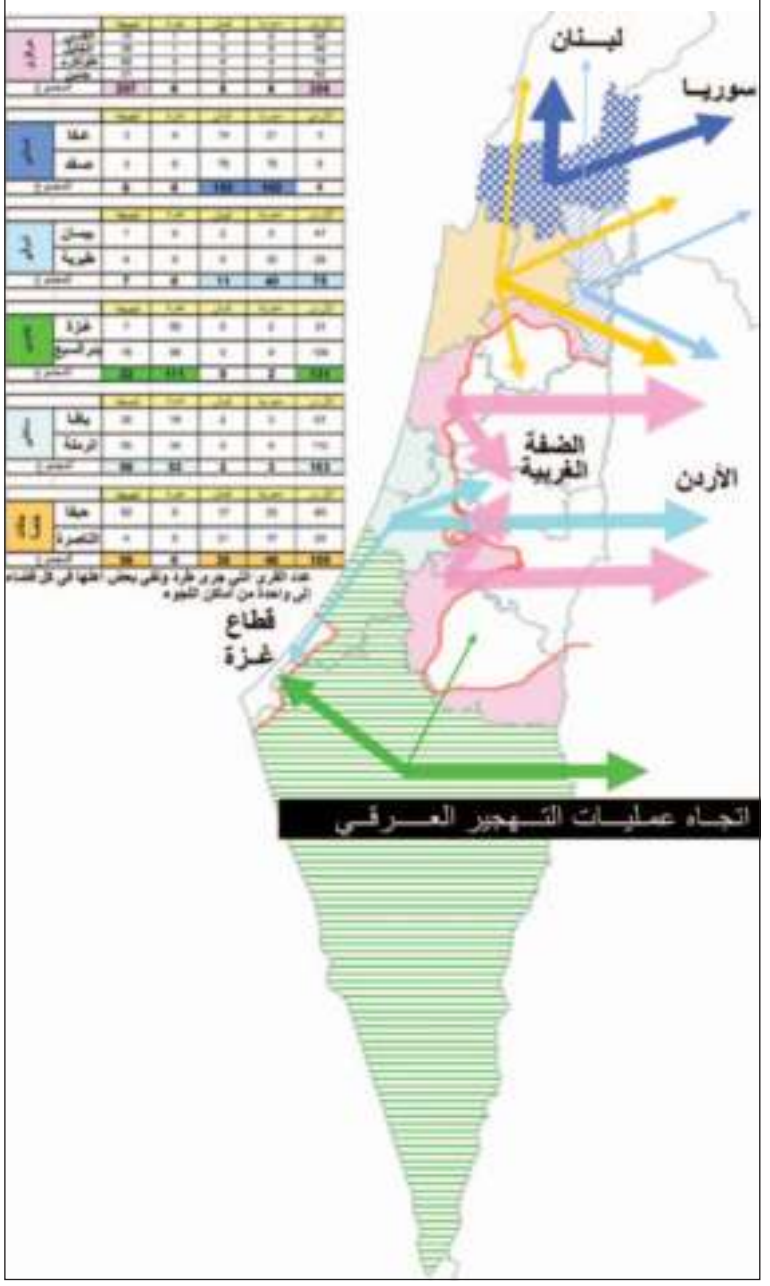

خريطة 4-7: توزيع الفلسطينيين في العالم

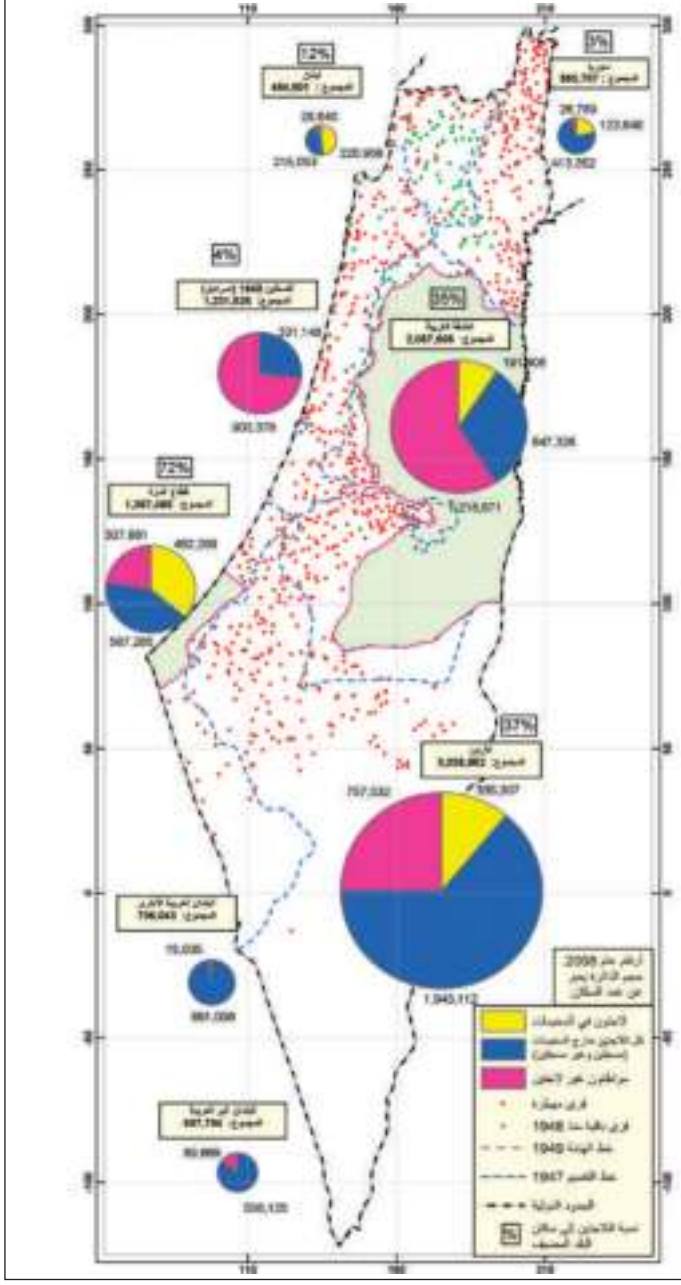

جدول 4-1: توزيع اللاجئين المسجلين حسب نوع مكان الإقامة

المنطقة	مدن كبيرة	مدن صغيرة	قرى	خارج المخيم		بالمخيم (مع بعض الاستثناءات)	المجموع
غزة	86	100	234	386,664	278	432,451	**819,813**
الأردن	583,705	408,634	173,691	4,184	72,605	316,455	**1,559,274**
لبنان	48,972	45,246	82,647			198,694	**375,559**
سوريا	194,441	347	90,118	58	22	96,646	**381,632**
الضفة الغربية	1,243	204,603	219,562	299	596	154,418	**580,721**
المجموع	**828,447**	**658,930**	**566,252**	**391,205**	**73,501**	**1,198,664**	**3,716,999**
%	**22%**	**18%**	**15%**	**13%**		**32%**	**100%**

المصدر: UNRWA, Refugee Population, May 2000

جدول 4-2: نسبة اللاجئين المسجلين في المنافي حسب تاريخ الميلاد

الفترة الزمنية		الضفة الغربية	غزة	لبنان	سوريا	الأردن	المجموع
قبل الانتداب	غير معروف	2.9%	1.6%	3.1%	2.6%	2.8%	**2.5%**
اثناء الانتداب	1920-1948	13.4%	10.3%	14.5%	12.5%	12.2%	**12.2%**
في العهد الناصري	1948-1967	20.2%	16.2%	22.7%	20.4%	18.6%	**18.9%**
في عهد الثورة الفلسطينية	1967-1987	37.4%	34.8%	36.6%	37.8%	39.7%	**37.7%**
في عهد الانتفاضة الأولى	1987-1993	14.8%	17.5%	12.4%	12.5%	13.1%	**14.2%**
من أوسلو وحتى الانتفاضة الثانية	1993-2000	11.4%	19.7%	10.7%	14.3%	13.6%	**14.4%**
المجموع الإجمالي		**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

المصدر: UNRWA, Refugee Population, May 2000.

ملاحظات: 1- مولود في موطنه فلسطين: يتذكر فلسطين جيداً 6%، أكبر نسبة في لبنان وأقل نسبة في غزة.
2- مولود في العهد الناصري: أعلى نسبة (23%) في لبنان وأقل نسبة (16%) في غزة.
3- مولود في عهد الثورة الفلسطينية: أعلى نسبة (40%) في الأردن، وأقل نسبة (35%) في غزة.
4- مولود بين الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية شاملا أسلو: أعلى نسبة (20%) في غزة وأقل نسبة (15%) في لبنان.

كثير من الأحيان، عدد سكان القرية المضيفة. وهو ما يرفع نسبة اللاجئين الذين يعيشون حياة مخيمات إلى 60%. أما نسبة 40% فقط من اللاجئين (18% في البلدات الصغيرة، و22% في المدن الكبرى) يمكن الافتراض بأنها متكيفة مع البنية الاجتماعية والمادية للمدينة.

ثمة ناحية أخرى تسترعي الانتباه وهي النسب المئوية للاجئين المسجلين المولودين في فلسطين أو في الشتات أثناء إحدى المراحل التي تحمل مغزى سياسياً منذ بداية الانتداب. **الجدول 4-2** يُظهر هذه النسب المئوية حسب منطقة الشتات والفترة السياسية خلال السنوات السبعين الماضية. نسبة اللاجئين المولودين في فلسطين الذين يحملون ذكريات حية عن فترة الانتداب تبلغ 6% تقريباً (بإعتبار أنها نصف نسبة 12% للمولودين في فلسطين كما كانت عام 1948). نسبة اللاجئين الذين نشأوا في المرحلة القومية الناصرية تبلغ 20% تقريباً من مجموع اللاجئين، يعيش معظمهم في لبنان. نسبة اللاجئين المولودين أيام ازدهار حركة المقاومة الفلسطينية ("الثورة")، الذين كانوا يشكلون الجزء الأهم من حركة الفدائيين، تقارب 40%، وهؤلاء كانوا يشكلون عاملاً أساسياً في صياغة الآراء السياسية والنشاطات الوطنية. نسبة المولودين خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، تبلغ 28% تقريباً ونسبتهم إلى عدد اللاجئين هي أعلى ما تكون في غزة (بحدود 20%).

بعد الغزو الإسرائيلي عام 1948، تشتت الفلسطينيون في اتجاهات عدة. **الجدول 4-3** يُظهر تقديراً مبدئياً لتوزيع الفلسطينيين في العالم، سواء كلاجئين أو كسكان مقيمين، عام 2008. ومن الواضح أنه، وبالرغم من التهجير العرقي

جدول 4-3: توزيع الفلسطينيين في العالم في منتصف 2008

مكان (موقع) اللجوء	عدد السكان الإجمالي (منتصف 2008)	%	السكان الأصليون	اللاجئون	لاجئون غير مسجلون	لاجئون مسجلون	لاجئون مسجلون في المخيمات	لاجئون مسجلو نخارج المخيمات	نسبة اللاجئين بالموقع إلى كافة العدد الكلي للاجئين %	نسبة اللاجئين بالموقع إلى إجمالي تعداد الفلسطينيين %	نسبة اللاجئين بالموقع إلى مجموع الفلسطينيين في الموقع نفسه %	مجموع اللاجئين خارج المخيمات
فلسطين المحتلة 1948 (إسرائيل)	1,231,526	12.3%	900,378	331,148	331,148				5.0%	3.3%	26.9%	331,148
قطاع غزة	1,367,465	13.6%	307,881	1,059,584		1,059,584	492,299	567,285	15.9%	10.6%	77.5%	567,285
الضفة الغربية	2,057,605	20.5%	1,218,871	838,734	84,471	754,263	191,408	562,855	12.6%	8.4%	40.8%	647,326
فلسطين المحتلة 1967	3,425,070	34.2%	1,526,752	1,898,318	84,471	1,813,847	683,707	1,130,140	28.4%	18.9%	55.4%	1,214,611
المجموع في فلسطين	**4,656,596**	**46.5%**	**2,427,130**	**2,229,466**	**415,619**	**1,813,847**	**683,707**	**1,130,140**	**33.4%**	**22.2%**	**47.9%**	**1,545,759**
الأردن	3,035,952	30.3%	757,532	2,278,419	347,716	1,930,703	335,307	1,595,396	34.1%	22.7%	75.0%	1,943,112
لبنان	464,601	4.6%	28,640	435,961	19,353	416,608	220,908	195,700	6.5%	4.3%	93.8%	215,053
سوريا	563,787	5.6%	26,789	536,998	80,015	456,983	123,646	333,337	8.0%	5.4%	95.2%	413,352
مصر	63,008	0.6%	10,740	52,268	52,268				0.8%	0.5%	83.0%	52,268
مجموع دول الطوق	**4,127,347**	**41.2%**	**823,700**	**3,303,647**	**499,353**	**2,804,294**	**679,861**	**2,124,433**	**49.5%**	**33.0%**	**80.0%**	**2,623,786**
السعودية	354,879	3.5%	-	354,879	354,879				5.3%	3.5%	100.0%	354,879
الكويت	48,688	0.5%	4,296	44,392	44,392				0.7%	0.4%	91.2%	44,392
دول الخليج الأخرى	136,363	1.4%	-	136,363	136,363				2.0%	1.4%	100.0%	136,363
العراق وليبيا	95,944	1.0%	-	95,944	95,944				1.4%	1.0%	100.0%	95,944
دول عربية أخرى	7,161	0.1%	-	7,161	7,161				0.1%	0.1%	100.0%	7,161
مجموع الدول العربية غير دول الطوق	**643,036**	**6.4%**	**4,296**	**638,740**	**638,740**	**0**	**0**	**0**	**9.6%**	**6.4%**	**99.3%**	**638,740**
الولايات المتحدة الأمريكية	262,952	2.6%	39,443	223,509	223,509				3.3%	2.2%	85.0%	223,509
دول أخرى	334,842	3.3%	50,226	284,616	284,616				4.3%	2.8%	85.0%	284,616
مجموع الدول غير العربية	**597,794**	**6.0%**	**89,669**	**508,125**	**508,125**	**0**	**0**	**0**	**7.6%**	**5.1%**	**85.0%**	**508,125**
المجموع الكلي	**10,024,773**	**100.0%**	**3,344,795**	**6,679,978**	**2,061,837**	**4,618,141**	**1,363,568**	**3,254,573**	**100.0%**	**66.6%**	**66.6%**	**5,316,410**
	100.0%		**33.4%**	**66.6%**	**20.6%**	**46.1%**	**13.6%**	**32.5%**				
ملاحظات	*1*		*2*	*3*	*4*	*5*	*6*	*7*	*8*	*9*	*10*	*11*

ملاحظات:

1- تقديراتنا لكافة الفلسطينيين (9,450,000 في عام 2005) أقل من تقديرات دائرة الإحصاء الفلسطينية (PCBS) وهو 10,091,985 بمقدار 640,000 نسمة. وهذا الفرق يأتي من ارتفاع تقديرات الدائرة لغزة والضفة بمقدار 140,000 و500,000 على التوالي. تقديراتنا مبنية على معدل زيادة صافي معتدل بمقدار 2.73%. تتراوح المعدلات المقبولة عامة بين 3.1% و3.6% وتعطي العدد الكلي بين 9,578,300 و9,757,000، هو أيضا أقل من رقم دائرة الإحصاء. لا يشمل الرقم تحت اسم "إسرائيل" سكان القدس المقدر ب 253,000 نسمة. رقم كافة السكان يشمل عمودي المواطنين واللاجئين كافة. الأرقام للدول الأجنبية لا تشمل المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الشمالية والجنوبية قبل 1948 بكثير.

2- عمود "المواطنين" الأصلين (الذين لم ينزحوا من بيوتهم) تعدّل بالزيادة من أرقام 1998 (أنظر جدول 3.16، أطلس فلسطين 1948، لندن، 2004) بنسبة 2.73% سنوياً. توزيع انتشار "المواطنين" في البلاد العربية، باستثناء مناطق وكالة الغوث الخمسة، يشمل عدداً غير معروف من اللاجئين، لكن العدد الكلي مقبول.

3- عمود "كل اللاجئين" اللاجئون المسجلون + غير المسجلين. هذه الأرقام لا تشمل النازحين بعد عام 1967، والمقدر عددهم عام 2002 بمقدار 750,000. أنظر أطلس فلسطين 1948 جدول 3.17.

4- اللاجئون غير المسجلين تم تقديرهم بطرح اللاجئين المسجلين من مجموع اللاجئين. عدد اللاجئين الداخليين (المهجرين في إسرائيل) يبلغ حوالي 310,000. توزيع اللاجئين في البلاد العربية تقديري فقط.

5- الأرقام مأخوذة من سجلات وكالة الغوث.

6- الأرقام مأخوذة من سجلات وكالة الغوث ولكن تعريف "المخيم" غير واضح. التعريف الأوسع يشير إلى أن 55% من اللاجئين يعيشون في مخيمات. أنظر جدول 4-1.

7- هذا العمود يبين الفرق بين كل اللاجئين المسجلين واللاجئين في المخيمات.

8- هذا العمود يبين نسبة كل اللاجئين في كل منطقة إلى كافة اللاجئين. 28% من اللاجئين يعيش في فلسطين المحتلة 1967، 83% يعيشون في كل فلسطين وحولها. وعليه فإن 17% من اللاجئين يعيشون بعيدا عن فلسطين.

9- نسبة اللاجئين في أي منطقة إلى كافة الفلسطينيين. ومنه يتضح أن ثلثي الشعب لاجئ أو ثلاثة أرباع الشعب لا يعيش في دياره الأصلية إذا أضفنا النازحين عام 1967.

10- نسبة كل اللاجئين إلى كل الفلسطينيين في كل منطقة. هذه النسبة 77% في غزة، 40% في الضفة، 27% في إسرائيل.

11- عدد اللاجئين خارج المخيمات = اللاجئون غير المسجلين + المسجلون خارج المخيمات.

جدول 4-4: اللاجئون الفلسطينيون والمهجّرون داخلياً 1950-2005

العام	اللاجئون المسجلون منذ 1948	تقديرات اللاجئين غير المسجلين	تقديرات النازحيين عام 1967	تقديرات اللاجئين الداخليين في إسرائيل	تقديرات اللاجئين الداخليين في مناطق 1967
1950	914,000	257,021	-	32,380	-
1955	905,986	305,260	-	40,254	-
1960	1,120,889	362,553	-	50,044	-
1965	1,280,823	430,599	-	62,215	-
1970	1,425,219	511,417	250,402	77,346	12,124
1975	1,632,707	607,403	297,400	96,157	14,205
1980	1,844,318	721,404	352,218	119,543	16,677
1985	2,093,545	856,802	419,512	148,616	19,612
1990	2,668,595	1,017,611	498,249	184,760	23,098
1995	3,172,641	1,208,603	591,763	229,694	27,239
2000	3,737,494	1,435,441	702,829	285,557	34,373
2003	4,082,300	1,591,500	779,237	325,400	38,266
2004	4,186,711	1,647,203	806,510	335,162	62,123
2005	4,394,946*	1,927,574*	834,737	345,217	57,669

المصدر: Badil, Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons, 2002, p.33.

ملاحظات: لا يوجد مصدر موثوق وحيد لتقدير عدد اللاجئين والمهجّرين، ولكن الأرقام المذكورة تعكس أحسن التقديرات. هذا الجدول لا يشمل 400,000 فلسطيني وضعهم القانوني غير معروف. الأرقام المعرفة ب (*) مأخوذة من هيئة أرض فلسطين المبين في الجدول 4-3. رقم المهجّرين داخلياً (345,217) أعلى بقليل من جدول 4-3.

المتواصل، فإن فقدان الأرض الفلسطينية لم يترافق دائماً بالغياب التام لشعبها. ولاشك بأن ثلثي الشعب الفلسطيني تحولوا إلى لاجئين عام 1948 (وارتفع العدد لاحقاً)، لكن 88% من مجموع الفلسطينيين لا يزالون موجودين داخل فلسطين التاريخية، وفي حلقة محيطة بها في الدول العربية المجاورة لا يتجاوز عرضها 150 كم. تُظهر **الخريطة 4-7** توزُّيع الفلسطينيين في العالم كما ورد في الجدول 4-3. كما تُظهر اللاجئين (في المخيمات أو في غير ذلك حسب تصنيف وكالة الإغاثة للمخيمات) والسكان الأصليين للمنطقة. ويبدو واضحاً أن الأردن تؤوي أكبر نسبة من اللاجئين الموجودين خارج فلسطين.

مازال لاجئو عام 1948، يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في عالمنا المعاصر وأقدمها وأكثرها أهمية سياسية. ولكن، كما سبق القول، يوجد عدد آخر من الفلسطينيين يطلق عليهم اسم "النازحين" تم تهجيرهم بعد عام 1967. يضم **الجدول 4-4** تقديرات خاصة بالفترة 1950-2005 حول لاجئي عام 1948 والنازحين الأخرين الذين تم تهجيرهم بعد 1967. يصل عدد هؤلاء النازحين إلى 1,900,000 نسمة. ويلاحظ أن هناك أكثر من 345,000 شخص من اللاجئين الفلسطينيين شردوا من ديارهم عام 1948 وظلوا داخل إسرائيل، وهم مواطنون إسرائيليون.

2-4 نهب الممتلكات الفلسطينية وتدميرها

كما ورد في الجدول 3-2، وفي هذا القسم، جرت أعمال نهب جماعية في مئات المدن والقرى التي أُخليت من سكانها في أعقاب الهجمات العسكرية مباشرة، لا سيما في مدن حيفا ويافا واللد والرملة وطبرية والقدس. بدأت حملة مسعورة من السلب والنهب تبارت فيها الهيئات الرسمية والأفراد اليهود للحصول على الغنائم الأكبر. جرى نهب 50,000 منزل عربي على الأقل، واشتكى الوصي على أملاك العدو من أنه لم يستطع تسجيل أكثر من 509 سجادات في سجلات الجرد. فقد نُهب ما تبقى من السجاجيد وهي في طريقها للجرد. سجَّل بن غوريون، الذي كان على علم بما يجري، كل ذلك في مذكراته عن الحرب (10 شباط/فبراير 1948، نهّب العرب؛ 1 أيار/مايو، نهّب كامل لوادي النسناس، حيفا؛ 17 حزيران/يونيو، نهب القدس؛ 15 تموز/يوليو، المسألة الفظيعة للنهب والاغتصاب...الخ).[358]

سرت حمى النهب والسلب بين جميع طبقات المهاجرين اليهود في فلسطين. كانت أول مجموعة تسارع إلى النهب هم الجيران اليهود في المدن وفي المستعمرات اليهودية في المناطق الريفية. يقول الكاتب اليهودي، موشيه سملانسكي Moshe Simlansky: "أصيب الشعب (اليهودي) بسعار النهب؛ أفراداً ومجموعات، رجالاً ونساء وأطفالاً. انقضّوا كالطيور الجارحة على الغنائم: أبواباً ونوافذ وثياباً وبلاطاً..".[359]

كانت إحدى الخسائر الموجعة قيام الناهبين من سكان الكيبوتزات المجاورة للبيارات بفك مضخات الماء والأنابيب في بيارات الحمضيات.[360] وكانت النتيجة جفاف مناطق واسعة من بساتين البرتقال الشهيرة في يافا وتلف محاصيلها التي كانت تعتبر مصدراً مهماً للعملة الصعبة. كما نفقت قطعان الماشية نتيجة العطش والجوع والإهمال.

ما لم يستطع الناهبون حمله، كان يُحرَق. بدأ حرق المحاصيل في أيار / مايو 1948، وهو موسم الحصاد. أضرمت النار أولاً في حقول القمح في النقب.[361] في ما بعد، تم جمع المحاصيل للتعويض عن النقص الذي كانت تعانيه إسرائيل في المواد الغذائية. سُمّمت الآبار أو ردمت لمنع اللاجئين من العودة. وإضافة إلى الحرب العسكرية، شنت على الفلسطينيين حرب اقتصادية، بأن قطعت المواد الغذائية والماء عن العائدين.[362]

كانت المجموعة الثانية من الناهبين هم ضباط الجيش الذين استداروا بدباباتهم وشاحناتهم، بعد طرد المزارعين الفلسطينيين وسكان المدن العزل، عائدين إلى المنازل والمخازن والورش الخالية من أصحابها، وبدأوا بتحميل محتوياتها. لكن الغنيمة الكبرى كانت مدينتي اللد والرملة، اللتين طُرد سكانهما البالغ عددهم 70,000 نسمة تحت تهديد فوهات البنادق.[363] حمَّل جيش الدفاع الإسرائيلي 1,800 شاحنة من مدينة اللد وحدها. يقول بن غوريون: "أخذ ضابط كتيبته الخامسة إلى الرملة للنهب" — (مذكرات بن غوريون عن الحرب، 15 تموز/يوليو). زار بن غوريون المدينتين المحتلتين وعُرضت أمامه الغنائم. قال في مذكراته بتاريخ 20 تموز/يوليو: "شاهدت ثروة لا يصدقها عقل، يجب حمايتها قبل فوات الأوان".

"نهب الجنود، الذين دخلوا البيوت التي غادرها أصحابها في المدن والقرى المحتلة، كل ما وصلت إليه أيديهم. بعضهم احتفظ بالمسروقات لنفسه، آخرون استولوا عليها "من أجل الأولاد" [الجنود] أو من أجل الكيبوتز. نهبوا محتويات المنازل. والمال، والمعدات الثقيلة، والشاحنات، وقطعان كاملة من الماشية. [بعد احتلال الجش]، نهب الجنود عدة بيوت وسرقوا 605 جنيهات ومجوهرات ومقتنيات ثمينة أخرى. وعندما أصر الأشخاص الذين نُهبت مقتنياتهم على الحصول على إيصالات بما سُرق منهم، أُخذوا إلى مكان بعيد وأطلقت عليهم النار. [لدى استعادة الجثث]، كان إصبع أحد الضحايا مقطوعاً لسرقة خاتم". "ما تزال بعض تلك الملفات سرية، لكن عناوينها تشي بالكثير: نهب الممتلكات التي خلّفها العرب؛ أعمال السلب؛ السرقات؛ الاستحواذ على الممتلكات دون تصريح".[364]

بعد يومين من الاستيلاء على بئر السبع، استولى الجيش على العديد من الجرارات، وتركوا بعضها للتوزيع على الكيبوتزات. جرى "بيع" المعدات الثقيلة والزراعية.

"وسرعان ما تم إيجاد تفسير لممارسات منظمة الإرغون في نهب البيوت والمتاجر العربية، بل وتبريرها في ما بعد... وكان من الطبيعي، بل ومن المقيت أيضاً، أنّه لم تنقض فترة طويلة قبل أن يشارك الجنود اليهود في الهاغانا Haganah وبالماخ Palmach في سعار النهب والتدمير الوحشي".[365]

بعد قيام الوصي الذي تم تعيينه لجمع ومصادرة ما تبقى من الممتلكات بعد أعمال النهب والسرقة، أعطى الجيش الأولوية لاختيار ما يحتاجه، وعُرض الباقي للبيع. أخذ الجيش معدات الورش، والأشغال المعدنية، وأشغال القصدير (التنك)، وورشات الأقفال، وما شابه.[366]

المجموعة الثالثة من الناهبين كانت مؤلّفة من كبار الشخصيات السياسية في حزب المابای Mapai، وكبار الضباط، وقد تنافس هؤلاء في اختيار أفضل المنازل العربية في القدس العربية حيث لا يزال العديد منهم يقيمون حتى الآن.[367] وقد باع بعضهم تلك المنازل مؤخراً بأسعار باهظة.[368] وفي ما عدا المنازل العربية التي أُفرِدَت لإقامة كبار الضباط أو لاستيعاب المهاجرين اليهود، كان هناك قرار عام بتدمير القرى العربية لمنع عودة مالكي البيوت من اللاجئين ولمحو كل آثار الحياة السابقة.

المجموعة الرابعة التي قامت بالنهب، والتي كانت لها حصة الأسد، هي الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي؛ فقد استولت الوكالة على بيوت الفلسطينيين وأراضيهم وأسكنت فيها المهاجرين اليهود القادمين حديثاً، دون الرجوع إلى "حكومة إسرائيل المؤقتة" أو إلى الوصي المعيّن من قبَلها.[369]

تلا كل ذلك حملة تدمير شاملة استمرت لما يزيد عن 15 عاماً جرى خلالها تدمير 53% من القرى التي جرى مسحها والبالغ عددها 418 قرية، تدميراً كاملاً، وتدمير 44.5% قرية تدميراً جزئياً. وهنا أيضاً كان الهدف الواضح من التدمير هو الحيلولة دون عودة اللاجئين.[370]

في البداية، قام الجيش بعملية التدمير، ليس فقط خلال "المعارك" ضد المزارعين العّزل، بل لأسباب "عقائدية"، أو لمجرد التدمير الوحشي الذي لا مبرر له. ومن ثم وُضعت خطة من قبَل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، بعد إعلان دولة إسرائيل مباشرة في أيار/مايو، لتدمير القرى العربية. كبداية، نُظّمت قائمة تضم 40 قرية، ومن ثم نُظّمت قائمة أخرى تضم 14 قرية، لكي يتم تدميرها بالكامل.[371] كانت الفكرة القائلة بإعادة توطين اليهود (الشرقيين) في بعض القرى تستند إلى الافتراض أنهم سيرتاحون للسكن في بيوت ذات العمارة العربية. زُوّد اليهود الشرقيون بفؤوس ومجاريف وبمرشدين زراعيين لتعليمهم كيف يفلحون ويزرعون الأراضي العربية. لكنهم كانوا يشعرون بالتعاسة والقلق في مكان يعرفون أن أصحابه الشرعيين قد طُردوا منه إلى مخيم للاجئين لا يبعد سوى بضعة كيلومترات. كما تولاهم خوف قاتل من مجيء صاحب البيت العربي ليلاً لاستعادة بيته. وقد وصف أحد المرافقين لأولئك المهاجرين الجدد، الليلة الأولى التي قضوها في القرية العربية التي أُخليت من سكانها، فقال:

استلقيت على السرير النقال وإلى جانبي بندقية جاهزة للإطلاق، وتخيلت سكان هذه القرية [الفلسطينيين] الذين غادروها مذعورين والذين يقيمون دون شك في مكان قريب، يترقبون أول فرصة سانحة [للعودة] إلى قريتهم، إلى بيوتهم. من يمكنه الوقوف بوجههم، وخصوصاً إذا علموا أن يهوداً جاؤوا للاستيلاء على ممتلكاتهم ؟[372]

أدى فشل توطين اليهود في قرى عربية إلى تسريع عملية تدمير القرى. وكان الاسراع في قرار التدمير لتفادي الضغط الدولي من أجل السماح بعودة اللاجئين. في شهر أيار/مايو من عام 1949، اتُّخذ قرار التخلص من أكوام الركام (ركام القرى الواحدة والأربعين التي تم تدميرها آنذاك) التي كانت شاهداً على المواقع السابقة للقرى.[373] وفي شهر تموز/يوليو من عام 1949، نفّذت دائرة الأشغال العامة الحكومية العمل، فبدأت بتدمير القرى الواقعة على امتداد الطريق بين يافا والقدس، وفي السهل الساحلي الجنوبي الذي كان مخصصاً "للدولة العربية" في مشروع التقسيم.[374]

جرى التدمير بموافقة ضمنية من حكومة بن غوريون، ولكن ليس كتابة. فقد حرص بن غوريون على عدم ترك سجلات بشأن التدمير. وافق مجلس الوزراء على تدمير كامل المدينة القديمة في طبرية، عدا الأماكن المقدّسة، "لمنع السكان العرب من العودة"[375] أنظر **الصورة 4-1**. هدم المهندسون التابعون للبلدية مائتي منزل في المدينة التاريخية في يافا، وهي منازل كانت قد صمدت لعاديات الزمان لمئات السنين. أنظر **الصورة 4-2**. كان الاقتراح في البداية يقضي بتدمير المدينة بكاملها، ولكن تم استثناء بعض الأبنية التي كان يحتلها اليهود حيث اعتُبرت وافية بغرض إسكانهم.[376]

استمرت أعمال التدمير طوال خمسينات وستينات القرن العشرين، دون أن تؤثر فيها المخاوف من عقوبات دولية. في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1966، بدأت "دائرة إسرائيل للأراضي" (Israel Land Administration) (**أنظر القسم 4-4**) بحملة "تسوية القرى بالأرض" بهدف تدمير جميع القرى التي أُخليت من سكانها في الجليل.[377] تسارعت الحملة بعد حرب عام 1967، تفادياً لقيام اللاجئين بمحاولات للعودة إلى ديارهم بعد أن وقعت فلسطين بكاملها تحت الاحتلال الإسرائيلي وأصبحت حركة الفلسطينيين ممكنة عبر خط الهدنة في بداية الإحتلال الإسرائيلي لعام 1967.

وفي الستينات من القرن الماضي أُجري تعديل على عملية التدمير لخدمة هدف آخر، وهو إيجاد "تاريخ إسرائيلي" مزيف، من خلال تدمير المعالم التاريخية أو المواقع الأثرية العربية والإسلامية. فقد ظهرت نزعة صهيونية قوية تدعو لإزالة أية أدلة أثرية ذات طابع عربي أو إسلامي وإقحام تاريخ "مهوَّد" مكانها. أما المعالم أو المواقع العربية أو العثمانية التي يعود تاريخها إلى ما بعد عام 1700، فلم تكن تُعتبر جديرة بالحفاظ عليها.[378] وأعيدت تسمية بعض المعالم الأقدم التي تعود إلى العصر المملوكي، ونُسبت خطأ إلى "عصر الصليبيين".[379] كان الهدف هو "ترك أقل ما يمكن من الآثار العربية".[380] كان تاريخ كثير من القرى، يعود إلى أكثر من ألفي عام، وكانت هذه القرى

358 Ben Gurion, War Diary *supra* note 244, entries for February 10, May 1, June 17 and July 15, 1948; *See* also Segev, *supra* note 275, pp. 68-74; Benvenisti, *supra* note 232, p. 165.
359 Segev, *supra* note 275, p. 70. See also p. 85, 98
360 Segev, *supra* note 275 p. 74, Benvenisti, Landscape *supra* note 232 p. 142.
361 Morris, *supra* note 293, p. 181
362 Pappe, *supra* note 38, p. 95.
363 أنظر المعلومات الجديدة التي كُشفت حول دور رابين، الهامش 273 أعلاه.
364 أمين جرجورية، عضو في الكنيست، أورد قصة ضحايا الجش Segev, supra note 275, pp. 69-72.؛ سيف الدين الزعبي، عضو آخر في الكنيست، أورد أخبار النهب الواسع النطاق لأملاك باقي الفلسطينيين. أنظر Peretz, Don, Israel and the Palestine Arabs, Washington: The Middle East Institute, 1958, p. 153.
365 Kimche, Jon, *Seven Fallen Pillars: The Middle East 1945-1952,* New York: Praeger, 1953, n. 32, p. 234.
366 Segev, *supra* note 275, p. 69, 72, 74. ورد كل ذلك في
367 أقامت غولدا مائير لمدة طويلة في منزل أحد الفلسطينيين، والمعروف أيضاً أن ضباطاً إسرائيليين من ذوي الرتب العالية احتلوا بيوت آل بشارة وجرمانوس وغيرهم من العائلات. للاطلاع على مشهد واضح للعمارة في البيوت الفلسطينية في القدس الغربية، أنظر Kroyanker, David, *Jerusalem Neighbourhoods: Talbiyah, Katamon and the Greek Colony,* Jerusalem: Keter Books, 2002.
368 أقام في منزل عميد العائلة الفلسطينية المسيحية، الياس مغنم، الذي بُني عام 1930، البروفسور دان باتينكين Dan Patenkin، مؤسس كلية الاقتصاد في الجامعة العبرية في القدس. عرضت أرملته المنزل للبيع بمبلغ ٩ ملايين دولار، كما ورد في Marker (القسم الاقتصادي من صحيفة هآرتز) في 24 أيلول/سبتمبر 2009.
369 أنظر القسمين 4-3 و4-4.
370 أنظر غازي فلاح، الهامش 340 أعلاه. التفاصيل في الجدول 3-12 في هذا الفصل.
371 Segev p. 84
372 Benvenisti, *supra* note 232 p. 215.
373 المصدر السابق، صفحة 167.
374 المصدر السابق، صفحة 167.
375 Segev, *supra* note 232, p. 85
376 Haaretz, July 27, 1949, cited in Peretz, *supra* note 364, p. 163, n. 67.
377 Benvenisti, *supra* note 232, p. 168.
378 Kletter, Raz, *Just Past?: The Making of Israeli Archaeology,* London: Equinox, 2006, p. 61.
379 Benvenisti, Lanscape, *supra* note 232, pp. 270-305.
380 Kletter, *supra* note 378, p. 72.

صورة 4-1: تدمير مدينة طبرية

المصدر: Kedar, B Z, The Changing Land between Jordan and the Sea, Jerusalem: Ben Zvi Press, 1999, p.199.

صورة 4-2: التنقيب في أحد أحياء يافا المدمرة

المصدر: Kletter, Raz, Just Past? The Making of Israeli Archaeology, London: Equinox, 2006, Fig 7, p. 54.

مبنية فوق طبقات تضم آثاراً تاريخية مهمة. ولذلك تقرر إجراء مسح آثاري لكل قرية قبل تدميرها. وتم حفظ أية أدلة قد تمثل بقايا من شأنها أن تؤيد قصة الوجود اليهودي، أو غير العربي، في فلسطين. وجرى تدمير أية معالم أخرى، عدا الكنائس والمساجد التي كانت ما تزال تُقام فيها العبادات. أما المساجد التي لم يكن يؤمها أحد بسبب خلو المدينة من السكان، فقد أُهملت أو حوّلت إلى مطاعم أو إلى أندية ليلية.

خلال ستينات القرن العشرين، كانت "دائرة إسرائيل للأراضي" والصندوق القومي اليهودي هما المسؤولان الرئيسان عن تدمير معالم الأرض الفلسطينية. في الأول من تموز/يوليو عام 1964، جرى إنشاء الجمعية الإسرائيلية للمسح الأثري.[381] وتم تكليفها بدراسة جميع المواقع التي يجب تدميرها أو الحفر فيها من أجل إقامة مستوطنات جديدة، وتحديد إمكانية تدمير المنشآت الموجودة، ومواقع هذه المنشآت. كان التعاون وثيقاً بين دائرة إسرائيل للأراضي وبين الجمعية الإسرائيلية للمسح الأثري. فقد كانت دائرة إسرائيل للأراضي تزود الجمعية بقائمة تضم القرى التي سيجري تدميرها. لتقوم هذه الأخيرة بدراسة الموقع، وبأخذ الصور، وبرسم الخرائط وتقديم توجيهات واضحة بشأن عملية التدمير.

جرى مسح أكثر من 100 قرية. أحياناً كان التدمير يتم قبل الانتهاء من أعمال المسح، كما في قرية البصة، وسروح، وبيت سوسين، والنبي روبين (في الشمال) وسطاف.[382] استمر الأمر على هذا المنوال إلى ما بعد حرب 1967، بالتنسيق التام مع دائرة إسرائيل للاراضي وجيش الاحتلال. دُمّرت قرى عمواس، ويالو، وبيت نوبا في صيف عام 1967 بأوامر صريحة من إسحق رابين، دون إجراء مسح. كما دُمّرت تسعون قرية في مرتفعات الجولان، بعد إعطاء الأمر بضرورة الانتهاء من أعمال المسح "خلال الأسبوعين المقبلَين".[383]

تبنى الصندوق القومي اليهودي وسكان الكيبوتزات، القريبة من مواقع التدمير، بحماس أعمال التدمير الانتقائي بهدف تزوير التاريخ. اتخذت عملية التزوير أبعاداً غير مسبوقة، ما يذكّرنا بالعصور البائدة حين كان الملك يدمر تماثيل أسلافه أو ينسب لنفسه انتصاراتهم. على سبيل المثال، تم تدمير المنشآت العربية في المدينة القديمة في قيسارية وفي قرية كوكب الهوى، في حين جرى ترميم الآثار الصليبية. كما جرى الادّعاء أن مضافة آل الماضي في إجزم كانت قلعة صليبية.[384] وحُوّلت القرية العربية عين حوض، التي غُيّر اسمها إلى عين هود، إلى مستعمرة للفنانين دون أية إشارة إلى ماضيها العربي. وتم دمج طواحين الدقيق أو طواحين الماء الفلسطينية القديمة، والمصاطب الحجرية، والمنازل الحجرية في سطاف، مثلاً، ضمن المعالم الطبيعية الجديدة للإيحاء بأنها تمثل جزءاً من التاريخ الإسرائيلي.[385] قام موشيه دايان بنهب شامل للقطع الأثرية التي لم تُسرَق ولم تُدمَّر في حملة نفذها وقادها بنفسه للإتيان بتاريخ إسرائيلي.[386]

تضم **الخريطة 4-8** و**الجدول 4-5** موجزاً لتلك التفاصيل.

أدى تخريب المعالم الطبيعية إلى إلحاق دمار كبير بالتراث التاريخي الفلسطيني. دمرت إسرائيل قرى وبلدات يعود تاريخها إلى ألفي سنة مضت. وكان Eusebius Pamphili، أسقف قيسارية في كتاب له، صدرت ترجمته إلى الإنجليزية في هذا العقد من القرن الواحد والعشرين، قد حدد أسماء ومواقع المدن التي كانت موجودة عام 313 ميلادية، وقبل ذلك التاريخ.[387] ورغم أن الجدول الذي وضعه لتحديد الأماكن كان بهدف البرهنة على صحة ما ورد في الكتب المقدسة، إلا أنه أفادنا بإمكانية التعرّف على 139 قرية فلسطينية كانت موجودة منذ ذلك الحين إلى عام النكبة، من خلال مقارنة أسمائها الرومانية والعربية في فلسطين داخل خط الهدنة لعام 1949. بين القرى المذكورة، هجّرت إسرائيل مائة قرية من سكانها ودمّرت معظمها عام 1948.[388] القرى الباقية، ويبلغ عددها 39 قرية، ما تزال مأهولة بالفلسطينيين داخل إسرائيل. نصف عدد القرى، المائة وتسع وثلاثين، ورد ذكرها في كتاب Eusebius والنصف الأخر في مصادر رومانية أخرى.

هناك أيضاً 50 موقعاً رومانياً قديماً معروفاً بأسم (خربة) تحمل أسماء كانت شائعة في القرن الأول الميلادي ومعروفة باللغة العربية لغاية عام 1948. جرى محو وإلغاء تلك المواقع من الخرائط الإسرائيلية. تُظهر **الخريطة 4-9** القرى التي يبلغ عددها مائة والتي دمرتها إسرائيل، والمواقع القديمة الخمسين (الخرَب) التي أشير إليها أعلاه والتي كانت موجودة طوال ألفي عام، وجرى طرد سكانها و/أو وتسويتها بالأرض فقط عام 1948.

يُظهر الأطلس 2260 موقعاً قديماً (خربة)، منها 161 قرية تسبق اسمها كلمة خربة، كانت مأهولة لغاية 1948. بقية المواقع كانت مأهولة في وقت من الأوقات، أو لغاية عام 1948، كقرى صغيرة. وكما يظهر من الأطلس، تتوزع غالبية تلك المواقع على طول السلاسل الجبلية في فلسطين. لكن السهل الساحلي لا يضم سوى القليل من المواقع المعروفة من هذا النوع، لا لأن السهل الساحلي لم يكن مأهولاً، بل لأن الجيوش الغازية كانت تدمّر معظم المعالم الطبيعية التي تصادفها على طول الطريق المعروف بالطريق البحري (Via Maris) من القاهرة وحتى دمشق. وعلى نحو مماثل، ألغت المستوطنات الصهيونية التي أُنشئت على طول الساحل، خلال الانتداب البريطاني، العديد من تلك الأسماء. ولهذا، يظهر في خرائط الانتداب على الساحل عدد من الخرب أقل مما يظهر في خرائط صندوق استكشاف فلسطين التي تعود إلى عام 1871.

---

381 Shai, Aron, The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel 1965-1969, *History and Memory,* Volume 18, No. 2, Fall/Winter 2006, pp. 94-103.

382 Shai, ibid, p. 96.

383 Shai, Ibid, pp. 96-101.

384 يقطن موشيه يالون، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق وشريك ساري نسيبة في برنامج سياسي، في أحد دور آل ماضي. الأشجار في حديقته كان قد زرعها آل ماضي قبل طردهم من ديارهم.

385 انظر Benvenisti: Landscape, *supra* note 232, p. 169. لا يقدم بنفنستي سوى أمثلة قليلة. هناك مئات الأمثلة من هذا النوع.

386 Kletter, *supra* note 378, pp. 150-162.

387 Eusebius، الهامش 239 أعلاه، والتعليق الموجود على الخريطة 4-9.

388 تم تدمير معظم القرى. كما تم تدمير كل الأحياء القديمة، أو جزء منها، في البلدات والمدن.

جدول 4-5: النهب والتدمير وإحلال السكان

مناطق الدمار	المدينة أو القرية	النهب	الفترة	التدمير	الفترة	إحلال المهاجرين اليهود	الفترة
1	**يافا**	عصابة الأرجون والهاجاناه والبالماخ شاركت في "هستريا" النهب والسلب، إستمرت 4 شهور. وجهاء العرب الباقون طلبوا إسترداد بضاعة نهبت منهم بقيمة 1,5 مليون إسترليني. عصابة الأرجون سرقت مجموعة الأفغاني واستينوف الأثرية.	إبريل – أغسطس 1948	تدمير 200 بيت على يد مهندس البلدية.	يوليو 1949	الوكالة اليهودية أسكنت المهاجرين اليهود في الأحياء العربية.	يوليو – نوفمبر 1948
				عارضت دائرة الأثار تدمير البلدة القديمة.	نوفمبر 1949 إلى إبريل 1950		
				تدمير حي المنشية.	منتصف 1970		
	القرى المجاورة	عصابة الأرجون والهاجاناه والبالماخ والكيبوتسات القريبة نهبت القرى المجاورة على مدى عدة شهور. موشى ديان سرق آثار تل الجريشة.	إبريل – أغسطس 1948	التدمير مستمر.	حتى عام 2007	الوكالة اليهودية أسكنت المهاجرين اليهود في القرى العربية المحتلة أولاً.	فبراير – مايو 1948
	يازور، العباسية، بيت دجن.	عصابة الأرجون والهاجاناه والبالماخ والكيبوتسات القريبة نهبت القرى المجاورة على مدى عدة شهور. موشى ديان سرق آثار تل يازور.	أوقات متفرقة	التدمير مستمر.	بدأ في الخمسينات	الوكالة اليهودية أسكنت المهاجرين اليهود في القرى العربية المحتلة ثانياً.	أكتوبر 1948 – يونيو 1949
2	**حيفا**	كل المنقولات تقريباً نهبت. رجال الأعمال اليهود كونوا لجنة لتوزيع المتاجر والمصانع العربية بينهم.	إبريل 1948 – فبراير 1949	تدمير بعض الأحياء مثل شارع فيصل إلى ساحة الخمرة (باريس).	يوليو 1948	الوكالة اليهودية أسكنت المهاجرين اليهود في المنازل العربية.	صيف 1948
	بلد الشيخ	النهابون اليهود هرعوا إلى بلد الشيخ والقرى المجاورة لنقل محتوياتها.	صيف 1948	غير معلوم.		الوكالة اليهودية أسكنت المهاجرين اليهود في المنازل العربية.	صيف 1948
3	**القدس الغربية**	نهب واسع النطاق للبيوت العربية الفاخرة وتوزيعها على رجال الحزب الحاكم. نهب نفائس الأديرة وسفارة الفاتيكان.	مايو 1948 – بداية 1949	غير معلوم.		90% من المنازل احتلها زعماء حزب الماباي الحاكم.	صيف 1948
	لفتا، عين كارم، المالحة، دير ياسين.	الجنود والكيبوتز نهبوا محتويات هذه القرى.	صيف 1948	التدمير متفرق. لفتا بقيت وتقرر هدمها عام 2010.		أسكنت الوكالة اليهودية المهاجرين في تلك القرى عدا لفتا.	1949-1948
4	**ممر القدس – يافا**	النهب بما في ذلك نزع الحجر المقدسي من الحيطان.	1948	تدمير القرى المشرفة على طريق القدس – يافا على يد دائرة الأشغال ودائرة الأراضي ، وذلك منعاً للإحراج أمام الزوار الأجانب عندما يرون التدمير.	الخمسينات	إختيار المنازل الجيدة في قرى مثل سطاف لإسكان الهاجرين اليهود.	الخمسينات
	ممر طبريا – الناصرة	نهب وتخريب على يد الجنود والكيبوتس.		تدمير البلدة القديمة في طبرية. بدأ في 1948/9/24 بتدمير 642 بيتاً من أصل 670. تدمير أثر تاريخي عمره 3500 سنة. تدمير القرى الواقعة على طريق طبرية الناصرة حتى لا ترى من الطريق على يد دائرة الأشغال ودائرة الأراضي.	1948	إسكان بطئ للمهاجرين اليهود على مراحل وفي أماكن جديدة.	1960-1950
5	**الطريق الساحلي**	نهب وتخريب على يد الجنود والكيبوتز القريب. نزع الابواب والشبابيك والبلاط والأنابيب وآليات البيارات. سرق الجنود متحف قيسارية.	1948	تدمير كل القرى المشرفة على الطريق الساحلي يافا – حيفا وإزالة الركام "منعاً للإحراج أمام الزوار الأجانب" على يد دائرة الأشغال ودائرة الأراضي. تدمير كامل للقرى الثلاث التي قاومت (مثلث إجزم) عدا بعض البيوت الجيدة مثل بيت الماضي الذي سكنه موشى يعالون رئيس الأركان.	الخمسينات	إحلال المهاجرين اليهود ببطء.	الخمسينات
6	**اللد والرملة**	"هستريا النهب". تحميل 1800 شاحنة من بيوت اللد. قائد كتيبة حّول شاحناته للمشاركة في النهب. نزع الحلي والأشياء الثمينة من الأهالي المطرودين. اعتقال الرجال وارسالهم إلى معسكر عمال السخرة.	يوليو 1948	تدمير جزئي للد.	نوفمبر 1949	إحلال الوكالة اليهودية للمهاجرين اليهود في بيوت الرملة.	القرار في 5 نوفمبر 1948
				البدء في تدمير كامل للبلد القديمة.	منتصف 1950	إحلال المهاجرين اليهود في الرملة.◄ *كان التأخير بسبب وقوع اللد والرملة في الدولة العربية ومطلوب الإتفاق مع الملك عبد الله.*	تنفيذ القرار في 14 نوفمبر 1948
				تدمير أجزاء من الرملة.	تواريخ متفرقة	إحلال اليهود في اللد.◄	15 ديسمبر 1948 حتى مارس 1950
7	**قضاء بئر السبع الشمالي**	حرق المحصولات أو سرقتها.	صيف 1948	تدمير الأبار وحرق البيوت لمنع عودة اللاجئين.	1949-1948	إحلال بطئ جداً. إنشاء كيبوتزات عسكرية على خط الهدنة.	إبتدأ من ربيع 1949
						إحلال مدينة بئر السبع.	فبراير 1949
8	**بريرو هوج وقرى غزة القريبة.**	نهب متقطع على يد الجنود والكيبوتز.	صيف 1948	تدمير جميع البيوت والمساجد لمنع عودة اللاجئين.	بداية 1949	إحلال بطئ جداً. إنشاء كيبوتزات على خط الهدنة. الصندوق القومي اليهودي يستولي على الأراضي.	1949
9	**خليج عكا ومرج ابن عامر، شمال غرب يافا، قرب خط الهدنة.**	نهب متقطع على يد الجنود والكيبوتز. سرقة قوس سلبيت الأثري. سرق حاكم الجليل العسكري الأثار. الإستيلاء على حفريات جامعة شيكاغو وسرقتها.	صيف 1948	تدمير قرى مختارة بما فيها الزيب. تدمير ممنهج للأثار العربية والإسلامية.	الخمسينات	الصندوق القومي اليهودي يستولى على الأراضي. إحلال بطئ. إنشاء كيبوتزات عسكرية على خط الهدنة.	1950
10	**أصبع الجليل الأعلى، وادي بيسان**	الجنود نهبوا الممتلكات بعد الإحتلال. الكيبوتز إستولت على المحاصيل والماشية.	1948	تدمير كامل.	الخمسينات	إحلال بطئ. توسيع الكيبوتز الموجود.	الستينات
				إزالة الركام على يد دائرة الأراضي.	الستينات		
				مسح أثري رسمي لتحديد الأثار التي تساعد على خلق تاريخ يهودي وطمس الباقي.	1966-1965		
11	**الجليل الأوسط**	الجنود نهبو الممتلكات. إعتقال الرجال وإرسالهم إلى معسكر عمال السخرة.	صيف 1948	تدمير كافة القرى بعد موافقة جمعية الأثار على تدمير كل الأثار التي لا تهم اليهود.	1960-1950	إحلال بطئ.	1970-1960
12	**قضاء غزة والرملة**	الجنود سرقوا الممتلكات. سرقة أعمدة عسقلان وشواهد القبور الرخامية.	مايو – نوفمبر 1948	تدمير بطئ للقرى. جولس بقيت حتى 1952 لبعدها عن خط الهدنة.	1960-1950	إحلال بطئ جداً في القرى. إحلال سريع في بئر السبع والمجدل وإسدود الجديدة. وبناء "مدن التطوير".	الخمسينات
		ديان سرق آثار بينه وعسقلان وإسدود.	1950				
13	**عمواس، يالو، بيت نوبا**	الجنود نهبوا الممتلكات.	يونية – يوليو 1967	تدمير هذه القرى بأمر من يتسحاق رابين.	يولية 1967	بداية الإستيطان في الضفة الغربية.	بعد 1967

ملاحظات: يقرأ هذا الجدول مع الخريطة 4-8. انظر قسم 4-2 لمزيد من المصادر والمراجع.

خريطة 4-8: تدمير فلسطين

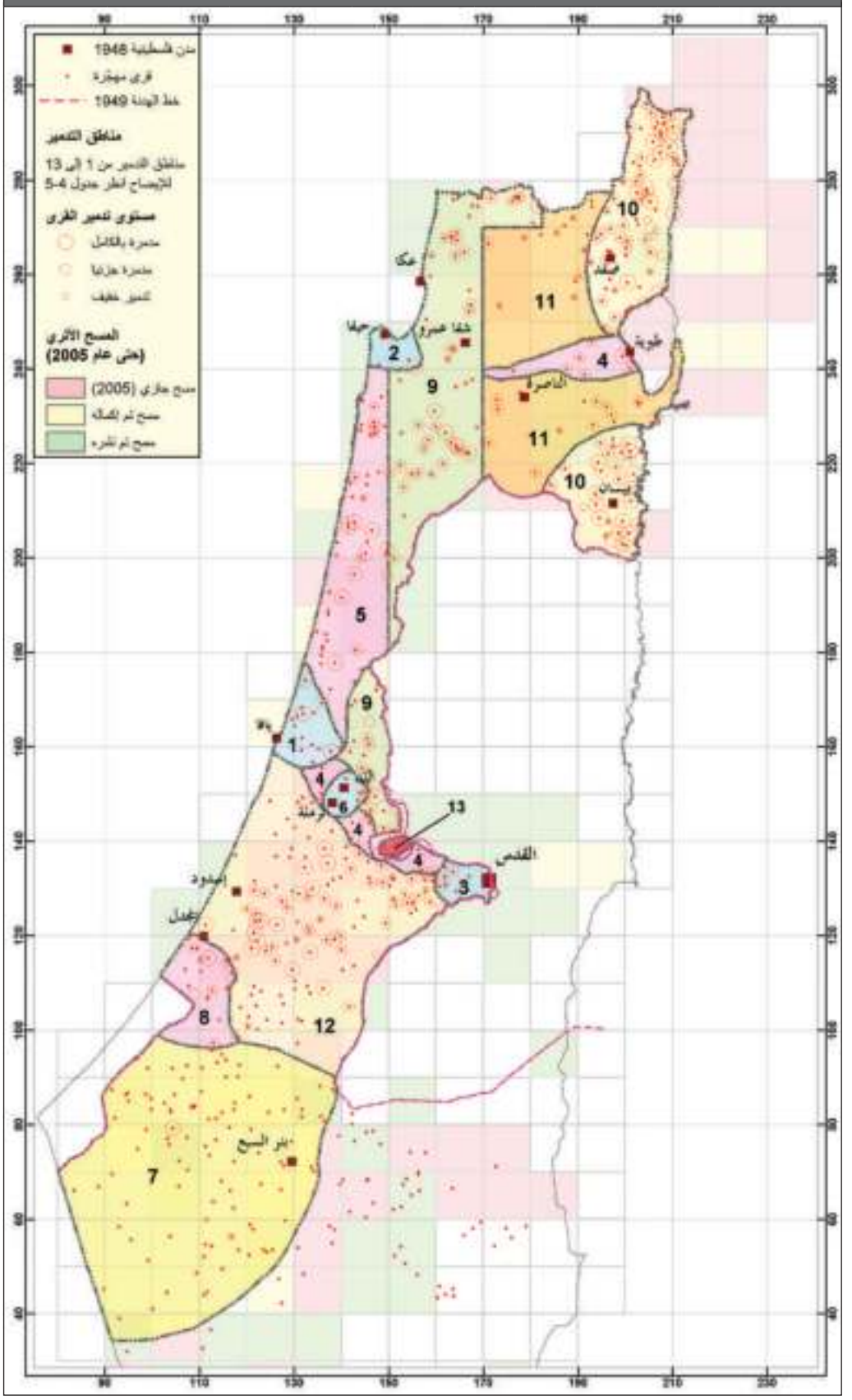

3-4 التصرف بممتلكات الفلسطينيين

كانت إسرائيل في سنواتها الأولى على شفير الإفلاس. "وكانت ممتلكات [الفلسطينيين] *المتروكة* واحدة من أهم الإسهامات التي جعلت من إسرائيل دولة قابلة للحياة".[389] جاءت الإسهامات المالية الأخرى من التعويضات الألمانية ومن هبات الولايات المتحدة ومن التبرعات اليهودية. ولكن الحقول والبساتين والكروم والبيوت والمتاجر والمعامل ومنشآت الأعمال الفلسطينية *المتروكة* وفّرت مأوى لـ 684,000 مهاجر يهودي أتوا ليستقروا في البلاد خلال الفترة 15 أيار/مايو 1948-31 كانون الأول/ديسمبر 1951، كما وفرت لهم الوظائف والدعم الاقتصادي.[390] "وصلت الأهمية الاقتصادية النسبية للممتلكات الفلسطينية [التي استولت عليها إسرائيل] إلى أقصى درجاتها خلال الفترة 1948 ولغاية 1953، أي الفترة التي شهدت أقصى معدلات الهجرة والاحتياج".[391]

كان قد تم إعداد خطط توطين المهاجرين اليهود قبل سنوات، لكن التنفيذ لم يبدأ قبل صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1947، وقبل التهجير الشامل للفلسطينيين.[392] مع تسارع الغزو العسكري لفلسطين اعتباراً من نيسان / إبريل عام 1948، تم تشكيل لجان وصياغة قوانين متعددة للاستفادة من الممتلكات الفلسطينية التي جرت مصادرتها. وكان من الضروري أيضاً استيراد مهاجرين من الخارج لملء الفراغ. شرعت إسرائيل بتنفيذ برنامجها القاضي بإرسال عملاء للموساد لجلب اليهود الموجودين في الدول العربية إلى إسرائيل لأن اليهود الأوروبيين كانوا يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة. وقد تم إقناع المهاجرين بالآمال الوردية والحوافز المشجعة، أما الذين لم يستجيبوا فقد تم إقناعهم بمختلف أنواع الإكراه، بما في ذلك إلقاء القنابل على بيوتهم.[393]

من بين المستوطنات اليهودية الجديدة، التي بلغ عددها 370 مستوطنة، التي أنشئت خلال الفترة 1948-1953، أُقيمت 350 مستوطنة على أملاك فلسطينية. في عام 1954، كان أكثر من ثلث سكان إسرائيل اليهود (وكان مجموعهم 1,590,000 نسمة) يعيشون في أملاك فلسطينية.[394] استقر المهاجرون الجدد في المناطق الحضرية من فلسطين، مثل يافا وحيفا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل. في عام 1949، ومع امتلاء المدن بالمهاجرين اليهود، بدأ توطين المجموعات الإضافية من المهاجرين الجدد في عشرات القرى الفلسطينية الجديدة.[395]

ذكر الوصي على أملاك العدو أنه سجل، في فترة ما، في سجلاته "50,000 منزل، 7,000 متجر، 5,000 ورشة، أكثر من 1,000 مخزن". هذا بالإضافة إلى المحصول الذي كان بحاجة للجني، والدواجن ورؤوس الماشية التي كانت بحاجة للعلف.[396] وهذه الأرقام، بالطبع هي أقل بكثير من الواقع،[397] لكنها تشير إلى حجم الأملاك الفلسطينية التي أصبحت بحوزة الإسرائيليين بعد طرد الفلسطينيين.

كما أشرنا سابقاً، أصيبت صناعة الحمضيات الشهيرة (برتقال يافا) بضربة قاصمة. كانت الأملاك العربية التي تبلغ 134,567 دونماً (54% من مجموع بيارات الحمضيات) قادرة على إنتاج ثمانية ملايين صندوق تساوي قيمتها 12 مليون جنيه إسترليني (بأسعار عام 1947)[398]. وكان تصدير البرتقال بمثابة كنز من العملة الصعبة لإسرائيل. ولكن، بما أن المضخات والمعدات كانت قد نُهبت من قبل سكان الكيبوتزات المجاورة، ونظراً لغياب المالكين والعمال العرب الذين كانوا يتعهدون بيارات البرتقال بالرعاية، لم يُزرع سوى 34,000 دونم في عام 1953.[399] وقد جعل إنتاجُ الزيتون في المزارع الفلسطينية، التي كانت ملكية الفلسطينيين فيها 99% من كافة مزارع الزيتون، إسرائيلَ تحتل المرتبة الثالثة كأكبر مصدّر للزيتون عام 1949، رغم أنه لم تجر زراعة جميع المزارع ورعايتها وتصدير إنتاجها.

وفي ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، ضمت المستوطنات اليهودية المجاورة الأراضي القريبة منها دون حق، حتى ولو كان مالكو الأراضي ما يزالون داخل البلاد. في عكا وشفا عمرو، لم يُسمح للعديد من الفلسطينيين المقيمين بزراعة أراضيهم. وفي قرى مثل صفورية، طرد الجيش الأهالي منها بعد انتهاء الأعمال الحربية وسلّم الأراضي إلى اليهود.[400] كما سجلت إسرائيل معظم القرويين في قرى مثل طرعان، والناصرة، ومعلول، وأندور، والمجيدل، وعيلوت، وقرى أخرى

389 Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs,* Washington: Middle East Institute, 1958, p. 141, 143.
بيريز هو كاتب يهودي شهد تلك الأحداث. كان طالباً في الجامعة العبرية قبل 1948، عمل مراسلاً لـ NBC عام 1948، ثم عمل مع لجنة الإغاثة التابعة لطائفة الكويكرز عام 1949، ومع إذاعة صوت أميركا في ما بعد. وضع كتابه على أساس الأطروحة التي قدمها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا، عام 1954. معظم الاقتباسات في هذا النص مأخوذة من الكتاب المذكور.
390 المصدر السابق، ص 141.
391 المصدر السابق، ص 143.
392 Benvenisti, Landscape, *supra* note 232, p, 119.
393 للإطلاع على معلومات بشأن ترويع اليهود العرب من قبل عملاء الموساد، انظر: Naeim Giladi, 31 The Link 2 (April-May 1998); and Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World.* London: Faber and Faber, 1980, pp. 186-190.
394 Peretz, *supra* note 389, p. 143.
395 Morris, 1987 Edition, *supra* note 242, p. 195.
396 انظر أيضاً Segev, *supra* note 275, p. 69, 71 Ha-Arez, June 15, 1951؛ 65,000 living units. الأرقام الأخرى بشأن عدد الوحدات السكنية التي استولى عليها اليهود هي: (Ha-Boqer، 19 تشرين الثاني/نوفمبر، 77070 1950): شقة استولى عليها المهاجرون الجدد؛ (Ha-Arez: 2 آب/أغسطس 1950): 7800 متجر ومكتب وورشة ومخزن. وردت هذه المعلومات في Peretz, supra note 389, p. 143, n. 8.
397 الصايغ، يوسف، الاقتصاد الإسرائيلي، القاهرة: مؤسسة الدراسات العربية، 1966.
398 مصلح، احمد (محرر)، صدى النكبة الفلسطينية في أوراق شكري التاجي الفاروقي، عمان: 1999، الصفحات 16، 24، 110. كان الفاروقي أكبر مالكي بيارات البرتقال الفلسطينيين.
399 Israel Government Yearbook, English edition, 5714 (1953-54) p. 142.
400 Peretz, *supra* note 389, p. 153

خريطة 4-9: البلدات التاريخية المهجّرة والمدمّرة

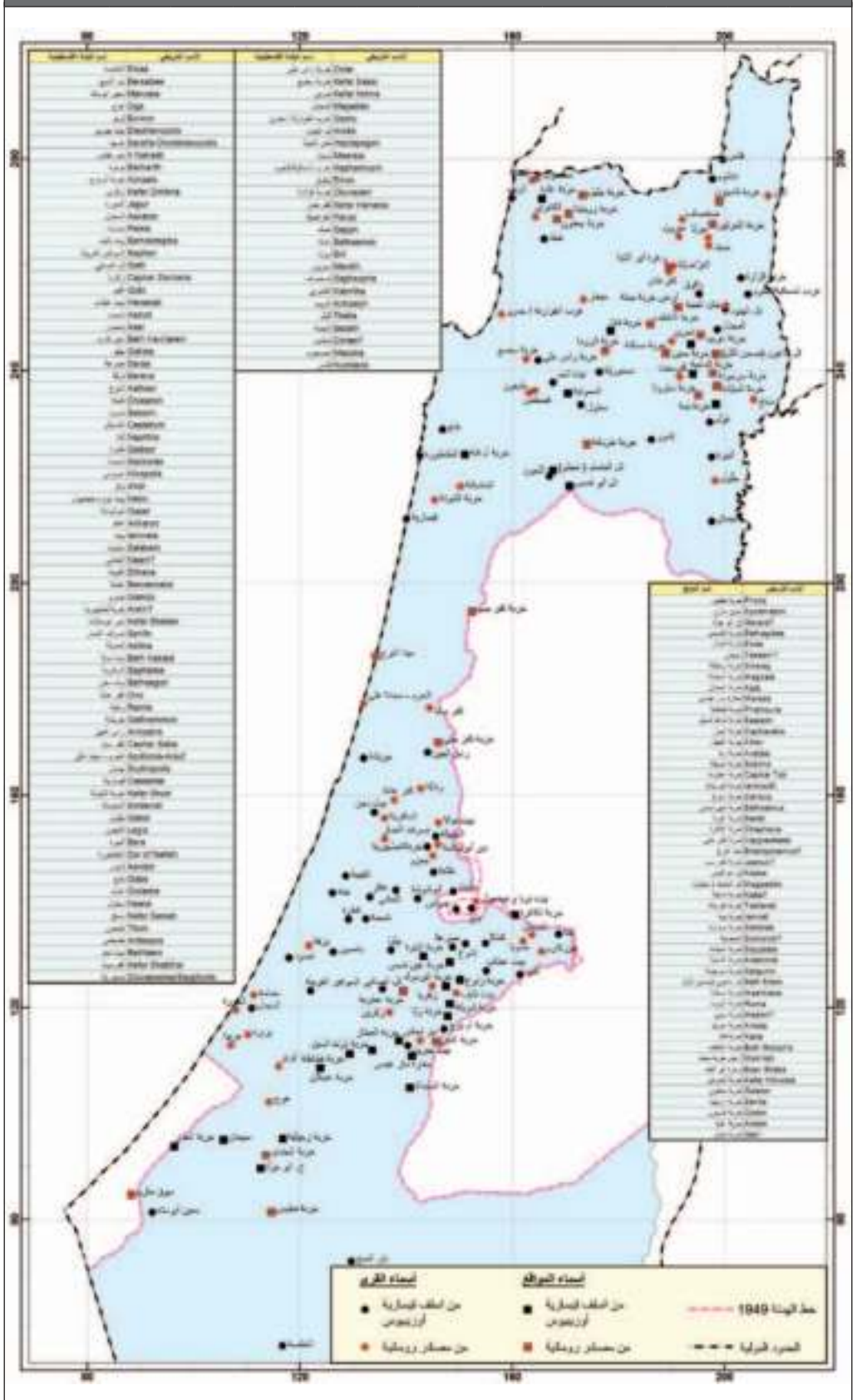

ملاحظات: تبين الخريطة البلدات والمواقع القائمة منذ القرن الأول الميلادي حتى تهجيرها وتدميرها عام 1948. لم تظهر في الخريطة 39 بلدة وموقع لا تزال مأهولة رغم تدمير إسرائيل للأحياء التاريخية فيها.

مصدر الأسماء التاريخية:
Freeman-Granville, GSP, Chapman III, R.L and Taylor, J.E., Palestine in the Fourth Century A.D: The Onomasticon by Eusebius of Caesarea, Jerusalem: Carta, 2003, maps 1-8.

عديدة، "غائبين" رغم أنهم كانوا في الجوار. أما أملاكهم فقد "نهبت دون حياء" واستولى الوصي على أراضيهم.[401] أُخذ العديد من الفلسطينيين إلى معسكرات الاعتقال، وأُعلنوا "غائبين" وتم تسليم أملاكهم إلى الوصي.[402]

لم يجر إخراج اليهود المدنيين أو جنود الهاغاناة من الأملاك الفلسطينية التي إستولوا عليها. ولكن كما سبق القول، كان المستفيد الأكبر من حملة النهب هو الوكالة اليهودية التي استولت على البيوت العربية وأفردتها للمهاجرين اليهود. في بناية واحدة، كانت تسمع صيحات المهاجرين اليهود إذ يتشاجرون حول الإستيلاء على أفضل الشقق العربية باللغات العربية والألمانية والروسية والبولونية والرومانية والبلغارية والأسبانية والفرنسية.

لم تلق البيوت العربية صيانة مماثلة لما كانت تلقاها من قبَل أصحابها الأصليين. فبدأت أوضاعها تتدهور. ووجدت الحكومة أن كلفة إصلاحها كانت باهظة (بسبب تضخم الأسعار وحالات الفساد بين المقاولين) مقابل قيمة الإيجارات الزهيدة التي كانت تتقاضاها من المهاجرين. مع ذلك، ولأسباب "وطنية"، كان القرار يقضي بأن من الضروري الاحتفاظ ببعض البيوت (بدل إعادتها لأصحابها).[403]

تم إسباغ الشرعية بمفعول رجعي على عمليات الاستيلاء على الممتلكات التي قام بها الأفراد والجنود والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، وذلك قبل وصول تلك الممتلكات إلى يد الوصي. وعندما تم تعيين الوصي في منصبه في شهر تموز/يوليو 1948، وجد أن الأجزاء العربية من حيفا والقدس أصبحت آهلة بالمهاجرين. في حيفا، تم توزيع منشآت الأعمال الفلسطينية من متاجر ومخازن وورش على اليهود حسب قرارات لجنة مؤلفة من رجال أعمال ومندوبي الحكومة.

اتهم أحدُ أعضاء "حزب الصهيونيين" العام الوصيَّ بالمحسوبية لقيامه بتوزيع 90% من الممتلكات الفلسطينية، وخصوصاً الأبنية التي كانت بحالة جيدة، على الوكالات التابعة لحزب المباي، وSolel Boneh التابع لاتحاد العمال Histadrut وعلى موظفي مكتب الوصي، بأسعار أقل من 50% من السعر الحقيقي لتلك الأبنية. ومن أصل 135,000 دونم من بساتين الفاكهة العائدة للفلسطينيين، لم يُعرض في المزاد العام سوى 66.5 دونم.[404] والباقي وزعت تحت الطاولة. وهناك 3,000 دونم أخرى من بساتين الحمضيات استولى عليها أفراد يهود وقاموا بزراعتها دون علم الجهة المختصة. وقد جرت في الكنيست مناقشات حامية بشأن توزيع غنائم الحرب.

وبالرغم من مصادرة القسم الأكبر من ممتلكات الفلسطينيين الذين ظلوا في البلاد، فقد قام هؤلاء، الذين زرعوا عام 1953 نصف مليون دونم فقط، بتأمين نسبة 30% من الحبوب، و40% من الخضار، و100% من الزيتون والتبغ، من الإنتاج الزراعي في إسرائيل. ورغم الإسهام الكبير الذي قدمه 30,000 فلسطيني، من المهجّرين الذين ظلوا داخل إسرائيل، في القطاع الزراعي، رفضت الحكومة الإسرائيلية أن تعيد إليهم الأراضي التي تركت غير مزروعة بسبب النزوح، كما حُرم هؤلاء من العودة إلى ديارهم الموجودة داخل إسرائيل.[405]

خلال السنوات الثلاث الأولى بعد النكبة، كانت ملايين الدونمات من الأراضي الفلسطينية في عهدة الوصي، ولكن لم تجر زراعة سوى مليونين ونصف دونم. وكان الإجراء المتبع لإسباغ الشرعية على احتلال المستوطنين للأراضي بحكم الواقع، هو قيام هيئة التطوير بشراء الأراضي من الوصي دون التعرض لشاغلي الأرض الفعليين من اليهود بغض النظر عن الطريقة التي استولوا بها على تلك الأرض.[406] وفي نهاية عام 1952، ادّعى الوصي أن لديه مليون ونصف مليون دونم تحت سلطته المباشرة، ولكن كان هناك 12,324,000 دونم من الممتلكات الفلسطينية لم تُقدَّم بشأنها أية إيضاحات.[407] وبدا واضحاً لإسرائيل أن هناك حاجة لإيجاد إطار قانوني زائف لتبرير المصادرة.

401 بيريز، المصدر السابق، صفحة 153. قضية طنوس إلياس العسكر هي حالة نموذجية لآلاف الفلسطينيين الذين ظلوا في فلسطين. فرغم أنه كان من سكان حيفا الشرعيين وكان يحمل بطاقة هوية إسرائيلية، أعلنه الوصي "غائباً"، واستولى على بيته ومتجره. حكمت المحكمة لصالحة بأنه قد أُعلن غائباً "فقط لفرض حرمانه من حقوقه الأساسية [في الملكية]". ولا يُعرف إن كان قد إستعاد أملاكه. وهناك أيضاً قضية عبد العال من أم الفرج. فقد أُعلن "متسللاً" وتم طرده لأنه رفض عرضاً من الجيش بالتخلي عن أرضه الخصبة مقابل أرض ذات نوعية أقل جودة في مكان آخر. وكان سكان الكيبوتز المجاور لأرضه ينتظرون نتيجة القضية لزيادة مساحة الأرض التي سيستولون عليها من أملاكه. بيريز، صفحة 178.

402 Peretz p. 154.

403 Peretz p. 163.

404 Peretz p. 176. وأيضاً هآرتز، 29 آذار/مارس، 12 نيسان/أبريل، 1957، أوردها بيريز، صفحة 177.

405 ولا تزال إسرائيل على موقفها هذا حتى اليوم. وهنا يقتضي التذكير أن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، في أيار/مايو 1949 كان أمراً غير مسبوق من حيث أنه كان مشروطاً بعودة اللاجئين (القرار 194) وبالانسحاب إلى خطوط مشروع التقسيم (القرار 181).

406 Peretz, *supra* note 389, p. 181.

407 وهو ما يجعل المجموع 13,824,000 دونم فقط. بينما تبلغ الممتلكات الفلسطينية الفعلية 18,825,938 دونماً. انظر القسم 2-9.

4-4 الصيغة السياسية والقانونية الزائفة للاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية

بعد فترة وجيزة من إعلان دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو 1948، وبعد الموقف الذي اتخذه وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت والمُطالب بعودة اللاجئين، صرحت حكومة إسرائيل المؤقتة علناً بأنها لن تسمح بعودة أي لاجئ قبل توقيع معاهدة سلام، بحجة أن هؤلاء اللاجئين سيشكلون "تهديداً أمنياً". ورفضت إسرائيل السماح بعودة اللاجئين حتى بعد توقف القتال. وظلت إسرائيل تحارب عودة اللاجئين إلى ديارهم وإستمرت في الاستفادة من ممتلكاتهم المصادرة في نفس الوقت.

بتاريخ 15 تموز/يوليو عام 1948، أي بعد يومين فقط من طرْد 70,000 من سكان اللد والرملة ونهب ممتلكاتهم، تم تعيين وزير المالية رئيساً لما أُطلق عليه "الوصي على الأملاك المهجورة (أي أملاك اللاجئين)". كما سُمح لوزارة الزراعة "بتأجير" أراضي اللاجئين للمستوطنين الجدد في الكيبوتزات. وبتاريخ 20 آب/أغسطس 1948، قررت اللجنة الوزارية نزع ملكية اللاجئين عن أملاكهم. وعلى الفور، وعلى أساس خطة كان قد وضعها الصندوق القومي اليهودي سابقاً، جرت في حالة واحدة مصادرة 120,000 دونم من أجل توطين مستوطنين جدد.

بدأت المناقشات المكثفة بشأن أفضل السبل لكتابة الصيغة القانونية في تلك المرحلة. ومع اتساع رقعة الأراضي التي كان يجري احتلالها أسبوعياً، كان الوضع على أرض الواقع يتغير بسرعة. وكانت هناك خشية حقيقية من الضغط الدولي لفرض عودة اللاجئين. وكان كل ذلك يتطلب معالجة قانونية دقيقة لأعمال المصادرة بهدف تبريرها.

كان أول قانون يصادق عليه الكنيست هو "قانون الأملاك المهجورة" بتاريخ 21 حزيران/يونيو، 1948، الذي كان سارياً بمفعول رجعي اعتباراً من 16 أيار/مايو 1948، أي بعد يومين فقط من إعلان دولة إسرائيل.[408]

صدر بعد ثلاثة أيام قانون آخر عرَّف "المناطق المهجورة" بأنها أية منطقة أو مكان تم غزوهما، سواء بالقوة أو بالاستسلام أو بعد هروب السكان. وتضمن ذلك مناطق لم تكن "متروكة" أو مهجورة، بل إنها تضمن مناطق مأهولة. ويسمح هذا القانون لإسرائيل بالاستيلاء على كل شيء موجود على الأرض، وعلى المباني ومحتوياتها، وعلى المحاصيل، والماشية، والموارد وعلى كل شيء. وكُلّف وزير المالية بمصادرة أي من تلك الموجودات حسب ما يراه مناسباً.

حدد قانون ثالث كيفية استخدام الأراضي المصادَرة. فقد سمحت "نظم الطوارئ الخاصة بزراعة الأراضي المُراحة [أي التي تزرع فصلاً وتترك فصلاً آخر] وباستخدام الموارد المائية غير المستغلة" الصادرة في 11 تشرين الأول/أكتوبر، عام 1948، لوزير الزراعة بتخصيص الأراضي للمستوطنين اليهود ليستخدموها، وذلك بمفعول رجعي اعتباراً من تاريخ طرد سكان القرية. كما سمح القانون للوزير بتقرير ما إذا كانت أرض ما غير مزروعة (نتيجة طرد المزارع المالك للأرض) وبالتالي تتحوَّل أرضه إلى تصنيفها "أرضاً غير مزروعة"، يمكن للمستوطنين استغلالها لمدة 35 شهراً، مُدّدت لاحقاً إلى خمسة أعوام.

بلغت تلك الصيغ ذروتها في "قانون الطوارئ (أملاك الغائبين)" الصادرة بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر من عام 1948. يقول فيشباخ Fischbach[409]،

حوّل ذلك القانون التعريفَ القانوني لما يشكّل أرضاً مهجورة، من الأرض نفسها إلى مالكيها: فبدلاً من إعلان أن الأرض "مهجورة"، عُرّف مالكوها الآن بأنهم "غائبون" يمكن للدولة مصادرة أملاكهم.

قانون أملاك الغائبين

وافقت إسرائيل، بضغط من الولايات المتحدة الأميركية، على الالتزام بالقرار 181(مشروع التقسيم) والقرار رقم 194 (عودة اللاجئين) كشرط لقبولها عضواً في الأمم المتحدة. بعد يومين فقط من قبولها عضواً في الأمم المتحدة نكثت إسرائيل بالتزاماتها. وبذلك تسببت في فشل محادثات لوزان، التي كانت تجري تحت إشراف لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)، بشأن تسهيل عودة اللاجئين. وجدت إسرائيل نفسها حرة في صياغة قانون شامل للاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، وهكذا بدأ تطبيق "قانون أملاك الغائبين" الصادر في 14 آذار/مارس، 1950.[410] كان ذلك القانون أهم قانون استيطاني وُضع من أجل الاستيلاء على أرض فلسطين. جرت صياغة تعريف "الغائبين" بحيث يشمل جميع الفلسطينيين الذين طُردوا أو الذين هربوا من هول المذابح. وبهذه الطريقة أوجدت إسرائيل الظروف التي ينطبق فيها تعريف "الغائبين" والإشارة هنا هي إلى مالك الممتلكات التي سيجري الاستيلاء عليها، لا إلى الممتلكات نفسها.

التعبير محبوك بحيث لا يصف فقط اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم إلى الدول العربية، بل يشمل أيضاً الفلسطينيين الذين ظلوا في المنطقة التي تحتلها إسرائيل. وقد أطلق عليهم اسم غاية في التناقض وهو "الغائبون الحاضرون".[411]

قد يكون "الغائبون" ليسوا أفراداً فحسب بل شركة أو جمعية، مؤسسة خيرية أو أي تجمع كان. كما يتضمن تعبير الغائبين، العرب من غير الفلسطينيين، أو غير العرب إذا لم يكونوا يهوداً. وقد يكون الغائبون بريطانيين أو كنديين كانت لديهم ممتلكات في فلسطين وكانوا يقيمون فيها، لكن هذه الحالات كانت تلقى معاملة مختلفة، فقد كانت تُدفع التعويضات للمالكين إذا لم يكونوا من أصول عربية. أما اليهود في البلاد العربية الذين كانت لهم أملاك في فلسطين (أي أنهم غائبون من الوجهة القانونية) فقد استرجعوا أملاكهم بعد أن هاجروا إلى إسرائيل.[412]

كان القانون يقضي بأن على كل شخص يحوز قسماً من أملاك الغائبين إعلام السلطات الإسرائيلية حتى لو كان هذا القسم حصة من أبيه أو أخيه الغائب. كما مُنع أي لاجئ فلسطيني موجود خارج إسرائيل من بيع أو تسليم أملاكه لشخص ممن بقوا داخل إسرائيل. لكن القانون صادق على الحالات التي اعتبرت السلطات بأنها تعاملت مع أملاك الغائبين "بحسن نية". وقد سمح هذا التساهل غير المتوقع للمتعاونين مع إسرائيل بحيازة ملكية أراضي اللاجئين أو شرائها، أوحيازة وكالة رسمية بها، وبالتالي نقل ملكيتها إلى الوصي بصورة شرعية يقرها القانون.[413]

جرى بموجب القانون تعيين "مجلس الوصاية على أملاك الغائبين" برئاسة الوصي على أملاك الغائبين. كان الوصي يتحكم بأراض تشكل 93% من مساحة إسرائيل، تم انتزاعها من أيدي الفلسطينيين أثناء الغزو الإسرائيلي خلال الفترة 1949/1948.

ورغم أن قانون أملاك الغائبين لم يهتم كثيراً بالتحقق من شرعية ملكية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها والأملاك غير المنقولة المقامة عليها، فإنه غطى كافة الاحتمالات بوضع قوانين جديدة لضمان استيلاء إسرائيل على أية أراضي عاش عليها الفلسطينيون واستخدموها أو كانوا يديرون شؤونها في فلسطين، كالأراضي المشاع أو الهضاب أو الأراضي المزروعة فصلياً أو أراضي الرعي. كان الاستيلاء على الملكية هو الأمر المهم، وليست هوية المالك الذي تم فصله عنها.

المصادرة تحت أي اسم كان

مكّن قانونُ الطوارئ الصادر عام 1949 (زراعة الأراضي البور [غير المزروعة]، تمديد فترة الفعالية) وزيرَ الزراعة من الاستيلاء على الأراضي [غير المزروعة] إذا كان الوزير " غير مقتنع بأن مالك الأرض قد بدأ، أو على وشك البدء،أو سيستمر في زراعة الأرض". لا يُدخل القانون في حسابه الحالة التي لا يُسمح فيها للمالك المطرود من أرضه بالعودة لزراعة هذه الأرض. أي أن القانون يترك لاستنساب الوزير مسألة تقرير ما إذا كانت الأرض "بور"، بغض النظر عن السبب.

وفي حال كون المالك موجوداً في إسرائيل، يمكن منعه من زراعة أرضه بإعلانها "منطقة مغلقة". فالمادة 125 من نظم الدفاع [الطوارئ] الصادر عام 1945، التي وضعها الانتداب البريطاني ومدد الإسرائيليون العمل بها حتى اليوم، والتي يجري تطبيقها ضد المواطنين العرب بشكل أساسي، تُمكّن الحاكم العسكري من إعلان مناطق معينة "مناطق مغلقة". وقد كانت تلك النظم بالغة الفاعلية في منع المزارعين الذين ظلوا داخل إسرائيل من العودة إلى حقولهم. ولكن ثمة خيار يُعرَض أمام هؤلاء وهو التخلي عن أراضيهم والحصول على "تعويض" مثقل بالرسوم والتكاليف.

إذا فشلت جميع الإجراءات السابقة، هناك إجراء آخر، وهو إعلان الأرض المعنيّة "منطقة عسكرية". فقد أجاز قانون الطوارئ (المناطق الأمنية)، تمديد مدة الفعالية رقم 2 الصادرة عام 1949، لوزير الدفاع إعلان قطعة أرض بكاملها أو جزء منها على امتداد 10 كم شمالاً و25 كم جنوباً، من خط العرض 31، على طول كامل الحدود، "منطقة أمنية". بموجب القوانين المذكورة، يمكن لإسرائيل إعلان نصف الجليل تقريباً والمثلث الصغير وكامل جنوب فلسطين، حيث يوجد العديد من القرى العربية، "منطقة أمنية".[414] المنطقة الأمنية تعني أن أي شخص لا يعيش فيها عادة ممنوع عليه الدخول دون تصريح. أما الذين يعيشون فيها فيمكن طردهم وعليهم في هذه الحالة مغادرتها خلال 14 يوماً.

إلى جانب كل ذلك، كانت هناك وسائل أخرى عديدة للاستيلاء على الأرض. فقد وُضع قانون "(نظم) الاستيلاء على الأرض في حالات الطوارئ" الصادر عام 1949، بحيث يضمن إخلاء المنازل والأبنية والمنشآت لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد. فاستناداً للمادة الثالثة من هذا القانون، "يمكن للسلطات المعنية إصدار "أمر إسكان" للاستيلاء على أية ملكية اذا تطلب الأمر ذلك من أجل الدفاع عن الدولة أو عن الأمن العام أو عن تأمين الموارد الأساسية أو الخدمات العامة الأساسية أو من أجل استيعاب المهاجرين أو إعادة تأهيل الجنود السابقين أو مقعدي الحرب".[415]

---

408 Fischbach, Michael, R., *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict,* New York: Columbia University Press, 2003, p. 19.

409 Fischbach, *supra* note 408, p. 21.

410 جريس، صبري، كتاب فلسطين السنوي حول القانون الدولي، جمعية الشيباني المحدودة للقانون الدولي، 1985، المجلد 2، الصفحات 18-36 (تعريف الغائب). ينص قانون أملاك الغائبين 5710/1950 (قوانين إسرائيل الأربعة)، في المادة (1) ب على أن تعبير "الغائب" يعني:

1- الشخص الذي، في أي وقت خلال الفترة بين 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 – وبين يوم إعلان الدولة، وبموجب القسم (9) د من تشريع القانون والإدارة لعام 1948، ويوم إنهاء حالة الطوارئ التي كان قد فرضها مجلس الدولة المؤقت بتاريخ 19 أيار/مايو 1948، كان مالكاً شرعياً لأية ملكية موجودة داخل حدود إسرائيل، أو كان يستخدمها أو يحتفظ بها، سواء بنفسه أو من خلال شخص آخر، والذي كان خلال الفترة المذكورة أعلاه:

1- مواطناً لبنانياً أو مصرياً أو سورياً أو عربياً سعودياً أو من شرق الأردن، أو العراق أو اليمن، أو

2- كان في إحدى تلك الدول، أو في أي جزء من فلسطين خارج حدود إسرائيل، أو

3- كان مواطناً فلسطينياً وغادر مكان إقامته المعتاد في فلسطين

آ- إلى مكان خارج فلسطين قبل تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1948؛ أو

ب- إلى مكان داخل فلسطين كان في ذلك الحين تحت سيطرة قوات كانت تسعى لمنع إنشاء دولة إسرائيل، أو قوات حاربتها بعد إنشائها.

411 Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs,* Washington: Middle East Institute, 1958, p. 152، كما أشار دون بيرتز: كان كل عربي في فلسطين غادر مدينته أو قريته بعد تاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عام 1947، عرضة لأن يُصنّف كغائب بموجب القانون [أملاك الغائبين]. وقد صُنّف جميع العرب الذين كانت لديهم أملاك في الجزء الحديث من مدينة عكا، حتى ولو كانوا لم يبتعدوا لأكثر من بضعة أمتار إلى داخل المدينة القديمة، صُنّفوا غائبين. وأي شخص كان قد ذهب إلى بيروت أو بيت لحم لزيارة لا تتجاوز يوماً واحداً، خلال الأيام الأخيرة من الانتداب، كان يُصنّف غائباً بصورة آلية.

412 Fischbach, *supra* note 408, pp. 24-25.

413 Fischbach, *supra* note 408, p. 26

414 Jiryis, *The Palestine Yearbook of International Law (PYIL) supra* note 410, p. 23. أنظر أيضاً
Bisharat, George E., *Land, Law and Legitimacy in Israel and the Occupied Territories,* The American University Law Review, Vol. 43, pp.467-591, 1994. A detailed legal examination of Palestinian property seizure up to 1973 is given by: Boling, Gail J., *"Absentees Property" Laws and Israel"s Confiscation of Palestinian Property: A Violation of UN General Assembly Resolution 194 and International Law,* The Palestine Yearbook of International Law, The Hague: Kluwer Law International, Vol. XI, 2000/2001, pp. 73-130

415 Jiryis, Ibid, p. 25.

خريطة 4-10: الأراضي المصادرة عامي 1954/1953

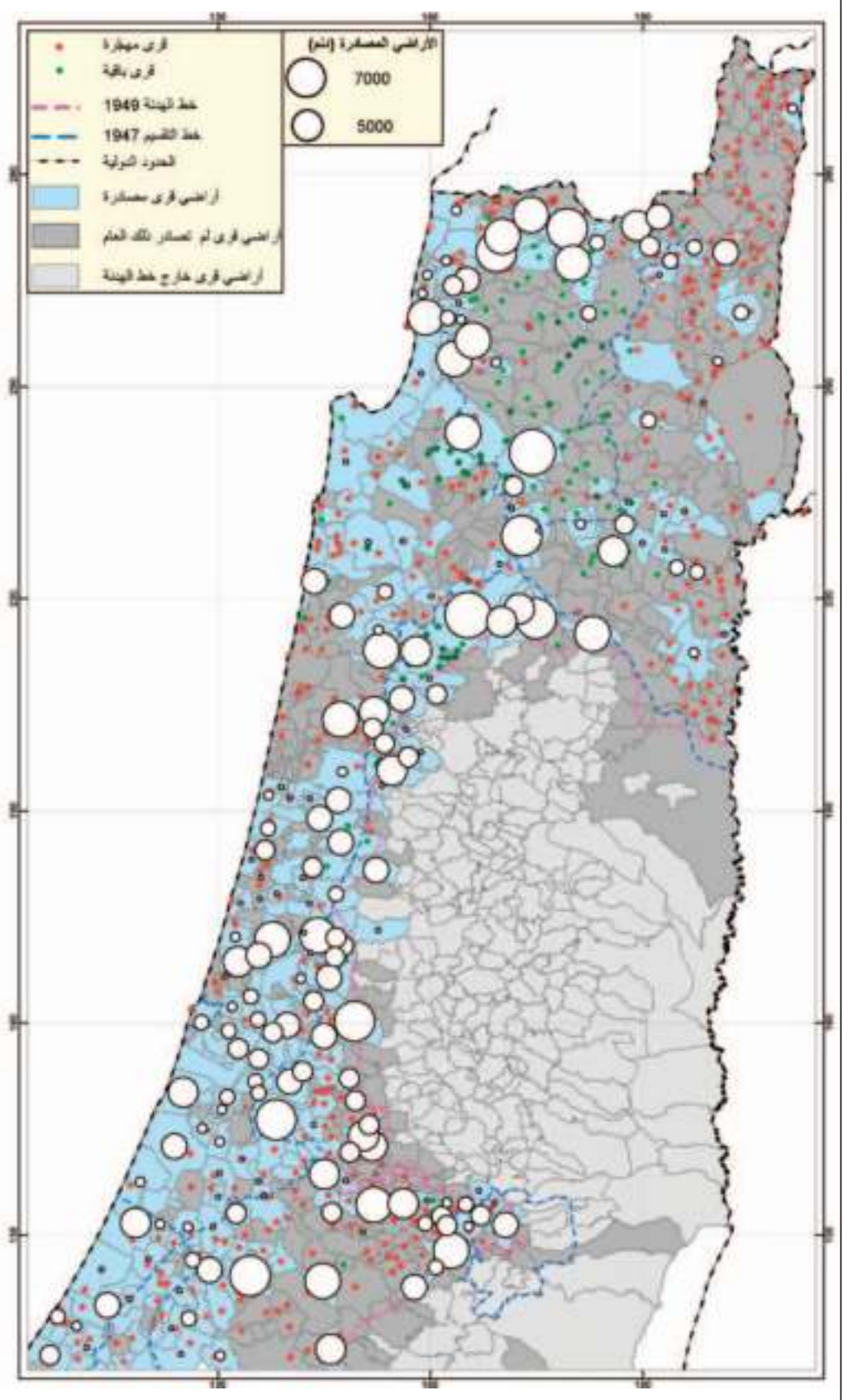

المصادر: مذكورة في جدول 4-6.

وبغية التصديق على القرارات العديدة بالاستيلاء على الأراضي بموجب تلك القوانين، أعلنت الحكومة أن جميع القرارات الخاصة بالاستيلاء على الأراضي والصادرة قبل تعميم تلك القوانين، تعتبر سارية المفعول حتى ولو صدرت قبل تلك القوانين، أو كانت مخالفة لها. وتم سن قانون "الاستيلاء على الأراضي (التصديق على القرارات والتعويض)" بتاريخ 10 آذار/مارس 1953 لإسباغ الشرعية على جميع حالات الاستيلاء السابقة على الأراضي.

منح هذا القانون صلاحيات واسعة للسلطات الإسرائيلية، ومكّنها من التصديق على أي قرار بسلب أية ملكية حتى ولو كان الإجراء غير شرعي، لأن القانون ينص على أنه في حال إصدار وزير المالية وثيقة باسمه، يعلن فيها استيفاء ملكية ما لأي شرط من ثلاثة شروط منصوص عليها، فإن هذه الوثيقة، لمجرد كونها موقعة من قبل وزير المالية حتى ولو كان مضمونها غير صحيح، تُعتبر كافية لنقل ملكية أي أرض وتحويلها إلى هيئة التطوير.

جدول 4-6: الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل عامي 1954/1953

مسلسل	القضاء	عدد القرى والمدن المصادرة أراضيها	عدد المناطق السكنية المصادرة في المدن والقرى	المساحة المصادرة (دنم)
1	صفد	32	23	44,216.15
2	عكا	28	11	150,028.14
3	حيفا	32	21	61,431.60
4	طبرية	19	11	8,622.30
5	الناصرة	11	3	89,906.88
6	بيسان	9	0	9,789.97
7	جنين	7	0	101,723.06
8	طولكرم	41	0	141,020.00
9	نابلس	0	0	-
10	يافا	28	0	75,119.88
11	الرملة	56	0	150,585.80
12	رام الله	0	0	-
13	القدس	18	0	104,474.10
14	غزة	47	0	57,607.58
15	الخليل	4	0	50,693.45
16	بئر السبع	0	0	291,152.80
	إجمالي مصادرة الأراضي	332	69	1,336,371.70

المصدر: انظر المعلومات التي جمعتها "عدالة":
http://www.adalah.org/features/land/Letter_re_Absentee_Property_English[1].doc
See also an earlier version of data in: Jiryis, Sabri, The Arabs in Israel, New York: Monthly Review Press, 1976, Table 5, pp. 292 – 296.

أوامر المصادرة التي تم إصدارها

خلال السنوات الأولى (1954/1953) بعد صدور القانون، أصدر وزير المالية مئات الوثائق التي نُشرت في الجريدة الرسمية الإسرائيلية والتي تقضي بمصادرة 1,336,371 دونماً من أراضي 332 قرية عربية.[416] انظر **الجدول 4-6** و**الخريطة 4-10** للاطلاع على فكرة موجزة لعملية مصادرة الأراضي في تلك المرحلة. كانت الأراضي، بالطبع، تعتبر ملكية غائبين. وكانت تلك المنطقة تتضمن أراض تابعة للقرى التي ظل سكانها داخل إسرائيل. لكن أوامر المصادرة تلك لا تمثل بأية حال مجمل المصادرة الفعلية للأراضي الفلسطينية.

لم تنج الممتلكات الدينية من المصادرة. فقد تمت مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية التي كانت تشرف على المباني الدينية والمزارع والأملاك التي تم وقفها لتستخدم لأغراض خيرية، من قبل الوصي على أملاك الغائبين، لأن إسرائيل تعتبر أن "الله كان غائباً"، كما كان الفلسطينيون يتندرون بسخرية. كانت أملاك الوقف تمثل عُشْر الأراضي الفلسطينية. أعاد الوصي معظم الأراضي المملوكة للكنائس المسيحية. في المقابل، قسمت إسرائيل أملاك الوقف الإسلامي إلى فئتين:

1- **وقف "ديني"، أي المساجد والمقابر، على سبيل المثال، و**
2- **وقف "دنيوي"، أي المتاجر والمنازل والحقول، على سبيل المثال.**

"باع" الوصي أملاك الوقف الدنيوي إلى هيئة التطوير وإلى الصندوق القومي اليهودي.[417]

أسلوب جديد للتضليل

حتى تلك اللحظة، لم يكن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية يتضمن بداهة إبطال أو إلغاء صك ملكية المالك الأصلي، الذي أُجبر على أن يكون "غائباً". بالتالي،

416 قامت مؤسسة عدالة في الداخل بجمع التفاصيل الخاصة بذلك. www.adalah.org/eng/pressreleases/pr.php?file=09_06_22

417 Cook, Jonathan, "Disappearing Palestine: Israel"s Experiments in Human Despair", London, Zed Books, 2008, footnote 60, p. 255-256.
أنظر أيضاً Dumper, Michael, *Islam and Israel: Muslim Religious Endowment and the Jewish State,* Washington DC: The Institute of Palestine Studies, 1994, p. 36.

خريطة 4-11: الأراضي التي صادرها الصندوق القومي اليهودي

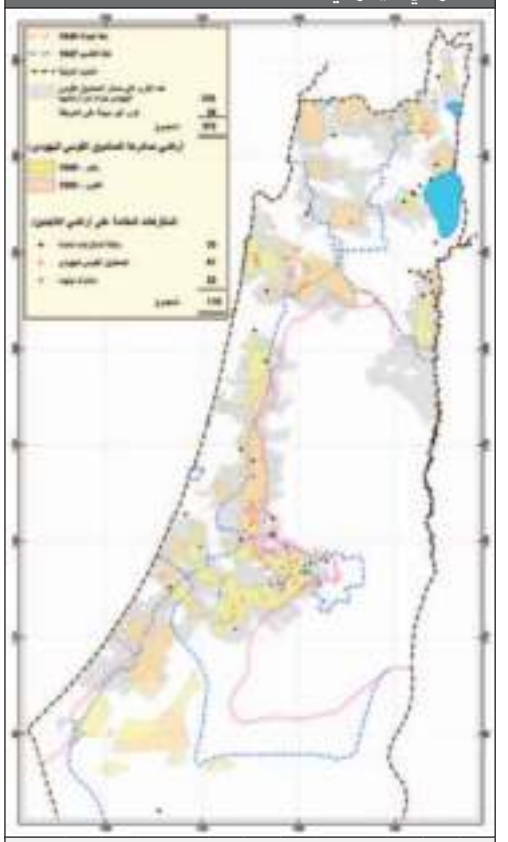

1- مصادر الأراضي المصادرة:
Arnon Golan, The Acquisition of Arab Land by Jewish Settlement in the war of Independence, Catedra (in Hebrew), Vol. 63, 1992.

2- مصادر مواقع المنتزهات على الأراضي المصادرة:
Noga Kadman, "Erased from Space and Consciousness-Depopulated Palestinian Villages in the Israeli-Zionist Discourse" (Master"s thesis in Peace and Development Studies), Dept of Peace and Development research, Goteborg University, November 2001.

جرى ابتكار وسائل قانونية جديدة لوضع الفواصل بين مالك الأرض وبين أرضه التي استولت عليها إسرائيل. ومن بين تلك الوسائل المهمة إصدار قانون أملاك الغائبين وقانون هيئة التطوير (نقل الملكية)، وجرى إصدارهما في آذار/مارس وتموز/يوليو من عام 1950، على التوالي. وكما ذكرنا آنفاً، كان القانون الأول يخول الحكومة حق تعيين وصي على أملاك الغائبين وُضعت تحت تصرفه الممتلكات المهجورة، ومُنح سلطة واسعة لإدارتها. كما مُنح حقوق المالك وكان مسؤولاً قانونياً أمام الغائبين في ما يخص قيمة ممتلكاتهم (وهي القيمة التي حُدّدت لاحقاً بقانون آخر، على أساس قيمتها عام 1948)، ولكن ليس مسئولاً قانونياً فيما يخص إعادة تلك الأملاك.

ولتفادي الاتهام "بمصادرة الأملاك المهجورة"، لجأت إسرائيل إلى ماوصف بأنه نوع من "التزييف القانوني". فقد أنشأت بموجب قانون هيئة التطوير "جسماً مستقلاً، منفصلاً عن الحكومة، يتمتع بإدارة خاصة به"، وقام الوصي على أملاك الغائبين بتحويل الأملاك إليه. كما مكّن نفسُ القانون هيئةَ التطوير هذه من التصرف الكامل بالأملاك، بما في ذلك بيعها. لكن البيع كان خاضعاً لبعض القيود: (1) أية صفقة بيع كانت تتطلب موافقة الحكومة؛ (2) يتم بيع الأراضي فقط إلى (أ) الحكومة، (ب) الصندوق القومي اليهودي، (ج) السلطات المحلية، إذا كانت أرضاً في مناطق حضرية، بشرط عرضها أولاً على الصندوق القومي اليهودي لشرائها أو رفضها، (د) "مؤسسة اقتُرحَ تشكيلها لتوطين العرب الذين لا يملكون أراض". لكن تلك المؤسسة لم تُشَكَّل إطلاقاً، و"بيعت" معظم الأراضي المهجورة فيما بعد إلى الدولة وإلى الصندوق القومي اليهودي.[418]

جدول 4-7: قائمة أراضي اللاجئين التي استولى عليها الصندوق القومي اليهودي واستعمالاتها

المنطقة	المساحة بالدنم
ممر يافا – القدس	2,000
النقب الشمالي	250,000
السهل الساحلي الجنوبي	150,000
سهل الخضيرة	150,000
المجموع (شاملاً سهل الحولة وحول بيسان)	**1,101,942**
مناطق استيلاء الصندوق القومي اليهودي على أول مليون دنم	
الاستعمال	**المساحة بالدنم**
تكملة انشاء المستوطنات	500,000
توسيع المستوطنات	500,000
التشجير	160,000
أغراض زراعية مختلفة	100,000
مساكن المستوطنين	16,200
مساكن المدينة	2,000
المجموع	**1,278,200**
استعمالات الصندوق القومي اليهودي لثاني مليون دنم مستولى عليه	
المجموع الكلي	**2,380,142**

المصدر: Granott Agrarian Reform, pp. 107-111

ولدى تأسيس هيئة التطوير في تموز/يوليو 1950، وبموجب اتفاق عُقد عام 1953، نقل الوصي ملكية الأملاك غير المنقولة الموجودة تحت إشرافه إلى هيئة التطوير. كان الهدف من إنشاء الهيئة المذكورة هو أن تكون بمثابة الحاجز بين المالكين الشرعيين (الغائبين)، أي كامل المجتمع الفلسطيني من الوجهة الفعلية، وبين المستوطنين اليهود الموجودين على الأراضي، الذين كانوا ينعمون بإستغلال الأرض التي إكتسبوها مؤخراً، وهم "المحصّنون ضد المطالبات القانونية".[419]

الأراضي المصادَرة من قبل الصندوق القومي اليهودي

بعد التصديق على قرار الأمم المتحدة رقم 194، الصادر بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر عام 1948، الذي أقر حق العودة للاجئين، أجرى بن غوريون صفقة بيع وهمية مع الصندوق القومي اليهودي "يشتري" بموجبها الصندوق أراضي اللاجئين. كان الهدف من الصفقة وضع الأراضي المذكورة تحت إشراف منظمة (يهودية) دولية، وليس تحت إشراف حكومة إسرائيل، بهدف تفادي الضغط الدولي لفرض عودة اللاجئين إلى أراضيهم.[420]

بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 1949، أبرم الطرفان صفقة كبيرة "اشترى" الصندوق القومي اليهودي بموجبها مليون دونم من أراضي اللاجئين.[421] كان دور اليهود الأميركيين حاسماً في تأمين الأموال اللازمة لتمكين الصندوق القومي اليهودي من "شراء" الأراضي. خلال الفترة 1910 إلى منتصف عام 1948، قدم اليهود الأميركيون، عبر United Jewish Appeal، ما مجموعه 85,760,732 دولاراً أميركياً، وهو مبلغ يعادل عدة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العادي في فلسطين. كما وأسهم اليهود البريطانيون والكنديون والجنوب إفريقيين بمبلغ 9 ملايين دولار أميركي أخرى.[422]

إستغرق الوقت ما بين إبرام الصفقة مع الدولة وقيام الصندوق القومي اليهودي باستخدام الأرض عدة سنوات. خلال الفترة التي انقضت بين توقيع الصفقة في 27 كانون الثاني/يناير 1949، ولغاية 31 آذار/مارس، عام 1954، كانت الدولة قد حوّلت "قانونياً" ملكية 35.9% فقط من الأرض، أو 396,149 دونماً. وكان الصندوق القومي اليهودي، من جانبه، قد وضع قيد الاستخدام 770,271 دونماً فقط من الأراضي التي "اشتراها" لغاية عام 1952.[423]

كما أبرمت صفقة بيع أخرى في ٤ تشرين الأول/أكتوبر عام 1950، وكانت تتضمن قيام الوصي على أملاك الغائبين، بالنيابة عن هيئة التطوير، بتحويل 1,271,734 دونماً إلى الصندوق القومي اليهودي، وكانت نسبة 99.8% من تلك الأراضي (1,271,480 دونماً) أراض ريفية. في ما بعد، ذكر غرانوت Granott أن المساحة كانت 1,278,200 دونم. ورغم أن محاولات تصوير الصفقة بأنها حقيقية، يبدو أن الصندوق القومي اليهودي لم يدفع الثمن إطلاقاً.[424]

يضم **الجدول 4-7** تفاصيل الصفقتين الوهميتين. وتُظهر **الخريطة 4-11** الموقع التقريبي للأراضي الفلسطينية التي انتقلت ملكيتها إلى الصندوق القومي اليهودي من خلال الصفقتين الوهميتين اللتين أبرمتا عام 1949 و1950 مع الحكومة الإسرائيلية. وتظهر الخريطة أيضاً موقع 100 منتزه عام أقامه الصندوق القومي اليهودي في تلك الأراضي. كما واستولى الصندوق القومي اليهودي بصورة كلية أو جزئية على أراضي 372 قرية فلسطينية هُجّر سكانها وتبلغ مساحتها 5,687,342 دونماً. ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين من تلك القرى 2,191,556 لاجئاً (في عام 2005) هم الأن في الشتات، أو ما يعادل 54% من كافة اللاجئين المسجلين لدى الأمم المتحدة.

الخلاف بين الصندوق القومي اليهودي وبين الحكومة

خلال السنوات العشر الأولى من احتلال فلسطين (1950-1960)، نشأ نزاع قانوني بين الصندوق القومي اليهودي والحكومة الإسرائيلية الجديدة. كان الصندوق القومي اليهودي يشتري الأرض خلال فترة الانتداب باسم "الشعب اليهودي". استولت الحكومة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وكانت تنوي حيازة ملكيتها القانونية باسم "الدولة" اعترافاً منها "بانتصار الهاغانا وهروب العرب".[425] لكن الصندوق أصر على أن تلك الأراضي يجب أن تُسلَّم إلى "الشعب اليهودي"، لا إلى الدولة، لأن الدولة، ونظراً للظروف السياسية والديمو غرافية المتقلقلة آنذاك، لا يمكنها تقديم الضمانات الدائمة لملكية يهودية دائمة.

تمت تسوية النزاع في 25 تموز/يوليو 1960 عن طريق صياغة القانونين التاليين: القانون الأساس: "أراضي إسرائيل، قانون أراضي إسرائيل" و"قانون إدارة أراضي إسرائيل". "إسرائيل" هنا تعني الحكومة الإسرائيلية، لا الشعب اليهودي. تبنّت الدولة نظم الصندوق القومي اليهودي، القاضية بحصر استعمال الأراضي لليهود فقط. وتم الإتفاق على إدارة الأراضي الفلسطينية المصادرة، سواء منها تلك التي حصل عليها الصندوق القومي اليهودي أو التي استولت عليها الدولة، من قبَل سلطة واحدة، هي إدارة أرض إسرائيل، [بمعنى أدق: "إدارة إسرائيل للأراضي" لإنها قانوناً ليست ملك إسرائيل] وذلك لمصلحة الطرفين وبموجب نظم الصندوق القومي اليهودي القديمة التي تحصر استخدام الأراضي "بالشعب اليهودي" في كافة أنحاء العالم. بالتالي، تقوم إدارة إسرائيل للأراضي بإدارة 93% من مساحة إسرائيل، وهي في معظمها ملكية فلسطينية. تؤجر تلك الأراضي ليهود فقط. لكن أياً من أولئك المستأجرين لا يملك صك ملكية الأراضي المستأجرة. وإعتمدت مدة الإيجار الأصلية 49 عاماً، قابلة للتجديد.

418 Lehn, Walter and Davis, Uri, *The Jewish National Fund,* London and New York: Kegan Paul font International, 1988, p. 131.

419 Abu Hussein, Hussein and McKay, Fiona, *Access Denied: Palestinian Land Rights in Israel,* London: Zed Books, 2003, p.72.

420 للإطلاع على التفاصيل الكاملة لهذه الصفقة "لبيع" أراضي اللاجئين، انظر http://www.plands.org/JNF%20Report1.pdf

421 ورد في تقرير الصندوق القومي اليهودي إلى المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية، عام 1950، أن مساحة الأراضي كانت 1,109,769 دونماً: منها 1,085,607 دونمات (أراض ريفية) و24,162 دونماً (أراض حضرية).

422 كانت المصارف الأميركية إحدى المصادر المهمة للتمويل. فقد قدم Saving Association of San Francisco وBank of America National Trust إلى الصندوق القومي اليهودي مبلغ 15 مليون دولار أميركي. قدم Bank of America القرض في 9 حزيران/يونيو 1949. وليس من المألوف أن يقوم مصرف بتقديم قرض إلى هيئة بريطانية (الصندوق القومي اليهودي) لإنشاء مستوطنات في بلد أجنبي (إسرائيل) على أرض لا يملكها الصندوق ولا إسرائيل بصورة قانونية.

423 أدى ذلك إلى إصدار وزير المالية لأمر مصادرة الأراضي المذكورة في الجدول 4-6 والخريطة 4-10، في هذا النص.

424 ثمة أدلة على ذلك في Fischbach, *supra* note 408 p. 65: Granott, Agrarian Reform, pp. 108, 111; Lehn and Davis, *Jewish National Fund, supra* note 418, p. 132; FO 371/82257, Tel Aviv to Foreign Office, November 14, 1950; *Yediot Aharonot,* August 31, 1999 in: David Blougrund, *The Jewish National Fund,* Policy Study No. 49, Washington and Jerusalem: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 2001, p. 7.

425 Lehn and Davis, *supra* note 424, p. 108.

جدول 4-8: الأراضي الفلسطينية واليهودية تحت إدارة إسرائيل

مسلسل	اسم واضع اليد على الأرض	المساحة بالكيلو متر المربع Ref. 1	المساحة بالكيلو متر المربع Ref. 2	المساحة بالكيلو متر المربع Ref. 3
1.1	أملاك خاصة – يهود	801		
1.2	إجمالي الأملاك الخاصة – يهود وعرب	1,668	1,480	
2.1	الأراضي التي استولى عليها الصندوق القومي اليهودي – يناير 1949			1,102
2.2	الأراضي التي استولى عليها الصندوق القومي اليهودي – أكتوبر 1950			1,272
2.3	مجموع أراضي الصندوق بعد 1948			2,633
2.4	إجمالي أراضي الصندوق		3,570	
3	هيئة التطوير	غير مؤكد		
4	مجموع أراضي الدولة وهيئة التطوير	18,754	15,205	
5	**المجموع تحت إدارة إسرائيل**	**18,754**	**18,775**	**19,281**
6	**مجموع مساحة إسرائيل**	**20,422**	**20,255**	
7	السنة	1949	1962	2000

ملاحظات:

Ref 1: Abu Hussein, Hussein, Access Denied: Palestinian Land Rights in Israel, London: Zed Books, 2003, p. 135.
Ref 2: Lehn, Walter and Davis, Uri, The Jewish National Fund, Kegan Paul International, London and New York, 1988, p. 114.
Ref. 3: ILA report 2000, quoted by Abu Hussein (Ref. 1), p. 150.

يضم **الجدول 4-8** عدة تقديرات للأراضي التي تسيطر عليها إدارة إسرائيل للأراضي، وهي تتراوح مابين 18,754,000 دونم و19,508,000 دونم (الرقم الأخير موجود بالموقع الإلكتروني الرسمي لإدارة إسرائيل للأراضي)، وهو ما يدل على زيادة مطردة في مساحة الأراضي المصادرة. مجموع مساحة الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي بعد "بيع" الأراضي يبلغ 3,124,000 دونم، لكن الرقم 3,570,000 دونم ورد في الجدول أيضاً (حسب الملاحظة 2 في الجدول 4-8). وكثيراً ما يذكر بأن أراضي الصندوق تمثل 13% من مساحة إسرائيل، أو 2,633,000 دونم. وهذا يشير إلى وجود 446,000 أو 491,000 دونم حصل عليها الصندوق القومي اليهودي بوسائل مريبة، وقد يكون ذلك بسبب صفقات "بيع" أخرى للأراضي الفلسطينية لا نعلم عنها. وفي ما عدا 750,000 دونم اشتراها الصندوق القومي اليهودي خلال فترة الانتداب، فإن باقي الأراضي التي يملكها الصندوق هي أراض فلسطينية.

ينقض "القانون الأساس: أراضي إسرائيل"، بتاريخ 19 تموز/يوليو 1960، كافة القوانين الأخرى. الهدف من هذا القانون هو إسباغ الشرعية على عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومنع إمكانية بيعها في أي وقت في المستقبل، ومنع استخدامها من قبل أي كيان غير يهودي، أما قانون أرض إسرائيل، الذي صدر بعده بستة أيام، فكان يسمح بنقل ملكية الأراضي إلى هيئة التطوير أو إلى أطراف أخرى في حالات استثنائية، نادراً ما جرى استحضارها. وفي نفس اليوم صدر قانون إدارة الأرض لعام 1960. وكان الهدف منه إدارة جميع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حسب المبادئ التي يضعها الصندوق القومي اليهودي.

تم تشكيل مجلس أرض إسرائيل من أجل إدارة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. يضم المجلس 22 عضواً، عشرة منهم من الصندوق القومي اليهودي. ويشرف المجلس على عمل إدارة ارض إسرائيل. كانت تلك هي النهاية التي وصل إليها الخلاف الذي دام 10 سنوات بين الصندوق القومي اليهودي والدولة. وتم إبرام الاتفاق بين الطرفين بصورة قانونية في "اتفاقية" وقّعت في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، بين الصندوق القومي اليهودي (Keren Kayemeth Leisrael) وبين دولة إسرائيل، بموافقة المنظمة الصهيونية العالمية.

كانت النتيجة النهائية لتلك الحيل القانونية هي أن أراضي اللاجئين التي تم الاستيلاء عليها أصبحت متاحة لأي يهودي في جميع أنحاء العالم، حتى ولو لم يكن مواطناً إسرائيلياً ومحرّمة على أي فلسطيني حتى ولو كان مواطناً إسرائيلياً.

مصادرة أراضي بئر السبع

وعلى جبهة أخرى، استمر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية باندفاع كبير. ففي حادثة استيلاء واحدة، صادرت إسرائيل 12,500,000 دونم في قضاء بئر السبع، باستثناء بعض قطع الأرض المعزولة، بذريعة أن تلك الأراضي كانت غير مأهولة وغير مزروعة، وبالتالي كانت أرضاً موات حسب قانون الأراضي العثماني لعام 1858. صنّف قانون "تحديد الحقوق بالأراضي" لعام 1969 جميع الأراضي في قضاء بئر السبع؛ إضافة إلى بعض المناطق الموجودة في أماكن أخرى، على أنها "أرض دولة"، وهكذا، وبموجب هذا القانون وحده استولت الدولة على أكثر من 61% من أرض إسرائيل.[426]

وفّر توقيعُ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 ذريعةً أخرى للاستيلاء على أراض في قضاء بئر السبع. وكانت الذريعة هي إنتقال مواقع القواعد الجوية التي كانت قد أنشئت في صحراء سيناء المحتلة إلى قضاء بئر السبع. وهكذا أصدر الكنيست عام 1980 قانون "الاستيلاء على أراضي النقب (معاهدة السلام مع مصر)"، خصيصاً لهذا الهدف.

إن ادّعاء الإسرائيليين أن أراضي منطقة بئر السبع هي أراضي *موات أو terra nullius*، أي أراض لا يملكها أحد، هو ادعاء باطل من النواحي التاريخية والواقعية والقانونية. فقد كانت أراضي بئر السبع أراض مزروعة ومملوكة ملكية خاصة لقرون عدة. يورد سجل الضرائب العثماني لعام 1596 المواقع الموجودة في القضاء، وسكانها ومنتجاتها والضرائب التي كانت تترتب عليها.[427] قبل فترة وجيزة من انتهاء الحكم العثماني، قامت لجنة من وزارة الداخلية العثمانية، التي كانت الجهة ذات الصلاحية القانونية في قضاء القدس الذي يشمل قضائي غزة وبئر السبع، بترسيم حدود الممتلكات الخاصة من الأراضي ضمن مساحة تبلغ 5,000 كم مربع.[428] وقبيل الحرب العالمية الأولى، أصدرت المحكمة الشرعية في القدس وكالات لبعض الأفراد لشراء وبيع الممتلكات في بئر السبع ولتسوية المنازعات بشأن تلك الممتلكات.

اعترفت حكومة الانتداب البريطاني بالملكية الخاصة في القضاء.[429] والواقع أن حكومة الانتداب البريطاني أكدت حق الملكية العربية وأنكرت ادعاءات اليهود بالملكية، وذلك استناداً لقانون "انتقال ملكية الأراضي" الصادر عام 1940.[430] ولا تصنف الخريطة الرسمية "لأملاك الدولة" التي أصدرتها حكومة الانتداب الأراضي الموجودة داخل قضاء بئر السبع باعتبارها أرضاً حكومية.[431] وبالإضافة لما تقدم، شجعت حكومة الانتداب الزراعة وقدمت العلف والمعدات الكفيلة بمساعدة المزارعين في سنوات الجفاف.[432] هذا ولم يفترض تقرير حكومة الإنتداب لفلسطين في تقريره النهائي أن أراضي بئر السبع هي أراضٍ موات.[433]

أما ادعاءات إسرائيل بأن هذه الأراضي هي أراض موات وغير مأهولة، استناداً للمادة 103 من قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858، فيمكن دحضها بالدراسات الجادة.[434] والمفارقة أنه لولا قيام إسرائيل بالتهجير العرقي عام 1948، لكان عدد سكان بئر السبع قد بلغ الآن ثلاثة أرباع مليون نسمة، ما يجعل الادعاءات الإسرائيلية القائلة بأن الأرض غير مأهولة مجرد ادعاءات جوفاء. حالياً، 20% فقط من أهالي القضاء ما يزالون يعيشون هناك، وهذا رقم لا يستهان به.

مصادرة أراضي الضفة الغربية

أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة عام 1967 إلى تسريع عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية، ليس فقط داخل خط الهدنة لعام 1949، بل في الأراضي المحتلة عام 1967. وهنا استُخدمت نفس العملية المعقدة للاستيلاء على الأرض عن طريق صيغ قانونية غير سليمة، ولكن بواسطة الأوامر العسكرية هذه المرة.[435] تعتبر المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية، بما فيها المستوطنات الموجودة في القدس، مظهراً واضحاً من مظاهر مصادرة الأراضي.[436] وقد كانت هذه المصادرة موضوعاً للعديد من البيانات السياسية والتقارير الإعلامية، لكن أياً من تلك البيانات والتقارير لم يفلح في وقف إنشاء المستوطنات اللاشرعية.

426 Off the Map: Land and Housing Rights in Israel"s Unrecognized Bedouin Villages, HRW report, Vol. 20, No. 5 (E), March 2008.

427 *Huteroth W.D. and Abdul Fattah, Kamal, supra* note 108. *See* also Table 1 in: http://www.plands.org/store/writing/BS_report_2009.pdf

428 Turkish Archives IMMS, 122/5229 dated 4 May 1891.

429 Public Records Office CO 733/2/21698/folio 77, 29 March 1921; McDonnell, Law Reports of Palestine, 1920-1923, p. 458.

في آذار/مارس من عام 1921، اجتمع تشرشل مع بعض كبار الشيوخ في منطقة بئر السبع، وهم الشيخ حسين أبو ستة، والشيخ فريح أبو مدين، وأكد لهم احترام ملكية أراضيهما واحترام القانون العشائري. مقابلة مسجلة مع الشيخ أبو ستة، تموز/يوليو 1969، عمان.

430 انظر تقرير حاكم اللواء في قضاء بئر السبع، " الفقرة 209: ثارت الاحتجاجات في وجه محاولة اليهود لجرث أرض في عسلوج يُشَك في ملكيتها لهم بصورة قانونية. وأنا أنظر في دعوى أقيمت بموجب قانون المنازعات حول (ملكية) الأراضي، بإنتظار قرار من محكمة الأراضي. هناك مساحات كبيرة في منطقة بئر السبع يدّعي اليهود أنهم اشتروها قبل تاريخ صدور قانون انتقال ملكية الأراضي لكنها غير مسجلة في سجل الأراضي".

431 انظر الخريطة 2-11 (أملاك الدولة)

432 الهامش 226 أعلاه.

433 ورد في التقرير: "من الصعب أحياناً الافتراض أنه لم يكن هناك منح لأراضي في الماضي، وبالتالي ليس من الحكمة الافتراض أن جميع الأراضي الخالية جنوب بئر السبع أو شرقي الخليل، هي مثلاً، أرض موات.... يمكن أن يكون هناك مطالبات خاصة بما يزيد على 2,000 كم مربع من الأراضي التي تُزرع من حين لآخر. المساحات الباقية يمكن اعتبارها إما أرضاً موات أو ميري خالية".
Survey of Palestine, Vol. I, Chapter VIII, paras 77, 82, pp. 256-257.

434 تناول العديد من الكتّاب موضوع وضع بئر السبع في إسرائيل. انظر مثلاً،
See for example, *By All Means Possible: A Report on the Destruction by the State of Crops of Bedouin Citizens in the Naqab by Aerial Spraying with Chemicals.* Nazareth: Arab Association of Human Rights, July 2004, website: www.arabhra.org/NaqabReport_English.pdf.; *Off the Map: Land and Housing Rights Violations in Israel"s Unrecognized Bedouin Villages,* Human Rights Watch March 2008, Vol. 20, No. 5 (E); Alexandre (Sandy) Kedar, the Legal Transformation of Ethnic Geography: Israel; Law and the Palestinian Landholder 1948, 1967, *International Law and Politics,* Vol. 33, pp. 923-1000; Ronen Shamir, Suspended in Space: Bedouins under the Law of Israel, *Law and Society Review,* Vol. 30, Number 2 (1996), pp. 231-257; Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel,* New York and London: Monthly Review Press, 1976; David Kretzmer, the Legal Status of the Arabs in Israel, Jerusalem: The Institute of Israeli – Arab Studies, 2002 (in Arabic). *See* also: *The Denied Inheritance: Palestinian Land Ownership in Beer Sheba,* at this link: http://www.plands.org/store/writing/BS_report_2009.pdf.

435 Raja Shehadeh, *The Occupiers" Law: Israel and the West Bank,* Washington: The Institute of Palestine Studies, 1985.

436 أنظر http://ochaonline.un.org/; http://www.arij.org/; http://www.btselem.org/English/index.asp

ورد في الرأي الاستشاري الصادر في 9 تموز/يوليو 2004 عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى محكمة في العالم، أن الضفة الغربية، بما فيها القدس، تُعتبَر أرضاً محتلة، وأن على إسرائيل إزالة الجدار [جدار الفصل العنصري] والتعويض على أصحاب الأراضي المصادرَة.[437] صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وأنشأ الأمين العام للجمعية مكتباً مهمته قياس وتقييم الأضرار الناجمة عن بناء جدار الفصل العنصري. ولكن لم تُلاحظ أية نتائج ملموسة لهذا المكتب، لا في الدراسة ولا في التعويض.

مضت إسرائيل غير آبهة بالقانون الدولي ولا بالضغوط اللينة التي مارستها حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلى أبعد من مجرد الاستمرار في مصادرتها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. فقد أصدرت إحدى المحاكم الإسرائيلية حكماً يقضي بأن قانون أملاك الغائبين يسري في الضفة الغربية مثلما يسري على " أرض إسرائيل " عام 1948. وينطوي قرار المحكمة الإسرائيلية على فكرة أن "القانون الإسرائيلي يسري على العديد من القرى الفلسطينية الواقعة شرق حدود 1967 [أي: خط هدنة عام 1949]، مثلما يسري على الإسرائيليين المقيمين في المناطق المتنازع عليها (هكذا وردت) ....[وهذا] يعني أن بإمكان إسرائيل مصادرة الأراضي العائدة للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المنطقة [الضفة الغربية] وأصبحوا حالياً لاجئين، وذلك طبقاً لقانون أملاك الغائبين".[438]

لم تكتف إسرائيل بذلك؛ بل قامت علناً بمصادرة أراض على شاطئ البحر الميت. في 28 حزيران/يونيو 2009، أصدر مكتب تسجيل الأراضي في مستوطنة Ma`ale Ad-umim في الضفة الغربية اثنتي عشرة مذكرة، لتسجيل 139,000 دونم تقع على طول الساحلين الشمالي والغربي للبحر الميت، داخل الضفة الغربية، باسم الوصي على الأراضي الحكومية في إسرائيل. وترك المكتب مجالاً لتقديم "الاعتراضات" خلال 45 يوماً. من حيث التطبيق، لا تعني إمكانية الاعتراض هذه أي شيء بما أن إسرائيل تعتبر تلك الأراضي أراض "مهجورة" وأراض "مشاع" في الضفة الغربية عندما كانت تحت سلطة الانتداب ومن ثم تحت الحكم الأردني.[439]

في حزيران/يونيو من عام 2009، عادت الفكرة القديمة القائلة بمقايضة "أراضي الدولة" بين الصندوق القومي اليهودي وإدارة إسرائيل للأراضي إلى الظهور. كانت الفكرة الأساسية هي مقايضة الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي في المنطقة الوسطى بأراضي اللاجئين في الجليل وفي بئر السبع والمصنفة باعتبارها "أرض دولة".[440] ويعود السبب وراء هذه المقايضة إلى تنامي الحاجة للتوسع الحضري في القطاع الأوسط وتراجع الاهتمام بالأراضي الزراعية العائدة للاجئين.[441] وبنتيجة عملية المقايضة/البيع هذه، سوف يحصل الصندوق القومي اليهودي على عائدات مالية ضخمة لبيعه عقارات مرتفعة الثمن في وسط البلاد سيستخدمها في تهويد الجليل وبئر السبع. وعليه فإن إحضار مستوطنين يهود جدد إلى تلك المناطق يتطلّب مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في الجليل والمضّي في سياسة إنكار حقوق الملكية الفلسطينية في أراضي بئر السبع. يتضح بالتالي أن مصادرة أراضي اللاجئين خلال خمسينات القرن العشرين لم تكن هي الخسارة الكبرى الوحيدة للفلسطينيين، بل إن تلك المقايضة بين الجهتين اللتين تقومان بالمصادرة في إسرائيل، تشكل أيضاً خسارة إضافية للفلسطينيين من مواطني إسرائيل، وخطراً على إحتفاظهم بماتبقى من أملاكهم، وتعريضهم لخطر الطرد من بلادهم.

جدول 4-9: تقدير الأملاك الفلسطينية المصادرة حسب هداوي وقبرصي

م	البند	الوصف	القيمة (مليون جنية إسترليني 1948)
1	الأصول المادية الفردية	**أراضي الريف (حد أدنى)** التقدير مبني على عدة طرق بمافيها جداول الضرائب. يتراوح التقدير بين 436- 329 مليون جنية استرليني. الرقم الأدنى معدل إلى عام 1948 مع إضافة تقدير عشوائي لقضاء بئر السبع بمقدار 25 مليون جنية إسترليني.	**398.60**
		أملاك المدن عدل هداوي قيمتها بمراجعة من إقتراح الأمم المتحدة غير الواقعي.	130.26
		الثروات الشخصية نصف المبلغ الحقيقي بفرض أن النصف الأخر أخذه اللاجئون معهم. **الرأس مال الزراعي** بما في ذلك المواشي والمنشأت والألات. (حد أدنى)	54.00
		الرأس مال التجاري **الأصول البنكية** الصافي بعد أن دفع البنك العربي أرصدة العملاء وإسرائيل أعادت مليون جنية إسترليني.	45.90
		الرأس مال الصناعي مطاعم وفنادق	11.40
		عربات وأليات ومعدات	0.95
	المجموع الجزئي 1		**730.91**
2	**الأصول المادية العامة**	**المواصلات** (طرق، موانى، مطارات، سكة حديد). بفرض 50% من مجموع المواصلات، رغم أن عدد الفلسطينيين نهاية الإنتداب كان ثلثي مجموع السكان وقد دفعوا الضرائب لمدة أطول من اليهود.	**(حد أدنى) 12.100**
		المحاجر والمناجم	غير معلوم.
		الأسماك والثروة الساحلية	غير معلوم.
		الزيت والمياه	غير معلوم.
		الأماكن الدينية والأوقاف	غير معلوم.
		البنية التحتية	غير معلوم.
	المجموع الجزئي 2 (عدا غير المعلوم)		**12.10**
	المجموع الجزئي 1 + 2 (عدا غير المعلوم)		**743.01**
3	**الأصول المعنوية الفردية**	**الأمان الشخصي**	**غير معلوم.**
		تشتت أفراد العائلة	غير معلوم.
		القتلى والجرحى والمعتقلون والمنفيون	غير معلوم.
		التعذيب وسوء المعاملة	غير معلوم.
		المعاناة في الغربة	غير معلوم.
	المجموع الجزئي 3 (تقدير منخفض جداً)		**5.75**
4	**الأصول المعنوية العامة**	**فقدان السجلات والوثائق والأرشيف**	**غير معلوم.**
		فقدان الجنسية والهوية	غير معلوم.
		الإرهاب والعنصرية والقهر	غير معلوم.
		المذابح والفظائع	غير معلوم.
		التهجير العرقي	غير معلوم.
		منع العودة للوطن	غير معلوم.
		ملاحظة: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم ضد السلام غير مدرجة في الجدول، ويجب أن تتبع القواعد السارية في الأمم المتحدة.	
	المجموع الكلي 1 إلى 4 (عدا غير المعلوم)		**748.76**
5	**رأس المال البشري**	**فقدان رأس المال البشري** ويشمل فقدان الربح، البطالة، العبء المالي على أطراف أخرى، أخذت كنسبة من الناتج المحلي الكلي مقدراً لعام 1948.	**439.10**
6	**المجموع الكلي**	**مليون جنية إسترليني 1948**	**1,187.86**
		مليون دولار بأسعار 1998	**561,958.44**

المصدر:
1- Hadawi and Kubrusi, Palestinian Rights & Losses in 1948:A Comprehensive Study. London: Al Saqi Books, 1988.
2- Sayigh, Yusuf, The Israeli Economy. Cairo: The Institute Arab Studies, 1966 [Arabic].

437 توصلت المحكمة إلى نتيجة مفادها أن المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967 هي مناطق محتلة بموجب القانون الدولي، الفقرة رقم 78. كما حكمت المحكمة بأن مضامين نظم لاهاي الصادرة عام 1907 وميثاق جنيف الرابع تنطبق على المناطق المحتلة. وخلافاً لموقف إسرائيل الدائم، قالت المحكمة المذكورة إن مواثيق حقوق الإنسان صالح للتطبيق في حالات السلم وحالات النزاع المسلح على حد سواء. أدوات تطبيق تلك الحقوق هي: الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وميثاق حقوق الطفل. (مأخوذ من تعليق على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بقلم سوزان م. أكرم وجون كويجلي John Quigley). انظر النص الكامل للرأي الاستشاري: Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 2004 ICJ Rep (9 July 2004), available at: http://www.icj-cijwww/idocket/imwp/imwpframe.htm

438 Haaretz, August 2, 2009, "Judge: Israeli Law applies in disputed West Bank Territory".

439 للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر www.arij.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2006 ومن شأن هذا، طبعاً، القضاء على أية إمكانية لاستعادة الفلسطينيين السيادة على دولة فلسطينية في المنطقة C كما حُددت في اتفاقية أوسلو. كما يلغي الحقوق الفلسطينية في استثمار شواطئ البحر الميت والمعادن الموجودة فيه.

440 Jerusalem Post, June 24, 2009, *Court puts JNF-ILA land-swap deal on hold.* تتعلق هذه الصفقة بنقل ملكية 70,000 دونم مسجلة باسم الصندوق القومي اليهودي في وسط البلاد إلى الحكومة، وهذا يؤدي إلى نقل الملكية الكاملة والدائمة لـ 290,000 شقة أو منزل إلى اليهود الذين يستأجرون تلك المنازل حالياً.

441 Werczberger, Elia and Borukbov, Eliyaha, The Israel Land Authority: Relic or Necessity?, Land Use Policy 16 (1999), 129-138, p. 133.

جدول 4-10: التغيرات في مساحة إسرائيل

مسلسل	الوصف	المساحة بالدنم	المساحة التراكمية بالدنم
1	أراضي يهودية في عهد الإنتداب (1920-1948).	1,429,062	1,429,062
2	أراض احتلتها إسرائيل بالقوة العسكرية (1948/1949).	18,197,526	19,626,588
3	أراضي تنازل عنها الملك عبد الله بالتهديد (1949).	371,342	19,997,930
4	أراضي إستولت عليها إسرائيل بموجب إتفاقية سرية مع مصر عام 1950.	192,626	20,190,556
5	أراضي إستولت عليها إسرائيل على الحدود السورية بعد 1950.	64,444	20,255,000
6	**مساحة إسرائيل (في أول إعلان).**	**20,255,000**	**20,255,000**
7	المنطقة منزوعة السلاح – أُحتلت عام 1967.	3,120	20,258,120
8	أراضي قرى القدس التي ضمتها 1967.	68,720	20,326,840
9	**مساحة إسرائيل (الرقم الثاني المعلن).**	**20,325,000**	**20,326,840**
10	الأراضي الحرام في اللطرون.	48,480	20,326,840
11	صافي أراضي الأردن التي ضمت إلى إسرائيل بعد التبادل حسب "معاهدة السلام" لعام 1994.	17,390	20,392,710
12	الملاحات التي جففت من البحر الميت.	76,838	20,469,548
13	الأراضي التي جففت من البحر الميت بعد تحويل نهر الأردن.	52,277	20,521,825
14	**مساحة إسرائيل (الرقم المعلن الحالي).**	**20,517,000**	**20,521,825**

المصدر لمسلسل رقم 6:
State of Israel, Government Book 5712 (1951/1952), p. 315. Land Area: 77% of Palestine (26,323) [= 20,269 sq. km]. Subtracting Hula, net area = 20,255 sq. km.

المصدر لمسلسل رقم 9:
Israel's Statistical Abstracts, CBS No. 40 (1989): Reported area = 21,946 sq. km. Subtracting Golan (1,176), net=20,325. If we subtract annexed Jerusalem (68.7 measured), net=20,256 sq. km.

المصدر لمسلسل رقم 14:
Israel Statistical Abstracts, CBS No. 50, 1999 (after Israel-Jordan Peace Treaty of 1994 and after resulting boundary changes in Southern Wadi Arabah, note 2, p.1-8).

ملاحظات:
تتغير مساحة إسرائيل من مصدر إلى آخر. مثلاً: المساحة 20,560,000 دنم لعام 2003 مذكورة في ملخص إحصاءات إسرائيل رقم 54 لعام 2003 والمساحة 20,489,000 دنم لعام 2006 مذكورة في ملخص إحصاءات إسرائيل رقم 57 لعام 2006. باقي المساحات مقاسة.

البنود الآتية غير مدرجة في الجدول أعلاه:
1- المنطقة التي استولت عليها إسرائيل جنوب غرب القدس بين نوفمبر 1948 ومارس 1949 بما فيها خط السكة الحديد بين يافا والقدس وأراضي الولجة وبيت صفافا (انظر خريطة 3-14).
2- ضم أراضي الجولان (1,154,000 دنم).
3- الأراضي التي استقطعت على حدود لبنان مع أن خط الأمم المتحدة (الأزرق) متفق عليه.
4- الأراضي المدفونة على ساحل البحر المتوسط.
5- المستوطنات في الضفة الغربية خلافاً للقانون الدولي.

خريطة 4-12: تغيرات البحر الميت قبل وبعد تحويل مجرى نهر الأردن

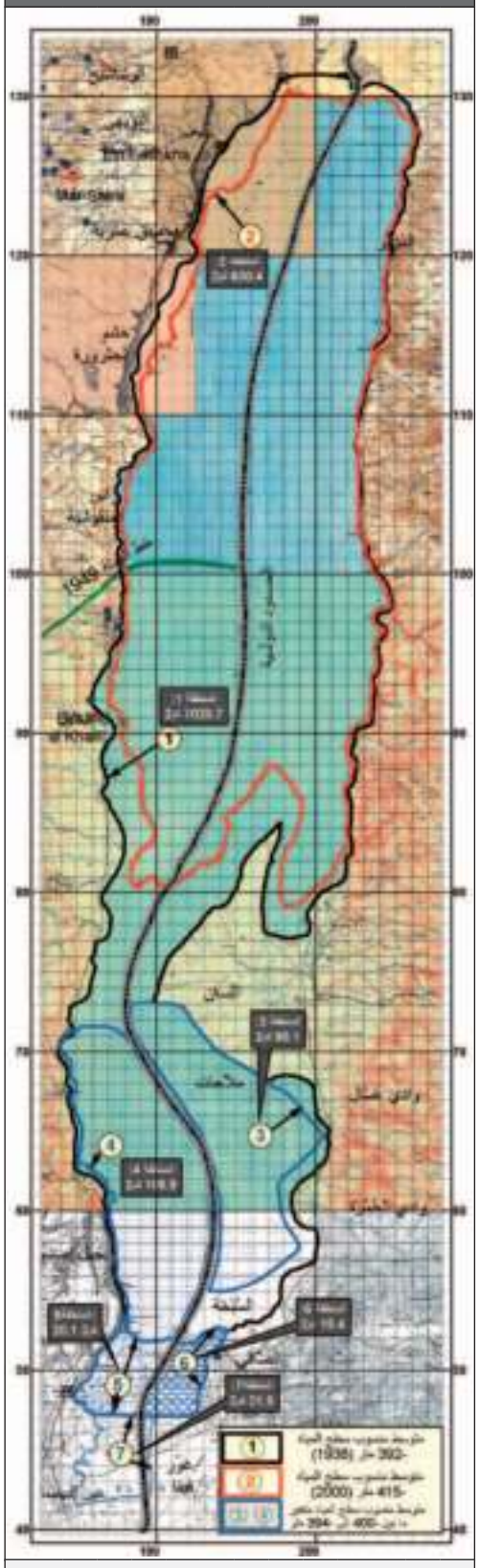

ملاحظات: على مدى ألف عام لم يتغير مستوى البحر الميت إلا قليلا حسب معدل سقوط الأمطار.
في عهد الانتداب كان مسطح المياه 1020.7 كم2 (المنطقة 1 في الخريطة) بالإضافة إلى الامتداد الجنوبي (35.50 كم2 – المنطقة 5,6) بحيث يكون المجموع 1056.2 كم2.
بعد تحويل مجرى نهر الأردن تقلص مسطح المياه إلى 630.4 كم2 وانخفض مستوى سطح المياه من (-392) إلى (-415) متر. كما تكونت ملاحتان (المنطقة 3,4) يفصلهما ممر بري. المنطقتان 5,6 ظهرت في خرائط الانتداب تحت مسمى "طين رخو لا يمكن عبوره" والمنطقة ٧ كانت مبينة تحت مسمى "طين/ملاحات". كل هذه المناطق الآن ملاحات.

5-4 تغيير طبيعة الأرض

أجرت إسرائيل عدة تغييرات واضحة على ذلك الجزء الكبير من فلسطين الذي خضع للحكم الإسرائيلي عام 1948: من حيث تزايد المساحة التي تم احتلالها، والتضاريس، والموارد المائية، ومن حيث وضع المواقع الثقافية والدينية والأثرية وسلامتها.

التغييرات في مساحة إسرائيل:

لم تعيّن إسرائيل حدوداً لها لسبب بسيط، وهو أنه ليس لها حدود. فقد احتلت معظم الأرض التي تسيطر عليها الأن بواسطة القوة العسكرية. لا يوجد في إسرائيل دستور، وهو الذي يحدّد عادة حدود الدولة. قوانينها الأساسية يجري إصدارها للتطبيق في "إسرائيل" دون تحديد المقصود بهذه المنطقة. ويمكن تعيين حدودها الواقعية على أساس المناطق المحتلة التي تسيطر عليها في تاريخ معين وعلى أساس الوضع القانوني الدولي لهذه المناطق. ورغم هذا الغموض والوضع القانوني المشبوه فإنه يمكننا تعريف البنود التي تساعدنا في تقدير مساحة إسرائيل المتغير على الدوام:

1- الجزء من فلسطين الذي احتلته إسرائيل في 1948/1949 الداخل ضمن خط الهدنة لعام 1949، الذي يحدد الخط الفاصل بين الأطراف، إلى أن يتم الاعتراف به حسب القانون الدولي.
2- التجاوزات الإسرائيلية كالتعدي على الأرض الحرام (أصبع اللطرون) وتعديل خط الهدنة في منطقة

بيع أراضي اللاجئين بالجملة

في عام 2009، تم طرح قانون يسمح ببيع أراضي الفلسطينيين، المصادرَة في إسرائيل، بالجملة للمناقشة في الكنيست للمرة الثالثة.[442] ويسمح القانون "بخصخصة أراضي الدولة"؛ بعبارة أخرى، ببيع أراضي اللاجئين إلى هيئات يهودية خاصة.[443]

هذا ولا تقتصر عمليات مصادرة وبيع الأملاك الفلسطينية إلى اليهود على الأراضي الزراعية للقرى التي أخليت من سكانها. فقد كان يجري الإعلان عن بيع البيوت الخاصة العائدة للاجئين في المدن، بينما يعيش أصحابها في الشتات، عاجزين عن العودة وعن استرجاع بيوتهم.[444] هذا وتتجاوز عملية بيع غنائم حرب 1948 مسألة الصياغة القانونية وقرارات الدولة. فهناك حملة إسرائيلية عامة قوية للاستيلاء على الأملاك العربية وطرد الفلسطينيين الموجودين كمواطنين داخل إسرائيل.[445] كما وأن المجتمع الإسرائيلي بأسره مشبع بأيديولوجية عنصرية راسخة تدفع بالقادة المتطرفين إلى سدة السلطة.

أجرى كلاً من هداوي وقبرصي تقديراً لمجموع قيمة وخسائر الأملاك العربية التي استولت عليها إسرائيل عام 1948. انظر **الجدول 4-9**. وقد أجريت بعض التعديلات على تلك القيمة وصولاً لعام 1998، أي عند حلول الذكرى الخمسين للنكبة. الهدف من هذا الجدول ليس التماس تعويض عن ميراث الفلسطينيين لأن الشعب الفلسطيني ثابت في ان أرض وطنه ليست للبيع. الهدف هو إظهار جسامة الخسارة.

442 Akiva Eldar, *Land Reform and Mofaz Law,* Haaretz, August 3, 2009.

443 علّق عضو الكنيست عن حزب العمل Pines-Paz بالقول "هذا استمرار للّصوصية السياسية من جانب حكومة [نتانياهو] وحكومة الائتلاف". لم يقل ذلك في معرض الدفاع عن حقوق اللاجئين. بل كان يشير إلى "الاستغلال اللئيم للسلطة" بهدف كسب مؤيدين.

444 لتأخذ حالة عبد اللطيف كنفاني الذي عُرض منزل عائلته، في شارع البرج رقم 15 في حيفا، للبيع. أنظر "Palestinian plots up for grabs". Aljazeera.net, June 22, 2009، ذكر مركز عدالة (المركز القانوني الفلسطيني)، أن 282 منزلاً على الأقل قد بيعت خلال العامين والنصف المنصرمين. في أيار/مايو من عام 2009، بيع مجمع تبلغ مساحته فداناً في يافا إلى مجموعة يهودية.

445 صدرت عن أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman سيء الصيت، وزير الخارجية، وأرييل اتياس Ariel Atias، وزير الإسكان، تصريحات حافلة بالروح العنصرية بهذا الشأن، أنظر مثلاً:
Jonathan cook, Loyalty Oath to keep Arabs Out, June 8, 2009, www.jkcook.net/Articles2/0396.htm.

خريطة 4-13: بحيرة الحولة قبل وبعد التجفيف

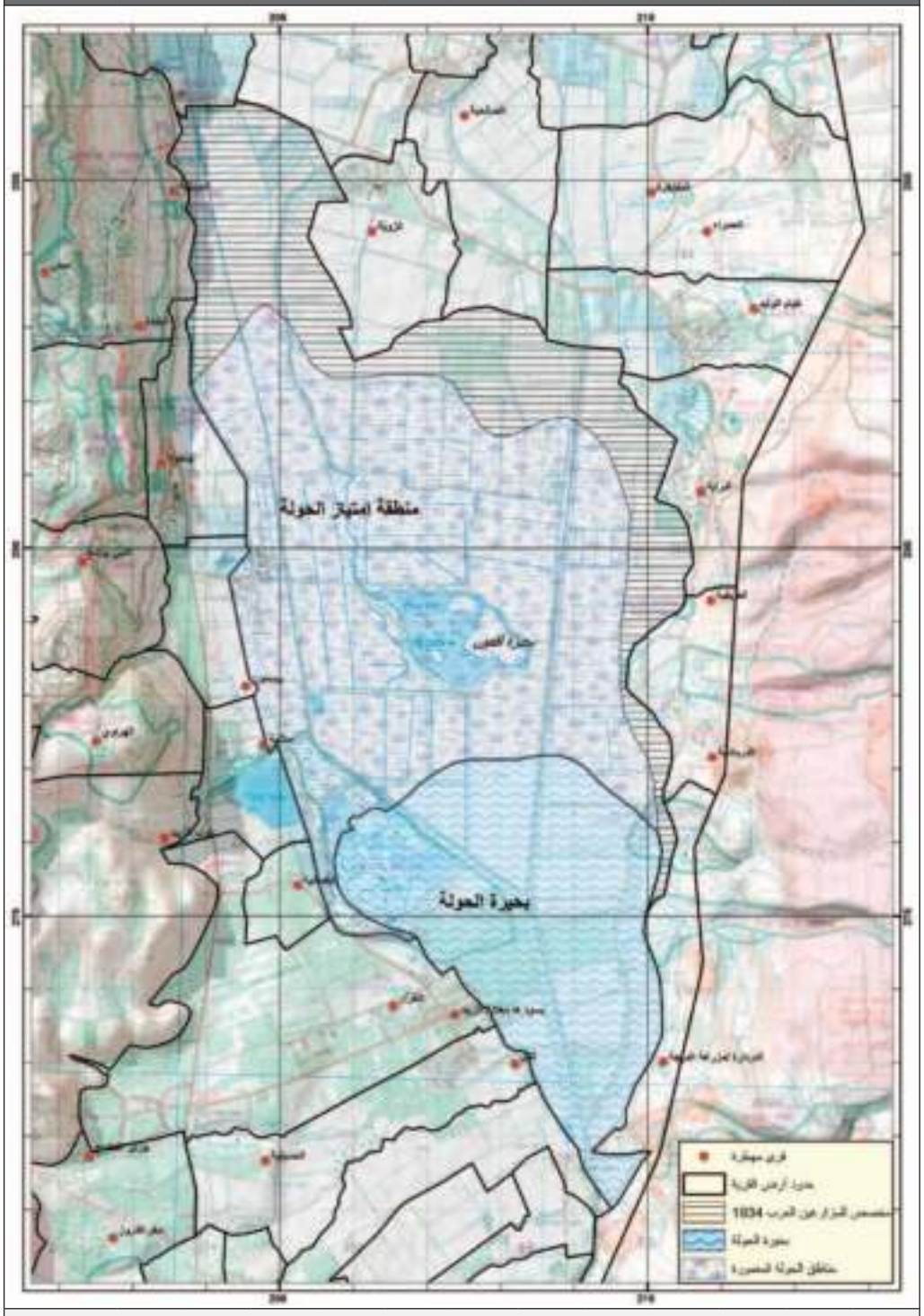

ملاحظات: خطوط الخريطة تبين حدود بحيرة الحولة والقرى حولها في عهد الانتداب قبل التجفيف وتبين كذلك "المنطقة المخصصة للمزارعين العرب" بموجب اتفاقية الامتياز بينما تخصص المناطق المغمورة الأخرى للتجفيف. أما خريطة الخلفية بالألوان فتبين الوضع الحالي (تقريبا عام 2000) وبها انتهى تجفيف البحيرة والمناطق المغمورة وتقلصت إلى بحيرة صغيرة (أقمون) وبركة كبيرة (الملاحة). هذا التجفيف سبب اضطرابا كبيرا للنظام البيئي ولم تمكن معالجته حتى اليوم.

المصدر "للمنطقة المخصصة للمزارعين العرب": Tyler, W.P.N., State Lands and Rural Development in Mandatory Palestine 1920-1948, Brighton: Sussex Academic Press, 2001, map 3.1, p. 83.

القدس. **انظر القسم 3-2 والخريطتين 3-12 و3-14.**

3- التجاوزات الإسرائيلية في قطاع غزة، ما أدى لإنقاص مساحتها 200 كم مربع لتصل إلى مساحتها الحالية حسب "اتفاقية التعايش" المؤقتة لعام 1950. **أنظر القسم 3-2 والخريطة 3-9.**

4- احتلال إسرائيل للمناطق منزوعة السلاح على الحدود السورية خلال الفترة 1949-1951. **انظر القسم 3-2 والخريطة 3-16.**

5- التجاوزات الإسرائيلية في عدة أجزاء من الحدود اللبنانية. **انظر القسم 3-1 والخريطة 1-7.**

6- احتلال إسرائيل لمناطق منزوعة السلاح على الحدود المصرية عند العوجة حفير (256.36 كم مربع).

7- الكسب الإسرائيلي والخسارة الفلسطينية في عملية تبادل الأراضي حسب معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية الموقعة عام 1994. **انظر القسم 3-1 والخريطة 1-11.**

8- تجفيف بحيرة الحولة.

9- تجفيف البحر الميت نتيجة تحويل المياه من نهر الأردن.

10- ضم القدس الشرقية وقراها عام 1967.

11- ردم الأراضي على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

يبين **الجدول 4-10** المساحات المعلَنة رسمياً لإسرائيل في سنوات مختلفة نتيجة عوامل متعددة مبينة في الجدول. وينبغي توخي الحذر لدى الإشارة إلى هذه المساحات المُعلَنة في مواقع رسمية ودبلوماسية وأجنبية لأنها متغيرة على الأرجح. فالأرقام الخاصة بمساحة إسرائيل التي تقدمها كل من الأمم المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية والدوائر المتعددة في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مختلفة عن بعضها البعض. وقد تمت مناقشة العديد من المحدّدات المذكورة أعلاه في الأقسام المشار إليها وفي الجدول 4-10. كما جرت معالجة تدمير معالم الأرض وتدمير أو إعادة تسمية بعض المواقع الأثرية والدينية في القسم 4-2.

هناك كتلتان مائيتان كبيرتان تتطلبان معالجة خاصة بسبب مدى التغيير وخطورته، والتأثير الكبير الذي تركه ذلك التغيير في استيلاء إسرائيل على الموارد المائية واستغلالها لها. والكتلتان هما البحر الميت وبحيرة الحولة. أما بحيرة طبرية التي تُستخدم حالياً كخزان رئيس، فقد تعرضت لتغيير ملموس، لا سيما في نسبة ملوحتها التي تم تصريفها إلى نهر الأردن الأكثر إنخفاضاً، ما جعل النهر عديم الفائدة بالنسبة للضفة الغربية. لكن مساحة سطح بحيرة طبرية تغيرت ضمن حدود ضيقة بسبب عمق الحوض. جرت مناقشة المضامين الأساسية لاستيلاء إسرائيل على الموارد المائية بصورة مفصلة في القسم 4-8، المياه والزراعة.

البحر الميت

عانى البحر الميت من هبوط في منسوب مياهه بدرجة غير مسبوقة في تاريخه. وقد أظهرت الأدلة العلمية الخاصة بمستوى المياه خلال الألفي سنة الأخيرة، تغيّرات محدودة مرتبطة أساساً بمعدل هطول المطر. ولكن انخفض مستوى المياه انخفاضاً شديداً اعتباراً من أواخر ستينات القرن العشرين، أي عندما حوّلت إسرائيل مياه نهر الأردن.، أنظر **الخريطة 4-12**. أُضيفت الأرض التي تم تجفيفها إلى مساحة إسرائيل، لكن ذلك ترك آثاراً بيئية سلبية هائلة. وهناك خطط "لإصلاح" الوضع عن طريق انشاء قناة عميقة بين البحر الميت والبحر الأحمر (خليج العقبة). لكن ذلك قد يخلق كوارث أكبر من كارثة تجفيف بحيرة الحولة.

بحيرة الحولة

إن التاريخ الطويل لعملية تجفيف مياه بحيرة الحولة والتأثير الهائل لهذه الكارثة البيئية يتطلبان شرحاً وافياً. تُظهر **الخريطة 4-13** بحيرة الحولة والقرى الفلسطينية التي أُخليت من سكانها والأراضي المحيطة بها خلال فترة الانتداب، وفي وضعها الحالي. بدأت القصة البيئية لبحيرة الحولة قبل الحرب العالمية الأولى. في حزيران/يونيو من عام 1914، منحت السلطات العثمانية امتياز "تجفيف واستصلاح مستنقعات الحولة" إلى تاجرَيْن لبنانيَّين، أحدهما سليم سلام. كان حوض وادي الحولة (56,940 دونماً) يتألف من: (1) بحيرة الحولة (16,919 دونماً)، (2) منطقة المستنقعات (21,452.811 دونماً)، (3) الأراضي (18,568,21 دونماً) وذلك كما حددتها حكومة الانتداب البريطاني بالدونمات المترية عام 1934.[446] وكان الهدف هو زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق تجفيف المستنقعات والحد من خطر انتشار الملاريا. في عام 1914، كان الغوارنة يعيشون في 19 قرية في وادي الحولة. وكان عرب الزبيد يعيشون في الأراضي الجافة والأعلى مستوى. أسّس سليم سلام الشركة الزراعية السورية العثمانية عام 1915. بعد احتلال البريطانيين لفلسطين، اعترفت السلطات العسكرية البريطانية بالامتياز عام 1918. في عام 1920، عندما أسَّس الانتداب البريطاني الإدارة المدنية لفلسطين، شكَّك أول مفوض سام، وهو هربرت صمويل الذي كان موالياً للصهيونيةً، بشرعية الامتياز بضغط من الصهاينة الذين كانوا يطالبون بنقل الامتياز إليهم. كما حاولوا، في مؤتمر فرساي للسلام الذي عقد عام 1919، توسيع حدود فلسطين شمالاً لتشمل كل موارد المياه لغاية نهر الليطاني.

بعد جدل طويل، تمت المصادقة أخيراً على امتياز سلام في أيار/مايو 1923. وعندئذ أطلق الصهاينة سيلاً من الاحتجاجات والمضايقات. قضى سلام، مع أبنائه، ست سنوات في الموقع للإشراف على عمليات التجفيف. كما قضى خمس سنوات في لندن للاتفاق مع استشاريين بريطانيين ولجمع الأموال اللازمة. وتقول ابنته[447] إن

446 Tyler *supra* note 197, p. 82. 447 قصة امتياز الحولة، الهامش 198 أعلاه.

العائلة اضطرت لبيع أراض وأملاك وحلي النساء للوفاء بالتزاماتها. في هذه الأثناء، بدأت حكومة الانتداب البريطاني، بضغط من الصهاينة، بإثارة الشكوك حول إمكانية أصحاب الامتياز تحقيق أي تقدم ملموس، رغم تمديد الفترة الزمنية لهم.

في عام 1926، دخل الصهاينة في مفاوضات مع سلام للحصول منه على الامتياز. وقدَّر مهندسهم، سيريل هنريك Cyril Henriques، أن المشروع سيكلّف 738,895 جنيهاً إسترلينياً، لقاء شراء الامتياز واستصلاح 40,000 دونم، أي أن الدونم سيكلف 18.50 جنيهاً إسترلينيا.[448] اعتبر الصهاينة أن هذه الكلفة "غير مشجعة" للإستثمار. لكن سلام الذي كان بأمسّ الحاجة إلى المال، لم يكن ليقوى على الانتظار أكثر. انتظر الصهاينة فرصة أفضل لشراء الامتياز. في أيار/مايو من عام 1927، عرض سلام على حكومة الإنتداب الفلسطينية التنازل لها عن الامتياز لقاء 45,000 جنيه إسترليني، وكان رد الحكومة الفلسطينية أن المشروع لم يكن يتمتع "بقيمة سوقية". طلب سلام أن تدفع له الحكومة 30,000 جنيهاً إسترلينياً، وهي الإيرادات التي جمعتها من امتيازه باسمه. رُفض طلبه، لكنه تلقى فقط 3,585 جنيهاً إسترلينياً، في آذار/مارس من عام 1930، كتسوية نهائية لمطالبه.

أخيراً، قامت شركة "تطوير أرض فلسطين" الصهيونية (PLDC)، المرتبطة بالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1933، بتوقيع اتفاق مع الشركة الزراعية السورية – العثمانية (سليم سلام وشركائه) لشراء حقوق الامتياز وديونه. كانت الحكومة البريطانية، منذ البداية، تشجع الصهاينة على شراء الامتياز لكنها أحجمت عن شرائه للمصلحة العامة في هذا الوقت. كان اليهود قد اشتروا عدة قطع من الأراضي شمال وجنوب الحولة وقاموا ببناء مستوطنات. كان امتياز الحولة يُعتبر امتداداً لمخطط الاستيطان. فبالإضافة للمستوطنات الست التي أُقيمت قبل الحصول على الامتياز، نجح الصهاينة في التخطيط لإقامة 18 مستوطنة في محيط الحولة خلال العقد 1937-1947.

وافق المندوب السامي البريطاني، السير آرثر وكهوب، على بيع سلام للامتياز إلى شركة "تطوير أرض فلسطين" (الصهيونية)، ولكن بستة شروط.[449] قبلت شركة تطوير أرض فلسطين تلك الشروط بتحفظ. ووافقت حكومة الإنتداب رسمياً على عملية تحويل الامتياز في 29 أيلول/سبتمبر 1934، وتم تسليم منطقة الامتياز إلى شركة تطوير أراضي فلسطين في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1934، كما اتُّفق على دفع مبلغ 191,794 جنيهاً إسترلينياً كتعويض عن حقوق الامتياز العائدة لسلام.

لكن خطة التجفيف لم تجر على ما يرام. فبعد دفع مستحقات سلام، واجه الصهاينة صعوبات في جمع الأموال اللازمة للتجفيف التي قدَّرتها شركة استشارية بريطانية بمبلغ 933,000 جنيه إسترليني، تدفع الحكومة منها 222,600 جنيه إسترليني. ورغم موافقة الحكومة، طالب الصهاينة بإجراء تعديلات جديدة على اتفاقية الامتياز، كما طالبوا الحكومة بزيادة مساهمتها لتصبح مليون جنيه إسترليني. ولكن أدى اندلاع الثورة العربية الكبرى (1936-1939) والحرب العالمية الثانية إلى تأخير الاتفاق النهائي مع الحكومة إلى عام 1947. وهنا لم تعد الحكومة راغبة في منح المزيد من الحقوق، كالتخلّي عن حق المزارعين العرب في 15,774 دونماً التي كانت قد اشترطتها، لا سيما وأن كامل فلسطين كانت قد وُضعت في عهدة الأمم المتحدة من أجل إصدار قرار التقسيم. خلال الفترة 1948-1949، استولى الإسرائيليون على وادي الحولة بأكمله وطردوا السكان الفلسطينيين. وهكذا تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض بالقوة المسلحة.

في العادة، هناك ثلاثة شروط لإنهاء امتياز ما: (1) عند تاريخ الاستحقاق، (2) لدى إنهائه من قبل حكومة فلسطين بسبب التخلف عن الوفاء بالالتزامات، أو لأسباب أخرى تراها الحكومة، (3) عند حل السلطة التي وافقت على الامتياز بصورة قانونية. كان الشرط الأخير، أي إنقضاء صلاحية صاحب الإمتياز، هو الوضع بتاريخ 15 أيار/مايو 1948، أي عندما انتهى الانتداب البريطاني. بالتالي، كان من الواجب إعادة منطقة الامتياز إلى شعب فلسطين. ولكن، مع الغزو الإسرائيلي واحتلاله للمنطقة بكاملها، حل الاحتلال العسكري محل صلاحية مانح الامتياز المنتهية بالقوة، وما زال حتى اليوم. وما تزال مسألة شرعية الاحتلال الإسرائيلي لتلك المنطقة موضوع جدل بين سوريا وفلسطين من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى.

دخلت القوات السورية فلسطين في 15 أيار/مايو من عام 1948 من موقعين، جنوب بحيرة الحولة وجنوب بحيرة طبرية. وبعد توقيع اتفاق الهدنة بين سوريا وإسرائيل في 20 تموز/يوليو عام 1949، استبّقت سوريا بعض أجزاء من فلسطين تحت سيطرتها. أنظر **الخريطة 3-16**. لكن الإسرائيليين كانوا مصممين على احتلال القسم المتبقي من فلسطين وأجزاء من مرتفعات الجولان بسبب الموارد المائية التي تضمها. وقد اعترف موشيه دايان أنه افتعل 80% من الحوادث على خط الهدنة بهدف إبعاد السوريين.[450] في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام 1951، افتعلت إسرائيل سلسلة مناوشات من خلال استفزاز سوريا بواسطة اختراقات قامت بها جرافات إسرائيلية للمناطق السورية ومن ثم تبعتها هجمات مسلحة وقصف جوي. كما طردت سكان قريتي كراد البقارة وكراد الغنامة. في عام 1951، باشرت إسرائيل أعمال تجفيف الحولة في المنطقة منزوعة السلاح وتحويل المياه إلى المناطق الساحلية والشمالية في إسرائيل. وأمر مجلس الأمن إسرائيل، في 18 أيار 1951، بوقف كافة أعمال التجفيف وقطع الرئيس الأميركي دوايت د. أيزنهاور المساعدات عن إسرائيل.

بعد شهر، استأنفت إسرائيل أعمال التجفيف، ولكن ليس عبر الأراضي العربية في المناطق منزوعة السلاح وإنما في داخل فلسطين. وقد أثّر هذا التجفيف بشدة على ملوحة مياه نهر الأردن لدرجة لم يعد معها بالإمكان ري أراضي وادي نهر الأردن بمياه النهر. وتقدمت الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن بخصوص تلك الاختراقات ولكن دون جدوى.

لم تكتف إسرائيل بذلك، فقد حاولت تحويل مياه نهر الأردن عند جسر بنات يعقوب جنوب الحولة عبر شبكة المياه الوطنية National Water Carrier. احتجت سوريا فأوقفت الأمم المتحدة تلك الأعمال. وفي النهاية، حوّلت إسرائيل المياه من الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبرية، وانتهى العمل عام 1964. يبلغ طول شبكة المياه الوطنية 112 كم، وتتألف من سلسلة من الأقنية والأنفاق وخطوط الأنابيب التي تنقل 320 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن إلى المناطق القريبة من رفح في الجنوب. وقد هددت الدولُ العربية بتحويل الموارد المائية الشمالية التي تغذي نهر الأردن للالتفاف حول هذا المخطط. وقامت إسرائيل بقصف موقع التحويل المذكور.[451] وقد حُسم الوضع عندما شنت إسرائيل حرب عام 1967 واحتلت مرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية وصحراء سيناء (إلى أن وقّعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979).

جدول 4-11: عدد القرى الباقية في إسرائيل (1998)

مسلسل	اسم القضاء	رمز الحالة				المجموع
		4	5	6	7	
1	صفد	2	3			5
2	عكا	2	32	1	7	42
3	حيفا	2	10	14	8	34
4	طبرية	2	2			4
5	الناصرة		22	6	1	29
6	بيسان		2			2
7	جنين		5	10	4	19
8	طولكرم		9	5		14
9	نابلس					0
10	يافا	1				1
11	الرملة	2				2
12	رام الله					0
13	القدس	1	2	2		5
14	غزة					0
15	الخليل				3	3
16	بئر السبع			15	36	51
	المجموع	12	87	53	59	211

ملاحظات: رمز القرى: 4 أعيد أسكانها، 5 موجودة من 1948، 6 جديدة معترف بها، 7 جديدة غير معترف بها. الرمز 6 متغير بالزيادة.

تبيَّن لاحقاً أن تجفيف مياه بحيرة الحولة كان أكبر كارثة بيئية من صنع الإنسان في فلسطين.[452] فقد تم تدمير المنظومة الاجتماعية – البيئية الطبيعية. "كان هذا المشروع الذي قام به الإنسان بداية النهاية لحياة إحدى أقدم البحيرات الموثّقة في التاريخ وللأراضي المغمورة المحيطة بها التي تضم ثروة من الأحياء المائية المتنوعة... لم ينجح التطوير الزراعي للأراضي التي تم استصلاحها، كما أن التربة تأثرت بالحرائق الجوفية المتواصلة. هذا بالإضافة إلى تآكل التربة المفككة المؤلّفة من الخث peat والعارية من أي غطاء نباتي، بفعل الرياح. التأثير البيئي الآخر هو إطلاق طبقة الخث المتحللة للمواد الغذائية التي كانت تتجرف بفعل فيضانات نهر الأردن إلى بحيرة طبرية ذات الوضع المتردي".[453] جرت محاولات لاسترجاع الشروط الطبيعية لإحياء منطقة الحولة، بإعادة ملء البحيرة بالماء، ولكن ثبت أنه لا يمكن إعادة البحيرة إلى سابق عهدها. وتم الاكتفاء بخلق جسم مائي جديد وبحيرة صغيرة.

هذا المثال ليس الحالة الوحيدة التي تم فيها الإخلال بالتوازن البيئي في إسرائيل "فقد كانت إسرائيل ولعقود، لا تكف عن التدمير الممنهج لمواردها الطبيعية في كل منطقة تقريباً".[454] تحولت الأنهار إلى أقنية للصرف الصحي، وتحول البحر الميت إلى مستنقع صناعي، وجرى التنقيب عن الفوسفات في الصحراء في المنطقة الجنوبية في "قلب برّية بديعة"[455] كما ويتم "تدمير الحياة الحيوانية والنباتية الطبيعية"[456] على نطاق واسع. لقد أدى اندفاع الصهاينة إلى إنشاء معالم صناعية جديدة وتدمير الوضع السابق المستقر إلى كارثة بيئية لا تمكن معالجتها، هذا بالإضافة إلى تدميره واجهة المشهد الفلسطيني الخالد، وبالتالي محو تراث فلسطين المتراكم خلال آلاف السنين.

448. Tyler, *supra* note 197, p.90.

449. Tyler, *supra* note 197, p. 102. الشروط الستة هي كالتالي:
1- تخصيص 15,772 دونم متري ضمن منطقة الامتياز للمزارعين العرب.
2- الموافقة على عملية نقل الملكية بحيث لا يترتب على الحكومة أية إجراءات صحية، أو أشغال خاصة بمكافحة الملاريا أو أية أشغال أخرى في المنطقة، خارج منطقة الامتياز.
3- إذا قررت الحكومة لاحقاً تقديم المساعدة في الأشغال الصحية خارج منطقة الامتياز، سوف تُطالب شركة تطوير أرض فلسطين، باعتبارها صاحبة الامتياز، بالمشاركة في التكاليف.
4- تتحمل شركة تطوير أرض فلسطين كافة تكاليف أعمال الاستصلاح داخل منطقة الامتياز، بما في ذلك أعمال التجفيف والري ضمن 15,772 دونماً المخصصة للفلاحين، ولا يحق لها استرجاع أي جزء من تلك التكاليف من المزارعين العرب أو من الحكومة.
5- الشركة صاحبة الامتياز ستكون مسؤولة عن جميع المبالغ المستحَقة للحكومة من شركة سلام.
6- يعدّل الامتياز الراهن بحيث يحقق المتطلبات المذكورة أعلاه.

450. أنظر الهامش 322 أعلاه.

451. أنظر مثلاً Elmusa, Sharif, *Water Conflict: Economics, Politics, Law and the Palestinian – Israeli Water Resources*, Washington: Institute for Palestine Studies, 1997: and Lowi, Miriam, *Water and Powers The Politics of a Scare Resource in the Jordan River Basin,* Cambridge: Cambridge University, Press, 1993.

452. Anton, Glenna, *Blind Modernism and Zionist Waterscape: The Huleh Drainage Project,* Jerusalem Quarterly 35, Autumn 2008, pp. 76-92.

453. Inbar, Moshe *A Geomorphic and Environmental Evaluation of the Hula Drainage Project,* Australian Geographical Studies Volume 40, Issue 2, pp. 155-166.

454. Rinat, Zafrir, *Time for Reckoning,* Haaretz, Feb 19, 2006.

455. المصدر السابق.

456. للاطلاع على دراسة عامة حول تدمير البيئة،
Tal, Alon, *Pollution in a Promised Land: An Environmental History of Israel,* Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2002.

خريطة 4-14: المدن والقرى الفلسطينية الباقية (أ، ب)

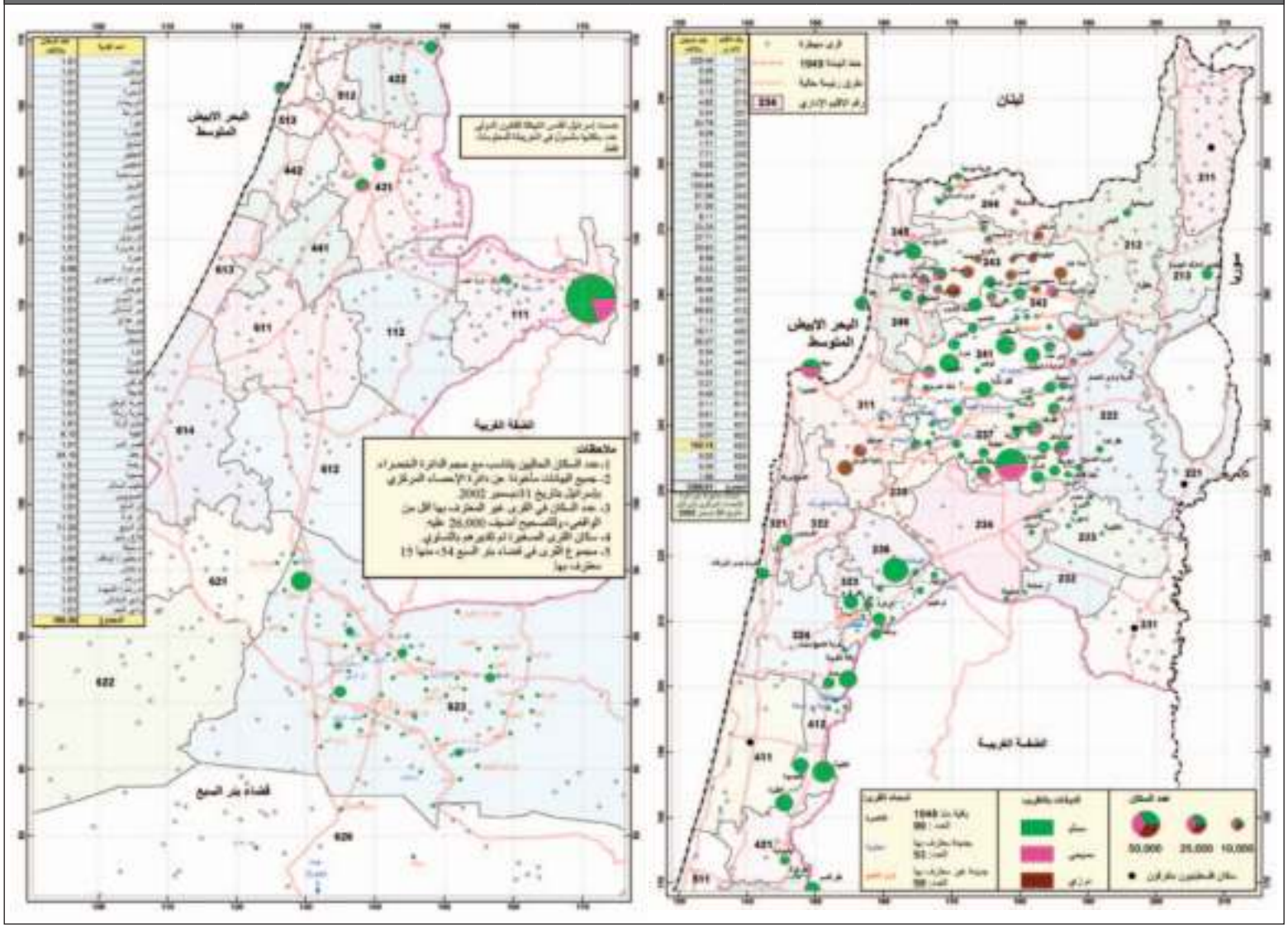

6-4 توزيع السكان

المدن والقرى الباقية في فلسطين 1948

رغم الكارثة الساحقة التي حلت بالمجتمع الفلسطيني، تمكنت بعض القرى الفلسطينية من البقاء في مواقعها. أخليت المدن من معظم سكانها لكن بقايا أولئك السكان تمكنوا من البقاء فيها أو من العودة إليها. فالمدن، بخلاف معظم القرى، لم يجر تدميرها بالكامل، دُمّرت فيها فقط الأجزاء القديمة تدميراً جزئياً أو كلياً. تمكن بعض من ظلوا في المدن من البقاء داخل بيوتهم. وهناك آخرون، وخصوصاً من عادوا بعد بضعة أيام، سُمح لهم بالبقاء وإن في أماكن أخرى في المدينة، وليس في بيوتهم. ولكن ترتّب عليهم دفع إيجارات. وما لم يثبّتوا وضعهم بهذا الشكل، كانت تُصادَر ممتلكاتهم لأنهم اعتُبروا "غائبين حاضرين". فقد صادرت دولة إسرائيل جميع ممتلكات "الغائبين"، كما أوردنا سابقاً. **أنظر القسم 4-4.**

الأسباب التي حدت ببعض القرويين للبقاء في ديارهم رغم طرد الأغلبية، أسباب معقدة. السبب الأبسط هو رفض القرويين أن يتزحزحوا من ديارهم رغم رؤيتهم للمجازر المرتكبة وللمضايقات التي لا حصر لها التي تلت تلك المجازر. ثمة سبب آخر وهو أن بعض القرويين كانوا قد عقدوا حلف سلام مع المستوطنات اليهودية المجاورة لهم ظناً منهم أن ذلك الحلف سيحميهم، رغم أنه ثبت لاحقاً أن ذلك الحلف لم يشكل دائماً ضمانة للقرويين، فقد طُرد العديد ممن عقدوا حلفاً كهذا.[457] وكان ذلك أحياناً يتوقف على مدى فاعلية تدخُّل الجيران اليهود لدى ضباط الجيش المهاجم، ومعظم هؤلاء الضباط قادمون جدد من أوروبا ممن لم يكونوا ليقيموا وزناً لتلك العلاقات التقليدية. وهناك سبب آخر مهم، وهو سياسة إسرائيل في تجزئة المجتمع الفلسطيني عن طريق التمييز الطائفي، فكانت تحابي بعض الطوائف وتضطهد طوائف أخرى.[458]

في نهاية عام 1948، بقيت 87 قرية. يضاف إليها 12 قرية ومدينة كان قد تم إخلاؤها ومن ثم أعيد إسكانها، من سكانها الأصليين ومن سكان جدد. وتتضمن المدن التي احتلها الإسرائيليون مدينتين كانتا فلسطينيتين وظلتا كذلك: الناصرة وشفا عمرو، وثلاث مدن كانت تضم غالبية فلسطينية، وبعد طرد السكان عام 1948، تحول الفلسطينيون فيها إلى أقلية، وهي: عكا وحيفا ويافا. وهناك مدينتان كانتا عربيتان بالكامل ثم أصبح الفلسطينيون يشكلون فيها أقلية، وهما: اللد والرملة. الجزء الغربي من القدس أخلي من سكانه بالكامل في حين ظل الجزء الشرقي عربياً تحت حكم الأردن لغاية عام 1967. (المدن الست الأخرى التي كانت تضم عرباً فقط، أخليت من سكانها العرب بالكامل). وينبغي مقارنة رقم 99 قرية ومدينة باقية (من باب التبسيط، سوف تُستخدَم كلمة "قرية" للإشارة إلى المدن أيضاً)، بالمواقع الفلسطينية في جميع أنحاء فلسطين عام 1948، البالغ عددها 1304، التي كانت تتضمن 185 مستعمرة يهودية فقط. كما ينبغي مقارنة نفس الرقم بالبلدات الفلسطينية التي أصبحت ضمن حدود إسرائيل، والبالغ عددها 773 موقعاً. إجمالاً، نستطيع القول أنه من بين 773 قرية فلسطينية احتلتها إسرائيل، بقيت 99 قرية، وهجّرت 674 (87%) قرية من سكانها.

هامَ من تبقى من سكان بعض القرى التي هُجّرت، والذين تمكنوا من تفادي الطرد خارج إسرائيل، على وجوههم دون هدى داخل حدود الدولة، لكنهم لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. أورَدَ هيليل كوهين Hillel Cohen[459] أسماء 61 قرية كهذه في الأقضية الست في الجليل فقط، مستقاة من مصادر إسرائيلية متعددة. من بين القرى المذكورة، هناك ثمان قرى ظل في كلٍّ منها أكثر من 500 شخص من سكانها، و15 قرية ظل فيها 100-500 شخص من سكانها، والعدد الأكبر من القرى، أي 38 قرية، ظل فيها أقل من 100 شخص من سكانها. أسكنت إسرائيل أولئك الأشخاص في مواقع مختلفة لكنها لم تسمح لأي منهم بالعودة إلى منزله الأصلي.

ارتفع عدد القرى الفلسطينية خلال الفترة (1948-1998) نتيجة الزيادة الطبيعية، وأضيف إليه 112 قرية، لكن إسرائيل لم تعترف سوى ب 53 قرية والقرى الباقية البالغ عددها 59 قرية غير معترف بها؛ أي أن تلك القرى لا توجد فيها طرق ولا كهرباء، ولا تستفيد من أية خدمات بلدية أو تعليمية أو صحية، رغم أن أهلها يدفعون الضرائب.[460] **الجدول 4-11** يضم عدد وتصنيف 211 قرية فلسطينية، قديمة وجديدة، موجودة حالياً في إسرائيل، موزعة حسب القضاء. **الخريطة 4-14** تبيّن مواقع القرى الفلسطينية الباقية وعدد سكانها وديانتهم بالتقريب. بقيت تلك القرى تحت الحكم العسكري

457 أورد موريس أمثلة عن القرى التي أخليت رغم عقدها حلف سلام، الهامش 242 أعلاه، منها: هوج، ص 259، 356؛ والخالصة، ص 251؛ وقيطية، ص 512.

458 Benny Morris, *supra* note 242, p. 24, 51, 418.

459 هيليل كوهين، الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون داخل إسرائيل منذ عام 1948، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص 208-219.

460 توجد أدبيات وافرة تتحدث عن معاناة تلك القرى. للاطلاع على معلومات بشأن مصادرة أراضي تلك القرى وفرض الحكم العسكري عليها خلال الفترة (1948-1966)، أنظر: George E. Bisharat, "Land, Law and Legitimacy in Israel and the Occupied Territories", 43 *The American University Law Review* (1994), pp. 467-591; Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel.* New York: Monthly Review Press, 1976; Nadim Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State.* New Haven: Yale University Press, 1997..

للاطلاع على حالات خرق حقوق الإنسان أنظر المواقع:
Center for Economic and Social Rights (www.cesr.org);
ADALAH (www.adalah.org);
Arab Association for Human Rights (www.arabhra.org).
للاطلاع على معلومات بشأن القرى غير المعترف بها، أنظر:
Association of Forty (www.assoc40.org).
للاطلاع على معلومات بشأن القرى في النقب، أنظر مطبوعات:
The Regional Council of the Unrecognized Villages in the Negev (www.arabhra.org/rcuv/index.htm).
أنظر أيضاً مطبوعات المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية:
MADA (www.mada-research.org)

خريطة 4-15: كثافة السكان اليهود في إسرائيل

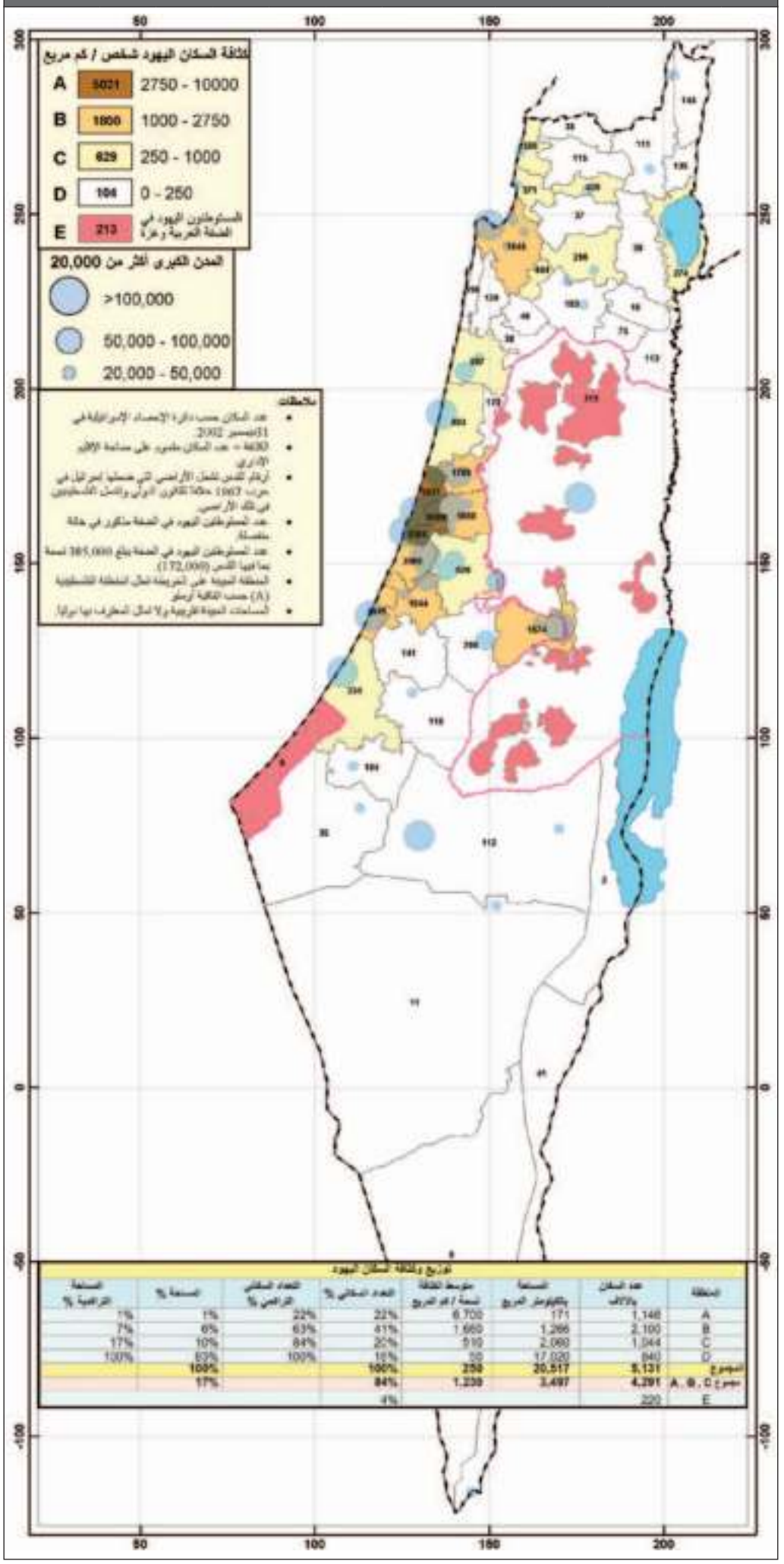

طوال الفترة (1948-1966)، وهو ما منع حركة السكان فيها ورسَّخ تركّزهم داخل القرى التي كانوا يعيشون فيها منذ عام 1948. وتمت مصادرة مساحات واسعة من أراضيهم لكن عدد القرى في الجوار ازداد. ولم تسمح إسرائيل بإنشاء أية مدينة فلسطينية جديدة في إسرائيل.

رغم أن عدد الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل حالياً معروف (1,232,000 في منتصف عام 2008، بما في ذلك سكان القدس الشرقية التي جرى ضمها)، فإن عددهم عام 1948 غير معروف بشكل دقيق، ولكن يمكن تحديده ضمن نطاق ضيق. الأرقام المتداولة عادة تتراوح ما بين 180,000-150,000، التقديرات الأدنى عادة ما تكون إسرائيلية.[461]

عدد اللاجئين داخل إسرائيل الذين سمح لهم بالعودة إلى قراهم ومدنهم، ولكن ليس إلى منازلهم وممتلكاتهم، أكبر من عدد الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل أو المهّجرون داخلياً (IDPs). لكن أفراد المجموعتين يعتبرون ضمن "الغائبين الحاضرين"، وقد جرت مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.[462] يقدر كوهين عدد (IDPs ب 23,000 نسمة[463] خلال الفترة 1950-1952، استناداً إلى السجلات الإسرائيلية وسجلات اللجنة الدولية للصليب الأحمر. هذا التقدير أقل من العدد الحقيقي. فهؤلاء اللاجئين جاؤوا من 61 قرية في الجليل، ومن قرى "المثلث" التي تخلت عنها الأردن عام 1949، ومن كراد البقارة وكراد الغنامة على الحدود السورية، ومن قرى غرب القدس (بيت نقوبة، صوبا، زكريا) ومن قرى ومدن أخرى (المجدل، السافرية، صرفند العمار). وبتقدير أولي ضمن الحدود المكنة على أساس إحصائيات القرى (1945)، قد يصل الرقم إلى 35,000 نسمة. واستناداً إلى ما ورد في رسالة للّجنة الدولية للصليب الأحمر، بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1949[464]، كان هناك 12,000 بدوي في بئر السبع بحاجة لخدمات اللجنة، لكن اللجنة لم تستطع تأمين تلك الخدمات. إذا أضفنا هذا الرقم، يصبح مجموع العدد التقديري لـ IDPs، 47,000 نسمة، أو 26% من مجموع الفلسطينيين الباقين. ويُقدَّر عددهم حالياً (منتصف عام 2008) 330,000 نسمة. أنظر **الجدول 4-3**.

كما أن من الصعب تقدير مساحة الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون الباقون. فهناك عدة فئات يجب أخذها بالاعتبار: (أ) سكان القرى والمدن التي بقيت في مواقعها (الجدول 4-11) – 99 مدينة وقرية أو 90 مدينة وقرية إذا استثنينا القرى الأصغر؛ (ب) الغائبون الحاضرون الذين صودرت أراضيهم رغم بقائهم؛ (ت) IDPs، اللاجئون في الداخل، وهم فئة فرعية عن الفئة (ب).

وقد افترضنا هنا، من باب التبسيط، أن السكان ضمن الفئة (أ) فقط يمثلون، في ما يتعلق بالملكية، أراضي الفلسطينيين الباقين. استناداً إلى إحصائيات القرى (1945)، يبلغ مجموع مساحة 90 مدينة وقرية 1,684,500 دونم. وإذا طرحنا من هذا الرقم 101,224 دونماً، وهي مساحة الأراضي المملوكة لليهود منها، تصبح ملكية الفلسطينيين الصافية 1,583,276 دونماً، باستثناء بئر السبع. واستناداً إلى إحصائيات القرى، يبلغ مجموع مساحة القرى الباقية التي جرى تقسيمها (الرمز 4، 5) بواسطة خط الهدنة (وهي 8 قرى والقدس) هو 214,641 دونماً. من هذه المساحة، ضمت إسرائيل غربي خط الهدنة: 190,079 دونماً، جرى قياسها حسب منظومة المعلومات الجغرافية GIS. ويطرح من هذه المساحة الأرض التي يملكها اليهود، البالغة 7,180 دونماً، على أساس الافتراض بأنها تقع بالكامل داخل خط الهدنة. وهذا يعطي إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية في القرى التي تم تقسيمها والقرى الباقية على خط الهدنة[465]، بمقدار 182,899 دونماً، ما يجعل المجموع 1,766,175 دونماً، وهو المساحة التقديرية لأراضي الفلسطينيين الباقين في المجموعة (أ)، باستثناء أراضي السكان المتفرقين الآتين من قرى مختلفة، ومنطقة بئر السبع (12,577,000) دونم.

461 لا يوجد دليل موثوق على صحة تلك الأرقام. عدد السكان المقدَّر للقرى والمدن الباقية مبني على أساس البيانات الأصلية في إحصاءات القرى (1945). إذا أضفنا سكان المدن التي تم إخلاؤها من سكانها (عكا، حيفا، يافا، اللد، الرملة، القدس)، يصبح الرقم الإجمالي 113,870 (1944)، أو 124,096 (1948). إذا قدَّرنا سكان المدن الباقين ب 20,500 (استناداً إلى لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين)، وإذا أضفنا تقديرات كوهين الناقصة المأخوذة من الملفات الإسرائيلية حول عدد السكان الآخرين المبعثرين: 16,000 نسمة من قرى الجليل، و17,500 نسمة من بئر السبع، يصبح المجموع النهائي 178,000 فلسطيني داخل إسرائيل. حالياً (2008)، يُعتبر ذلك زيادة عن 1948 بمعدل 6-7 أضعاف.

462 على سبيل المثال، سمح للاجئين من حيفا بالعودة إليها ولكن ليس إلى منازلهم التي صودرت. اللاجئون من إقرت ومن برعم لم يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم ولا إلى قراهم. بل تم ترحيلهم إلى مناطق أخرى داخل إسرائيل. المجموعتان تعتبران من "الغائبين الحاضرين".

463 Cohen, *supra* note 459, p. 24

464 رسالة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مكتبها في القدس، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 (file G59/I/G.C./E). رفضت اللجنة طلب إسرائيل بتقديم خدمات اللجنة إلى 12,000 بدوي تم ترحيلهم في بئر السبع، لأنهم كانوا خارج منطقة خدمات اللجنة، أي في المنطقة الواقعة إلى الشرق من بئر السبع حيث قامت إسرائيل بترحيلهم من ديارهم وتوطينهم فيها.

465 وهي برطعة، أم الفحم، المتيلة، باقة الغربية، جت، كفر برا، كفر قاسم، الطيبة، القدس الغربية.

خريطة 4-16: كثافة السكان الفلسطينيين في إسرائيل

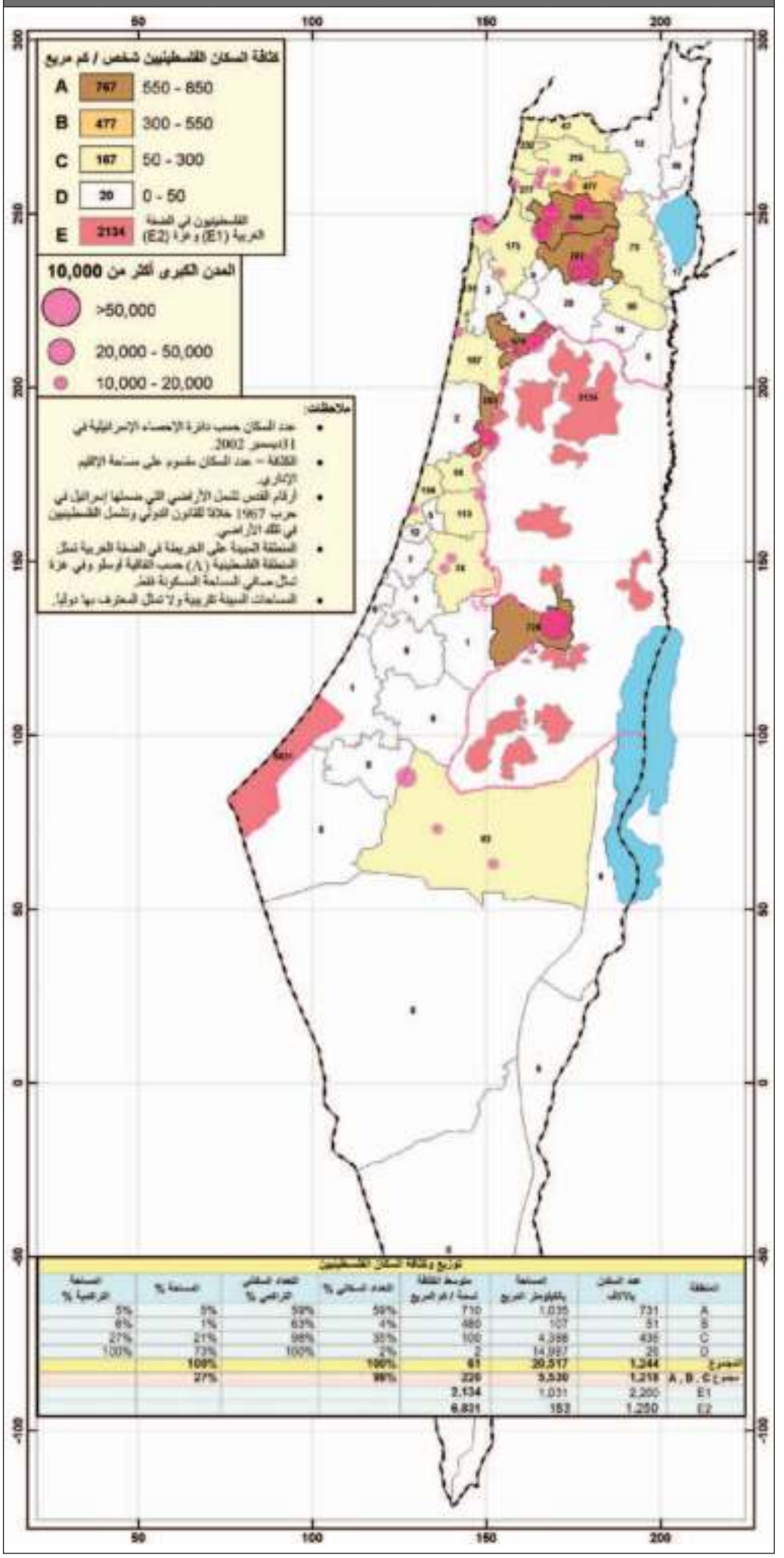

وقد جرت مصادرة معظم تلك الأراضي. إذاً، الفلسطينيون في إسرائيل، الذين يشكلون 20% من السكان، يملكون 2% من الأراضي في إسرائيل، في حين أن 93% من مساحة هذه الأراضي هي أراض فلسطينية.

كان وضع منطقة بئر السبع أسوأ. فقد كان عدد السكان الباقين في إسرائيل 17,500 نسمة موزعين على 19 عشيرة، 7 منها ظلت على أراضيها، و12 عشيرة (63%) تم ترحيلها إلى مكان آخر داخل إسرائيل، أي أنهم أصبحوا IDPs.[466] نسبة 90% من السكان الباقين هم من قبيلة التياها التي تبلغ مساحة أراضيها 620,000 دونم (انظر **بئر السبع، القسم 7-2 والقسم 4-4**). وبأضافة مساحة الأراضي الأخرى المملوكة من قبل السكان الباقين الذين لم يُرحَّلوا إلى أماكن أخرى يصبح هذا الرقم 900,000 دونم. حضرت إسرائيل جميع السكان الباقين ضمن أرض مخصصة لهم تسمى "السياج"، وهي "منطقة محددة" تقع إلى الشرق من بئر السبع، وتبلغ مساحتها 900,000 دونم، أي 7% من مساحة قضاء بئر السبع. وحتى ضمن هذه المساحة المحدودة، لا يزرع السكان الباقون حالياً سوى 240,000 دونم، ويُزرع بعضها على أساس استئجار. وضمن المساحة المذكورة هناك 180,000 دونم تعود لسكان القرى غير المعترف بها.[467] الجزء الأعظم من 3,500,000 دونم، التي كان يملكها ويفلحها الفلسطينيون قبل عام 1948، صادرتها إسرائيل وأطلقت عليها اسم "أرض دولة".

"استناداً للقانون الإسرائيلي، المجموعة السكانية البالغ عددها 200,000 نسمة، تحتاج لإسكانها ومعيشتها إلى 1,153,143 دونماً".[468] وإذا افترضنا أن عدد الفلسطينيين في هذه المنطقة سيصبح 320,000 نسمة بحلول عام 2020، فإنهم سيكونون بحاجة إلى 1,845,000 دونم، أو ما يعادل ثمانية أضعاف مساحة الأرض التي بحوزتهم حالياً. لكن السياسة الإسرائيلية تعمل بالاتجاه المعاكس: المزيد من مصادرة الأراضي، المزيد من تدمير المنازل، وقتل الماشية، ورش المحاصيل بالمواد السامة، وزرع المستوطنات اليهودية في وسط مناطق الفلسطينيين وتخصيص مساحة أكبر لتلك المستوطنات رغم قلة عدد المستوطنين فيها.[469] ومنذ إنشائها على أرض فلسطين لم تتوقف إسرائيل عن ممارسة سياسة مصادرة أراضي الفلسطينيين الباقين وتعطيل مسيرة التنمية لديهم ووضع العراقيل في وجه توسعهم.[470]

سوف نجري الآن مقارنة بين كثافة التوزيع الحالية لكل من السكان اليهود والفلسطينيين. تُقسَم إسرائيل إدارياً إلى 46 منطقة طبيعية. وتُظهر **الخريطة 4-15** كثافة السكان اليهود في تلك المناطق إضافة إلى المستوطنين في الضفة الغربية، موزّعة على عدة فئات: A, B, C, D ومن الواضح أن الجزء الأكبر من السكان اليهود مازالوا يقيمون في نفس المناطق اليهودية أيام فترة الانتداب، أي على طول السهل الساحلي. ويعيش 63% من اليهود في 7% من مساحة إسرائيل (A+B=1,437sq. km) ويعيش 84% منهم ضمن 17% فقط من المساحة (A+B+C). تبلغ مساحة هذه المناطق الثلاث 3,500 كم مربع؛ ويعيش فيها 4,300,000 يهودي. وفي حين تبلغ الكثافة الوسطية العامة 250 شخص/كم مربع، تبلغ الكثافة في المنطقة A 27 ضعف هذا الرقم، أو 6,700 شخص/كم مربع في مدينة تل أبيب. ويتمتع هؤلاء السكان بحياة حضرية متطورة ويعيشون في عدد محدود من المدن الكبيرة.

المنطقة (D) ذات الكثافة السكانية الضئيلة هي بكاملها ملك للاجئين الفلسطينيين، هذا بالإضافة لممتلكاتهم في المدن والقرى ذات الكثافة السكانية اليهودية العالية المتمركزة في السهل الساحلي. وفي هذه المنطقة يعيش معظم الفلسطينيين الباقين.

تُظهر **الخريطة 4-16** كثافة السكان الفلسطينيين في إسرائيل موزّعة على أربع فئات A, B, C, D (وهي ليست

466 سلمان أبو ستة، *العرب المنسيون: بدو بئر السبع*، الحياة (لندن)، جزآن: 27 أيلول/سبتمبر 1995، ص 8؛ و28 أيلول/سبتمبر 1995، ص 18؛ وأبو ستة، سلمان، النصف المنسي من فلسطين: قضاء بئر السبع، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء عام 2008، العدد رقم 73، ص 37-50.

467 *The Unrecognized Villages in the Negev,* Submission to the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 5-23 May 2003, by Arab Association of Human Rights, Nazareth and Regional Council for the Unrecognized Villages in Beer Sheba, p. 9.

468 المصدر السابق ص 9.

469 أنظر الهامش 434 أعلاه.

470 Oren Yiftachel and Avinoam Meir (ed.), *Ethnic Frontiers in Israel: Landscapes of Development and Inequality in Israel.* Boulder: Westview Press, 1998; Oren Yiftachel, *The Evolution of Ethnic Relations in a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, Israel.* Occasional Paper No. 30. Perth: Indian Ocean Centre for Peace Studies, 1993.

جدول 4-12: استعمالات الأراضي في إسرائيل

استعمال الأراضي	1994		2020		% لكل مجموعة
	المساحة كم 2	% من المجموع	المساحة كم 2	% من المجموع	
المناطق السكنية	1,150	%5	1,800	%8	%12
الأراضي الفضاء (غير سكنية)	640	%3	710	%3	
المناطق العسكرية	5,860	%27	5,860	%27	%88
مناطق مفتوحة محمية	5,090	%24	5,090	%24	
أراضي خالية	8,760	%41	8,040	%37	
المجموع	21,500	%100	21,500	%100	%100

المصدر: Adam Mazor, Israel Plan 2020, Haifa: The Technion, 1997, Vol.2, p.188, Table 12.1 (excerpts).
ملاحظات: مجموع المساحة يشمل الجولان (1,154 كم2). صافي مساحة إسرائيل 20,346 كم2.
المناطق السكنية: تشمل المباني والطرق والسكك الحديدية داخلها.
الأراضي الفضاء: تشمل المنشآت العسكرية والقواعد والمصانع.
المناطق العسكرية: تشمل معسكرات الجيش والتدريب والمناورات.
مناطق مفتوحة محمية: تشمل المحميات الطبيعية والمنتزهات والغابات.
أراضي خالية: تشمل المناطق غير المأهولة والمناجم والمحاجر والطرق القطرية والسكك الحديدية والزراعة.
المناطق المزروعة: 4,200 كم2 (1997) بما فيها المروية ومقدارها 2,000 كم٢ عام 1979 والأخيرة نقصت إلى 1,115 كم2 عام 2000.

نفس الفئات المبيّنة على الخريطة 4-15). الفلسطينيون موزعون على مساحات كبيرة لكنهم يعيشون بصورة أساسية في الجليل وفي "المثلث" الأوسط وفي منطقة بئر السبع. ويلاحظ أن جميع المناطق المذكورة بعيدة عن السهل الساحلي ومجاورة لخط الهدنة.

وهنا يبرز السؤال: ماذا فعل اليهود الإسرائيليون بالأراضي الفلسطينية التي استولوا عليها ؟

لم يطرأ تغيير كبير على أسلوب استخدام إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة، القديم أو المخطّط. وينصب تركيز السكان على المناطق الحضرية، حيث يتواجد القسم الأكبر من السكان اليهود، إضافة إلى المنشآت الصناعية والتجارية. ظل الحيز الحضري دون 20% من مساحة إسرائيل. والواقع أنه يمثل أقل من 17% من مساحة إسرائيل. وبشكل أخص، يبلغ مجموع مساحة البناء، عدا الفضاء المفتوح، 5.3% من مساحة إسرائيل (1.174 كم مربع)،[471] وأكثر من نصف هذه المساحة هي عبارة عن أبنية سكنية.

تُستخدم المنطقة الريفية، التي هي في معظمها أرض فلسطينية، للأغراض الزراعية والصناعية للكيبوتزات المفلسة، وكفضاءات "مخصصة لأغراض معينة" ولاستخدامات عسكرية. لكن الاستخدامات العسكرية تحظى بحصة الأسد. انظر **الجدول 4-12** استخدام الأراضي. في هذه المنطقة، وفي مناطق أخرى من السهل الساحلي تبني إسرائيل أو تطور مطاراتها وقواعدها العسكرية ومخازن أسلحة الدمار الشامل. أما الإسهام الزراعي فهو يتضاءل (انظر **القسم 4-7**). بالتالي، يمكن إيجاز استخدام إسرائيل للأراضي بصورة تقريبية، بمنطقتين: (1) حضري واقتصادي: 10-20% من مساحة إسرائيل، (2) عسكري احتياطي واستخدامات متنوعة، المساحة المتبقية. تُظهر **الخريطة 4-17** الاستخدام الحالي للأراضي في إسرائيل استناداً إلى الجدول 4-12، ومن نفس المصدر. ويُظهر ذلك مرة أخرى أن أراضي اللاجئين المصادَرة لا يقطنها سوى عدد ضئيل من السكان. ويبيّن تخصيص غالبية الأراضي في إسرائيل إلى أغراض عسكرية حقيقة وصفها بأنها قاعدة عسكرية ضخمة لشن حروب مستمرة لإحتلال أراضي الغير وتشريد أهلها مما عرض المنطقة بكاملها لعصر من النزاعات والإضطرابات.

7-4 المياه والزراعة

تمثل الأراضي الفلسطينية الريفية في معظمها التي استولت عليها إسرائيل عام 1948، إضافة إلى الأراضي الزراعية اليهودية التي تعود إلى ما قبل عام 1948، منطقة الاستغلال الرئيس للموارد المائية التي تُعتبر إحدى العوامل الأساسية في الغزو والحروب والصراعات.

خريطة 4-17: استعمالات الأراضي الحالية في فلسطين 1948

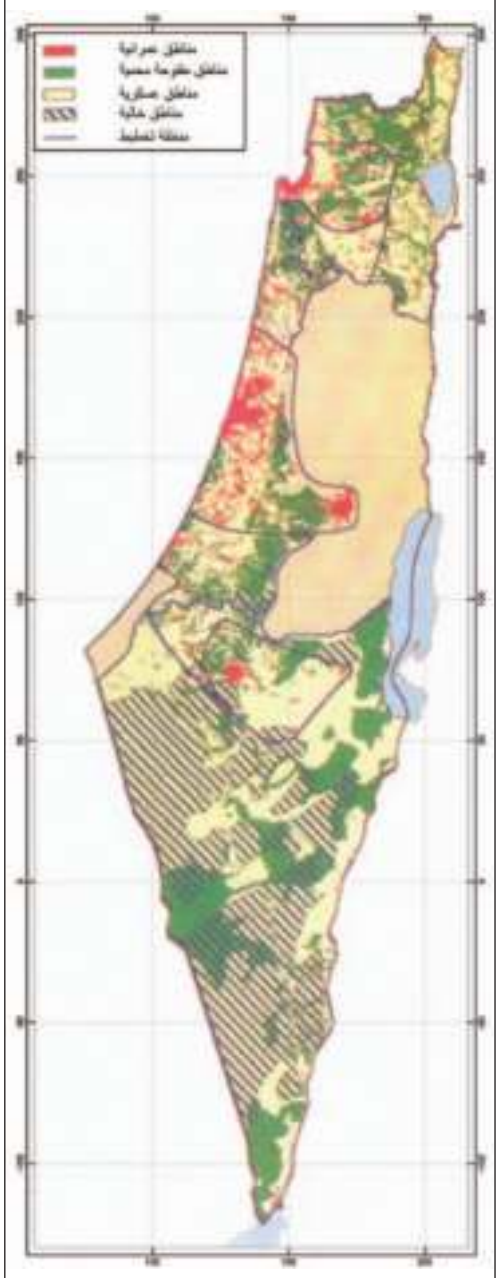

المصدر: Adam Mazor, Israel Plan 2020, Haifa: The Technion, 1997, Vol. 1, Land use map No. 16, Built-up and Open Areas.

التي توجد داخل مكامن مائية صخرية جوفية – وهي خزانات كبيرة من الماء موجودة تحت سطح الأرض. قد تصل هذه المياه بصورة طبيعية إلى السطح عند سفوح الجبال بشكل ينابيع، وبالتالي تؤمن بسهولة مياه عذبة للري. فقد كان نبع عين السلطان في أريحا، مثلاً، مصدراً للحياة ومورداً لري المزروعات لأكثر من ألفي عام. كما ويمكن الوصول إلى المياه الجوفية عن طريق الآبار. وقياساً بخط الهدنة عام 1949، توجد أربع مكامن مائية صخرية تعبر هذا الخط – الخزان الغربي والخزان الشرقي والخزان الشمالي والخزان الساحلي. انظر **الخريطة 4-19**.

المنظومة بكاملها هي جزء من الدورة المائية، وهي تتغذى بمياه الأمطار. أما صحراء النقب فلا تسقط عليها الأمطار إلا نادراً وتصل إلى 50 مم/عام فقط في رفح، وتتلقى المناطق المحيطة بالقدس وجنين والناصرة ما مقداره 600 مم/عام أو أكثر، تقريباً من المطر. وإذا أخذنا بالاعتبار المعدل الحالي لاستجرار المياه لأغراض منزلية وزراعية، يكفي أن يأتي فصل شتاء واحد أكثر جفافاً من المعدل، لكي تتعذّر إعادة تغذية الأنهار والخزانات المائية الجوفية بمعدلات تكفل بقاءها. بعبارة أخرى، مع كل موسم جفاف، تتناقص كمية المياه المتوفرة للاستخدام البشري.

قرن من استخدام المياه في فلسطين الإنتدابية[472]
بقلم مارك زيتون

مقدمة

"إسرائيل حولت الصحراء إلى جنة". تلك هي الجملة التي لا يكف بعض الناس عن ترددها. ومثلها مثل كثير من الشعارات تُخفي قدر ما تُظهر. كانت المزارع الصناعية الاستعمارية اليهودية (لاحقاً الإسرائيلية) تروي أجزاء من صحراء النقب لعقود، لاسيما بعد إنشاء شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية عام 1964. أما عبارة "الصحراء التي أزهرت" التي لا يكف الإسرائيليون عن ترددها فهي تنطوي على مضمون مفاده أن السكان الفلسطينيين للأرض إما أنهم اختاروا عدم استصلاح الصحراء وجعلها "منتجة"، أو أنهم لم يستطيعوا القيام بذلك بأنفسهم – وهذا بالتالي يكمل أسطورة "أرض بلا شعب". والواقع أن الفلسطينيين قد طوروا الزراعة إلى حد كبير قبل عام 1948، بل إن علاقتهم بالأرض كانت لصيقة وعليها إعتمدوا للبقاء. وعلى أية حال، زراعة إسرائيل لأنواع الفليفلة والبطاطا في الصحراء يعتبر نشاطاً زراعياً فاشلاً ولا لزوم له. هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل تخالف القوانين، عندما تسرق المياه من دول مجاورة وتزرع أرضاً لا تملكها.

سوف يتجاوز هذا الجزء الشعارات المتداولة في محاولة لترسيخ بعض الحقائق حول الاستفادة من المياه والصراع حول المياه في فلسطين التاريخية. وهنا نجد أن السجلات تتحدث أكثر حول سوء الإدارة وإرتفاع معدلات الضخ التي لا يمكن دوامها والتحكم الإسرائيلي المتنامي بموارد المياه. لكن الصراع ليس مستعصياً على الحل، وذلك حسب مبادئ المشاركة في المياه في قانون المياه الدولي، أو إذا جرى الحل تحت إدارة كيان سياسي واحد.

الموارد

تُظهر **الخريطة 4-18** موارد *المياه السطحية والجوفية* المتوفرة لسكان فلسطين التاريخية (الإنتدابية). المورد المائي السطحي الرئيس هو نهر الأردن. يتشكل الجزء الشمالي من نهر الأردن من التقاء ثلاثة روافد أصغر منه – الحاصباني (ينبع في لبنان)، بانياس (ينبع في مرتفعات الجولان السورية المحتلة)، ونهر دان (ينبع في فلسطين عام 1948). يصب هذا الجزء الشمالي في بحيرة طبرية (وتُعرف أيضاً باسم بحر الجليل أو Lake Kinneret)، الواقعة على مستوى 200 م تحت سطح البحر. لغاية عام 1964، كان الجزء الجنوبي من نهر الأردن يتدفق انطلاقاً من بحيرة طبرية، حيث يلتقي نهر اليرموك ليصب في النهاية في البحر الميت – أخفض جسم مائي على سطح كوكب الأرض، بمقدار 415 م تقريباً تحت سطح البحر.

كان المصدر المائي الرئيس، على الدوام، هو المياه الجوفية

471 Israel CBS, No. 57, 2006 Table 1.2.
472 استند جزئياً إلى *Power and Water in the Middle East: The Hidden Politics of the Palestinian-Israeli Water Conflict* (Zeitoun 2008), and *The "Prior Use" Argument: Establishing Benchmarks and Implications of Historic Water Use* (NSU 2008). شكر خاص إلى Clemens Messerschmid.

خريطة 4-18: مصادر المياه في فلسطين (1920-1943)

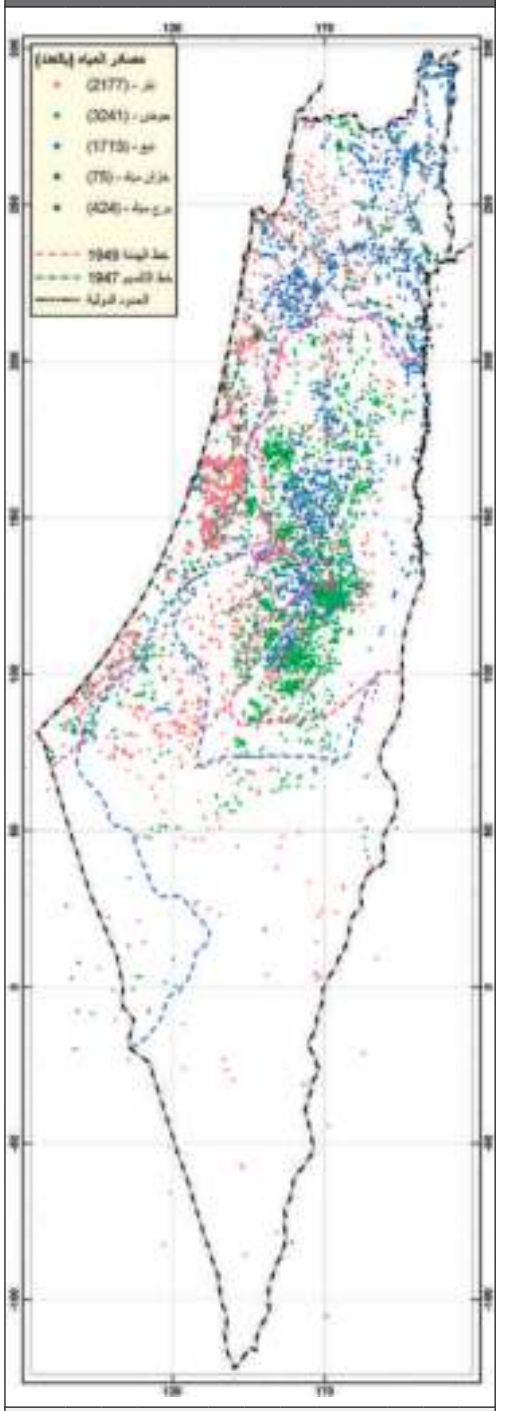

المصدر: مستخرج من خرائط مساحة فلسطين مقياس 1:20,000

خريطة 4-19: مصادر المياه في فلسطين: المياه السطحية والجوفية

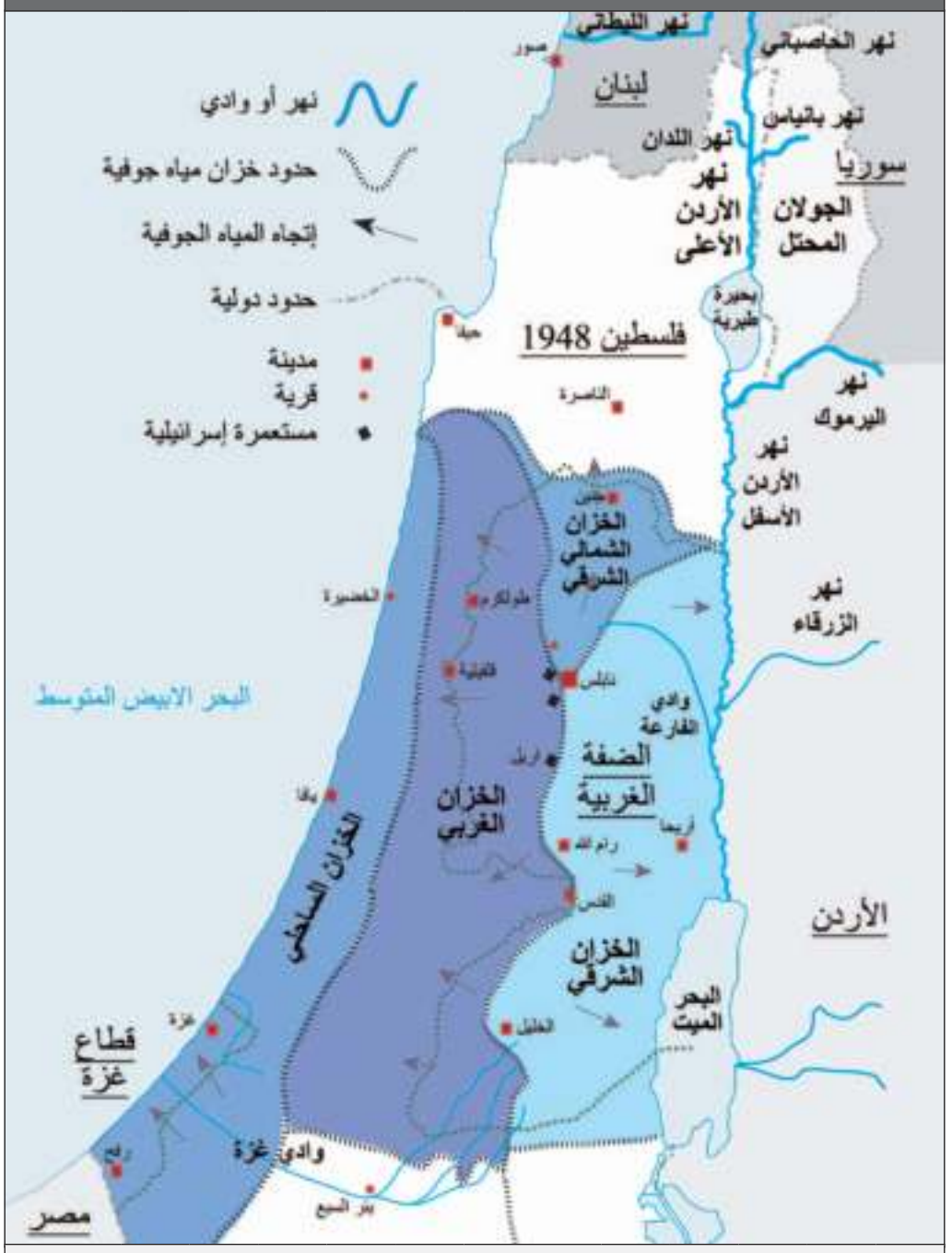

المصدر: خريطة معدلة من (PASSIA)
Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA); Center for Economic and Social Rights; Executive Action Team (USGS) Overview of MidEast Water Resources.

الاستيلاء على الموارد المائية والحفاظ على السيطرة عليها

الفترة العثمانية

كانت الموارد المائية، خلال الحكم العثماني، تُعتبر عائدة للأرض التي تنبع منها. وفي حين تم تطوير خطط ري واسعة المجال في سوريا على طول ضفتي نهري دجلة والفرات المستويتين، كانت الأراضي القابلة للزراعة الموجودة على طول وادي الأردن مرتفعة بحيث لم يكن بالإمكان تطويرها بصورة شاملة قبل اختراع المضخات المائية الكهربائية. ظهرت الزراعة المروية في فلسطين بصورة طبيعية في المناطق التي تضم الينابيع الكبرى – على سبيل المثال، حول بيسان، وفي وادي الفارعة، وفي أريحا. وظل القسم الأكبر من الزراعة في فلسطين أيام الانتداب زراعة بعلية، مع تطوير آبار مياه في مناطق متفرقة في أواخر فترة الانتداب.[473] منحت السلطات العثمانية امتيازاً لشركة كهرباء يافا (شركة كهرباء فلسطين لاحقاً) لتوليد الكهرباء بالطاقة المائية على نبع العوجة،[474] وهو ما أدى في النهاية إلى منح حكومة الإنتداب "امتياز روتينبرغ" (انظر **القسم 3-1 (د) الحدود مع الأردن**). كما مُنح امتياز آخر لاستخدام نهري الأردن واليرموك إلى المواطن اليوناني يوريبيديس مافروماتيس Euripides Mavrommatis.[475] خلال هذه الفترة، بدأ اهتمام القادة الصهاينة بالموارد المائية، فقد اقترح تيودور هرتزل أن يقوم البريطانيون بشق قناة بين نهر النيل وصحراء سيناء، وصرح بأن "المؤسسين الحقيقيين للدولة الجديدة – القديمة هم مهندسو المنشآت المائية".[476]

الطموحات الصهيونية قبل عام 1984 (المياه والحدود)

ربطت المنظمة الصهيونية العالمية أيضاً الموارد والاحتياجات المائية بالحدود السياسية أثناء مناقشاتها ومطالباتها من الدولتين المستعمرتَيْن فرنسا وبريطانيا (انظر **الخريطة 1-5 وحدود فلسطين، القسم 3-1**). في عام 1919، شرح رئيس اللجنة الصهيونية، حاييم وايزمن، رأيه بوضوح أمام رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج: "يعتمد كامل المستقبل الاقتصادي لفلسطين على توفر الموارد المائية للزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية، ويجب توفير تلك الموارد من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني..... [نحن] نعتبر أن من الأهمية بمكان أن تضم الحدود الشمالية لفلسطين نهر الليطاني، وذلك لمسافة 25 ميلاً تقريباً فوق المنعطف، إضافة إلى المنحدرات الغربية والجنوبية لجبل حرمون".[477]

473 *The "Prior Use" Argument: Establishing Benchmarks and Implications of Historic Water Use, 1920-1948.* Unpublished. Ramallah, West Bank, Negotiation Support Unit, Negotiation Affairs Department, Palestine Liberation Organisation, NSU (2008).

474 *Palestine Agreements 1924-1937.* Agreements signed by the British Mandate Authorities, UK National Archives Dominions Office Record DO 118/69/1, DO (1927); *Draft Agreement 13th October 1927 Between Field Marshall the Right Honourable Herbert Charles Onslow and the Jaffa Electric Company Limited,* UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/134/6, CO (1947).

475 Case *concerning the Re-Adaptation of the Mavrommatis Concessions* - Opinion of the Attorney General and Mr. Fachiri, UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/131/1-3, CO (1927).

476 Trottier, J.Hydropolitics in the West Bank and Gaza Strip, Jerusalem: PASSIA, p41.

477 Frederiksen, H D, *The World Water Crisis: Ramifications of Politics Trumping Basic Responsibilities of the International Community,* Water Resources Development 19(4), 2003, pp 593-615.

انظر أيضاً Peace Conference (British Delegation) - Eastern Mission (Turkey), Files 76-91, *Correspondence between British Foreign Office and World Zionist Organization regarding control of the Litani and Yarmouk Rivers,* UK Foreign Office record FO 608/274.
رغم أن الأراضي المحيطة بنهر الليطاني (ولكن ليس جبل الشيخ) احتُلت من قبل إسرائيل خلال الفترة 1978-2000، وكان الجيش الإسرائيلي يستخدم مياه الليطاني، لا وجود لدليل على تحويل نهر الليطاني لاستخدام مياهه في إسرائيل. انظر النقاش في Amery (2000), Amery and Wolf (2000) and Medzini (2001). الطبيعة الطبوغرافية الجبلية للمنطقة تجعل المشروع غير مجدٍ اقتصادياً.

جدول 4-13: توزيع استعمالات المياه للعرب واليهود حسب سجلات 1920-1943

الحجم	ينابيع		آبار		غير محدد		المجموع *	
	فلسطيني	يهودي	فلسطيني	يهودي	فلسطيني	يهودي	فلسطيني	يهودي
مليون م3 /سنة	313	133	224	440	24	35	561	607
%	**70**	**30**	**34**	**66**	**41**	**59**	**48**	**52**

المصدر: NSU (2008), based on many sources, including Pälastina (1927) and Ruppin (1916).
ملاحظات: العلامة (*) بعد رقم التوزيع لجريان مياه "غير محدد" تعني استهلاك مياه مقدر حسب استعمال الأراضي وسجلات المزارع.

شكل 4-3: معدل استهلاك المياه الفلسطيني والإسرائيلي في الفترة 1940-2005

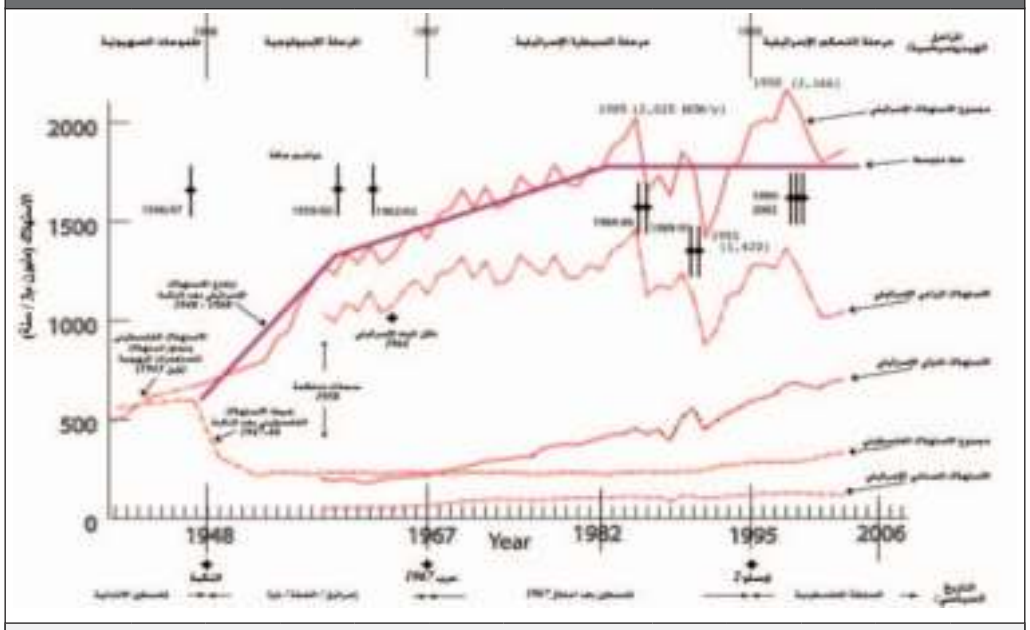

المصدر: 1940-1958: Bench Mark Report, Zeitoun (2008); from 1958: Mainly Israel Water Commission (2002). Fresh-water production figures do not include production from wastewater re-use or desalination. Also, Mark Zeitoun, Power and Water in the Middle East, London, New York: I. B. Tauris, 2008, p.134.

ورغم أن السلطات الاستعمارية، التي كانت تتصرف بالنيابة عن مالكي الأراضي، كانت تجادل في تلك المطامح الصهيونية في الأراضي، ورفضها في نهاية الأمر، فإن اهتمام الصهاينة بالحصول على الأراضي تجلّى بأساليب أخرى في ما يتعلق بموارد المياه. كانت الصهيونية تعتبر أن الزراعة "وسيلة 'لاسترداد' الأراضي من حالة "الخراب" التي كان يُعتقد أنها تعاني منها، وسيلة لجعل الصحراء تُزهر، مصدراً للتجدد الروحي للمهاجرين اليهود ووسيلة لمساعدتهم على التجذّر في فلسطين".[478] وقد حمل هذا الدافع الأخير، طابعاً براغماتياً سياسياً. كانت زيادة "قدرة الاستيعاب" في فلسطين [أي قدرة فلسطين على إستيعاب المهاجرين اليهود وليس سكانها الأصليين] أحد الأسباب التي قدمتها السلطات البريطانية للحد من الهجرة اليهودية. وكان تحويل الأرض التي كانت سابقاً "غير منتجة" إلى أرض تتمتع بخطط ري واسعة النطاق يزيد من كمية الطعام المتوفرة – وحسب التفكير العرقي الذي كان يسيّر جهود الدعوة الصهيونية– ويزيد أيضاً عدد المهاجرين اليهود الذين يمكن للأرض إعالتهم. وهكذا وضعت عدة خطط ري واسعة النطاق عندما تضافرت جهود تأسيس شعب وجهود بناء الدولة قبل عام 1948، وشمل ذلك سحب المياه من سكان غزة لري النقب.[479] وكانت أكثر الخطط طموحاً هي خطة Lowdermilk في عام 1943، وقد وضعت "لاستيعاب" "أربعة ملايين لاجئ يهودي"،[480] وخطة Hays[481] لعام 1948.

ويُعزى إلى خطة Hays أهمية كونها أول من اقترح فكرة إنشاء "شبكة المياه الفلسطينية" – وهو مشروع رفضته على الفور الدولتان الشريكتان في نهر الأردن، وهما سوريا والأردن، لأنه يسعى لتحويل الجزء الشمالي من نهر الأردن وضخه من الحوض إلى صحراء النقب لصالح إسرائيل. هذا وقد نفذت إسرائيل الخطة عام 1964 تحت اسم شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية، في ظل ظروف سياسية متقلبة. وبالرجوع إلى عهد الإنتداب، نجد أنه رغم أن استعمال الفلسطينين للمياه من الينابيع والعيون ضعف إستعمال اليهود، إلا أن الاستعمال الكلي للمياه مال لصالح اليهود بسبب سحب المياه من الأبار بمعدات ميكانيكية بحيث أصبح متساوياً مع الفلسطينين في عام 1943، كما يظهر **الجدول 4-13** و**الشكل 4-3**.

1948-1967 (معارك وخطط)

تعتبر الفترة بين نكبة 1948 ونكسة عام 1967 واحدة من أكثر الفترات اضطراباً في تاريخ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على الماء، بل في تاريخ النزاعات المائية العالمية. وتتميز الفترة المذكورة بالتطوير السريع لقطاع الماء في إسرائيل، وبالتطوير الضئيل في الجانب الفلسطيني، وبتصادم الاستراتيجيات العربية والإسرائيلية لتأمين حصص أكبر من مجرى نهر الأردن.

يُظهر **الشكل 4-3** كيف أدى إقتلاع الأهالي والتهجير العرقي نتيجة النكبة إلى انخفاض فوري في استهلاك الفلسطينيين للماء. وبعد ذلك ارتفعت معدلات استجرار الماء في الضفة الغربية وغزة ارتفاعاً طفيفاً في ظل الحكم الأردني في الضفة والحكم المصري في غزة. ويمكن عزو الجزء الأكبر من ارتفاع المعدلات إلى تطوير المضخات زهيدة التكلفة، أكثر من عزوه إلى بذل أية جهود للتطوير الممنهج. نجد في المقابل، وفي تناقض صارخ مع هذا الوضع، أن دولة إسرائيل الوليدة شرعت بتنفيذ "مهمة مائية" مكتملة[482] الجوانب كانت "العقيدة الصهيونية" خلالها تملي تطوير القطاع المائي. ولم يجر التخلي مطلقاً عن أية خطة لمستوطنة زراعية جديدة لمجرد ارتفاع كلفة التزويد بالماء".[483] وقد ركّز خبراء الماء الإسرائيليون جهود التطوير على موارد المياه الجوفية التي يمكن الوصول إليها بسهولة بدل التركيز على المياه السطحية لمجرى نهر الأردن، الذي كانت كل من سوريا والأردن تشغل ضفته المقابلة. يظهر الشكل 4-3 ارتفاع مجموع استهلاك المياه إلى الضعف، من 600 مليون متر مكعب سنوياً عام 1948 تقريباً، إلى 1600 مليون متر مكعب سنوياً عام 1967. نلاحظ أن قطاع استهلاك الماء الأكبر والأسرع نمواً بكثير، هو القطاع الزراعي [بغرض إستغلال أراضي اللاجئين].

عندما أدرك خبراء الهيدرولوجيا الإسرائيليون أن الدولة كانت تجر الماء بمعدل يكاد يصل الحد الأعلى الممكن لعدم نضوب المصدر (لا سيما من الخزان المائي الجوفي الواقع قرب الساحل)، اصبحت فكرة تطوير المياه السطحية في مجرى نهر الأردن من أقصى الأولويات.[484] بدأت المحاولات الإسرائيلية لتحويل المجرى الشمالي لنهر الأردن ببناء مسرب لشبكة المياه الوطنية عند جسر بنات يعقوب (الموقع الأفضل من حيث الارتفاع) عام 1955. لكن محاولات التحويل جوبهت من قبل سوريا بقصف من مدافع الدبابات وبمعارك دبلوماسية في الأمم المتحدة. ورغم أن حملة سوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لوقف التحويل لاقى دعماً من خلال الفيتو الروسي، فإن أعمال التحويل لم تتوقف إلا بعد تلويح الولايات المتحدة بفرض العقوبات على إسرائيل.[485]

أما الخطط المائية السورية والأردنية خلال نفس الفترة فقد كانت تسيّرها اعتبارات وطنية ومائية عملية: تلبية احتياجات ما يزيد على 700,000 لاجئ فلسطيني (وخصوصاً الذين ذهبوا إلى الأردن). ومن بين تلك الخطط خطة بيكر – هرتزا Baker-Harza عام 1953؛[486] و"خطة التطوير الموحد" المعروفة عام 1953[487]، والدراسة الزراعية التي أجرتها وكالة الغوث (الأونروا) عام 1954[488]، و"الخطة العربية" عام 1954.[489] كما أنشأت الأردن دائرة مياه الضفة الغربية عام 1965 بغية إدارة الموارد المائية في الضفة. أدى تصاعد التوتر بشأن المياه في نهاية الأمر إلى قيام مبعوث الولايات المتحدة إيريك جونستون Eric Johnston بجهود وساطة توّجت عام 1955 بما عرف "بخطة جونستون" التي كانت تقترح تحديد حصص في المياه على أساس احتياجات الري الزراعية.[490] لقيت جهود جونستون التقدير من معظم الأطراف المعنية نظراً لمقاربتها الموضوع على أساس تحديد الاحتياجات المائية لكل فرد بصورة متساوية، وما تزال الخطة تحظى بالاعتبار حتى اليوم.[491] قبلت إسرائيل الخطة

478 *Land-Water Nexus in the Israeli-Palestinian Conflict.* Journal of Palestine Studies 25(3), (1996) p. 276. El Musa, S.

479 *Water for Jewish Settlements in Southern Palestine*. مراسلات مختلفة من مكتب الكومنولث، بما في ذلك PALCOR Bulltetin of 11 June 1947, UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/479/5, CO (1947).

480 Wolf, A. T. *Hydrostrategic "Territory in the Jordan Basin: Water, War, and Arab-Israeli Peace Negotiations"*. Water in the Middle East: A Geography of Peace. A. Wolf and H. Amery. Austin, USA, University of Texas Press, (2000).

481 Hays, J. B., *T.V.A on the Jordan - Proposals for Irrigation and Hydro-Electric Development in Palestine.* Washington, DC, USA, A Report Prepared Under the Auspices of the Commission on Palestine Surveys, Public Affairs Press, assisted by A.E. Barrekette, with an introduction by Walter C. Lowdermilk, (1948).

482 Allan, J.A., *The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy,* London, UK: I.B. Tauris (2001).

483 Galnoor, I., *Water Policymaking in Israel.* Policy Analysis 4(3): 345, (1978).

484 *The Parliamentary Committee of Inquiry on the Israeli Water Sector.* headed by MK David Magen, Jerusalem, Israeli Knesset, PCIIWS (2002): 41.

485 Medzini, A., *The River Jordan: Frontiers and Water.* London, UK, School of Oriental and African Studies (2001): 66

486 *Yarmouk-Jordan Valley Project Appraisal Report,* prepared by Michael Baker Jr., Inc., Rochester Pennsylvania and Harza Engineering Company, Chicago, Illinois, USA. Jordan, Cooperative Department, Water Resources Development, Ministry of Finance, Government of the Hashemite Kingdom of Jordan, Baker-Harza (1953).

487 Main, C. T., Inc, *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region,* prepared at the request of the United Nations under direction of the Tennessee Valley Authority by Chas. T. Main, Inc. Boston, Massachussets, USA (a.k.a. "The Main Plan" or "The Unified Development Plan"), (1953).

488 *Jordan Valley Agriculture Economic Survey,* prepared by UNRWA Economic Staff, 1954. Vienna, Austria, UNRWA (1954).

489 الخطة العربية لتطوير الموارد المائية في وادي الأردن، آذار/مارس 1954. الخطة العربية (1954).

490 Johnston, E., *Johnston Allocation of Jordan River Waters 9/30/55 ("The Johnston Plan").* U.S. National Archives and Records Administration, College Park Maryland. NND927340, declassified 9/30/04, (1955).

بصورة مشروطة، ورفضتها الجامعة العربية على أساس أنها تنطوي ضمناً على الاعتراف بإسرائيل.

تمكنت إسرائيل في النهاية من تطوير شبكة المياه الوطنية بالكامل، ووضعت المسرب في موقع أقل انكشافاً (وإن كان أكثر انخفاضاً بكثير ويتطلب طاقة أكبر) على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبرية. اعتبر جيرانها العرب تطوير الشبكة سرقة صريحة للماء. لكن الطيران الحربي الإسرائيلي أحبط محاولات سوريا لتحويل مجرى الحاصباني عن مجرى الأردن الشمالي. وقد توجهت أولى العمليات العسكرية، التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية في الأول من كانون الثاني/يناير 1965، لإحباط سرقة المياه العربية، ضد شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية.[492] واستمرت المناوشات بين إسرائيل والعرب حتى عام 1966، رغم الوعود التي بذلتها الولايات المتحدة بتقديم السلاح لإسرائيل مقابل وضع حد للهجمات الإسرائيلية ضد العرب.[493]

(السيطرة) 1967-1995

هناك جدل مستفيض حول دور المياه كدافع لشن حرب عام 1967. يرى شريف الموسى، مثلاً، أن "كون إسرائيل قد استفادت استفادة كبرى من موارد المياه التي استولت عليها عام 1967 لا يجعل من الماء بالضرورة دافعاً مقبولاً في هذه الحالة. فلم تكن نتيجة حرب حزيران/يونيو 1967 بأية حال أكيدة لدى حدوثها مثلما تبدو الآن لدى استرجاع الأحداث، تماماً مثلما أن الفائدة الكبرى التي حصلت عليها إسرائيل من اليد العاملة الرخيصة الفلسطينية لا تعني بأنها كانت ستشن حرباً للحصول عليها [بإحتلال الضفة وغزة]".[494] وهناك مصادر أخرى تفيد بأن المياه والأراضي كانتا الدافعين الرئيسيين لشن الحرب. يورد بولوك ودرويش[495] قول أرييل شارون: "يعتقد الناس عموماً أن يوم الخامس من حزيران/يونيو 1967 هو اليوم الذي بدأت فيه حرب الأيام الستة. التاريخ المذكور هو التاريخ الرسمي. والواقع أن حرب الأيام الستة كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ بعامَيْن ونصف، أي يوم أن قررت إسرائيل التصدي لتحويل نهر الأردن الذي شرعت الدول العربية الواقعة عند أعلى مجرى النهر بتنفيذه".

والواقع أن الاستيلاء على الأراضي عام 1967 منح إسرائيل سيطرة تامة على جميع المناطق الواقعة على ضفتي المجرى الشمالي لنهر الأردن، وعلى منبع نهر بانياس، والضفة الغربية للمجرى الجنوبي لنهر الأردن، وجميع الأحواض المائية الصخرية الأربعة الواقعة على طرفي الحدود. وكان لذلك تأثير جوهري على التطوير المستقبلي لموارد المياه ولاستخدامها. فقد غيرت "نتيجة حرب الأيام الستة العلاقة الإستراتيجية المائية بين إسرائيل وجيرانها، كما غيرت ميزان القوى بينهما... وقد حال هذا التغيير في الوضع الإستراتيجي المائي الإسرائيلي وكذلك التفوق العسكري الإسرائيلي الواضح، دون قيام الأطراف العربية بتحدي المشاريع المائية الإسرائيلية أو تحدي استفادة إسرائيل من المياه".[496]

اتضح التأثير المذكور فوراً لدى صدور الأوامر العسكرية الإسرائيلية الأولى إلى السكان الفلسطينيين بخصوص القيود المفروضة على حفر الآبار،[497] وذلك عندما تسلمت الإدارة المدنية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تشغيل دائرة مياه الضفة الغربية، المموَّلة من قبل الأردن التي تضم طاقم موظفين فلسطينيين. خلال النصف الأول من "مرحلة السيطرة" هذه ارتفع معدل استهلاك الإسرائيليين من الماء باطراد (الشكل 4-3)، وذلك مع استمرار إسرائيل

خريطة 4-20: سحب مياه الآبار في خزان المياه الجوفية الغربي (2005)

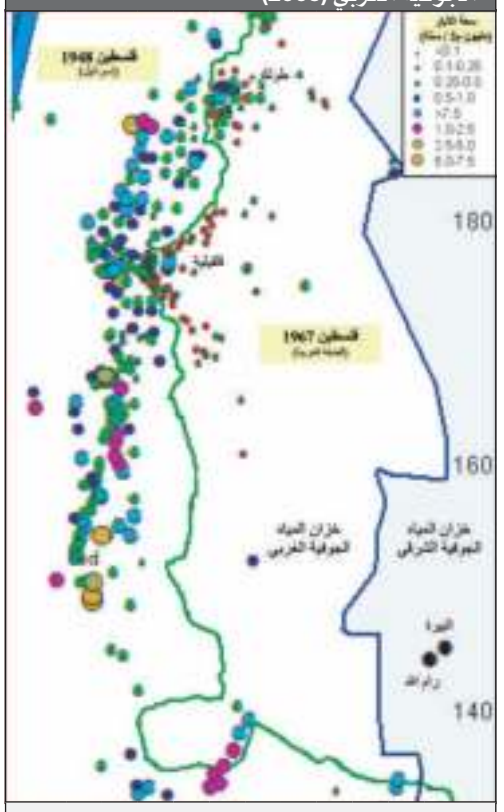

المصدر: Messerschmidt, C., Till the Last Drop: The Palestinian Water Crisis in the West Bank, in: Khatib I et al (ed), Water Values and Rights, Ramallah, Palestine: Palestine Academy Press, 2005.

في إيجاد موارد جديدة لتأمين احتياجات القطاع الزراعي، واحتياجات سكانها الذين كان عددهم يتنامى (لا سيما مع قدوم موجات المهاجرين الروس). كما وجدت إسرائيل نفسها مسؤولة عن تأمين الاحتياجات المائية للفلسطينيين الذين احتلت أراضيهم، وبذلت الحد الأدنى من الجهود لتطوير قطاع الماء في الضفة الغربية وغزة. فقد كان الجزء الأكبر من الجهود في الأراضي المحتلة مكرَّساً لسكان المستوطنات الإسرائيلية. وفي عدة حالات،كانت تتم عقد اتفاقات مع وجهاء بعض القرى الفلسطينية لربط القرية بشبكات الماء التي أنشئت للمستوطنات. وهكذا زوَّدت إسرائيل الفلسطينيين بالماء لضمان عدم تخريب خط الأنابيب ولتأمين القبول بوجود المستوطنة.[498]

وكما تُظهر **الخريطة 4-20**، قامت إسرائيل بعد ثلاثين عاماً تقريباً من احتلال الضفة الغربية وغزة بتأمين سعة فائقة الضخ لأحواض الضفة الغربية. وتنامى إحساس الفلسطينيين بالغبن لدى إدراكهم أن دائرة مياه الضفة الغربية كانت تؤمّن احتياجات الإدارة المدنية الإسرائيلية أكثر مما تؤمّن احتياجات السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، إضافة إلى أن المستوطنين كانوا يدفعون مبالغ أقل لقاء حصولهم على الماء من شبكة الأنابيب ذاتها. وقد اتبع شارون الذي كان وزير الزراعة لغاية عام 1981، سياسة هدفت إلى إضعاف الكفاءة التقنية الفلسطينية ضمن دائرة مياه الضفة الغربية، من خلال عدم توظيف خبراء هيدرولوجيين فلسطينيين[499] وحلّ دائرة حفر الآبار الفلسطينية.[500]

كانت تأثيرات القيود المفروضة على تطوير المياه في المناطق الفلسطينية (وما تزال) تصيب أكثر ما تصيب المزارعين الذين يعتمدون على الأمطار غير المنتظمة، أو سكان القرى التي لا تضم شبكة أنابيب لتزويدها بالماء. وهكذا تحولت المياه إلى قضية مرتبطة بالاحتلال، مثلما أصبح مصير اللاجئين ووضع القدس "قضايا" لم يتم البت فيها. وعندما بدأت مفاوضات مدريد ومن بعدها مفاوضات أوسلو، كانت تداعيات وقف عملية التنمية أو الحد من التنمية في قطاع المياه، في الضفة الغربية وغزة، وما قابلها من جهود حثيثة للتنمية في الجانب الإسرائيلي، قد وصلت إلى أقصى حالات الاختلال بين مواقف الطرفين، لصالح إسرائيل. كانت القوانين أو النظم أو السيارات العسكرية الإسرائيلية تؤمّن السيطرة الكاملة على جميع الموارد الواقعة على طرفي الحدود، باستثناء الينابيع الطبيعية التي لا يمكن التحكم بها في بعض أجزاء الضفة الغربية.

جدول 4-14: تخصيص أو استهلاك المصادر المائية بين فلسطين 1967 وإسرائيل (فلسطين 1948) لعام 2003

مصادر المياه المشتركة على جانبي خط الهدنة	المقرر أو المستهلك (مليون متر مكعب / سنة)	
مصدر المياه	إسرائيل	فلسطين
مياه سطحية		
نهر الأردن 1	660	0
وادي الفارعة 2	6	6–12
وادي غزة 3	25	0
المجموع الجزئي	691	9
مياه جوفية		
خزان المياه الجوفية الشرقي 4	40	68
خزان المياه الجوفية الشمالي 4	103	42
خزان المياه الجوفية الغربي 4	340	16 - 22
خزان المياه الجوفية الساحلي 5	429	135
المجموع الجزئي	912	267
المجموع	**1,603**	**276**

ملاحظات:

1- (SUSMAQ 2001b: Table 5.1). This includes all sources from the Upper Jordan River, but not the return flows from groundwater into the Lower Jordan River. Estimates of the amount abstracted by Israel from the Lake of Tiberias through the NWC vary from 345 (HSI 2004: 288) to 400 (Markel 2004a) to 460 MCM/y (Jridi 2002: 24) to 500 MCM/y (UNEP 2003: 11). The maximum pumping capacity of the NWC is elsewhere cited as 1.5 MCM/day, or 550 MCM/y (Cohen 2004a). Local use of Tiberias water is estimated at 70 MCM/y.
2- Wadi al Far'a is technically not a transboundary resource as it lies completely within the political borders of the West Bank (Map 4.19). An estimated 6 MCM/y is captured by Israeli sources inside the closed military zone through the "Tirzah Reservoirs", which are observable from Highway 90 in the Jordan River Valley (NSU 2005c: 21).
3- (SUSMAQ 2001b: 150). Estimated average annual flow. This flow in particular is highly variable, ranging from 0-100 MCM/y, depending on climatic conditions.
4- Official allocation figures from the Oslo II Interim Agreement, Article 40 (Oslo II 1995).
5- Allocations from the Coastal Aquifer were not specified by Oslo II. The figure of 429 MCM/y is actual Israeli abstraction in 2002/2003 (HSI 2004: VII); the Palestinian figure of 135 is actual consumption, estimated at 80 MCM/y over the estimated sustainable yield of the Gazan portion of the Coastal Aquifer (Almasri 2008).

491 Attili S and D Phillips, *The Jordan River Basin: 1. Clarification of the Allocations in the Johnston Plan.* Water International (2007), 31(5): 16 – 38.
492 JVL, *Modern Israel and the Diaspora.* Retrieved 15 December 2006, (2006).
493 US Embassy, *Report on Meeting to address response to Israeli Security and Water Security Concerns.* Tel Aviv, Israel, US Embassy in Israel telegram to US Department of State, Washington, 26 February 1965 (published by the Jewish Virtual Library as *The United States Hears Israeli Concerns on Security and Water Rights),* (1965).
494 El Musa, S. *Water Conflict - Economics, Politics, Law and Palestinian-Israeli Water Resources.* Washington DC, USA, Institute for Palestine Studies, (1997): 218.
495 Bullock, J. and A. Darwish Water Wars: *Coming Conflicts in the Middle East.* London, St Dedmundsbury Press, (1993).
496 Feitelson, E., *The Ebb and Flow of Arab-Israeli water conflicts: are past confrontations likely to resurface?* Water Policy 2000(2): 343-363, (2000): 350
497 وتشمل، دون أن تقتصر على، الأوامر العسكرية 92 (1967): 158 (1967)؛ (1974): 457؛ 498 (1974). قام العديد من الكتّاب بدراسات معمقة للتحكم الذي مارسته إسرائيل على الموارد المائية في المناطق الفلسطينية المحتلة عبر وسائط قانونية، بعض الأعمال التي يُنصح بالاطلاع عليها:
el Musa (1997: Ch. 4); Messerschmid, C. Till the Last Drop... The Palestinian Water Crisis in the West Bank, Hydrogeology and Hydropolitics of a Regional Conflict. *In*: Khatib, I., K. Assaf, D. Clayes and A. Haj Daoud, *Water Values and Rights.* Ramallah, Palestine: Palestine Academy Press (2005); and COHRE *Ruling Palestine: A History of the Legally Sanctioned Jewish-Israeli Seizure of Land and Housing in Palestine.* Geneva, The Centre on Housing Rights and Evictions + BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, (2005).
أصبح الجو القانوني الناتج عن ذلك جواً ينطوي على "ازدواجية قانونية"، فقد كانت هناك منظومة قانونية خاصة بالمستوطنين الإسرائيليين وأخرى خاصة بالفلسطينيين (Eyal Benvenisti, in el Musa (1997: 263)).
498 Zeitoun, M., *Power and Water: The Hidden Politics of the Palestinian-Israeli Conflict.* London, I.B. Tauris, (2008).
499 el Musa, S. Water *Conflict - Economics, Politics, Law and Palestinian-Israeli Water Resources.* Washington DC, USA, Institute for Palestine Studies, (1997): 272
500 *The History of Cooperation through the JWC. Ramallah,* West Bank, 5 September 2005, (2005, personal Nassereddin, T.,On communication).

عام 1995 وما بعد (التخصيص غير المتكافئ في الضفة الغربية وقطاع غزة)

تم تثبيت التخصيص غير المتكافئ وشروط التعاون بشأن موارد المياه على طرفي خط الهدنة والمتواجدة حتى اليوم، في المادة 40 والجدول 10 في اتفاقية أوسلو الثانية لعام 1995. وتتحكم إسرائيل حالياً، عام 2009، بنسبة 90% من موارد المياه الواقعة على طرفي خط الهدنة، بعد أن كانت تلك الموارد بيد الفلسطينيين قبل النكبة، وذلك كما يتضح من **الجدول 4-14**. وقد رسخت شروط المادة 40 من اتفاقية أوسلو الثانية لعام 1995، التي وافقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا التخصيص غير المتكافئ لصالح إسرائيل.

ويتضح عدم التكافئ في السيطرة على موارد المياه والاستفادة منها بين الفلسطينيين والإسرائيليين بطرق أخرى عديدة. فالإسرائيلي العادي يستهلك من الماء أربعة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني العادي (320 لتراً تقريباً مقابل 70 لتراً تقريباً للشخص/يومياً).[501] في بعض الأماكن، مثل جنوب الضفة الغربية (حول قرية توينى، على سبيل المثال)، يستهلك المستوطن الإسرائيلي العادي عشرة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني العادي الذي أقيمت المستوطنة على أرضه – ومع ذلك فهو يدفع أقل من عُشْر التكلفة ٠،٨٥ دولاراً أميركياً (3.5 شيكل NIS) للمتر المكعب (أو أقل) ثمن الماء الذي تزود به إسرائيل المستوطنة عبر شبكة الأنابيب، مقابل 8.50 دولاراً أميركياً (35 شيكل NIS) للمتر المكعب (أو أكثر) ثمن الماء الذي يزوَّد به الفلسطينيون عبر صهاريج.[502] وبالإضافة لما تقدم، وفي حين يستهلك القطاع الزراعي في المجتمعين كليهما 50-70% من مجموع استهلاك الماء، فإن هذا القطاع يُعتبر هامشياً في إسرائيل لأنه يمثل 1.5-2% من الناتج المحلي الإجمالي)،[503] لكنه يُعتبر حيوياً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني فهو يمثل (20-30%) من الناتج المحلي الإجمالي.

من السيطرة إلى الهيمنة (أوسلو وما بعد)

اعترفت اتفاقية أوسلو الثانية رسمياً بحقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية – رغم أنه لم يجر تقدير كمية تلك المياه (ناهيك عن تطبيق الحقوق)، ولم يجر شمل غزة بها. أفرزت اتفاقية أوسلو الثانية مؤسستين: سلطة المياه الفلسطينية ولجنة المياه المشتركة. وقد أدى تشكيل نظير فلسطيني رسمي فعلياً إلى تحويل شكل التحكم الإسرائيلي بالموارد المائية من تحكم سيطرة إلى تحكم هيمنة.

بدأت أولى المحاولات الفلسطينية المهمة للتطوير "الوطني" لقطاع المياه مع تشكيل سلطة المياه الفلسطينية، عام 1995. ورثت تلك المؤسسة الوليدة عبئاً ثلاثياً: مسؤولية تأمين الاحتياجات المائية لما يزيد على ثلاثة ملايين مواطن فلسطيني من مخصصات غير متكافئة إلى حد كبير؛ وتطوير قطاع مائي بالغ التخلف؛ وشروط عمل صعبة بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة. رغم كل ذلك، سعت سلطة المياه الفلسطينية للقيام "بمهمتها المائية"، في محاولة لمحاكاة التطور السريع للقطاع المائي الإسرائيلي بعد عام 1948. وسرعان ما تبنت منهجية إدارية شديدة المركزية مخالفة بذلك البنى الإدارية التقليدية التي أنشأتها المجتمعات المحلية من تلقاء نفسها (كما في أريحا)[504] أو الدوائر الهندسية المائية الفعالة في البلديات (وخصوصاً في مدينة غزة، وفي نابلس ورام الله والخليل).

تدَّعي تقارير سلطة المياه الفلسطينية أن إنجازاتها، نتيجة استثمار ما يقارب مليار دولار أميركي خلال الفترة 2002-1996، تتضمن: إنشاء وتطوير مؤسسة سلطة المياه؛ وزيادة بلغت 30% من مجمل إنتاج الماء؛ تقليص معدلات الفاقد من الشبكات بنسبة 5-20%؛ وزيادة عامة في التغطية بشبكات الماء.[505] كما ويمكن أن تضيف سلطة المياه هنا الثناء الذي تلقته على ما اعتبرته عدة جهات خارجية تعاوناً مثالياً بين أعداء الأمس، من خلال لجنة المياه المشتركة.[506]

لكن الإنجازات الفعلية في القطاع المائي الفلسطيني ليست على هذا النحو من الإيجابية التي يجري تصويرها بها. ورغم أن الإنتاج الإجمالي للمياه ربما ازداد خلال الفترة 2002-1996 (ثمة جدل بهذا الشأن)، فإن الاستهلاك الوسطي للفرد خلال نفس المدة قد انخفض؛[507] وهناك أكثر من 200,000 شخص في أكثر من 100 تجمع سكاني لا تصلهم مياه عبر شبكات أنابيب؛[508] كما تستمر نوعية الماء في التدهور، لا سيما في غزة. والواقع أن أزمة نوعية الماء في غزة موجودة على نحو واضح – فمعدلات النترات والكلور والملح تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف المعدلات التي تحددها منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، في 90% من الآبار.[509]

ويؤكد فشل تحوّل اتفاقية أوسلو المؤقتة إلى حل دائم للصراع أن الفلسطينيين وسلطة المياه الفلسطينية سوف يتابعون تحمّل هذا العبء الثلاثي في المستقبل. وكثيراً ما يشعر الفلسطينيون المختصون في مجال المياه، الذين يحاولون إدارة موارد المياه بشكل صحيح في أرض تتحكم إسرائيل بجغرافيتها إلى حد كبير، بالإحباط إزاء إجراءات منح التراخيص غير المتكافئة في لجنة المياه المشتركة لصالح إسرائيل. وبعد سنوات من الجهود العقيمة والمشاريع التي كانت تجري إعاقتها بسبب طريقة العمل التي تفرضها إسرائيل على لجنة المياه المشتركة (التي يشير إليها سيلبي[510] (2003) بتعبير "السيطرة التي يجري تمويهها على أنها تعاون")، بدأت اللجنة المذكورة تفقد مصداقيتها.[511]

في تلك الأثناء، شهد التطور في قطاع الماء الإسرائيلي تحولاً. فقد استقر معدل استهلاك الماء العذب عند حد معين (الشكل 4-3)، وصار يجري تلبية الاحتياجات الجديدة عن طريق زيادة طاقة تكرير مياه الصرف. في عام 2005، أنشئ في عسقلان ثاني أكبر وحدة في العالم لتحلية المياه، ووضعت الخطط لبناء المزيد من تلك الوحدات للوصول إلى طاقة تصميمية تبلغ 500 مليون م مكعب/عام لغاية عام 2012.[512] ورغم أن إنشاء وحدات التحلية يعتبر خياراً مكلفاً من الناحيتين البيئية والمالية، فإنه يؤمن (نظرياً) على الأقل، مخرجاً لحل النزاع عن طريق تخفيف حدة التنافس على مصادر المياه العذبة.

المستقبل

لا مجال للشك في أن الإنعاش الاجتماعي للفلسطينيين مستقبلاً سوف يظل مرتبطاً بتوفر الماء. وسوف يحافظ التقليد الزراعي على أهميته في حياة الفلسطينيين، كما ستصبح الجهود الرامية لإدارة الموارد بصورة مناسبة، مسألة أكثر إلحاحاً نظراً للزيادة في عدد السكان وللتأثيرات المرتقبة للتغيرات المناخية. وفي ظل ترتيبات الحكم الحالية في الضفة الغربية وغزة، سوف يستمر العاملون في قطاع الماء الفلسطيني، على الأغلب، في تحمّل تبعات توزيع جائر للماء العذب وسياق محدود للتطوير، دون التخلي عن مسؤولياتهم في تأمين احتّياجات مواطنيهم.

ويطالب الاقتراح الرسمي الفلسطيني لحل النزاع المائي بإعادة توزيع المياه الجاري على جانبي خط الهدنة حسب مبدأ "الاستخدام العادل والمعقول" الوارد في القانون المائي الدولي.[513] ويُعتبر المنطق الكامن في الحل المقترح مقنعاً، فهو يعتمد على الفرص التي توفرها الزيادة في تحلية المياه من أجل خفض التوترات الناجمة عن النزاع حول المياه العذبة. كما ويعتمد الحل المقترح على إنشاء *"دولة فلسطينية مستقلة فعلية في كامل الضفة الغربية وغزة"*. لكن الموقف الإسرائيلي الرسمي يعارض إعادة التوزيع، كما أن دعم المنطق المذكور ومبدأ حل النزاع يتراجعان أمام اختلال ميزان القوى. وكما هو متوقع، لم تؤد الجولة الأخيرة من المفاوضات الفاشلة (جولة "أنابوليس" التي جرت عام 2008 والجهود اللاحقة لإحيائها) إلا إلى القليل من التسويات أو التقدم في حل النزاع، هذا إذا أدت إلى شئ. في تلك الأثناء، بدأ أسلوب السيطرة الإسرائيلية يعود إلى نهج الهيمنة.

ثمة مشاكل عديدة يواجهها قطاع الماء لن تختفي بأي حال من الأحوال حتى ولوتم حل النزاع على الماء حسب القانون الدولي. إذا نظرنا ثانية إلى **الشكل 4-21**، فسوف نفاجأ بتنوع الموارد المائية في هذه المساحة الصغيرة من الأرض، كما سنفاجأ بعدد الحدود السياسية المصطنعة التي تعترض تلك الموارد. الموارد المائية مشاع لجميع من يعيشون على تلك الأرض، وهي متصلة ببعضها تحت سطح الأرض بطريقة معقدة تحبط أية محاولات لإدارتها سواء بصورة مشتركة أو مستقلة. وبما أن جميع سكان فلسطين كماهم عام 1948 (مواطنين أو لاجئين) هم أيضاً بحاجة إلى الماء ولهم حقوق أصلية فيه، فإن الأساس الأكثر منطقية لحل النزاع وإدارة الموارد يكمن في سلطة مسؤولة عن الماء تكون متجاوزة للقوميات، أو – وهو الأفضل – في كيان سياسي ألغي فيه التمييز.
(إنتهى تقرير مارك زيتون)

الزراعة

بعد إقامة إسرائيل على 78% من أرض فلسطين، مرت الزراعة، وهي الدعامة الأساسية في حياة الشعب الفلسطيني، بتغييرات دراماتيكية على يد إسرائيل، ليست دائماً للأفضل.

أثناء الانتداب البريطاني، كانت المساحة المزروعة في فلسطين 5,910,205 دونمات، منها 93% (5,484,750 دونماً) مملوكة للفلسطينيين والباقي (425,455 دونماً) يملكها اليهود.[514] وعلى أساس القياسات الموجودة على الخريطة 2-2، يمكن القول إن مجموع مساحة الأرض المزروعة في فلسطين يبلغ 13,700,000 دونم، 87% منها زراعة كثيفة. نسبة الجزء الذي استولت عليه إسرائيل من هذه الأرض 60%، أي 8,000,000 دونم.

---

501 *Policies of denial: Lack of access to water in the West Bank.* Geneva, The Centre on Housing Rights and Evictions, COHRE, (2008b).

502 Oxfam, Forgotten *Villages: Struggling to survive under closure in the West Bank.* Oxfam Briefing Paper No. 28. Oxford, UK, Oxfam International, (2003).

503 Shuval, H., A Proposal for an Equitable Reallocation of the Shared Resources Between Israelis and Palestinians and Other Riparian on the Jordan River Basin. Presentation given by Mac McKee on behalf of Hillel Shuval to the Palestine Academy for Science and Technology Water, Values and Rights Conference 2-4 May 2005, Ramallah, West Bank, (2005).

504 Trottier, J., *Hydropolitics in the West Bank and Gaza Strip.* Jerusalem, PASSIA - Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, (1999).

505 *Water Projects Status and Donations in the Northern and Southern Governorates.* Ramallah, West Bank, Palestinian Water Authority, December 2003, PWA (2003).

506 *Development of Utilisation and Status of Water Resources in Israel (Annual Hydrological Report) 2003.* (Hebrew), Jerusalem, Hydrological Service of Israel, HSI (2004).; *Joint Declaration for Keeping the Water Infrastructure out of the Cycle of Violence.* Dated 31 January 2001, Erez Crossing, Gaza, (Message from the Joint Water Committee communicated by the Israeli Prime Minister"s Media Advisor, Israel Ministry of Foreign Affairs Cabinet Secretariat); *Testimony* to the Committee on International Relations of the US Congress House of Representatives on 05 May 2004, *Water Scarcity in the Middle East - Regional Cooperation as a Mechanism Towards Peace.* Washington, DC, USA, Shamir, U. (2004).

507 Attili, S. and D. Phillips, *Israel and Palestine: Legal and Policy Aspects of the Current and Future Joint Management of the Shared Water Resources,* Ramallah, West Bank, Negotiations Support Unit, Negotiations Affairs Department, Palestine Liberation Organisation, (2004).

508 B"tselem, *Not Even a Drop: The Water Crisis in Palestinian Villages Without a Water Network - Information Sheet.* Jerusalem, B"tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, (2001).

509 Health *Effects due to Poor Wastewater Treatments in the Gaza Strip. Water for Life in the Middle East:* 2nd Madhoun, F., Israeli-Palestinian International Conference, Antalya, Turkey, 20-12 October 2004, Israel/Palestine Center for Research and Information, al Farra, A. (2005).; *Drinking Water Quality: Evaluation of Chloride and Nitrate Concentration of Well Supplies in the Gaza Governorates (1990-2002) - Palestine.* Water for Life in the Middle East: 2nd Israeli-Palestinian International Conference, Antalya, Turkey, 20-12 October 2004, Israel/Palestine Center for Research and Information, (2005).

510 Selby, J., *Dressing up Domination as "Co-operation": "The Case of Israeli-Palestinian Water Relations".* Review of International Studies 29(1): 121-138, (2003).

511 *An Audit of Operations and Projects in the Water Sector in Palestine: The Strategic Refocusing of Water Sector Infrastructure in Palestine.* Ramallah, Report prepared for the PWA by Audit Environmental, funded by the Norwegian Representative Office in Palestine, 18 November 2008, AE (2008).; *West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development Sector Note April 2009.* Middle East and North Africa Region - Sustainable Development. Report No. 47657-GZ Washington, The International Bank for Reconstruction and Development, World Bank (2009)..

512 Sanders, R., *Water desalting and the Middle East peace process.* Technology in Society 31(2009): 94 – 99, (2009).

513 *Convention on the Law of the Non-navigational Uses of International Watercourses,* United Nations International Law Commission, UN ILC (1997).

514 SOP، الهامش 3 أعلاه، المجلد 1، الجدول 4، صفحة 323.

دخلت كل الأراضي المملوكة لليهود، تقريباً، ضمن حدود إسرائيل. بعد طرد الفلسطينيين، ومعظمهم من المزارعين، لم تستطع إسرائيل استيعاب أراضيهم المزروعة. في عام النكبة، زرعت إسرائيل 1,600,000 دونم فقط، منها 955,000 دونم غلال حقلية.[515] ازدادت المساحة الكلية المفتلحة لدى استيلاء إسرائيل على أراض فلسطينية وبلغت حدّها الأقصى، وهو 4,300,000 دونم عام 1977 وظلت ثابتة لغاية عام 1995، ثم بدأت بالتناقص حتى بلغت 2,850,000 دونم (عام 2006).[516]

خلال الفترة 1970-1971، كانت مساحة الأرض التي إفتلحها اليهود 3,387,000 دونم، ويشمل ذلك أراضي اللاجئين التي تمت مصادرتها، في حين كانت المساحة المزروعة من قبل الفلسطينيين الذين ظلوا في أراضيهم تبلغ 773,000 دونم.[517] وقد قدمت هذه المساحة الأخيرة الكثير من المنتوجات الزراعية للاقتصاد الإسرائيلي (أنظر Peretz، **القسم 4-3**. ينتج العرب القسم الأكبر من المنتوج الزراعي)، رغم رفض إسرائيل منح الفلسطينيين حقوقاً في المياه مساوية لليهود. ضمن الأرقام المذكورة الخاصة بالأراضي المزروعة، كانت مساحة الأراضي المروية 9,37% من الأراضي المزروعة العائدة لليهود، وكانت 6.9% فقط من أراضي الفلسطينيين أراض مروية.[518]

مع تنامي الزراعة، ازدادت مساحة الغلال الحقلية ضمن مجموع المساحة من 955,000 دونم عام 1948 إلى 2,500,000 دونم تقريباً خلال السنوات العشر الأولى بعد النكبة، وظلت ما بين 2.0-2.5 مليون دونم خلال الفترة 1960-2000، ومن ثم هبطت إلى 1,400,000 دونم عام 2006.[519] رافق هذا التغيير الدراماتيكي زيادة في المساحة المروية وتغيير في أسلوب الزراعة. وهبطت زراعة الغلال إلى نصف أعلى قيمة وصلت إليها عام 1976.

كما طال التغيير مزارع الحمضيات (البيارات)، التي كانت مبعث فخر فلسطين وفي مقدمتها برتقال يافا. في فلسطين ما قبل عام 1948، كانت مساحة مزارع الحمضيات تبلغ 293,000 دونم (المساحة الصافية 266,000 دونم نتيجة اقتلاع الأشجار خلال الحرب العالمية الثانية) وتنتج حوالي 800,000 طن، وكان العرب يملكون منها نسبة 54%. خلال الفترة 1948-1949، قام سكان الكيبوتزات القريبة من المزارع بنهب العديد من الأنابيب والمضخات ومعدات الري. وبعد استيلاء الإسرائيليين على ضواحي يافا عام 1948، "ظل القسم الأعظم من مساحة 150,000 دونم من مزارع الحمضيات [العربية] التي غادرها أصحابها مهملاً... كان فقط ما يقرب من خُمس بساتين الحمضيات في البلد بكاملها ما يزال يُزرَع".[520] وفي حين تمكن الإسرائيليون في البداية من زراعة 125,000 دونم فقط، ازدادت هذه المساحة خلال السنوات الخمس والعشرين التالية لتبلغ حدّها الأعظم وهو 425,000 دونم عام 1975، وهي لا تزيد حالياً (عام 2004) عن 161,000 دونم، منها 52,000 دونم فقط مخصصة للبرتقال.[521] لقد خصص الإسرائيليون مساحات كبيرة من البساتين لبناء المساكن عليها. ولذلك تدهورت أحوال بساتين البرتقال، التي أنتجت 950,000 طن عام 1975، لدرجة أن الإنتاج عام 1997 لم يتجاوز 340,000 طن، و250,000 طن في عام 1991، الذي كان عام قحط.[522]

عوّض هذا التراجع في مساحات بساتين الحمضيات زيادة لا بأس بها في المساحات المخصصة لزراعة الزهور (52,000 دونم عام 1999)، والزراعات المائية (33,000 دونم عام 1999)، وزراعات متنوعة (820,000 دونم)، وزيادة بلغت عشرة أضعاف في المساحات المخصصة لزراعة الخضار التي أصبحت 720,000 دونم (عام 2006) بعد أن كانت 70,000 دونم عام 1948.

لا تتجاوز المساحة المخصصة للغلال الحقلية في المناطق الرئيسة الثلاث في بئر السبع داخل إسرائيل 193,500 دونم.[523] (ويجب مقارنة هذه المساحة بمساحة 2,000,000 دونم – 3,500,000 دونم، حسب معدل هطول المطر، التي كان يزرعها الفلسطينيون قبل عام 1948). المساحة المخصصة حالياً في إسرائيل للزراعة في منطقة بئر السبع الذي يبلغ مساحته 13,171,000 دونم حسب تقسيم إسرائيل، لا تتجاوز 1,211,000 دونم (2002) أو 9.2% من مساحة القضاء.[524] لكن المساحة المزروعة لا تزيد عن 279,400 دونم (2%) منها 208,600 دونم مخصصة للغلال الحقلية.[525] ويتضمن ذلك المساحات التي يزرعها الفلسطينيون الذين ظلوا في المنطقة. إذاً، فإن الادعاء بأن إسرائيل جعلت الصحراء تزهر، لا يستند إلى أي دليل. والواقع أن المساحات المزروعة تراجعت بالنسبة للغلال الحقلية إلى أقل من 10% من مساحتها قبل النكبة.

كما يتقلص عدد اليهود الذين يعتمدون على الزراعة كسبيل للرزق. فمجموع عدد العاملين في الزراعة يبلغ 72,500 شخص فقط، منهم 8,600 شخص فقط من سكان الكيبوتزات.[526] وهناك أنشطة أخرى مرتبطة بالزراعة، كالغابات وتربية الحيوانات والصناعات الخفيفة. يبلغ عدد العمال اليهود المهرة في هذا المجال 26,000 عامل (عام 2007)، وهذا يمثل 1% من مجموع القوة العاملة البالغ عدد أفرادها 2,682,000.[527] ويمكن أن نعزو قلة عدد العمال المذكورين إلى الكفاءة الإنتاجية العالية. ولكن تم استقدام عمال أجانب، فمن بين 350,000 أجنبي غير يهودي موجودين في إسرائيل، يعمل 27,500 عامل أجنبي في قطاع الزراعة.[528] قبل عام 1967، لم يكن وارداً حسب العقيدة اليهودية استخدام عمال غير يهود للعمل في الأرض. والأن يستعمل غير اليهود من كل أنحاء المعمورة للزراعة في فلسطين. والمفارقة أن من بين المصنَّفين عمالاً زراعيين "أجانب"، هناك 3,600 عامل فلسطيني يُحتمل أنهم يعملون في نفس أراضيهم بصفة عمال مستأجَرين (كان العدد أكبر بكثير قبل بناء جدار الفصل العنصري.)

ويشير مارك زيتون (الشكل 4-3) إلى أن كمية المياه المستخدمة في الزراعة كبيرة جدا. ويتجاوز معدل الاستهلاك هذا، نسبة 80% من مجموع الاستهلاك، أو 1,400 مليون متر مكعب/عام. هبطت هذه النسبة خلال سنوات القحط 1984-1986 و1989-1991، إلى 1,000 مليون متر مكعب/عام، أو 56% من مجموع الاستهلاك. وتستخدم هذه المياه لري ما نسبته 46% (عام 1999)، ووصلت النسبة إلى 54% (عام 1984)، من مجموع مساحة الأرض المزروعة في إسرائيل. وتتراوح مساحة هذه الأرض المروية ما بين 1,100,000 دونم إلى 1,500,000 دونم (5-8% من مساحة إسرائيل).

نجد في المقابل أن الاستهلاك الصناعي للمياه يظل ثابتاً تقريباً عند معدل أقل من 100 مليون متر مكعب/عام. والاستهلاك المنزلي بالطبع يتناسب مع عدد السكان؛ وقد ازداد زيادة كبيرة بلغت حوالي 600 مليون متر مكعب/عام بعد تدفق المهاجرين الروس. وكما أشرنا سابقاً، فإن الاستهلاك الإسرائيلي اليهودي للفرد ولمجموع السكان أعلى بكثير من الاستهلاك الفلسطيني، ويجب أن لا ننسى أن هناك كمية كبيرة من هذا الماء المستهلَك في إسرائيل جرت مصادرته من موارد مائية فلسطينية وعربية.

وهكذا يتضح أن إسرائيل تستعمل كمية كبيرة من الماء لري مساحة صغيرة. ومع ذلك لا يتجاوز معدل إسهام القطاع الزراعي من أي أرض، سواء أكانت مروية أم لا، أو من أي منتوج زراعي، في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، نسبة 1.8%.[529] ورغم المساحة الكبيرة نسبياً المخصصة للزراعة في إسرائيل، تبقى باقي الأرض غير مستغلة لهذا الغرض. فلأي غرض غير مخصصة إذا؟. كما أشرنا سابقاً، تُستخدم الأراضي الفلسطينية الواسعة التي جرت مصادرتها لأغراض آلة الحرب العسكرية، كما تستخدم كاحتياطي استراتيجي وكحاجز لإعاقة عودة اللاجئين إلى ديارهم. وهكذا، فإن مصادرة إسرائيل للأرض وللمياه لم تجلب لها سوى عائد اقتصادي ضئيل، إضافة إلى أنه تسبب في حروب ونزاعات شملت المنطقة بسبب إنكار حق المالكين الشرعيين في استعادة ملكية ممتلكاتهم ومواردهم.

8-4 خطة العودة

كان وعد بلفور، الصادر في 2 تشرين الأول/نوفمبر عام 1917، فاتحة لأطول حرب شُنَّت ضد شعب، ودامت 94 عاماً حتى الآن. يقول المؤرخ الإسرائيلي المعروف، آي في شليم، "كان وعد بلفور واحداً من أسوأ الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الخارجية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين. لقد انطوى هذا الوعد على ظلم كبير للعرب الفلسطينيين وزرع بذور صراع لا ينتهي في الشرق الأوسط".[530]

تحول ذلك الخطأ إلى أكبر حركة تهجير عرقي مستمرة ومخططة في التاريخ الحديث، جرت خلال العامين 1948-1949، كما تُبَيّن الصفحات السابقة. اتخذ هذا التهجير العرقي المستمر، فيمابعد عام 1948، أشكالاً متعددة، لكن المبدأ ظل هو نفسه: مصادرة الممتلكات وطرد السكان من الجليل والنقب والضفة الغربية، لا سيما القدس، والقتل الجماعي للمدنيين في المخيمات الفلسطينية.

رغم كل القوة العسكرية التي يتمتع بها الإسرائيليون، فإنهم لم يربحوا المعركة على المدى الطويل. ورغم الضعف العسكري الذي يعاني منه الفلسطينيون، فإنهم لم يخسروا كل شيء. فهم ما زالوا يعيشون داخل فلسطين وفي البلاد المحيطة بها. تضاعف عددهم سبع مرات، وأصبحوا 11 مليون نسمة، وفي حين ازداد عدد الإسرائيليين 10 مرات، بالتكاثر الطبيعي وعلى الأخص باستقدام المهاجرين اليهود، فإنهم بلغوا نصف عدد الفلسطينيين. ولا بد أن يكون قد اتضح الآن، أن كانت هناك حاجة لأي دليل، أن البندقية ليست بالبديل الدائم للعدالة.

تدل المصادرة المتزايدة للأراضي في الضفة الغربية وإجبار سكانها على العيش ضمن مناطق معزولة، ناهيك عن حصار غزة وتدميرها، على أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. وفي كل يوم يرتفع ثمن استعادة السلام. وإذا كان هناك ثمة عنصر وحيد يمكنه وصف هذا النزاع الطويل في كلمات قليلة، فهو إستمرار طرد الفلسطينيين من ديارهم وإنكار حق العودة عليهم. وعلى ذلك فإنه حين يطبق قرار حق العودة، تصبح جميع القضايا الأخرى هامشية وتفصيلية.

وحيث أن الأطلس الحالي يسجل الحقائق المتعلقة بأرض فلسطين وشعبها، يصبح من الواجب الاستفادة من تلك الحقائق لاقتراح حل. إن اختلاق الأساطير لن يفيد بشيء؛ فعلى المدى الطويل، سوف يتضح كذب تلك الأساطير لا محالة، مثلما تبين كذب العديد منها حتى الآن. لقد اضطر الصهاينة لاختلاق الأساطير لأنهم كانوا يفتقرون للأدوات القانونية والشرعية. لكن الدراسات التاريخية الجدية المستندة إلى الوثائق الإسرائيلية التي تم كشفها أخيراً[531] أظهرت أن جوهر تلك الادعاءات الإسرائيلية هو محض أساطير. ولم يكن كشف الادعاءات الإسرائيلية، الذي لاقى

515 Israel CBS, Statistical Abstracts No 59, 2008, Table 19.1.
516 المصدر السابق.
517 Jiryis, Sabri, *The Arabs in Israel,* New York: Monthly Review Press, 1976, Table 16.
518 المصدر السابق.
519 Israel CBS, Statistical Abstracts No 59, 2008, Table 19.1.
520 Meron Benvenisti, *Sacred Landscape, supra* note 232, pp. 164-65.
521 CBS, *supra* note 478,Tables 19.1, 19.2.
522 Beaumont, Peter, Water for *Peace in the Middle East: The Sacrifice of Irrigated Agriculture in Israel, the Arab World Geographer* Vol. 3, No. 2, 2000, pp. 97-112, p. 105.
523 Israel CBS, *supra* note 478, Table 19.4.
524 Israel CBS, *supra* note 478, Table 1.2, 2002 data.
525 Israel CBS, *supra* note 478, Table 19.3, 2004 data. It is to be noted that CBS figures for various chapters do not always match.
526 Israel CBS No. 50, 1999 Table 13.1.
527 Israel CBS No. 59, 2008, Table 12.19.
528 Israel CBS No. 59, 2008, Table 12.34.
529 Central Intelligence Agency, *The World Fact Book,* 2000
530 Shlaim, Avi, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace, London: Allen Lane (Penguin Books), 2007, p.8.*
531 ما تزال الرواية الإسرائيلية متمسكة بنشر تلك الأساطير، لكن عدداً متنامياً من الأبحاث يكشف زيفها. أنظر مثلاً:
Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951,* I.B.Tauris, London and New York, 1992 and Pappe, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, Oxford: One World, 2006.

خريطة 4-21: المواقع الخالية للقرى المهجّرة

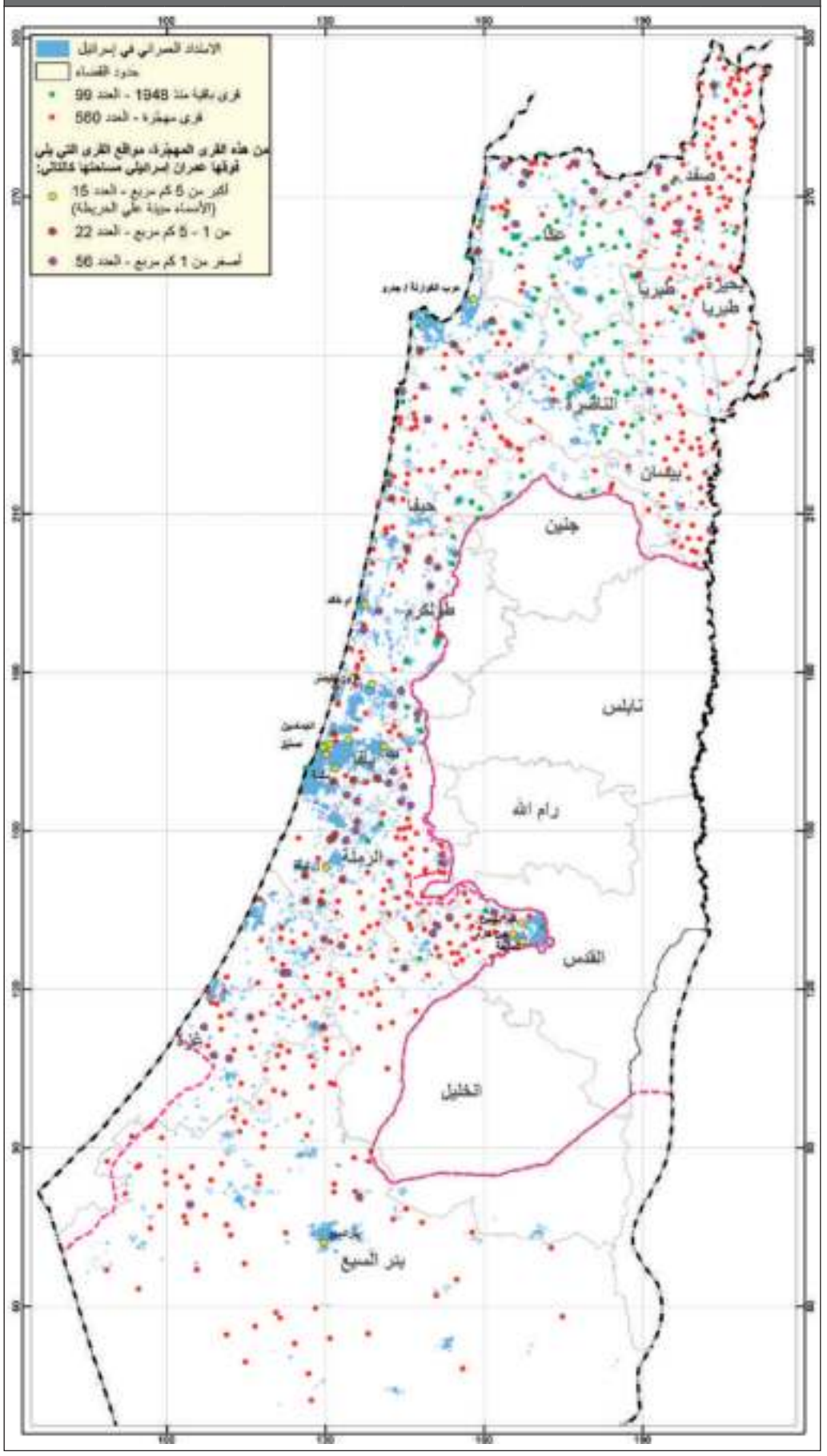

اهتماماً واسع النطاق في الغرب، ليشكل مفاجأة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين. فالتاريخ الشفهي الذي يتداوله الفلسطينيون منذ عام 1948، قد صوَّر بدقة أبعاد التهجير العرقي، الذي يتردد صداه في كل فقرة من فقرات الوثائق الإسرائيلية التي تم كشفها. لكن أن يتطلب الأمر خمسين عاماً ليصل الغرب إلى هذا الاستنتاج، لهو دليل على تحيز عقلية "الاستشراق" ضد العرب وقوة تأثير العلاقات العامة الصهيونية. بالتالي، يمكن الآن القول إن المكوّن الأساسي في السلام المنتظَر هو وقف التهجير العرقي وتطبيق حق كل إنسان في العودة إلى بيته.

إن شرعية حق العودة راسخة في القانون الدولي. كما يؤكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواثيق إقليمية مماثلة، والميثاق الدولي الداعي لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري. وقد أكّد المجتمع الدولي على قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي صدر بعد يوم واحد من إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أكثر من مائة مرة، أي أكثر من أي قرار آخر صادر عن الأمم المتحدة طوال تاريخها. كما قدم الخبراء القانونيون والمشرّعون تفسيرات قاطعة لتدحض الشكوك المطروحة من قبل القانونيين المؤيدين لإسرائيل.[532]

يمكن الأن طرح سؤال مشروع: ما هي الصيغ الجغرافية والإنسانية اللازمة لتطبيق حق العودة وضمن أي سياق قانوني؟ هذا بدوره يستدعي دراسة ثلاثة مكونات:

1- **أرض فلسطين.**
2- **شعب فلسطين.**
3- **القانون الواجب تطبيقه على الأرض والشعب.**

جدول 4-15: مراحل عودة القرى

المرحلة	وصف المرحلة	العدد
1	سوريا+لبنان: القرويون المسجلون	499,403
2	غزة: القرويون المسجلون	686,670
3	الضفة الغربية: القرويون المسجلون	378,037
4	الأردن: القرويون المسجلون	1,134,116
5	المدن: G2 وكافة أهالي المدن غير المسجلين	540,898
6	المدن: G1 أهالي المدن المسجلين	653,245
7	المدن: G1 أهالي المدن غير المسجلين	907,804
	المجموع	**4,800,173**

ملاحظات: المراحل المقترحة سبعة. كل مرحلة حوالي نصف مليون شخص عدا اثنتين. الأولوية للقرويين المسجلين ثم المدن الصغيرة ثم المدن الكبيرة.
الإحصاءات لعام 1998، انظر جدول 4-16.

1- الأرض

فلسطين، كما يُظهر هذا الأطلس، هي بلد موثَّق بشكل جيد. الملكية اليهودية والعربية الفلسطينية للأراضي، خلال فترة الانتداب، مثبتة بشكل أكيد. وتحتفظ لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة ب 453,000 سجل للمالكين الفلسطينيين. ورغم أن السجلات المذكورة ليست كاملة، فإنها مع ذلك تشكل مصدراً مفيداً للمعلومات. وكما ورد في القسم 2-9، يمكن تحديد أملاك الفلسطينيين في فلسطين بأن نطرح من مساحة فلسطين مساحةَ الأراضي التي حصل عليها المهاجرون اليهود والتي تم تسجيلها لدى سلطة الانتداب بشكل موثوق بإستثناء أية صفقات تمت عن طريق إجراءات مخادعة غير قانونية جرى ادعاؤها زيادة عن الأرقام الحكومية. وما تبقى فهو أرض فلسطينية.

وكما ورد في القسم 4-4، صادرت إسرائيل جميع الأراضي والأملاك الفلسطينية. وهنا يبرز السؤال: كيف تُستَخدَم كل تلك الأراضي حالياً؟ ما مدى صلاحيتها لاستقبال مالكيها العائدين ؟

بعد طرد الفلسطينيين، اندفعت إسرائيل لتدمير القرى وإنشاء المستعمرات في مواقعها، كما بيّنا بالتفصيل في القسم 4-2. أظهرت دراسة 560 قرية أُفرغت من سكانها أن مواقع 93 قرية فقط تم البناء فيها خلال التوسع العمراني الإسرائيلي الجديد. أنظر **الخريطة 4-21**. خمسة عشر من تلك المواقع، فقط، توجد في مناطق إسرائيلية حضرية حديثة رئيسة؛ وهي: توسّع يافا– تل أبيب (عدد القوى المتأثرة 7)،

532 أنظر مثلاً Boling, Gail, *The Right of Return,* Badil Issue No. 8, Jan 2001, www.badil.org; John Quigley, *Displaced Palestinians and a Right of Return,* Harvard international Law Journal, Vol. 39, No. 1 (Winter 1998) 171; John Quigley, *Mass Displacement and the Individual Right of Return.* British Yearbook of International Law, Vol. 68 (1997) 65; W.T. Mallison and S. Mallison, *The Right to Return,* 9 Journal of Palestine Studies 125 (1980); W.T Mallison & S. Mallison, *An International Law Analysis of the major United Nationals Resolutions Concerning the Palestine question* U.N. Doc. ST/SG/SER.F/4, U.N Sales # E.79.1.19 (1979); W. T. Mallison & S. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and world order* 174-188 (1986); Kathleen Lawand, *The Right of Return of Palestinians in International Law,* International Journal of Refugee Law, Vol. 8, No. 4 (October 1996) 532.
أنظر أيضاً تحليل الفقرة رقم 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 كانون الثاني /ديسمبر 1948:
Working Paper Prepared by the U.N. Secretariat, U.N. Doc. A/AC.25/W.45, 15 May 1950.

خريطة 4-22: استعمالات الأراضي في المنطقة الجنوبية

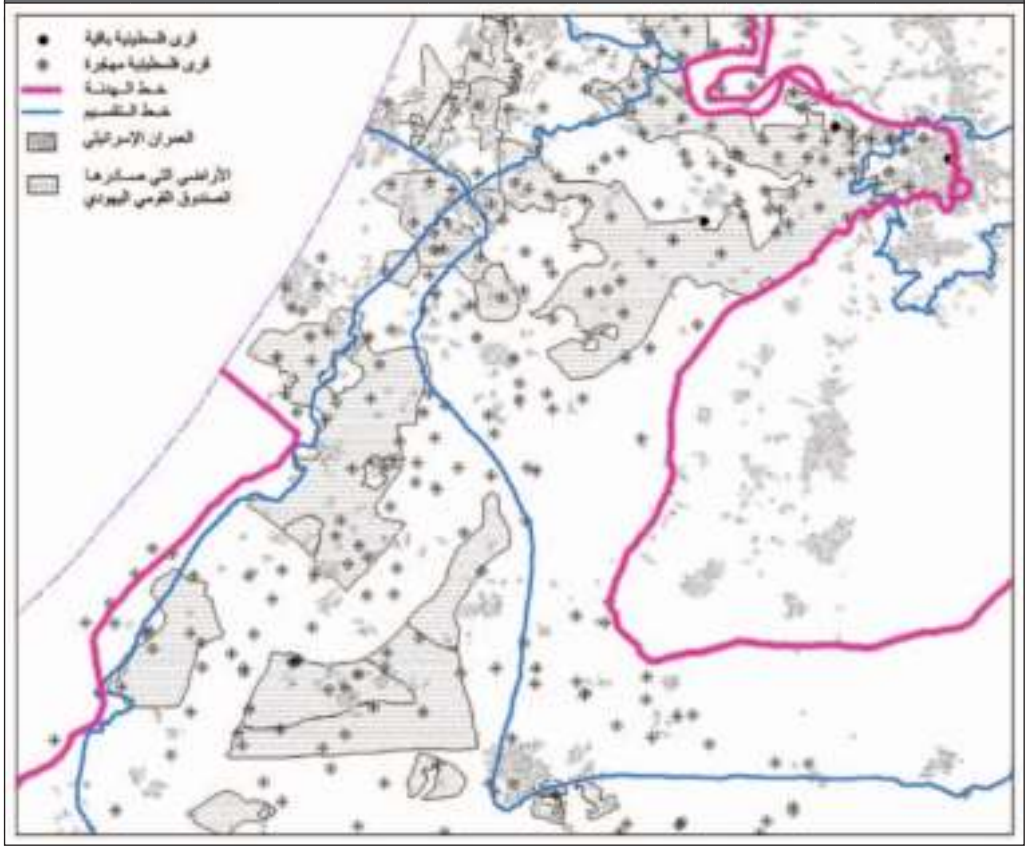

القدس الغربية (عدد 3)، حيفا (عدد 1)، الشريط الساحلي (عدد 2)، وهناك موقعان (بما في ذلك الناصرة العربية) في مكان آخر. هذا بالإضافة إلى توسيع المدن التي كانت فلسطينية في الأصل، حيث هُدمت الأحياء القديمة كلياً أو جزئياً. تم إستيعاب مواقع القرى الخمس عشرة المذكورة ضمن مناطق توسع عمراني جديد، تزيد مساحة كل منطقة عن 5 كم مربع. أما بالنسبة لمناطق التوسع الأصغر مساحة (1-5 كم مربع)، فقد تم إستيعاب مواقع 22 قرية. لكن معظم القرى الأخرى، أي 56 قرية، كانت مواقعها موجودة ضمن أو قرب مستعمرات لا تزيد مساحتها عن 1 كم مربع. إذاً، أنشئت معظم المستعمرات بعيداً عن مواقع القرى التي أُخليت من سكانها. أما غالبية مواقع القرى الفلسطينية فهي بعيدة عن مناطق العمار الإسرائيلي. وبالتالي، فإن إعادة بناء القرى التي أخليت من سكانها على مواقعها الأصلية لن يمثل مشكلة في ما يخص الحيّز المادي، إذا كان مقدراً لمناطق العمار الإسرائيلية أن تبقى في مكانها ولا تُدمَّر مثلما دُمّرت مناطق العمار الفلسطينية عام 1948.

ولشرح الفكرة بصورة أفضل، اخترنا منطقة كانت مسرحاً لتغييرات كبيرة منذ عام 1948. تقع المنطقة بين الطريق السريع الذي يربط يافا – تل أبيب – القدس شمالاً وبين قطاع غزة جنوباً. تظهر **الخريطة 4-22** هذه المنطقة والقرى الفلسطينية التي هُجّر أهلها. جميع تلك القرى، عدا اثنتين، شهدت تهجيراً عرقياً وطرداً للسكان باتجاه الجنوب إلى قطاع غزة وصوب الشرق إلى الضفة الغربية والأردن. بدأ الإسرائيليون بتوسيع التطوير العمراني انطلاقاً من تل أبيب ومن القدس الغربية لاستيعاب مهاجرين جدد. وصادر الصندوق القومي اليهودي مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وخصصها لمستعمرات الكيبوتزات التي يشكل مجموع عدد سكانها 1-2% من السكان اليهود في إسرائيل. كما تُظهر الخريطة 4-22 أن معظم مواقع القرى التي أُخليت من سكانها ما تزال خالية، خلافاً لما يدّعيه الإسرائيليون.

من الذي يستغل معظم الأراضي الفلسطينية في تلك المنطقة، إذاً؟ إنها آلة الحرب الإسرائيلية بالاضافة إلى مواقعها على طول السهل الساحلي. تضم تلك المنطقة قواعد عسكرية ومصانع وأراض للتدريب وقواعد صاروخية وأسلحة دمار شامل ومواقع عسكرية أخرى موجودة داخل ما يسمى بالمناطق المغلقة. إن كثافة تلك المواقع العسكرية لا تضاهيها كثافة في أي بلد آخر. في ما عدا ذلك، وكما يظهر في الجدول 4-12[533]، ما تزال أراضي اللاجئين لا تضم سوى القليل من السكان، ما يعني أن بإمكان اللاجئين العودة إلى ديارهم دون عقبات تُذكر.

خريطة 4-23: القرى الأصلية للاجئين في مخيم جباليا

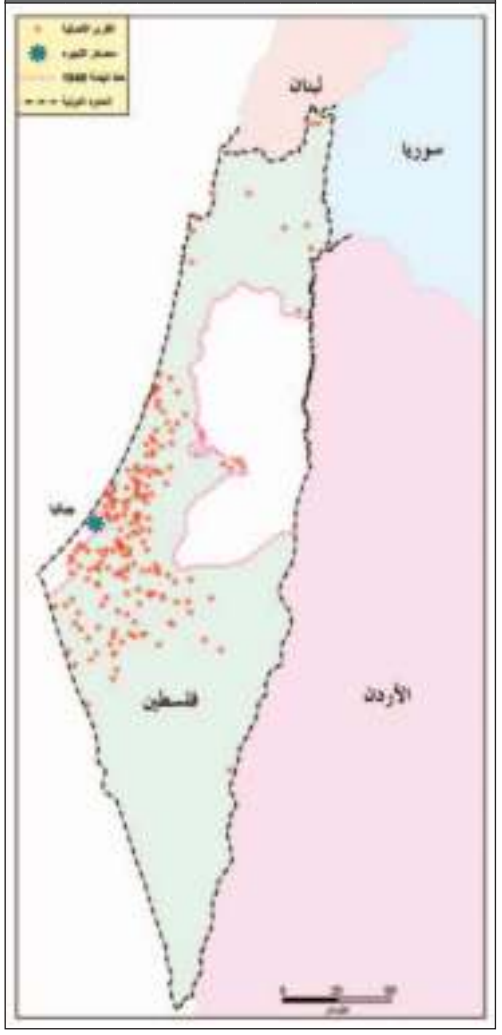

الفراغ الذي خلّفه طرد الفلسطينيين في أوائل الخمسينات.

2- الشعب

يبلغ عدد الفلسطينيين 11 مليون فلسطيني تقريباً، ثلثاهم لاجئون منذ عام 1948. وإذا أضفنا إلى هذا العدد أولئك الذين نزحوا عام 1967، ترتفع النسبة إلى ثلاثة أرباع الشعب لا يعيش في بيته. وبإمكاننا اليوم معرفة أماكن تواجدهم بواسطة تحديد المخيمات التي لجأ إليها سكان كل قرية من سجلات اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث (الأونروا). تضم الخريطتان 4-4 و4-5 مثالان على ذلك.

والأهم من ذلك أنه بالإمكان ترتيب عودتهم من مخيمات اللجوء إلى قراهم الأصلية. لنأخذ حالة مخيم جباليا، أكبر مخيم في غزة، الذي تعرض للتدمير التام بطائرات F16 والدبابات الإسرائيلية، ما أدى لمصرع العديد من النساء والأطفال خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 – كانون الثاني/يناير 2009. القرى الأصلية للسكان الذين لجؤوا إلى مخيم جباليا، وعائلاتهم الممتدة وحتى أسماؤهم معروفة جميعها.[534] **أنظر الخريطة 4-23**. وبما أنه ليس ثمة مشكلة في تحديد مواقع الموطن الأصلي والمنفى الحالي، بإمكاننا وضع مخطط لعودة اللاجئين على سبع مراحل، تضم كل مرحلة نصف مليون لاجئ، وهو مايقارب عدد السكان المهجرين من قضاء واحد. أنظر **الجدول 4-15**.

والسؤال الآن: عند عودة اللاجئين، من سيجدون في أرضهم؟ لقد صنّفنا السكان الحاليين للأراضي إلى خمس فئات:

1- **الفلسطينيون الذين تمكّنوا من البقاء في الوطن.**
2- **اليهود الأشكناز الذين احتلوا فلسطين عام 1948.**
3- **يهود الدول العربية الذين تم إستقدامهم لملء الخمسينات.**
4- **الروس الذين هاجروا بشكل جماعي خلال خمس سنوات، اعتباراً من عام 1989، بعد زوال الاتحاد السوفييتي.**
5- **يهود أميركيون ومن دول أوروبية مختلفة جاؤوا في فترات متقطعة، وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان عام 1967.**

لا يُعتبر هذا التصنيف دقيقاً لكنه يُظهر التوجُّهات الأساسية للسكان، خصوصاً المهاجرين اليهود، الذين إحتلوا المواقع التي طُرد منها الفلسطينيون. لقد تم التوصل إلى هذا التصنيف التقريبي من واقع البيانات الإسرائيلية الموضوعة على أساس سنة الهجرة إلى إسرائيل[535] والتوزيع الجغرافي للمهاجرين الجدد والمكان الذي خصص لإقامتهم. وتغطي هذه الدراسة ما يزيد عن ألف مدينة وقرية تعتبر إسرائيلية حالياً. لكن أقل من خمسين من تلك المدن والقرى تعتبر مدناً كبيرة أو متوسطة ذات شأن. أما الباقي فهو عبارة عن مستعمرات: كيبوتزات أو تجمعات سكنية Moshavim، تضم الواحدة ما بين 50-500 شخصاً.

كما قمنا في الوقت نفسه بدراسة السكان الفلسطينيين المنحدرين من 675 مدينة وقرية تعرضت للتهجير العرقي. تقصينا قراهم الأصلية وكذلك مخيمات اللجوء التي يعيشون فيها من خلال سجلات وكالة الإغاثة (الأونروا)،[536] أي تقصينا الموطن الأصلي ومكان اللجوء (المنفى) للقرى المهجّرة. بالتالي، أصبح من الممكن تقدير عدد السكان الموجودين حالياً واللاجئين العائدين وأماكن تواجدهم.

لنأخذ اللواء الشمالي (بتقسيم إسرائيل)، حيث ما تزال نسبة لا بأس بها من السكان فلسطينيين موجودة. تُظهر

533 اجتمع مئتان وخمسون خبيراً إسرائيلياً وأجنبياً لعدة أشهر لدراسة مستقبل إسرائيل حتى عام 2020. كانت نتيجة الاجتماعات صدور 18 مجلداً تضم تحليلات. أنظر: Adam Mazor, *Israel Plan 2020,* Haifa: The Technion, 1997. Translated into Arabic by the Centre for Arab Unity Studies, Beirut, 2004. Table 4.12 is adapted from Vol.2, p. 188, Table 12.1. تمت ترجمته إلى العربية من قبل مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004. الجدول 4-12 مأخوذ من المجلد 2، صفحة 188، الجدول 12-1.

534 أنظر، www.unrwa.org سجل الأونروا يقدم معلومات مفصلة عن اللاجئين.

535 أنظر Annual Statistical Abstracts, Central Bureau of Statistics, Israel.

536 اللاجئون المسجلون يمثلون فقط 75% من مجموع اللاجئين. يوجد لاجئون لم يتم تسجيلهم خلال الفترة 1949-1950 لأن التسجيل كان يتم على أساس الحاجة إلى الطعام والمأوى، ولم يكن أولئك بحاجة فقد كانت لديهم مواردهم الخاصة.

خريطة 4-24: برنامج العودة للواء الشمالي

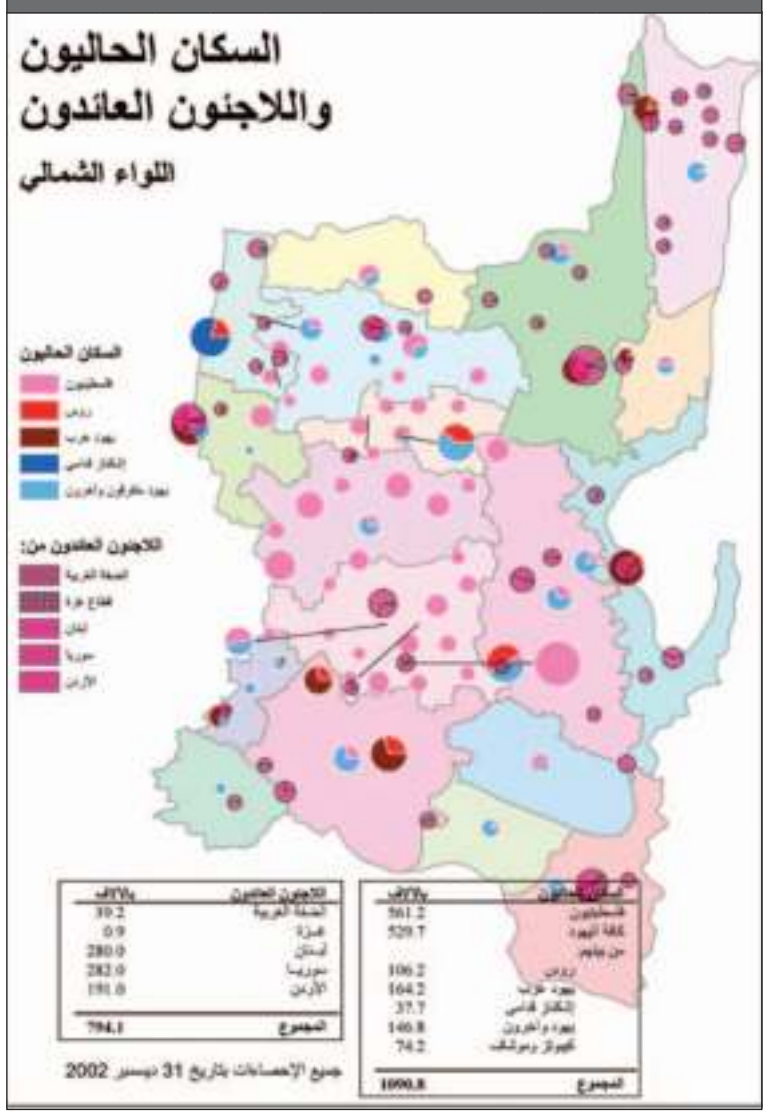

خريطة 4-25: برنامج العودة للواء الجنوبي الأعلى

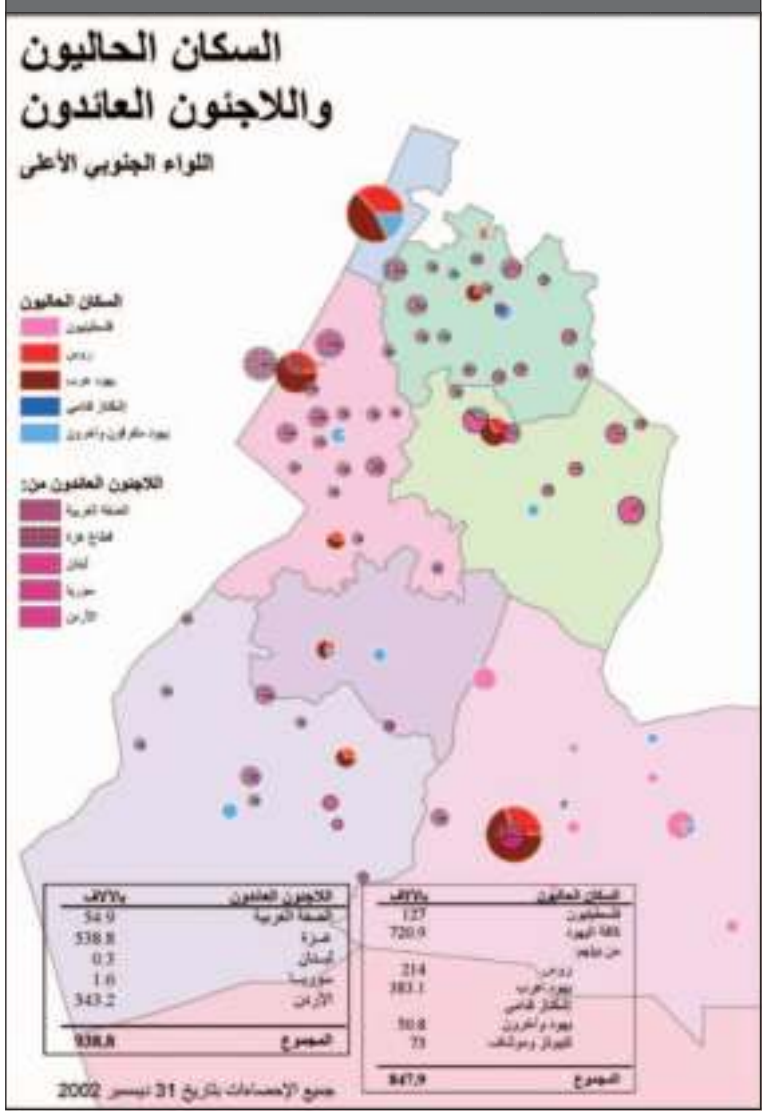

الخريطة 4-24 السكان الحاليين والفلسطينيين العائدين. ولا يوجد هنا، على ما يبدو، مشكلة تداخل السكان أو الازدحام. فبإمكان 800,000 لاجئ تقريباً أن يعودوا للإقامة في موطنهم مع أقربائهم وأنسبائهم الذين أصبحوا يمثلون نصف السكان الحاليين. ولا يتطلب الأمر أكثر من رحلة قصيرة بالحافلة.

ونستطيع تكرار النموذج نفسه في اللواء الجنوبي، الذي لا يمثل مشكلة كبيرة. تُظهر **الخريطة 4-25** السكان الحاليين موزّعين إلى فئات كما في اللواء الشمالي. في ما عدا ثلاث مدن كانت في الأصل فلسطينية، يسكنها اليهود حالياً بعد أن قاموا بتوسيعها، وبعض المدن الصغيرة التي تم "تطويرها" لإسكان اليهود العرب، فإن جميع اليهود الذين يعيشون حياة ريفية في هذه المنطقة (وعددهم 73,000) يكادون لا يملؤون مخيماً واحداً للاجئين في غزة. يلاحظ أن كلاً من السكان الموجودين حالياً واللاجئين العائدين يشكلون نفس العدد تقريباً، 800,000 نسمة في كل فئة. وفي حال عودة لاجئي غزة، فإنه بإمكانهم الذهاب إلى مواطنهم الأصلية سيراً على الأقدام خلال ساعة.

أما عودة سكان المدن فهي تحتاج لمعالجة مختلفة. ففي حين جرى تدمير معظم القرى، تفاوت مدى تدمير المدن. فقد دُمّر الجزء القديم من مدينة طبرية تدميراً كلياً. كما تم تدمير الأجزاء القديمة في كل من حيفا ويافا واللد والرملة. والسؤال الآن: هل يمكن لهذه المدن التي دُمّرت أجزاء منها أن تستوعب سكانها السابقين ؟

يضم **الجدول 4-16** خطة إعادة سكان المدن إلى مواطنهم. ونلاحظ هنا أن ست مدن (المجموعة الأولى G1) كانت مدناً مختلطة لليهود والعرب ولكنها كانت تضم أغلبية عربية، أما الآن فقد أصبح العرب أقلية فيها، وأن ست مدن (المجموعة الثانية G2) تم تهجيرها عرقياً من العرب بصورة كاملة، وأن مدينتين (المجموعة الثالثة G3) ظلت عربية. السكان الذين طُردوا من المدن يتمتعون عموماً بثقافة

جدول 4-16: مراحل عودة المدن

المجموعة	المسلسل	المدينة	اللاجئون المسجلون 1998	مجموع اللاجئين 1998	مطلوب إعادتهم إلى مدنهم	فلسطينيون موجودون داخل إسرائيل
المجموعة G1	1	القدس الغربية	104,053.00	427,988.00	427,988.00	
المجموعة G1	2	يافا	174,855.00	472,368.00	454,368.00	18,000.00
المجموعة G1	3	حيفا	190,615.00	447,364.00	424,664.00	22,700.00
المجموعة G1	4	اللد	99,118.00	119,392.00	103,992.00	15,400.00
المجموعة G1	5	الرملة	72,581.00	107,994.00	96,594.00	11,400.00
المجموعة G1	6	عكا	33,271.00	87,692.00	74,692.00	13,000.00
المجموعة G2	7	صفد	45,242.00	67,888.00	67,888.00	
المجموعة G2	8	طبرية	19,863.00	37,826.00	37,826.00	
المجموعة G2	9	بيسان	28,656.00	36,900.00	36,900.00	
المجموعة G2	10	بئر السبع	35,076.00	39,679.00	36,179.00	3,500.00
المجموعة G2	11	المجدل (عسقلان)	50,626.00	70,595.00	70,595.00	
المجموعة G2	12	إسدود	24,682.00	32,911.00	32,911.00	
المجموعة G3	13	الناصرة	9,154.00			62,600.00
المجموعة G3	14	شفا عمرو	4,181.00			26,800.00
إجماليات		**المجموعة G1**	**674,493.00**	**1,662,797.00**	**1,582,297.00**	**80,500.00**
إجماليات		**المجموعة G2**	**204,145.00**	**285,800.00**	**282,300.00**	**3,500.00**
إجماليات		**المجموعة G1+2+3**	**891,973.00**	**1,948,597.00**	**1,864,597.00**	**173,400.00**
إجماليات		**المجموعة G1 - القدس**	**570,440.00**	**1,234,810.00**	**1,154,310.00**	**80,500.00**

ملاحظات: من بين 14 مدينة احتلتها إسرائيل عام 1948، 2 بقيت عربية (مجوعة G3). و6 (مجموعة G2) كانت بأغلبية عربية والآن صارت يهودية بالكامل و6 (مجموعة G1) كانت مختلطة بأغلبية عربية وهي الآن مختلطة بأغلبية يهودية. العودة إلى (G2) ممكنة.، العودة إلى (G1) ممكنة مع صعوبات خصوصاً بسبب توسع يافا والقدس الغربية وهذه تحتاج إلى دراسة مفصلة. إحصاءات السكان لعام 1998.

جيدة وبعلاقات اجتماعية وصلات أعمال لا بأس بها. وهم لم يسجلوا أنفسهم عام 1950 لدى الأونروا كلاجئين لأنهم لم يكونوا بحاجة للمساعدة أو لأن كرامتهم أبت عليهم ذلك. وفي حال عودتهم، فإن استيعابهم سيكون أكثر سهولة من عملية استيعاب المهاجرين اليهود في إسرائيل خلال العقود الستة الماضية. ازداد عدد السكان اليهود في المواقع

خريطة 4-26: برنامج العودة للمدن

شكل 4-4: توقعات الزيادة السكانية المستقبلية

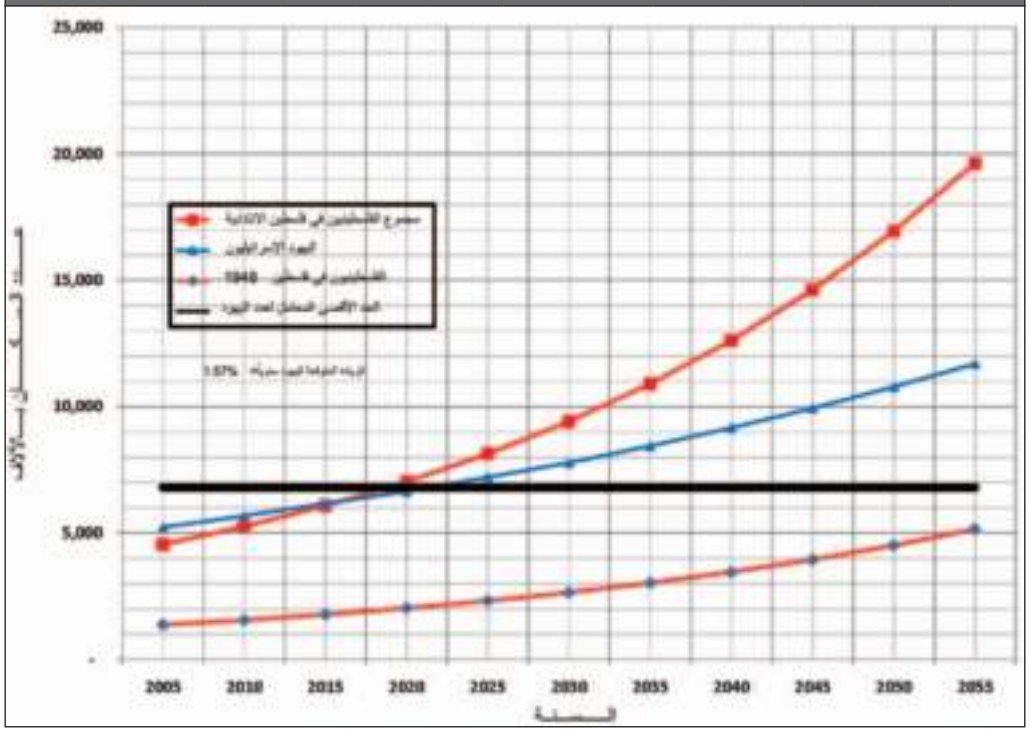

الحضرية عشرة أضعاف خلال الفترة 1948-2005، وذلك داخل المدن التي تم تهجير سكانها والتي نحن بصددها. لقد أمكن استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، بسبب الاستغلالُ المناسب للمكان، والأبنية العالية والخدماتُ البلدية الفعالة. يلاحظ أن أصحاب البيوت من الفلسطينيين العائدين إلى تلك المدن يمثلون أقل من ثلث السكان اليهود الحاليين، وبالتالي، سوف يكون من الممكن استيعابهم كما تم استيعاب المهاجرين اليهود.

تضم الخريطة **4-26** بعض الاقتراحات الرامية لإعادة الفلسطينيين إلى عشر مدن. وهنا تبين الخريطة أربعة حالات: (1) منطقة العمران خلال فترة الانتداب، (2) حدود تخطيط المدن خلال فترة الانتداب، (3) مساحة منطقة العمران الإسرائيلي، (4) مساحة منطقة العمران الفلسطيني المتوقعة عند عودة أهالي المدن، وتمت زيادتها سبعة أضعاف عن حدود الإنتداب بسبب زيادة السكان لإظهار الحدود الممكنة لاستيعاب الفلسطينيين العائدين في الوقت الحالي. وُضعت حدود المنطقة الأخيرة بحيث لا تتعارض مع منطقة العمران الحالية. ودون الدخول في الكثير من التفاصيل، لا يبدو أن ثمة مشكلة في التوسع لاستيعاب المالكين/السكان الأصليين العائدين إلى بيوتهم في المدن.

كما ولا يمثل تأمين السكن للاجئين العائدين مشكلة. أجرينا دراسة واكتشفنا أن إعادة بناء المنازل المدمّرة للاجئين، وهي أقل من مليون وحدة سكنية، يمكن أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم.[537] فقد لعب المهندسون الفلسطينيون دوراً مهماً في تنفيذ مشاريع مماثلة، أو أضخم منها في الخليج.

نحن نفترض حتى الآن أن الفلسطينيين، الذين طُردوا والذين ظلوا في ديارهم، وجميع المهاجرين اليهود الذين جاؤوا للحلول محلهم اعتباراً من عام 1948، سوف يظلون كلاً في مكانه. لكن التنبؤ منذ الآن بعدد اليهود الذين سيرغبون في البقاء داخل دولة ديمقراطية غير صهيونية، يظل من باب التخمين. كما ولا يمكن الجزم بعدد الفلسطينيين الذين يرغبون في البقاء حيث هم في المنافي. لكن يستحسن أن يكون لليهود خيارهم كما يجب أن يحتفظ الفلسطينيون بحق العودة في أي وقت.

لقد بيّنا أن تعداد الشعب الفلسطيني معلوم إلى حد كبير. كما قام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بتوثيق جيد لليهود الإسرائيليين وأصولهم وتاريخ هجرتهم وعددهم.[538] واستناداً إلى ما يقوله إيان لوستيك،[539] الذي حلل بيانات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل خلال الفترة 2005-1998، تُظهر أرقام المكتب المركزي للإحصاء أن 13,000 مهاجر، وسطياً، يغادرون البلاد كل عام. طرأت على المعدل الوسطي خلال السنوات الأربع التي تلت انتفاضة الأقصى زيادة بلغت 40%، بحيث أصبح الرقم 18,400 مهاجر كل عام. ويقول لوستيك: "سُجّلت زيادة بلغت 40% في عدد المهاجرين الإسرائيليين الذين حصلوا على إقامة دائمة أو جنسية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، وذلك بين السنوات الخمس السابقة لاندلاع انتفاضة الأقصى والسنوات الخمس اللاحقة للانتفاضة. ويمثّل ذلك نقلة مفاجئة من 25,276 مهاجراً مغادراً إسرائيل خلال الفترة 2000-1996 إلى 35,372 مهاجراً مغادراً خلال الفترة 2001-2005". يقدّر تقرير يُعزى إلى وكالة الاستخبارات المركزية[540] أنه، وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سوف ينتقل 2 مليون إسرائيلي، بمن فيهم نصف مليون يحملون حالياً بطاقة عمل خضراء أميركية أو جواز سفر أميركي، للعيش في الولايات المتحدة، وأن 1.6 مليون إسرائيلي سوف يعودون إلى روسيا وأوروبا الشرقية. ومن المهم أن نلاحظ حسب الإحصائيات الإسرائيلية أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين مسافرون خارج البلاد خلال السنة.[541]

إن أرقام هجرة يهود إسرائيل إلى الخارج هو بالطبع مجرد تقديرات قد تكون غير واقعية. لكن الفكرة المهمة هنا هي أن كل يهودي في إسرائيل لديه، أو كان لديه، جواز سفر وجنسية، وأحياناً منزل، خارج إسرائيل، في حين أن أغلبية الفلسطينيين لا يتمتعون بهذا الخيار ولا يرغبون به أصلاً. هذا بالإضافة إلى أن عدد السكان اليهود المقيمين في إسرائيل متقلب ومتغير ولا يمكن التنبؤ به دائماً. في حين أن عدد الفلسطينيين محدد وثابت وينمو باطراد.

تطلق السياسة العنصرية في إسرائيل على وجود الفلسطينيين وتنامي عددهم في أرضهم اسم "القنبلة الديموغرافية".[542] إن طبيعة العقيدة الصهيونية على خلاف جذري مع حقوق الإنسان. ومالم تجُر حملة شاملة جديدة لطرد الفلسطينيين، فإن توقّع مغادرة الفلسطينيين أرضهم، على مايبدو، هو هدف عقيم. يُظهر **الشكل 4-4** أن معدل النمو الطبيعي بين الفلسطينيين من مواطني إسرائيل واليهود في إسرائيل هو 1.57% لغاية عام 2055. السطر العلوي يظهر مجموع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين، في أي من المناطق الثلاث: إسرائيل والضفة الغربية وغزة. ويمكن القول إن عدد الفلسطينيين في الشتات (غير مبيَّن) خارج حدود فلسطين يصل إلى ذات الرقم تقريباً. وفي مرحلة ما بين العامين 2015-2017، سوف يكون عدد الفلسطينيين في كل فلسطين مساوياً لليهود الإسرائيليين، إن لم يكونوا قد وصلوا إلى هذا العدد الأن في حال تطبيق تعريف دقيق "لليهودي". في عام 2050، سوف يصل عدد الفلسطينيين في فلسطين إلى 17 مليوناً تقريباً. بينما سيصل عدد اليهود الإسرائيليين إلى 11 مليوناً في نفس العام إذا استمر التوجه الحالي على ما هو عليه دون انقطاع. لكن هذا ليس بيت القصيد.

عدد اليهود في العالم ثابت منذ مدة طويلة عند الرقم 13 مليوناً بسبب الزيجات المختلطة والذوبان في المجتمعات. تخطط السياسة الإسرائيلية دائماً لإبقاء خمسة ملايين يهودي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية – فوجودهم هناك أكثر فائدة بالنسبة لإسرائيل.[543] هذا يعني أن هناك 8 ملايين يهودي، بالحد الأقصى، يمكن اعتبارهم من سكان إسرائيل في المستقبل أو راغبين في الهجرة إليها، وهذا هو الخط الأسود الأفقي في الشكل 4-4. بالتالي، سوف يصبح الفلسطينيون، دون أدنى شك، الأغلبية يوماً ما و/أو في منطقة ما في فلسطين. وهذا هو سبب المطالبة الإسرائيلية الجديدة للفلسطينين بالإعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية". وهذا للمفارقة يناقض إعلان استقلال إسرائيل ذاته، الذي يستند في شرعيته على مشروع التقسيم الذي تقدمت به الأمم المتحدة في قرارها رقم (181). فمشروع التقسيم لم يضع في تصوره دولة إثنية أو دينية صافية، ولا يمكن أن يقبل القانون الدولي بذلك. إذاً فأن شعار "الدولة اليهودية" يهدف إلى إنكار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وإلى منح إسرائيل رخصة لطرد مواطنيها من الفلسطينيين لدى رغبتها بذلك.[544]

3- القانون

في ما يتعلق بفلسطين، ثمة الكثير من الأسس القانونية[545] التي تدعم إنشاء حكومة مستقلة ديمقراطية حرة، بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصولاً إلى حق تقرير المصير. وهنا ينبغي أن نأتي على ذكر قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة، ليس لأنه يمثل خياراً مرغوباً. فلا يمكن أن يقبل أي عقل أن تصبح نسبة 54% من أرض فلسطين، التي تضم أكثر من 475 قرية فلسطينية، تحت سيادة مهاجرين يهود كانوا قد وصلوا حديثاً إلى البلد. لكن هذا القرار، مع ذلك، يضم العديد من الشروط الضرورية النافعة التي تحفظ للأقلية الحقوق السياسية والمدنية والدينية والتربوية لكلٍّ من المجتمعين، الفلسطيني أو اليهودي، في دولة تكون فيها السيادة للأغلبية. ويمكن لذلك أن يشكل قاعدة مناسبة يجري على أساسها تطوير صيغة موسّعة. ومن الجدير بالذكر أن قرار الأمم المتحدة الشهير، رقم 194، الذي أكّد عليه المجتمع الدولي نحو 135 مرة خلال السنوات الستين الماضية، يضم ثلاثة عناصر أساسية: الأول، يدعو لعودة اللاجئين؛ الثاني، يؤمن لهم الإغاثة لحين العودة؛ الثالث، وهو الأهم، يوفر آلية لإعادتهم إلى موطنهم وإعادة تأهيلهم. هذه الآلية هي لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة UN Conciliation Commission for Palestine (UNCCP).

خلال مفاوضات لوزان، 1949-1950، تدبرت إسرائيل أمر عرقلة عودة اللاجئين وتعطيل عمل لجنة (UNCCP).[546]

---

537 أبو ستة، سلمان، مأخوذ من: Refugees to Citizens at Home, London: Palestine Return Centre, 2001.

538 أنظر Section2 Population in Israel CBS 57 (2006).

539 Ian S. Lustick, "Abandoning the Iron Wall: Israel and the Middle East Muck", Middle East Policy, Vol. XV, No.3, Fall 2008.

540 Franklin Lamb, Fearing One-State Solution, Dissident Voices, 19 February 2009.

541 Israel CBS No. 57 (2006) Table 4.1

542 عبّر ناتانياهو عن هذه الفكرة في مؤتمر عقد في هرتزليا في كانون الأول/ديسمبر عام 2004. ودعا المتطرف أفيغدور ليبرمان علناً إلى طرد الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. ويشيع النقاش في هذا الموضوع في العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي دون أي خوف من الرقابة أو من الإدانة.

543 Adam Mazor, *Israel Plan 2020,* Haifa: Technion, Israel, 1997, Vol. 6, Projections of World Jewry.

544 Cook, Jonathan, *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair,* London: Zed Books, 2008. *See* also various press releases: www.adalah.org.

545 لدراسة الخلفية القانونية، أنظر W.T. Mallison and S.V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order, Longman, Essex, England. 1986;* John Quigley, *Palestine and Israel: A Challenge to Justice,* Durham University Press, Durham, 1990; Susan Akram, The Palestinian Right of Return in the Context of the One and Two State Solution, forthcoming publication.

546 في أيار/مايو من عام 1949، وقعت إسرائيل بروتوكول لوزان تأكيداً لالتزامها بقرار التقسيم (181) وبقرار عودة اللاجئين (194). وكان ذلك بضغط من الولايات المتحدة، وإلا فلن تدعم عضويتها في الأمم المتحدة. ولكن بعد يومين من قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، أنكرت إسرائيل التزامها بالقرارين. أنظر: Pappe, Ilan, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951, I.B.Tauris, London and New York, 1992.

شكل 4-5: إعادة الوطن إلى أصله

ولم يبق نافذاً من قرار 149 حتى الآن سوى البند الخاص بالإغاثة الذي تنفذه وكالة الأونروا. لكن لجنة UNCCP لا تزال قائمة من الناحية القانونية ولا تزال تشغل مكاتبها في الأمم المتحدة. ويعتبر تقريرها السنوي المعتاد دليلاً على احتقار إسرائيل للشرائع الدولية ولقرارات الأمم المتحدة. ففي كل عام، يرد في التقرير: "نحن عاجزون عن تسهيل عودة اللاجئين هذا العام".

الإطار القانوني لعودة اللاجئين متوفر ويمكن تطبيقه مثلما كان عليه الوضع في العديد من الحالات المشابهة مثل كوسوفو والبوسنة وأبخازيا والأورغواي وأوغندة وجنوب إفريقيا والعراق وأفغانستان.[547] وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات الدولية الفاعلة في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية. فلم يقتصر الأمر على اللجوء إلى القوة لتنفيذ القانون الدولي عند الضرورة، بل اتُّخذت بالإضافة لذلك الإجراءات الكفيلة بإزالة، أو تخفيف، العقبات التي كانت تحول دون عودة اللاجئين. في يوغوسلافيا السابقة، مثلاً أوصت لجنة إلغاء كافة أنواع التمييز العنصري بإجراء تغييرات في القوانين والنظم المحلية الخاصة بالتجنيس والحصول على المواطنة وتحديد وضع اللاجئ والفترة اللازمة لجعل تلك القوانين والنظم منسجمة مع القانون الدولي. وعندما رفضت السلطات المحلية في كوسوفو إجراء الإصلاحات أو إلغاء قوانين التمييز، قام المجتمع الدولي من جانب واحد بإلغاء القوانين التي تؤثر سلباً على حقوق اللاجئين.[548]

إذا افترضنا أن بعض القوى الغربية، وهذا متوقع، ستمنع تطبيق القانون الدولي في فلسطين، يمكن القيام بالإجراءات التالية:

يقوم مجلس الأمن، من خلال جميع الوسائل الممكنة المتاحة له، بالسعي لتطبيق القرار 194، الذي صدر في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 ومن ثم أعيد تأكيده سنوياً. ولقد كان من الواجب تطبيق القرار "في أقرب تاريخ ممكن"، وقد تم تعليق تطبيق القرار بسبب تعنت إسرائيل، من يوم صدوره في تموز/يوليو 1949، تاريخ اتفاقية الهدنة الأخيرة، إلى يومنا هذا.

هذا القرار يمنح اللاجئين حق العودة إلى مواطنهم الأصلية، وليس إلى أي مكان آخر داخل فلسطين، هذا بالإضافة إلى حق الحصول على تعويض عن الأضرار والخسائر المادية والنفسية، بما في ذلك خسارة مصدر الدخل، طبقاً للقانون الدولي والسوابق القانونية. يُظهر الجدول السابق 4-9 تقديراً شاملاً للقيمة المعروفة للموجودات التي فقدها الفلسطينيون وللأضرار التي لحقت بهم. ويقتضي التعويض عن جميع البنود المذكورة عدا الأراضي التي ينبغي إعادة ملكيتها. أما في ما يخص جرائم الحرب فسوف تتعامل معها المحكمة الجنائية الدولية، التي شُكّلت بموجب قانون روما في تموز/يوليو 1998.

ويمكن، في حال فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بسبب الفيتو الأميركي، دعوة الجمعية العامة للانعقاد بموجب صيغة "الاتحاد من أجل السلام"، التي تتمتع بنفس الأهمية. وبعد إنجاز حق العودة، يمكن تحديد إجراءات التعويض كخطوة منفصلة تالية. التعويض لا يمكن أن يكون بديلاً عن العودة. أرض الوطن ليست للبيع.

هذا وينبغي دعم سلطات لجنة UNCCP لكي تتمكن من التعامل مع الوضع الحالي. فاللجنة يجب أن تكون قادرة على إنجاز حق العودة والتلويح بالعقوبات (كما حدث في العراق)، ويجب أن تنشئ هيئة خاصة للتعويضات (وهناك سابقات بهذا الشأن يمكن تطبيقها)، وأن تضّطلع بدور حماية العائدين جسدياً وقانونياً طوال عملية إعادة التأهيل. فهذه الحماية لم يتم توضيحها بعبارات لا لبس فيها، كما يتوجَّب. *وبعد العودة*، ينبغي أن تضاف شروط الحماية التي توفرها المفوضية العليا للاجئين إلى سلطات لجنة UNCCP. فقد استثنت المفوضية العليا الفلسطينيين من مجال حمايتها بموجب الفقرة ID، وذلك بسبب الوضع الفريد للشعب الفلسطيني. وفي دراسة قانونية رصينة، نجد أن تفويض المفوضية يضيف الحماية إلى اللاجئين في حالات خاصة.[549]

وكما أشرنا سابقاً، تم إيراد حقوق العائدين المدنية والسياسية بوضوح في الفصلين الثاني والثالث[550] من القرار 181 (II) الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، 1947. وينبغي إدراج هذه الحقوق في تفويض لجنة UNCCP لحماية حقوق العائدين ومنع تحويلهم إلى ضحايا لأية ممارسات تحمل طابع التمييز أو الفصل العنصري. ولدى عودة اللاجئين، يجب أن يستعيدوا جنسيتهم. فحسب القانون الدولي،[551] الشعب والأرض لا يفترقان. والسيادة على الأرض تعني استمرار، أو استرجاع، جنسية شعبها.

وهناك الكثير من العمل بانتظار وكالة الإغاثة (الأونروا). فالوكالة تتمتع بوضع فريد، نظراً لموظفيها الذين يبلغ

---

547 للاطلاع على حالات كهذه، أنظر: www.badil.org/Solutions/restitutuion.htm

548 للاطلاع على المزيد من الإجراءات الدولية، أنظر:
Terry Rempel, "Principles, Obstacles and Mechanisms for Durable solution for Palestinian Refugees", Palestinian Return Migration, Shaml Seminar, June 2001, prepared by Badil Resource Centre, Bethlehem, Palestine..
أنظر أيضاً:
Marcus Cox, "The Right to Return Home: International Invention and Ethnic Cleansing in Bosnia & Herzegovina", 47 International & Comparative Law Quarterly, 610 and 614 (July1988).
أنظر:
Catherine Phuong, "At the Heart of the Return of the Return Process: Solving the Property Issues in Bosnia and Herzegovina", Forced Migration Review 7 (April 2000)..
أنظر مثلاً:
Concluding Observations on Croatia, CERD/C/304/Add.55, 10 February 1999; CERD, Concluding g Observations on Bosnia and Herzegovina, A/48/18, 15 September 1993. Regulation No. 10. 1999/10 on the repeal of discriminatory legislation affecting housing and rights in property. UN Mission in Kosovo, 13 October 1999..
للاطلاع على تنفيذ إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، أنظر:
Returning Home: Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons. Leckie Scott (ed.). New York: Transnational Publishers Inc., 2003; Paul Prettitore, *The Right to Housing and Property Restitution in Bosnia and Herzegovina: A Case Study.* Working Paper No. 1. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights (April 2003); Madeline Garlick, "*The UN Peace Plan for Cyprus: Property, Displacement and Proposed Solutions*", Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003; Monty J. Roodt, *Land Restitution in South Africa,* Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003, p. 67.

549 للاطلاع على دراسة مفصلة تُبيّن أن استثناء الفلسطينيين من ميثاق المفوضية العليا للاجئين (الفقرة ID) إنما يعزّز، في واقع الأمر، حمايتهم، أنظر:
Susan Akram and Terry Rempel. "Recommendations for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Challenge to the Oslo Framework". Palestine Year book of International Law, to be published.

550 الفصل الثاني من القرار 181، وعنوانه "الحقوق المدنية وحقوق الأقليات"، يضمن حرية العبادة ويمنع التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس. كما يضمن حماية متساوية بموجب القانون ويحترم قوانين الأحوال الشخصية. ويضمن أيضاً التعليم الابتدائي والثانوي بلغة المواطن وحسب تقاليده الثقافية. كما يمنع سلب ملكية الأراضي والممتلكات إلا للأغراض العامة وبعد تقديم تعويض كامل. وينص الفصل الثالث على أن لمواطني الدولة، بغض النظر عن العرق والمعتقد والجنس، الحق في التصويت للجمعية التأسيسية للبلاد (البرلمان).

551 أنظر الهامش 495 أعلاه، Quigley, "Mass Displacement", p. 108

عددهم 30,000 شخص، ولخبرتها الواسعة في مجال تقديم الخدمات بصورة مستمرة إلى اللاجئين، خلال خمسة حروب وعدد لا يحصى من الغارات والهجمات. ويجب أن تضطلع وكالة الإغاثة برعاية كل عمليات إعادة التأهيل. ويجب أن تحول نفسها إلى شكل من أشكال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أي ألا تقوم فقط بإنشاء البنى التحتية، بل أن تخطط لمشاريع لبناء الاقتصاد. هذا وينبغي أن يستمر تفويضها لمدة عشر سنوات بدءاً من اليوم الأول للعودة، ومن ثم يستمر لعشر سنوات أخرى حسب إنجاز مهمتها.

بعد استعادة الحقوق وإزالة القوانين العنصرية، هناك بالطبع الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل في مجال إعادة بناء الأرض وتطهيرها. فلا يمكن أن نمحو بسهولة آثار ستين عاماً من الحروب والاحتلال وجرائم الحرب والدمار والمعاناة. المهمة الأولى هي تنظيف فلسطين. علينا أن نعيد فلسطين إلى الحياة الطبيعية، بعد ما تعرضت له من ممارسات وتلوث وتخريب. أنظر **الشكل 4-5**. أولاً ينبغي استعادة الملكية الخاصة والعامة في فلسطين. ويجب ترميم المواقع الدينية الأثرية والثقافية.[552] يجب إزالة الغابة الخرسانية التي غطت مساحات كبيرة واستعادة الملامح الطبيعية للأرض. كما يجب تنقية الأرض والهواء والماء، التي تعرضت جميعها للتلوث أثناء الاندفاع المحموم للصهيونية لكي تبني وتدمّر.[553] علينا أن نجعل من فلسطين بلداً ذا بيئة نظيفة يستطيع أن يعيش فيه ملايين الناس.

هل يمكن تحقيق ذلك ؟ إذا أخذنا بالاعتبار نجاح عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذنا بالاعتبار جسامة محنة اللاجئين، يصبح قيام المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم أمراً ملحّاً. وينبغي أن يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية لأن المشكلة الفلسطينية تتمتع بالأسس القانونية الأكثر شمولاً وبإجماع دولي لا لبس فيه. لقد كانت مشكلة فلسطين منذ بدايتها قبل نصف قرن تقريباً، الشغل الشاغل للأمم المتحدة. وبإمكان الأمم المتحدة أن تتصرف، مع أو بدون دعم القوى الغربية التي طالما أحجمت عن تقديم هذا الدعم، من أجل تطبيق القانون الدولي وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لا جدال بأن تنفيذ خطة العودة هذه سوف يصطدم بعقبات كبيرة، لكن بالإمكان تذليل معظم تلك العقبات. فالمكاسب في هذه الحالة تفوق بمراحل أية كلفة وأية تضحيات قد تُبذَل. والواقع أن العودة سوف تسدد ديناً مضى عليه ثلاثة وستون عاماً انقضت في الحروب والصراع والمعاناة، وسوف تستهل حقبة من السلام الدائم. فالعودة، قطعاً، أرخص تكلفة من المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدَّمة لإسرائيل، ومن الدمار الذي تتسبب به الحرب. حق العودة للوطن الذي لا يمكن التنازل عنه هو صنو لحق الحياة والعمل والتعليم ولحرية الكلام والعبادة. بالتالي، فإن المسألة هنا ليست مسألة مساومات أو مقايضات سياسية.

4- اعتبارات عملية

يمكن، من الوجهة العملية، إثبات وجود عمالة فلسطينية كافية لتنفيذ عملية إعادة تأهيل اللاجئين. فالأعمال الإنشائية ستكون بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد، على الأقل خلال السنوات العشر الأولى. ولن يقتصر مصدر التمويل على التعويضات والهبات والاستثمارات، بل إن استيعاب عمال جدد سوف يرفع من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين الجديدة.[554] وعندما يعم السلام، تتوفر العمالة اللازمة لبناء المستقبل. لدى إسرائيل حالياً خطة طموحة بشأن القرن الواحد والعشرين. فخطتها الرئيسة للعام 2020، أو قبل هذا التاريخ، تتوقع ناتجاً محلياً إجمالياً يصل إلى 220 مليار دولار أميركي، أي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحالي. ولكي يتحقق ذلك، تحتاج إسرائيل إلى قوة عاملة يصل عددها إلى 3,200,000 شخص، لا يُستخدم منهم حالياً في قطاع الزراعة سوى أقلية ضئيلة العدد (2%، أو 73,000 نصفهم أجانب). يخطط الإقتصاد الإسرائيلي للنمو في مجالات أخرى غير الزراعة، كالصناعة والبنى التحتية. وتعتبر صناعة التكنولوجيا المتطورة (high-tech) المزدهرة في إسرائيل جزءاً من عملية العولمة. فنصف شركات التكنولوجيا المتطورة الإسرائيلية مسجلة في الولايات المتحدة. وبإمكان هذه الشركات أن تتواجد في أي مكان، في مجمع صناعي في حيفا، أو على متن حاملات طائرات في البحر المتوسط. فالتكنولوجيا المتطورة المعولمة لا تحتاج إلى رقعة جغرافيا كبيرة ولا إلى السيادة عليها. وهي لا تتناقض بأي حال مع عودة اللاجئين.

والواضح أن الخطة التي وضعتها إسرائيل إذا طبقت في فلسطين الجديدة (بشرط تخليها عن الصهيونية) تستدعي تعاون جيرانها. إذا لم تتخل إسرائيل عن الصهيونية فإن جميع السيناريوهات العديدة التي تتضمنها خطتها تشير إلى أن إسرائيل تنطوي على تفجرات داخلية وهي بحاجة إلى الأقنية المناسبة لتصريف قوة تلك التفجرات. وقد يغري ذلك جنرالات الحرب بتصريف تلك القوة بالوسائل العسكرية. لكن ذلك سيكون مثابة الكارثة لإسرائيل والمنطقة. البديل الآخر هو سلام حقيقي وعادل. وعودة اللاجئين هي حجر الزاوية في هذا السلام.

عندما يعود اللاجئون إلى ديارهم، يمكنهم إحياء قطاع الزراعة والاستفادة من الأراضي وموارد المياه المهملة، التي هي ملك لهم في المقام الأول. وسوف يحلّون محل العمال الزراعيين في إسرائيل، ونصفهم من الأجانب على أية حال وهم في تزايد. وضمن المستوى الحالي من مشاركة القوة البشرية في الأعمال (أي نسبة العاملين إلى مجموع القوة البشرية القادرة على العمل)، بإمكان اللاجئين توفير 1,000,000 عامل لقطاع الأعمال، ويمكن مضاعفة هذا الرقم إذا لزم. ويعتبر ذلك أمراً أساسياً لتطوير البنى التحتية والتجارة والفندقة والخدمات التي تمثل 61% من العمل الذي يوفر الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين الجديدة.[555]

بعد مراجعة الجوانب القانونية والجغرافية والزراعية والديموغرافية والاقتصادية لعودة اللاجئين، لا نجد أي مبرر قانوني أو عملي لإنكار حق العودة.

ومن الواضح أن العقبة الوحيدة المتبقية على درب السلام الدائم، تتمثل في سياسات إسرائيل العنصرية التي تُمارَس منذ عام 1948. وإستكمالاً للمشروع الصهيوني خرج المهنيون المثقفون في إسرائيل، وهم الذين يفترض فيهم سلامة التفكير ورجاحة العقل بفكرة التهجير العرقي وسياسة الفصل العنصري اعتقاداً منهم بأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق رؤيتهم لمستقبل إسرائيل.[556] لكن هذه وصفة مضمونة لإزهاق المزيد من الأرواح ولإحداث المزيد من الدمار في المنطقة.

بالتالي، فإن السلام العادل لن يتحقق إلا بتخلي إسرائيل عن سياستها العنصرية،[557] وباحترامها للقانون الدولي والالتزام به، وخصوصاً قانون حقوق الإنسان. وبهذا تصبح عودة اللاجئين إلى موطنهم مجرد نتيجة منطقية طبيعية. كما يتعيَّن على إسرائيل تفكيك أسلحة الدمار الشامل لديها باعتبارها خطرة ولا ضرورة لها. وبالإمكان توظيف المبالغ التي تُهدَر على أسلحة الدمار وعلى المعدات العسكرية (وهي تستهلك نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر الأعلى في العالم) في مشاريع التنمية. وينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا، لدى التعامل مع الشرق الأوسط، أن تكفا عن اتباع سياسات تقودها مجموعات الضغط الصهيونية والمنفعة السياسية. وعلى أوروبا أن تتوقف عن المتاجرة بأرواح الفلسطينيين ودمائهم تكفيراً عما ارتكبته من جرائم في الحرب العالمية الثانية في أوروبا.

قد تبدو الخطة الموضوعة، حالياً، أقرب إلى الأمل البعيد أو الوهم المتفائل. لكن، وخلال ثلاثة وتسعين عاماً، لم تفلح جميع محاولات فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية، رغم نجاح تنفيذها في كثير من الأحيان، في كسب قبول دائم إضافة إلى أنها خلقت مشهداً دموياً مدمراً شمل المنطقة. وهي لم تلق قبولاً ولا إذعاناً ولا حققت وضعاً هادئاً، ولن يتحقق لها ذلك. فهي تتعارض مع القانون والتاريخ والجغرافيا ومع الروح الإنسانية. قد تبدو عودة اللاجئين بعيدة المنال من وجهة سياسية غربية، لكنها السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وهي هدف الفلسطينيين الثابت.

9-4 خاتمة: إعادة الوطن إلى أصله: من إسرائيل إلى فلسطين

يمثّل تحوُّل فلسطين إلى إسرائيل خلال السنوات الستين الماضية، حالة فريدة في التاريخ. فقد جرى تدمير ممنهج ومنظم ومستمر للوجود البشري الفلسطيني وللمعالم الفلسطينية المعنوية والمادية لكي يتم إنشاء إسرائيل على أنقاضها.

يمكن القول إن التاريخ الإنساني حافل بأعمال الدمار وطرد السكان من مواطنهم. فقد دمر المغول مدينة بغداد، ودمرت قبائل الهون Huns والواندال Vandals المدن الرومانية. كما دمر الحلفاء الغربيون مدن دريسدن وووبرتال في ألمانيا، وأسقطت أمريكا القنابل الذرية على ناغازاكي وهيروشيما في اليابان، ودمرت بالمدافع والطائرات مدناً أخرى عديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي جميع الحروب، كابدت ملايين البشر ويلات الموت والدمار، ما ترك في حياتهم آثاراً لا تمحى. لكن جميع تلك الأحداث، سواء أكانت مخططة أو طارئة، حصلت في غمار المعارك وتوقفت بتوقفها.

واستعمر البريطانيون والفرنسيون وأوربيون آخرون أجزاء

---

552 العديد من المواقع الدينية والأثرية تم تدميرها وتدنيسها ونهبها، أو جرى الادعاء أنها يهودية. أنظر:
Kletter, Raz, *Just Past?: The Making of Israeli Archaeology,* London: Equinox, 2006; Abu El-Haj, Nadia, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society,* Chicago: The University of Chicago, 2001.

553 للاطلاع على مسح شامل للتلوث الكبير في إسرائيل، أنظر
Tal, Alon, *Pollution in a Promised Land: an Environmental History of Israel,* Berkeley: University of California Press, 2002.

554 ثمة رأي مقنع يقول إن بالإمكان دمج العمالة الفلسطينية النشيطة، التي لا غنى عنها للاقتصاد القوي، في المنطقة لأن من شأن ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية لا يستهان بها. على سبيل المثال، يمكن رفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ١٥٠٪ عندما يصل معدل التوظيف ومساهمة العمال إلى المستويات الإسرائيلية. وبالطبع فإن الاستفادة التامة من العمال تتطلب حرية اقتصادية وسياسية لا تتحقق إلا في جو من السلام العادل.
أنظر (فضل النقيب)، "The Palestinian Economy and Prospects for Regional Cooperation", UNCTAD/GDS/SEU/2. June, 1998.

555 شتت الاحتلال الإسرائيلي القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وجعلها تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، بالتالي صادَر إمكانية نموها. يمكن الاطلاع على وصف لعملية عزل العمالة الفلسطينية في تمزق جغرافي أشبه بالبانتوستات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية، في:
Farsakh, Laila, Palestinian *Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation,* London and New York: Routledge- Taylor & Francis Group, 2005.
أعيد نشره بالعربية من مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت.
كما نجد وصفاً لعملية تدمير ممائلة في قطاع غزة، في:
Roy, Sarah, Gaza Strip: The Political Economy of De-Development, Washington, DC: The Institute of Palestine Studies, 1995.
هذا التدمير للحياة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتشتت المعروف للاجئين خارج فلسطين يمكن إيقافه عن طريق التوظيف العادل لتلك العمالة في فلسطين الجديدة. بالتالي فإن العودة لن تكون مجرد إحقاق حق، بل إنها ستُنهي إلى جانب ذلك حالة الحصار والخنق الاقتصادي.

556 في كانون الثاني/يناير 2001، عُقد مؤتمر موسّع في هرتزليا حول "توازن القوة والأمن القوميين في إسرائيل"، حضره 300 شخصية بارزة في مؤسسة الدفاع المحلية والوسط الأكاديمي. قُدمت نتائج المؤتمر إلى موشيه كاتساف، الرئيس الإسرائيلي، حدد المشاركون أبعاد "التهديد" الفلسطيني المتمثل بارتفاع نسبة المواليد (4.6 طفلاً للمرأة العربية مقابل 2.6 للمرأة اليهودية). وجاءت توصياتهم وكأنها مأخوذة حرفياً من كتاب نازي: قطع المزايا الاجتماعية عن العائلات الفلسطينية لأنها تنتج القليل وتستهلك الكثير، إخراج العرب من المناطق العربية وإحلال اليهود محلهم (في الجليل ومرج ابن عامر والنقب)، وتبادل السكان عن طريق ضم المستوطنات إلى إسرائيل وضم المناطق الفلسطينية في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، حرمان الفلسطينيين من حقوقهم بتجريدهم من الجنسية الإسرائيلية (ومن حق الاقتراع) ومنحهم حق الإقامة فقط، زيادة عدد المقترعين اليهود عن طريق السماح للإسرائيليين الموجودين في الخارج بالاقتراع. (وهذه هي الخطوة قبل الأخيرة في عملية منح الجنسية الإسرائيلية لليهود في كافة أنحاء العالم).
أنظر: See Yair Sheleg, "A Very moving Scenario", Ha"aretz 25 March 2001.
أثير الموضوع ثانية، هذه المرة من قبل المستوطنين المتعصبين الذين دعوا لارتكاب "نكبة ثانية" بحق الفلسطينيين. اقترح هؤلاء "المشبعين بالكراهية، الذين لا يوقفهم أي رادع أخلاقي، ولا يشعرون بمعاناة الفلسطينيين" إجراء "تطهير عرقي" صريح.
أنظر: Danny Rabinowitz, "Talk of expulsion more ominous than ever", Ha"aretz, 29 May 2001. يُعقد مؤتمر هرتزليا سنوياً تحت نفس الشعار.

557 إلغاء العقيدة الصهيونية العنصرية ينسجم مع القرار الذي سبق وتبنّته الجمعية العامة للأمم المتحدة
UN General Assembly A/RES/3379 (XXX) of 10 November 1975 "Elimination of all forms of racial discrimination".
"إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري". وقد أدى الضغط السياسي لمؤيدي إسرائيل إلى إلغاء القرار، لكن الرأي العام في معظم دول العالم لا يزال يتفق مع القرار.

عديدة من العالم الثالث، واستغلوا موارده، كما استغلوا شعوبه كعمالة رخيصة وأهملوا ثقافته. ولكن لم يحدث أن قام هؤلاء بطرد السواد الأعظم من الشعب، والاستيلاء على بيوته وأراضيه وممتلكاته بشكل جماعي شامل.

وكذلك كان المستعمرون يتجاهلون ثقافة الشعب المستَعْمر ويحبطون محاولاتَ الحفاظ عليها عن طريق التعليم وحتى عن طريق النقل الشفوي عن كبار السن. لكن المعالم الطبيعية والتاريخية وأسماء الأماكن للبلاد المستعمرة، بما تحمله من دلالات تاريخية وإنسانية، ظلت على حالها، عدا في حالات قليلة مثل تغيير أسماء بعض المدن والشوارع لتكريم المنتصرين. ولم يسبق أن جرى طمس التاريخ المتجسد في أسماء الأماكن وفي السجلات المكتوبة طمساً كاملاً متعمداً، وإحلال نسخة منقحة لرواية رسمية مختلقة محل تلك الأسماء والتاريخ المرتبط بها.

لكن واقع فلسطين مختلف جداً عن غيره في تاريخ البلاد المستعمرة الأخرى. فأحداث تدمير فلسطين تشمل كل حوادث التدمير والطمس والطرد مجتمعة في بلد واحد. وكانت واسعة النطاق عميقة الأثر، تشمل البشر والحجر والفكر، ولم تحصل نتيجة حوادث عارضة ولم تمْلِها مقتضيات الحرب المؤقتة. كانت هذه الأحداث في فلسطين تمثل فصولاً طويلة من عملية مستمرة مسلحة مخطط لها منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبدأت تظهر بشكل واضح على أرض فلسطين عام 1917، ثم إنطلقت بكامل قوتها منذ عام 1948 ولغاية هذه اللحظة. هذا الامتداد الزمني الطويل يعطي دليلاً على القصد والتصميم والتخطيط. ولم يكن لتلك الأحداث أن تستمر طوال هذه المدة دون الاستغلال الفاعل للنفوذ الصهيوني السياسي والمالي الهائل الذي يغذيه دعم القوى الغربية الإستعمارية.

لقد كان العنصر الأهم في عملية التدمير هذه هو إقتلاع الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض، من أرضه. ومهما كان التبرير الذي إستخدمته إسرائيل لتفسير خروج الفلسطينين من ديارهم، مزيفاً كان أو مختلقاً أو حتى حقيقياً، فإنه لا وزن له، لأن الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أن هؤلاء الذين طُردوا أو هربوا أو نزحوا، لم تسمح لهم إسرائيل بالعودة، حتى أولئك الذين وجدوا أنفسهم على مسافة لا تبعد أكثر من 1 كم عن موطنهم الأصلي. إن جريمة منع العودة جريمة مضاعفة تضاف إلى جريمة التهجير العرقي الأصلية. ولذلك فإنه من المحتم إنسانياً وقانونياً وتاريخياً وفلسطينياً تنفيذ حق العودة إلى الديار الأصلية، وإعادة الوطن إلى أصله.

هل يمكن عكس مسار هذا التدمير الفريد المنهج للمجتمع الفلسطيني ؟ نعم، يمكن ذلك.

أولاً، يمكن عكس مسار عملية تدمير فلسطين وطمس التاريخ الفلسطيني وإلغاء الذاكرة، كما يمكن إعادة إحياء هذا التاريخ. ذلك لأن فلسطين موثقة بالخرائط المفصلة أكثر من أي بلد أخر في الشرق الأوسط. وليست هناك مشكلة في إحياء هذا الجانب التوثيقي من تاريخ فلسطين. وهذا الأطلس، الذي يسجل ما يقرب من 50,000 اسم، هو خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه.

ثانياً، إن إعادة بناء المدن والقرى والمعالم الفلسطينية المدمرة ممكن، من الوجهة العملية. ومثال ذلك الحلول التي طُبِّقت بنجاح في كوسوفو، والبوسنة، وقبرص، وجنوب أفريقيا، وفي أماكن أخرى كانت موضع الصراع. ليس هذا فحسب. بل إنه في عصر التطور التقني هذا، من الممكن عملياً المقاربة بين تاريخ وجغرافيا فلسطين المسجلين بدقة في أكثر من نصف مليون وثيقة في الأمم المتحدة وفي هذا الأطلس وفي أماكن أخرى من جهة، ومن جهة أخرى بين السجلات المكتوبة والإلكترونية الإسرائيلية الحالية التي تسجل منزل كل فلسطيني وكل دنم من الأرض الذي إستولت عليه إسرائيل، ومن كان المالك الفلسطيني، ومن هي الجهة اليهودية المستأجرة لأرضه (لأن كل أراضي الفلسطينيين تؤجرها إسرائيلَ ولا تملكها قانونياً). وعلى هذا الأساس، يمكن أن تجري استعادة فلسطين معنوياً ومادياً. ومثلما إستولت إسرائيل على وثائق حكومة فلسطين بما فيها سجلات الأراضي والتعليم والصحة والإقتصاد وملفات الجمعيات والشخصيات التي كانت عوناً كبيراً لإسرائيل في إدارة حكومتها الوليدة، فإن سجلات إسرائيل الحالية وأرشيفاتها لما قبل وما بعد النكبة تمثل ثروة من المعلومات التي تجعل مشروع "إعادة الوطن إلى أصله" أمراً ممكناً بكل المقاييس. وقياساً على التجارب الأخرى، فإن هذا المشروع سيكون أسهل في التطبيق من إعادة إعمار المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وإعادة تأهيل البوسنة في التسعينات من القرن الماضي.

ثالثاً، توجد قاعدة معلومات كبيرة تسجل كل فلسطيني شُرّد من وطنه، هو وعائلته ونسله بعد النكبة، ومن أي قرية كان، وماهي أملاكه، وأين هو وعائلته اليوم في أي من مخيمات المنفى. وطريقه إلى العودة إلى الديار من منفى الشتات لا يستغرق عبوره أكثر من ساعتين.

رابعاً، يمكن استرجاع التواصل التاريخي لأسماء الأماكن بكليتها، ليس فقط بصورتها المسجَّلة على الورق بل بالطريقة التي تُنطق بها وتُستعاد ذكراها بها. ويمكن للفلسطينيين الذين صنعوا هذا التاريخ، وعايشوه وتذكروا جميع أحداثه الرئيسة، هم وأولادهم وأحفادهم، أن يعودوا ليعمروا وطنهم مرة ثانية، قريةً قَريةً، وموقعاً تاريخياً إثر آخر. ولن تكون هناك ضرورة للتعوُّد على المكان أو للتكيف معه، كما هو الحال مع المهاجرين اليهود الذين جاءوا من أصقاع الأرض، عدا التجربة العادية التي يمر بها أي مغترب يعود إلى وطنه بعد غياب طويل. إن التواصل بين الفلسطيني ووطنه لم ينقطع في الوجدان، وألم الفراق سيتحول إلى سعادة العودة وسيحفز طاقة التعمير.

إن استمرار ممارسات النكبة عام 1948 في عملية التهجير العرقي، أي احتلال المزيد من الأراضي وطرد المزيد من الفلسطينيين حتى يومنا هذا، الذي أزهق الأرواح ودمر البلاد، لا يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الدائم. إن التاريخ يعلمنا أن الممارسات التي تقوم على شن الحروب والاستعمار والعنصرية والاحتلال هي في الواقع قصيرة العمر، مهما كانت قوتها الظاهرة ومهما بدا أنها ستعمِّر طويلاً. أن الإستقرار الثابت والدائم لا يمكن أن يقوم إلا على أسس راسخة من العدالة. يقول الكاتب الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنستي الخبير بأرض فلسطين، بصراحة نادرة،

مثلما أدرك حكام جنوب إفريقيا، في لحظة ما، بأن لا خيار أمامهم سوى تفكيك أسس نظامهم، على المؤسسة الإسرائيلية أن تدرك أيضاً بأنها لا تستطيع فرض مفاهيمها ذات الطبيعة التسلطية على 3,5 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، و1,2 مليون فلسطيني يعتبرون مواطنين إسرائيليين [و5 ملايين لاجئ فلسطيني في الشتات على حدود فلسطين]. ما يتوجب علينا فعله هو محاولة تحقيق وضع من المساواة الفردية والجماعية ضمن إطار مؤلف من نظام واحد شامل يطبق في كل أنحاء البلاد... وباعتقادي أنه قد آن الأوان لنعلن أن الحركة الصهيونية قد انتهت. وقد يكون من الأفضل أن يأتي الإعلان رسمياً، وأن يرافقه تحديد تاريخ لإلغاء قانون العودة [الإسرائيلي]. علينا أن نبدأ بالتفكير بشكل مختلف وبالحديث بشكل مختلف.[558]

هذا الرأي كُتب قبل حوالي عشر سنوات. أما اليوم فإن بشاعة الممارسات الإسرائيلية، من عنصرية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أثارت كثيراً من شعوب العالم، خصوصاً في المجتمعات الغربية التي خلقت إسرائيل، وعلى الأخص بين اليهود في أوربا وأمريكا بشكل متزايد، وكشفت وجه إسرائيل الحقيقي الذي وصفه الفلسطينيون منذ عام 1948، ولم يستمع لهم أحد في الغرب.

إن جميع الكيانات الإستعمارية زائلة، ولا بقاء للعنصرية والإستعمار والإستيطان على أرض محتلة طرد منها أهلها. هذه حقيقة تاريخية لا يمكن الجدال فيها.

لكن المعول الحقيقي والأول في التغيير يقع على كاهل الشعب الفلسطيني، في إستمرار صموده وتمسكه بحقوقه وفي تربية شبابه تربية وطنية فعالة قائمة على العلم والمعرفة، وفي وحدته السياسية وتمثيله الديمقراطي لكافة فئات الشعب الفلسطيني أينما كانت. ولاشك إطلاقاً في أن مشروع "إعادة الوطن إلى أصله" سيتم ولكن بشكل يتلائم مع الزمن الذي ينفذ فيه. وهذا الأطلس هو الوثيقة التي يمكن الإعتماد عليها في هذا المشروع.

وهكذا نرى أن استعادة الوطن الفلسطيني على الأرض وإعادة تركيب المجتمع الفلسطيني على ترابه هما في حكم الممكن، ولكن يلزم لذلك زوال القوة الغاشمة التي تتحدى التاريخ، وهو شر لابد أن يزول مهما طال الزمن أو قصر. والمعنى الذي يحمله استعادة فلسطين بالكامل بالنسبة لمستقبل الإنسانية، يتجاوز كل وصف. فهو يُظهر أن العدالة تنتصر في النهاية، وأن العدالة هي الباقية، وهي تستحق أن ينتظرها الإنسان. وفي هذا الحيز الجغرافي الصغير لأرض فلسطين على خريطة العالم، قد يبدو ذلك الإنجاز تعويضاً جزئياً عن المأساة الطويلة للنكبة التي ليس لها نظير في تاريخ العالم. لكن الإنجاز الأكبر لمستقبل الإنسانية هو إنتصار إرادة الإنسان على هذا السلوك البشري المدمر، وتطهير البشرية من هذه الشرور التي لحقت بها، كما فعلت بعد الحرب العالمية الثانية وفي جميع مراحل التاريخ السابقة.

558 Meron Benvenisti, *Ha'aretz*, 8 August 2003.

المراجع

المراجع العربية

*، "خارج حدود الخريطة: إنتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المعترف بها"، هيومان رايتس، مارس / أذار 2008.

*، "قانون الأراضي العثماني"، بيروت: مطبعة الأباء اليسوعين، 1873. (بالعربية والتركية)

*، "القضية الفلسطينية: ندوة القانونيين العرب في الجزائر -27 22 يوليو / تموز 1967"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968، ترجمة صلاح الدباغ.

*، "كل الوسائل شرعية: إبادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة بواسطة رشها بمبيدات كيماوية"، الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، يوليو 2004.

*، "مشروع المسح العام: مسح المقدسات الإسلامية بين قيساريا والخالصة"، أم الفحم: مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، 2002.

*، "مشروع رسم خريطة الأوقاف والمقدسات الإسلامية في فلسطين 1948"، كفر برا: جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية، 2002.

*، "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيوني 1918-1939"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

أ

أبو حمود، قسطندى، "معجم المواقع الجغرافية في فلسطين"، القدس: جمعية الدراسات العربية بالقدس، 1984.

أبو ستة، سلمان، "العراقيب هي فلسطين"، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ربيع 2011.

أبو ستة، سلمان، "سياسة المذابح الإسرائيلية لإجلاء أهل الجليل عام 1948، كما وردت في تقارير ضباط الأمم المتحدة"، لندن: الحياة، 6 نوفمبر 2000، ص 10.

أبو ستة، سلمان، "نصف فلسطين المنسي: قضاء بئر السبع"، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 73، شتاء 2008.

أبو ستة، سلمان (مشرف)، "إسرائيل 2020: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 6 أجزاء مترجمة عن العبرية.

أبو سته، سلمان، "أي حدود بين سوريا وفلسطين وإسرائيل ؟"، لندن: جريدة الحياة، 1999/8/20، ص 14.

أبو سته، سلمان، "العمال المصريون: بناة الإمبراطورية"، القاهرة: مجلة الهلال، مجلد 111، إبريل 2003، ص ص 42-48.

أبو سته، سلمان، "سياسة المذابح الإسرائيلية لاجلاء أهل الجليل كما وردت في تقارير ضباط الهدنة"، لندن: جريدة الحياة، 2000/2/6، ص 10.

أبو سته، سلمان، "حق العودة: مقدس وقانوني وممكن"، بيروت وعمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

أبو سته، سلمان، "العرب المنسيون: بدو بئر السبع"، لندن: جريدة الحياة، 1995/9/27 و1995/9/28.

أبو سته، سلمان، "إسرائيل أول من استعمل الحرب الجرثومية في فلسطين وأكبر خازن لها"، لندن: جريدة الحياة، 2003/2/1، ص 15.

أبو سته، سلمان، "جرائم الحرب الإسرائيلية: حرق أهالي الطيرة أحياء في العام 1948"، لندن: جريدة الحياة، 1999/4/5، ص 8.

الأغا، إحسان خليل، "خان يونس وشهداؤها: 1956 المذبحة والصمود"، القاهرة: مركز فجر للطباعة والنشر والتحقيق، 1997.

الأغا، نبيل خالد، "مدائن فلسطين"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

انطونيوس، جورج، "يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية"، بيروت: دار العلم للملاين، الطبعة الثانية، 1987، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس.

أوليبه، جان إيف، "لجنة التوفيق الدولية في فلسطين، 1948-1951"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.

ب

بابي، إيلان، "التطهير العرقي في فلسطين"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

البدري، حسن، "الحرب في أرض السلام"، الرياض: دار المريخ،الطبعة الثانية، 1987.

البديري، هند، "أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ"، القاهرة: الجامعة العربية، 1998.

براور، موشى، "حدود إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل"، عمان: دار الجليل، 1990 (ترجمة من العبرية).

بركات، حليم وبيتر دود، "النازحون"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السلسلة رقم 10، 1968.

برهوم، محمود ومحمد خروب، "قاموس القرى الفلسطينية إبان الإنتداب البريطاني"، عمان: دار الكرمل، 1990.

بن جوريون، دافيد، "يوميات الحرب 1947-1949"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، ترجمة عن العبرية: سمير جبور.

بوري، متى سمعان ويوسف أحمد شبل، "عكا: تراث وذكريات"، بيروت: دار الحمرا، 1992.

ت

التل، عبد الله، "كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل، قائد معركة القدس"، القاهرة: دار الهدى، 1990.

تماري، سليم، "القدس 1948، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948" القدس: بديل، 1999.

ج

جريس، صبري، "العرب في إسرائيل"، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، 1967، جزءان.

ح

حتحوت، حسن، "مذكرات طبيب مصري النكبة الأولى 1948"، القاهرة: كتاب الهلال، 1988.

حدادين، منذر، "سلام على اليرموك: المواجهات والمفاوضات 1969-2000"، عمان: الناشر هو المؤلف، 2007.

الحلاق، حسن علي، "موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909"، بيروت: جامعة بيروت العربية، الطبعة الأولى، 1978.

حلبي، أسامة، "الوضع القانوني للقدس وأهلها العرب"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

الحوت، بيان نويهض، "عجاج نويهض: مذكرات، ستون عاماً مع القافلة العربية"، بيروت: دار الإستقلال، 1993.

الحوت، بيان نويهض (المحرر)، "الحركة الوطنية الفلسطينية – مذكرات أكرم زعيتر، 1935-1939"، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

الحوت، بيان نويهض (محرر)، "القيادات والمؤسسة السياسية في فلسطين 1917-1948"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة الثالثة، 1986.

الحوت، بيان نويهض (محرر)، "وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة ثانية، 1984.

خ

الخالدي، وليد، "لكي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني / نوفمبر 1997، ترجمة حسني زينة.

الخالدي، وليد، "خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997"، بيروت دار النهار، 1998.

الخالدي، وليد، "الصهيونية في مائة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي"، بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، 1998.

الخطيب، محمد نمر، "نكبة فلسطين"، بيروت: دار مكتبة الحياة، الطبعة الثانية،1967.

خليفة، أحمد (مترجم)، "حرب فلسطين: الرواية الإسرائيلية الرسمية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.

خمار، قسطنطين، "اسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية المعروفة في فلسطين حتى العام 1948"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة ثانية، 1980.

خمار، قسطنطين، "موسوعة فلسطين الجغرافية"، بيروت: مركز البحاث الفلسطينية، 1969.

د

الدباغ، مصطفى مراد، "بلادنا فلسطين"، بيروت: دار الطليعة، 1974.

دروزة، محمد عزت، "مذكرات محمد عزت دروزة"، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.

دمشقى، الأب مرمرجى، "بلدانيات فلسطين العربية"، أبو ظبي: مركز أبو ظبي الثقافي، 1997.

الديب، محمد محمود، "حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الإنتداب"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1979.

ر

رزق، يونان لبيب، "طابا، قضية العصر"، القاهرة: دار الأهرام للترجمة والنشر، 1989.

رزق الله، حلا نوفل، "الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديموغرافية مقارنة 1948-1995"، بيروت: دار الجديد، 1998.

ز

زعيتر، أكرم، "من بواكير النضال: من مذكرات أكرم زعيتر"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

س

أبو السعود، حاتم محي الدين، "يافا: عطر مدينة"، بيروت: دار الفتى العربي، والناصرة: مركز أبحاث يافا، 1991.

أبو السعود، حاتم محي الدين، "مدن فلسطين: غريب الديار في الديار"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

سيغيف، توم، "1949: الإسرائيليون الأوائل"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

ش

الشرع، صادق، " حروبنا مع إسرائيل 1947-1973"، عمان: دار الشروق، 1997.

الشرع، صالح، "مذكرات جندي"، عمان، 1989.

الشرع، صالح، "فلسطين: الحقيقة والتاريخ"، عمان: مجدلاوي، 1996.

الشريف، كامل، "الإخوان المسلمون في حرب فلسطين"، الزرقاء (الأردن): مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، 1984.

شقير، نعيم، "تاريخ سيناء"، بيروت دار الجيل، 1991.

شكيب، إبراهيم، "حرب فلسطين 1948، الرواية المصرية"، القاهرة: شركة الزهرة للإعلام العربي، 1986.

ص

صايغ، أنيس، "بلدانيات فلسطين المحتلة"، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1968.

صايغ، أنيس (محرر)، "الموسوعة الفلسطينية"، بيروت

صايغ، يوسف، "الإقتصاد الإسرائيلي"، القاهرة: معهد الأبحاث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1966.

صنبر، إلياس، "فلسطين 1948"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.

صيقلي، مي، "حيفا العربية 1918-1939"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

ط

طنوس، عزت، "الفلسطينيون: ماض محير ومستقبل باهر"، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1982.

ع

العارف، عارف، "النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1948-1955"، صيدا: المكتبة العصرية، 6 أجزاء، 1956.

العارف، عارف، "القضاء بين البدو"، القدس 1932.

عبد الجواد، صالح (محرر)، "نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس"، بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، 1998.

عبوشي، واصف، "فلسطين قبل الضياع: قراءة جديدة في المصادر البريطانية"، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1987، ترجمة علي جرباوي.

عثمان، حسن صالح، "فلسطين في سيرة البطل عبد الحليم الجيلاني"، عمان: دار الجليل، 1993.

عراف، شكري، "المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

عرفات، جميل، "من ذاكرة الوطن: القرى الفلسطينية المهجرة في قضاء حيفا"، الناصرة، ج1.

عرفات، جميل، "من ذاكرة الوطن: القرى الفلسطينية المهجرة في الجليل"، الناصرة: جمعية تراث صفورية، ج2، 2002.

عروري، نصير (محرر)، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

علي، فلاح خالد، "الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 وتأسيس إسرائيل"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

العودات، حسين (محرر)، "موسوعة المدن الفلسطينية"، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التحرير الفلسطينية، 1990.

عيسى، نجيب، "المشاكل المائية في الشرق الأوسط"، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والأبحاث والتوثيق، 1994.

غ

أبو غربية، بهجت، "في خضم النضال العربي الفلسطيني"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

غنايم، زهير، "لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.

ف

فرسخ، ليلى، "العمال الفلسطينيون في إسرائيل"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010.

فلاح، غازي، "الفلسطينيون المنسيون: عرب النقب 1906-1986"، الطيبة: مركز إحياء التراث العربي، 1989.

الفنجري، أحمد شوقي، "إسرائيل كما عرفتها"، القاهرة: دار الأمين، الطبعة الثانية، 1995.

ق

القشيري، أحمد صادق، "حكم هيئة تحكيم طابا"، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1990.

ك

كحالة، صبحي، "المشاكل المائية في إسرائيل وتأثيرها على الصراع العربي الإسرائيلي"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980، ورقة رقم 9.

كرتسمر، دافيد، "الوضع القانوني للعرب في إسرائيل"، القدس: معهد الدراسات العربية الإسرائيلية، 2002.

كوهين، هليل، "الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

كيالي، عبد الوهاب، "تاريخ فلسطين الحديث"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985.

م

متولي، أحمد فؤاد، "قضية طابا بين الماضي والحاضر"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989.

مجير الدين، "الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل"، عمان: مكتبة المحتسب، 1973.

مصالحة، نور الدين، "أرض أكثر، وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

مصالحة، نور الدين، "إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967-2000"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001.

مصري، جورج، "المطامع الإسرائيلية في المياه العربية"، باريس: مركز الدراسات العربية الأوربية، 1996.

المصلح، أحمد (محرر)، "صدى النكبة الفلسطينية في أوراق شكري التاجي الفاروقي"، عمان: 1999.

منصور، كميل، "الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفية الأنتفاضة السياسية والإقتصادية والإجتماعية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

منير، إسبر، "اللد في عهد الإنتداب والإحتلال"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

الموسى، شريف، "المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

ن

النتشة، رفيق شاكر، "السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

نزال، نافذ، "نزوح الفلسطينين من الجليل 1948"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.

هـ

هاشم، عبد الهادي(محرر)، "الموسوعة الفلسطينية"، دمشق.

هديب، موسى عبد السلام، "قرية الدوايمة"، عمان: دار الجليل، 1985.

هنيدي، سحر، "التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صمويل 1920-1925"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ترجمة عبد الفتاح الصبحي.

هيكل، محمد حسنين، "جيوش وعروش: مذكرات حرب فلسطين 1948"، القاهرة: دار الشروق، 2000.

هيكل، يوسف، "أيام الصبا: صور من الحياة وصفحات من التاريخ"، عمان: دار الجليل، 1998.

المراجع الاجنبية

*, "Letter from Assistant Secretary of State Talbot to Dr.Elmer Berger, American Council for Judaism, April 20, 1964", *8 Whiteman Digest of International Law 35,* 1967.

*, "1945 Administrative Divisions (Amendment) Proclamation", *Palestine Gazette* No. 1415, June 7, 1945.

*, "Egyptian-Israeli General Armistice Agreement", UN Doc. S/1264/Corr.1, 24 February 1949.

*, 3 United Nations GAOR, Resolutions at 21-25, UN Document A/810, 21 Sept-12 Dec 1948.

*, 3 United Nations GAOR, Supp.II, UN Document A/648, 21 Sept-12 Dec 1948.

*, *A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, July 1917-October 1918,* HMSO, 1919.

*, An Audit of Operations and Projects in the Water Sector in Palestine: *The Strategic Refocusing of Water Sector Infrastructure in Palestine.* Ramallah, Report prepared for the PWA by Audit Environmental, funded by the Norwegian Representative Office in Palestine, 18 November 2008, AE (2008).

*, Analysis of Paragraph 11 of the General Assembly Resolution of 11 December 1948, Working Paper Prepared by the U.N. Secretariat, U.N. Doc. A/AC.25/W.45, 15 May 1950.

*, Arabs' Plan for Development of Water Resources in the Jordan Valley, March 1954, Arab Plan (1954).

*, Arbitration Award: Israel and Egypt, Agreement regarding the Permanent Boundary, 29 September 1988, UN Treaty Series No. 29014.

*, *Atlas of Israel,* Tel Aviv: *The Survey of Israel,* London: Collier MacMillan, New York: MacMillan Publishing, Third Edition, 1985.

*, *British National Archives* CO 733/494/3, FO 371/91743 (ER 1462/10) and FO 371/91752 (ER 1462/9). Research Note 3: Registration of Land in Palestine and Trans-Jordan before 1948, accessed June 2009 at: http://www.nationalarchives.gov.uk/catalogue/RdLeaflet.asp?sLeafletID=382.

*, B'tselem, *Not Even a Drop: The Water Crisis in Palestinian Villages Without a Water Network - Information Sheet. Jerusalem, B'tselem* - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, (2001).

*, Case concerning the Re-Adaptation of the Mavrommatis Concessions - Opinion of the Attorney General and Mr. Fachiri, UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/131/1-3, CO (1927).

*, Central Zionist Archives, «Weitz Diary»,A 246/7 entry for December 20, 1940.

*, Colonial Office, Great Britain, "Palestine, Report on Immigration, Land Settlement and Development", Appendix containing maps by John Hope Simpson C.I.E 1930,

Aharoni, Arie, *A Candidate for Treason* (in Hebrew), Sifriat Poalim Publishing House, Tel Aviv, Israel, 2000.

Akram, Susan and Terry Rempel, *"Recommendations for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Challenge to the Oslo Framework",* Palestine Year book of International Law, (submitted January 2001) to be published.

Allan, J.A., *The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy.* London, UK: I.B. Tauris (2001).

Anton, Glenna, *Blind Modernism and Zionist Waterscape: The Huleh Drainage Project,* Jerusalem Quarterly 35, Autumn 2008, pp. 76-92.

Antonius, George, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement,* Capricorn Books, New York, 1965; also by Hamish Hamilton, London, 2nd edition, 1946.

Armstrong, Karen, *A History of Jerusalem: One City, Three Faiths,* Harper Collins, London, 1996.

Asali, K. J. (ed.), *Jerusalem in History,* Scorpion Publishing Ltd, Essex, 1989.

Attili S and D Phillips, *The Jordan River Basin:* 1. Clarification of the Allocations in the Johnston Plan. Water International (2007), 31(5): 16 – 38.

Attili, S. and D. Phillips, *Israel and Palestine: Legal and Policy Aspects of the Current and Future Joint Management of the Shared Water Resources,* Ramallah, West Bank, Negotiations Support Unit, Negotiations Affairs Department, Palestine Liberation Organisation, (2004).

Avishai, Bernard, *The Tragedy of Zionism,* Helios Press, New York, 2002.

Avneri, Arieh, *The Claim of Dispossession: Jewish Land Settlement and the Arabs, 1878-1948,* London: Transaction Books, year 1984 (translated from Hebrew edition 1980).

B

Barbour, Nevill, *Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy,* The Institute of Palestine Studies, Beirut, 1969.

Barbara Smith, The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929. London: I.B. Tauris, 1993.

Beaumont, Peter, *Water for Peace in the Middle East: The Sacrifice of Irrigated Agriculture in Israel,* the Arab World Geographer Vol. 3, No. 2, 2000.

Ben-Rafael, Eliezer, *Crisis and Transformation: The Kibbutz at Century's End,* State University of New York Press, Albany, 1997.

Benvenisti, Meron, *City of Stone, The Hidden History of Jerusalem,* translated by Maxine Kaufman Nunn, University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1996.

Benvenisti, Meron, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948,* University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 2000.

Berger, Elmer, *Who Knows Better Must Say So,* The Institute of Palestine Studies, Beirut, 2nd edition, 1970.

Berncastle' final report entitled "Valuation of Abandoned Arab Land in Israel", UNSA DAG 13-3, UNCCP in Berncastle, J.M., *Land Specialist/Box 35/1951/Reports,* Refugee Office.

Biger, Gideon, *An Empire in the Holy Land: Historical Geography of the British Administration in Palestine, 1917-1929.* New York: St. Martin's Press and Jerusalem: The Magnes Press, the Hebrew University, 1994.

Bisharat, George E., *Land, Law and Legitimacy in Israel and the Occupied Territories,* The American University Law Review, Vol. 43, pp.467-591, 1994.

Bleier, Ronald, *Terror,* The Link, July-August 2003, Vol.36, No.3, http://desip.igc.org/InTheBeginning.html.

Boling, Gail J., *Absentees Property Laws and Israel's Confiscation of Palestinian Property: A Violation of UN General Assembly Resolution 194 and International Law,* The Palestine Yearbook of International Law, Vol. XI, 2000/2001, pp. 73-130, Kluwer Law International, 2003.

Boling, Gail J., *The 1948 Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: An International Law Analysis,* Badil brief No. 8, January 2001 and Badil Occasional Bulletin No.5, April 2001.

Boling, Gail, *The Right of Return,* Badil Issue No. 8, Jan 2001, www.badil.org.

Boustany, W.F., *The Palestine Mandate, Invalid and Impractical,* submitted to the Principal Secretary of State for the Colonies in July 1936, the American Press, Beirut, 1936.

Boyle, Francis A., *Palestine, Palestinians and International Law,* Clarity Press Inc., Atlanta, GA, 2003.

Brand, Laurie A., *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State,* Columbia University Press, New York, 1988.

Bullock, J. and A. Darwish, *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East.* London, St Dedmundsbury Press, (1993).

Bunton, Martin, "Inventing the Status Quo: Ottoman

*, *Taba Arbitration (Egypt v Israel) (1988) 80 ILR 226.* Also, Israel and Egypt, Arbitration Compromis regarding the Permanent Boundary between Israel and Egypt, Giza, 11 September 1986, UN Treaty Series No. 29013.

*, *Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region,* Main, C. T., Inc, prepared at the request of the United Nations under direction of the Tennessee Valley Authority by Chas. T. Main, Inc. Boston, Massachussets, USA (a.k.a. "The Main Plan" or "The Unified Development Plan"), (1953).

*, *Turkish Archives IMMS,* 122/5229 dated 4 May 1891, Prime Minister's Office, Ankara.

*, UN Report, Palestinians in Israel will Outnumber Israelis in 2050, Jerusalem Post, 1 March 2001. www.un.org/esa/population/wpp2000h.pdf

*, UN Report, *Water Resources of the Occupied Palestinian Territory,* UNA/AC.183 (02) W21, New York, 1992

*, US Embassy, Report on Meeting to address response to Israeli Security and Water Security Concerns. Tel Aviv, Israel, US Embassy in Israel telegram to US Department of State, Washington, 26 February 1965 (published by the Jewish Virtual Library as The United States Hears Israeli Concerns on Security and Water Rights), (1965).

*, *Village Statistics,* Palestine Government Printer, Jerusalem, 1945

*, *Water for Jewish Settlements in Southern Palestine,* Miscellaneous Correspondence from the Commonwealth Office, including PALCOR Bulltetin of 11 June 1947, UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/479/5, CO (1947).

*, Water Projects Status and Donations in the Northern and Southern Governorates. Ramallah, West Bank, Palestinian Water Authority, December 2003, PWA (2003).

*, West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development Sector Note April 2009. Middle East and North Africa Region - Sustainable Development. Report No. 47657-GZ Washington, The International Bank for Reconstruction and Development, World Bank (2009).

*, *Yarmouk-Jordan Valley Project Appraisal Report,* prepared by Michael Baker Jr., Inc., Rochester Pennsylvania and Harza Engineering Company, Chicago, Illinois, USA. Jordan, Cooperative Department, Water Resources Development, Ministry of Finance, Government of the Hashemite Kingdom of Jordan, Baker-Harza (1953).

A

Abboushi, W.F, *The Unmaking of Palestine,* Amana Books, Brattleboro, 1990.

Abcarius, Michel Fred, *Palestine through the Fog of Propaganda,* With an Introduction by Major-General Sir E.L. Spears, Hutchinson & Co., New York, London, 1946.

Abdul Jawad, Saleh, *Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War,* Heidelberg Conference, pp. 59 – 127 in: Benvenisti, E, Gans, Ch, Hanafi, S (ed), Israel and the Palestinian Refugees, Berlin, New York: Springer 2007.

Abu Hussein, Hussein and McKay, Fiona, *Access Denied: Palestinian Land Rights in Israel,* London: Zed Books, 2003

Abu-Lughod, Ibrahim (ed.), *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of Arab-Israeli Conflict,* With Foreword by Arnold J. Toynbee, Northwestern University Press, Evanston, IL, 1971.

Abu-Lughod, Janet L., "The Demographic Transformation of Palestine" in *Transformation of Palestine,* Ibrahim Abu-Lughod (ed.), Northwestern University Press, pp.139-163, 1971.

Abu-Sitta, Salman, "The Feasibility of the Right of Return" in *The Palestinian Exodus,* ed. Karmi and Eugene Cotran, Ithaca, London, 1999.

Abu-Sitta, Salman, "The Line of 1967 and 1949" in *Middle East Insight, Washington,* January-February 2000, pp. 21-24.

Abu-Sitta, Salman, *Confiscation of the Palestinian Refugees' Property and the Denial of Access to Private Property,* Memorandum submitted to the UN Social, Economic and Cultural Rights Committee, BADIL submission, Geneva, 14 November 2000.

Abu-Sitta, Salman, *From Refugees to Citizens at Home: The End of the Palestinian-Israeli Conflict,* Palestine Land Society and The Palestinian Return Centre, London, 2001.

Abu-Sitta, Salman, *The Great Israel Land Grab,* Jordan Times, p.7, 2 March 1998.

Abu-Sitta, Salman, *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine,* The Palestinian Return Center, London, 2nd edition, 2000.

Abu-Sitta, Salman, *Traces of Poison,* Al-Ahram Weekly, Issue No.627, 27Feb-5Mar 2003. see http://weekly.ahram.org.eg/2003/62/focus.htm.

presented by the secretary of state for the colonies to parliament by command of His Majesty, October 1930», His Majesty's Stratonery Office, London, 1930, 2 vols. ([Parliament. Papers by Command] Cmd; 3686-2687).

*, Concluding Observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, E/C.12/1/Add.27, 4 December 1998. See www.unchr.ch.

*, *Concluding Observations on Bosnia and Herzegovina,* A/48/18, 15 September 1993.

*, *Concluding Observations on Croatia,* CERD/C/304/Add.55, 10 February 1999.

*, *Death of a Mediator,* Institute of Palestine Studies, Beirut, 1968.

*, Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies,* Yale University Press, New Haven; Oxford University Press, London, 1947, 2 vols.

*, Human Rights Violations Under Oslo, Centre for Economic and Social Rights, New York, 2000. see www.cesr.org.

*, ISA (130) 2445/3, Report on a Settlement of the Arab Refugee [Issue"" (November 25, 1948), appendix 9; CZA A246/57, "Comments on Value Assessments of Absentee Landed Property" (November 12, 1962).

*, *Israel Year Book and Almanac,* IBRT, Jerusalem, 1998, Vol. 52.

*, *Israel Yearbook,* Israel Yearbook publications, Tel Aviv, 1952.

*, *Jordan Valley Agriculture Economic Survey,* prepared by UNRWA Economic Staff, 1954. Vienna, Austria, UNRWA (1954).

*, *Laws of Palestine 1944,* Vol. I, II.

*, League of Nations, Permanent Mandates Commission, "Minutes of the 14th Session", The League, Geneva, 1928, 36 volumes.

*, Letter from Assistant Secretary of State Talbot to Dr.Elmer Berger, American Council for Judaism, April 20, 1964, *8 Whiteman Digest of International Law 35,* 1967.

*, Office of Statistics Palestine, *Statistical Abstract of Palestine,* Government of Palestine, Jerusalem, 1946.

*, *Origins and Evolution of the Palestine Problem, 1917-1988,* United Nations, New York, 1990.

*, *Palestine Agreements 1924-1937. Agreements signed by the British Mandate Authorities,* UK National Archives Dominions Office Record DO 118/69/1, DO (1927); Draft Agreement13th October 1927 Between Field Marshall the Right Honourable Herbert Charles Onslow and the Jaffa Electric Company Limited, UK National Archives Commonwealth Office record CO 733/134/6, CO (1947).

*, *Palestine Boundaries 1833-1947,* Archives Edition, Reading, 1989.

*, *Palestine Encyclopaedia,* Beirut, 1989, 7 volumes.

*, Parliamentary Committee of Inquiry on the Israeli Water Sector. headed by MK David Magen, Jerusalem, Israeli Knesset, PCIIWS (2002): 41.

*, Peace Conference (British Delegation) - Eastern Mission (Turkey), Files 76-91, Correspondence between British Foreign Office and World Zionist Organization regarding control of the Litani and Yarmouk Rivers, UK Foreign Office record FO 608/274.

*, *Political Diaries of the Arab World-Palestine and Jordan, 1945-1946,* Archive Editions, Reading, UK, Vol.8, p.228, 2001.

*, *Prior Use Argument: Establishing Benchmarks and Implications of Historic Water Use, 1920-1948. Unpublished.* Ramallah, West Bank, Negotiation Support Unit, Negotiation Affairs Department, Palestine Liberation Organisation, NSU (2008).

*, *Public Reocrds Office CO 733/2/21698/folio 77, 29 March 1921;* McDonnell, Law Reports of Palestine, 1920-1923.

*, Statement of the Zionist Organization to the Paris Peace Conference regarding Palestine, Feb 3, 1919, Political Report, Reports of the Executive of the Zionist Organization to the XII Zionist Congress, 1921, pp.74-83, quoted in: P.Toye (ed), Palestine Boundaries 1833-1947, Cambridge: Archive Editions, 1989, Vol. 2, pp. 213-223, The Boundaries of Palestine: Schedule, p.11 of the Report, p. 214 of the Archives.

*, *Statistical Abstract of Israel, 1998-2005,* Central Bureau of Statistic.

*, *Survey of Palestine* (SOP), prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Enquiry, Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1991, 3 vols.

*, *Survey of Western Palestine 1882-1888;* Special Papers on Topography, Archaeology, Manners and Customs etc, Archive Editions with Palestine Exploration Fund, London, reprint, 1998, p.333.

Company, San Antonio, 1963.

Hadawi, Sami, *Palestinian Rights and Losses in 1948,* Saqi Books, London, 1988.

Hadawi, Sami, *Village Statistics 1945, A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes, Facts and Figures No.34,* PLO Research Center, Beirut, September 1970.

Hays, J. B., T.V.A on the Jordan - *Proposals for Irrigation and Hydro-Electric Development in Palestine.* Washington, DC, USA, A Report Prepared Under the Auspices of the Commission on Palestine Surveys, Public Affairs Press, assisted by A.E. Barrekette, with an introduction by Walter C. Lowdermilk, (1948).

Heller, Joseph, *The Stern Gang: Ideology, Politics and Terror, 1940-1949,* Frank Cass, London, 1995.

Herzl, Theodore, *The Jewish State,* Dover Publications, New York, 1988.

Hillel, Daniel, *Rivers of Eden, The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East,* Oxford University Press, 1994.

Hirst, David, *The Gun and the Olive Branch,* Faber and Faber, London, 3rd Enlarged Edition, 2003.

Hodson, Yolande and Jacobson, David M, The Survey of Western Palestine: Introductory Essays, London: PEF, 1999.

Hof, Frederic C., "Line of Battle, Border of Peace? The Line of June 4, 1967" *in Middle East Insight Bulletin,* Washington, 1999.

Horne, Edward, *A Job Well Done: A History of the Palestine Police Force 1920-1948,* The Book Guild Ltd, Sussex, England, 2003.

Hull, Edward, *Mount Seir; Sinai and Western Palestine,* Richard Bentley and Son, London, 1885.

Humphries, Hugh, *In the Beginning…Jerusalem:-Israeli or Palestinian owned?,* Scottish Friends of Palestine, 1997.

Huneidi, Sahar, *A Broken Trust: Herbert Samuel, Zionsim and the Palestinians,* I.B.Tauris, London, New York, 2001.

Hütteroth, Wolf-Dieter and Fattah, Kamal Abdul, *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16th Century,* Selbstverlag der Frankischen Geographischen Gesellschaft, University of Erlanger, Germany, 1977.

I

Ilan, Amitzur, *Bernadotte in Palestine, 1948,* MacMillan, Oxford, 1989.

Ilan, Amitzur, *The Origin of the Arab-Israeli Arms Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in 1948 Palestine War,* MacMillan and St.Antony›s College, Oxford, 1996.

Inalcik, Halil with Quataert, Donald (ed.), *An Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914,* Cambridge University Press, 1994.

Inbar, Moshe, *A Geomorphic and Environmental Evaluation of the Hula Drainage Project,* Australian Geographical Studies Volume 40, Issue 2, pp. 155-166.

Ingrams, Doreen, *Palestine Papers 1917-1922, Seeds of Conflict,* John Murray, London, 1972.

J

Jarvis, *CCP Land Expert Report,* UN A/AC.25/W.84, 28 April 1964.

Jaussen, P. Antonin, *Coutumes Des Arabs au Pays de Moab,* Libraire D'Amerique et D'Orient, Paris, 1948.

Jeffries, Joseph M. N., *Palestine: The Reality,* Longmans, New York, 1939.

Jiryis, Sabri, *The Arabs in Israel (Al-'Arab fi Isra'il),* Research Centre of the Palestine Liberation Organization, Beirut, 2 volumes, 1967.

Jiryis, Sabri, *The Arabs in Israel,* Monthly Review Press, New York, London, 1976.

Johnston, E., *Johnston Allocation of Jordan River Waters 9/30/55 ('The Johnston Plan').* U.S. National Archives and Records Administration, College Park Maryland. NND927340, declassified 9/30/04, (1955).

K

Kark, Ruth and Oren-Nordheim, Michal, *Jerusalem and its Environs, Quarters, Neighborhoods, Villages: 1800-1948,* The Hebrew University Magnes Press, Jerusalem and Wayne State University Press, Detroit, 2001.

Kark, Ruth, *Jaffa, A City in Evolution, 1799-1917,* translated by Gila Brand, Yad Izhak Ben-Zvi Press, Jerusalem, 1990.

Kark, Ruth, *Jewish Frontier Settlement in the Negev, 1880-1948: Perception and Realization,* Middle Eastern Studies

F

Falah, Ghazi, *The 1948 Israeli-Palestinian War and its aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultured Landscape,* Annals of the Association of American Geographers, Vol.86, No.2, June 1996.

Farah, Muhammad, *Legal Status of Israel and the Occupied Territories,* Association of Arab-American University Graduates, Information Papers 15, April 1975.

Al-Farra, A., *Drinking Water Quality: Evaluation of Chloride and Nitrate Concentration of Well Supplies in the Gaza Governorates (1990-2002)* - Palestine. Water for Life in the Middle East: 2nd Israeli-Palestinian International Conference, Antalya, Turkey, 20-12 October 2004, Israel/Palestine Center for Research and Information, (2005).

Farsakh, Nizar, *the Status of the Latrun's No Man's Land,* MA Thesis, Geography Dept, King's College, London, 2003.

Feitelson, E., *The Ebb and Flow of Arab-Israeli Water Conflicts: are past confrontations likely to resurface?* Water Policy 2000(2): 343-363, (2000): 350.

Finkelstein, Norman G., *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict,* Verso, London and New York, 1995.

Finkelstein, Norman G., *The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years,* University of Minnesota Press, Minneapolis, 1996.

Finn, Elizabeth, "The Fellaheen of Palestine", in: *The Survey of Western Palestine 1882-1888,* Special Papers on Topography, Archaeology, Manners and Customs etc, Archive Editions with Palestine Exploration Fund, London, reprint, 1998, p.333.

Fischbach, Michael R., *Records of Dispossession, Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict,* 2003.

Fischbach, Michael R., *Settling Historical Land Claims in the Wake of Arab-Israeli Peace,* Journal of Palestine Studies, Vol. XXVII/1-No.105, 1997.

Fischbach, Michael R., *State, Society and Land in Jordan,* Brill, Leiden, Boston, 2000.

Flapan, Simha, *The Birth of Israel, Myths and Realities,* Croom Helm, London and Sydney, p.189, 1987.

Frederiksen, H. D., *The World Water Crisis: Ramifications of Politics Trumping Basic Responsibilities of the International Community,* Water Resources Development 19(4), 2003, pp 593-615.

Freeman-Grenville G.S.P., Rupert L. Chapman III, Joan E. Taylor, The Onomasticon by Eusebius of Caesarea: Palestine in the Fourth Century A.D.. Jerusalem: Carta, 2003

G

Galnoor, I., *Water Policymaking in Israel. Policy Analysis 4(3):* 345, (1978).

Ganneau, C. Clermont, "The Arabs in Palestine", in: *The Survey of Western Palestine 1882-1888;* Special Papers on Topography, Archaeology, Manners and Customs etc, Archive Editions with Palestine Exploration Fund, London, reprint, 1998, p.324.

Garlick, Madeline, *The UN Peace Plan for Cyprus: Property, Displacement and Proposed Solutions,* Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003.

Gavish, Don, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948,* Oxford: Routledge–Curzon, 2005, pp. 32-33.

Gavish, Don, and Biger, G, *Innovative Cartography in Palestine: Initial use of Aerial Photography in Town Mapping, London: Survey Review 27* (1983) 208: pp. 81-91.

Glubb, John Bagot, *A soldier with the Arabs,* Hodder and Stoughton, London, 1957.

Goadby, Frederic M. and Dukhan, Moses J., *Statement of the Land Law of Palestine,* Shoshany's, Tel Aviv, 1935, p.64.

Goldhagen, Daniel Jonah, *Hitler's Willing Executioners,* Abacus, London, 1997, p.239.

Granott, A., *The Land Issue in Palestine,* Jerusalem, 1936.

Granott, A., *The Land System in Palestine: History and Structure,* Eyre and Spottiswoode, London, 1952.

Granqvist, Hilma, *Marriage Conditions in a Palestinian Village,* reprint of 1931-1935 edition published by Helsingfors, AMS, 1975, Vol.1.

Gurevich and Gertz, "Jewish Agricultural Settlement in Palestine

Guérin, Victor, *Description de la Palestine,* Oriental Press, Amsterdam, reprint 1969, 7 volumes.

H

Hadawi, Sami, *Bitter Harvest: A Modern History of Palestine,* Scorpion Publishing Ltd., London, 1989.

Hadawi, Sami, *Palestine, Loss of a Heritage,* The Naylor Land-Law during the Palestine Mandate, 1917-1936" *in The International History Review,* Ingram, Edward (ed.), Canada, Vol. XXI No.1, March 1999.

Bunton, Martin, "Progressive Civilizations and Deep-Rooted Traditions: Land Laws, Development, and British Rule in Palestine in the 1920s" in "Colonialism and the Modern World", Sharpe, M.E., New York, London, 2002.

Bunton, Martin, "Demarcating the British Colonial State: Land, Settlement in the Palestinian 'Jiftlik' Villages of Sajad and Qazaza", in Owen, Roger (ed.), *New Perspectives on Property and Land in the Middle East,* Harvard Center for Middle Eastern Studies, Cambridge, Massachusetts, 2000.

Bunton, Martin, *Mandate Daze: Stories of British Rule in Palestine, 1917-48,* in Middle East Studies (35), Cambridge University Press, 2003.

C

Cattan, Henry, *Palestine and International Law,* Longman, London, 1973.

Cattan, Henry, *The Palestine Question,* Saqi Books, London, 2nd edition, 2000.

Cattan, Henry, *The Question of Jerusalem,* Third World Centre for Research and Publoshing, London, 1980.

Cocker, Mark, *Richard Meinertzhagen; Soldier, Scientist and Spy,* Secker and Warburg, London, 1989.

Cook, Jonathan, *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair,* London, Zed Books, 2008

COHRE, *Policies of denial: Lack of access to water in the West Bank.* Geneva, The Centre on Housing Rights and Evictions, (2008b).

Collins, Larry and Lapierre, Dominique, *O Jerusalem,* Granada Publishing, London, Sydney, New York, 1982.

Colonial Office, Great Britain, "Palestine, Report on Immigration, Land Settlement and Development", Appendix containing maps by John Hope Simpson C.I.E 1930, presented by the secretary of state for the colonies to parliament by command of His Majesty, October 1930", His Majesty's Stationery Office, London, 1930, 2 vols. ([Parliament. Papers by Command] Cmd; 3686-2687).

Cordesman, Antony, *Perilous Prospects: The Peace Process and the Arab Israeli Military Balance,* Westview Press, Boulder, Colorado, 1996.

Cox, Marcus, *The Right to Return Home: International Intervention and Ethnic Cleansing in Bosnia & Herzegovina,* 47 International and Comparative Law Quarterly, 610 and 614, July 1998.

D

Dajani, S.W., *The Enumeration of the Beer Sheba Bedouins in May 1946,* Population Studies, Vol.1, No.3, 1947.

David Eshel, *The Israel –Lebanon Border Enigma,* University of Durham, IBRU Bulletin, Winter 2000-2001.

Dumper, Michael, *Islam and Israel: Muslim Religious Endowments and the Jewish State,* Institute for Palestine Studies, Washington D.C, 1994.

Dumper, Michael, *The Politics of Jerusalem since 1967,* Columbia University Press, New York, 1997.

Dumper, Michael, *The Politics of Sacred Space, The Old City of Jerusalem in the Middle East Conflict,* Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 2003.

E

Efrat, Elisha, *Geography and Politics in Israel since 1967,* Frank Cass, 1988.

El-Eini, Roza I.M; *Mandated Lanscape: British Imperial Rule in Palestine, 1929-1948,* London and New York: Routledge, 2006, particularly pp. 254-280.

Epstein, Eliahu, *Israel and Elath: The Political Struggle for the Inclusion of Elath in the Jewish State,* Weidenfeld and Nicolson, London, 1966.

Erlich, Guy, *Not only Deir Yassin,* Ha'ir Hebrew Daily, Tel Aviv, 6 May 1992. See also: http://www.ostara.org/zion1.htm and http://www.interx-me.com/jerusalem/massacres.html

Erskine, Stuart, *Palestine of the Arabs,* George Harrap, London, 1935

Esber, Rosemarie M., *The 1948 Palestinian Arab Exodus from Haifa,* The Arab World Geographer, Vol. 6, No.2, Summer 2003, pp.112-141

Esber, Rosemarie M., *Under the Cover of War: The Zionist expulsion of the Palestinians,* Alexandria, VA: Arabicus, 2009.

Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab and British Policies,* Yale University Press, New Haven; Oxford University Press, London, 1947, 2 vols.

Exploration Fund and British Interests in the Holy Land, London and New York: Leicester University Press, 2000.

El Musa, Sharif S., *Dividing the Common Palestinian-Israeli Waters,* Journal of Palestine Studies, Vol. XXII, No.3, Spring 1993.

El Musa, Sharif S., *Water Conflict,* Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1997.

El-Musa, S. *Land-Water Nexus in the Israeli-Palestinian Conflict.* Journal of Palestine Studies 25(3), (1996) p. 276.

El-Musa, Sharif S., *The Water Issue and the Palestinian-Israeli Conflict,* Center for Policy Analysis on Palestine, Washigton DC, 1993.

Musil, Alois, *Arabia Petraea,* Kaiserliche Akademie der Wissenschaften, Vienna, 3 volumes, 1908.

N

Nakhleh, Issa, *Encyclopaedia of the Palestine Problem,* Intercontinental Books, New York, 2 vol., 1991. Also see: www.palestine-encyclopedia.com.

Naqib, Fadle, *The Palestinian Economy and Prospects for Regional Cooperation,* UNCTAD/GDS/SEU/2. June, 1998.

Neff, Donald, "Israel-Syria: Conflict at the Jordan River, 1949-1967", *Journal of Palestine Studies,* XXIII, No.4 (summer 1994), pp. 26-40.

Nijm, Basheer, "Water Resources in the History of the Palestine-Israel Conflict", *GeoJournal,* XXI, No. 4 (1990), pp. 317-323.

Nitzan, Jonathan and Bichler, Shimshon, *The Global Political Economy of Israel,* Pluto Press, London, 2002.

O

O'Connor, Fr., *The Holy Land,* Oxford Guide.

Office of Statistics Palestine, *Statistical Abstract of Palestine,* Government of Palestine, Jerusalem, 1946.

Oliver, P.R., *Sovereignty and Control in the Israeli-Syrian Demilitarised Zones,* British Office memorandum, 12 April 1951.

Oppenheim, Max von, *Die Beduinen,* Georg Olms Verlag, Zurich, reprint 1983.

Ornam, Uzi, *Aparthied Laws in Israel-The Art of the Obfuscatory Formulation,* Ha'aretz, 17 May 1991.

Owen, Roger (ed.), *New Perspectives on Property and Land in the Middle East,* Harvard Center for Middle Eastern Studies, Cambridge, Massachusetts, 2000.

Owen, Roger (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,* Southern Illinois University Press, Carbondale, 1982

Oxfam, *Forgotton Villages: Struggling to survive under closure in the West Bank.* Oxfam Briefing Paper No. 28. Oxford, UK, Oxfam International, (2003).

P

Palumbo, Michael, *Imperial Israel: The History of the Occupation of the West Bank and Gaza,* Bloomsburg, London, 1990.

Palumbo, Michael, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland,* Quartet Books, London, 1987.

Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951,* I.B.Tauris, London and New York, 1992.

Pappe, Ilan, The Ethnic Cleansing of Palestine, Oxford: One World, 2006.

Pappe, Ilan, *The Tantura Massacre, 22-23 May 1948,* Journal of Palestine Studies, 30/3, Spring 2001.

Peretz, Don, *Israel and the Palestine Arabs,* Washington: The Middle East Institute, 1958.

Peteet, Julie, "The AFSC Refugee Archives on Palestine, 1948-1950" in Tamari, Salim & Zureik, Elia (ed.), *Reinterpreting the Historical Record,* Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 2001, Appendix 4, pp.124-126.

Philipp, Thomas, *Acre, The Rise and Fall of a Palestinian City, 1730-1831,* Columbia University Press, New York, 2001.

Phuong, Catherine, *At the heart of the Return Process: Solving the Property Issues in Bosnia & Herzegovina,* Forced Migration Review 7, April 2000.

Prettitore, Paul, *The Right to Housing and Property Restitution in Bosnia and Herzegovina: A Case Study,* Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003.

Q

Quigley, John, *Displaced Palestinians and The Right of*

M

Madhoun, F., *Health Effects due to Poor Wastewater Treatments in the Gaza Strip.* Water for Life in the Middle East: 2nd Israeli-Palestinian International Conference, Antalya, Turkey, 20-12 October 2004, Israel/Palestine Center for Research and Information, (2005).

Mallison, W.T, and Mallison, S.V., *An International Law Analysis of the major United Nationals Resolutions Concerning the Palestine question U.N.* Doc. ST/SG/SER.F/4, U.N Sales # E.79.1.19 (1979).

Mallison, W.T. and Mallison, S.V., "The Right of Return", Journal of Palestine Studies, Vol. 9, No.125, pp.125-136, Spring 1980. Extracted from the full text: UN publication: ST/SG/SER.F/4, entitled: *An International Law Analysis of the Major United Nations Resolutions Concerning the Palestine Questions,* New York, 1979.

Mallison, W.T. and Mallison, S.V., *The Palestine Problem in International Law and World Order,* Longman, Essex, England, 1986.

Mallison, W.T., *The Legal Problems Concerning the Judicial Status and Political Activities of the Zionist Organization/ Jewish Agency,* Institute for Palestine Studies, Beirut, Monograph No.14, 1968.

Marlowe, John, *The Seat of Pilate: An Account of the British Mandate,* The Cresset Press, London, 1959.

Marton, Kati, *A Death in Jerusalem,* Arcade Publishing, New York, 1996.

Masalha, Nur, *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians,* Faber and Faber, London, 1997.

Masalha, Nur, *An Israeli Plan to Transfer Galilee's Christians to South America: Yosef Weitz and 'Operation Yohanan' 1949-1953,* Center for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, Occasional Paper No.55, 1996.

Masalha, Nur, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882-1948,* Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1992.

Masalha, Nur, *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion,* Pluto Press, London and Virginia, 2000.

Masalha, Nur, *Operation Hafarferet, the Massacre of Kafr Qassim,* The Arab Review, 3 Jan 1994.

Masalha, Nur, *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem,* Pluto Press, London, Virginia, 2003.

Mattar, Philip, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement,* Columbia University Press, New York, 1992.

Mazor, Adam, Israel Plan 2020, Haifa: The Technion, 1997.

Mazzawi, Musa, *Palestine and the Law,* Ithaca, Reading, UK, 1997.

Medzini, A., The River Jordan: Frontiers and Water. London, UK, School of Oriental and African Studies (2001)

McCarthy, Justin, *The Population of Palestine; Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate,* Columbia University Press, New York, Oxford, 1990.

McDowall, David, *Palestine and Israel, The Uprising and Beyond,* I.B.Tauris, 1989.

McDowall, David, *The Palestinians: the Road to Nationhood,* Minority Rights Publication, 1994.

McGowan, Daniel A. and Hogan, Mathew C., *The Saga of Deir Yassin: Massacre, Revisionism and Reality,* Deir Yassin Remembered, New York, 1999.

Medzini, A., *The River Jordan: Frontiers and Water.* London, UK, School of Oriental and African Studies (2001): 66.

Meinertzhagen, R. (Colonel), *Middle East Diary, 1917-1956,* The Cresset Press, London, 1959.

Menuhin, Moshe, *The Decadence of Judaism in our Time,* The Institute of Palestine Studies, Beirut, 1969.

Metzer, Jacob, *The divided economy of Mandatory Palestine,* Cambridge University Press.

Morris, Benny, "Arab-Israeli War", pp.28-37 in Gutman, Roy and Rieff, David (ed.), *Crimes of War: What the Public Should Know,* W.W. Norton & Co., New York and London, 1999.

Morris, Benny, *1948 and After, Israel and the Palestinians,* Clarendon Press, Oxford, 1990.

Morris, Benny, *Border Wars,* Clarendon Press, Oxford, 1993.

Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949 Revisited,* Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney,2004.

Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949,* Cambridge University Press, Cambridge, New York, Sydney,1987.

Moscrop, John, *Measuring Jerusalem: The Palestine*

(17), 1981, pp. 334-356.

Karmi, Ghada (ed.), *Jerusalem Today: What Future for the Peace Process?,* Ithaca Press, 1996.

Kathleen Lawand, *The Right of Return of Palestinians in International Law,* International Journal of Refugee Law, Vol. 8, No. 4 (October 1996) 532.

Kattan, Victor, *From Coexistence to Conquest: International law and the Origin's of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949,* London: Pluto Press, 2009.

Kedar, Alexandre (Sandy), *the Legal Transformation of Ethnic Geography: Israel, Law and the Palestinian Landholder 1948,* 1967, International Law and Politics, Vol. 33, pp. 923-1000.

Khalidi, Walid (ed.), *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948,* The Institute of Palestine Studies, Washington DC, 2nd print, 1982.

Khalidi, Walid, *Before their Diaspora: A Photographic History of the Palestinians, 1876-1948,* Institute for Palestine Studies, Washington DC, 1984.

Khalidi, Walid, *Palestine Reborn,* I.B. Tauris, London, New York, 1992.

Khalidi, Walid, *Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine, 1948,* Middle East Forum, November 1961, Vol. 37, no.4. Also in Journal of Palestine Studies, Vol. 18, No. 1, Autumn 1988, pp. 3-70.

Khan, Zafarul-Islam, *Palestine Documents,* The Institute of Islamic and Arab Studies, Pharos Media and Publishing Ltd, New Delhi, India, 1998.

Khouri, Fred J., *The Arab Israeli Dilemma,* Syracuse University Press, 1985, 3rd edition.

Kimche, Jon, Seven Fallen Pillars: *The Middle East 1945-1952,* New York: Praeger, 1953.

Kimmerling, Baruch and Migdal, Joel S., *Palestinians: The Making of a People,* Free Press, New York, 1993.

Kimmerling, Baruch, *The Invention and Decline of Israeliness, State, Society and the Military,* University of California Press, Los Angeles, London, 2001.

Kletter, Raz, Just Past?: The Making of Israeli Archaeology, London: Equinox, 2006

Knightly, Phillip and Simpson, Colin *The Secret Lives of Lawrence of Arabia.* London: Thomas Nelson and Sons, 1969,

Kroyanker, David, *Jerusalem Neighbourhoods: Talbiyah, Katamon and the Greek Colony,* Jerusalem: Keter Books, 2002.

Kubursi, Atif, *Palestinian Losses in 1948: The Quest for Precision,* Center for Policy Analysis on Palestine, Washington DC, 1996 (information paper, no.6).

Kurzman, Dan, *Genesis 1948: The First Arab Israeli War,* DA Capo Press, New York, 1992.

L

Landau, J. M., *The Arabs in Israel,* Oxford University Press, London, 1969.

Lawand, Kathleen, *The Right of Return of Palestinians in International Law,* International Journal of Refugee Law, Oxford, Vol.8, No.4, pp.532-561, 1993.

League of Nations, Permanent Mandates Commission, "Minutes of the 14th Session", The League, Geneva, 1928, 36 volumes.

Lehn, Walter and Davis, Uri, *The Jewish National Fund,* Kegan Paul International, London and New York, 1988.

Levenberg, Haim, *The Military Preparations of the Arab Community in Palestine 1945-1948,* Frank Cass, 1993.

Lilienthal, Alfred, *What Price Israel?,* The Institute of Palestine Studies, Beirut, 2nd edition, 1969.

Lonegran, S.C. and Brooks, D.B., *Watershed: The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinian Conflict,* IDRC, Ottawa, 1994.

Lorch, Netanel, *The Edge of the Sword, Israel's War of Independence, 1947-49,* Putnam & Co., 1961.

Lowi, Miriam R., *Water and Power, The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin,* Cambridge University Press, 1993.

Loxton, J.W., *Systematic Surveys for Settlement of Title and Registration of Rights to Land in Palestine, Conference of British Commonwealth Survey Officers, 1947, Report of the Proceedings,* London: HMSO, 1951.

Lustick Ian S., *"Abandoning the Iron Wall: Israel and the Middle East Muck",* Middle East Policy, Vol. XV, No.3, Fall 2008

Lustick, Ian, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority,* University of Texas Press, 1980 (Modern Middle East Series, no.6).

Tyler, Warwick P.N., *State Land and Rural Development in Mandatory Palestine 1920-1948,* Sussex Academic Press, Brighton, 2001.

V

Vester, Bertha Spafford, *Our Jerusalem: An American Family in the Holy City: 1881-1949,* The American Colony and Ariel Publishing House, Jerusalem, 1988.

Vidal, Dominique, *Le Pe'che' Original d'Israel: L'Expulsion des Palestiniens revisite'es par les "Nouveaux Historiens" Isra'eliens,* Les Editions de l'Atelier/Les Editions Ouvrieres, 1998.

W

Wasserstein, Bernard, *The British in Palestine: The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929,* Basil Blackwell, Oxford, 1991.

Watson, Geoffrey R., *The Oslo Accords: International Law and the Israeli-Palestinian Peace Agreements.* Oxford: Oxford University Press, 2000.

Weber, Shaul, Rabin: *The Growth of a Leader,* Maariv books, 2009

Werczberger, Elia and Borukbov, Eliyaha, The Israel Land Authority: Relic or Necessity?, Land Use Policy 16 (1999)

Wilson, Mary C., *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan,* Cambridge University Press, 1987.

Wilson, R. Dare, *Cordon & Search: With 6th Airborne Division in Palestine, 1945-1948,* Gale & Polden, Aldershot, London, 1949, reprinted Battery Press, Nashville, 1984.

Wolf, A. T. Hydrostrategic" Territory in the Jordan Basin: *Water, War, and Arab-Israeli Peace Negotiations. Water in the Middle East: A Geography of Peace.* A. Wolf and H. Amery. Austin, USA, University of Texas Press, (2000).

Woolfson, Marion, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World,* Faber and Faber, London and Boston, pp.186-190, 1980.

Woolley, C. Leonard and Lawrence, T.E., *The Wilderness of Zin,* Palestine Exploration Fund, London, 1914.

Y

Yair Sheleg, "A Very moving Scenario", Ha'aretz 25 March 2001

Yiftachel, Oren and Meir, Avinoam (ed.), *Ethnic Frontiers in Israel: Landscapes of Development and Inequality in Israel,* Westview Press, Boulder, Colorado, 1998.

Yiftachel, Oren, *The Evolution of Ethnic Relations in a Mixed Region: Arabs and Jews in the Galilee, Israel,* Occasional Paper No.30, Indian Ocean Centre for Peace Studies, Perth, 1993.

Z

Zeitoun, M., *Power and Water: The Hidden Politics of the Palestinian-Israeli Conflict.* London, I.B. Tauris, (2008).

Ziyadeh, Nicola, *My Days,* Hazar Publishing Ltd., London, 1992.

Sherman, Ari Joshua, *Mandate Days: British Lives in Palestine, 1918-1948,* The John Hopkins University Press, Baltimore, London, 2001.

Shlaim, Avi, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine,* Columbia University Press, New York, 1988.

Shlaim, Avi, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace,* London: Allen Lane (Penguin Books), 2007.

Shlaim, Avi, *The Iron Wall: Israel and the Arab World,* W.W. Norton & Company, New York and London, 2000.

Shlaim, Avi, *The Politics of Partition, King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921-1951,* Oxford University Press, 1990.

Shai, Aron, *The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel 1965-1969, History and Memory,* Volume 18, No. 2, Fall/ Winter 2006

Shuval, H., *A Proposal for an Equitable Reallocation of the Shared Resources Between Israelis and Palestinians and Other Riparians on the Jordan River Basin.* Presentation given by Mac McKee on behalf of Hillel Shuval to the Palestine Academy for Science and Technology Water, Values and Rights Conference 2-4 May 2005, Ramallah, West Bank, (2005).

Slyomovics, Susan, "The Rape of Qula, a Destroyed Palestinian Village", submitted to Sa'di, Ahmad and Abu-Lughod, Lili (ed), *Touching a Painful Past: The Nakba as a Site of Palestinian Collective Memory,* 2004.

Slyomovics, Susan, *The Memory of Place: Rebuilding the Pre-1948 Palestinian Village,* Diaspora 3.2, 1994.

Slyomovics, Susan, *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village,* University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1998.

Smith, Barbara, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929,* I.B.Tauris, London, New York, 1993.

Smith, Pamela Ann, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983,* St. Martin's Press, New York, 1984.

Stein, Kenneth W., *The Land Question in Palestine: 1917-1939,* University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1984.

Stein, Leonard, *The Balfour Declaration,* The Magnes Press, Hebrew University, Jerusalem, 1983, also by Simon and Schuster, New York, 1961.

Storrs, Ronald, *Orientations,* Nicholson and Watson, London, 1945.

Swedenburg, Ted, *Memories of Revolt: the 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past,* University of Minnesota Press, Minneapolis, 1995.

Sykes, Christopher, *Crossroads to Israel, 1917-1948,* Indiana University Press, 1973.

T

Tal, Alon, *Pollution in a Promised Land: An Environmental History of Israel,* Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 2002.

Tamari, Salim & Zureik, Elia (ed.), *Reinterpreting the Historical Record,* Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 2001.

Tessler, Mark, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict,* Indiana University Press, Indianapolis, 1994.

Thalmann, Naftali, "Introducing Modern Agriculture into the Nineteenth Century Palestine: The German Templers" in Kark, Ruth (ed.), *The Land That Became Israel, Studies in Historical Geography,* New Haven: Yale University Press, 1991

Thompson, W. M., *The Land and the Book,* Thomas Nelson and Sons, London, 1911

Tibawi, Abdul Latif, *Anglo-Arab Relations and the Question of Palestine 1914-1921,* London: Luzac and Company Ltd, 1978.

Tibawi, Abdul Latif, *Arab Education in Mandatory Palestine; a Study of Three Decades of British Administration,* Luzac and Co., London, 1956.

Touqan, Shadia (ed.), *Jerusalem: Heritage and Life, The Old City Revitalisation Plan,* Welfare Association, Al Sharq Press, Jerusalem, 2004.

Toy (ed.), Patricia, *Palestine Boundaries,* 1833-1947, Cambridge: Archive Editions, 1989.

Toye, Patricia and Seay, Angela, ed., *"Israel: Boundary Disputes with Arab Neighbours, 1946-1964",* 10 Volumes (1948-1950), Archive Editions, Reading, UK, 1995.

Trottier, J., *Hydropolitics in the West Bank and Gaza Strip. Jerusalem, PASSIA - Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs,* (1999).

Turki, Fawaz, *The Disinherited; Journal of a Palestine Exile,* Monthly Review Press, New York, 1972.

Return, Harvard International Law Journal, Vol.39, No.1, Winter 1998.

Quigley, John, *Mass Displacement and the Individual Right of Return,* British Yearbook of International Law, Vol. 68 (1997), Oxford/Claredon Press, pp.64-125, 1998.

Quigley, John, *Palestine and Israel, A Challenge to Justice,* Durham University Press, Durham, 1990.

R

Rafeq, Abdel Karim, "Ownership of Real Property by Foreigners in Syria, 1869-1873" in Owen, Roger (ed.), *New Perspectives on Property and Land in the Middle East,* Harvard Center for Middle Eastern Studies, Cambridge, Massachusetts, 2000, pp.175-239.

Raja Shehadeh, The Occupiers' Law: Israel and the West Bank, Washington: The Institute of Palestine Studies, 1985

Reanda, Laura, *The United Nations and Palestine Refugees, the International Conference on Palestine Refugees,* Paris, 26/27 April 2000.

Rempel, Terry, *Principles, Obstacles and Mechanisms for Durable Solution for Palestinian Refugees: Palestinian Return Migration,* Shaml Seminar, June 2001", Badil Resource Centre, Bethlehem, Palestine.

Reynier, J. de Chief Delegate, Rapport General *D' Activite de la Delegation pour la Palestine,* Jan 1948-July 1949, Geneva: ICRC, dated July 6, 1949.

Rinat, Zafrir, *Time for Reckoning,* Haaretz, Feb 19, 2006.

Rogan, Eugene L. and Shlaim, Avi (ed.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948,* Cambridge University Press, 2001.

Rogers, Peter and Lydon, Peter, *Water in the Arab World, Perspectives and Prognosis,* Harvard University Press, 1994.

Rokach, Livia, *Israel's Sacred Terrorism,* AAUG Press, Massachusetts, 1986.

Roodt, Monty J., *Land Restitution in South Africa,* Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003.

Rouhana, Nadim N., *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict,* Yale University Press, New Haven and London, 1997.

Rubinstein, Danny, *The People of Nowhere, the Palestinian Vision of Home,* Times Books, Random House, 1991.

S

Said, Edward W. and Hitchens, Christopher (ed.), *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question,* Verso, New York, London, 1988.

Said, Edward W., *After the Last Sky: Palestinian Lives.* With photographs by Jean Mohr, Faber and Faber, Boston, London, 1986.

Said, Edward W., *The Politics of Dispossession: The Struggle for Palestinian Self-Determination, 1969-1994,* Pantheon Books, New York, 1994.

Said, Edward W., *The Question of Palestine,* Vintage Books, New York, 1980.

Sakakini, Hala, *Jerusalem and I: A Personal Record,* Economic Press Co., Amman, 1987, 1990.

Sanders, R., *Water desalting and the Middle East peace process.* Technology in Society 31 (2009): 94 – 99, (2009).

Sayigh, Anis, *Who are the Terrorists? Aspects of Zionist and Israeli Terror,* The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1972.

Sayigh, Anis, *Zionist Terror File,* Al Safir, Beirut, 17 April 1996.

Sayigh, Rosemary, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries: A People's History,* recorded from interviews with camp Palestinians in Lebanon; with an introduction by Chomsky, Noam, Zed Press, London, 1979.

Scholch, Alexander, *Palestine in Transformation 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development,* Institute for Palestine Studies, Washington D.C., 1986.

Scott, Leckie (ed.), *Returning Home: Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons,* Transnational Publishers Inc., New York, 2003.

Segev, Tom, 1949: *The First Israelis,* Henry Holt and Co., New York, 1998.

Seikaly, May, *Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939,* I.B. Tauris, London, 1995

Selby, J., *Dressing up Domination as 'Co-operation': The Case of Israeli-Palestinian Water Relations.* Review of International Studies 29(1): 121-138, (2003).

Shamir, Ronen, *Suspended in Space: Bedouins under the Law of Israel,* Law and Society Review, Vol. 30, Number 2 (1996), pp. 231-257.